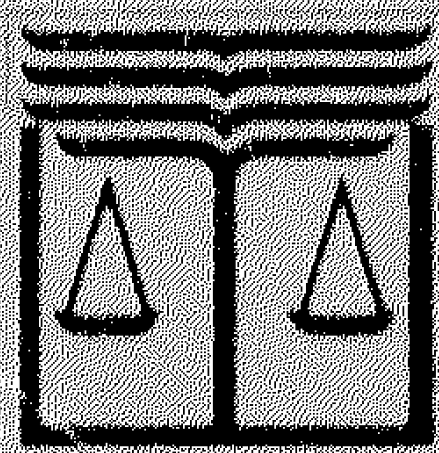
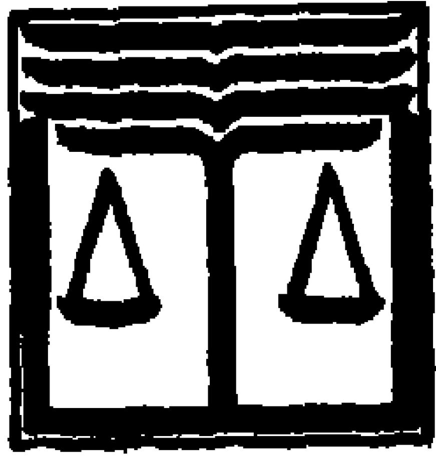
العنصرية والصهيونية

أعمال الندوة الدولية التي عقدت بالقاهرة
أيام ١٨، ١٩، ٢٠ مارس ١٩٨٨



اتحاد المحامين العرب



اتحاد المحامين العرب

العنصرية والصهيونية

أعمال الندوة الدولية التى عقدت بالقاهرة أيام ١٨، ١٩، ٢٠ مارس ١٩٨٨
ونظمها إتحاد المحامين العرب بالتعاون مع مركز التخطيط الفلسطينى
والجمعية العربية للعلوم السياسية والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية

الاشراف العلمى :د . نور فرحات
الاخراج الفنى :عدلي عبد المعطي
النشر والتحرير :أحمد عبيد
أعمال الطباعة :مطبعة اتحاد المحامين العرب

الطبعه الاولى
القاهرة ١٩٩٠

رقم الإيداع : ٢١٨٠ / ١٩٩٠

إهداء

يتضمن هذا الكتاب اوراق ومناقشات الندوة التى عقدها اتحاد المحامين العرب بالقاهرة فى ١٨ ــ ٢٠ مارس ١٩٨٨ بعنوان « العنصرية والصهيونية » بالاشتراك مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز التخطيط الفلسطينى .

ويعتبر هذا العمل نتاج الاهتمام المستمر لاتحاد المحامين العرب بمعالجة قضايا تصفية الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، والقرارات الهامة التى تتخذ فى مؤتمراته ومكاتبه الدائمة والتى تجعل من اتحاد المحامين العرب إحدى قواعد النضال الشعبى ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، بما يفرضه ذلك على أمانته العامة من واجبات يومية لدعم حقوق الانسان والشعوب والانتفاضة الشعبية فى الاراضى المحتلة . ولعل الجهد الكبير والمتواصل الذى قامت به الأمانة العامة لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى البطل مما لا يخفى على احد . كما يندرج فى هذا الباب ايضا الاهتمام بعلاقات حركة التحرير الوطنى العربية مع نظيرتها الافريقية وخاصة فى جنوب افريقيا وناميبيا .

وفى اطار الامانة العامة تشكلت اللجنة العربية لمناهضة العنصرية منذ عام ١٩٨٦ لتجعل من اتحاد المحامين العرب فى هذا المجال احد المراكز الهامة للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الانسان والشعوب . وفى اطارها ايضا يهتم مركز البحوث القانونية بالجهد البحثى والثقافى الذى يدعم المعرفة العربية بالنظم العنصرية وصلتها بالصهيونية وخاصة جوانبها القانونية .

واذ يصدر اتحاد المحامين العرب هذا الكتاب اليوم وقبل انعقاد المؤتمر السابع عشر للمحامين العرب ، فانه يضع مادته الخصبة والمتنوعة امام المحامين والقانونيين وكافة المثقفين العرب المعنيين بقضايا شعوبهم ونضالاتها ضد العنصرية والصهيونية والامبريالية ، لتصبح هذه المادة هادية لهم فى عملهم النضالى الدءوب ، مع دعوة مخلصة لينضم اكبر عدد من المحامين والقانونيين الى اللجنة العربية لمناهضة العنصرية لدفع عجلة النضال العربى الأفريقى المشترك حتى يحقق اهدافه النبيلة .

اننا نأمل مستقبلا ان يصدر هذا الكتاب ايضا باللغات المختلفة المعروفة دوليا ليحقق مزيدا من الاتصال الفعال بين المثقفين العرب والافارقة وغيرهم من المتعاطفين مع قضاياهم الوطنية .

والله ولى التوفيق ،

فاروق ابو عيسى
أمين عام اتحاد المحامين العرب

مقدمة تحليلية

تقرير عن ندوة العنصرية والصهيونية

كان التعاون الوثيق الذى قام بين اتحاد المحامين العرب والجمعية الافريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية ، ومركز التخطيط الفلسطينى ، أحد العوامل الرئيسية وراء انجاز ندوة « العنصرية والصهيونية » بالقاهرة ١٨ — ٢٠ مارس ١٩٨٨ ، فقد كانت الندوة جزءا من الحملة المشتركة التى تعهدت بها التنظيمات الثلاثة غير الحكومية لتسعير المعركة الدولية ضد العنصرية والصهيونية بأشكالها المختلفة وتعريض النظامين العنصريين فى أفريقيا والوطن العربى .

لقد كان ضروريا ان يبرز دور التنظيمات غير الحكومية ـ مهنية وشعبية ـ فى هذه الحملة الى جانب الدور النضالى المباشر لحركات التحرير الوطنية فى فلسطين وجنوب افريقيا ضد هذه النظم ولذا حرصت التنظيمات المهنية والشعبية الثلاثة على القيام بتحمل اعباء تنظيم هذه الندوة مشاركة مركز التخطيط الفلسطينى الذى اعتبرت مشاركته حلقة وصل مع حركة النضال الوطنى ومثلها استعانة المنظمين بخبرة وباحثى حركة التحرر الوطنى فى الجنوب الافريقى لنفس الغرض .

وقد كان انعقاد الندوة فى الواقع هو احد الانجازات الهامة ايضا للجنة العربية لمناهضة العنصرية التى تأسست خلال عام ١٩٨٦ فى اطار الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب والتى عبرت عن نفسها قبل الندوة فى الحملة الدولية للافراج عن الزعيم نلسون مانديلا ثم جاء جهدها الجديد فى اطار الحملة الدولية ضد النظامين العنصرى والصهيونى خاصة مع تصاعد انتفاضة الشعب الفلسطينى ضد النظام الصهيونى .

ولذا اختتمت الندوة أعمالها بحضور المشاركين فيها لحفل شعبى كبير بمناسبة اليوم العالمى لمناهضة العنصرية « ٢١ مارس » وتصاعد حملة التأييد لانتفاضة الشعب الفلسطينى بمصر والوطن العربى .

وقد استجاب العشرات من الباحثين من ابناء القارة الافريقية والبلدان العربية من اعضاء الجمعيات والهيئات المعنية بموضوع الندوة الهام ، بل وشارك فيها متعاطفون من منظمات ديمقراطية أوربية وغير أوربية مما جعل مجمل عدد المشاركين يصل إلى ٤٤ مشاركا « كما تظهره قائمة المشاركين المرفقة » من بينهم ٢٧ مشاركا من الدول العربية و١٠ من الدول الأفريقية و٦ من الهيئات الدولية وغير

الحكومية ، وكان حصيلة تلك المشاركة ثلاثة وعشرين بحثا متميزا هى التى يضمها هذا الكتاب .

وقد حرصت اللجنة التحضيرية التى ضمت ممثلى الهيئات الاربع المشاركة فى تخطيط الندوة وتنظيمها ان تأتى محاور الندوة الخمسة جامعة للعديد من القضايا التى تواجه حركة المقاومة للنظامين العنصرى والصهيونى سواء على المستوى الوطنى او الاقليمى او الدولى ، وكان ان حكم صياغة محاور الندوة الخمسة الاعتبارات التالية :

ا – ان تعكس القلق الذى يسود المجتمع الدولى مرتبطا بتعنت النظامين العنصريين من جهة والدعم المستمر لهما من قوى دولية كبرى من جهة اخرى والموقف الوطنى الذى يسود العالم الثالث تجاه هذا التعنت « المحور الاول » .

ب – معاناة شعوب المنطقتين الافريقية والعربية من وجود النظام العنصرى والصهيونى فيها كما ينعكس ذلك على قضايا التنمية ، ومن ثم لاتصبح مخاطر النظامين مقصورة على الشعب الافريقى او الفلسطينى وانما يمتد الاحساس بأثارهما على مستوى اقليمى واسع « المحور الثانى » .

جـ – اهمية رصد ممارسات النظامين العنصرى والصهيونى ضد الشعب الأفريقى فى جنوب افريقيا وفلسطين وتفنيد دعاواهم بالنسبة للتحضر وحقوق الانسان والديمقراطية وفق النموذج الغربى الليبرالى وكشف التناقض الصارخ فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للنظامين « المحور الثالث » .

د – اثر التحالف غير المقدس القائم بين النظامين العنصرى والصهيونى فى دعم وجودهما ومحاولة المضى كقوة امبريالية اقليمية لصالح الامبريالية الدولية وبالتنسيق معها . هنا ترد الدراسات عن طبيعة علاقاتها ونظريتها فى الامن وعلاقاتها الخارجية الاستراتيجية « المحور الرابع » .

هـ – اهمية المواجهة الشاملة للنظامين على كافة المستويات السياسية والاعلامية ، ودعم اشكال العمل السياسى المشترك بين المجموعة العربية والافريقية بوجه خاص فى اطار التعاون العربى الافريقى والتحرك الاعلامى المشترك على مستوى شعوب العالم الثالث لعزل النظامين العنصريين وكذلك التعاون لابراز قيمة انتفاضة الشعبين فى فلسطين وجنوب افريقيا وكسب الدعم لهما « المحور الخامس » .

لقد طرحت الاوراق المقدمة للندوة عديدا من القضايا الحيوية ، ووفرة من المعلومات التى يكاد يكون طرحها بهذه الكثافة مجتمعة يتم لاول مرة على المستوى العربى بوجه خاص ، اذ كثيرا ما اشتكى المتخصصون والمعنيون من ضآلة ما يطرح حول النظام العنصرى فى جنوب افريقيا مقترنا بما يقدم بوفرة نسبية عن النظام الصهيونى فى فلسطين على نحو ما تم فى الندوة وقد لفت نظر المراقبين من غير العرب فى الندوة تلك المعرفة الجيدة لدى الباحث العربى بما يجرى على المستوى الافريقى وان كان حاجز اللغة يعوق

اتصالهم بهذه المعارف .

وكان الحوار الجاد فى اكثر من محور وتبادل الاراء بشأن مايجب عمله فى المستقبل هو شاغل المنتدين فى الجلسات الخمس التى شهدتها الندوة وكثيرا ماتجاوز الحوار مجرد اطار الاوراق المقدمة ليدخل عنصر الخبرة والرغبة فى تقديم المقترحات العملية وتحقيق الالتزام الوطنى الواجب تجاه دعم النضال ضد النظامين العنصرى والصهيونى ليصبح هو محور الحوار الحقيقى وهذا ما تعكسه المناقشات كما حرصنا على تلخيصها وعرضها عقب الاوراق المقدمة فى كل محور من محاور الندوة .

ولعل القاء نظرة سريعة على كيفية معالجة المحاور الرئيسية للندوة من قبل الباحثين والمعلقين ان يلقى ببعض الضوء امام القارىء حول اهمية مضمون هذا الكتاب :

١ – اسرائيل وجنوب افريقيا أمام المجتمع الدولى :

لقد احتل سلوك اسرائيل وجنوب افريقيا فى المجتمع الدولى معظم بحوث ومناقشات المحور الأول ، وعلى اساس ذلك تحددت طبيعة سلوك هذا المجتمع والملاحظات عليه ونوقشت مقترحات بتنشيط العمل السياسى والاعلامى فى اطاره لمواجهة المناورات المستمرة للنظامين العنصريين داخله .
وتراوحت الآراء فى هذا المحور بين عرض الدكتور خالد الكومى للاساليب التى يتبعها النظامين نتيجة تشابهما وتحالفهما وبين كشف الدكتور احمد خليفة لمحاولة النظامين اخفاء هذه الاساليب عن المجتمع الدولى . وكانت مداخله الدكتور انيس القاسم حاسمة الى جانب فكرة ان النظامين لايخفيان ممارساتهما العنصرية والقهرية بدليل واقع القوانين والتشريعات التى يحيا فى ظلها ويقاومها شعبا فلسطين وجنوب افريقيا .

وبالمثل جاءت ورقتا الدكتور عبدالله باتيلى والدكتور ارشى مافيجى لتكشف الصلة المؤكدة بين النظامين قطريا والسياسة الامبريالية على المستوى العالمى .

ومن هنا تتأكد المسئولية الدولية لدى معسكر المواجهة للنظامين العنصريين فى اطارهما الامبريالى مع اشارة واضحة من حبيب صادق الى ضرورة التفرقة بين مكونات المعسكر الدولى من الاصدقاء والحلفاء ونقيضهم من المعادين للعرب والافارقة .

وحين طرح الاستاذ احمد يوسف القرعى ورقته متضمنة تطورات معالجة قرار تشبيه الصهيونية بالعنصرية الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٧٥ ، اثار ذلك العديد من المقترحات حول ضرورة توفير آليات دولية جديدة لاستمرار القرار فى مواجهة التحركات الصهيونية والامريكية لالغائه او تجاوزه « يوسف الحسن ـ أبوعيسى ـ ماندازا » .

٢ – أثر النظامين العنصرى والصهيونى على التنمية فى المنطقتين :

كان المحور الثانى غنيا بالمناقشة الفكرية حول طبيعة النظامين العنصريين وكيف تنعكس فى سياستهما الاقليمية وحجم تأثيرها على التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة المحيطة بكل نظام منهما . واصبح التساؤل حول كيفية الخلاص مستقبلا من هذه النظم وتأثيراتها السلبية المضطردة .

كشف الباحث روجر تانجرى الطبيعة العدوانية لنظام جنوب افريقيا وتأرجح سياسته بين العدوانية وتحقيق عدم الاستقرار فى الدول المجاورة وبين محاولة تحقيق الامن عن طريق السيطرة غير المباشرة او ابداء التعاون والمساعدة لبعض دول المنطقة لتبقى فى اطار سيادة النظام العنصرى منتهيا الى ان قوة حركة التحرر الوطنى ومستقبل الضرر الذى قد يلحق بالمصالح الغربية لايجعل ثمة مستقبلا للنظام العنصرى .

وابرزت ورقة محمد السيد سعيد اتجاها مماثلا نتيجة تصادم الإرادات ازاء السياسة الايديولوجية الخاصة التى يتبعها النظامان العنصريان بما يصعب معه بقائهما بالتخلى عن هذا الاتجاه وهو ما قد يكون ممكنا فى جنوب افريقيا وصعبا فى اسرائيل .

وكشفت ورقة شعراوى عن خطورة النظامين فى التأثير على المكونات الفكرية السائدة فى أفريقيا والوطن العربى . فبينما تتصاعد امكانيات ونفوذ واستقرار النظم العنصرية ، عانت أفريقيا والعربى خيبات فشل النظم التقدمية فيها وانحسار اطارها الفكرى القومى المتمثل فى حركة الجامعة الافريقية والقومية العربية . مشيرا الى انه مالم تستعد المنطقتان قدرتهما على التوحد حول حركة التحرر الوطنى والقومى بمضمون اجتماعى جماهيرى فان قوة اسرائيل وجنوب افريقيا كقوى امبريالية فرعية سوف تأخذ فى التسيد .

ودعمت ورقة عصام فوزى مفهوم قوة النظامين العنصريين كقوى امبريالية فرعية عبر دراسة الاقتصاد السياسى للنظامين واثارهما فى المنطقة .

واحتد النقاش طويلا حول النقاط الاخيرة بين الاشارة الى اختلاف النظامين نسبيا وتوفر عوامل ضعفهما امام النظم المجاورة ، وبين رفض القول بأنهما من نوع الامبريالية الفرعية التى تملك قوة ذاتية قادرة على التسيد والتسلط المتجدد وهو ما لا يتوفر لاى منهما بسبب تبعيتهما الواضحة للنظام الرأسمالى العالمى .

ومع ذلك كان ثمة اجماع على ان الامر يحتاج الى دعم الحركة الوطنية ضد النظامين وفى نفس الوقت ودعم الاتجاهات التنموية الاستقلالية بين الدول المجاورة لهما ومن هنا يمكن محاصرتهما ومحاصرة المصالح الامبريالية التى تقف وراءهما .

٣ – النظم العنصرية والصهيونية وحقوق الانسان والشعوب

شهد المحور الثالث جدلا خصبا من نوع اخر تبلورت من خلاله تطورات قضايا حقوق الانسان من المستوى الفردى الى المستوى الجماعى لحقوق الشعوب نفسها ، وتم خلال ذلك كشف دور القوى الامبريالية التى تتظاهر بوقوفها مع قضايا حقوق الانسان هنا وهنالك لاغراض سياسية بينما هى تناهض حقوق الشعوب وخاصة الشعب الفلسطينى وشعب جنوب افريقيا وناميبيا « كامل زهيرى » .

لقد رصدت الاوراق المقدمة بشكل مفصل ممارسات النظامين العنصريين ضد حقوق الشعوب التى تخضع لها ومحاولات السياسة العنصرية فى جنوب افريقيا التظاهر بالاصلاح والتطوير عبر سلسلة معقدة مما يسمى بالاصلاحات الدستورية « د . ابراهيم نصر الدين » بينما تتظاهر اسرائيل بأنها دولة ديمقراطية على النسق الغربى لايعوق ممارسة ديمقراطيتها الا عنف وارهاب الفلسطينيين ، ومن هنا كانت اهمية كشف د . احمد سعيد نوفل لممارسات اسرائيل داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ اى ماتعتبره اسرائيل ارضها « الديمقراطية » .

اما حبيب صادق فكشف قهر اسرائيل للشعب الفلسطينى والشعب اللبنانى معا وانكارها لحقهما فى تقرير المصير « فلسطين » او الاستقرار والامن « لبنان » .

وجاءت المناقشة غنية بالمعلومات والنقد عند الربط بين حقوق الانسان وحقوق الشعوب وكيف ان حقوق الانسان لم تعد مجرد حقوق مدنية كما قد توحى بذلك بعض الاوراق ، « ابو عيسى » وهنا ايضا وجه النقد الى مواقف الدول العربية والافريقية التى لم توقع على معظم اتفاقيات حقوق الانسان بينما توقعها اسرائيل نفسها وهذا ما يجعل المفارقة واضحة والعمل على المستوى الدولى صعبا دون التزام دولنا وفى بعد مختلف عن هذه المعالجات تحدث موريستا عن استغلال الصهيونية والعنصرية للدين سياسيا وان

٤ – مفهوم الامن لدى النظامين العنصريين

كان لحضور عدد من القيادات الفلسطينية بل وقيادات فكرية وسياسية من المجتمع المصرى لهذه الجلسة مما جعل لها طعما خاصا خارج اطار الاوراق المقدمة ومن حولها وانتقل بالنقاش من حجم الاجراءات الامنية التى تتبعها النظم العنصرية فى جنوب افريقيا وفلسطين الى حجم انتفاضة الشعوب وقوى المواجهة فى المنطقتين ومدى قدرة هذه الانتفاضات على فرض الحل الحاسم لقضايا شعوب المنطقتين .

وقد بدأت الجلسة بعرض اوراق بالغة الاهمية من خبرات واسعة فى مجال تخصصها مثل اللواء متقاعد طلعت مسلم او الدكتور عصام جلال ومن وزير سودانى سابق مثل بونامالوال واساتذة علوم سياسية مثل د . مصطفى كامل السيد ود . مجدى حماد ، تناولت الاوراق باستفاضة مفاهيم الامن

وقضايا الاستراتيجية العنصرية والبعد العسكرى والشعبى للمواجهة ودور المفاهيم الزائفة والقهرية لنظريات الامن التى تتبعها النظم العنصرية محليا واقليميا .

وكان للنقاش الجاد حول امكان تكوين قوة عسكرية افريقية ضد جنوب افريقيا ، او امكانيات اللعب على التناقضات داخل المجموعات السكانية البيضاء هناك ذات المصالح المتضاربة ، مما كشف عن حقائق ومواقف جديرة بالمتابعة ، كما ادار السيد خالد الحسن « من القيادات الفلسطينية » نقاشا حول مفهوم اللا سامية الذى تستخدمه الحركة الصهيونية للارهاب على المستوى الدولى ، وكذلك حول المبالغة فى نتائج انتفاضة الشعب الفلسطينى دون موقف عربى ودولى مساند ، مشيرا الى اهمية مساهمة د . عصام جلال حول ارتباط مفهوم الامن بالموقف الصحيح فى الاستفادة من الظرف القائم .

٥ – أشكال مواجهة النظامين العنصرى والصهيونى

وقد ادت المناقشة فى المحور السابق على هذا النحو وحضور قيادات فلسطينية وافريقية ومصرية لهذه الجلسة الاخيرة الى اخصاب النقاش حول الدور الشعبى لمساندة الانتفاضة الفلسطينية وثورة الشعب الافريقى فى الجنوب بل واثير هنا تطور موقف الشعب المصرى منذ قام بدوره فى توحيد مفاهيم التحرير العربى والافريقى « محمد فايق » ثم مقاومته للغزو الثقافى الصهيونى والامبريالى وتعرض ابناء هذا الشعب للوجود الصهيونى نفسه فى مصر عن طريق مايعرف بقضية ثورة مصر « عبدالعظيم المغربى » .

وفى هذا الاطار تعرضت الندوة لدور الاعلام الغربى وخاصة الامريكى فى تشويه صورة حركتى التحرر الوطنى العربية والافريقية حتى فى مجتمعات العالم الثالث صاحب القضية « د . عواطف عبد الرحمن » وفى مقابل ذلك تم عرض د . دور الاتحاد السوفيتى فى دعم حركات التحرير الافريقية ودول المواجهة ، كما عرض للنشاط ضد الصهيونية فى الاتحاد السوفيتى نفسه . وقد ذكر د . محجوب عمر اهمية العمل داخل النظم العنصرية نفسها لتفتيت وحدتها المعادية ، واكد محجوب محمد صالح على جبهة العمل الشعبى المشترك عربيا وافريقيا ، وابرز كمال الجزولى ارتباط الصهيونية بالامبريالية الامريكية وضرورة المواجهة المشتركة لهما الا ان عرض د . سعد عبدالرحمن لتطورات انتفاضة الشعب الفلسطينى مثل الرد العملى الاساسى فى قضية المواجهة . كما كان عرض محمد عمر بشير للفهم العربى الافريقى للانتفاضة والعمل المشترك لدعمها مع نضال شعب جنوب افريقيا اساسا لعمل جاء فى مجال التعاون العربى الافريقى نفسه .

وفى بعد مختلف عن هذه المعالجات تحدث موريستا عن استغلال الصهيونية والعنصرية للدين سياسيا وأن هذه العملية يقع فيها بعض حكامنا أنفسهم مما يفتت مجتمعاتنا ويضعف قدرتها على الاشتراك فى معركة المواجهة بفهم مناسب للدور الاجتماعى للدين . واشار هوراكا إلى أنه لا مفر من المواجهة حتى النصر على النظم العنصرية لأنها تعتبر شعوبنا نوعا من الخطر الأسود الذى ينبغى القضاء عليه .

عبر هذه المناقشات المتنوعة التى استغرقت اكثر من ثلاثين ساعة استطاع منظمو الندوة ان يصلوا بها الى غايتها المنشودة وهى الحوار الصريح حول قضايا مشتركة بين العرب والافارقة فى موضوع لانختلف عليه كثيرا وانما تتعدد الاساليب فى مواجهته . وان كشفت بعض المناقشات ان الاختلاف فى التحليل احيانا قد يؤدى الى اختلاف واسع فى تصور المواجهة ، لكن خصوبة كثير من الاوراق بالمعلومات ودراسة جوانب لايجرى التعرض لها كثيرا ، كان يمثل جزءا من الرد على بعض المفاهيم .

لقد اثبتت مناقشات الندوة والعديد من الاوراق المقدمة مجمل الحقائق الرئيسية التى استهدفت الندوة بيانها مثل :

١ – ان قضايا شعوب جنوب افريقيا وفلسطين ليست مجرد قضايا حقوق الانسان وانما تفرض اوضاعها تأكيد المعنى الشامل لحقوق الانسان والشعوب وتجعل التحرر الوطنى و تقرير المصير حقا اساسيا من حقوق الانسان والشعوب .

٢ – النظم العنصرية والصهيونية ليست وحدها مهما كانت تشكل نوعا من الامبريالية الاقليمية ، وانما هى فى حلف راسخ مع قوى الرأسمالية والامبريالية العالمية .

٣ – قضايا الشعوب المجاورة للنظام العنصرى والصهيونى لا تقل اهمية عن قضايا الشعوب الخاضعة لهذه النظم وهذا ما تظهره اوضاع ونضالات الشعب اللبنانى بل والشعب المصرى نفسه .

٤ – النضال الوطنى لشعوب جنوب افريقيا وفلسطين وانتفاضاتها الباسلة رغم اهميته القصوى لا يحسم القضية وحده وانما لابد ان تتسع جبهة المواجهة على ساحة الشعوب الافريقية والعربية كلها .

٥ – الرأى العام العالمى ليس كتلة صماء واحدة وانما يجب فهم تنويعاته واختلاف الياته فى الدول الصديقة عنه فى الدول المعادية .

٦ – مع عدم اعفاء الحكومات والمنظمات الدولية من مسئوليتها وضرورة العمل داخلها فإنه لابد من دعم العمل المشترك عربيا وافريقيا على المستوى الشعبى والمنظمات غير الحكومية مهنية وشعبية وثقافية لمتابعة قضايا النضال ضد العنصرية والصهيونية .

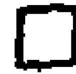
٧ – الاهتمام بالقرارات الدولية ذات الموقف المحدد فى ادانة العنصرية والصهيونية مثل قرار الامم المتحدة ٣٣٧٩ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ الذى يعتبر الصهيونية احدى صور العنصرية والعمل على كافة المستويات لخلق الاليات العملية للالتزام به ودفع فاعليته فى مواجهة محاولات الصهيونية والامبريالية لالغائه او تجاوزه .

وقد جاء البيان الختامى للندوة ليعكس الكثير من الافكار التى دارت فيها والمقترحات التى طرحت خلالها ، معبرا عن الهموم الافريقية العربية المشتركة وواجبات المنظمات الشعبية والثقافية والدولية فى مواجهة العنصرية والصهيونية .

ومع اعلان الامين العام لاتحاد المحامين العرب عن ختام الندوة فإنه اعاد التذكير بأن اللجنة العربية

لمناهضة العنصرية المشكلة فى الامانة العامة تعتبر قاعدة عمل مناسبة فى هذا المجال لجمع وتعبئة الجهود الشعبية على المستوى العربى ومن اجل تعاون مستقبلى وثيق مع المنظمات الشبيهة على المستوى الافريقى والدولى .

سكرتارية
اللجنة العربية لمناهضة العنصرية



أولا : جلسة الافتتاح

كلمة الأستاذ / أحمد الخواجة
رئيس اتحاد المحامين العرب

الزميلات والزملاء الاعزاء ، يسعد اتحاد المحامين العرب ، والجمعيتان العربية والافريقية للعلوم السياسية ، ان ينظموا هذه الندوة فى يوم عزيز علينا هو يوم مناهضة العنصرية ، وتعقد هذه الندوة وشبابنا فى الأرض المحتلة يمارسون اعظم صور التحدى ضد الصهيونية وضد الاستعمار فى كل اشكاله وكل صوره ، واتحاد المحامين العرب الذى نذر نفسه للدفاع عن الحريات والاستقلال والتقدم ، يسعده ان يقيم هذه الندوة تحية للمناضلين فى كل مكان ، تحية وتقديرا لحركات التحرير الوطنية والعالمية ، وتحية للتضامن العرب والافريقى والاسيوى تحية لحركات التحرير فى كل مكان .

من اجل هذه المعانى كلها تقام هذه الندوة ، وانا عليها حريصون ، ونشكركم جميعا على تفضلكم بالحضور ، ونحيى المندوبين القادمين من كل مكان ، ونحيى الجهاز الفنى والادارى فى اتحاد المحامين العرب وفى الجمعيتين على الجهد الذى بذل من اجل هذه الندوة ، التى سوف تستمر اليوم وغدا وبعد غد ثم تنتهى باجتماع كبير يمثل كل القوى الوطنية العاملة فى الساحة ، تحية للانتفاضة العظيمة التى بدأها شعبنا فى الأرض المحتلة ، ونأمل بمعونة كل القوى العربية ان تستمر حتى نحقق النصر فى كل مكان .. وشكرا .

كلمة الأستاذ فاروق أبو عيسى
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

حضرات السادة المشاركين فى الندوة
السادة الضيوف الأعزاء

يسعدنى ويشرفنى ان افتتح ندوة العنصرية والصهيونية التى تقوم على رعايتها وتنظيمها هيئات ومؤسسات نذرت جهدها لاشاعة الوعى والمعرفة بالمشاكل والتحديات التى تواجه الشعوب العربية والافريقية فى عصر تتزايد فيه المحاولات الدءوبة لتزييف الوعى وصرف الجماهير العربية والافريقية عن مشاكلها الحقيقية. ويقف فى قلب هذه الهيئات اتحاد المحامين العرب الذى جعل من قضية مناهضة العنصرية والصهيونية ومنازعة الاستعمار ودعم نضال الشعب الفلسطينى وحركات التحرر العربية والافريقية وفى العالم اجمع محورا لنشاطاته على الصعيد العربى والدولى .. فمنذ مؤتمره الاول فى ١٢ اغسطس ١٩٤٤ بدمشق كانت قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين والنشاط الصهيونى فى البلاد العربية على جدول اعمال المؤتمرين ومحل اهتمامهم حيث خاطبوا المؤسسات الحقوقية الدولية والجامعات الاوربية منبهين الى المخاطر التى ستترتب على تكثيف هذه الهجرة واثرها على الشعب العربى فى فلسطين . كما وضع المحامون العرب على رأس اهداف منظمتهم وفى صلب قانونها الاساسى هدف مناهضة الاستعمار والامبريالية والعنصرية والصهيونية ومساندة الشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال .

ولعل المتابعين لادبيات الاتحاد وانشطته على مدى الاربعين عاما الماضية يدركون حجم هذا الجانب من انشطة الاتحاد .

ان الجديد فى نشاط منظمتنا ومنذ مؤتمر الاتحاد السادس عشر فى الكويت هو تأسيس اللجنة العربية لمناهضة العنصرية التى حددت هدفها فى العمل مع الباحثين ورجال الصحافة والفكر والهيئات الشعبية والرسمية ، من اجل تعبئة شاملة لمواجهة مخاطر العنصرية والصهيونية على الصعيدين الاقليمى والدولى ، خاصة بعد المسعى المكثف للدوائر الامبريالية والصهيونية لالغاء قرار الامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ القاضى باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية .

كما شكل اتحاد المحامين العرب ضمن مركزه للبحوث والدراسات القانونية وحدة متخصصة لقضية العنصرية والصهيونية تعنى بتقديم وجهة نظر علمية عربية متكاملة فى البعد العنصرى لنظامى بريتوريا وتل

ابيب وبنيتهما الايدلوجية ومؤسساتهما السياسية والفكرية وادوات توجيه الرأى العام بهما .

وفى هذا تأتى ندوتنا التى راعينا عند التحضير لها اعتبارات تتعلق بمحددات الندوة من حيث الزمان والمكان والموضوع .

اذ تنعقد هذه الندوة فى مدينة القاهرة حاضرة العالم العربى وافريقيا التى عودتنا دائما ، ايا كانت عوارض السياسة او سحابات الاحداث ، ان تكون منبرا حرا يحتضن كل رأى حر ويتردد من فوقه كل صوت جاد منحاز لمصالح البسطاء فى افريقيا والامة العربية ، تلك كانت القاهرة وتلك هى الآن وهكذا ستكون وذلكم هو شعب مصر العظيم وتقاليده الراسخة .

أما من حيث زمان انعقاد هذه الندوة فلا احسب الا انه قد جاء فى وقته تماما متواكبا مع ثورة الحجارة المجيدة فى الأرض الفلسطينية المحتلة ومتعاصرا مع انتفاضة شعب جنوب افريقيا البطل فى سبيل انتزاع حقوقه من براثن دكتاتورية الاقلية البيضاء الغاشمة .

ان انعقاد ندوة العنصرية والصهيونية فى هذا الوقت بالذات هو فريضة يؤديها المثقفون الأفارقة والعرب يتجاوبون بها بفكرهم ونتاج عقولهم مع مواطنيهم الذين يعرضون صدورهم لرصاص الغدر والظلم وحريتهم للسلب بواسطة مستعمريهم اعداء الحضارة والانسانية . وتأتى هذه الندوة ليعلن العقل العربى والافريقى ان الثورة مستمرة فى فلسطين وفى بريتوريا وان حق الشعوب فى مقاومة الظلم والقهر والاستغلال هو الشعلة المقدسة التى لابد للانسانية ان ترفعها كشرط ضرورى لاستمرار الحضارة والتقدم واعلاء رايات الديمقراطية والتقدم والسلام .

سيداتى وسادتى

لا أريد أن استبق فى كلمتى الافتتاحية هذه الحديث عن موضوع الندوة ولكن حسبى أن أشير الى مجموعة من القناعات الاساسية التى عليها تقوم ندوتنا ومنها تنطلق كل بحوثها . إذ ثمة حقيقة باتت مستقرة فى ضمير الجماعة الانسانية اليوم هى ان العنصرية والصهيونية هما وجهان قبيحان لعملة واحدة زائفة اصطنعها الاستعمار مستهدفا قهر الشعوب وانتهاك حقوقها وحرياتها . فالصهيونية التى تبشر بفكرة الشعب المختار الذى يسطو وعده المزيف بالعودة ، على الحقوق الشرعية للسكان الاصلاء اصحاب الارض والحق والتاريخ ، الصهيونية بهذا المفهوم البغيض ماهى الا ترديد لدعاوى ايان سميث روديسيا قبل الاستقلال ولدعاوى النظام العنصرى فى بريتوريا عن تفوق الجنس الابيض والحضارة الاوروبية ومهمته المزعومة فى صنع التقدم على اشلاء السكان الافريقيين الاصلاء .

ان هذا كله ترديد معاصر لدعاوى النازية التى دحرتها الانسانية ابان الحرب العالمية الثانية فى النصف الاول من القرن العشرين ، ودفعت فى سبيل ذلك ثمنا باهظا للغاية مازالت البشرية تئن تحت وطأته الى الآن .

سيداتى وسادتى

لقد أدرك المجتمع الدولى مابين الصهيونية والعنصرية من رباط عضوى فمنذ بداية الستينيات من هذا القرن بدأت الجمعية العامة للامم المتحدة تقترب بخطى متدرجة وثابتة نحو بلورة هذا الفهم والادراك ، ففى نوفمبر عام ١٩٦٣ أصدرت الجمعية العامة اعلان الامم المتحدة الشهير للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصرى أكدت فيه صراحة على « أن أى مذهب يقوم على التفرقة أو التفوق العنصرى مذهب خاطىء علميا ومشجوب أدبيا وظالم اجتماعيا » . وفى ديسمبر ١٩٧٣ أدانت الجمعية العامة التحالف الآثم بين العنصرية فى جنوب افريقيا وبين الصهيونية . وفى يوليو ١٩٧٥ خطا المؤتمر الدولى للعام العالمى للمرأة خطوة كبيرة للامام حين نص فى اعلان المكسيك على ضرورة ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى والتمييز العنصرى بكافة أشكاله .

وتتابعت بعد ذلك الجهود الدولية فى سبيل اظهار حقيقة وموضوعية الربط بين العنصرية والصهيونية الى أن تبلورت مؤخرا فى الاعلان الصريح الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ من خلال قرارها رقم ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصرى .

وقد كان هذا الاعلان ضربة توجهت فى مقتل الى صميم الممارسات الصهيونية فى اسرائيل والعنصرية فى جنوب افريقيا على حد سواء .

ومنذ ذلك الحين لم يهدأ للصهاينة وحلفائهم الامبرياليين بال فى محاولاتهم الدءوبة للالتفاف على هذا القرار ومحاولة اجهاضه وافراغه من مضمونه فى مختلف المحافل الدولية وبكافة الاساليب الملتوية والمباشرة وغير المشروعة .

ومن هنا سيداتى وسادتى تأتى بعض جوانب أهمية ندوتنا الراهنة اننا نجتمع هنا لنعلن أن العدو المشترك للحضارة والتقدم يتمثل فى مروجى الدعاوى العنصرية والصهيونية على الساحة العالمية . إننا نجتمع هنا لنعبر عن ضمير الجماعة الدولية الذى يمثل أقيم ما وصل اليه تراث الانسانية طوال تاريخها الممتد .

إننا نجتمع هنا لنتشاور فى أنسب الاساليب والوسائل والاليات التى تمكن الانسان من مواجهة الخطر الداهم على حضارته . إننا نجتمع هنا لنثبت ان صوت الحق والعدل أعلى وأقوى من دعاوى الظلم والتفرقة واحتقار الانسان،بل وان الانسان الحر سيبقى دائما أغلى قيمة انسانية . إننا نلتقى لنقوى ونمتن أواصر الكفاح المشترك بين حركة الثورتين العربية والافريقية ضد عدوهما المشترك ومن أجل مستقبلهما الزاهر .

إننا تنادينا هنا لتتلاحم دعوتنا وتتضافر كلمتنا مع انتفاضة الشعب الفلسطينى البطل فى فلسطين المحتلة ومع ثورة الشعب الافريقى العظيم فى جنوب افريقيا ، تلك الانتفاضة وهذه الثورة التى

لاتأتى فقط دفاعا عن الحقوق المقدسة للشعوب فى التحرر من قاهريها ، بل تتقدم متحدية الموت دفاعا عن القيم النبيلة للحضارة الانسانية .

سيداتى سادتى

إن مايحدث على أرض فلسطين المحتلة من انتفاضة مستمرة تتصاعد يوما بعد يوم لشعب أعزل يدافع عن حقوقه فى مواجهة أعتى ما وصلت اليه تكنولوجيا السلاح لهو أمر يتطلب منا كل تأمل وتدبر اعتبارا بحركة التاريخ ودروس الشعوب . لقد علمنا الشعب الفلسطينى كما علمنا الشعب الافريقى درسا بأن مصائر الامم لا تتحدد فى دهاليز الدبلوماسية او على موائد المفاوضات بقدر ما تتحدد بالنضال الجماهيرى من أجل انتزاع الحقوق ومقاومة الظلم أيا كان جبروته . وان الدور المجيد الذى تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية فى قيادة شعبها الثائر وينظمه فى الداخل والخارج هو دور يحدّد لتاريخ النضال طريقه الصحيح ويقطع هذا الطريق فى ثبات وثقة نحو النصر بإذن الله . فتحية للشعب الفلسطينى الثائر وهيئاته وقواه السياسية بقيادة منظمة التحرير المناضلة .

سيداتى وسادتى

لعله ليس من قبيل المصادفة انه فى الوقت الذى استقرت فيه الجماعة الدولية على إدانة العنصرية والصهيونية وعلى التسليم بحق الشعوب فى مقاومتها والتحرر منها تقف الولايات المتحدة الامريكية لتساند النظامين العنصريين فى جنوب افريقيا واسرائيل بكل صور الدعم والمساندة وتحاصر حركتى التحرر العربية والأفريقية ، لتثبت يوما بعد يوم أنها العدو الأول لحركة الشعوب فى سبيل نيل حقوقها ، ولتثبت وتكشف دور التحالف الآثم بين احتكارات السلاح والمال وبين الحركات العنصرية والصهيونية فى العالم ، ولتؤكد لنا نحن المناضلين فى سبيل حريتنا أن نضالنا لايجب ان يقتصر على هذا الجانب من جوانب الظاهرة الاستعمارية المعاصرة بل يجب أن يمتد ليواجه ظاهرة الاستعمار الجديد على طول اتساع جبهتها .

سيداتى سادتى

تحية لشهداء ثورة فلسطين وجنوب افريقيا ، والحرية للمعتقلين والسجناء فى سجون الظلم والقهر وعلى رأسهم الزعيم المناضل نيلسون مانديللا . والنصر لحركة الشعوب فى مواجهة بربرية القرن العشرين ممثلة فى دعاوى العنصرية والصهيونية .

والتوفيق لكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

***

كلمة الأستاذ حلمى شعراوى
رئيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية

السيد الرئيس
السيدات والسادة
الأصدقاء أعضاء الندوة ..

لقد أصبح على أن أشكر من موقعى الافريقى الاطراف العربية التى ساهمت مشكورة فى انجاح انعقاده هذه الندوة الهامة ، وأقصد هنا اتحاد المحامين العرب ، ومركز التخطيط الفلسطينى والجمعية العربية للعلوم السياسية . كما يصبح على أن أحيى من موقعى العربى أصدقاء أعزاء وصلوا من انحاء القارة الافريقية وخارجها لحضور الندوة ومعايشة عدد ممتاز من المثقفين العرب لعدة أيام فى القاهرة العزيزة على كل قلب عربى وافريقى .

ولست بحاجة هنا لان أكرر الحديث عن مغزى وتوقيت هذا الاجتماع « فإن التقاء عدد من المنظمات الثقافية والشعبية لبحث مواجهة العنصرية والصهيونية فى وقت تتصاعد فيه الثورة الشعبية ضد النظامين العنصرى فى جنوب افريقيا والصهيونى فى فلسطين يغنينا عن الكثير . لكنى أجد نفسى بحاجة لذكر بعض دلالات الاجتماع على هذا النحو وأطرافه المعنية .

إن التقاء اعضاء الجمعية الافريقية للعلوم السياسية مع نظرائهم من الجمعية العربية للعلوم السياسية ، مشاركين المحامين العرب ومتعاونين مع منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرير الافريقية لايمكن ان يكون بدون معنى خاص لنا جميعا . فكل الظروف المحيطة بالمثقفين الافارقة والعرب تعمل على عزلهم عن قضايا مجتمعاتهم المركزية أو تحاصرهم فى اطار المعالجات التقنية لها ، ولكن ها هى مجموعة بارزة من المشتغلين بعلوم السياسة وقضايا العمل الاكاديمى تخترق حاجز العزلة ، وتتعدى حدود المصالح المهنية الخاصة لتقف وجها لوجه أمام أخطر قضايا المواجهة مع العدو الاستراتيجى لمجتمعاتنا وهو العنصرية والصهيونية والامبريالية .

والجمعية الافريقية للعلوم السياسية ذات أصالة خاصة فى هذا الصدد ، فقد كانت نشأتها عام ١٩٧٣ على يد مجموعة من الاساتذة بدار السلام بتنزانيا ، وهى القاعدة المعروفة لحركات التحرير

الافريقية ، هى الاشارة الاولى ، بل كان قيامها فى « كامبس جامعة دار السلام » كما اشتهر بذلك كواحد من مراكز الدعم الفكرى الأساسية لحركات التحرير الافريقية اشارة أخرى . وليس مصادفة أن كان أول أمين عام للجمعية هو الاستاذ الدكتور ناثان شاموياريرا ، أحد قيادات حزب زانو وكفاحه المسلح فى روديسيا « فى ذلك الوقت » ووزير الخارجية الحالى بزيمبابوى . وهو الرئيس الفخرى الحالى للجمعية أيضا .

وقد حرصت الجمعية الافريقية للعلوم السياسية فى كل مؤتمر من مؤتمراتها السبعة التى عقدتها فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٧ أن تتبنى إحدى قضايا التحرر الوطنى والتنمية ، ولم يكن انتظام الجمعية فى عقد هذه المؤتمرات حرصا على تنمية بحوثها وتأكيد العلاقات الجماعية بين أعضائها فقط بل كان اختيارها للعواصم الافريقية المختلفة التى عقدت فيها مؤتمراتها مؤشرا آخر على حرص الجماعة الثقافية الافريقية على مبادىء الوحدة الى جانب التحرر الوطنى . هكذا كان معنى الاجتماع فى دار السلام أو هارارى أو أديس أبابا أو لاجوس أو داكار أو الكمرون أو الرباط أو القاهرة ، ويؤكد الكثيرون فى القاهرة كيف كانت حيوية اجتماع اللجنة التنفيذية هنا عام ١٩٧٨ حيث التقت اللجنة حول أكثر من موضوع هام فى معهد البحوث العربية ومعهد الدراسات الافريقية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والجمعية الافريقية بالقاهرة .

ومن خلال كل هذه الملتقيات ، تبلورت فى ساحة الجمعية الافريقية للعلوم السياسية صياغتها عن النظامين العنصرى والصهيونى كنظم فرعية للنظام الامبريالى العالمى وشركاته ومؤسساته ، كما لم تغب عن بحوث الجمعية مخاطر هذين النظامين على مسار التنمية والتقدم فى المنطقة الافريقية والعربية باعتبار مايكمن فى بنيتهما الاقتصادية الاجتماعية من عوامل التوسع والعدوانية والقهر . ومن هذا المنطلق أيضا جرى البحث فى مجال العلاقات العربية الافريقية ومشكلات التنمية المشتركة .

وتحرص الجمعية الافريقية للعلوم السياسية على تأكيد علاقاتها مع حركات التحرير الوطنية الافريقية والعربية ، كما تحرص على اتخاذ المواقف التى تتسق مع هذا التوجه ، ولذا تصدر عن مؤتمراتها بيانات التأييد كما تصدر القرارات العملية ، لمواجهة النظام العنصرى والصهيونى . وفى هذا الاطار طلبت الجمعية من الاساتذة الجامعيين والفنيين الامتناع الكلى عن قبول أى عمل فيما يعرف « بالبانتوستانات » فى ظل النظام العنصرى بجنوب افريقيا حينما لوح النظام هناك بتيسر ذلك لجر المثقفين الى نوع من تطبيع علاقاتهم بالنظام العنصرى وقبول إدارته . كما قررت اللجنة التنفيذية فى موقف آخر رفض دعوة أعضاء الجمعية لالقاء محاضرات فى معهد ذى طابع عربى دولى بالقدس حتى لايدخل أعضاء الجمعية اسرائيل فى ظل النظام العنصرى الصهيونى بما يعطى هذا النظام أى قدر من الشرعية .

واليوم ، يأتى الاصدقاء من أعضاء الجمعية والهيئات غير الحكومية الافريقية الاخرى من مختلف عواصم القارة لتأكيد التزامهم بمناهضة العنصرية والصهيونية اللتين اتفق المجتمع الدولى بصيغ مختلفة من القرارات على اعتبارهما وجهان لعملة واحدة . جاءوا ليقولوا معنا لا .. للصهيونية والعنصرية .

ولابد أن اذكر هنا ان هذا الاجتماع يغيب عنه زميل عزيز طالما عمل لعقده بالقاهرة ، هو الاستاذ الدكتور « ايمانويل هانسن » الباحث الغانى الجاد عضو اللجنة التنفيذية للجمعية والوزير السابق فى غانا حيث استشهد فى حادث عارض بتنزانيا مؤخرا . كما يغيب عنا زميل عزيز آخر هو الاستاذ الدكتور عبدالله باثيلى استاذ التاريخ السياسى بجامعة داكار بالسنغال ونائب رئيس الجمعية حيث أبرق أنه الآن تحت التحفظ معتقلا فى منزله عقب الانتخابات العامة فى بلاده .

إن اعضاء الجمعية الافريقية للعلوم السياسية الذين يعملون فى هذا المجال الهام للبحث العلمى يعلمون بمصاعب فترة التحول الوطنى الديمقراطى التى يحلمون بالمشاركة فى انجاز مهامها من أجل تحول جذرى جديد فى بلادهم ، لكنهم يعلمون أيضا ان دون ذلك تضحيات كثيرة قد تعنى حياتهم نفسها . وليس ذلك الا قليل من كثير تقدمه شعوبنا من أجل تحررها وتقدمها خلال معارك صمودها كما نراه الان خاصة على أرض فلسطين وجنوب أفريقيا .

وان كنا هنا اليوم لنبحث فى طبيعة النظم العنصرية والصهيونية وعلاقاتها الامبريالية فإننا نأمل ألا تتركنا الانتفاضات الشعبية فى فلسطين وجنوب افريقيا لنبحث كثيرا .. طالما النضال مستمر .. والنصر أكيد .



كلمة الدكتور / حسن نافعه
الأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة / سفراء الدول العربية والافريقية

السادة / رؤساء الاحزاب المصرية

السيد / ممثل منظمة التحرير الفلسطينية

السيد / ممثل المؤتمر الوطنى الافريقى

السيد / ممثل منظمة شعب جنوب غرب افريقيا

السادة المشاركون فى هذه الندوة

سيداتى وسادتى ..

شرف لى شخصيا وكما هو شرف للجمعية العربية للعلوم السياسية التى أمثلها هنا أن تكون الجمعية العربية للعلوم السياسية احدى الهيئات الداعية والمنظمة لهذه الندوة الهامة عن العنصرية والصهيونية . بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والجمعية الافريقية للعلوم السياسية .

وينطوى الحدث المتمثل فى انعقاد هذه الندوة على عدد من المعانى البالغة الاهمية :

فأولا : يعبر مجرد انعقاد ندوة تربط بين العنصرية والصهيونية فى القاهرة عن معنى معين ذى دلالة عميقة لايمكن ان تخفى على أحد . ويبدو عمق هذا المعنى واضحا حين نتذكر أن الحركة الصهيونية العالمية والقوى المساندة لها لم تفزع من أى قرار صدر عن الامم المتحدة طوال تاريخها الممتد مثلما فزعت من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وهو القرار الذى يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية . وقد بلغت شراسة الحملة الصهيونية ضد هذا القرار حدا فاق كل تصور . وقد نجحت هذه

الحملة مؤخرا فى أن تحول حتى الى مجرد الاشارة أو الاحالة الى هذا القرار فى كافة القرارات اللاحقة المتعلقة بالعنصرية والتى صدرت عن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

فى هذا الاطار يعنى مجرد انعقاد مثل هذه الندوة فى القاهرة أن كثيرا من جواجز الوهم أو الخوف قد سقطت ، وأن قوى الطبيعة قد عادت لتمارس دورها وتسمى الاشياء بأسمائها الصحيحة . والصحيح أن الصهيونية أيديولوجية عنصرية فى جوهرها . فقد نسفت هذه الايديولوجية كل امكانية لمزج الطوائف اليهودية داخل النسيج الوطنى والاجتماعى لبلادهم الاصيلة . ومن الثابت الآن ان الحركة الصهيونية استخدمت كافة أساليب الابتزاز والعنف أيضا ضد اليهود أولا لاجبارهم على الهجرة الى فلسطين . كما أنه من الثابت تاريخيا الآن ايضا أن الحركة الصهيونية شجعت كافة التيارات المعادية للسامية بما فيها النازية وغذتها بطريقة شيطانية لانها التقت مع هذه التيارات حول الهدف النهائى وهو الحيلولة دون حل المسألة اليهودية فى اطار ديمقراطى وانسانى . ثم اتجه عنف الحركة الصهيونية بعد ذلك الى الشعب الفلسطينى ، فحالت مرة أخرى دون تعايش اليهود المهاجرين الى فلسطين مع السكان الاصليين وأصرت على اقامة دولة يهودية مستقلة على أرض مغتصبة بقوة السلاح . ومن هنا كان من البديهى أن يصبح الطابع الاستيطانى للحركة الصهيونية لصيقا بطابعها العنصرى . ويكفى أن نلقى نظره فاحصة على بعض القوانين الاساسية فى اسرائيل ، وهى الكيان الذى افرزته هذه الحركة ، مثل قانون العودة وقانون الجنسية وقوانين الزواج والطلاق لكى يتأكد لنا هذا الطابع العنصرى بما لايدع مجالا للشك . وأعتقد أن هذا الجانب لابد وأن يلقى بعض الاهتمام فى هذه الندوة . وان عودة الحديث عن طبيعة وجوهر العدو الذى نواجهه هنا فى القاهرة هو . نوع من الذكرى تنفع المؤمنين .

ثانياً :

ان بحث هذه الندوة لأوج الشبه والارتباط بين طبيعة الكيان العنصرى فى جنوب افريقيا والكيان العنصرى الصهيونى فى اسرائيل من شأنه أن يذكرنا مرة أخرى وبقوة بالاهمية الاستراتيجية القصوى للتضامن العربى ــ الافريقى . فالدول العربية والافريقية تشكل فى الواقع كتلا استراتيجية واحدة . وليس من قبيل الصدفة أن تحاصر هذه الكتلة الاستراتيجية الواحدة بكيان استيطانى عنصرى صهيونى من جهة الشمال الشرقى وبكيان استيطانى عنصرى اخر من جهة الجنوب . وليس من قبيل الصدفة ايضا ان القوى الدولية التى مكنت لسيطرة حكومة الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا تكاد تكون هى ذات القوى التى قامت بزرع الكيان الصهيونى فى فلسطين ، وهى ذات القوى التى تضمن لهما استمرار البقاء والسيطرة . وليس من قبيل الصدفة ايضا أن تتطابق أساليب السياسات الداخلية والخارجية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا بشكل يكاد يبعث على الذهول . فعمليات القمع الوحشى التى تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطينى لايضارعها فى الوحشية سوى ماتمارسه حكومة جنوب افريقيا العنصرية البيضاء ضد الوطنيين . وسياسة العصا الغليظة التى تمارسها اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة هى ذات السياسة التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة .

وكما تتعقب اسرائيل المناضلين فى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية حتى تونس ، تتعقب حكومة جنوب افريقيا المناضلين فى صفوف المؤتمر الوطنى الافريقى حتى زيمبابوى وزامبيا . والدول الافريقية والعربية التى ظنت انها تستطيع ترويض الحكم العنصرى الفاشى فى جنوب افريقيا او اسرائيل من خلال اتفاقيات او ترتيبات اولية معينة عادت لتكتشف ان الطبع يغلب التطبع وأن الشيطان يستحيل أن يتحول الى ملاك لمجرد أن البعض يتمنى ذلك .

وفى هذا الاطار فليس من المستغرب أن تقوم بين اسرائيل وجنوب افريقيا علاقة تحالف فعلى وتعاون فى كافة المجالات ، وهو تحالف لابد أن يقوم فى مواجهة تحالف حقيقى بين العرب والافارقة . وهو ما أرجو أن تلقى الندوة أضواء على أهميته القصوى .

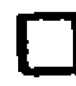
السيدات والسادة ..

لقد تصور كل من الكيانين العنصريين فى جنوب افريقيا واسرائيل أن ترسانة السلاح التقليدى يمكن أن تعفيهما من الغرق . وفاتهما أن الشعوب مهما طال صبرها يستحيل أن تقبل أن تتحول فى أوطانها الى مواطنين أو حتى رعايا من الدرجة الثانية أو الثالثة وأى نظام استعمارى يحتوى بطبيعته على بعد عنصرى . ومن ثم محكوم عليه حتى بالفناء .

السيدات والسادة ..

لقد استطاع الصبية فى فلسطين بعد ان تحرروا من الخوف أن يصنعوا معجزة فعلية وأن يواجهوا بالحجارة قوة نووية ويشكلوا تحديا حقيقيا لها .. وعلينا نحن المثقفين أن نتحرر من الخوف وأن نقترب بجرأة من جوهر الاشياء لنكون سندا لنضال شعوبنا ..

تحية لنضال الشعوب فى جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين .. وفى كل مكان ..
والسلام عليكم ورحمة الله



كلمة منظمة التحرير الفلسطينية

ا . محمد صبيح « أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني »

الاخ الامين العام لاتحاد المحامين العرب ، اعضاء اللجنة للجنة التحضيرية لهذه الندوة ، أيها الاخوات ، أيها الاخوة .

يسعدني باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن أشكركم لعقد هذه الندوة الهامة التي تساهم بحق في توضيح الطبيعة العنصرية لنظامي بريتوريا واسرائيل ، وتكشف أبعاد مخططات هذا المحور العدواني على افريقيا والشعب العربي . وتأتي ندوتكم هذه في ظروف قاسية يمر بها شعبنا الفلسطيني والشعب المناضل في الجنوب الافريقي . ونحن بحق بحاجة ماسة لمثل هذا التأييد وتلك المناصرة في الوقت الذي يعز فيه التأييد وتندر المناصرة ضد البغي والعدوان .

الاخ الرئيس ، أيها الاخوة .

ترتبط دولة اسرائيل الصهيونية بالنظام العنصري في جنوب افريقيا بأوثق الروابط ، وأقواها منذ قيامها في عام ١٩٤٨ ، لقد شارك العديد من المتطوعين العنصريين من جنوب افريقيا مع القوات الصهيونية في العدوان على الشعب الفلسطيني لاحتلال أرضه . ولم تتخلف جنوب أفريقيا عن مساندة اسرائيل في يوم من الايام وفي كل الحروب العدوانية التي خاضتها اسرائيل ضد العرب وترسل لها المتطوعين والطيارين والطائرات والاموال ، وكافة أنواع المهام والمعدات الحربية . كما ان اسرائيل بدورها كانت تمد جنوب افريقيا ، وحكومة جنوب افريقيا العنصرية بكل قطع السلاح المطلوبة للنظام العنصري والمصنعة في الدول الغربية ، كما ان اسرائيل وجنوب افريقيا تعاونتا في المجال النووي ، وأمدت اسرائيل جنوب افريقيا بنظام صاروخي اسرائيلي الصنع أمريكي التكنولوجيا والتمويل يعرف باسم نظام « غابرايل » للصواريخ . وتعدى التعاون بين هذين النظامين العنصريين تبادل الخبراء في الامن والجيش والاقتصاد الى المجال النووي كما ذكرت ، الامر الذي يهدد بشكل خطير مستقبل الامة العربية والدول الافريقية بل يتعدى ذلك الى تهديد السلام العالمي.. لان وضع مثل هذا السلاح الخطير في أيدي عصابات مهووسة تؤمن بالتعصب العرقي ، ولا حدود لاطماعها التوسعية ، ولايمكن السيطرة على الشر في نفوسها تهدد بالقطع السلام العالمي . لقد اعتدت اسرائيل اكثر من مرة منذ نشأتها على العديد من العواصم العربية وأذكر منها :

بغداد وتونس ودمشق ، عمان ، بيروت ، القاهرة ، كما اعتدت جنوب افريقيا على انجولا ، موزامبيق ، زامبيا زيمبابوى ، تنزانيا ، وغيرها من الدول الافريقية . نفس الاسلوب هنا وهناك ، نفس العقلية المغامرة ، نفس الدعم من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاستعمارية ، للنظامين العنصريين هنا وهناك ، كما تتم اجراءات الحماية من الردع فى أى من المجالات والمؤتمرات الدولية . نفس مفهوم الامن لدى النظامين العنصريين .

سيدى الرئيس

ان نشاطا محموما يجرى الآن فى الولايات المتحدة الامريكية ، وبعض الدول الاوروبية ، تقوم به الحركة الصهيونية واسرائيل ، وأعوانهما من أجل الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة . رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ والذى يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية . لقد ألقى اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل انذاك أمام الكنيست كلمة قال فيها « ان العاشر من نوفمبر ١٩٧٥ سوف يسجل فى التاريخ على أنه تاريخ صدور أشد القرارات التى أصدرتها الامم المتحدة مدعاة للاشمئزاز ، غير ان اسرائيل لن تكون الضحية » .

نعم سيدى الرئيس ، لقد خططوا أن يكون الشعب الفلسطينى هو الضحية ، فمنذ ذلك الوقت لم تهدأ اسرائيل فى عدوانها على الشعب الفلسطينى ، فصعدت من نشاطها وارهابها وتنكيلها بأبناء شعب فلسطين ، قتلت وجرحت وأصابت الكثيرين من عمد الضفة الغربية وقطاع غزة انذاك ، هدمت العديد من المساكن ، شردت سكانها ، أبعدت العديد من القيادات الفلسطينية من الاراضى المحتلة ، من ابرزهم رجال دين مسلمين ومسيحيين ، أغلقت الصحف والمعاهد والجامعات ، اعتدت على دور العبادة ، والمستشفيات ، قصفت العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بآلاف القذائف الامريكية ، اعتقلت وسجنت عشرات الالاف فى أقسى ظروف البطش والارهاب ، اقامت معسكرات الاعتقال النازية البشعة ، فرضت نظام منع التجول فى العديد من القرى والمدن لاوقات كثيرة ولمدد طويلة . نعم لم تكن اسرائيل فى ذلك الوقت هى الضحية واليوم يقف شعبنا صامدا عملاقا فى انتفاضته وثورته ضد المحتل . ومجازره البشعة ، يقدم الحياة رخيصة فى الدفاع عن شرف الوطن واستقلاله ، ودحر الاحتلال عن أرضه . ان مايجرى فى الارض المحتلة لايمكن وصفه ، ولايمكن لاى ضمير حى السكوت عليه.، تطلق القوات الاسرائيلية النار فى كل ساعات الليل والنهار على المتظاهرين من المواطنين الفلسطينيين دون تمييز ، ويسقط الشهيد تلو الشهيد من شبابنا فى عمر الزهور حتى نكاد نستطيع أن نحصر العدد فى لحظة معينة ، عمليات تعذيب نفسى وجسدى لالاف المواطنين فى أبشع أنواع المعتقلات والزنازين ، مداهمة المستشفيات والمدارس ودور العبادة ، وخطف المواطنين ، اغلاق حدود المدن والمخيمات بقوات كثيفة لمنع وصول الاغذية والادوية والمحروقات فى عملية تجويع قاسية على الشعب الفلسطينى وفى محاولته لابادة الجنس . كل ذلك يرمى . سيدى الرئيس ، الى عملية تهجير واسعة . هكذا يظنون . لقد حرقوا بعض

المناضلين أحياء ، دفنوا بعض المناضلين أحياء ، كسروا العديد من عظام الكثيرين من أطفالنا وشبابنا . كل هذه الجرائم التى تستحى منها النازية فى بعض الاحيان تمارسها الصهيونية فى بلادنا استكمالا لمجازرها ومذابحها المشهورة فى دير ياسين وكفر قاسم وغزة وخان يونس وصابرا وشاتيلا ، ليست جديدة على هذا النظام ، كما ان الثورة فى الارض المحتلة هى امتداد لتراكمات عديدة لنضال شعبنا منذ انطلاقته ضد الصهيونية وحتى اليوم .

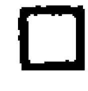
ان قيادة اسرائيل يحكمها اتجاه وتفكير ونظريات عنصرية معروفة منذ زمن لدينا نحن الشعب الفلسطينى . انهم يؤمنون بشعب الله المختار ، انهم يؤمنون بالشعب صاحب الرسالة الخاصة المتفوق على غيره من الشعوب . انهم يؤمنون أن العنف وسيلة لتحقيق هذه الاهداف وعلى العرب أن يلموا خيامهم ويرحلوا . نفس هذا التفكير سيدى الرئيس موجود لدى الطغمة الحاكمة البيضاء فى جنوب افريقيا . ومن العجيب أن تقف الولايات المتحدة مع النظامين العنصريين بكل وضوح وبدون مواربة ولاتخفى وجهها رغم أنها عضو دائم فى مجلس الامن . هم لايريدون أن يضغطوا على اسرائيل ، هم يريدون أن يسلحوا اسرائيل حتى الاسنان لتكون اسرائيل قوية تحت دعاوى ان اسرائيل القوية تؤمن بالسلام ولكن العكس هو الصحيح . كلنا يذكر أن وزير الخارجية السابق العزيز « هنرى كيسنجر » نصح القيادة الاسرائيلية باستعمال مزيد من العنف لسحق الانتفاضة الفلسطينية وأن يبعد الصحفيين عن الاراضى المحتلة حتى تتم المذابح فى صمت ، وقال « تماما كما يتم فى جنوب افريقيا » . هو صاحب النظرية المشهورة باستبعاد منظمة التحرير من أى مجال دولى واليوم تقدم الادارة الامريكية هدية لاسحاق شامير عند زيارته لاسرائيل باغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ، ليس فقط فى واشنطن ، ولكن أيضا فى المنظمة الدولية فى مبانى الامم المتحدة . هذه الدولة وهذا رئيسها الذين يتحدثون عن السلام ومبادرات السلام ، هم يريدون السلام من غير الشعب الفلسطينى ، هم يريدون السلام بالارض الفلسطينية يغتصبونها .

سيدى الرئيس ، هذا قطعا لن يتم مادام هناك فلسطينى على أرض فلسطين ومادام هناك أمة عربية فيها نبض نضالى يدعم هذه الثورة ، ومادام هناك لنا أصدقاء فى دول اشتراكية ودول عدم الانحياز ودول محبة للخير والسلام .

كلمة بسيطة لااستطيع أن أنساها فى هذه اللحظة وهى عن الحرب العراقية ـ الايرانية . ان مايتم من مجازر لاطفال بغداد فى المدن العراقية ، وباصرار المتعنتين فى ايران على استمرار هذا الهدم وهؤلاء الضحايا للشعبين ، بالقطع يؤثر تأثيرا كبيرا علينا فى الثورة الفلسطينية وفى منظمة التحرير الفلسطينية ، ونؤمن أن جهدا مضاعفا لابد من بذله لايقاف هذه الحرب الملعونة حتى نحشد طاقات أكبر فى اتجاه تحرير فلسطين .

سيدى الرئيس . لن أطيل أكثر فهناك العديد من الابحاث التى ستتلى . لكننى أريد أن أؤكد فى

النهاية على الترابط النضالى بين الثورة الفلسطينية ونضال شعوب الجنوب الافريقى . ANC . SWAPO
ونؤكد لهم وقوفنا الدائم معهم ، مع نضالهم حتى النصر والتحرير لنا جميعا . وشكراً ،



كلمة السيد سيدنى موليفى
عن المؤتمر الوطنى الافريقى (جنوب أفريقيا)

قبل ان أقدم كلمتى أريد أن ألفت نظر هذه الندوه إلى أنه بينما نجلس هنا الآن ، فإن العالم كله يعرب عن احتجاجه على جرائم جنوب أفريقيا ونظامها العنصرى وتقديمها سته من المناضلين للاعدام من بين اربعين حكم عليهم بذلك .

وفى الايام الأخيرة كان هناك انتفاضة جماهيرية ضد النظام يقودها حزب المؤتمر الافريقى وانا اناشد هذه الندوة للاعراب عن احتجاجها كذلك وتقديم جهدها فى تعبئة الجهود لدعم نضالنا وعزل النظام العنصرى .

واسمحوا لى أن انقل اليكم تحيات قيادة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى لهذه الندوة ، تحية الى كل القوى الديمقراطية المعادية للامبريالية ، والى شعب جنوب أفريقيا وناميبيا والصحراء ونيكاراجوا ، ممن نواصل معهم النضال من اجل التحرر الوطنى ، وتحقيق الحرية والاستقلال .

فى هذه الايام ، يحتفل باليوم العالمى لمناهضة العنصرية وذكرى مذبحة شاربفيل حيث قتل الكثيرون دون ذنب جنوه فى عام ١٩٦٠ . وهذه الاحداث تجعل مواجهة الأبارتاهيد على جدول أعمال جميع القوى فى العالم وهذا ماتقرر بجعل يوم شاربفيل يوما عالميا منذ عام ١٩٦٣ ، بجعل يوم ٢١ مارس هو اليوم العالمى لتصفية العنصرية يحتفل به سنويا .

واليوم حين نحتفل بهذا اليوم فإن المشكلة أصبحت أكثر خطورة باستمرار النظام العنصرى وعمليات القتل التى يقوم بها ،وقمع سبع عشرة منظمة ديمقراطية شعبية فى جنوب أفريقيا . وثمة موقف مماثل فى ناميبيا وفلسطين حيث يقوم النظام العنصرى الصهيونى الشبيه بتبنى نفس سياسة ارهاب الدولة بفضل المساعدات التى يتلقونها ضد نضال شعوبنا . وكلتا السياستين فى جنوب افريقيا واسرائيل تقوم ايضا على تصعيد عدوان النظامين ضد الدول العربية والافريقية المستقلة المجاورة ، وآثار ذلك واضحة فى انجولا وموزمبيق ولبنان . وقد أصبحت هذه السياسة موضع استنكار على المستوى العالمى ، وخاصة ذلك التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين على الاصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والنووية الذى لايقلق استقرار وأمن المنطقتين فقط بل يقلقان أمن واستقرار العالم كله .

لقد أصبحت العنصرية والصهيونية مثل السرطان فى جسد السياسة العالمية المعاصرة ، والسؤال

الان : ماهى أسباب هذه المشاكل وماهى حقيقة أجذورها ؟.. انها نتاج النظام الامبريالى الاستعمارى القهرى والذى ، خلال قرنين من الزمان تسلط على شعوب المستعمرات ، ولم تستطع شعوبنا فى فلسطين وناميبيا وجنوب أفريقيا ان تتحرر بعد من عبوديته .

وقد تحررت اجزاء من العالم بالسلاح ، ولكن الاستعمار المنظم فى العالم بجذوره فى الاستغلال للشعوب كقوة عمل رخيصة وعبيد فى بعض المستعمرات وفى امريكا نفسها ظل يمارس قهره ذلك لفترة طويلة . ولتبرير نفسه قدم حجة أنه ينقل الحضارة الى شعوب بدائية وبربرية ، ونظم قهره بالقوانين والاجراءات واستعمال القوة ، فى فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا على السواء .

وجذور العنصرية والصهيونية تكمن فى عملية القهر لكل الشعب فى بلادنا وتأكيد السيطرة الامبريالية رغم كل اشكال الاحتجاج . والدعم الذى يلاقونه من الولايات المتحدة وغيرها من القوى الامبريالية فلا يقتصر على التأييد فى الامم المتحدة ولكن فى الدعم الاقتصادى والسياسى . وبعد غزوة اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ، قامت الولايات المتحدة بدعم اسرائيل فى عملياتها ضد الشعب الفلسطينى اتساقا مع الخط الامريكى الاستراتيجى ، وبالمثل تتدخل امريكا بالدعم لنظام جنوب افريقيا وعدم تركه وظهره للحائط ، وتنفيذ سياسة الارتباط البناء . هكذا تفعل أيضا حكومة تاتشر فى انجلترا بدعم النظام العنصرى ومنحه الشرعية .

ان امريكا وبريطانيا تدعمان بذلك النظام العنصرى والصهيونى صراحة دعما للاستعمار فى المنطقة العربية والافريقية .

اننا ندين هذا الدعم الأمريكى الصريح للنظامين العنصريين ونطالب بدعم كل القوى لنضالنا فى جنوب أفريقيا . كما نطالب بتأكيد الدعم للشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير وشعب ناميبيا من أجل استقلالهما بقيادة سوابو .

نحن شعب جنوب افريقيا بقياده حزب المؤتمر الوطنى الافريقى مصممون على استمرار النضال حتى تتم تصفية النظام العنصرى وتقوم دولة ديمقراطية غير عنصرية فى بلادنا نؤيد عدم الانحياز وعزل النظم العنصرية والصهيونية ، ونؤيد شعب نيكاراجوا ضد العدوان والتدخل الامريكى ، ونطالب بالافراج عن مانديلا وكل المعتقلين السياسيين فى جنوب إفريقيا وناميبيا وفلسطين .

ونشكر اتحاد المحامين العرب والاحزاب السياسية المصرية والمنظمات غير الحكومية من أجل دعمهم لنضالنا ضد العنصرية والصهيونية .

كلمة السيد / كاهيما مبولومبو : عن حزب سوابو « ناميبيا » ومنظمة التضامن الافريقى الاسيوى

اننا نشعر بالسعادة لمشاركتنا فى هذه الندوة التى تقام ضد العنصرية والصهيونية ، ونحن فى سوابو ومنظمة التضامن نشارك فى النضال ضدهما دائما ، إنهما ليسا تهديدا فقط لشعب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين بل ايضا ضد دول المواجهة وكل المجتمع الدولى الذى استنكر النظم العنصرية والصهيونية وطالب بعزلها وبممارسة الضغط عليها ووقف الدعم العسكرى والاقتصادى لهما وتطبيق قواعد المقاطعة الدولية .

ان التعاون بين النظامين قائم فى كل المجالات . واسرائيل تقوم بتسليم السلاح لجنوب افريقيا بما يصل لثمانمائة مليون دولار فى العام كما تقدم المعونة الفنية بشكل منتظم .

والتعاون العسكرى بين النظامين تدعم منذ السبعينيات ، وحتى الان ضد كل قواعد المقاطعة ، ويتبادلان الحصول على تراخيص انتاج السلاح وفق ترتيبات معينة لمواجهة المقاطعة .

والنظامان يتعاونان أيضا فى مجال الامن الداخلى ، وخبراء الأمن الاسرائيلى يدربون زملاءهم فى جنوب افريقيا وكذلك يقاتل الطيارون الاسرائيليون فى سماء انجولا ، ونشرت الصحف البريطانية ذلك مؤخرا ؛ فقد اوردت الصحيفة الشهرية « افريكا ناو » فى لندن ان اعلانا من قبل جنوب افريقيا عن الطائرة المقاتلة الجديدة « ديشيتا » التى يثبت صنعها وجود علاقة قوية بين جنوب افريقيا واسرائيل . وهناك ثلاث شركات اسرائيلية كبرى للصناعات الجوية تقدم لاسرائيل مواد عسكرية رئيسية من نظم الرادار الى اجهزة الانذار فى مواجهة حرب العصابات .

وهناك شواهد كثيرة على وجود مئات الخبراء الاسرائيليين بين قوات جنوب أفريقيا مدربين وخبراء . وفى عام ١٩٧٨ هاجر خمسة الاف اسرائيلى الى جنوب افريقيا منهم عدد من العسكريين .

وتشير صحف بريطانيا إلى أن جنودا بريطانيين واسرائيليين ومن شيلى يحاربون مع جنوب افريقيا ضد « سوابو » فى ناميبيا ، ولاحاجة لنذكر ان فايتسمان وشارون زارا جنوب افريقيا معا عدة مرات ، مشيرين إلى أن دور كل من جنوب افريقيا واسرائيل هو مواجهة الشيوعية والتوسع السوفييتى .

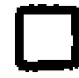
وأبرز أوجه التحالف بينهما هو التعاون النووى بين البلدين . وكلاهما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار فى العالم ، وكلاهما أبعد شعب فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا من أراضيهم . والمذابح تتم على أيدى النظامين فى الاراضى الفلسطينية المحتلة والجنوب الافريقى فى ظل ادارة بوليسية معروفة .

وبهذه الاجراءات الاجرامية يكشف النظامان عن طابعهما الفاشى العنصرى بمساندة الادارة الامريكية وخاصة فى ظل حكومة ريجان ودعم بريطانيا فى ظل حكومة تاتشر .

وعلينا كحركات تحرير ان نقوم بدورنا وان نتلقى الدعم لكل من منظمة التحرير وسوابو وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى للتخلص من النظم العنصرية فى فلسطين والجنوب الافريقى .

ان دول المواجهة لاتحتاج فقط للدعم الاقتصادى ولكن العسكرى ولابد ان ندعمها وخاصة انجولا .

دعونا نتذكر اليوم الدولى لمقاومة العنصرية فى ذكرى مذابح شاربفيل ٤ مايو ١٩٧٨ ومذبحة كاسينجا فى انجولا ضد مناضلى سوابو .



كلمة السيد / نصر الدين أحمد محمد
ممثل لجنة الامم المتحدة لمناهضة
الفصل العنصرى (الابارتهيد)

السيد / الرئيس

فى بداية ومستهل حديثى ، اود ان اعبر ، نيابة عن لجنة مناهضة الفصل العنصرى « الابارتهيد » ، عن خالص الشكر للدعوة الكريمة التى وجهت لنا للحضور والمشاركة فى اعمال هذه الندوة العالمية الهامة التى تختص بمعالجة العنصرية والصهيونية .

السيد الرئيس ،

ان الرأى العام العالمى والمؤسسات والاجهزة ذات الاختصاص تعرف تماما ، ان لجنة الفصل العنصرى قد ظلت ، ومنذ اكثر من عشر سنوات متوالية تعطى اهتماما خاصا لتطور العلاقات بين النظامين العنصريين فى بريتوريا وتل ابيب ، عن طريق فرض مراقبة سنوية عليهما ورفع تقرير شامل عنهما للجمعية العامة للامم المتحدة والتى دأبت بدورها باصدار قرار خاص عن هذه العلاقات بهدف كشف وتسليط الاضواء عليها .

وفى هذا المجال فان لجنة الابارتهيد ، قد ركزت خلال الفترة الماضية على اوجه الشبه بين النظام العنصرى فى اسرائيل مع ذلك النظام القائم ببريتوريا ، فضلا عن توضيح جوانب التعاون المستمر بينهما خاصة فى المجال العسكرى النووى والمجال الاقتصادى التجارى وعلى صعيد أوجه الشبه فانها ترى ما يلى :

أولا — الافكار البالية التى تجمع بينهما ، والتى ما برحت تسيطر على القيادة العليا فى النظامين ، وهى افكار عفى عليها الزمان تقوم على خصوصية الاقلية البيضاء والمجموعة الصهيونية .. والتى ترتكز على ضرورة انشاء دولة متفردة على اساس الدين او اللون دون اعتبار للاغلبية ، والتى هى صاحبة الارض والحق فى فلسطين وجنوب افريقيا .

ثانياً ــ عدم الاعتراف المتأصل فى النظامين بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والافريقى فى جنوب افريقيا وناميبيا ، وبحقهم فى تقرير المصير ، وفق ما نادت به المواثيق الدولية خاصة ميثاق الامم المتحدة .

ثالثاً ــ انتهاك حقوق الانسان ، التى سطرت فى كافة المواثيق والاعراف والديانات السماوية ، وعلى وجه الخصوص مواثيق اتفاقيات جنيف الصادرة منذ عام ١٩٤٩ .

رابعاً ــ عدم الاعتراف بالفئات السياسية الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطينى ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الأفريقى ممثلة فى كل من المؤتمر الوطنى الأفريقى (A.N.C) ومؤتمر عموما أفريقيا SWAPO . وبذل كل المحاولات لخلق دمي بديلة تكون طيعة فى يدها .

خامساً ــ الاعتماد الدائم والكامل على العون الخارجى ولاسيما من الدول الغربية ، خاصة فى المجالات العسكرية والاقتصادية ، لاستمرار وجودها وهيمنتها على الشعوب فى تلك المناطق .

سادساً ــ لعب دور الشرطى الامنى فى المنطقة ، خدمة الاستراتيجية الغربية فيها بهدف مكافحة الوجود والنفوذ السوفيتى كما يدعى ذلك الاعلام الغربى .

سابعاً ــ التهديد المستمر للامن والسلم الدوليين وجذبهما الدائم للصراع الدولى فى المنطقة .

ثامناً ــ انتهاج اساليب العدوان المسلح على الدول المجاورة المستقلة ، مثلما تفعل جنوب افريقيا الان فى دول المجابهة الافريقية بهدف زعزعة الامن والاستقرار فيها .. وفى الشرق الاوسط نرى ان اسرائيل قد تسببت فى خمسة حروب ، بواقع حرب كل عقد من الزمان منذ قيامها فى عام ١٩٤٨ .

تاسعاً ــ التجاهل التام من قبل النظامين للرأى العام والمجتمع الدولى ، والاصرار على الازدراء وعدم الاستجابة للقرارات الدولية الصادرة عن المحافل العالمية مثل الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية .

اما الجانب الثانى الذى تهتم به لجنة الفصل العنصرى (الأبارتهيد) فهو جانب التعاون المكثف بين دولة جنوب افريقيا العنصرية مع اسرائيل وهو تعاون يغطى مجالات واسعة تشمل الجوانب العسكرية والنووية والاستخبارية فضلا على الجوانب التجارية والاقتصادية .

ورغم ان اسرائيل كانت فى السابق تنكر انكارا شديدا هذه العلاقات الا انها اجبرت مؤخرا للاعتراف بها لتفادى الضغوط الامريكية حيث انها تعتبر من الدول الاولى فى تلقى المساعدات الامريكية .

وفى هذا المجال فان اسرائيل تعتبر المورد الرئيسى لجنوب افريقيا فى مجال الاسلحة حيث بلغت جملة المبيعات بينهما نحو ١٠٠٠ مليون « راند » كما يرى هذا التعاون فى تبادل المعلومات والخبرات والزيارات المكثفة بين الجهات المختصة فى البلدين .

ولقد اصبح معروفا بأن قذيفة « سكوربون » التى تصنع للسفن الحربية فى جنوب افريقيا ، بأنها مأخوذة من قذيفة « غبريال » الاسرائيلية وان طائرة « شيتا » ما هى الا نموذج لطائرة كفير الاسرائيلية ، كما ان الرشاش « عوزى » أصبح يصنع محليا فى جنوب افريقيا .

وان التعاون النووى بينهما تشهد عليه الزيارات المتبادلة فى مفاعل ديمونه الاسرائيلى فى النقب . وانشاء مدرج لهبوط الطائرات فى جزيرة ماريون فى المحيط المتجمد الجنوبى للابحاث النووية المشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وعلى صعيد الاقتصاد والتجارة ، وعلى حسب احصائيات الامم المتحدة ، فإن ٤٢ ٪ من صادرات جنوب افريقيا تذهب الى اسرائيل وتشكل المعادن اغلبها خاصة الماس والذهب ، حيث زادت واردات اسرائيل من الصلب بنحو ٩٥ ٪ وتستورد أيضا أكثر من ٥٠ ٪ من احتياجها من الفحم من جنوب افريقيا .

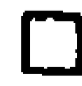
ولكن اخطر اشكال هذا التعاون الاقتصادى هو حلقة الوصل التى تقوم بها اسرائيل بين جنوب افريقيا واسواق الدول الغربية وامريكا من أجل تخطى سياسات الحظر المفروض على جنوب افريقيا .

ولقد عبرت حركات التحرير من منابر الامم المتحدة بأن اكثر اوجه التعاون خطرا عليها ، ذلك التعاون الاستخبارى القائم بين اجهزة الاستخبارات العنصرية وجهاز الموساد الاسرائيلى وهى عمليات موجهة ضد حركات التحرير الافريقية .

وفى هذا المضمار فإن لجنة الفصل العنصرى قد اعتبرت سياسات اسرائيل المعلنة بخصوص اتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا ماهى الا خدعة وتضليل لان تلك الاجراءات قد احتوت وعن عمد على عدة ثغرات تمكن اسرائيل من الاستمرار فى تعاونها .

وفى الختام ، سيادة الرئيس ، فإن لجنة الفصل العنصرى ترى بأن توصيات وقرارات هذه الندوة ستكون اضافة طيبة الى معلوماتها فى مجال العلاقات بين هذين النظامين العنصريين .

شكراً سيادة الرئيس



المحور الاول

العنصرية والصهيونية وموقف المجتمع الدولى منهما

(حول التشابه والتطابق بين العنصرية والصهيونية)
فى النظرية والتطبيق
(وموقف المجتمع الدولى منهما ..)

دكتور / خالد محمود الكومي
باحث ـ مصر

مقــدمة :

حينما نشر (البروفيسور سيرجى نيلوس[1] Prof. Sergyei Nilus) ـ فى عام ١٩٠٥ ـ مايعرف بـ (بروتوكولات حكماء صهيون)[2] والتى تسمى أحيانا بـ (خطة السيطرة على العالم من قبل اليهود) قامت حملة صهيونية ضخمة ـ وقتذاك ـ تزعم أن هذه البروتوكولات مزورة وليس لها أساس من الصحة . بلغت ضراوة تلك الحملة الصهيونية ـ بهذا الصدد ـ درجة القتل ، فيما يقول مؤلف كتاب (الحكومة الخفية) الشهير (كرياغ سكوت J. Creagh Scott) الذى تساءل عن تفسير الذى كان يحدث مثلا فى ظل نظام (كيرنسكى Kerensky) فى روسيا من الاعدام رميا بالرصاص لكل من كان يشاهد ومعه نسخة من (الخطة) أو (البروتوكولات) ، إذا كانت حقا مزورة ولا أساس لها من الصحة ؟[3] ، كما درجت الصهيونية العالمية فى حملتها تلك ـ وقتذاك ـ على اتهام كل من يثير موضوع (البروتوكولات) بتهمة العداء للسامية ومعاداة اليهود .

تذكرنا تلك الحملة الصهيونية فى بدايات هذا القرن ، فى شراستها وضراوتها ، بما حدث فى أعقاب صدور (قرار)[4] الجمعية العامة للامم المتحدة ، باعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى (الابارتهيد) ، فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ، فقد فقدت الصهيونية العالمية ودوائرها ، أعصابها ، وهاجت فى ثورة غضب عارمة ولم تهدأ حتى هذه اللحظة ، من جراء صدور ذلك القرار التاريخى الشهير . والحقيقة أن للصهيونية العالمية بعض مايبرر هذا الموقف العنيف من جانبها تجاه ذلك القرار الدولى ذلك أنها درجت طوال معظم تاريخها السياسى على قيامها بتوجيه حملات الدعاية الهجومية المكثفة ضد خصومها حملات أجادت تخطيطها مسبقا وتنفيذ برامجها وإخراجها بإحكام ونجاح من الصعب تجاهلهما . ولكنها إزاء هذا القرار الدولى ، الذى أصابها فى مقتل ووضع النقط على الحروف ، بدون مواربة أو تلاعب فى الالفاظ ، قد وجدت نفسها ، ولعلها من المرات القليلة ، فى مواجهة مباشرة وصريحة مع القرار والامم المتحدة نفسها ، بعد أن كان القرار بمثابة إعلان عن حالة من حالات الضبط بالتلبس

فضلًا عن أن القرار قد كشف القناع عن الوجه القبيح للصهيونية ليظهره على حقيقته ، بدون أى رتوش أو أقنعة لذلك فقد اعتبرته بمثابة إعلان للحرب السياسية على الصهيونية ، بعد تعريتها من كل ماكانت تستتر خلفه من ذرائع وأردية . ولأن الصهيونية العالمية كانت قد اعتادت فى السابق على الاعتماد على التستر خلف عدد لايحصى من المتاريس ، فى شكل عملاء وجماعات ضغط وكواليس فى كل التجمعات الدولية والاقليمية شرقاً وغرباً ، تلك التى كانت تكفل لها اجهاض صدور أى قرار يتعارض ومصالحها ، فإن كل هذه المتاريس قد فشلت هذه المرة ، فشلًا ذريعاً ، بشأن إجهاض صدور هذا القرار الذى نحن بصددهِ ، وهذا ــ بحد ذاته ــ يعتبر سبباً آخر يشرح لنا ، مدى العصبية والهياج اللذين اتسم بهما رد الفعل الصهيونى ، بخصوص ذلك القرار . ومن المنطقى أن نتوقع أن ثائرة الصهيونية العالمية لن تهدأ ، حتى تقضى على آثار ذلك القرار ، ومحاولة إبطال مفعوله وتبرئة نفسها من هذه الوصمة ، وصمة العنصرية ، ومن ناحية أخرى ، فإن على الطرف الآخر المناوىء للصهيونية والعنصرية ــ خاصة الطرف العربى والافريقى ــ أن يجدد يقظته ويضاعف جهوده ، ليس فقط من أجل الحفاظ على مفعول القرار وآثاره فى مواجهة الصهيونية العالمية والنظم العنصرية ، بل أيضا من أجل العمل على مزيد من كشف الوجه الحقيقى للصهيونية العالمية وممارساتها العنصرية ، وتحالفاتها الوثيقة مع النظم العنصرية فى العالم ، وخاصة فى جنوب افريقيا ، من أجل مزيد من تنوير الرأى العام العالمى ، وفضح حقيقة الصهيونية والعنصرية ، فى كافة المحافل والمنظمات والمؤتمرات الدولية ، الرسمية وغير الرسمية .

هى إذن حرب لا هوادة فيها بين طرفى المعادلة : سالب الحق ومسلوبه .

لقد إمتلأت الصحافة ووسائل الاعلام الصهيونية والمشايعة لها بسيل غير منقطع من المقالات والكتابات وردود الفعل ، تحاول كلها الدفاع عن الفكر الصهيونى ، وتنفى عنه صفة (العنصرية) وتبرئته من هذه الوصمة . وأخذت تتحدث عن المعاناة التاريخية والعذاب الانسانى لما تسميه (الشعب اليهودى) ، وما تعرض له من اضطهادات (هولوكست) على يد النازية وغيرها ، وأن الصهيونية هى التعبير السياسى والادبى عن تطلعات اليهود نحو مستقبل أفضل من ماضيهم المأسوى ..... الخ .

كما رددت الابواق الصهيونية ــ فى أعقاب صدور القرار ولازالت ــ مقولات وشعارات تدور حول أن (الصهيونية) ــ كعقيدة وأيديولوجية وحركة للعمل السياسى ــ ليست سوى التعبير (الحقيقى) عما يسمونه (إرادة الشعب اليهودى) ، أو (شعب الله المختار (، ذى الرسالة (العالمية) الخالدة(*) ، وبحثه الدءوب عن (الانعتاق الذاتى) ، وغير ذلك من مقولات وشعارات تحفل بها أدبيات وكتابات الفكر الصهيونى وأوراقه السياسية ، منذ القرن التاسع عشر ، وحتى هذه اللحظة . وهكذا عملت هذه الدوائر الصهيونية ذاتها وتلك المشايعة لها ، ومازالت تعمل بأقصى ماتطيق من جهد ، من أجل استصدار قرار دولى يلغى آثار قرار الجمعية العامة ، السالف الاشارة اليه .

ومما زاد من قلق وحفيظة الصهيونية العالمية من جراء صدور ذلك القرار ، أنه لم يأت من فراغ عندما أدان صراحة وبغير مواربة الصهيونية معتبراً إياها شكلًا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى

(الابارتهيد) ، لكنه جاء تعبيراً عن جماع ضمير وإرادة ـ شبه كاملة ـ (لاخلاق) الجماعة الدولية المعاصرة . كما أنه قد جاء بمثابة (رفض) لاستمرار السكوت على الممارسات القمعية الممجية التى تقوم بها الدولة الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى المغلوب على أمره ، مع أنه صاحب الحق والارض فى فلسطين المحتلة ، حيث تحاول الصهيونية العالمية ودولتها العنصرية ، بشتى السبل ، اسكات صوته وقتل إرادته فى التحرر وحق تقرير المصير وتبغى الصهيونية العالمية تكريس العمل على اعتبار القضية الفلسطينية مجرد قضية لاجئين (لاجئين من أين ياترى .. هل من الفضاء الخارجى ؟) ، تمهيداً لابادة الشعب الفلسطينى بأكمله وسحقه للابد .

من هنا لاتختلف الممارسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين ـ كثيراً ـ عن ممارسات نظام (إيان سميث) العنصرى السابق فى روديسيا (قبل استقلال زيمبابوى عام ١٩٨٠) ولا عن ممارسات القمع العنصرى الوحشى للاقلية البيضاء العنصرية الحاكمة بقيادة (بيتربوتا) حاليا فى جنوب افريقيا ، ضد الشعوب الافريقية الشقيقة هناك حتى الآن ، كما سنرى بشىء من التفصيل فى سياق هذه الورقة .

قرار الامم المتحدة : الاسانيد الموضوعية :

فلقد استند قرار الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٧٥ بشأن اعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى إلى عدد من القرارات والتوصيات الدولية السابقة ، التى عبرت عن ضرورة التزام المجتمع الدولى المعاصر بالقضاء على كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصرى أياً كانت صور التعبير عنهما .

من ذلك مثلًا :

أ ـ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ (د ـ ١٨) فى ١٩٦٣/١١/٢٠ الذى أصدرت الجمعية بموجبه إعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والذى أكدت فيه مشدداً على (أن أى مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصرى ، مذهب خاطىء علمياً ، ومشجوب أدبياً ، وظالم وخطر اجتماعيا . كما أعربت فيه عن (القلق الشديد) إزاء مظاهر التمييز العنصرى التى لاتزال ملحوظة فى بعض مناطق العالم وبعضها مفروض من بعض الحكومات من خلال تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها .

ب ـ قرار الجمعية رقم ٣١٥ زاى ـ (د ـ ٢٨) فى ١٩٧٣/١٢/١٤ بشأن جملة أمور من بينها التحالف الآثم بين العنصرية فى افريقيا الجنوبية (جنوب افريقيا) والصهيونية .

جـ ـ إعلان المكسيك لعام ١٩٧٥ بشأن مساواة المرأة وأسهامها فى الانماء والسلم ، وهو الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمى للعام الدولى للمرأة ، (المكسيك ٥/١٩ ـ ١٩٧٥/٧/٢) وهو الاعلان الذى تضمن أن (التعاون والسلم الدوليين يتطلبان

تحقيق التحرر والاستقلال القوميين ، وإزالة الاستعمار الجديد ، والاحتلال الاجنبى ، والصهيونية ، والفصل العنصرى ، والتمييز بجميع أشكاله ، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها فى تقرير المصير) .

د ــ القرار رقم ٧٧ (د ــ ١٢) الصادر عن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فى دورتها العادية الثانية عشرة التى انعقدت فى كمبالا (٧/٢٨ ــ ١٩٧٥/٨/١) والذى جاء فيه (أن النظام العنصرى الحاكم فى فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين فى زيمبابوى [٦] وافريقيا الجنوبية (جنوب افريقيا) ترجع الى أصل استعمارى مشترك ، وتشكل كياناً كلياً ، ولها هيكل عنصرى واحد ، وترتبط ارتباطا عضوياً فى سياساتها الرامية الى إهدار كرامة الانسان وحريته) .

هـ ــ الاعلان السياسى والاستراتيجية الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين وتوطيد التضامن والمساعدة المتبادلة بين البلدان غير المنحازة ، اللذين تم اعتمادهما فى مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد بليما (بيرو) فى الفترة بين ٢٥ ــ ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ ، وهو المؤتمر الذى أدان الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديداً للسلم والامن العالميين ، وطالب جميع البلدان مقاومة هذه الايديولوجية العنصرية والامبريالية ..

إدانة العنصرية الصهيونية دولياً ومن قبل رجال الفكر والسياسة والقانون :

لم تكن الجمعية العامة للامم المتحدة وحدها ــ بموجب قرارها التاريخى الذى ادان الصهيونية صراحة ، باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، مثلما سلفت الاشارة ــ هى وحدها التى أبرزت هذه الحقيقة الجوهرية والموضوعية ، على ذلك النحو ولكن هناك مؤتمرات وندوات وحلقات بحث رسمية وشبه رسمية وغير رسمية ، وعلى كافة المستويات العالمية والاقليمية والمحلية ، فى عديد من العواصم والبقاع فى العالم ، قد تدارست وناقشت الطبيعة العنصرية للصهيونية ، ورفضتها وطالبت الجماعة الدولية بضرورة نبذها ، والقضاء عليها ، لتعارضها مع نصوص وروح القانون الدولى والمواثيق الدولية ، ومبادىء حقوق الانسان والاعلان العالمى لحقوق الانسان وغيره من المواثيق الدولية التى تطالب باحترام حقوق الانسان ، وصيانتها ، ونبذ أى دعوى تقوم على أساس (التفوق العرقى أو التمييز العنصرى) ، باعتبار ذلك مجرد (خرافة) وأكذوبة كبرى .

كذلك فعل عدد كبير من رجال الفكر والقانون والسياسة ورجالات الدولة فى العالم قبل وبعد ، صدور قرار الجمعية العامة . ولم يأبه أولئك للحملات الدعائية الظالمة التى شنتها ضدهم أجهزة وأبواق الدعاية الصهيونية والاسرائيلية ، ومحاولة دمغهم ب (أكلشيه) تهمتها التقليدية المعادة فى مثل هذه الاحوال ، وهى تهمة معاداة السامية وعداء اليهود ، والنازية . وما الى ذلك .

ومازالت هذه الاجهزة والابواق وعملاء الصهيونية العالمية ، يلاحقون رجلاً مثل رئيس النمسا الحالى (كورت فالدهايم) — كما يعرف الجميع — لانها — ببساطة لاتغتفر للرجل حقيقة أن القرار التاريخى للجمعية العامة للامم المتحدة ، بشأن إدانة عنصرية الصهيونية ، كان قد صدر فى عهد توليه منصب الامانة العامة للامم المتحدة .

ومازالت تلك الاجهزة الصهيونية — وبعض المشايعين لها فى العالم — يجتهدون فى محاولة إلصاق تهمة تعاونه مع قوات الاحتلال النازى فى النمسا ، إبان الحرب العالمية الثانية فى إبادة اليهود . ومازال المشهد حياً .

ويؤكد فالدهايم — مراراً وتكراراً — أن تهمته الحقيقية ، ليست سوى أنه أظهر تعاطفه مع بعض القضايا العربية ، والقضية الفلسطينية .

ومن رجالات الفكر والسياسة الذين وقفوا فى حزم ضد عنصرية الصهيونية ، ورفضوها شكلاً ومضموناً ، وبكافة عناصر التعبير عنها ، دون خوف أو وجل من أبواق دعايتها ، رجل مثل المستشار النمساوى السابق الدكتور برونو كرايسكى (نائب رئيس رابطة الدولية الاشتراكية) . فقد فرق الدكتور كرايسكى — بوضوح — بين اليهودية والصهيونية ، وهو اليهودى المنتمى لإحدى العائلات اليهودية المعروفة فى النمسا ، معتبراً (اليهودية) إحدى الديانات التوحيدية الثلاث ، بينما رأى — وبصراحة شديدة — أن الصهيونية (إنما تمثل عنصرية ونوعاً من التصوف الانثروبولوجى لست مستعداً لقبولها .....)(٧) .

فالدكتور كرايسكى حدد بوضوح موقفه الثابت — كاشتراكى — برفض مطلق للفكر العنصرى بكل صوره ومظاهر التعبير عنه جملة وتفصيلاً ، ولكل مايترتب من نتائج على نظريات التفوق العرقى أو العنصرى ، بدعوى تميز عرق أو عنصر على آخر ، ذلك أنه يرفض المقدمات والاسس التى قد شيدت عليها مثل تلك النظريات .(٨)

أعلن كرايسكى موقفه الصريح من العنصرية والصهيونية فى أكثر من مناسبة ، وفى كتابه (النمسا بين الشرق والغرب) المنشور فى باريس عام ١٩٧٩ .

ولم تستطع أبواق الدعاية الصهيونية — بطبيعة الحال — وصمه بالعداء للسامية ، لسبب بسيط ، أنه يهودى ، لكنها قد كالت له أقذع الشتائم والسباب والتوبيخ . وتهكم عليه رئيس تحرير (الجيروساليم بوست) الاسرائيلية ذات مرة — بسبب رفضه للصهيونية ، بأن وصفه بأنه (يهودى رغم أنفه Juif Malgr'e Lui) مستخدما التعبير الفرنسى المشابه لعنوان مسرحية موليير الكوميدية الساخرة المعروفة

(طبيب رغم أنفه Medecin Malge'e Lui) . (٩)

لكن مثل هذه الحملات لم تزد الرجل إلا مزيداً من الصلابة فى موقفه السياسى . ولم تتوقف إسرائيل يوماً عن ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، تلك الممارسات التى لاتختلف عن ممارسات النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ضد الافارقة هناك من شعب جنوب افريقيا وناميبيا التى مازالت تحتلها .

ولم تستوعب الدرس الذى تضمنه قرار الجمعية العامة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، فجاءت تصرفاتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطينى لكى تؤكد المعنى ، ولاتنفيه .

وقبل مضى عامين على صدور ذلك القرار ، قامت بعثة مكونة من عشرة أعضاء من النقابة الوطنية للمحامين الامريكيين (١٠) National Lawers Guild برئاسة المستر/جون كويجلى (١١) John Quigley ، بجولة فى يوليو ١٩٧٧ استغرقت ثلاثة أسابيع فى البلاد العربية واسرائيل . أكدت البعثة فى تقريرها أن رجال الامن الاسرائيليين عادة مايستخدمون التعذيب لاجبار المسجونين الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، على الاعتراف . وأعلن المستر/كويجلى (إننا تأكدنا أن الحكومة الاسرائيلية تنتهج سياسة التعذيب (ضد سكان الاراضى العربية المحتلة) من أجل تحقيق ضم المناطق المحتلة) . وفى الثانى من أغسطس ١٩٧٧ أعلن المستر/كويجلى ــ فى مؤتمر صحفى ــ أن (الحكومة الاسرائيلية تخرق ــ أيضا ــ حقوق الانسان الفلسطينى ، من خلال طرد قيادات المجتمع الفلسطينى ، ومن خلال هدم المنازل ، ومن خلال إفساد (وسائل) الرعاية الطبية) . وأكد رئيس البعثة أن البعثة قد استقت معلوماتها من خلال المقابلات التى أجرتها مع المسجونين السابقين ومع الاسرائيليين أثناء زيارتها للاردن ولبنان واسرائيل .

وكان من الطبيعى أن تنفى الحكومة الاسرائيلية أرتكابها لتلك التهم ، معترفة فقط بحدوث حالات من (الوحشية) . كما سارع متحدث باسم البعثة الاسرائيلية لدى الامم المتحدة بنفى التهم التى جاءت بتقرير بعثة النقابة عن التعذيب ، ولكنه ذكر بأن بعض العرب تم طردعم لتورطهم فى نشاطات تخريبية . (١٢)

ويظل من الضرورى الاشادة بشجاعة رجال بعثة النقابة الوطنية للمحامين الامريكيين وبرئيس تلك البعثة ، حيث استطاعوا جميعا أن يعبروا ــ بدون مواربة ــ عن صوت ضميرهم الحى ، الذى أملى عليهم أن يذكروا بصراحة حقائق الموقف فى الاراضى العربية المحتلة وممارسات القمع الاسرائيلى ضد الفلسطينيين . والمسألة ليست بالامر الهين ، لان جماعات الضغط الصهيونى واللوبى الصهيونى القوى فى الولايات المتحدة ، تقف جميعاً بالمرصاد وبسيف مسلط على رقاب كل من يجرؤ على أن يقول كلمة حق عن القضية الفلسطينية ، مادام ذلك يمس ــ من قريب أو بعيد ــ سمعة ومصالح الدولة الصهيونية . فإن النفوذ الصهيونى المتسلط على كافة الاجهزة الحساسة وعلى معظم أجهزة صنع القرار فى الولايات

المتحدة ، يجعل الامر عسيراً أمام أى صاحب رأى أو وجهة نظر تخالف وجهة النظر الاسرائيلية والصهيونية ، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية .

وليس فى الامر أى مبالغة أو تهويل ، فقد قال (مرفين دايملى)[١٣] عضو الكونجرس الامريكى ـ يوماً ـ (إن إنتقاد إسرائيل فى الكنيست (البرلمان الاسرائيلى) أسهل من انتقادها فى الكونجرس الامريكى ، هنا فى بلاد حرية الكلام) .[١٤]

فانظر الى أى مدى بلغ عنفوان نفوذ وتأثير اللوبى الصهيونى على توجيه القرار الامريكى ، فى عقر الدار الامريكية .

بيد أنه مع تصاعد حملات القمع الاسرائيلى الهمجية ضد الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، لم تستطع (الواشنطن بوست) ـ مثلًا ـ إلا أن تقر حقيقة التطابق بين صورتى اسرائيل وجنوب افريقيا من حيث أسلوب البطش والعنف اللا انسانى فى تعاملهما الوحشى مع الوطنيين العرب والافارقة ، كل فى الاراضى التى تحتلها وتسيطر عليها .

أشارت (الواشنطن بوست) إلى أن لدى اسرائيل من القوة العسكرية الكافية مايمكنها من الاحتفاظ بالاراضى العربية المحتلة فترة غير محدودة من الزمن برغم المقاومة العربية (الفلسطينية) ، غير أنها إذا اختارت بالفعل أن تفعل ذلك فانها (سوف) تواجه خلال الخمسة عشر عاما القادمة ماقد واجهته وتواجهه منذ عدة سنوات فى الضفة (الغربية) وقطاع (غزة) ، وانه بحلول العام ألفين (فإن اسرائيل ترى عندما تقف أمام المرآة نفسها صورة مطابقة لجنوب افريقيا (العنصرية) ، وعندئذ فإن بعض معالم هذه الصورة (سوف) تكون قد بدأت بالفعل تظهر فى شوارع غزة حيث يتحدى الجيل الجديد من الشباب الفلسطينى قوة جيش مدجج بالسلاح ، يتحداها بالحجارة والزجاجات الفارغة . وتضيف (الواشنطن بوست) أن استخدام الذخيرة الحية والضرب بالهراوات ومنع الصحفيين من تغطية الاحداث ، كل ذلك تكرار مخيف لنفس الاحداث التى تشاهد فى شوارع المدن والقرى التى يسكنها الافارقة فى جمهورية جنوب افريقيا .[١٥]

وقد لايحتاج هذا الكلام للواشنطن بوست من جانبنا لمزيد من التعليق ، سوى ان اسرائيل التى تزعم ـ من خلال أجهزتها وأبواق دعايتها ـ أنها واحة الديمقراطية فى الشرق الاوسط وسط فيافى التخلف والرجعية والديكتاتورية فى العالم العربى ، قد انكشفت صورتها الحقيقة أمام الجميع ، وبان وجهها القبيح أمام الصديق قبل غيره . ويبدو ـ لكى تنعدل المعادلة ويزول التناقض بين الشكل والمضمون ـ أن تختفى نجمة داوود من فوق العلم الاسرائيلى لتحل محلها (هراوة) غليظة ، فوق العلم ، وربما صليب معقوف ، رمزاً لامة الروح المقدسة ، وشعب الله المختار .

وفى الاسبوع الاول من يناير ١٩٨٨ زار المستر/دايفيد ميلر وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية اسرائيل والاراضى المحتلة ، وأمام بشاعة القمع الاسرائيلى والمعاملة اللا انسانية لقوات

الاحتلال الاسرائيلي لسكان المخيمات ، لم يستطع إلا أن ينتقد علانية وبشكل حاد الاوضاع السيئة للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي ، واصفا ما رآه فى مخيم (جباليا) بقطاع غزة بأنه (مهين ومتناف مع القيم الحضارية) مشيرا الى ضرورة قيام اسرائيل بإجراء عاجل إزاء تلك الاحوال السيئة .[١٦] بل إن تتبع الممارسات القمعية لجيش الاحتلال الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة ومن ورائه جيش المستوطنين اليهود مع الفلسطينيين فى غزة والضفة ، يدل على أن الصهاينة قد تفوقوا فى صنوف الاضطهاد والتعذيب والقتل على النازيين .

الصهيونية والعنصرية : التلاقى على مستوى الفكر والحركة :

عندما يرد تعبير أو دعوى (التفوق العرقى او العنصرى) ــ فى التاريخ السياسى المعاصر ــ تقفز الى الذهن مباشرة (صورة منطبعة ثابتة Stereotype) أو صورة نمطية عن ثلاث تجارب تاريخية لثلاثة من نظم الحكم السياسية ، المتشابهة والمتداخلة ، والمتشابكة فى صفاتها العامة ، وهى :

(١) النازية (حكم هتلر فى ألمانيا من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٥) .

(٢) الدولة اليهودية فى فلسطين القائمة على العنصرية (منذ عام ١٩٤٨) .

(٣) ونظام الحكم العنصرى للاقلية البيضاء الحاكمة فى جنوب افريقيا (منذ قيام دولة جمهورية اتحاد جنوب افريقيا رسمياً منذ عام ١٩١٠ ، وكذلك نظام إيان سميث السابق فى روديسيا الشمالية ، والذى انتهى هناك فى عام ١٩٨٠ بتحرر زيمبابوى من النظام العنصرى) .

بالنسبة للدولة النازية التى استندت على نظرية تفوق الجنس الارى على من عداه من أجناس ، فقد انتهت فى المانيا ، بانهزامها ومصرع الزعيم النازى هتلر عام ١٩٤٥ واحتلال المانيا وتقسيمها إلى المانيتين .

أما بالنسبة للصهيونية التى قامت اسرائيل فى عام ١٩٤٨ على أساس أفكارها ومعتقداتها وفلسفتها العامة ، فإن التحليل الموضوعى المتأنى لمقولاتها السياسية ومرتكزاتها الفكرية ومزاعمها التاريخية ، إنما يقود الى عديد من المؤشرات والنتائج ، التى لابد من تناولها ، من أجل التعرف على حقيقتها وسبر غورها .

فإن الصهيونية السياسية ــ فى التحليل النهائى وبعيدا عن شعاراتها الذاتية ــ قد قامت منذ نشأتها على أيدى آبائها الاوائل ، على دعامتين رئيسيتين :

(١) العنصرية .

(٢) الاستعمار الاستيطانى المتعاون دائماً مع قوى الاستعمار العالمى بشكله الكلاسيكى

المعروف .

فقد كتب (تيودور هرتزل) ـ المعروف بنبى الصهيونية السياسية ـ فى كتابه الشهير (دولة اليهود Der Judenstaadt) فى عام ١٨٩٦ ، يقول بأنه (يجب أن نقيم (فى فلسطين) جزءاً من السور الاوروبى المعادى لاسيا ، مركزا متقدما للحضارة مناهضا للبربرية (الاسيوية) . بمعنى أنه قد دعا أوروبا الى تأييد قيام الدولة اليهودية فى فلسطين ، فى مقابل (الثمن) تمثل فى قيام مثل هذه (الدولة) التى ستكون بمثابة (خط دفاع أمامى لاوروبا فى مواجهة البرابرة الاسيويين) .

(وحاييم وايزمان) ـ الذى صار فيما بعد اول رئيس لدولة اليهود فى فلسطين ـ قد أيقظ فى عام ١٩١٧ المصالح البريطانية فى الشرق الاوسط ، رغم انها لم تكن نائمة فى ذلك الوقت ـ إذ جاء فى خطابه الى الحكومة البريطانية (إذا ما أيدت الحكومة (البريطانية) الهجرة اليهودية (الى فلسطين) فلن نلبث أن يكون لدينا مليون أو أكثر من المستعمرين هناك ، (الذين) سوف يكونون بمثابة حامية Garisson فعالة جداً لقناة السويس) . ولم تكن ثمة مصادفة ـ إذن ـ أن يصبح هو نفسه ـ فيما بعد ـ أول رئيس لدولة اسرائيل : الدولة الحامية Garisson State .

وجاء فى المذكرات الكاملة (لتيودور هرتزل) أنه كان يتصور ان (دولة اليهود) ـ أو الدولة اليهودية ـ إن هى إلا تحقيق جزئى لمحاولة الرجل الابيض ادخال حضارته الغربية على الشرق (المتخلف) . فانظر كيف وضع الاساس للدولة اليهودية من خلال محتوى عنصرى مركب (الدولة اليهودية من خلال تواجد الرجل الابيض) .

وفى خطاب أرسله الى (دوق بادن) فى عام ١٨٩٦ جاء فيه قوله (إذا كانت مشيئة الله أن نعود الى أرض آبائنا التاريخية ، فإننا نود أن نعود كممثلين للحضارة الغربية وسندخل النظافة والنظام وعادات الغرب الاصيلة الى هذه البقعة الفاسدة من الشرق التى تفترسها الاوبئة) .[١٧] (لاحظ هنا استمرار الالحاح الهرتزلى على مفهوم ومعنى المحتوى العنصرى المركب ، مع الاحتقار الكامل لكل ماهو شرقى) .

بيد أن نبى الصهيونية السياسية كان يعلم جيداً ـ وربما قبل غيره ـ أنه لم يكن فى ذلك ـ فى حقيقة الامر ـ أكثر من (سمسار) لايملك سلعة حقيقية يبيعها ، وأنه لم يكن يملك سوى (خدمات) يمكن أن يقدمها ـ مقابل الثمن ـ لأسياده من المستعمرين . ومن ثم فقد كان يعلن بغير حياء ، أن الحركة الصهيونية ستحول يهود العالم أو (أمة الروح المقدسة) الى عشرة ملايين عميل لانجلترا ، بصفتها القوة الاستعمارية المسيطرة على المنطقة وقتذاك ـ إذا ماهى ساعدتهم على تحقيق حلمهم الصهيونى . وكان هذا السمسار السياسى العتيد ، قد حاول فى الفترة السابقة على انعقاد المؤتمر الصهيونى الاول فى بال بسويسرا (١٨٩٧) إقناع الامبراطورية العثمانية والسلطان فى الآستانة بمدى الفوائد والمصالح الجمة التى يمكن أن تعود على العثمانيين ، حال حصول اليهود على فلسطين

(كبلد مستقل) لهم ، وأن اليهود مستعدون لتقديم العون المالى للامبراطورية العثمانية ، حتى تتمكن من اجتياز ضائقتها المالية وأزمتها الاقتصادية ، ولكن خاب مسعاه . ومن هنا كتب يقول لأحد أعوانه (انهم (يقصد الاتراك العثمانيين) لن يعطونا فلسطين كدولة مستقلة بأى ثمن) . ولذلك ولى وجهه شطر التاج البريطانى ، مثلما سلفت الاشارة آنفاً .

حتى الدولة اليهودية ــ التى كان يحلم بها (هرتزل) ــ التى سوف تضم (الشعب المقدس) أو (شعب الله المختار) ، يمكن أن تقوم هى الاخرى بدور العميل والسمسار . وحينما رأى (هرتزل) ــ بثاقب نظره العملى ــ أن شعب مصر كان على وشك أن يثور على مستعمريه من البريطانيين ، وأن الانجليز يحتاجون إلى قاعدة أخرى فى الشرق نتيجة لذلك ، وأن هذا الوضع سوف يفيد الدولة الصهيونية كثيرا ، فقد كتب يقول : (إنه مما يفيدنا أن يضطر الانجليز الى مغادرة مصر ، فانهم سوف يضطرون آنذاك أن يبحثوا عن طريق آخر الى الهند بدلا من قناة السويس ، التى سوف تضيع منهم ، أو على الاقل سوف تصبح غير مأمونة .. وآنذاك تصبح فلسطين اليهودية الحديثة مناسبة لهم ــ الطريق من يافا الى الخليج الفارسى) . (١٨)

ولم يكن مثل هذا التصور الهرتزلى للدولة اليهودية مجرد فكرة عابرة ، بل فكرة أساسية تتكرر فى كتابات (هرتزل) وغيره من الصهاينة . بن جوريون كان يصرح حينما كان عضواً فى المؤتمر الصهيونى العالمى ، أن انجلترا (سوف تتمكن من أن تحصل على قواعد دفاعية فى البر والبحر فى الدولة اليهودية) ، وحاييم وايزمان سبق أن أبلغ أحد كبار موظفى الخارجية البريطانية أن (فلسطين اليهودية سوف تكون خير حماية لانجلترا ، خاصة بالنسبة لمصالحها فى قناة السويس) . (١٩)

ولم يزل هذا هو نهج الدولة الصهيونية حتى هذه اللحظة ، ولكن مع اختلاف فى لغة الخطاب وفى بعض التفاصيل ، والرتوش ، حسب السيد الجديد ، أو القوى الدولية المتعاقبة على مركز الصدارة فى السياسة الدولية وفى الشرق الاوسط .

وتجلت دعامتا بنية الصهيونية السياسية : العنصرية والاستعمار الاستيطانى ، فى رفعها ــ منذ قيامها المبكر ــ لذلك الشعار التاريخى المغلوط (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) ، متجاهلة بذلك تجاهلا تاما للعرب الفلسطينيين . فمع قيام الصهيونية السياسية النظامية فى أواخر القرن الماضى ، استمر رفع الشعار (ومازال) ، يعبر ذلك الشعار عن صميم الرؤية الصهيونية للتاريخ ولما يسمى بروح الشعب اليهودى . وحينما رفع (هرتزل) هذا الشعار ، فإنه كان يجسد حرفياً تلك الرؤية الصهيونية .

وفى كتابه : نهاية التاريخ (انظر حاشية رقم ١٧) قدم الدكتور عبد الوهاب المسيرى تحليلاً فلسفياً للمنظور الصهيونى فى تأصيل هذا الشعار . فقد رأى ــ ونحن نتفق معه فى ذلك ــ أن الصهاينة ــ فى رؤيتهم للتاريخ والواقع المادى ــ لايرون شيئاً سوى فكرتهم الثابتة المتعلقة بالعودة الى أرض الميعاد لتأسيس الدولة اليهودية فيها ، بحيث يصير التاريخ اليهودى عندهم ليس إلا تعبيراً عن الرغبة العارمة

فى العودة ، وأن التاريخ اليهودى ليس إلا تعبيراً عن هذا المطلق الذى لايقبل النقاش (لأن الحق فى العودة يستند إما إلى وعد اسطورى تلقاه اليهود فى أول الايام ، أو الى رغبة سيكولوجية تعتمل فى نفوسهم ، وكلاهما حينما يتحولان إلى برنامج سياسى ، لايمكن مناقشتهما بشكل عقلانى) . لذلك فحينما يشير اليهود الى حقوقهم (التاريخية) أو إلى حدود اسرائيل (التاريخية) ، فيجب أن نضع فى اعتبارنا دائما أنهم لايشيرون إلى أى واقع تاريخى محسوس ، وانما يشيرون الى تصوراتهم المسيحانية بخصوص هذه الحدود . فالحقوق والحدود (التاريخية) - فيما يذهب الدكتور المسيرى - هى حقوق وحدود مقدسة ومطلقة أو حقوق وحدود (ذاتية) لايمكن لاحد تقريرها أو التعرف عليها سوى الصهاينة أنفسهم . فالرؤية الصهيونية قد تجاهلت كل ماهو نسبى وتاريخى وعينى . فقد تجاهلت وجود شعب كامل على أرضه هو الشعب الفلسطينى ، واعتبرت فلسطين أرضاً غير مأهولة ، وافترضت أن الاقليات اليهودية (الدياسبورا) - التى تسميها الشعب اليهودى - هى فى حالة بؤس شديد ودائم ، وفى حالة تطلع لايتوقف ورغبة عارمة للعودة الى أرض الميعاد ، مع أن الهجرة اليهودية فى القرن الماضى ، كانت متجهة من روسيا وشرق أوروبا الى العالم الجديد ، كما أن ما لايقل عن نصف يهود العالم يعيشون فى أرض الميعاد الامريكية ولايريدون التزحزح عنها .[٢٠]

كما تجاهلت هذه الرؤية الصهيونية رؤية قطاعات لايستهان بها من اليهود - من بينهم يهود العصبة اليهودية أو البوند فى شرق أوروبا التى كانت تناوىء الصهيونية ذاتها ، وتعتبرها بمثابة (قومية البورجوازية الصغيرة) ، وترى أن اليهود أينما عاشوا ، فهم يشكلون جماعة سكانية معينة ، لكنها (أى الصهيونية) لايجوز لها بأى حال أن تتحدث باسم جميع اليهود .[٢١]

ومن المؤكد أن الحركة الصهيونية قد نجحت - ومنذ وقت مبكر - فى أن تجعل أتباعها يؤمنون إيمانا أعمى بشعارات تتحدى الواقع الحى والمتنوع فى فلسطين . ومما يساق فى هذا الصدد للتدليل على هذا المعنى واقعة (ماكس نوردو) ، الزعيم الصهيونى وصديق (هرتزل) الذى لم يكن قد سمع قط عن وجود الفلسطينيين إلا فى المؤتمر الصهيونى الاول وعندئذ اندفع (نوردو) الى صديقه (هرتزل) يعلن اليه استنكاره لعدم اخباره بهذه الحقيقة من قبل .

وقد توحى النظرة العامة السريعة الى مجمل بنيان الفكر الصهيونى بوجود جدلية مثالية متكاملة ثلاثية العناصر قوامها : الشعب - الله - الارض . غير أن النظرة النقدية المدققة لاتلبث أن تكشف عن زيف تلك الجدلية وانطوائها على نظرة رجعية متخلفة ، تقدس الذات اليهودية من منطلق عنصرى محض ، ربما كان أشد وأعتى من منطلق النازية نفسها . ذلك أنها تضفى طابعا دينيا مقدسا على منطلقها وأساسها العنصرى ، ولايعدو قوام الجدلية الصهيونية كونه مجرد مجموعة من الافكار والمبادىء اللاعقلانية (المصاغة بطريقة هندسية دائرية) كفكرة (الامة المقدسة) و (شعب الله المختار) ، و (وحدة الوجود اليهودية أو البانثيزم Pantheism الى ماغير ذلك من أفكار هى أقرب ماتكون الى الافكار القبلية التى حاولت الصهيونية إضفاء صفة التقديس الدينى عليها .[٢٢] فبنية الفكر الصهيونى

مستمدة ــ فى واقع الامر ــ من بعض الاساطير اليهودية الدينية القومية مثل أسطورة الامة المختارة وشعب الكهنة وأرض الميعاد .... الخ .

وهكذا ، ينقلب الاستعمار الاستيطانى لارض فلسطين ــ فى المنظور الصهيونى ــ الى مجرد عودة للشعب (اليهودى) الى أرض الميعاد ، حيث جبل صهيون ، كما أن المهاجرين اليهود ــ فى نفس المنظور الصهيونى ــ والحال كذلك ، ليسوا بمستعمرين استيطانيين لارض غيرهم .. ولكنهم مجرد (معفيليم) أى (مجاهدين فى سبيل العودة الى أرض اسرائيل (التاريخية) طبقا لتصورهم عما وعدهم به العهد القديم أو التوراة والتلمود . وفى نفس المنظور الصهيونى لاتصير العنصرية الصهيونية عنصرية على الاطلاق ، ولكنها مجرد تعبير (طبيعى) عن ارادة (الشعب المختار) (ذى الرسالة الخالدة) . أما الفلسطينيون فيجب أن يذوبوا فى هذا البنيان الفكرى الصهيونى المجرد ، ويصيرون مجرد كنعانيين لافلسطينيين : مجرد سكان مؤقتين فى الارض المقدسة و (لاجئين) ــ لابد من إبادتهم ليتسنى تحقيق الوعد الالهى ، ونبوءة التوراة .[٢٣]

ولم يتوقف أتباع الصهيونية عن الاستغراق فى أحلام التلمود ــ الذى كان من وضع آبائهم الاولين ــ فصدقوا ماوضعه فى أذهانهم من أنهم جنس متميز عن بقية الاجناس وأنهم شعب الله المختار ، وأن اليهودى وحده هو الذى قد خلق على صورة الله ، رغم أن غير اليهود قد خلقوا على نفس الشكل ، لكنهم (فى اعتقادهم المريض) حيوانات ، ولكنهم (صوروا بهذه الصورة لكى يؤنسوك فى هذه الدنيا) .[٢٤] فالصهيونية السياسية قد أوجدت أجيالا من المتهوسين السياسيين ــ من خلال الحقن المذهبى المنظم والمتصل بالافكار الصهيونية ــ انقلبوا الى ارهابيين حقيقيين فى الدولة اليهودية فى فلسطين ، مثل المستوطنين الذين أصبحوا يتربصون بالفلسطينيين ويتحرشون بهم من أجل إبادتهم والقضاء عليهم ، باسم المبادىء الصهيونية . وليست جماعة الحاخام مائير كاهانا ونشاطها الارهابى المنظم ، إلا مثلا واحداً .

ونحن نعلم مسبقاً بأن اسرائيل والصهيونية العالمية وأجهزتها السياسية والدعائية المنتشرة فى أرجاء كثيرة من العالم ــ تحت مسميات وأقنعة عديدة ومتنوعة ــ سوف تبادر على الفور الى اعتبار كل مايكشف حقيقتها ويفضح وجهها القبيح ، على أنه نوع مما درجت على تسميته (الدعاية العربية) . فكل معلومة أو حقيقة أو موقف أو تحرك من أى نوع مادام يتعارض مع أهدافها ومصالحها ويكشف حقيقة طبيعتها العنصرية ، لابد وأن يكون فى زعمها داخلا تحت بند الدعاية العربية . هذا بعد أن قامت هى نفسها بأوسع وأكبر عملية تشويه فى التاريخ ــ فى المجتمعات الغربية أساساً ــ لكل ماهو عربى أو يمت للعرب بأى صلة ، حتى صار للعرب ــ بعد عملية التشويه المتعمد هذه لصورتهم وللانطباع عن طابعهم القومى عند تلك المجتمعات ، على أيدى الصهاينة وعملائهم ومشايعيهم ــ صورة منطبعة ثابتة غاية فى السوء والسلبية .[٢٥] تماما مثلما استطاعت أت ترهب غير العرب وتطاردهم بأن تدمغهم بتهم تلفيقية إذا وقفوا مع الحق والحقيقة فيما لايتمشى وهوى الصهيونية أو يتعارض مع مصالحها ومواقفها .

من بين هذه التهم والاتهامات التلفيقية والتى أصبحت تقليدية ومبتذلة : (عداء السامية)[٢٦] ، حينا ، و(المكارثية) حينا آخر ، والنازية فى معظم الاحيان ، بل قد تطارد الصهيونية وأجهزتها أى خصم أو مناوىء لها أو حتى مخالف للرأى حتى التصفية النهائية والقضاء المبرم عليه ، والامثلة كثيرة وعديدة ومتنوعة .[٢٧]

ورغم أن الصهيونية هى التى قد أقامت الدنيا ــ ولم تقعدها بعد ولن تقعدها ــ ضد النازية والممارسات الهتلرية ضد اليهود ، إلا أن الممارسات الاسرائيلية الصهيونية ــ اليوم ــ تدل على أن هؤلاء الذين يقولون بأنهم كانوا ضحايا النازية بالامس ، وجلدوا واضطهدوا على أيديها ، قد صاروا ــ فى ممارساتهم اليومية والعملية ضد الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، لايختلفون عن أولئك الذين جلدوهم بالامس ، بحيث صار الذى قد جلد بالامس هو جلاد اليوم ، بل أكثر شراسة وعنفا ولاانسانية من جلاديه . بل أضافوا الى أساليب الجلد والاضطهاد والقمع ، أساليب لم تكن معروفة لجلادى الامس ، ولاينافسهم فيها سوى الجلادين العنصريين البيض فى جنوب افريقيا ، فى الوقت الحاضر .

فها هى ذات أمة الروح المقدسة ذات الرسالة الخالدة بشعبها المختار ، تقيم دولتها التوراتية/التلمودية الموعودة حيث جبل صهيون ، فى أرض الميعاد ، على أشلاء الكنعانيين الجدد (الفلسطينيين) وعلى أنقاض أمة كاملة ، فى حرب إبادة معلنة . ومن الغريب أن أتباع الصهيونية ومعتنقي فكرها ، يعتبرون ذلك نوعا من الجهاد المقدس . فكل شىء عند الصهيونية قد صار مقدسا ، وكل الوسائل صارت مقدسة ، مادامت تحقق الغايات الصهيونية المقدسة ، حتى لو كان ذلك إبادة شعب بأكمله ، من أجل بقاء واستمرار شعب الله المختار فى أرض الميعاد . وصار مفهوم حقوق الانسان عند الصهاينة مرتبطا أساساً بحقوق اليهود ، كحقهم فى الهجرة وفى الانتقال أينما أرادوا ووقتما شاءوا . أما غيرهم ــ وبينهم الفلسطينيون ــ فهم بالمعايير الصهيونية لايدخلون تحت بند الانسان .

من ثم كان طبيعيا ومنطقيا أن يخرج الارهاب المنظم ــ فكريا وحركيا ــ من تحت عباءة الصهيونية ، ابتداء من فلاديمير جابوتنسكى وانتهاء بالحاخام كاهانا ، وأن يتحول الارهاب المنظم من ارهاب العصابات الى ارهاب الدولة بعد قيامها عام ١٩٤٨ . فلم تقم الدولة اليهودية إلا على أكتاف الارهاب وعصابات الارهابيين . ولم يتوقف الارهاب بعد قيام الدولة ، بل استمر واتخذ أشكالاً أكثر تعقيدا وتعددا وتنظيما بحكم استناده الى امكانيات دولة قائمة بالفعل وتساندها قوى دولية عديدة فضلا عن حركة الصهيونية العالمية ذاتها . وليس من المنتظر أن يتوقف الارهاب الصهيونى ماظلت الصهيونية باقية ، لانها المصدر الفكرى والحركى الذى يغذيه ويحرص عليه ، ويقدم له المبرر الفلسفى وسند الشرعية باعتباره الوسيلة التى تحقق الغاية المنشودة : اسرائيل الكبرى بعد قيام الدولة اليهودية من خلال التوسع بكل الطرق ، على أشلاء كل من يقف فى طريق الغاية الصهيونية .

مايجرى الان فى الاراضى المحتلة ليس إلا ترجمة لحقيقة اقتران الحركة الصهيونية بالارهاب كأحد أهم

الوسائل المحققة للغايات الصهيونية .

والغريب أن الارهاب الصهيونى ليس أمراً مشروعاً فحسب طبقا للعقيدة الصهيونية بل نوعا من الجهاد الصهيونى المقدس ، مثلما قد سلفت الاشارة .

بين الدولة الصهيونية فى فلسطين والدولة العنصرية فى جنوب افريقيا :

بين فلسطين وجنوب افريقيا بون شاسع ، بمعايير البعد الجغرافى أو المسافة المكانية ، بينما الامر ليس كذلك من ناحية تشابه النشأة التاريخية وتشابه الظروف والملابسات ، وطبيعة الفكر العنصرى ، وغير ذلك من أوجه التشابه والتطابق بين النظامين الحاكمين فى كل من تل أبيب وبريتوريا .

فكما جاء آباء الصهيونية الاوائل الى فلسطين لاستعمارها رافعين شعار (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) وغير ذلك من شعارات صهيونية ، مثلما سبقت الاشارة ، فقد جاء المستعمرون الهولنديون الى بعض مناطق جنوب افريقيا ـ فى البداية ـ مع شيركة الهند الشرقية عام ١٦٥٢ ، وبدأوا فى استعمار هذه المناطق معتبرين أنفسهم (الرواد الاوائل) هؤلاء هم (البوير الرحل) ، الذين زعموا بأن تلك الاراضى (لا صاحب لها) ، متغافلين عن أصحاب الارض الاصليين من الافارقة مثل قبائل (البانتو) . وأخذ أحفاد البوير الذين يسمون أنفسهم اليوم (الافريكانز) فى تعميق عملية استعمارهم الاستيطانى لجنوب افريقيا . عرف هؤلاء بنزعتهم الفردية الشديدة وعقيدتهم الكالفينية (نسبة الى المصلح الدينى الالمانى كالفن) التى نشأت فى القرن السابع عشر ، والتى استوحوا منها اعتقادا راسخا عندهم ، نما من ظروف نشأتهم ، بأنهم (شعب اختاره الله) لرسالة تمدين هذه المنطقة المتخلفة من العالم ، وأن السود الوثنيين (أصحاب الارض الاصليين) ليس لهم حق طبيعى قبلهم ولاحق لهم فى امتلاك الارض التى بدأ اولئك البيض العنصريون فى اغتصابها ـ بكافة السبل ـ من أصحابها الاصليين . فقد شنوا ضدهم حروبا امتدت على مدى مائة عام عرفت باسم (حرب الكافير) أو حرب الكفار .(٢٨)

وقد وجد الافريكانيون ـ أحفاد البوير ـ فى الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد مايدعم حملهم السلاح كأمر يرضى (رب الجنود) ، ومايوجب على العبد السمع والطاعة أمرا واجب التنفيذ . وصارت أمثال هذه الاشارات مبررا لاخضاع الافارقة فى المزارع والمناجم .(٢٩)

وقد اعتبر هؤلاء البيض ـ أحفاد البوير ـ أنفسهم أبناء الله ، بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس (الكاب) عام ١٨٢٦ هرباً من الحكم البريطانى ، وعقدوا مقارنة بين خروجهم هذا وخروج بنى اسرائيل من مصر ، ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى عليه عليه السلام ، هربا من فرعون ، فانهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة (بيتر ريتيف) الى الناتال والترنسفال ، هربا من البريطانيين ، وهكذا صارت بريطانيا فى نظرهم ، فرعون ، وصارت بلاد المهجر أرض الميعاد ، وصاروا هم أنفسهم شعبا مختارا .(٣٠)

وبينما صارت كتب المطالعة فى دولتى الاورانج والترنسفال تعلم التلاميذ باستفاضة أن للرجل الابيض الكالفنى رسالة ومهمة مقدسة باعتباره ابن الله فى هذه الارض الافريقية وأنهم قد انبعثوا فيها لحمل هدايته والمحافظة على نقائهم . فإن القادة العسكريين لهاتين الدولتين كانوا لايتورعون مطلقا عن تدمير القرى الافريقية ، ونقل قبائل بأكملها ، من أجل أن تتوفر لابناء الله أرض تشبع نهمهم ، وهكذا صارت المبادىء البروتستانتية ، ولاسيما الكالفينية منها ، محددا آخر من محددات العلاقات بين الطرفين الافريقى والأوروبى ومنطلقا هاما لفكر العنصرية فى الجنوب ، ونقطة التقاء مع الفكر الصهيونى المعاصر .(٣١)

كذلك فقد تدعمت العنصرية البيضاء فى الجنوب (الافريقى) بنظريات التفوق الأوروبى التى سادت فى الحضارة الاوروبية ، وانتجت الداروينية ، والآرية ، والنازية ، والانجلوسكسونية ، بل والصهيونية بشقيها المسيحى واليهودى ، الى غير ذلك من الفصائل العنصرية الاوروبية إبان فترة تفوقها الحضارى وسيطرتها على المستعمرات .(٣٢)

وهكذا يبين التشابه والتطابق بين منطلقات الفكر والحركة بين الدولة الصهيونية ودولة الاقلية العنصرية البيضاء فى جنوب افريقيا . فكلتاهما ليست سوى حقيقة استعمارية استيطانية قامت على اغتصاب أرض الغير من أصحابها الاصليين والشرعيين ، تحت زعم أنها (أرض بلا صاحب) . كما أن الجماعة البشرية العنصرية التى تسيطر اليوم فى فلسطين وفى جنوب افريقيا تقيم عقيدتها السياسية على أساس من التفوق العرقى والتفوق من منطلق كهنوتى تلفيقى باعتبار انها (شعب الله المختار) ، وأن كلا من الجماعتين قد جاءت الى أرض الميعاد لتحقيق رسالة خالدة .

كذلك فإن هناك تشابها بين محاولة أحفاد البوير صياغة للتمايز بينهم وبين غيرهم من الافارقة فى جنوب افريقيا ، باعتبارهم ــ أحفاد البوير ــ جيل متميز يتسم بالصلابة وقوة الارادة ، لتبرير أيديولوجيتهم العنصرية ، من ناحية ، وبين مايطلقه أحفاد الصهاينة الاوائل الذين ولدوا وعاشوا فى فلسطين/أرض الميعاد ، على أنفسهم فى مواجهة الاغيار/(الجوتيم) من الفلسطينيين بأنهم (جيل الصابرا) ، كناية عن الجلد والتحمل والجهاد ، وأنهم مثل الصابرا فى مرارة المذاق ، ومن حيث ظروف النمو فى أصعب الظروف .(٣٣)

وهكذا لم تكن صدفة أو مصادفة ــ والحال كذلك ــ أن تقوم بين كل من تل أبيب وبريتوريا ، منذ أمد طويل ، أوثق وأعمق العلاقات ، يحدوها أن كليهما يستلهم نفس مبادىء الفكر والعقيدة تقريبا من منطلق العنصرية والتفوق العرقى المزعوم ، فى اطار من تشابه النشأة فى ظل ظاهرة الاستعمار الاستيطانى ، يضاف الى كل ذلك أن كلا من النظامين مكروه من جيرانه ، فضلا عن أصحاب الارض الاصليين . وترتب على ذلك ــ كسبب ونتيجة فى آن معا ــ أن لجأ كلا النظامين الى تقوية نفسه بالتسليح لدرجة التفوق الضخم فى السلاح لضمان استمرارية بقائه بقوة حد السلاح ، لابحكم التعايش السلمى والاندماج . وفضلا عن كل ماسبق ، ورغم اختلاف الموقع الجغرافى للنظامين ، فإنه كليهما

يشعران بالانتماء الفعلى للغرب ، حضاريا ونفسيا ، وفكريا ، وأيديولوجيا ، ويزعمان بأنهما أصحاب رسالة تمدين وتحضير (البرابرة) كل فى منطقته ، فضلا عن أنهما امتداد استراتيجى للغرب وفى الدفاع عن مصالحه ، الى حد كبير (فكرة الحامية المتقدمة للمصالح الغربية فى الشرق الاوسط وافريقيا) .[٣٤]

ومثلما ترفض سلطات جنوب افريقيا العنصرية الاعتراف بمنظمة المؤتمر الوطنى الافريقى[٣٧] ANC أو التعامل معه وتعتبره منظمة ارهابية ، فإن السلطات الاسرائيلية تفعل نفس الشىء وتتخذ نفس الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ، وتعتبرها منظمة ارهابية ، وتحاربها بشتى الطرق ، ولاتعترف بها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطينى .

إذن ، فلتفعل جنوب افريقيا العنصرية ماتريد ، ولتفعل اسرائيل ماشاءت ، لكن إرادة الشعوب فى الحرية وحقها فى تقرير مصيرها — فى جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين — لابد أن تنتصر فى النهاية ، مهما طال الزمن ، ومهما كانت المصاعب ، ومهما استبدت غطرسة القوة ، فإن إرادة الشعوب — بكل تأكيد — أقوى من كل مزاعم العنصرية والصهيونية مهما كانت ترسانات السلاح فى أيديهما .

وأخيراً : توصيات الورقة :

فى ضوء ماجاء آنفا فى هذه الورقة ، يمكن أن نقترح عددا من التوصيات التى ربما كان الاخذ بها — أو ببعضها — مفيدا فى التحرك العربى والفلسطينى بالنسبة لقضيتى الصهيونية والعنصرية ، فى ارتباطهما بالقضية العربية الرئيسية على المستوى السياسى .

أولًا : ضرورة الاستمرار فى ملاحقة الصهيونية وكشف عناصر عنصريتها . وهنا لايجب على الإعلام العربى والفلسطينى — بصفة خاصة — الاقتصار على النواحى الدفاعية وردود الفعل اللاهثة وراء الحملات الدعائية الصهيونية ، بل لابد من أخذ زمام المبادرة من خلال وضع الخطط الاعلامية المناسبة ، من أجل تنوير الرأى العام المحلى والعربى والدولى ، بالطبيعة العدوانية للصهيونية ، ومافى الفكر الصهيونى من عناصر الاستعلاء وعقدة التفوق العرقى ، فى مواجهة (الاغيار/أو الجوتيم) أو غير اليهود وخاصة ضد العرب والفلسطينيين .

ثانياً : العمل بكل الطرق من أجل دعم قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية والتمييز العنصرى ، والحفاظ على قوة الدفع فيه وتطويره بمزيد من القرارات الدولية المكملة ، حتى يمكن محاصرة الصهيونية وحصر دورها العنصرى ، حتى تتوقف الصهيونية عن عدائها السافر للعرب والفلسطينيين وتبريرها لكل أعمال القمع الاسرائيلى ضدهم ، من منطلق شعارات كهنوتية تلفيقية وغير موضوعية ، كل همها تقديم التنظير الايديولوجى الذى يبرر الحقيقة الاستعمارية

الاستيطانية فى فلسطين والاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة .

ثالثاً : ضرورة الاسراع فى عملية تطوير شامل لاجهزة الاعلام العربى والفلسطينى فى الخارج ، فكريا وتقنيا ومن حيث الامكانات التى يجب أن تتاح لها ، حتى تستطيع القيام بالاعباء الملقاة على عاتقها من أجل كسب الرأى العام الاجنبى لصالح قضايا العرب وفى مقدمتها القضية الفلسطينية فى مواجهة افتراءات ومزاعم الصهيونية العالمية ومشايعيها فى تشويه الصورة النمطية العربية فى أذهان العالم الخارجى . على أن يكون واضحا لدى المخطط (أو المخططين) للاعلام العربى الخارجى ضرورة مخاطبة قطاعات الرأى العام الدولى — على تنوعها — باللغة التى تفهمها ، واللغة هنا بأوسع معانيها الحضارية والثقافية والفكرية والاجتماعية .. الخ

لايكفى أن يكون العرب (والفلسطينيون) أصحاب حق ، لكى يكسبوا الرأى العام الاجنبى الى صفهم ، ولكن لابد أن يتسلحوا بمقومات الاعلام العصرى والحديث ، بكل مايعنيه ذلك ، لان للخصوم فى ذلك باعا طويلة وخبرة متراكمة عبر سنوات طويلة . والاعلام الحديث — كما هو معروف — ليس مجرد كم بغير نوعية ، ولكنه نوعية جيدة ومؤثرة قبل الكم .

رابعاً : ضرورة تركيز الاعلام العربى الخارجي على الربط المستمر — فى رسالته الموجهة — بين المشروع الصهيونى الاستعمارى الاستيطانى فى فلسطين وإبراز عنصريته ، من جهة ، والمشروع العنصرى الاستعمارى الاستيطانى فى جنوب افريقيا وناميبيا من ناحية أخرى ، وكشف مختلف أوجه وعناصر الحلف العضوى بين طرفى محور تل أبيب/بريتوريا . والهدف الرئيسى المشروع من وراء ذلك ، تذكير أشقائنا فى القارة الافريقية باستمرار بأهمية العلاقة الارتباطية بين قضيتى التحرير وتقرير المصير فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا . وكذلك قطع الطريق أمام التغلغل الصهيونى فى افريقيا ، الذى يعمل على تكثيف تواجده السياسى والدبلوماسى فيها ، تحت شعارات ومقولات زائفة بهدف خداع الافارقة بمثل تلك الشعارات والمقولات ودعاوى التعاون الافريقى الصهيونى ، مع ان حقائق العلاقات الوثيقة بين تل أبيب وبريتوريا ، لايمكن إلا أن تكون ضد مصلحة الشعوب الافريقية وضد قضايا التحرر والاستقلال فيها .

خامساً : تشجيع وشحذ عزيمة رجالات الفكر والاخلاق والسياسة والقانون المناهضين للصهيونية والعنصرية ، والرافضين لمقولاتها ونظرياتها ، من خلال تنظيم الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التى يدعى اليها هؤلاء ، من أجل مزيد من تنوير الرأى العام الدولى . وهؤلاء كثيرون فى جميع أنحاء العالم . وقد ينظر فى إمكانية تشكيل محكمة عالمية لمحاكمة مجرمى الممارسات العنصرية القمعية فى العالم يختار قضاتها من بين

هؤلاء . وهنا يجب أن نذكر أشقاءنا الافارقة قد سبقونا حينما نجحوا فى التوصل الى تشكيل محكمة عالمية لمحاكمة العنصرية فى جنوب افريقيا ، فحددوا تشكيل المحكمة ، ومكان انعقادها ليكون فى جزيرة (جوريه Goreé) بالسنغال ، والتى تحدد موعدها فى الشهور الثلاثة الاولى من العام القادم ١٩٨٩ .

سادساً : التصدى بطريقة علمية ومتعمقة لحملات المد الصهيونى وكشف أساليب التهديد والابتزاز الصهيونى فى مواجهة كل من يجرؤ على أن يقف ضد مزاعم الصهيونية العالمية ، بأسلحة مثل أكذوبة عداء السامية وغيرها من الاكاذيب ، وكيف أن الصهيونية من خلال ممارساتها الحقيقية للعداء للعرب والفلسطينيين ، قد أصبحت هى التى تمارس فعلا العداء للسامية ، إذا كان هناك اليوم مايسمى بالعداء للسامية حقاً .

سابعاً : العمل من خلال الاعلام العربى والفلسطينى الموجه على مداومة إثارة تحدى الديمقراطية المزعومة فى اسرائيل ، بالاستمرار فى مطالبتها بأن تنفى ـ عمليا الطابع العنصرى للدولة اليهودية ، وكيف تحل اشكالية استحالة التزاوج بين الديمقراطية والعنصرية اللتين لايمكن التقاؤهما إلا فى الخيال الصهيونى ، دون غيره .

ثامناً : ضرورة الاهتمام بشكل جدى ـ وبصفة خاصة ـ بمدى فعالية الاعلام العربى والفلسطينى وتحديث وسائل التحرك السياسى والاعلامى فى المجتمع الامريكى ، باعتباره المعقل التقليدى لجماعات الضغط الصهيونى .

قد تكون المهمة صعبة فى البداية ، لكن النجاح النسبى الملموس فى هذا الصدد ليس بالامر المستحيل .

وقد يكون من المهم هنا إعطاء مزيد من الجهد والتمويل لتنظيم جماعات ضغط عربية وفلسطينية أكثر قوة فى المجتمع الامريكى ، الامر الذى يعتبر مشروعا فى إطار الدستور والقانون فى الولايات المتحدة ، من خلال استخدام عناصر واعية ومثقفة وعلى درجة عالية من الكفاءة ، من الامريكيين ذوى الاصول العربية لموازنة قوة اللوبى الصهيونى هناك ، مع تشجيع وتقوية القائم منها فعلًا ، ودعوتها الى نبذ مابينها من خلافات .

الهوامش والمراجع

(١) كان (نيلوس) يعمل بالمخابرات القيصرية الروسية .

(٢) Protocols Of The Learned Elders Of Zion

ووصلت نسخة من البروتوكولات باللغة الروسية الى المتحف البريطانى ووضع عليها خاتم الاستلام بتاريخ العاشر من أغسطس (آب) ١٩٠٦ ، ولازالت النسخة محفوظة فى ذلك المتحف ، ومتحفظ عليها تحفظا يحيطه قدر كبير من السرية والتكتم .

(٣) انظر : Lieut. Colonel J. Creagh Scott, Hidden Government (London, Britons Pudlishing Society, 1969), P.12.

وأنظر أيضاً :

Protocols Of The Learned Elders Of Zion, Translated From The Russian Of Prof. Nilus By Victor E.Marsden, Published By Christian Educational Assn, New Jersey, U.S.A. (n.d.), P.4.

ولمزيد من التفصيلات حول موضوع (البروتوكولات) ، راجع : (للباحث) خالد محمود الكومى : (الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية فى ضوء التحدى الصهيونى) ، رسالة الحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، غير منشورة ، القاهرة ١٩٧٧ ، من صـ٢٠٧ إلى صـ٢١٠ .

(٤) درج معظم الكتاب على استخدام تعبير : (قرار) الجمعية العامة (هكذا) ، مع أنه من المعروف أن مايصدر عن الجمعية العامة هو توصيات فقط ، أما القرارات فتصدر عن مجلس الأمن وحده فى هيئة الامم المتحدة . لذا لزم هذا التنويه ، وإن كنا سوف نستخدم فى هذه الورقة نفس تعبير : قرار الجمعية العامة ، جريا على مادرج عليه معظم الذين تحدثوا عن هذا الموضوع .

(٥) أنظر : خالد محمود الكومى ، (الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية فى ضوء التحدى الصهيونى) ، م . س . ذ . ، ص ٢٢٤ ومابعدها .

(٦) استقلت زيمبابوى (روديسيا الشمالية سابقاً) عام ١٩٨٠ وتحررت من ربقة الاستعمار الاستيطانى وحكم الاقلية العنصرية البيضاء بزعامة إيان سميث ، حيث نجحت القوى الوطنية (موجابى/نكومو) فى تحالفها فى انتخابات عام ١٩٨٠ فى مواجهة الأب موزيروا ــ الذى كان عميلا للقوى الاستعمارية ولجنوب افريقيا ، والذى كان حصانها الذى راهنت عليه من أجل الابقاء على الامر الواقع فى روديسيا الشمالية ، على ماهو عليه ، فى حالة نجاحه ، الامر الذى لم يتحقق .

أنظر فى تفصيل ذلك : Bruno Kreisky, L'autriche Entre L'est Et L'ouest (Paris: Editions Stock, 1979) , PP. 79—.

(٨) انظر للباحث : دكتور خالد محمود الكومى ، (الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف : دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلى) ، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ، العدد الثانى ، السنة الحادية عشرة ، يونيو ١٩٨٣ صـ ١٠٩ .

وراجع فى موقف كرايسكى من الصهيونية والمشكلة الفلسطينية ، تفصيلا :
للباحث : خالد محمود الكومى ، الدولية الاشتراكية والصراع العربى الاسرائيلى (١٩٥١ — ١٩٨٠) ، رسالة غير منشورة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة — ١٩٨٢ ، من ص ص ٢٤١ الى ص ٣١٨ .

(٩) المرجع السابق مباشرة ، صـ ٢٦٠ .

(١٠) هذه النقابة أنشئت عام ١٩٣٧ كبديل لجمعية المحامين الامريكيين American Bar Association ، ويبلغ عدد أعضائها حوالى ٥ آلاف عضوا فى الولايات المتحدة ، وقد عرف عنها نشاطها فى مجال الحقوق المدنية وفى مجال التحرك ضد الحروب . وهناك بعض الذين يعتبرونها ضمن الجناح اليسارى المتطرف فى الولايات المتحدة .

(١١) أستاذ القانون الدولى بجامعة ولاية أوهايو .

(١٢) المصدر : Malta News, Wednesday, August 3, 1977.

(١٣) Mervyn M. Dymally ديمقراطى — عضو اللجنة الفرعية للشئون الخارجية وكان أول أمريكى أسود يزور اسرائيل عقب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ . وكان يشغل من قبل منصب المساعد السابق لحاكم كاليفورنيا . كان معروفا — فى السابق — بموالاته لاسرائيل فى الكونجرس ، غير أن اللوبى الصهيونى انقلب عليه لسببين أولهما ، ما لوحظ عليه من أنه كان يطرح أسئلة اعتراضية فى لجنة الشئون الخارجية بشأن المساعدات لاسرائيل ، وثانيهما : أنه قابل السيد/ياسر عرفات ، مرتين ، وهذا السبب الثانى ، كان فى نظر اللوبى الصهيونى هو الاسوأ الذى لايمكن اغتفاره .

انظر فى تفصيل ذلك :

بول فندلى ، من يجرؤ على الكلام ، اللوبى الصهيونى وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية ، الطبعة العربية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ ، صـ ١٢٢ وما بعدها .

(١٤) بول فندلى ، المرجع السابق مباشرة ، صـ١٣٢ .

ومع ذلك ، يعتقد دايملى أن الجو السياسى فى الولايات المتحدة يمكن أن يتحسن إذا أصبح المواطنون المنحدرون من أصل عربى مفاتيح ضغط أكثر فاعلية واقتنعوا بضرورة بذل الاموال فى سبيل قضيتهم . ويقول ان من مشاكلهم أنهم لايعرفون كيف يطرحون مصالحهم على الكابيتول هيل (الكونجرس) ... (فالجاليات العرقية الاجنبية لاتفهم أهمية اللوبى ، ولايبدو أنهم يعرفون الاحسان السياسى) .

راجع : بول فندلى ، المرجع السابق ، صـ ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(١٥) انظر : الاهرام ، ١٩٨٨٢/٣ .

(١٦) عبد المجيد فريد ، (الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ـ دروس وآفاق : حسابات جديدة للاجماع البريطانى) ، الاهرام ، ١٩٨٨/٢/٣ .

(١٧) تيودور هرتزل ، المذكرات الكاملة لتيودور هرتزل ، ترجمة هارى دون ، وتحرير روفائيل باتاى (نيويورك ، هرتزل برس وتوماس يوسلوف ، ١٩٦٠) الجزء الاول صـ ٣٤٣ .

نقلا عن : دكتور عبد الوهاب المسيرى ، نهاية التاريخ : مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ١٩٧٣) ، صـ ١٠١ ـ ١٠٢ .

(١٨) يوميات هرتزل ، اعداد أنيس صايغ وترجمة هلدا صايغ (بيروت ، مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٦٨) ، صـ ٢٥٠ .

نقلا عن : عبد الوهاب المسيرى ، المرجع النسابق مباشر ، صـ ١٠٢ .

الفريد ليلنتال ، ثمن اسرائيل (شيكاغو ، هنرى رجنرى كومبانى ، ١٩٥٣) ، صـ ٢٢

نقلا عن : الدكتور المسيرى ، المرجع السابق ، صـ ١٠٣ .

وأنظر أيضا : خالد محمود الكومى ، الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية ، م . س . ذ . صـ ١٣١ ومابعدها .

(٢٠) راجع فى ذلك تفصيلا : د . عبد الوهاب المسيرى ، م . س . ذ . صـ ٧٠ ومابعدها .

(٢١) دكتور خالد محمود الكومى ، (الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلى) ، م . س . ذ . صـ ١١٠ .

(٢٢) د . عبد الوهاب المسيرى ، م . س . ذ . من صـ ٩٧ الى صـ ١٠٠ .

(٢٣) المرجع السابق مباشرة ، صـ ٨ ـ ٩ .

(٢٤) السفير/عبد الحميد عبد الغنى ، التسامح الدينى وحقوق الانسان ، وليم سليمان قلاده وحسين أحمد أمين ومحمد المسمارى وآخرين ، التسامح الدينى والتفاهم بين المعتقدات (القاهرة : سلسلة حوار الشهر ، اتحاد المحامين العرب ،١٩٨٦) ، صـ ٨٤ .

(٢٥) انظر فى ذلك تفصيلا :

خالد محمود الكومى ، الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية فى ضوء التحدى الصهيونى م . س . ذ . صـ ٤٤ ومابعدها .

(٢٦) عن تهمة العداء للسامية ، يقول بول فندلى فى كتابه : من يجرؤ على الكلام : (وتهمة العداء للسامية

مزعجة ، لاسيما وأن استخدامها يزدادا اتساعا ، فهذا بن ميد ، رئيس التجمع الامريكي لليهود الناجين من محرقة النازية يقول (قبل سنوات كانوا يقولون انه عداء للسامية . أما اليوم فيقولون انه عداء للصهيونية ، والواقع أن العبارتين مترادفتان . وبعبارة أخرى وحسب تعريفه فانك اذا كنت ضد اسرائيل فأنت ضد اليهود جميعا .

وعبارة معاداة السامية ، حسب استعمالها الاخير ، لاتمت بصلة الى الاصل العرقى أو الدينى ، ولاتدل على شيء أكثر من رفض المصادقة على كل قرار سياسى تتخذه حكومة اسرائيل . لذلك فهى لم تعد تعنى تلك الظاهرة الاجتماعية الحسية ـ أى اللاسامية الكلاسيكية ـ بل أصبحت تهمة يستخدمها المؤيدون لاسرائيل كسلاح ، ومع أنها لم تعد تستعمل كوصف للتعصب العرقى أو الدينى الذى أضفى عليها أصلا معناها فقد تبين أكثر مؤيدى اسرائيل حماسة أن مجرد الاتهام باللاسامية يكفى لاسكات المنتقدين ، وكانت هذه التهمة عاملا قويا فى مناقشة النزاع العربى الاسرائيلى وحملت الكثيرين فى الولايات المتحدة ، من دينيين وعلمانيين ، على مراقبة خطبهم ليس على أساس الحقيقة وانما على كيفية تأويل ملاحظاتهم من جانب فريق معين له مصلحة قوية فى اسكات المنتقدين ـ اى اللوبى المؤيد لاسرائيل) .

راجع : بول فندلى ، م . س . ذ . ، صـ ٥١٢ .

(٢٧) كتاب بول فندلى ، من يجرؤ على الكلام ، ملىء بأمثلة عديدة عن ضحايا عديدين من أعضاء الكونجرس السابقين الذين حاربتهم الصهيونية ، حتى بعد خروجهم من الكونجرس ، لمجرد أنهم وقفوا الى جانب المصالح الامريكية وحذروا من مغبة الاندفاع وراء اسرائيل فى الشرق الأوسط ، وتقديم المعونات والمساعدات لها بغير حدود .

(٢٨) **انظر فى تفصيلات ذلك :**

د . خالد محمود الكومى ، مصر وقضايا الجنوب الافريقى ، (كتاب تحت الطبع) فى سلسلة تاريخ المصريين ـ القاهرة (من المنتظر صدوره هذا العام ١٩٨٨) .

(٢٩) د . السيد على أحمد فليفل ، الاصول التاريخية للتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا فى : النظام العنصرى فى جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة ، الابعاد الداخلية والدولية ، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧ ، صـ٢٠ .

(٣٠) نفس المرجع السابق مباشرة ، نفس الصفحة .

(٣١) المرجع السابق مباشرة ، صـ ٢١ .

(٣٢) نفس المرجع السابق مباشرة ، نفس الصفحة .

(٣٣) د . خالد محمود الكومى ، (بعد نفاد الصبر ، الصبار الفلسطينى يترعرع بقوة) **الاهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٩٤ ـ أول فبراير ١٩٨٨ ، صـ ٣٧ .

(٣٤) د . خالد محمود الكومى ، (المتشابهات بين فلسطين وجنوب افريقيا) ، **الاهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٩٥ ، ٨ فبراير ١٩٨٨ ، صـ ٦٦ ـ ٦٧ .

(٣٥) المرجع السابق مباشرة .

(٣٦) **نقلا عن الاهرام** ، ١٩٨٨/٣/٦ .

(٣٧) Anc : African National Congress

كما يوجد تنظيم آخر ضمن حركات التحرير الوطنى فى جنوب افريقيا هو منظمة مؤتمر الوحدة الافريقية PAC : Pan — African Congress .

ولاتعترف به سلطات جنوب افريقيا العنصرية كذلك .



المشكلة القومية فى اطار الامبريالية والقهر العنصرى

دكتور / أرشي مافيجي
استاذ علوم سياسية ـ جنوب افريقيا

تعرضت فكرة « الثورة الديمقراطية القومية » لتغييرات كثيرة عبر القرون . فقد كانت منذ قيام الثورة الفرنسية وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، تعنى الديمقراطية البرجوازية التى تسعى فقط لحصول البلاد على استقلالها واحترام حرية الافراد . ولكن مع مجيء الثورة الروسية فى القرن العشرين ، اصبح لهذه الثورة مدلول مختلف يطلق عليه « الديمقراطية الجديدة » ويحاول أن يحقق الاستقلال الوطنى فى عصر الامبريالية ليس فقط عن طريق نيل الاستقلال السياسى ولكن ايضا بالخروج من دائرة التنمية الرأسمالية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

فى هذا الاطار ، يكون السؤال : ماذا بعد استقلال فلسطين وجنوب افريقيا وتخلصهما من العنصرية ، كيف سيكون تعاملهما مع المشكلة الديمقراطية القومية ؟ لقد اعلنت كل من منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة المؤتمر الافريقى عزمهما على اقامة دولة علمانية ، موحدة ، غير عنصرية ، بينما ظهرت اتجاهات اخرى داخل هاتين المنظمتين ترى ان قطع كل الروابط مع الامبريالية مطلب اساسى للاستقلال الوطنى والديمقراطية . وقد شجع على ظهور هذه التيارات حركات التحرر فى بعض دول امريكا اللاتينية التى تتبنى مبادىء « الديمقراطية الجديدة » وتناضل ضد أنظمة الحكم فى هذه البلدان على هذا الاساس بينما تحصل هذه الانظمة على الدعم العسكرى والمالى الامريكى لمقاومة هذه الحركات الثورية .

ولكن على عكس دول امريكا اللاتينية ، فإن الكفاح المسلح فى الشرق الأوسط مقصور على المقاتلين الفلسطينيين . وهؤلاء يواجهون مشكلة كبيرة نظراً لتشتتهم فى كافة البلدان العربية مما يجعل مصائرهم فى قبضة هذه البلاد التى تعطى لمصالحها الاولوية على المشكلة الفلسطينية . هذه الضغوط هى التى حدت بمنظمة التحرير الى التركيز على العمل الدبلوماسى لحل المشكلة الفلسطينية بدلا من الكفاح المسلح للتماشى مع سياسة البلاد العربية . نفس هذه المشكلة ايضا تواجه حركة الكفاح المسلح فى منظمة المؤتمر الافريقى التى اضطرت منذ عام ١٩٦٠ الى العمل من خارج أراضى جنوب افريقيا . هذا التراخى على مستوى منظمات التحرير هو الذى دفع بالشباب الوطنى واتجاهات العمال الى حمل لواء حرب التحرير من منظماتهم ، وهو ماحدث فى جنوب افريقيا فى الثمانينات وفى فلسطين منذ اندلاع الانتفاضة . ولكن هذه المواجهة الشعبية تفتقد إلى أى أساس ايديولوجى يحدد لها الطريق ويرسم لها

المستقبل . فبالرغم من ان فشل الحكومات الوطنية فى معظم دول العالم الثالث فى حل المشكلة الديمقراطية وانتهائها باللجوء الى اساليب القهر والاستغلال كان يمكن ان يعطى الفرصة لانصار « الديمقراطية الجديدة » لتدعيم مراكزهم وقيادة المواجهة الشعبية ، إلا ان هؤلاء قد فشلوا أيضا بسبب تمسكهم الحرفى بالنظريات الاوروبية دول محاولة تطويعهاالتلائم ظروف بلدان العالم الثالث .

ان الواقع يحتم على حكومات الشرق الاوسط وافريقيا ان يدركوا أن حل المشكلة الفلسطينية ومشكلة شعب جنوب افريقيا هو جزء لايتجزأ من الكفاح ضد الامبريالية وتحقيق الاستقلال الوطنى . قد يكون الطريق شاقا ولكن لاتوجد بدائل أخرى ، فالذين رضخوا للامبريالية وقبلوا ان يكونوا عملاء لها لم يكونوا أبداً فى مأمن ولكنهم فقط كسبوا بعض الوقت قبل ان يتم القضاء عليهم .

ومن ناحية أخرى ، فبينما يؤيد شعبا فلسطين وجنوب افريقيا كل محاولات السلام ، إلا انهما يحتفظان لنفسيهما بحق الكفاح المسلح حتى يتحقق التحرر الوطنى . وهذا ايضا حق كل الشعوب التى خذلتها ثوراتها والتى تريد اصلاح مسيرتها . وفى كلتا الحالتين ، فإن شكل هذا الكفاح يجب أن يكون وليد الظروف المحلية لان هذا هو الطريق الوحيد لكل المشكلة القومية .

محـور تل أبيب ـ بريتـوريا
الجذور التاريخية والأسس الجيوبوليتيكية لتحالف الصهيونية والأبارتهيد ضد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وشعوب افريقيا

عبد الله باتيلي
استاذ تاريخ ـ جامعة داكار ـ السنغال

لزمت الصحافة العالمية التى تخدم الاحتكارات صمتا يكاد يكون تاما حول العلاقات الوثيقة التى توجد دوما بين دولة اسرائيل الصهيونية ونظام الأبرتهايد. ان ايديولوجيى الامبريالية الامريكيين منهم اساسا والذين تحدثوا باسهاب طوال الوقت عن « حقوق الانسان » يستخفون بهذه العلاقات التى تشغل ملايين الرجال والنساء فى افريقيا والعالم العربى. ولاتفسر مؤامرة الصمت الحقيقية هذه المسؤلية الامبريالية عن اقامة الصهيونية والابارتهيد والابقاء عليها .

فمن مذبحة دير ياسين الفلسطينية التى اقترفتها الجماعة الارهابية ارجون زفاى لومى فى ٩ ابريل ١٩٤٨ تلك الجماعة التى يرأسها مناحم بيجين الى المجزرة التى حدثت فى مخيمات اللاجئين فى صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، على أيدى جلادين بأوامر من ايريل شارون وزير الدفاع فى حكومة مناحم بيجين ترمز فلسطين لواحدة من اكبر المظالم فى التاريخ المعاصر ،

ان مشروع الاغتصاب المنظم للحقوق الوطنية الفلسطينية قادته الصهيونية مع الامبريالية ونظام الابارتهيد .

ارتباط الأصول التاريخية للصهيونية والأبارتهيد والامبريالية

ان ازدهار الامبريالية الاستعمارية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يشكل التربة التى نمت فيها الصهيونية والابارتهيد .

لقد ساهم آباء الحركة الصهيونية مثل تيودور هرتزل ، ولورد روتشيلد وحاييم وايزمان ، فى جهود الامبريالية البريطانية والمستوطنين البوير لاقامة نظام الميز العنصرى فى جنوب افريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر . وفى نفس الوقت ناضل الصهاينة من أجل انشاء الدولة اليهودية ، كما ساهمت رءوس الاموال

اليهودية فى تنمية الثروات المعدنية والطاقة فى جنوب افريقيا . ومنذ سنوات ١٩٢٠ ظهرت هذه الدولة كمستعمرة انجلو ــ يهودية للتاج البريطانى . وكانت جنوب افريقيا واحدة من اوائل وأهم أماكن الدعاية الصهيونية .

فى البدء قدمت الحركة الصهيونية من قبل المبشرين بها كمشروع استعمارى يخدم المصالح الاستراتيجية لبريطانيا العظمى فى الشرق الاوسط أما فى رأى ايديولوجيى الصهيونية فان انشاء الدولة اليهودية يجب ان تستخدم كسد امام حركة التحرر الوطنى لشعوب المنطقة ، وهى الحركة التى شهدت اندفاعا واضحا بعد الحرب العالمية الاولى . ولذا كتب حاييم وايزمان فى خطاب له عام ١٩١٨ للورد بلفور ، وزير الدولة للشئون الخارجية مايلى :

« إن لدى احساساً بأن مستقبل الصهيونية مرتبطا تماما بقوة السياسة البريطانية فى الشرق وأن كلا من لندن والقاهرة والقدس ودلهى فى ارتباط وثيق ، وان أى ضعف فى حلقة من هذه السلسلة الهامة يمكن أن يؤدى الى نتائج خطيرة » .

وتاريخيا ظهرت الصهيونية كحركة ايديولوجية هدفها أن تكون فى قلب الشرق الاوسط كرأس جسر « للحضارة الاوربية » . ان كتابات آباء الصهيونية تكشف بوضوح رغبتهم فى اتمام مهمة حضارية لحساب العرب فى العالم العربى .

ان نظام الاقلية البيضاء الذى اقيم فى جنوب افريقيا غداة حرب الانجلو ــ بوير (١٨٩٨ ــ ١٩١٣) والذى يستند على التحالف بين المستوطنين البوير والبرجوازية الاستعمارية البريطانية واليهودية استقر بالاساس على نفس أهداف الحركة الصهيونية . هذه المستعمرة تلعب دورا مزدوجا فى الاستراتيجية البريطانية فى مفترق الاطلنطى والمحيط الهندى ومنطقة انحصار « الحضارة » فى بيئة توصف « بالبربرية » .

ان التماثل بين الصهيونية والابارتهيد صار اكثر وضوحا منذ انشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ فهذان النظامان يستندان على قاعدة ايديولوجية وممارسة سياسية واحدة هى العنصرية . ان العرب الذين يشكلون أغلبية سكان اسرائيل والاراضى المحتلة مثلهم مثل السود فى جنوب افريقيا تحظر عليهم جميع الحقوق السياسية .. وهم لايعدوا سوى اجانب فى بلاد أجدادهم وأيد عاملة رخيصة للمشروعات .

فإن اكثر من ٧٨ ألف فلسطينى يعملون فى اسرائيل فى ظروف مشابهة للاسترقاق ؛ فهم محرومون من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية مثل المعاش واعانة البطالة ، وقد تم التصويت على قانون الكنيست ــ البرلمان الاسرائيلى ــ عام ١٩٧٠ يلزم اصحاب المشاريع بتحويل جزء من المرتبات فى صندوق التأمين الوطنى تديره الدولة الصهيونية وقدم رسميا على انه سيستخدم لتمويل مشروعات تنمية الاراضى المحتلة . وفى الواقع استخدم هذا الصندوق لتنمية المستوطنات التى يسكنها اليهود . فقد عزل العرب فى مناطق معينة

من الاراضى بينما كانت هناك مناطق اخرى اطلق عليها « مناطق أمن » .

وهذا هو نفس قانون العزل المستعمل فى جنوب افريقيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وبمقتضاه منع السود من السكن فى المناطق المحجوزة للبيض ولايتسامح فى اقامة السود فى هذه المناطق الا اذا حصلوا على تصريح يبرر انهم مستخدمون فى احدى الشركات أو لدى أحد البيض .

وفى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا تمارس الدولة سياسة البيع الجبرى لممتلكات « أهل البلد » . ان الاقلية السكانية من اليهود والبيض فى البلدين صادرت بالقوة والتدليس القانونى أغلبية الاراضى ، كما تضاعف ضم الأراضى نتيجة سياسة ارهاب الدولة ، فكل من جنوب افريقيا واسرائيل لفتت اليهما الانظار للمعدل العالى دوما لاعداد المعتقلين السياسيين بالقياس للتعداد الكلى لسكانهما ، وهاتان الدولتان هما سجنان حقيقيان للشعوب ، وتدار الاراضى العربية وفق نموذج « البانتوستان » .

هاتان الدولتان تتعاونان تعاونا وثيقا فى تركيز التعذيب على المعتقلين السياسيين . إن رئيس وزراء جنوب افريقيا السابق فيرفور كشف تماما عن الجوهر المتماثل للصهيونية والابارتهيد فكتب عام ١٩٦١ يقول :

« لقد انتزع اليهود فلسطين من العرب الذين كانوا يعيشون فيها منذ الاف السنين وفى ذلك فأنا اتفق معهم ، فاسرائيل مثلها مثل جنوب افريقيا هى دولة ابارتهيد (الديلى ميل ٢٣ - ١١ - ١٩٦١) تنبع الصهيونية والابارتهيد اذن من نفس الجذور التاريخية وهما متماثلان فى أصولهما الايديولوجية وبممارساتهما السياسية .. انهما نظامان من طبيعة فاشية . هذه القرابة الجينية تفسر التحالف الوثيق بين اسرائيل وجنوب افريقيا فى كل المجالات وبصورة لاتنفصم عراها ، فالروابط بين هذين النظامين قديمة ومتعددة الاوجه :

١ ـ التحالف السياسى :

كانت جنوب افريقيا من بين اوائل الدولة التى اعترفت بالدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ وكان الدكتور ف ـ مالان رئيس وزراء جنوب افريقيا أول رئيس حكومة أجنبى يقوم بزيارة رسمية لاسرائيل عام ١٩٥٣ ، كما قام . ج . فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا بزيارة لاسرائيل مرة ثانية عام ١٩٦٧ ، وفى نفس هذا العام تغيبت اسرائيل التى كانت تدين رسميا نظام الابارتهيد . تغيبت متعمدة عن اعمال دورة الجمعية العامة للامم المتحدة التى كانت مخصصة للابارتهيد .

وكانت هذه هى بداية التعاون النشط بين الصهيونية والاربارتهيد وقد توجت زيارة فورستر بالتوقيع على اتفاقية تعاون بين الدولتين . وشكلت لجنة وزارية مشتركة كلفت بمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق . ومتأخرا اى فى عام ١٩٨١ كانت مذكرة وفاق تشكل تحالفا استراتيجيا حقيقيا بين تل أبيب وبريتوريا .

اى المساعدة على التنمية المستمرة لما يطلق عليه « تجمع القوة الاقتصادية والمالية لجنوب افريقيا والخبرة الاسرائيلية » . هذا التجمع لم يتوان عن تدعيم نفسه عن طريق تبادل الوفود السياسية على كافة المستويات . وكان أهمها فى ذلك التاريخ تلك الزيارة التى قام بها بيك بوتا ــ وزير الشئون الخارجية لبريتوريا ــ لاسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٤ والتى أعلن عنها كزيارة « خاصة » هدفها ــ طبقا للنشرة الرسمية ــ الحج الى الاماكن المقدمة المسيحية ، بينما كانت فى الحقيقة مخصصة لمناقشات سياسية لتحقيق التنسيق بين سياسة الدولتين فى افريقيا السوداء والعالم العربى .

ان الجالية اليهودية الصهيونية فى جنوب افريقيا تستخدم كعامل مساعد لتنمية العلاقات السياسية بين الدولتين . ويقدر عددها بـ ١١٠ آلاف عضو ، هذه الجالية اليهودية الجنوب افريقية هى اكثر الجاليات ــ خارج اسرائيل ــ تمسكا بمبادىء الصهيونية واكثرها قوة ، وهى ايضا اكثرها كرما من كل الجاليات الصهيونية فى العالم ، فبعض اعضائها مثل أبا ايبان وارثر لورى .. لعبوا دورا سياسيا عند اقامة الدولة العبرية .

أرسلت الجالية الصهيونية فى جنوب أفريقيا اكثر من الاخرين مساعدات مالية بصورة اكثر مما يتوقع . ففى ظرف اسبوع خلال حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ جمعت وارسلت الى اسرائيل ٢٠,٥ مليون دولار . ثم بعد زيارة فورستر لتل أبيب سمحت حكومة جنوب افريقيا أيضا بتحويل ٦٠ مليون دولار الى اسرائيل وهى تمثل مساندة الجالية الصهيونية فى جهود الحرب ضد الدول العربية . كما اتاحت حرب اكتوبر ١٩٧٣ الفرصة لصهاينة جنوب افريقيا للقيام بمجاملات مماثلة . وحديثا جدا (ديسمبر ١٩٨٠) فإن حكومة جنوب افريقيا ــ طاعة منها لاوامر اللوبى اليهودى ــ وقعت عقدا بتقديم قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لاسرائيل لتمكينها من مواجهة الأزمة المالية الشديدة التى جرتها اليها سياستها العسكرية .

ان « عقلية المحاصرين » التى تخيم على نظامى الأقليات قد دفعتهما الى تقديم دعم دبلوماسى متبادل .. لذا فإن اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى اعترفت رسميا بالبانتو ستان » أو Home Lands كدول مستقلة . هذه الحكومات العشائرية هى دمى حقيقية فى يد بريتوريا ولاتتمتع بأى سيادة فى نظر الامم المتحدة بينما اعترف بها كجمهوريات مستقلة من طرف كل من جنوب افريقيا واسرائيل فقط .

وعقدت كل من اسرائيل وبانتوستان السيسكى Le Ciskei اتفاقا تتعهد بمقتضاه الدولة الصهيونية بتدريب « القوات الجوية » لهذا البانتوستان وطبقا لبيان اصدره U.G. Neshinga وزير دفاع السيسكى فى نهاية زيارته لتل أبيب ، قررت اسرائيل تزويدها بست طائرات جديدة وخبراء بهدف انجاز المرحلة الاولى من برنامج تدريب الطيارين فى القوات الجوية بهذه الجمهورية الشبح .

وفى عام ١٩٨٤ ترأس M.Lenmox Sebe رئيس جمهورية السيسكى شخصيا احتفال توأمة

عاصمة بلاده مع مدينة اريل Ariel وهى اكبر مستوطنة يهودية فى الضفة الغربية للاردن واستقبل باحترام شديد من قبل السلطات الاسرائيلية وكذلك قام رئيس جمهورية بوفاتا سوانا M. Lucas Mangope بزيارة لاسرائيل عام ١٩٨٣ وقع خلالها اتفاقات اقتصادية وسياسية بين دولة اسرائيل وهذا البانتوستان .

٢ــ التعاون الاقتصادى

رغم وجود العلاقات الاقتصادية بين الدولة الصهيونية ودولة الابارتهيد منذ عام ١٩٤٨ إلا انه ابتداء من عام ١٩٧٣ شهدت هذه العلاقات اندفاعة كبيرة وتميزت السنوات العشر الأخيرة بتكثيف التعاون بين الدولتين فى الميدان التجارى والصناعى والزراعى والمالى .

فخلال عام واحد هو عام ١٩٧٣ شهدت الواردات الاسرائيلية من اصل جنوب افريقى زيادة بلغت ١٩٣ ٪ بالنسبة لمعدلها فى العام السابق . ولاول مرة تجاوزت قيمة مشتروات اسرائيل من جنوب افريقيا صادراتها الى بقية دول افريقيا السوداء والتى كانت تشكل حتى ذلك التاريخ الحليف الرئيسى التجارى للدولة اليهودية .

وفى عام ١٩٧٤ شهدت الواردات الاسرائيلية من اصول جنوب افريقية قفزه جديدة تقدر بـ ٢٥ ٪ والصادرات بنسبة ١٣٩ ٪ كما تنمو التجارة بين الدولتين بطريقة مذهلة وطبقا لمعطيات اوردتها مجلة Israel EconoMic And Business Reulew فقد زادت قيمة الواردات الاسرائيلية من ٤٠,٢ مليون دولار الى ١٦٩,٦ مليون دولار اى بزيادة قدرها ٣٠٠ ٪ .. وفى نفس الفترة زادت الصادرات من ٣٤,٧ مليون دولار الى ٨٢,٨ مليون دولار اى بزيادة قدرها ١٤٠ ٪ . وقد أيدت جريدة ستار Star اليومية الصادرة فى جوهانسبرج فى عددها بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٦ مجمل هذه الارقام . كما قدرت هذه الصحيفة ان الميزان التجارى بين الأمتين كان فى صالح جنوب افريقيا بمقدار ١٧٠ مليون راند (أساساً فى التعدين ، الحديد ، المعادن الرئيسية ، منتجات الحبوب والغذاء فى مقابل ٨٠ مليون راند) .

وطبقا لما اوردته صحيفة لوموند الفرنسية فى عددها بتاريخ ١٩٨٤/١١/٦ بلغ التبادل التجارى الثنائى ٢٥٠ مليون دولار وذلك عام ١٩٨٣ .. لاتدخل فيها عقود التسليح .. وهو رقم ضئيل بالقياس للقيمة الكلية لتجارة اسرائيل لكنه يمثل « قيمة استراتيجية أساسية » .

وفى الواقع فإن جنوب افريقيا هى الوحيدة التى تمد اسرائيل ــ بخلاف الكربون ــ بخلطات نادرة لا غنى عنها لصناعة التسليح والتى صارت المصدر الرئيسى لعائد الدولة الصهيونية .

ان الميزان التجارى فى صالح جنوب افريقيا التى تبيع ضعف ماتشتريه من اسرائيل .. وعليه ففى بداية عام ١٩٨٣ قررت الدولتان اعادة التوازن للتبادل التجارى فيما بينهما واتفق فى اعقاب الزيارة التى قام بها وفد « غرفة التجارة » فى جنوب افريقيا برئاسة رئيس الغرفة ديفيد الامان لاسرائيل خلال العام

ـ وهو شخصية هامة فى الجالية اليهودية ـ اتفق على ان تزيد اسرائيل صادراتها من الأجهزة الالكترونية والتكنولوجية المتقدمة الى جنوب افريقيا .. وفى اقل من عام زادت هذه الصادرات ـ طبقا لصحيفة ستار الصادرة فى جوهانسبرج بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٣ الى ٧٧ ٪ وكان هذا فى رأى ديفيد الامان « بداية عصر جديد فى العلاقات الاسرائيلية الجنوب افريقية » .

وتفسر الزيادة السريعة للتجارة بين الدولتين حقيقة هامة تؤكد ان اسرائيل صارت اكثر فأكثر دولة ترانزيت لمنتجات جنوب افريقيا . وبمقتضى اتفاق سرى ـ وقع بين سيمحا ايرليش وزير المالية الاسرائيلية ونظيره الجنوب افريقى ـ ان يعاد تصدير المنتجات المستوردة من جنوب افريقيا بعد وضع علامة « اسرائيل » عليها الى دول اخرى مثل (افريقيا السوداء ـ السوق الاوربية المشتركة ... » حيث تتمتع اسرائيل بوضع تجارى متقدم . وبفضل هذا التواطؤ بين الدولتين استطاعت جنوب افريقيا كسر المقاطعة المفروضة على عدد من منتجاتها فى السوق العالمى .

والتعاون فى المجال الصناعى نشط ايضا ، فمنذ عدة سنوات ، ساعد هذا التعاون على تنمية الاستثمارات الاسرائيلية فى مختلف قطاعات الصناعة لجنوب افريقيا كما أدت رءوس اموال جنوب افريقيا الخاصة والعامة نفس الهدف فى اسرائيل . كما تقوم شركات الدولتين ـ فى نفس الوقت ـ بالمشروعات المشتركة .

اما رءوس الاموال الخاصة الجنوب افريقية فقد استثمرت فى مشروعات عديدة فى اسرائيل :

ـ الاشغال الهيدرو ـ كهربية التى بنيت هناك ابتداء إيلات بقناة تربط البحر الابيض بالبحر الميت .

ـ نظم الرى ومشروعات اخرى للتنمية فى وادى النقب .

ـ الربط عن طريق خطوط سكك حديد بين إيلات وتل أبيب .

ـ بناء رصيف للشحن فى حيدرا .

ـ تنمية الميناء البحرى فى تل أبيب .

بالاضافة الى فروع شركات جنوب افريقية التى زاد عددها فى اسرائيل وفى نوفمبر ١٩٨١ زار وفد يتألف من اربعين رجل صناعة ـ جنوب افريقى زاروا اسرائيل لدراسة وسائل دفع استثماراتهم فى هذه الدولة .

وذكرت صحيفة لومانيتية الفرنسية بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ ان إتفاقا للتعاون العلمى والتكنولوجى وقع فى فبراير ١٩٨٥ بين جنوب افريقيا واسرائيل بلغ ٥ ملايين دولار .

كما شهدت الاستثمارات الاسرائيلية فى صناعات جنوب افريقيا زيادة ملحوظة . فبخلاف صناعة التسليح ، اقامت الشركات الاسرائيلية للالكترونيات مثل مجموعة Tadran عدة فروع لها فى جنوب افريقيا وهى تعمل فى مجال الاعمال المدنية والعسكرية ، كما زادت عشرات الشركات الاسرائيلية المرتبطة بالمستدروت من استثماراتها فى دولة الابارتهيد .

وتحظى رءوس الاموال الاسرائيلية بأفضلية كبيرة فى البانتوستان فقد ساهمت فى بناء مصنع لحفظ الاسبرج وآخر لتجفيف الفاكهة فى بوفوثاسوانا كما تدعم اسرائيل حاليا مشروعات التعاونيات الزراعية فى تلك البانتوستانات .

كما تقوم المؤسسة العامة الجنوب افريقية للصلب Iscor (مؤسسة الحديد والصلب وشريكتها الاسرائيلية Koor Induslries بعمل مشترك فى توزيع الصلب فى اسرائيل .

٣ــ التعاون العسكرى :

يمتد التعاون فى المجال العسكرى بين الصهيونية والابارتهيد الى كل القطاعات : تصنيع ونقل الاسلحة التقليدية والمتطورة ، تدريب القوات ، تبادل المعلومات المعنية بالامن ، والابحاث العلمية والتقنية للاغراض العسكرية ، والمساندة العسكرية فى التمويه فى مسرح العمليات .

وفى عام ١٩٧٧ قدمت اسرائيل .. التى تملك صناعة السلاح .. خدمات لتحديث ١٥٠ دبابة سنتريون لحساب جنوب افريقيا . ومن ناحية اخرى فقد زودتها بالصلب ذى مواصفات متميزة لبناء دباباتها من طراز شاريون Chariol . كما تتجه اسرائيل منذ عدة سنوات الى نقل بعض مشروعاتها فى مجال تصنيع الاسلحة الى جنوب افريقيا وترجع اسباب ذلك الى عدم الامن من ناحية ومن الناحية الاخرى الى الأيدى العاملة الرخيصة فى جنوب افريقيا . وتتردد اسرائيل فى استخدام الأيدى العاملة العربية فى هذا القطاع الاستراتيجى بينما الأيدى العاملة اليهودية مرتفعة . وفى هذا الوقت كانت اسرائيل بصدد بناء نموذج جديد من الطائرات المقاتلة (لافى) وغواصة نووية لجنوب افريقيا .

ويعمل كل من المجلس الوطنى للأبحاث والتنمية (اسرائيل) ومجلس الأبحاث العلمية (جنوب افريقيا) معا فى برامج أبحاث فى المجال النووى ، وقد أدى هذا التعاون الثنائى الى اجراء تجارب ذرية فى جنوب الأطلنطى منذ سبتمبر ١٩٧٩ .

وقام هذان المعهدان البحثيان بتصنيع أسلحة كيماوية وعلى وجه الخصوص .. غازات تسبب الشلل وجربتها اسرائيل فى الاراضى المحتلة ، كما جربتها جنوب افريقيا فى كل من انجولا وناميبيا .

وفى حالة اسرائيل فقد ربط كثير من الخبراء حادثة تسمم فتيات فلسطينيات منذ عامين مضيا بهذه التجارب الضارة التى تسبب الكوارث . وهناك وثائق عديدة للامم المتحدة تؤكد الاتهامات الموجهة

لجنوب افريقيا من قبل منظمة سوابو وايضا حكومة الجمهورية الشعبية فى انجولا حول استعمال هذه الأسلحة الكيماوية .كما عقدت لجنة ابحاث علم الوراثة .. التى أسست فى جنوب افريقيا .. علاقات وثيقة مع مثيلاتها فى اسرائيل .

لقد كشفت الدولتان تهريب الاسلحة التى احتلت المركز الاول فى التبادل التجارى فيما بينهما . لقد باعت اسرائيل لجنوب افريقيا الاسلحة الاكثر تطورا ، ونقصد هنا ثلاثة زوارق بنتها جنوب افريقيا فى ترساناتها .. وباعت الدولة الصهيونية صواريخ ارض ارض من نوع جبرييل Gabriel الى جنوب افريقيا وزوارق طوربيد راماتا Rsmata ، كما جهزت وحدات جنوب افريقية ببنادق عوزى وجليل الاسرائيلية .

لقد قامت اسرائيل بتجهيز جيش جنوب افريقيا بالحاسبات الآلية وأجهزة رادار على أعلى مستوى من التطور والذى قامت باختبار كفاءته فى العمليات العدوانية على جنوب انجولا .. وهكذا وبفضل التجهيزات الاسرائيلية استطاع طيران جنوب افريقيا ان ينقذ المشاه العنصرية من كارثة محققة وكانت محمولة لنجدة طائرات « اليونيتا » التى يقودها سافمبى .

كما اشترك خبراء اسرائيليون مباشرة الى جانب قوات جنوب افريقيا فى عمليات الانقاذ هذه .

وتقدر المصادر القريبة من حركات التحرر أن مايقرب من ٥٠٠٠ خبير اسرائيلى ساعدوا القوات الخاصة لجنوب افريقيا فى التقنية المضادة لحرب العصابات فى كل من ناميبيا وانجولا وموزمبيق وليسوتو .

وتستقبل الاكاديميات العسكرية الاسرائيلية كل عام فرقا من المقرر انها مخصصة لتشكيل القوات الخاصة المحمولة لجنوب افريقيا وقواتها المعاونة فى ناميبيا .

وهناك تبادل متكرر بين كل من اسرائيل وجنوب افريقيا للبعثات العسكرية فقد قام موسى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى فى نهاية اكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٨٤ بزيارة عمل لجنوب افريقيا ، كما قام وفد من رابطة جنوب افريقيا للمظليين فى يوليو ١٩٨٤ بزيارة لاسرائيل ليقابلوا « اخوانهم فى السلاح » وكان بينهم الميجور جال دى بليس من قوة دفاع جنوب افريقيا ، وكيفين بيث . ذلك المرتزق الذى تورط فى محاولة الانزال الشهيرة فى جزر السيسيل فى اغسطس ١٩٨٢ .

واخيرا اتفقت اجهزة مخابرات الدولتين (التجسس ومحاربة التجسس) الموساد الاسرائيلى ونظيره الجنوب افريقى الـ Boss (مكتب أمن الدولة) الذى تغير اسمه الى (National Intelgence service) Nis اتفقتا على العمل المشترك للحصول على المعلومات عن حركات التحرر فى افريقيا والعالم العربى كما يشكلان معا قنوات ثمينة لشبكة الاستخبارات الأمريكية على مستوى العالم .

٤ ـ التحالف الاستراتيجى :

ان الصلة بين الصهيونية والأبارتهيد من جانب ، والتحالف السياسى الاقتصادى العسكرى

والايديولوجى بين النظامين من جانب آخر ـ أضفى كل ذلك وجها طبيعيا للتحالف الاستراتيجى بينها .

ان كلا من الصهيونية والأبارتهيد هما نتاج النظام الاستعمارى والمراكز الامامية للامبريالية فى عصرنا . لقد ظللتا مخلصتين للمبادىء التى نشأتا عليها . وكلتاهما تسلكان كبديل للاستراتيجية الامبريالية خاصة للولايات المتحدة الامريكية ، وللمحور الذى يربط البحر الاحمر ـ المحيط الهندى والأطلنطى. أما المهمة التى هيئتا لها فهى : حفظ أمن « العالم الحر » على المستوى الاقتصادى والعسكرى وتعزيز « قيم » الحضارة العربية مع الوقوف بدأب ضد حركات التحرير الوطنى ، الاجتماعى والثقافى لشعوب الشرق الاوسط وافريقيا.ولهذا ايضا يشكلان درعا ضد الحركة الثورية على المستوى العالمى ، فالصهيونية والأبارتهيد تتمتعان بروح رجعية معروفة . وفى عصرنا هذا فهما يوضعان من بين الأعداء الاكثر خطورة للتقدم الاجتماعى والسلام لكل الانسانية .

ان سياسة عدم الاستقرار والحرب التى تقودها اسرائيل فى الشرق الاوسط وتلك التى تقودها حليفتها بريتوريا فى افريقيا الجنوبية تصدران عن نفس المنطق .

لكل هذه الاسباب ، فالمعركة ضد الصهيونية والأبارتهيد ، والمساندة الفعالة لكل من الشعوب العربية وخاصة للشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعى والوحيد ، هى فى رأى الوطنيين الافريقيين مجرد مظهر للتضامن مع رجال ونساء ضحايا الظلم .

ان المعركة ايضا هى معركتنا نحن . فانتصار الشعب الفلسطينى سيكون ايضا انتصارا لنا . لان منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الوطنى الافريقى والسوابو وطلائع الشعوب العربية والافريقية هؤلاء جميعا يواجهون بنفس الأعداد : الصهيونية والابارتهايد والامبريالية .

وامام تدعيم التحالفات فى معسكر الأعداء ، فإن معسكرنا ، معسكر الحرية وتقدم الشعوب يجب ان يدعم تحالفه على كل الأصعدة . وهو رهان النصر والسلام على هذا الكوكب .

ان النضال من أجل انتصار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى والوحيد هى مهمة الشعوب الافريقية وكل الحكومات فى العالم الجادة ؟ او الحريصة على ان ترى عالما من العدالة الاجتماعية والسلام يتحقق وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى العودة ، وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه على ان تكون القدس عاصمتها

جنوب افريقيا واسرائيل : ارتبــاط عنصــرى

د. أحمد خليفة

رئيس المركز الاقليمى العربى للتوثيق والمعلومات ــ اليونسكو

لقد اثبتت الأحداث أن أية مساندة تقدم لحكومة جنوب افريقيا العنصرية تؤثر على وضع حقوق الانسان فى هذا البلد . فأى دعم يقدم لهذا النظام سواء فى شكل سياسى ، اقتصادى ، أو علمى ينتهى لخدمة أهداف عسكرية . من هنا ، يجب على الذين يدعون انهم يفرضون حظرا عسكريا كاملا على جنوب افريقيا ان يدركوا ان هذا الحظر لن يكون مجديا طالما لايلازمه حظر اقتصادى كامل يمنع كل التعاملات التجارية والمالية مع نظام جنوب افريقيا . فهذا النظام يحتاج الى ميزانية كبيرة لسد نفقاته العسكرية الطائلة ، وبالتالى فأى عائد مالى يحققه يساعده على البقاء ، وهو عكس مايزعمه البعض الذين يرحبون بالتجارة الحرة مع جنوب افريقيا بحجة انهم يبغون التغيير السلمى أو أن هذه الاموال تساعد على رفع مستوى معيشة الاغلبية السوداء .

وبرغم هذه الحقائق ، إلا أنه مازالت العلاقات الوثيقة والتمويل الاجنبى يساعدان جنوب افريقيا على التمادى فى سياستها العنصرية . فهناك العديد من الدول والشركات المتعددة الجنسيات التى تستفيد استفادة كبيرة من الثورات الطبيعية المتوفرة فى جنوب افريقيا . هذه الأطراف ترى ان مصالحها الحيوية تعتمد الى حد كبير على استمرار النظام الحالى فى جنوب افريقيا ، وهى تتعاون معه مدعية ان الاختلافات الايديولوجية أو المشكلات الداخلية لايجب ان تدخل فى حسابات العلاقات الدولية . وقد يكون ذلك صحيحا فى بعض الاحيان ، ولكن الأمر يختلف فى حالة جنوب افريقيا . فحقوق الانسان هناك ليست مجرد مشكلة عابرة ولكنها مأساة شعب أفراده يقدرون بالملايين ويعاملون كأنهم فى مرتبة اقل من مرتبة البشر .

ان ممارسات حكومة جنوب افريقيا العنصرية لاتخفى على أحد ، ومعظم العالم يستنكرها . وفى نفس الوقت ، فإن المقاومة الوطنية ضد هذا النظام بدأت تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً وانتظاماً . فهناك حالة من العصيان المدنى يقوم بها ٢٢ مليونا من السود للحصول على حق المشاركة السياسية وتحسين احوال المعيشة ، وهو مايجب ان ينظر اليه العالم نظرة أكثر جدية ويعمل على تأييده ومساندته حتى ينال هذا الشعب حقوقه .

ومع إدانة العالم لحكومة بريتوريا ، قدمت اللجنة الخاصة بمكافحة العنصرية حتى عام ١٩٨٦ عشرة تقارير للامم المتحدة عن تطور العلاقات الخارجية بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، اثبتت ان هناك تعاونا متزايدا بين النظامين فى كافة المجالات وخاصة المجالين العسكرى والنووى ، وان اسرائيل تلعب دوراً اساسياً فى مساندة حكومة جنوب افريقيا على الالتفاف حول الحظر المفروض عليها من بعض الدول . بالاضافة الى ذلك ، فى عام ١٩٧٥ ، اعطت اسرائيل حقوقا متميزة لجنوب افريقيا فى مجال التصدير ، فى حين وجد مستثمرو جنوب افريقيا فى اسرائيل المكان الملائم لاقامة مشروعاتهم وخاصة فى مجال التصنيع .

فإسرائيل وجنوب افريقيا تتشابهان فى جوهرهما ، والاختلاف بينهما مجرد اختلاف فى الدرجة لا فى النوع حيث ان اسرائيل ـ رسمياً ـ تدعى انها لاتتبع سياسة عنصرية . ولكن مع كل السياسات الاسرائيلية القمعية ضد العرب ، هل حقاً يوجد فرق بين سياسة عنصرية رسمية وسياسة عنصرية غير رسمية ؟

رؤية العالم الثالث للصهيونية
كشكل من أشكال العنصرية

أحمد يوسف القرعى
مدير تحرير مجلة السياسة الدولية ــ القاهرة

مقــدمة

جاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، تعبيرا عن ادراك الرأى العام العالمى لحقيقة الهوية العنصرية للصهيونية بعد رحلة زمنية طالت حاولت فيها الحركة الصهيونية تضليل العالم ومزجت بين الصهيونية والديانة اليهودية وكأنهما شيء واحد .

وتحاول هذه الورقة التعرف على رؤية دول العالم الثالث للصهيونية من خلال متابعة ملابسات صدور هذا القرار الدولى وردود أفعاله التى لم تهدأ بعد من قبل الحركة الصهيونية والكيان الصهيونى فى اسرائيل والولايات المتحدة الحليف الاستراتيجى لاسرائيل . كما تسجل الورقة عددا من الملاحظات والدروس المستفادة لمواجهة المخطط الامريكى الاسرائيلى لوأد قرار الامم المتحدة التاريخى .

ملابسات صدور القرار

تم أولا تقديم مشروع القرار الى اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية) التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة من قبل مجموعة الدول العربية وبنين (داهومى) وغينيا وكوبا .

تم اعداد مشروع القرار على أساس الاتفاقية الدولية بشأن التمييز العنصرى التى تعد وثيقة قانونية دولية وتحوى تعريفا صريحا للعنصرية وتؤكد . أن أى مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصرى مذهب خاطىء علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا .

وأشار مشروع القرار فى ديباجته الطويلة الى عدة وثائق وقرارات دولية وضعت الصهيونية مع العنصرية والأبارتهيد (الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا) فى سلة واحدة ومنها :

* قرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ والذى أدان فى جملة أمور التحالف

الاثم بين العنصرية فى جنوب افريقيا والصهيونية .

* اعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة واسهامها فى الانماء والسلم لعام ١٩٧٥ والمعلن من قبل المؤتمر العالمى للسنة الدولية للمرأة (١٩ يونيو - ٢ يوليو ١٩٧٥) والذى أعلن المبدأ القائل بأن التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين وازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الاجنبى والصهيونية والفصل العنصرى والتمييز العنصرى بجميع أشكاله وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها فى تقرير المصير .

* قرار مؤتمر القمة الافريقى فى كمبالا (أول أغسطس ١٩٧٥) والذى رأى أن النظام العنصرى الحاكم فى فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين فى روديسيا (زيمبابوى قبل الاستقلال) وافريقيا الجنوبية ترجع الى أصل استعمارى مشترك وتشكل كيانا كليا ولها هيكل عنصرى واحد وترتبط ارتباطا عضوياً فى سياساتها الرامية الى اهدار كرامة الانسان وحرمته .

وبعد الاشارة الى هذه الوثائق والقرارات الدولية جاء نص مشروع القرار فى كلمات معدودة وحاسمة : ان الجمعية العامة للامم المتحدة تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

وتم اقرار المشروع فى اللجنة الثالثة فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ بعد جلستين حفلتا بسلسلة مطولة من المناقشات والمداولات والمناورات من جانب معارضى المشروع بالذات . وفشلت كافة الجهود التى بذلتها اسرائيل لعرقلة التصويت على مشروع القرار . واقترحت كل من سيراليون وزامبيا تأجيل الموضوع للدورة القادمة ولكن الاقتراح فشل بأغلبية ٥٦ صوتا مقابل ٤٥ صوتا .

وبعد عملية التصويت المثيرة فاز المشروع فى اللجنة الثالثة بأغلبية ٧٠ صوتا واعتراض ٢٩ صوتا وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت وتغيب ١٦ دولة .

وفور صدور القرار من اللجنة الثالثة فى ١٧ اكتوبر ١٩٧٥ وقبل أن يناقش فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ (أى خلال ٢٣ يوما) تعرضت دول العالم الثالث لسلسلة حملات من الضغوط الامريكية والاسرائيلية لاتقارن الا بتلك الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ حين أقرت الجمعية العامة قيام دولة اسرائيل .

ورغم هذا ناقشت الجمعية العامة القرار وأقرته فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ بأغلبية ٧٢ صوتا ومعارضة ٣٥ صوتا وامتناع ٣٢ صوتا وتغيب ٣ أصوات .

يعنى هذا أن هناك تغيرا فى نتيجة التصويت بفعل المؤثرات والضغوط الامريكية والاسرائيلية ورغم فشلها فى اسقاط القرار .

ومن الاهمية التعرف على مؤيدى ومعارضي القرار والتغير الذى طرأ على عملية التصويت بالنسبة لدول العالم الثالث فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

موقف الدول الافريقية

فى اللجنة الثالثة وافقت ١٧ دولة افريقية من جنوب الصحراء (أى باستثناء دول شمال افريقيا العربية) على القرار وهى تنزانيا ، الكاميرون ، أوغندا ، السنغال ، موريشيوس ، موزمبيق ، النيجر ، نيجيريا ، مدغشقر ، مالى ، جابون ، غينيا ، غينيا بيساو ، بنين ، الكونغو ، تشاد ، جزر الرأس الاخضر .|واعترضت دولتان فقط هما ساحل العاج وليبيريا وامتنعت عن التصويت ١٤ دولة افريقية هى زامبيا ، زائير ، فولتا العليا ، توجو ، سوازيلاند ، سيراليون ، رواندا ، مالى ، ليسوتو كينيا ، غانا ، جامبيا ، أثيوبيا ، بتسوانا . وتغيبت عن الحضور خمس دول افريقية : بوروندى افريقيا الوسطى ، غينيا الاستوائية ، ساوتومى وبرنسيب ، جنوب افريقيا .

أما فى الجمعية العامة للامم المتحدة فقد صوتت ٢٠ دولة افريقية لصالح القرار واعترضت خمس دول افريقية وامتنعت عن التصويت ١٢ دولة افريقية ولم يتغيب عن التصويت سوى جنوب افريقيا العنصرية .

والمقارنة بين تصويت الدول الافريقية فى كل من اللجنة الثالثة والجمعية العامة خلال الـ ٢٣ يوما توضح التغيرات التالية فى التصويت :

ـ من الموافقة الى الامتناع (لصالح اسرائيل) : جابون ، موريشيوس .

ـ من الامتناع الى الموافقة (لصالح العرب) : جامبيا ، رواندا .

ـ من التغيب الى الموافقة (لصالح العرب) : بوروندى ، غينيا الاستوائية ، ساوتومى وبرنسيب .

من التغيب الى المعارضة (لصالح اسرائيل) : افريقيا الوسطى .

ـ من الامتناع الى المعارضة (لصالح اسرائيل) : مالاوى ، سوازيلاند .

يعنى هذا أن الضغوط الامريكية والاسرائيلية استطاعت التأثير فى مواقف خمس دول افريقية مقابل خمس دول أخرى استطاعت الدبلوماسية العربية أن تكسبها الى جانب القرار .

موقف الدول الاسيوية

فى اللجنة الثالثة وافقت ١٥ دولة آسيوية على القرار وهى أفغانستان ، بنجلاديش ، بورما ، كمبوديا ، الصين ، قبرص ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، لاوس ، ماليزيا ، منغوليا ، باكستان ، سرى لانكا ، تركيا ، ولم تعترض على القرار سوى دولة نيوزلندا بينما امتنعت ست دول آسيوية هى : فيجى ، اليابان ، نيبال ، نيوغينيا ، الفلبين ، سنغافورة وتغيب عن التصويت ثلاث دول آسيوية هى : بوتان ، مالديف ، تايلاند .

أما فى الجمعية العامة للامم المتحدة فقد صوتت ١٥ دولة آسيوية لصالح القرار واعترضت دولتان آسيويتان ، بينما امتنعت عن التصويت ثمانى دول آسيوية ولم تتغيب أية دولة آسيوية .

والمقارنة بين تصويت الدول الاسيوية فى كل من اللجنة الثالثة والجمعية العامة لمعرفة التغير فى المواقف خلال ٢٣ يوما توضح التغيرات التالية فى التصويت :

ـ من التغيب الى الموافقة (لصالح العرب) : مالديف .

ـ من الموافقة الى الامتناع عن التصويت (لصالح اسرائيل) : بورما .

ـ من الامتناع عن التصويت الى الرفض (لصالح اسرائيل) : فيجى .

من التغيب الى الامتناع عن التصويت : بوتان ، تايلاند .

يعنى هذا أن الضغوط الامريكية والاسرائيلية استطاعت التأثير فى مواقف كل من بورما وفيجى مقابل تغير موقف مالديف لصالح العرب .

مواقف دول أمريكا اللاتينية

فى اللجنة الثالثة وافقت ٥ دول من أمريكا اللاتينية على مشروع القرار وهى : البرازيل ، شيلى ، كوبا ، جويانا ، المكسيك ، وعارض مشروع القرار ٨ دول أمريكية لاتينية هى : بهاما ، باربادوس ، دومنيكان ، كوستاريكا ، اكوادور ، هايتى ، نيكاراجوا ، أورجواى . وامتنعت خمس دول عن التصويت هى : كولومبيا ، هندراوس ، جامايكا ، بيرو ، فنزويلا . بينما تغيبت كل من : الارجنتين ، بوليفيا سلفادور ، جواتيمالا ، بنما ، بروجواى ، ترينداد وتوباجو (٧ دول امريكا لاتينية) .

وفى الجمعية العامة للامم المتحدة وافقت ٦ دول من امريكا اللاتينية على القرار وعارضته ١٠ دول وامتنعت عن التصويت ١١ دولة ولم تتغيب دولة أمريكية لاتينية واحدة .

والمقارنة بين تصويت الدول الامريكية اللاتينية فى كل من اللجنة الثالثة والجمعية العامة للامم المتحدة لمعرفة التغير فى المواقف خلال ٢٣ يوما توضح التغيرات التالية فى التصويت :

ـ من الموافقة الى الامتناع (لصالح اسرائيل) : شيلى .

ـ من المعارضة الى الامتناع (موقف حيادى) : أكوادور .

ـ من التغيب الى المعارضة (لصالح اسرائيل) : السلفادور ، بنما .

ـ من التغيب الى الامتناع : الارجنتين ، بوليفيا ، جواتيمالا ، بارجوارى ، ترينداد وتوباجو .

يعنى هذا أن الضغوط الامريكية والاسرائيلية استطاعت التأثير فى ثلاثة أصوات .

ردود الفعل الاسرائيلية والامريكية

كان قرار الامم المتحدة صدمة كبرى لاسرائيل بعد صدمة اكتوبر ١٩٧٣ وعندما أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار وقف حاييم هيرتزوج مندوب اسرائيل آنذاك فى المنظمة الدولية على منصة الخطابة وفى ثورة من الغضب مزق الوثيقة التى تحوى القرار قائلا أنه بالنسبة لاسرائيل ليس سوى قطعة من الورق وسنعاملها على هذا الاساس ثم غادر المنصة فى غضب شديد .

لقد فقدت اسرائيل صوابها وتوالت ردود فعلها التشنجية ومنها مطالبة صحيفة معاريف بانشاء منظمة دولية جديدة تشكل نواتها من الدول الخمس والثلاثين التى صوتت ضد القرار ، واقتراح جولدا مائير بحمل كل يهودى ميدالية مكتوبة عليها (أنا صهيونى) .

ومن ناحية أخرى بدأت اسرائيل تحركا دوليا سريعا تجاه الاقليات اليهودية فى العالم وعقدت أكثر من مؤتمر للتنديد بالامم المتحدة ومحاولة تخفيف آثار قرارها على الحركة الصهيونية .

ومن ناحية أخرى فان المخطط الأمريكى الاسرائيلى لم يقصر نشاطه على المستوى الدولى وانما امتد الى داخل بعض الدول بفعل تأثير اللوبى اليهودى داخل هذه الدول والقانون الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٨١ ليس الا سوطا مسلطا على كل من يحاول ادانة الصهيونية والعنصرية .

ويشير المناضل المسلم وجاء جارودى فى مقدمة كتابه (ملف اسرائيل : اعلام الصهيونية وأضاليلها) الى أن التطرق الى تحليل الصهيونية فى فرنسا يفضى بصاحبه الى عالم آخر ينقله من التحرير والانشاء الى المثول أمام القضاء فموجب القانون الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٨١ بشأن ذم أى شخص بسبب انتمائه لجنس أو لعرق أو لامة أو لديانه يعرض صاحب كل انتقاد لسياسة دولة اسرائيل

وللصهيونية السياسية التى تقوم عليها للمساءلة التاريخية .

ويضيف جارودى قائلا : « ان نقداً أساسياً موجها لدولة اسرائيل هو أساسى لانه لايتناول مقرنا معينا قد يدعو لتجريم القائم به يتناول تفنيد المنطق الجوهرى لدولة أرست أساسها على مبادىء الصهيونية السياسية يؤدى الى معاملتك كنازى ويجر عليك تهديدات بالموت مثلما حدث للقساوسة والسياسيين والمفكرين الفرنسيين ومنهم رئيس تحرير الموند وأنا (جارودى) أيضاً .

أبعاد المخطط الجديد

أيا كان أمر ردود الفعل هذه ، فإن الاجتماع الصهيونى فى أروقة الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٨٥ بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور قرار الامم المتحدة كان بداية مخطط أمريكى اسرائيلى جديد لوأد قرار الامم المتحدة خاصة وأن مسئولا اسرائيليا قد حدد اطارا زمنيا لهذا المخطط بحلول عام ١٩٩٠ .

لقد نظمت البعثة الاسرائيلية فى الامم المتحدة هذا الاجتماع واستغلت اسرائيل ومعها الولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية مقر الامم المتحدة لتستعمله كمنبر للهجوم على الجمعية العامة للامم المتحدة وعلى قرارها التاريخى .

وبادر الرئيس الامريكى فبعث برسالة الى الاجتماع جدد فيها دعم الولايات المتحدة لاسرائيل وندد بقرار الجمعية العامة وقال : « أن احداثا قليلة حتى الان قد أساءت الى الشعب الامريكى مثلما قد أساء قرار الصهيونية والعنصرية وأضاف الرئيس الامريكى متباهيا : وأنا الان فخور باعلان دعمى من أجل ازالة وصمة العار هذه من سجل الامم المتحدة » .

وتكفى الاشارة لرسالة ريجان لتأكيد أن الولايات المتحدة قد برهنت بشكل علنى ومفضوح عن تحيزها الكامل والمطلق وغير المحدود لاسرائيل وللصهيونية كما تبين وكأن الاجتماع المعقود فى الامم المتحدة ، كأنه اجتماع امريكى أكثر منه صهيونى وذلك بسبب كثافة المشاركة الامريكية . وقد شن جميع الامريكيين الذين شاركوا فى المؤتمر من مسئولين حكوميين وأعضاء فى مجلس الشيوخ هجوما واسع النطاق على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة .

وبدأت تتوالى المؤتمرات والندوات الصهيونية فى القدس ، وواشنطن ، وكاراكاس وباريس وبيونس ايرس ولندن وغيرها من عواصم العالم بهدف شن حملة دولية للتعريف بالصهيونية فى كافة أرجاء العالم ومن ثم محاولة التأثير على دول العالم الثالث لكى تتراجع عن موقفها المبدئى بشأن دمغ الصهيونية بالعنصرية .

وفى اطار الحملة الصهيونية المحمومة من أجل الغاء قرار الامم المتحدة طالبت المنظمة الصهيونية العالمية (المنبثقة عن المؤتمر اليهودى العالمى) ومنظمة (منى بريت الصهيونية) السكرتير العام للامم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لالغاء القرار المذكور وقد سلم المندوب الاسرائيلى لدى المنظمة الدولية برفقة لفيف من كبار الشخصيات الصهيونية مذكرة بهذا الشأن الى الأمين العام للامم المتحدة وتحمل تواقيع حوالى ٨٠٠ شخصية سياسية وعلمية وفكرية من ٢٧ دولة فى العالم .

ومن بين موقعى الوثيقة المذكورة شخصيات معروفة دوليا مع عدد من الحائزين على جائزة نوبل والعلماء وطالبت المذكرة الامين العام بالمساعدة فى الغاء قرار الصهيونية والعنصرية .

ولعل هذا يعكس لنا فى النهاية محاولة المخطط الامريكى الاسرائيلى لوأد قرار الامم المتحدة بدمغ الصهيونية بالعنصرية وتهديد كل مؤتمر دولى أو دولة أو فرد يحاول ترديد هذا القرار ولاننسى الشعار الغريب الذى رفعه بيجن ويزعم فيه باستحالة التفريق بين مناهضة اسرائيل ومناهضة الصهيونية ومناهضة السامية . وهو شعار تلقفه زعماء المنظمة الصهيونية العالمية وبدأوا يرددونه على مسامع الدنيا جمعاء للتهديد والابتزاز والارهاب .

ملاحظات ودروس مستفادة

من واقع ردود الفعل الامريكية والاسرائيلية يتضح بجلاء خطورة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ على كل من الحركة الصهيونية واسرائيل .

وكان صدور هذا القرار بمثابة كسب ومكسب كبير للدبلوماسية العربية والتى نشطت فى البداية لجذب انتباه الرأى العام العالمى للقرار . وبادرت ليبيا بعقد الندوة العالمية حول الصهيونية والمسألة العنصرية فى طرابلس (يوليو ١٩٧٦) ثم دعت العراق الى عقد المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية فى بغداد (نوفمبر ١٩٧٦) .

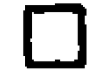
ولكن سرعان ماخفت حدة التحرك العربى بعد ذلك وأخطأنا عندما تصورنا أنه طالما أدينت الصهيونية فى الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٥ فانها ستلقى نفس الادانة فى كل دورة وفى كل مؤتمر دولى بعد ذلك .

وليس أدل على هذا من عزوف عدد من المؤتمرات الدولية عن تأكيد قرار دمغ الصهيونية بالعنصرية ومنها مؤتمر مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى المعقود فى جنيف فى منتصف ١٩٨٣ ومؤتمر المرأة العالمى بنيروبى والمعقود فى منتصف ١٩٨٥ .

ومعنى هذا أننا ــ كعرب ــ لم نستكمل بعد الجولة الناجحة التى حققناها عام ١٩٧٥

بصدور هذا القرار ونحن نفتقر الى برنامج اعلامي منهجي لاليكون القرار ادانة للصهيونية فحسب وانما ليكون سلاحا فكريا لتحدى الصهيونية ومواجهتها .

وليكن قرار الأمم المتحدة اطارا مرجعيا دوليا يستند اليه المرء عندما يتحدث أو يحاضر أو يكتب أو يحلل أية قضية تتعلق بالشرق الاوسط أو الصراع العربي الاسرائيلي أو القضية الفلسطينية أو دولة اسرائيل أو التفرقة العنصرية .



نقاشات المحور الأول

حول سياسات التمييز العنصرى وموقف المجتمع الدولى منها . دارت نقاشات هذا المحور تعقيبا وتعليقا على الأوراق التى قدمت . وتكثف الحوار بشكل خاص حول عدد من القضايا منها : تفاوت المواقف التى أعلنتها القوى المكونة للمجتمع الدولى ازاء سياسات التمييز العنصرى التى ينتهجها النظام الصهيونى ونظام جنوب افريقيا ، قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الخاص باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية . وامكانيات التعاون العربى الافريقى لتطوير ودعم هذا القرار .

بداية . أعلن د . أنيس قاسم اختلافه مع ما ورد فى بحث د . أحمد خليفة من أن اسرائيل تخفى ممارستها سياسة التمييز العنصرى ويرى د . قاسم ان هذا غير صحيح ، فالتمييز العنصرى « قضية مطروحة بوضوح فى الكتب الاسرائيلية . ولا ينكر المسئولون الاسرائيليون تلك الحقيقة . فلم يحاول « حاييم هيرتزوج » ، مثلا ، نفى هذا الاتهام فى الامم المتحدة عام ١٩٧٥ » . ويحدد د . قاسم ذكاء المشرع الاسرائيلى ، ليس فى اخفائه التمييز العنصرى فيما يصدره من تشريعات . وانما « فى ممارسة التمييز عند تطبيق تلك التشريعات ، ففى عام ١٩٥٣م صدر فى اسرائيل قانون الفاديهاشيم (تكريم الابطال) الذى حدد تسع فئات تستحق التكريم لنضالها فى الحرب العالمية الثانية من أجل انقاذ اليهود من المجازر النازية . وكان ثمانٍ من تلك الفئات تنطبق على الشعب اليهودى ، أما التاسعة فهى لغير اليهود ، الذين كرسوا جهودهم لخدمة اسرائيل ، ولا يذكر القانون تفرقة ما بين اليهودى وغير اليهودى ، لكن التطبيق العملى له هو ممارسة للتمييز العنصرى . ولعل التمييز يظهر بوضوح عند مقارنة العقوبات التى تصدرها المحاكم الاسرائيلية . فقبل العدوان الثلاثى على مصر ، ١٩٥٦ ، باسبوعين تقريبا ، جرت مذبحة كفر قاسم وقتل فيها حوالى ٤٢ فلسطينيا . وفى محاكمة المسئولين عن المجزرة قضت المحكمة بأحكام تبدأ من خمسة عشر عاما على الضابط المسئول ومساعديه ، ثم بدأت تخفيفات الحكم من رئيس الوزراء نزولا حتى رئيس الأركان . وانتهت بمعاقبة الضابط بغرامة قرش واحد (قرش شيدمى) بعد اعادة محاكمته . لقد قال القائد فى دفاعه عن نفسه : لست بحاجة الى مزيد من البيانات عن الضحايا . لكنهم لو كانوا من جنس آخر ما أصدرت هذه الأوامر . ومن

ناحية أخرى ، رفضت المحكمة الاسرائيلية مؤخرا الافراج عن شاب فلسطينى ألقى حجرا ، وقال القاضى : ان من يلقى حجرا على مركبة عسكرية . هو كمن يلقى حجرا لتقويض الدولة .

وفى تعليقه على ما أثير بشأن مواقف المجتمع الدولى من السياسات العنصرية ، أشار **حبيب صادق** الى ان « المجتمع الدولى ليس واحدا من حيث طبيعته الاقتصادية والاجتماعية ، لكنه مجموعة من العوالم : العالم الرأسمالى ، العالم الاشتراكى ، العالم الثالث ، حركات التحرر . لكن المداخلات أغفلت دور العالم الاشتراكى ومواقف حركات التحرر داخل المجتمعات الرأسمالية . على الرغم من أن المنظومة الاشتراكية لها مواقفها المتميزة والقوية فى مواجهة النظامين العنصريين . لذا كان من العدل بمكان أن يشار الى هذه المواقف اشارة تقديرية » .

أكد **يوسف الحسن** ملاحظة **حبيب صادق** وان كان قد أضاف اليها ضرورة النظر الى مواقف المجموعة الاوروبية ومؤسساتها . كما تحدث باستفاضة حول المواقف المختلفة للقوى الدولية من ممارسات النظامين العنصريين معتبرا أن « قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية كان بمثابة استعادة لأهمية القضية الفلسطينية ، اذ اعطى بعدا دوليا لشرعية النضال الوطنى الفلسطينى ضد اسرائيل ، لكن يعيبه خلوه من الصفة الاجرائية ، كما أن المجموعة العربية سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى ، لم تبادر الى مزيد من التوضيح أو الشرح لهذا القرار . صحيح أنه قد عقدت ندوات ومؤتمرات على مدى اثنى عشر عاما ، لكن للاسف لم يوجد لدى المجموعة العربية اسلوب واضح لتنفيذ توصيات هذه الندوات . ان موضوع القرار قد أشير له مرة واحدة فى الحوار العربى الاوروبى ثم انتهى الحديث عنه بعد ذلك . فى نفس الوقت أعلنت أمريكا حملة مستمرة حتى ١٩٩٠ لالغاء هذا القرار ، وربما تنجح اسرائيل والولايات المتحدة فى الغائه خاصة وان للامم المتحدة سوابقها فى هذا الصدد » . وانتقد **يوسف الحسن** عدم اشارة الاوراق التى قدمت الى مواقف المؤسسات والشخصيات الدولية المعارضة للقرار ، وهى شخصيات بارزة مثل « ميتران » و « سارتر » اللذان عارضا القرار فى بيانات معلنة . فى حين لم تبادر المؤسسات العربية بالاتصال بهذه الشخصيات لاقناعها بتحويل مواقفها . كذلك لم يبذل العرب أية محاولة لتعديل موقف مجلس الكنائس العالمى الذى عارض القرار أيضا رغم تأييده لبعض الحقوق العربية .

علق **الحسن** أيضا على موقف جماعات الضغط العربية فى أمريكا . مشيرا الى انها « جماعات ضعيفة التأثير فى السياسة ، ولم تدرج قضية العنصرية والصهيونية على جدول أعمالها فى العقد الأخير . ان العنصرية فى القرار كما تفهمها أوروبا وأمريكا هى العلاقات بين السود والبيض ، وبعد صدور القرار ، ظهرت صورة جولدا مائير فى احدى الصحف الامريكية تحمل طفلا اسود تداعبه ، وكان التعليق تحت الصورة : (هل هذه عنصرية ؟) وفى التليفزيون الامريكى ظهرت شخصيات يهودية وحاخامات تتساءل : هل تتصورون اننى عنصرى ؟! ومعظم تلك الشخصيات معروفة

بدعمها للزنوج الامريكيين . ان الحديث والربط بين الصهيونية لا يستقيم بدون التحالف مع القوة السوداء فى أمريكا » . وفيما يتعلق بموضوع التعاون العربى الافريقى أكد الحسن على ضرورة « أن تتوجه كل الندوات والاجتماعات الى تدعيم الحوار والتعاون العربى والافريقى » .

أثار د . ابراهيم صقر قضية خفوت الاهتمام العربى بقرار الامم المتحدة وارجع ذلك الى تأثير كامب ديفيد ، مؤكدا انه بقدر ما تتضاءل قيمة كامب ديفيد بقدر ما تزداد العلاقات العربية الافريقية وثوقا وقوة . كما أشار الى « أهمية القرارات الخاصة الصادرة من الأمم المتحدة وباقى المنظمات الدولية وأهمية دعم هذه القرارات . مع ضرورة المقاومة الجادة للنظم العنصرية » .

وفى معرض ذكره لأهمية قرار الأمم المتحدة أوضح فاروق أبو عيسى ان هناك ذعرا شديدا انتاب اسرائيل والولايات المتحدة نتيجة لقرار الأمم المتحدة ، حتى ان أى استاذ يذكر هذا القرار لطلابه يفصل من الجامعات الأمريكية . لكن أبو عيسى انتقد بطء الحركة العربية فى مواجهة الحملة الاسرائيلية الامريكية « فليس هناك عمل منظم لمواجهة ذلك . ومن هنا قرر اتحاد المحامين العرب تكوين لجنة لمناهضة الصهيونية والعنصرية رسميا وشعبيا » . وقدم عدة اقتراحات لدعم القرار :

أولا : على الجامعة العربية أن تضع برنامجا محددا مع منظمة الوحدة الافريقية لتطوير القرار ، والمؤسف انه ليس هناك اى قرار من الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الافريقية يطور القرار أو يؤيده .

ثانيا : على وزارات الخارجية العربية والافريقية ان تضع برنامجا للتعاون فى هذا الاتجاه .

ثالثا : يجب ان تضع منظمة التحرير الفلسطينية و ANC. SWAPO برنامجا لتطوير القرار .

رابعا : يجب تدريس القرار فى الجامعات العربية والافريقية .

خامسا : على المنظمات الشعبية وغير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية فى افريقيا والبلدان العربية أن تعمل على الابقاء على هذا القرار وتطويره ومواجهة الحملة الامريكية الاسرائيلية .

اعلن شوقى خالد اتفاقه مع د . ابراهيم صقر على أن كامب ديفيد كانت العامل الذى أضعف اهتمام الجماهير العربية بقرار الامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وأضاف « أن الولايات المتحدة الامريكية بانحيازها الى جانب الكيانات العنصرية فى جنوب افريقيا وفى فلسطين المحتلة . انما تطبق قاعدة تظن انها سوف تنجح بواسطتها فى القضاء على الشعب الفلسطينى والشعب الأسود فى جنوب افريقيا مثلما نجحت من قبل فى القضاء على شعب الهنود الحمر . فهى اليوم ترسل جنودا مدربين لمساعدة القوات الاسرائيلية فى القضاء على الانتفاضة فى الأرض المحتلة ، كما أرسلت الى اسرائيل طائرات F - 16 ونوعا من القنابل المطاطية التى تلقى على المتظاهرين . الأمر الذى يجعل من واجبنا

ان نفصل بين الكيانين العنصريين وبين الممارسات الأمريكية اذ يجب ان نتصدى بكل قوة لتلك القوى العنصرية الثلاث .

وفى تعقيبه . أعلن د . **ايوماندازا** ، عضو لجنة التضامن الفلسطينى الزيمبابوى . أن اللجنة قد قامت بالكثير فى زيمبابوى . اذ نشرت موضوعات تؤيد نضال الشعب الفلسطينى شددت فيها على العلاقة بين الصهيونية والعنصرية . ورأى **ماندازا** ان التشابه بين الصهيونية والعنصرية لا يحتاج الى ذلك النقاش المطول ، فممارسات النظامين العنصريين تؤكد انهما حجر الزاوية كممثلين للاستعمار بشكله القديم والحديث . وهذا أمر يتضح بالرجوع الى تاريخ النظامين . كما أكد **ماندازا** على أن العنصرية تمتد بأثرها لتغطى ممارسات الأنظمة فى أمريكا الشمالية والجنوبية . وأن بلدان العالم الثالث تعانى معاناة قاسية من الصهيونية والعنصرية . لذا يجب التركيز على طبيعة العلاقة بين النظامين ، وحشد الشعوب فى اتجاه اسقاطهما .

كان تعليق د . **مجدى حماد** يتسم بطابع النقد الذاتى . فلقد رأى بداية . أن مواجهة العنصرية والصهيونية هى بالاساس مهمة العالم الثالث . ومن ثم فقد أورد بعض الملاحظات الانتقادية على طبيعة مواجهة العالم الثالث للنظامين العنصريين :

أولا : واجهت قمة مورشيوس ١٩٧٦ صعوبة فى الانعقاد بسبب سيطرة جنوب افريقيا على كافة المنتجات التى تستهلكها مورشيوس ، حتى لقد اقترح البعض عقد القمة على ظهر احدى السفن .

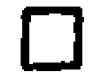
ثانيا : فى نفس القمة طلبت موزمبيق معونة مالية قدرها ٢٠٠ مليون دولار لمنع ١٠٠ ألف عامل يرحلون يوميا من موزمبيق للعمل فى جنوب افريقيا . وكذلك لوقف صادرات جنوب افريقيا من موانىء موزمبيق ، لكن خمس عشرة دولة افريقية اعلنت ان التزامها بالقومية الاقتصادية يعنى الكارثة ، لانها لا تستطيع قطع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا .

ثالثا : تم الاتفاق فى العام الماضى بين اسرائيل والمؤتمر الوطنى الافريقى على تدريب عشرين كادرا افريقيا من حركة التحرر الوطنى الافريقية فى منظمات الهستدروت ، ويعنى ذلك ان اسرائيل قد بدأت من الآن تعاملها مع قادة حركة التحرر الوطنى .

رابعا : انه اذا كان الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد يمثل بالضرورة موقفا من قضية المواجهة ضد العنصرية والصهيونية . فلماذا تعيد بعض الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل بعد أن قطعتها عام ١٩٧٣ .. ولماذا تجمد التعاون العربى الافريقى تماما ؟ .

خامسا : ان دول المواجهة فى الجنوب الافريقى . وخاصة انجولا وموزمبيق ، هى التى قامت

بعقد اتفاقيات كامب ديفيد الافريقية ، ومن ثم ، يبقى ضروريا أن ننقد الايديولوجيا التى سادت هذا العمل ، وأن نتأكد من أن المواجهة لا ينبغى أن تطرح فقط من منطق حركة التحرر الوطنى وانما ايضا من موقف القوى صاحبة المصلحة فى التقدم الاجتماعى .



المحور الثانى

اثر النظامين العنصرى والصهيونى على التنمية فى افريقيا والوطن العربى

تأثير النظامين العنصريين على سياسات التنمية فى العالم الثالث

د / محمد السيد سعيد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
مؤسسة الاهرام - مصر

مقدمة : التنمية الاقليمية وسياسات السيادة :

اننا لسنا بحاجة شديدة لايضاح أهمية التضامن ازاء الاعداء العنصريين المشتركين . إسقاط نظام الابارتهيد فى جنوب افريقيا يمر عبر العملية التحريرية،بالغة الاهمية والتأثير التى تجرى فى فلسطين ، والعكس فإن تصفية الصهيونية فى فلسطين يمر عبر تحرير شعوب جنوب افريقيا من نظام الابارتهيد . والامر يتجاوز المستوى السياسى الرمزى ويمس واقع التحالف المتين بين النظامين : فى المجالات العسكرية وغير العسكرية وفى المجالات الاستراتيجية التقليدية وغير التقليدية .

ولكننا بحاجة شديدة فى واقع الامر لتغيير منظورنا لقضية التضامن،فلا يزال تضامننا فى نهاية المطاف من نوع تضامن الامم المتحدة،ونحن نحتاج لفحص السبل المادية للتضامن والتى تغير فى سياق بنائها ذات طبيعتنا : أى تقلب ضعفنا الواضح الى قوة .

ان إحدى نقاط الضعف القاتلة فى تطور حركاتنا الوطنية والديمقراطية هى بالتحديد اقتصار تطور مبدأ التضامن على نمط الامم المتحدة : أى على التضامن فى حدود الوسوسة بالسيادة . لقد تطور الحرص الوطنى الشديد على السيادة القومية أصلًا فى مواجهة المستعمر ولكنه انسحب بعد ذلك لكى يصبح أداه لردع التضامن فيما بيننا : أعنى امكانية أن نتحرر من جزء من وسوستنا بالسيادة لصالح بناء مؤسسات مشتركة للقيام بعمل مشترك يضمن لنا النصر النهائى على نظم الاستعمار المباشر والاستعمار عن بعد ويضمن فى نفس الوقت تحررنا من فقرنا ومهانتنا الاقتصادية والثقافية التى كانت بوابة الاستعمار بالنسبة لنا .

إن تجربة حساسية السيادة ــ التى تجعل التكامل الحقيقى غير ممكن ــ ليست مقصورة فقط على علاقات الدول داخل نفس الاقليم ، وانما تؤثر أيضاً فى العلاقات المباشرة بين الدول والشعوب فيما بين الاقاليم ، وخاصة فيما بين الاقليم العربى والاقليم الافريقى الجنوبى .

ومع ذلك فإننا لم نفشل بنفس الدرجة فى بناء وتعزيز أواصر التضامن الاقليمى فى مواجهة كل من النظامين العنصريين فى جنوب افريقيا ، واسرائيل ، فرغم أن شعوب جنوب افريقيا تعانى من دمار اقتصادى ومن الواقع الاجتماعى المرتبط بالفقر والعوز الشديدين ، وان أمام دولها مهام الجبابرة فى النهوض بالمستويات العامة للمعيشة وتحسين أداء الخدمات الاساسية ورفع مستواها وتلبية الاحتياجات الدنيا للانسان الافريقى ، فإنها كانت أكثر نجاحاً بكثير فى تحقيق تنسيق فعال نسبياً فيما بينها لمواجهة آلة الحرب العنصرية فى جنوب افريقيا ، وعلى النقيض فإن العالم العربى الذى جرب خلال العقد ٧٥ ـ ١٩٨٥ واحدة من أكثر عصوره ازدهاراً وثراء فى التاريخ قد فشل فى هذه الحقبه بالذات فى الارتفاع بمستوى التنسيق السياسى والعسكرى بين أقطاره ودوله بما يكفى لمواجهة الامبريالية والصهيونية .

ان المقصود من هذه الملاحظة ليس الدفع نحو المزيد من اجترار المقارنة الشكلية بين الثراء فى النظام الاقليمى والعجز عن التحدى من ناحية والفقر والاستعداد الاكبر للتنسيق السياسى فى مواجهة العنصرية من ناحية أخرى إذ ربما كانت الفوارق الايديولوجية بين النظم وارادتها وكفاءتها فى تعبئة شعوبها ونظمها وتمريسها بالسبل الأرقى تنظيماً للكفاح أكثر أهمية كعامل مفسر ، وانما يكمن الهدف من هذه الملاحظة فى الاشارة الى أهمية ترافق المثل الاعلى التحررى من كافة صور الاضطهاد الاستعمارى والاستيطانى والعنصرى من ناحية بأحلام التحرر والتطور الاجتماعى والاقتصادى الداخلى من ناحية أخرى .

فتلك النظم التى تعبر وتعكس مصالح القطاعات الاجتماعية الأكثر تمتعاً بالثروة والسطوة ليست فقط أقل قدرة على المواجهة المريرة مع المستعمر وانما هى أيضاً أقل قدرة على التنسيق مع غيرها وجيرانها لانها ترمى أساساً الى احتكار القدره على التصرف فى الفائض الاجتماعى المتولد داخلياً وهى عند التنسيق مع جيرانها لاتملك غير تلك النظرة الانانية ضيقة الأفق والسخيفة تماماً فى الافادة المباشرة منهم على حساب تكوين مؤسسات مشتركة تستطيع على نحو أكفأ وأكثر منهجية أن تسد فجوات التخلف وثغرات عدم الحصانة .

التنمية الاقليمية فى موقف المواجهة مع العنصرية :

ان ميكانيكية النمو غير المتوازن الذى يتعذر معه التنسيق السياسى والاقتصادى المتكافىء بين الأمم المستقلة ليست فقط أحد الافرازات الثابتة للنظام الاقتصادى الامبريالى العام . ان كشف امكانيات التنسيق الفعال بين دول وشعوب المواجهة هى أحد أهم وسائل النظم العنصرية الاستيطانية فى تخريب حركة المقاومة والتحرر المواجهة لها . ان الميكانيكية الامبريالية العامة والتى تتعزز نتيجة الاستيعاب الانفرادى وغير المتناسق للاقتصاديات الهامشية تؤثر على نحو غير مباشر فى

المجال الاقتصادى وبصورة رئيسية على الاضعاف الموضوعى لامكانية التنسيق بين الدول فى المجالات المختلفة وبالتالى عجزها عن تطوير الاستراتيجيات والمؤسسات الكفيلة بالمواجهة المشتركة للنظم العنصرية العملية لها .

اما هذه النظم ذاتها فانها تعتمد على الوسائل الاستراتيجية والسياسية فى تحريك نظرة أنانية للصراع لدى الدول المواجهة تخلق وهماً بامكانية عقد صفقات انفرادية بأمل أن تتمكن من الحصول على فترة نقاهة تبدو فى الواقع ضرورية أحياناً لوقف التدهور فى هياكلها المادية والتآكل الاجتماعى المصاحب له .

ان هذه القنوات للتأثير على ارادة الكفاح هى فى واقع الامر فعالة جداً فهى تشكل مبررات موضوعية للهزائم المؤقتة لحركات التحرر وذلك بسبب ماتنتهى اليه من تضعضع فى جبهة المواجهة الاقليمية ، لقد جربنا تلك التجربة المريرة فى حالة الوطن العربى أثر توقيع سلسلة المعاهدات المنفصلة منذ ١٩٧٣ مع اسرائيل والتى توجت بكامب ديفيد . ولايمكن القول بأن اتفاقية نكوماتى هى تجربة مشابهة حيث أن ظروفها مختلفة الى حد كبير . ولكن الأمر الذى يستحق الاشادة هنا هو أن دول المواجهة فى الجنوب الافريقى قد نجحت فيما لم ينجح فيه العالم العربى أى فى حصر نتائج هذه الاتفاقية الاخيرة باعادة ترسيخ التوجه الكفاحى المشترك .

ان هذا الواقع ينبهنا الى حقيقة أن أحد أهم ساحات مواجهة العنصرية والامبريالية تكمن بالذات لافقط فى تنمية الكفاحية السياسية الاقليمية المزودة برؤية استراتيجية مشتركة وانما أيضاً فى سد الثغرات الكامنة فى الهياكل القومية والقطرية من خلال التعاون الاقليمى الأوثق فى اطار التحالف العالمى لقوى التحرر والتقدم والديمقراطية .

ومن هنا فانه يصبح لزاماً علينا أن ندرس بعمق مدلول مفهوم التنمية الاقليمية لما فيه بحد ذاته من قيمة تحررية وبما يعد به من امكانية كبيرة لنقل كفاحنا ضد النظم العنصرية/العسكرية من مستواه الراهن الى مستوى أعلى وأرقى ومن مرحلة الدفاع وتكوين قدرة الردع الى مرحلة الهجوم وتكوين قدرة التحرير وسوف أمر على عدد من المكونات الرئيسية لهذا المفهوم مع الاشارة بسرعة أيضاً الى تعقيدات وتناقضات تطبيقية فى الواقع الحى والتاريخى المحدد .

مفهوم التنمية الاقليمية (مقارنة) :

ان مفهوم التنمية السياسية الاقليمية يعنى فى الحد الادنى وببساطة تطوير مؤسسات مشتركة تعمل فى ظروف تاريخية محددة بحيث تضمن من ناحية أقصى قدر ممكن من حقوق تقرير المصير للشعوب داخلياً وخارجياً والتوزيع المتوازن لمسئوليات المجابهة المشتركة للمهام الكفاحية

والتحريرية . وهو ماينطوى بالضرورة على مبدأ استراتيجى مشترك . وهو هنا وفى هذه الحالة أسبقية المصالح الجوهرية لشعوب الاقليم مأخوذة ككل ومعرفة على نحو محدد ومتفق عليه فى اطار نوع ما من التنظيمات الاقليمية .

اما التنمية الاستراتيجية الاقليمية فهى مفهوم أكثر تعقيداً ، لانه ليس تكييف سيادة الدولة وبدرجات تتناسب مع قوة المصالح الاستراتيجية المشتركة مع قوة وفعالية التهديدات الموجهة لشعوب الاقليم . وينطوى هذا المفهوم فى أرق معنى له على اعتبار الاقليم ككل ساحة عمليات مشتركة فى الهجوم والدفاع الإستراتيجى وكل مايترتب على هذا الاعتبار من صياغة للخطط العسكرية ومن تنسيق بين الجيوش الرسمية والشعبية على الاصعدة المختلفة .

أما التنمية الاقتصادية الاقليمية منها مضامين وتعريفات متعددة تحفل بها الكتب والدراسات ولكنى أود أن أركز هنا على جوهر هذه التنمية وأولوياتها الطبيعية ، المتمثلة فى رأيى فى خلق ميكانيزم اقليمى لحل المشكلات المشتركة والاستغلال المشترك للموارد .

ان بعض المقارنات بين الاقليمين العربى والجنوب الافريقى فى هذا المجال قد تصير مفيده . والملاحظات التالية قد تفتح الباب أمام جهد أكثر منهجية وعلمية فى المقارنة بغرض الافادة المتبادلة من رصيد الخبرات المتاح فى الاقليمين .

أولاً : ان التنمية الاقليمية السياسية فى الجنوب الافريقى قد قطعت شوطا أطول من الناحية الفعلية بالرغم من افتقارها الى بنية تنظيمية ثابتة والى هيئة ادارية وتنفيذية مشتركة بالمقارنة بالاقليم العربى الذى يستند على منظمة عتيقة الان وهى جامعة الدول العربية . ان قادة دول المواجهة فى الجنوب الافريقى قد التقوا بتكرارية أعلى كثيراً من رؤساء وملوك الدول العربية (هنا نذكر انقطاع مؤتمر القمة لثلاث سنوات متصلة بين ١٩٨٤ و١٩٨٧) وعندما التقوا كان لاتفاقاتهم مضمون تنفيذى وتنسيقى فى ساحة المواجهة السياسية والعسكرية أيضاً على حين حقق النظام الاقليمى العربى فى أفضل الاحوال توافقاً سلبياً حول ما ينبغى رفضه ولم يتقدم الى اتفاق تنفيذى حول مايجب عمله على وجه التحديد فى مواجهة العنصرية الاسرائيلية .

اننا بحاجة اذن الى قطع منهجى فى النظر لاثر النظامين العنصريين على التنمية الاقليمية السياسية . فمجتمعاتنا وشعوبنا ليست مفعولاً به الا بالقدر الذى تسلمنا النظم الحاكمة لفعاليات القمع أو الهيمنة الامبريالية بعد أن تكون قد نجحت فى هدم مرتكزات كفاحنا الجماهيرى . أما فى خضم الكفاح ، فإن النظم العنصرية بسياساتها القمعية قد تحفز حس التحدى لدى شعوبنا وبالتالى قد تفضى سياساتها

الى اعطاء قوة دفع جبارة للتنمية السياسية الاقليمية . ان حالة شعوب ودول جنوب افريقيا تعبر عن تلك الحالة الاخيرة . فتشكيل مجموعة دول المواجهة Frantlive States Group (انجولا ـ موزمبيق ـ تنزانيا ـ زامبيا ـ زيمبابوى) كان تطوراً فرضته الممارسة الفعلية (والفاعلة الى حد كبير) للنضال ضد نظام الابارتهيد وبالرغم من أن هذه المجموعة ليست منظمة اقليمية بالمعنى المعروف الا انها قد أصبحت إطاراً منظماً يعمل كلجنة داخل منظمة الوحدة الافريقية .

وعلى النقيض فإن العالم العربى يمثل تعبيراً كلاسيكياً عن الحالة الاولى حيث قامت النظم الحاكمة بنزع السلاح السياسى لجماهيرنا وبالتالى سلمت شعوبنا لاليات الهيمنة الامبريالية ، فأصبحنا موضوعاً للتأقلم مع التوسعية والعسكرية الصهيونية على المستويين القطرى والاقليمى . لقد ولدت مجموعة دول المواجهة فى الجنوب الافريقى كرد مناسب على عمليات التخريب التى يقوم بها نظام الابارتهيد بهذه الدول بمساندة فعالة من حلفائه العالميين خاصة الامبريالية الامريكية . ويكفى أن نذكر مثلاً لذلك عمليات الهجوم واحتلال الاراضى فى انجولا (عملية السافانا فى ١٩٧٥ لاسقاط حكومة مبالا ـ عملية كوبزا ١٩٧٧ لتخريب حقول البترول فى كابيندا ـ الغزو فى ١٩٧٨ وعملية بروكيا فى ١٩٨١ والتى أسفرت عن احتلال الجزء الجنوبى من انجولا لنحو ٤ سنوات متصلة) .

وكذلك عمليات الهجوم العسكرى والتخريب الاقتصادى والسياسى ضد موزمبيق سواء بواسطة قوات جنوب افريقيا أو عبر دعم نظام الابارتهيد لعصابات الخونه المسماه بحركة المقاومة الوطنية ، وأيضاً عمليات الهجوم المتواصل ضد ليسوتو وبوتسوانا وتدريب عصابات الموشالا ضد زامبيا وعناصر الجيش العنصرى السابق فى شمال الترانسفال ضد زيمبابوى .

كذلك بالنسبة للمجال الاستراتيجى فالعالم العربى قد تملك مورداً عسكرياً لاسبيل لمقارنته بأحوال دول الجنوب الافريقى ، فالجيوش الرسمية العربية أوفر عدداً وقد أنفقت على ذاتها فى الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٥ مايربو على ٤٠٠ بليون دولار بالاسعار الثابتة وهو مايربو على عشرة أضعاف ما أنفقته انجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وتنزانيا مجتمعة خلال نفس الفترة وبالتالى امتلكت الجيوش العربية مرافق عسكرية وأنظمة تسليح كبرى ذات مستويات شديدة التقدم بالمقارنة بما امتلكته دول الجنوب الافريقى.وهى كذلك تستند على عناصر بشرية أكثر تعليماً وأوفر صحة وأحسن تدريباً ، ومع ذلك فإن مستوى التنسيق بينها يكاد يكون منعدماً على الاقل منذ ان انتهت الاجتماعات شبه المنتظمة لرؤساء أركان الجيوش العربية .

وأهم من ذلك أن دول المواجهة العربية جميعاً والتى امتلكت هذه المستويات المتقدمة والقاعدة الواسعة للموارد العسكرية وذات الهيئة التنظيمية الاقدم لم تقبل باستضافة أو رعاية قوات حركة التحرير الوطنى الفلسطينى فى أراضيها الا على نحو استثنائى وقد أقول غير اختيارى (فى حالة لبنان) وبالمقارنة فإن دول الجنوب الافريقى لم تقدم فقط على استضافة قوات التحرير (خاصة سوابو وقوات المؤتمر الوطنى الافريقى) وقبل ذلك قوات زانو وزابو فى زيمبابوى الآن (روديسيا الشمالية سابقاً) وانما عكفت على التنسيق السياسى والعسكرى بينها وتحملت فى سبيل ذلك تضحيات وتكاليف يعجز الخيال عن حصرها .

ويتبقى مجال التنمية الاقتصادى الاقليمية الذى يشهد حالة معاكسة للملاحظتين السابقتين فسوف نجد ان التنسيق والتعاون الاقتصادى داخل كل من الاقليمين العربى والافريقى الجنوبى محدود للغاية وإذا كان التعاون الاقتصادى العربى أكثر تقدماً بالمقارنة بالحالة الافريقية فإن ذلك يجب أن ينسب الى المستويات المختلفة جداً لقاعدة الموارد المادية والى مستويات التطور التقنى والاقتصادى والاجتماعى والحالات المتباينة جذرياً للهيكل الاساسى داخل دول الاقليمين .

وهنا ترد ملاحظة جانبية حول أثر النظامين العنصريين فى اسرائيل وجنوب افريقيا على التنمية الاقليمية وهى ملاحظة مقارنة بطبيعتها .

ففى خالة الجنوب الافريقى نجد أن نظام الابارتهيد العنصرى يملك القدرة المباشرة على الضغط الاقتصادى وعلى شن الحرب الاقتصادية ضد دول المواجهة الافريقية وهو أمر يعوز اسرائيل بكل تأكيد .

ويشترك النظامان فى حقيقة أن قدراتهما العسكرية الكبيرة وسياساتهما العدوانية المتواصلة قد أدت الى تخريب اقتصادى واسع النطاق فى مناطق القتال . ولاشك أن دول المواجهة الافريقية وخاصة انجولا وموزمبيق قد بذلتا تضحيات مذهلة لا فقط فى سياق الحرب الاقتصادية وانما أيضاً نتيجة للحروب وأعمال العدوان العسكرى والتخريب الاقتصادى المباشر للمرافق الاساسية فى هذه الدول ومع ذلك فإن هذا كله لم يفض الى كسر ارادتها على مواصلة الكفاح السياسى والعسكرى وبكل الوسائل والاساليب الممكنة ضد هذا النظام البغيض .
أما على الجانب الاخر من الصورة فإن اسرائيل لم تفتقر فقط الى الوسائل الضرورية للضغط والحرب الاقتصادية ضد دول المواجهة ، وانما سعت سعياً حثيثاً للافادة من الطفرة المالية والاقتصادية العربية بوسائل مباشرة وغير مباشرة .

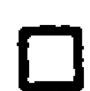
وهنا أيضاً لايسعنا غير الاشارة بكل احترام لاصرار مجموعة دول المواجهة على وضع الاسس المادية للتحرير الاقتصادى من جنوب افريقيا . وفى هذا السياق جاء تشكيل مؤتمر تنسيق التنمية الافريقية الجنوبية Sadcc فى ابريل ١٩٨٠ بلوساكا ويضم تسع دول وهى انجولا وبوتسوانا وليسوتو ومالاوى وموزمبيق وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوى ، تعبيراً عن هذا الاصرار السياسى على التحرر الاقتصادى كما جاء فى الاعلان الذى رافق تكوين هذا المؤتمر (افريقيا الجنوبية نحو التحرر الاقتصادى) اننا لانزعم ان هذا المؤتمر يعمل كمنظمة اقليمية تسعى للاندماج الاقتصادى وتنجح فى تحقيقه ، اذ أن مجموعة هذه الدول تبدأ من مرحلة شديدة التخلف الاقتصادى وقد عانت من النتائج المدمرة للجفاف طوال السنوات العشر الماضية ومن انهيار أسعار صادراتها السلعية وخاصة النحاس والكوبالت والتبغ والقطن وقصب السكر والبن . ومع ذلك فإن مانؤكده هو أن هناك محاولات جادة تمت صياغتها وفقاً لتصور مبدئى وشامل للتعاون الاقتصادى وخاصة بصدد حل المشكلة الحرجة لهم جميعاً أى مشكلة التبعية الغذائية على جنوب افريقيا .

وبالمقارنة حققت مجموعة الدول العربية تطوراً كمياً ملموساً فى مجال التعاون الاقتصادى الاقليمى وخاصة فى جانب التحويلات المالية وحركة العمالة .

على أن هذا الانجاز الاقتصادى الاقليمى يعتبر ضئيلاً للغاية بالمقارنة بالاطر المؤسسية والاعانات السياسية التى تم تبينها بالفعل ، وهو كذلك يعتبر انجازاً أكثر ضآلة بالمقارنة بالامكانيات الهائلة التى أتيحت لمجموعة الدول العربية خلال السنوات العشر المنصرمة .. ان تفسير ذلك يكمن على وجه التحديد فى الرابطة العضوية بين العجز عن المقاومة السياسية واهمال مبادىء التحرر الاقتصادى من الامبريالية عبر التكامل الاقتصادى الاقليمى .

ان اكثر النتائج أهمية مع ذلك والتى نجمت عن سياسات العدوانية الاسرائيلية تتمثل فى دفع التحويلات الكيفية السلبية فى هيكل السياسات الاقتصادية فى عدد من دول المواجهة وتحديداً فى مصر وسوريا وبالتالى الى قطع الطريق على امكانية التحويل الراديكالى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية فى دول الاقليم وبالتالى للتعاون الاقتصادى الاقليمى نفسه .ان حصار وضرب الناصرية لم يكن مشروعاً اسرائيلياً من حيث القدرات وانما كان مشروعاً امبريالياً متكاملاً كانت له عواقب وآثارا واسعة المدى على مسار ومستقبل التنمية الاقليمية من الناحية الكيفية ، اذ أنها عن طريق ضرب قاعدة وحصن القوى القومية والوطنية والتقدمية المعادية للامبريالية قد مكنت الامبريالية من تجاوز التناقض الذى طرأ على العلاقات بين

الامبريالية والقوى الاجتماعية المسيطرة على الهامش العربى واعادة اندماج هذا الهامش بأساليب أرق وأكثر احكاماً فى النظام الاقتصادى الامبريالى .



النظام العنصرى فى الجنوب الافريقى

روجر تانجيري
استاذ علوم سياسية - الجامعة الامريكية بمصر

منذ قيام النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، كان هدفه دائماً هو ضمان حكم الاقلية البيضاء لجنوب افريقيا الى الابد حتى لو كان ذلك عن طريق اللجوء الى القوة . ولكن بالرغم من كل المحاولات المبذولة فى هذا الاطار ، الا ان هذا النظام مازال يواجه تحديات عديدة تهدده بالفناء . من هنا كان أهم ما تسعى إليه السياسة الخارجية لجنوب افريقيا هى حماية النظام العنصرى من الاخطار الخارجية التى تنبع من ثلاثة مصادر :

أولاً : حركات التحرير فى المنفى .

ثانياً : الدول المستقلة فى الجنوب الافريقى .

ثالثاً : المجتمع الدولى وخاصة العالم الغربى الذى يمارس ضغوطه على حكومة جنوب افريقيا للتخلى عن سياستها العنصرية .

فعلى **الصعيد الاقليمى** ، كان نظام جنوب افريقيا يعتبر منح الاستقلال للمستعمرات الافريقية أمرا سابقا لاوانه ، وخاصة بالنسبة للمستعمرات التى تقع على حدوده الشمالية والتى من شأنها تهديد حكومة بريتوريا . ولكن مع نيل هذه المستعمرات الاستقلال الفعلى ، حاول النظام العنصرى ـ رضوخاً للامر الواقع ـ اتباع عدة سياسات لاحتواء هذه الانظمة المستقلة وضمان وقوعها تحت سيطرته . فكان اقتراح انشاء الدويلات فى الجنوب الافريقى التى تشمل مناطق الاغلبية السوداء فى جنوب افريقيا الى جانب المحميات البريطانية الثلاث : باسوتولاند (ليسوتو) ، بيشونالاند (بوتسوانا) وسوازيلاند ، والتى سيكون لها حق الاستقلال السياسى مع ضمان خضوعها اقتصادياً لحكومة جنوب افريقيا .

ومع فشل حكومة جنوب افريقيا فى احتواء المحميات الثلاث وحصولهم على الاستقلال ، حاول النظام العنصرى تكوين سوق اقتصادية مشتركة تشمل أيضاً الدول الافريقية المستقلة حديثاً مثل ملاوى وزامبيا وزائير ، حيث يقدم نظام جنوب افريقيا لهذه الدول المساعدات الاقتصادية

والفنية من اجل تحقيق أهداف سياسية من أهمها ، ضمان عدم مساندة هذه الدول للمنظمات المناهضة للحكم العنصرى فى جنوب افريقيا وناميبيا واتخاذ موقف محايد من نظام جنوب افريقيا فى المحافل الدولية . وقد نجحت هذه السياسة مع ثلاث دول فقط هى سوازيلاند ، ليسوتو وملاوى ، ولكنها فشلت بصفة عامة بسبب تصدى منظمة الوحدة الافريقية لها التى حالت دون تحقيق تقارب بين نظام جنوب افريقيا والحكومات المحيطة به .

وعلى صعيد آخر ، اتجهت سياسة نظام جنوب افريقيا الى تدعيم النظم الاستعمارية الاخرى فى انجولا ، موزمبيق ، وروديسيا حتى تكون مناطق عازلة بين جنوب افريقيا وقوات حركات التحرير التى تساندها باقى الدول الافريقية . وقد اعتبرت حكومة جنوب افريقيا اندلاع الكفاح المسلح فى انجولا وموزمبيق وروديسيا ـ منذ اوائل الستينات ـ بمثابة تهديد مباشر لها ، ومن هنا قامت بتقديم المساعدات العسكرية والامنية لهذه الحكومات بدرجات متفاوتة .

ومع استقلال انجولا وموزمبيق فى عام ١٩٧٥ ، تحولت استراتيجية جنوب افريقيا إلى محاولة التقرب إلى هذه الدول واتباع سياسة الوفاق معها حتى تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه الحكومات البيضاء من قبل . فعرض نظام جنوب افريقيا على موزمبيق التعاون التجارى والمعونة المالية إذا رفضت إيواء الفدائيين لجنوب افريقيا . ومرة أخرى تجددت فكرة « الأمم الافريقية المتحدة » التى ستشمل دويلات جنوب افريقيا إلى جانب الدول المستقلة المجاورة ، ولكن تدخل جنوب افريقيا العسكرى فى انجولا عام ١٩٧٥ أدى الى فشل سياسة الوفاق .

وفى عام ١٩٧٨ ، عندما أتى بوتا الى الحكم ، حاول اعطاء سياسة الاحتواء هذه مشكلاً آخر يقوم على اتباع سياسة اقليمية موحدة على المستوى الامنى والاقتصادى والسياسى ، ولكن الدول الافريقية لم ترفض هذا الاقتراح فحسب ولكنها أيضاً قامت بتكوين نظامها الخاص بها للتنمية الاقتصادية .

ومع فشل هذه المحاولات المستميتة فى فرض سياسة الاحتواء ، لجأ نظام جنوب افريقيا منذ اوائل الثمانينات الى اتباع سياسة اكثر عدوانية من أجل اجبار دول الجنوب الافريقى على عدم مساندة وايواء حركات التحرير . فكان لهذا النظام يد فى الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكومة جوناش فى ليسوتو عام ١٩٨٦ ، واستبدالها بحكومة اكثر مهادنة للحكم العنصرى ، كما قام بشن غارات على انجولا واحتلال اجزائها الجنوبية بسبب ايواء انجولا لقوات منظمة المؤتمر الافريقى ومنظمة سوابو .. وقد حققت هذه السياسة العدوانية بعض اهدافها حيث وقعت جنوب افريقيا اتفاقيات عدم اعتداء مع كل من سوازيلاند وموزمبيق ، كما توصلت الى اتفاق لوقف اطلاق النار مع انجولا ، وأخيراً حصلت من بوتسوانا على تعهد بعدم السماح للعناصر المسلحة من استخدام اراضيها ضد جنوب افريقيا .

وبالنسبة للنقطة الثانية وهى **علاقة جنوب افريقيا بحركات التحرير** ، نجد أنه بالرغم من ان نجاح الكفاح المسلح فى انجولا وموزمبيق قد أثار قلق نظام بريتوريا لاحتمال امتداده الى روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا نفسها ، إلا ان هذا النظام بذل جهداً ضئيلاً فى مقاومة حركات التحرير فى روديسيا بعد عام ١٩٧٥ بسبب انشغالها فى مطاردة قوات سوابو فى انجولا . ولكن مع استقلال زيمبابوى (روديسيا سابقاً) فى عام ١٩٨٠ ، اتجهت سياسة بريتوريا الى شن هجمات مباشرة على حركات تحرير جنوب افريقيا فى الاراضى الافريقية المجاورة بدلاً من أن تكتفى بالضغط على الحكومات الافريقية لعدم تقديم المساندة لهذه الحركات . وجنباً الى جنب مع هذه السياسة العدوانية ، أبدت حكومة بريتوريا استعدادها للدخول فى مفاوضات ثنائية مباشرة مع جبهة سوابو من أجل الوصول الى حل مشكلة ناميبيا . وكان هدف جنوب افريقيا من الدخول فى هذه المفاوضات هو الانسحاب من ناميبيا ومساندة سوابو فى الوصول الى الحكم بعد اضعاف نفوذها والدخول فى معاهدة عدم اعتداء معها .

أما حركات التحرير فى جنوب افريقيا نفسها ، فقد رفضت الدخول فى أية مفاوضات مع النظام العنصرى لانها لاترضى بديلاً عن القضاء على هذا النظام نفسه ، فى حين أن هدف سياسة بريتوريا هو القضاء على الشعور القومى فى جنوب افريقيا واستمرار الحكم العنصرى لها .

وأخيراً ، نأتى الى العنصر الثالث فى سياسة جنوب افريقيا الخارجية **وهو علاقتها بالدول الغربية** ، خاصة وانها فى ظل عزلتها السياسية المتزايدة كانت دائماً تحاول اجتذاب تأييد هذه الدول من منطلق أن وجودها يخدم المصالح الغربية فى المنطقة .

فمنذ الخمسينات وحكومة بريتوريا تحاول اقناع الدول الغربية بأن وجودها أساسى للحد من النفوذ السوفيتى فى افريقيا وحماية المصالح الغربية فى منطقة رأس الرجاء الصالح . ومن هذا المنطلق ، بدلاً من أن تكتفى بالتأييد السياسى ، حاولت حكومة بريتوريا أيضاً الانضمام الى منظمة حلف شمال الاطلنطى والإنضمام مع دول أوربا الغربية فى حلف دفاعى افريقى ولكنها فشلت ، كما انها فشلت فى الدخول مع الولايات المتحدة أو أى من دول حلف شمال الاطلنطى فى معاهدات عسكرية .

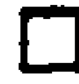
ومن ناحية أخرى ، عمدت حكومة بريتوريا على استغلال محاولة تقربها من الدول الافريقية المجاورة لتحسين صورتها فى الغرب ودفع علاقاتها بهذه الدول الى الامام ، ولكن على العكس من ذلك ، مازالت الدول الغربية تمارس ضغوطاً متزايدة على جنوب افريقيا لاجراء اصلاحات داخلية على نظامها العنصرى .

وعلى الرغم من شعور حكومة جنوب افريقيا بالاحباط من عدم حصولها على المساندة السياسية والعسكرية المرجوة من الدول الغربية ، إلا ان هذه الدول مازالت تحتل المرتبة الاولى فى

علاقات جنوب افريقيا الخارجية ، وإن كان النظام العنصرى على يقين من انها لن تقدم له يد المساندة فى حالة تعرضه لتهديد حقيقى .

وأخيراً ، أراد نظام جنوب افريقيا استغلال العامل الاقتصادى لتدعيم وجوده عن طريق فرض هيمنته الاقتصادية على دول المنطقة وجعلها تابعة له . وقد لعب رأس المال فى جنوب افريقيا دوراً بارزاً فى تدعيم سياسة جنوب افريقيا التوسعية ، كما احتلت الدول الافريقية مرتبة متقدمة فى قائمة الدول المستوردة لسلع جنوب افريقيا . ومع ذلك لم تحقق هذه السياسة نتائجها المطلوبة بالكامل لتناقضها مع الاهداف العسكرية التى تسعى لها جنوب افريقيا والتى تعتمد على اثارة الاضطرابات وعدم الاستقرار فى الدول المجاورة ، مما كان له أثر سلبى على التجارة وفرص الاستثمار فى هذه الدول .

وخلاصة القول أن نظام جنوب افريقيا العنصرى مازال قادراً على الاستمرار فى مواجهة التحديات وان كان قد فشل فى القضاء عليها نهائياً ، خاصة وأنه لم ينجح بعد فى خلق مناخ إقليمى مهادن له .



استراتيجيات الهيمنة الجديدة لاسرائيل وجنوب افريقيا

عصام فوزي
باحث بمركز البحوث العربية

ثمة اتفاق عام بين المهتمين بقضايا التحرر والتنمية فى العالم الثالث عموما . والقارة الافريقية بوجه خاص ، على خطورة الدور الذى تلعبه كل من اسرائيل وجنوب افريقيا فى تخريب أية محاولة من جانب الشعوب العربية والافريقية للتنمية الاقتصادية المستقلة باستخدام كل أشكال القهر والسيطرة ، فكلا النظامين يجيد فن العنف الى درجة الابداع ، ويجيد أيضا وبنفس الكفاءة أساليب المناورة وخداع الرأى العام العالمى . لكن تلك الاساليب التى يستخدمها النظامان فى القمع والمناورة ، وان كانت قديمة قدم النظام الاستعمارى ذاته ، فان البنية التى تنتظمها والمصالح التى تتحقق للنظامين بفعلها ، قد تغيرت بالضرورة عما كانت عليه حين انشاء الدولتين ، فهناك تحولات قد حدثت ، وتحدث ، فى طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى لاسرائيل وجنوب افريقيا ، تطرح مهام جديدة للنظامين ، كل فى منطقته ، وهو الامر الذى يولد بالضرورة ممارسات جديدة وغير مسبوقة يصبح العنف أحد تلك الممارسات فى حين تصبح أشكال القهر الاكثر ملاءمة هى ماتقوم على قاعدة من التحكم الاقتصادى والسيطرة على عمليات الانتاج الأساسية للشعوب العربية والافريقية لخنق تطورها وادماجها فى المخططات الامبريالية الجديدة .

وعلى ذلك تهتم هذه الورقة بدراسة دور اسرائيل وجنوب افريقيا فى احتجاز التنمية الاقتصادية فى المنطقتين العربية والافريقية ، وكذا دورهما فى اخضاع الاقتصاد العربى والافريقى لمتطلبات النمو الرأسمالى فى الغرب المتقدم . وتنطلق الورقة من تحليل الطبيعة الخاصة للنظامين العنصريين كقوى فى سبيلها الى التحول الى امبرياليات فرعية ، والدور المستقبلى لهما فى ضوء الحلول التى يقترحها النظام الرأسمالى العالمى لتجاوز أزمته الحالية . ولقد سلكنا فى ذلك طريق الانتقال من العام الى الخاص . فنبدأ باستعراض سريع للأزمة البنيوية التى يعانيها النظام الرأسمالى العالمى باعتبارها أزمة تراكم بشكل خاص ، والبدائل المطروحة للخروج منها ، مع ماتفترضه تلك البدائل من أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولى . وفى اطار ذلك نناقش الدور المنوط باسرائيل وجنوب افريقيا كنظامين مؤهلين لاحتلال مواقع استراتيجية فى النظام العالمى الجديد بحكم ماتتميز به الدولتان من شروط اقتصادية وسياسية ملائمة من جميع النواحى ، ومايستدعيه ذلك من تحويل فى طبيعة العلاقات التى تربطهما

بالدول المجاورة لهما ، عربية وافريقية ، والتى تمثل المجال الحيوى المستقبلى لهما ، وهى العملية التى أسميناها : استراتيجية توسيع المحيط ، أى الممارسات الفعلية التى ينتهجها النظامان فى نقل آليات السيطرة من محيطات (توابع) ضيقة لاتكاد تستوعب امكاناتهما الاقتصادية المتنامية (المناطق المحتلة فى حالة اسرائيل ، والبانتوستانات ودول الاتحاد الجمركى فى حالة جنوب افريقيا) الى مجال أكثر اتساعا يشمل المجتمعات العربية والقارة الافريقية بمجملها .

الازمة العامة للنظام الرأسمالى العالمى وتكييف البنى : تقسيم دولى جديد للعمل

دخل النظام الرأسمالى العالمى مع بداية السبعينيات مرحلة جديدة من مراحل أزمتها البنيوية ، وعلى الرغم من أنها ليست الاولى من نوعها فى تاريخه ، الا ان وقعها كان أكثر قسوة من سابقاتها ، اذا اتسمت تلك الازمة بالتعقد والحدة ، ولم تفلح معها الى الآن كل محاولات جهابذة العلم الاقتصادى البرجوازى ، وحتى الاجراءات الكنزية الشهيرة ـ التى كانت لها نجاعتها فى كساد الثلاثينيات الكبير ـ وقفت عاجزة دون الحد من تفاقم الأزمة الحالية ، لقد ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق ، متزامنة مع حالة ركود طويلة ـ أطلق عليها الاقتصاديون : الكساد التضخمى ـ وانهيار مروع فى الأسواق المالية ، وأزمة فى السيولة النقدية ، وترافق ذلك مع انخفاض شديد فى معدلات النمو الاقتصادى فى كل البلدان الرأسمالية المتطورة . لكن تلك الازمة ، رغم خطورتها ، لاتعنى أن النظام على وشك الانهيار ، ولايمكن الاعتماد على تفاقم التناقضات فى التنبؤ بتفسخه ، فالتناقض ليس غريبا على النظام الرأسمالى منذ ولادته ، وماتاريخ النمط الرأسمالى للانتاج الا تاريخ محاولاته لتكييف ، أو التكيف مع ، هذا التناقض واحتوائه وتجاوز الازمات التى يولدها ، وذلك بتكييف علاقات الانتاج لتتواءم مع تطور القوى المنتجة دون الخروج من أفقها الرأسمالى . وطالما لم تتدخل القوى الاجتماعية النقيض وتقدم بديلا عن تلك العلاقات الاستغلالية ، فان النظام الرأسمالى كان ينجح دائما فى تخطى أزماته ، خاصة مع وجود بلدان طرفية تابعة تمثل احتياطيا استراتيجيا لتجديد دم النظام وتحمل الجانب الاكبر من أزماته .

لقد كانت كل مرحلة من مراحل النمو والازمة تتناسب مع أشكال معينة من التوسع الجغرافى للنظام الرأسمالى[1] وتنظيم خاص للتخصص الدولى فى أطر جديدة ، أى توزيع محدد لوظائف مركزة ومحيطة . لقد استطاع النظام قبلا نقل نتائج الثورة الصناعية الاولى ابان واحدة من أزماته الى العالم الثالث ، ولكن تلك النتائج لم تنقل كاملة ولم توزع توزيعاً متكافئاً وانما وزعت بشكل غير متكافىء واستفادت منها قلة من البلدان « المحظوظة » التى أثبتت ولاءها الكامل ولم تمثل أى خطر على مصالح الامبريالية . واذا كانت المرحلة الاولى للتوسع ، ثم الازمة ، قد تميزت بايداع الامبريالية مهام جزئية

الى العالم الثالث ، مثل تجهيز خامات الحديد ، وصناعة النسيج والسلع الاستهلاكية ، فإن العقود الاخيرة تميزت بمحاولات مماثلة لنقل الصناعات الكيميائية وصناعات السيارات وغيرها الى الدول المحيطية باعتبارها اما ملوثة للبيئة ، أو كثيفة العمالة ، أو تتسم بمعدلات ربح منخفضة واحتفظت بلدان المركز لنفسها . بالطبع . بكل الصناعات العقلية الجديدة ، عالية التقنية ، رفيعة التكنولوجيا ، منخفضة العمالة ، ذات معدلات الربح العالية .

واذا كان التحول الأخير هو المخرج الاكثر ملاءمة للنظام ، فانه لم يمض دون عوائق ؛ ولم يوضع حتى الان موضع التنفيذ الكامل : فمن ناحية ، لم تكن درجة التطور التى بلغها العالم الثالث تسمح بامتصاص مجمل النشاطات التى تخلى عنها نمط الانتاج الرأسمالى فى المركز ، وظل هناك ، من ناحية أخرى ، تخوف شديد يسود بلدان المركز من أن تؤدى التحولات السياسية الثورية والتغيير الاجتماعى فى البلدان المحيطية ــ خاصة فى منطقة ملتهبة مثل امريكا اللاتينية ــ الى ضياع هذه الصناعات وانتقالها بالكامل الى يد القوى الثورية . والجدير بالذكر هنا أن نقل هذه الصناعات لايعنى تدنى أهميتها بالنسبة للغرب ، فلا تزال تحتفظ فى مجملها ــ ونظن أن ذلك سيستمر لفترة طويلة ــ بدور نافذ فى خريطة الصناعات الغربية الحديثة حتى المتطورة جدا منها ، باعتبار تلك النشاطات الصناعية المتقادمة ضرورية رغم ذلك وتمثل قاعدة هامة للتطور الجديد ؛ ومن ثم فان استيلاء قوى ثورية على السلطة فى البلدان المحيطية المتسلمة لمفاتيح الصناعات الكلاسيكية يعنى استيلاءها من ضمن على هذه الصناعات ، الامر الذى قد يؤدى الى شل فعالية المركز ذاته .

تعديل التوازنات الدولية وبروز امبرياليات اقليمية

تتوقف امكانية خروج النظام الرأسمالى العالمى من أزمته الحالية على تمكن البلدان الامبريالية الرئيسية من تحقيق قدر أكبر من الانسجام فى مصالحها ، بما يقلل حالات التناحر التى تضعف موقفها فى مواجهة معسكر الاشتراكية والتحرر الوطنى ، وبرغم تعدد الاحتمالات فى هذا الصدد [٢] فان مايبدو انه يتحقق بالفعل هو تكون منظومة امبريالية تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية ولاتملك بقية اعضائها من الدول الرأسمالية المتقدمة سوى حرية ضئيلة فى اختيار سياساتها والسيطرة على اقتصادياتها ، وتتصرف أمريكا كمنظم Organizer للرأسمالية العالمية ، وتصون وحدتها فى مواجهة الاشتراكية . لاتمضى هذه الهيمنة بسهولة وإنما تجمد الصراعات الداخلية بين الرأسماليات بهدف الحفاظ على وحدتها . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، وفيما يتعلق بتنظيم العلاقات الاستغلالية وأشكال الهيمنة فى العالم الثالث ، فان هناك عاملين أساسيين يتحكمان فى اختيار البلدان المرشحة للدخول فى نادى الدول الامبريالية : أولهما ، وهو عامل موضوعى الى حد كبير ، مدى قدرة ذلك البلد (المرشح) على استيعاب الصناعات الوافدة من الغرب ، أى مدى التقدم الاقتصادى الذى حققه وتماسك البنية الاقتصادية المستقبلة لتلك الصناعات . والثانى ، وهو الأهم فى

سياق النزعة العنصرية الامبريالية ، يتعلق بالطبيعة السياسية والايديولوجية للنظام السياسي فى البلد المرشح ، ومدى استعداده لممارسة الدور المنوط به فى نهب البلدان المجاورة والهيمنة عليها بما فى ذلك استخدام أقصى أشكال العنف ضدها . وفى هذا الاطار ، لم تكن الثورة الايرانية أو اخفاق تجربة التنمية البرازيلية مفاجئة فحسب للامبريالية ، بل أدت الى اعادة النظر كذلك فى ترتيب الاوضاع العالمية وفقا للشرطين السالف ذكرهما ، فلقد أثبتت الثورة فى ايران بشكل خاص (الحصن الامريكى فى منطقة الخليج العربى) وجود امكانيات عالية لتحولات سياسية تطيح بكل المخططات الامبريالية .

ضمن هذه الشروط المعقدة ، والحاح الاحتياج الى بديل ، تقدم اسرائيل وجنوب افريقيا الحالتين الملائمتين تماما ، ومن جميع الوجوه ، للمشاركة الايجابية فى تقسيم العمل الدولى الجديد ، حيث دخلتا بالفعل فى مرحلة من النمو الاقتصادى تسمح لهما بامتصاص الفائض من النشاطات الصناعية الزائدة عن احتياج المركز الامبريالى ، بل وحتى جزء لايستهان به من صناعاته الحديثة ، أما من الناحية الايديولوجية ، فيتملك النظامان نزوعا عنصرياً مفرطاً يجعل استعدادهما عاليا للهيمنة والتسلط وفرض سطوة الغرب « المتحضر » على بقية بلدان العالم الثالث . ولاينحصر ذلك النزوع العنصرى فى صفوف الفئة السياسية الحاكمة . بل تشاركها اياه جماعات المستوطنين الصهاينة والبيض فى اسرائيل وجنوب افريقيا . أما العنصر الاهم الذى يحكم اختيار هذين النظامين دون غيرهما فهو الارتباط العضوى التاريخى بينهما وبين الامبريالية وهو ما يخلق لديهما استعداداً عاليا للتناسج داخل المخططات الجديدة خاصة وان النظامين العنصريين يعانيان عزلة كاملة عن الشعوب العربية والافريقية ، ومن ثم يرتبط مصيرهما ارتباطا كاملا بعلاقتهما بالمركز .. الامر الذى يضمن دفاعهما المستميت عن النظام الامبريالى وهو مالا يتوفر فى أى نظام سياسى آخر ، نشأ بشكل طبيعى ، مهما بلغت درجة عمالته وتبعيته للغرب .

اسرائيل وجنوب افريقيا : الشروط الموضوعية للتحول الى امبرياليات فرعية اقليمية

منذ أربعة عقود تقريباً ، وبالتحديد عام ١٩٥٠ ، وقف أبا ايبان أمام الامم المتحدة ليضع تصورا تخطيطيا لمستقبل المنطقة العربية اذا ما رفع الخطر واقيم السلام بين اسرائيل وجاراتها من البلدان العربية . وكانت الصورة كالتالى : مواد خام من البلدان العربية ـ انتاج زراعى من سوريا ولبنان والاردن ، لحوم من العراق ، وقطن من مصر ـ وفى المقابل تشحن اسرائيل الى البلدان العربية سلعا مصنعة[٣] . وبعد ذلك بثمانية وعشرين عاماً ، ومع بشائر السلام المصرى الاسرائيلى ، يعود الحلم للالحاح على الذهن الاسرائيلى ، فيتساءل « دف حنجوفسكى » و« جدعون عشت » على صفحات جريدة « يديعوت احرونوت » : هل يمكن أن تصبح اسرائيل مركزا اقتصادياً فى الشرق الاوسط ؟[٤] .

بين هاتين الفاصلتين يمتد تاريخ الكيان الصهيونى فى المنطقة العربية ، وتتحقق بالتدريج وبشكل تراكمى ملامح البنية الاقتصادية ـ السياسية الاسرائيلية فى صيرورتها الى بنية امبريالية اقليمية تمكن من وضع حلم ابا ايبان موضع التنفيذ الفعلى . فلقد شهدت تلك الفترة الممتدة من المشهد الاسرائيلى التنبؤى فى الامم المتحدة ونشر مقال حنجوفسكى تحولات بنيوية جذرية فى الاقتصاد الاسرائيلى . تمت موازية لتعمق تخلف البنى الاقتصادية العربية المجاورة لها بعد احباط محاولات التنمية المستقلة ـ لعبت اسرائيل دوراً أساسياً فى ذلك ـ التى تبنتها الانظمة القومية فى المنطقة العربية خاصة المحاولة الناصرية التى اجهضت بالعنف . ولقد أثمر تعاكس سياق النمو : تنمية اسرائيلية مستندة على الدعم الغربى ، وتخلف عربى متنام ، أثمر ذلك فى تهيئة اسرائيل للعب دور جديد فى المنطقة ، وتطلعاتها القديمة من جهة ، ومع احتياجات السوق الرأسمالى العالمى والمرحلة الجديدة من تقسيم العمل الدولى ، أى لاحتياجات الامبريالية الغربية والامريكية من جهة أخرى . ان الدور الذى تطلعت اليه اسرائيل يشبه الى حد كبير دور الولايات المتحدة فى حديقتها الخلفية ـ امريكا اللاتينية . ولم يخف القادة الاسرائيليون تلك التطلعات ، فها هو أبا ايبان ، مرة أخرى ، يعلن أن اسرائيل تطمح فى اقامة علاقات مع جيرانها العرب « شبيهة بالعلاقات بين الولايات المتحدة وقارة امريكا اللاتينية »(٥) .

فى نفس الفترة تقريبا ، وفى الجنوب الافريقى ، كانت تجرى عمليات مشابهة لانماء اقتصاد شبه امبريالى وفقا لنفس الاسس الاستعمارية ، واعتمادا على نفس المصادر الغربية ، وتقريباً بنفس المنطق العنصرى ، لقد كانت أدوار النظامين العنصريين متطابقة ، وبدأ النظامان رحلتيهما فى النمو الاقتصادى انطلاقا من مجالات خاصة للنهب ومراكمة الثروات . أنجزت اسرائيل رحلتها على حساب السكان العرب الفلسطينيين ، وفعلت جنوب افريقيا نفس الشىء على حساب سكان الاراضى الاصليين من القبائل الافريقية (البانتو) ، وكانت تلك هى الخطوة الاولى فى خط نمو رأسمالى أثمر فى خلق بنيات اقتصادية متقدمة ومتوازنة فى البلدين ، وان تكن قد ظهرت أزمات وتناقضات منها ماهو خاص ناشىء عن الدور المحدد للنظامين ، ومنها ماهو عام ومرتبط بطبيعة العلاقات الرأسمالية ذاتها . لكن تلك الازمات وكما سنرى لاحقا ، لم تكن كارثية مثلما هو الحال فى بقية بلدان العالم الثالث ، وانما دفعت فى اتجاه المزيد من النمو ، وهو الامر الذى سيبين مع تفصيل القول عن مسيرة كل من النظامين على حدة .

اسرائيل

لم تصادف اسرائيل منذ نشأتها كدولة أية معاناة فى خلق التراكم الرأسمالى ، ولم تدخل السياق الطبيعى للتراكم ، بكل آلامه ، ذلك الذى خاضته البلدان الرأسمالية الكلاسيكية ، وانما اختصرت تلك الآلام اعتمادا على مصدرين أساسيين للتراكم . فمن ناحية تشكل الاقتصاد الاسرائيلى من مجموع عمليات التراكم البدائى الذى قامت به على حساب الفلسطينيين بمصادرة الاراضى والاموال والمزارع

والمتاجر وودائع الافراد العرب ، اذ بدأت اسرائيل كمشروع صهيونى للاستيطان بحملة نهب استعمارى تقليدى تضمنت طرد الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم وقراهم والاستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم التى قدرت عندئذ بنحو ١٥٠٠ مليون دولار (٦) وطبقا لتقرير دون بيرتيز « فان الاملاك التى خلفها العرب وراءهم كانت واحدا من أعظم المساهمات فى جعل اسرائيل دولة يمكن أن تستمر . فمن مجموع ٣٧٠ مستوطنة جديدة أنشئت بين ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٣ ، كانت ٣٥٠ مستوطنة مقامة على أملاك العرب الغائبين (..) ، وفى عام ١٩٥٤ (...) كان حوالى ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠ ألف شخص) قد استقروا فى مناطق حضرية تخلى عنها العرب (..) وفى عام ١٩٤٩ كان الزيتون المنتج فى البساتين التى تركها العرب يمثل ثالث أكبر بنود الصادرات بعد الموالح والماس » (٧) .

أما المصدر الثانى لتراكم رأس المال فقد تمثل فى الدعم الغربى المبكر لاسرائيل ، خاصة الدعم الالمانى ، حيث تشكل اتفاقية التعويضات التى وقعتها حكومة ألمانيا الغربية والحكومة الاسرائيلية فى سبتمبر ١٩٥٢ العنصر الاكثر أساسية فى بناء الصناعة الاسرائيلية ، ولقد تم تنفيذ الاتفاقية بالكامل قبل نهاية ١٩٦٥ . ونصت هذه الاتفاقية التى لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً فى توقيعها ، على أن تدفع الحكومة الالمانية للحكومة الاسرائيلية مبلغ ٨٢٢ مليون دولار (٣٥٠٠ مليون مارك المانى) خلال فترة السنوات العشر ١٩٥٣ ــ ١٩٦٢ .. مثلت تلك الاتفاقية نقطة تحول فى تطور الاقتصاد الاسرائيلى ، وكانت عمليا عبارة عن برنامج لتصنيع اسرائيل (٨) اذ تم قبول ٨٠ بالمئة من الاتفاق فى صورة شحنات من سلع رأسمالية وشكلت منتجات صناعة الحديد والصلب التى استخدمت فى اقامة المصانع الضخمة ، وأيضا منتجات صناعة الهندسة الميكانيكية (ماكينات النسيج والصناعة الكيماوية والمحركات وعدد الآلات والانشاءات .. الخ) الجزء الاكبر من السلع التى انتقلت الى اسرائيل بموجب الاتفاقية (٩) .

تمكنت اسرائيل بفضل تلك المعونات الالمانية ، وأيضا بفضل مدفوعات التعويض التى دفعتها المانيا لليهود الافراد والتى قدرت عام ١٩٦٥ بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار . واعتماداً على مصادرتها للممتلكات العربية فى فلسطين ، من تحقيق معدل للنمو الاقتصادى الحقيقى خلال ربع القرن الاول من حياتها يربو على ١٠ ــ ١١ ٪ سنوياً (١٠) .

لقد شهدت الفترة الاولى من عمر الاقتصاد الاسرائيلى مرحلة التأسيس لبنية اقتصادية متوازنة الى جانب المحافظة على مستوى معيشة مرتفع رغم الزيادة السريعة فى اعداد السكان بفعل تضاعف معدلات الهجرة وعلى الرغم أيضا من وجود ادخار محلى سلبى وقد كان للصناعة الدور الاكبر فى توزان البنية وتحقيق الاهداف الخاصة برفع مستوى معيشة السكان . واذا كانت اسرائيل قد استمرت فى استيرادها للموارد الاقتصادية ، بشرية ومالية من الخارج ، وهو عامل سلبى بالتأكيد الا أنها

استطاعت توظيف تلك الموارد بشكل سليم يخدم مخططات التنمية ويوفر الاسس لبناء صناعة متطورة . وبرصد تاريخ الصناعة الاسرائيلية نجد أنها قد حققت انتقالات هامة من نمط تصنيع قائم على قاعدة انتاجية للسلع الاستهلاكية والخفيفة الزراعية فى مرحلة التأسيس الاولى ، الى تطوير صناعى مكثف لانتاج الالات والمعدات الهندسية والمعدنية والادوات الكهربائية والكيماويات والبتروكيماويات ومعدات النقل وهى الصناعات التى كانت تتمتع اسرائيل فيها بميزة نسبية . وفى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، وخلال السبعينيات ، انتقلت الصناعة الاسرائيلية الى طور أعلى يتسم بزيادة وزن الصناعات التحويلية الانتاجية فى توليد القيمة المضافة فى الصناعة الاسرائيلية من ٤٩ ٪ عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ، الى ٦٠ ٪ عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، وتجاوزت معدلات التنمية الصناعية معدل نمو الناتج القومى فى تلك الفترة ، فبلغ متوسط الزيادة السنوية فى الانتاج الصناعى خلال السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩ ١٥ ٪ مقابل ٨ ٪ متوسط الزيادة فى الانتاج القومى[١١] وكان التطور الاكبر من نصيب الصناعات الدقيقة الالكترونية والكهربائية فإذا كان معدل النمو الصناعى فى السبعينيات يدور حول ١٣ ٪ الى ١٦ ٪ سنوياً ، فإن قطاعات الالكترونيات والمعدات الكهربائية قد حققت معدل نمو يصل الى ٣٤ ٪ ، وبلغ معدل النمو فى صناعة السيارات ٢٩ ٪ ، وفى المعدات الصناعية ٢٠ ٪ ، وفى المواد البلاستيكية والمطاط ١٩ ٪ وكلها صناعات تتسم بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية [١٢] . وخلال السنوات (٧٨ ـ ١٩٨٠) توسع فرع الالكترونيات بنسبة ١٢ ٪ مقابل زيادة ٨ ٪ فى الانتاج الصناعى بأسره ، مما يشير إلى اهتمام اسرائيل بهذا النوع من الصناعات الذى يلحقها بالاقتصادات الرأسمالية المتطورة حتى لقد بدأت اسرائيل تنافس البلدان الغربية فى أسواقها التقليدية حيث خصصت ٥٠ ٪ تقريباً من انتاج الالكترونيات للتصدير الى الاسواق الاجنبية[١٣] .

لايتسع المجال لدراسة تطور الاقتصاد الاسرائيلى دراسة تفصيلية ، لكن هناك من المؤشرات مايدل على تشكل ملامح اقتصاد رأسمالى متقدم يقترب من التحول الى اقتصاد شبه امبريالى[١٤] ، أو امبريالى بقدر ما يهيمن على المنطقة العربية اقتصادياً .

وتتحدد ملامح ذلك الاقتصاد المتقدم فى تنامى دور الصناعة ، من حيث الكم والنوع ، كما سبق وأشرنا ، واتجاه الصناعة الاسرائيلية نحو التمركز حيث شهدت منذ عام ١٩٦٥ هبوطاً فى عدد المنشآت الصناعية من ١٥,٤٥٨ منشأة عام ١٩٦٥ الى ١١,٧٥٣ منشأة عام ١٩٧٧ . وكان معظم النقص الذى حدث من نصيب المنشآت الصناعية التى تشغل من ١ ـ ٤ عمال . وازداد بالمقابل عدد المنشآت التى توظف مايزيد على ٣٠٠ عامل . وقد لعبت الدولة دوراً هاماً فى مركزة الصناعة . فمن أصل ١١٥ منشأة ضخمة ، يتبع الدولة ٣٥ مؤسسة توظف لديها ٤٠,١ ألف عامل أى بمتوسط يبلغ ١١٤٥ عاملاً للمؤسسة الواحدة[١٥] .

من ناحية أخرى كان من نتائج التمركز فى الصناعة ، وفورات الانتاج الكبير ، حيث ارتفع استهلاك الكهرباء ، كمظهر من مظاهر الانتاج الكبير عشرين ضعفاً فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٧ ، وكان هناك تركيز واضح على الصناعات الالكترونية والكهربائية حتى لقد وصلت نسبة النمو الحقيقى فى فرع الالكترونيات الى ٣٧ ٪ خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ وهى وتيرة أعلى من المألوف سواء فى الاقتصاد عامة أو فى الصناعة خاصة[١٦] . وكان ذلك ثمرة للمساعدات التى تقدمها الحكومة الاسرائيلية فى دعم البحوث والتنمية فى المجال الصناعى ، اذ زاد حجم تلك المساعدات من ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٣ الى نحو ٧٥٠ مليون ليرة سنة ١٩٧٩ [١٧] . ولقد كان لتطور الصناعة الى هذا المستوى أثره فى اعادة توزيع العمالة الصناعية بين الصناعات المختلفة ، حيث زاد نصيب الصناعات المتطورة كثيفة المهارة ، وحيث القيمة المضافة أعلى ، فبين ١٩٦٦ - ١٩٧٧ ازداد عدد العاملين فى الصناعة ككل بـ ٥٢ ٪ ، وبلغت الزيادة فى صناعة الكيماويات ٨٣ ٪ ، وفى المنتجات المعدنية ١١٤ ٪ وفى الالكترونيات والصناعات الكهربائية ٢٣٤ ٪[١٨] ، وساعد على ذلك وفرة اليد العاملة الماهرة الوافدة من الدول الغربية من ناحية واهتمام الدولة بالبحث العلمى وتوسعها فى انشاء المعاهد التقنية من ناحية ثانية .

كان من الطبيعى أن تدخل اسرائيل فى الفترة الاخيرة مرحلة أزمات النمو ، واتسمت تلك المرحلة بتدهور ميزان المدفوعات الاسرائيلية وارتفاع معدلات التضخم وغيرها من السمات الاقتصادية السلبية ففى عام ١٩٨٢ ، انخفض تصدير البضائع والخدمات ، بالاسعار الثابتة بنسبة ٥ ٪ . وارتفع العجز فى الميزان التجارى الجارى أكثر من مليار دولار ، لكن الاعتماد على هذه الارقام ، كما تفعل بعض الدراسات ، للحكم على الاقتصاد الاسرائيلى بأنه اقتصاد ضعيف ، تابع ، يعتمد كليا على المعونات الخارجية ، يسقط حقيقة أساسية وهى أن تلك الازمات كانت معممة على مستوى العالم الرأسمالى ككل ، بل وأن أثرها على الاقتصاد الاسرائيلى أخف كثيراً مما حدث فى البلدان الرأسمالية الاخرى . أى أنها كما قلنا أزمات نمو وليست أزمات تخلف ، وهذا ماحدا بالحكومة الاسرائيلية الى وضع خططها الاقتصادية على هذا الاساس . وهذا ماعبر عنه الباحث الاسرائيلى « ابراهام شاليف » فى كتابه « الصناعة فى اسرائيل ١٩٨١ » حين حدد المهمات الرئيسية للتنمية فى انخراط الصناعة الاسرائيلية فى ارتباطات اقتصادية بعيدة المدى ، واستيعاب الطاقة البشرية الاسرائيلية فى مجالات البحوث والتنمية ، والانتشار الجغرافى للصناعة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الدخول فى الاسواق المتيسرة . أى أن اسرائيل قد دخلت بالفعل المرحلة التى تحتاج فيها الى التوسع والسيطرة على مناطق جديدة بالاضافة الى اعتصار المناطق التى تسيطر عليها فعلياً ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، لتوفير احتياجاتها من اليد العاملة وتسويق جزء من فائض منتجاتها .

ويتحقق فى تلك الممارسات الطابع الامبريالى للمجتمع الاسرائيلى بكل مايعنيه من تعميق تخلف المجتمعات المسيطر عليها حيث يتوازى نمو وتقدم المجتمع الاسرائيلى المسيطر مع تفكك اقتصاد

المناطق المحتلة والحاقه بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي .

توظيف الاراضى المحتلة ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، كمحيط للاقتصاد الاسرائيلي

مثل احتلال اسرائيل للضفة والقطاع مخرجا من الازمة الخانقة التى واجهتها بين ٦٥ ــ ١٩٦٧ وحققت اسرائيل من خلال هذا الاحتلال ، هدفها الجزئى ، وهو فك الحصار العربى بالشكل الذى يتيح لها تسويق بضائعها في هذه المناطق واستغلالها . وعلى ذلك تحددت العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة منذ البداية ، كعلاقة مركز بمحيطه ، وهي السياسة التى حددها تقرير لوزارة الدفاع الاسرائيلية حيث رأى أن « هذه المناطق تعتبر سوقاً مكملاً للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر عوامل انتاجية ، خاصة اليد العاملة ، للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى »[١٩] . ويلاحظ تشديد التقرير على أهمية العمالة العربية للاقتصاد الاسرائيلي الامر الذى يعنى أن اسرائيل قد تخلت بالكامل عن سياسة العمل العبرى التى وسمت المجتمع الاسرائيلي فى مراحله الاولى ، حيث بدأ الاعتماد على اليد العاملة الوافدة من المناطق المحتلة لسد احتياجات القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية التى تعانى من نقص شديد فى اليد العاملة ، ومن هنا كان دور العمل العربى حاسما ، خاصة فى فروع الزراعة والبناء ، الامر الذى أثر على النشاط الاقتصادى فى المناطق المحتلة ، اذ تم تفريغ قطاعات اقتصادية كاملة من العمالة ، ففى حين انخفض عدد العاملين فى المناطق المحتلة من ٧٠,١٠٠ . عام ١٩٧٠ الى ٦١٪٣٠٠ عام ١٩٧٦ . ارتفع عدد العرب العاملين فى المشاريع الاسرائيلية خلال نفس الفترة من ٢١,٦٠٠ الى ٦٤,٨٠٠[٢٠] . وكان هذا العدد يتزايد سنوياً على حساب العمالة داخل المناطق ، فمن بين ١٥٤.٠ ألف شخص يمثلون القوة العاملة فى الضفة الغربية عام ١٩٨٤ ، كان ثلثهم يعملون فى اسرائيل ، والباق فى الضفة الغربية أو فى الخارج ، وخلال عام ١٩٨٤ كان هناك ٩٠ ألف عامل من الضفة والقطاع يعبرون الخط الاخضر يومياً للعمل فى اسرائيل ، وأقل من نصف هذا العدد مسجل بشكل قانونى فى مكتب التوظيف الحكومى الاسرائيلي ، ويتوزع هذا العدد على القطاعات الاسرائيلية بنسبة ٤٨,٣ ٪ فى البناء ، ١٩,٥ ٪ فى الخدمات ، ١٤,٨ ٪ فى الزراعة ، ٢٠ ٪ فى الصناعة[٢١] وكان انتقال الايدى العاملة العربية الى اسرائيل نتيجة مباشرة للاساليب التى استخدمتها فى تفكيك الاقتصاد العربى فى الارض المحتلة . حيث يتكون جيش العاملين بشكل أساسى من آلاف الفلاحين الذين اضطروا الى ترك العمل فى الارض بسبب من عمليات التخريب التى مارستها سلطات الاحتلال من تعويق لعمليات تصدير المحاصيل الاساسية كالحمضيات والزيتون ، وتخريب المحاصيل واحراقها بحجج أمنية ومصادرة الاراضى لبناء المستوطنات أو بحجة انها مناطق عسكرية حتى بلغ ما صودر من أراضى الضفة الغربية أكثر من ٥٠ ٪ من مساحتها[٢٢] . لقد أدى كل ذلك الى تخريب بنية الزراعة العربية فى الاراضى المحتلة ودفع المزارعين الى الانضمام الى جيش العاملين فى اسرائيل .

من ناحية أخرى ، نجد أن اسرائيل قد استخدمت المناطق المحتلة كسوق مضمون ومسيطر عليه تماما لترويج منتجاتها بعد أن أغلقت أمامها سبل التعامل التجارى مع البلدان الاخرى ، وكان ارتفاع نسب التعامل التجارى بين اسرائيل والمناطق المحتلة موازيا لتدمير البنى الاقتصادية الكفيلة لسد احتياجات السكان العرب فى الضفة والقطاع ، وعلى الرغم من أن الاراضى المحتلة لاتورد جزءاً هاماً من واردات اسرائيل اذ تشكل نحو ٣ ٪ من الواردات الاسرائيلية غير العسكرية فانها ، أى الاراضى المحتلة ، تمثل سوقاً هاماً كمستهلك للصادرات الاسرائيلية ، باستيعابها لما يقرب من ١٦ ٪ فى المتوسط من الصادرات الاسرائيلية ، وفى المقابل مثلت التجارة مع اسرائيل عام ١٩٨٤ ، ٥٥ ٪ من صادرات الارض المحتلة ، ٨٠ ٪ من وارداتها(٢٣) حيث أغلقت اسرائيل السوق عليها تماماً ، وكان الخراب الاقتصادى هو الثمن الذى دفعته الاراضى العربية المحتلة لانقاذ اسرائيل من أزمتها الاقتصادية وهو أيضا الثمن الذى ستدفعه دول المنطقة اذا ماقبلت بالسلام الاسرائيلى حيث سيتحقق حلم حاييم وايزمن بصيرورة اسرائيل الصانع الوحيد فى تلك المنطقة المتخلفة أو « سويسرا الجديدة » على حد تعبيره ، وهو الدور الذى بدأت المؤسسات الاسرائيلية ، اقتصادية وأكاديمية وعسكرية ، فى الاعداد له وتدارس احتمالاته ، وتنطلق جميع التصورات الصهيونية عند رسم خططها المستقبلية من التزاوج بين الكيف الصهيونى والكم العربى ، بل وحددت المشروعات التى يمكن أن يبادر الكيان الصهيونى الى تنفيذها بشكل مشترك ، وأعدت بعض هذه المؤسسات دراسات عن الطاقة الاستيعابية للسوق العربية والتقديرات الاولية للتأثيرات الناجمة عن قيام العلاقات الاقتصادية الطبيعية وركزت هذه الدراسات على استغلال الثروة الطبيعية العربية لصالح الكيان الصهيونى ، كما بدأت المؤسسات الاقتصادية الصهيونية تجرى بحوثاً حول مجالات التسويق أمام المنتجات الصهيونية ومن تلك المؤسسات مؤسسة « تاديران » للمعدات الكهربائية والالكترونية ، ومؤسسة « أوسيم » للمواد الغذائية ، و« غيبور » للنسيج ، و« أمكور » للمعدات الكهربائية وغيرها ، علاوة على ماتقوم به مؤسسات الهستدروت من بحوث فى هذا الاتجاه(٢٤) .

ان هذا هو المخرج الوحيد للاقتصاد الاسرائيلى مع تفاقم الازمات التى يواجهها ، اذ أن تزايد الطاقة الانتاجية العاطلة فى اسرائيل من عام لاخر ، والتوسع المستمر فى زيادة الطاقة الانتاجية ، يعنى أن اسرائيل تجابه أزمة فيض انتاج تتزايد باستمرار . ومن الصعب ان تجد مخرجاً فى تصدير منتجاتها الى السوق الاوروبية حيث تواجه منافسة حادة وتتحمل تكاليف نقل مرتفعة . اذن ، من الطبيعى ، ان تبحث اسرائيل عن الحل فى السوق العربى عبر تطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية ، وكما يرى الباحث الفلسطينى « حسين أبو النمل » فان تطبيع العلاقات سيعنى توفير امكانية تصدير اسرائيل لازمتها للخارج تحت شعار السلام بعد أن وفرت حلا لازمتها سنة ١٩٦٦ عبر حرب ١٩٦٧ .

يتلخص الدور الاسرائيلى اذن فى اعادة ترتيب الاوضاع فى المنطقة العربية لالحاقها بالسوق

الرأسمالى العالمى وتعميق تبعيتها له ، وهو نفس الدور المنوط بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا كما ذكرنا فى المقدمة .

جنوب افريقيا

تمثل جنوب افريقيا هى الاخرى قاعدة مهمة للامبريالية العالمية ، لاسباب تتفق بعضها مع تلك الخاصة باسرائيل ، وتختلف بعضها اذ تقتصر على ملامح تختص بها جنوب افريقيا ، فالمنطقة تشكل أهمية كبيرة لاستراتيجية الممرات الدولية للثروات الحيوية ، كما تتوطن فيها مايقرب من ٦٠ ٪ من استثمارات الولايات المتحدة الامريكية فى افريقيا جنوب الصحراء ، وتحتوى أراضيها على مخزون ضخم من الاحتياطيات العالمية للمعادن : ٧٢ ٪ من البلاتينيوم ، ٥٨ ٪ من الكروم ، ١٦،٠ ٪ من اليورانيوم ، ٨١ ٪ من المنجنيز ، ٢٢ ٪ من الماس وتعتمد الولايات المتحدة اعتماداً استراتيجيا على وارداتها من الخامات المعدنية من جنوب افريقيا .[٢٥] وهو الامر الذى جعل للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا وضعاً خاصاً داخل المخططات الامبريالية فى المنطقة منذ فترة مبكرة من تاريخه ، كما ارتفعت أسهم ذلك النظام العنصرى والحظوة التى يتمتع بها لدى الغرب مع تنامى سيطرته على الجنوب الافريقى واجهاضه لحركات التحرر الوطنى النازعة للتحرر من الهيمنة الامبريالية .

والدارس لاقتصاد جنوب افريقيا يلحظ تشابها كبيرا فى مسيرته مع تلك التى قطعتها اسرائيل . وان كانت الشروط الداخلية للتطور والاعتماد الكبير على الصادرات من المواد الخام قد أعطى للاقتصاد الجنوب افريقى طابعا مميزا جعله أقل كفاءة من الاقتصاد الاسرائيلى ، لكن ذلك لم يقلل من استعداده للتحول الى اقتصاد امبريالى يسيطر على الاقليم ويخضعه لمقتضيات النمو فى البلدان الرأسمالية المتقدمة .

نمو اقتصادى متوازن

أخذت جنوب افريقيا بسياسة واضحة للتنمية منذ وقت مبكر يعود الى تأسيس أول حكومة لاتحاد جنوب افريقيا ، فلقد اعلنت تلك الحكومة أول خطة للتنمية لاعوام ١٩١٠ ــ ١٩١٤ فى الزراعة والتعدين والصناعات المانيفاتورية ، وكانت مساهمة هذه القطاعات الرئيسية فى الناتج المحلى الاجمالى لاعوام ١٩١١ ــ ١٩١٢ تشير الى ضعف مساهمة القطاع الصناعى التعدين ٢٧،١ ٪ ، الزراعة ١٧،٤ ٪ والصناعات المانيفاتورية ٦،٧ ٪[٢٦] ، لكن الحرب العالمية الاولى والسياسات التنموية التى اتبعتها الحكومة فى تنشيط الاقتصاد ، خاصة قطاع التصنيع ، أسهمت فى رفع قيمة الناتج الصناعى من ١٨،١١٩،٠٠٠ دولار عام ١٥ ــ ١٩١٦ الى ٣٦،٦٢٣،٠٠٠ دولار عام ٢١ ــ ١٩٢٢ أى ضاعفته تقريبا ، كما ازدادت قيمة الناتج من قطاع التعدين فى نفس الفترة من ٤٣،٥٣١،٠٠٠ دولار الى ٥٤،٦٦٨،٠٠٠ دولار ، وانخفضت قيمة الناتج الزراعى من

٧٠,٧٧٩,٠٠٠ الى ٦٥,٧٦٨,٨٠٠ دولار[٢٧] . وكانت تلك هى الخطة الاولى التى تركز على التصنيع وتبرز أهميته .

مكنت عملية تراكم رأس المال المتولد فى صناعة تعدين الذهب والماس من تطوير بقية الصناعات فى العشرينيات . واتبعت الحكومة بدءاً من عام ١٩٢٥ سياسة نشطة لحماية الصناعة المحلية . ونتيجة لذلك نمت الصناعات السلعية نموا ملحوظا خلال النصف الثانى من العقد . كما شهدت تلك المرحلة أيضا تطورا هاما فى الصناعة الثقيلة تحت رعاية الدولة التى لعبت الدور الاساسى فى اقامة فروع الصناعة الثقيلة بانشائها شركة جنوب افريقيا للحديد والصلب South African Iron And Steel Industrial Corpoation (ISCOR) عام ١٩٢٨ .

حين انفجرت الحرب العالمية الثانية كانت صناعات جنوب افريقيا أكثر قوة مما كانت عليه فى الحرب الاولى ، وشهدت كل صناعاتها نمواً واضحاً ، وحلت الصناعات التعدينية محل الزراعة كقطاع مهيمن .

مشاركة القطاعات فى الناتج المحلى الاجمالى ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠

(٪)

القطـــاع	١٩٢٠	١٩٢٥	١٩٣٠	١٩٣٤	١٩٤٠
الزراعة والغابات والصيد	٢١,٧	٢٠,٢	١٤	١٣,٧	١٢,١
التعدين	١٩,٤	١٦,٠	١٧,٢	١٩,٥	٢٠,٦
الصناعات المانيفاتورية	٧,١	٧,٧	٩,٢	١٠,٧	١١,٦
التجارة والمال	١٥,٣	١٤,٩	١٤,٨	١٣,٥	١٣,٨
أخريّات	٣٦,٥	٤١,٢	٤٤,٨	٤٢,٦	٤١,٩

Source : Official Yearbook Of The Republic South Africa (11th edition; Cape Tape Town, 1985, P. 347) .

مع نهاية الحرب . دخل اقتصاد جنوب افريقيا مرحلة نمو أعلى : تطورت انظمة النقل والاتصال ، وأصبحت الطاقة الكهربية الرخيصة فى متناول الجميع ، ونضجت صناعة الحديد

والصلب ، وانتقلت التكنولوجيا ورأس المال من الخارج بشكل واسع ، كما وفرت الدولة العمل الافريقى الرخيص . ومن المعروف أن الدولة كانت العنصر الاهم فى التنمية فى تلك المرحلة بتأسيسها للشركات الصناعية الضخمة مثل شركة التنمية الصناعية (IDC) ، وشركة جنوب افريقيا للفحم والبترول والغاز (Sasoi) وشركة تنمية الفوسفات (Foskor) التى كان يتم فيها تطبيق أرقى المعارف التكنولوجية فى مجال استخراج ومعالجة المعادن .

أعقبت تلك المرحلة ست سنوات من النمو الاقتصادى السريع من ١٩٦٢ الى ١٩٦٧ ، وصل المعدل السنوى لتزايد الناتج القومى الاجمالى ٦,٣ ٪ ، وكانت الدولة أيضا هى العامل الحاسم وراء النمو اذ وضعت ضوابط للاستيراد سمحت بتطوير الانتاج المحلى ؛ كما وسعت البنية الاساسية واستمرت فى قهرها للعمال السود للاحتفاظ بمعدلات أجور منخفضة ، وشهدت تلك الفترة تنامى الانتاج الصناعى وتزايد اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٠,٢٪ سنويا بين عامى ١٩٦١ و ١٩٧٠ ، وتزايد الحجم المادى للانتاج بنسبة ٨,٥ ٪ سنويا ، والتوظيف ٦,١ ٪ سنويا . واذا كان النمو الحقيقى قد تباطأ خلال السبعينيات فقد تماثلت جنوب افريقيا فى ذلك مع مجمل البلدان الرأسمالية فى خضوعها للازمة العامة التى اجتاحت النظام الرأسمالى العالمى ، الا انه ، حتى فى تلك المرحلة ، احتفظت جنوب افريقيا بمعدلات نمو ايجابية حيث تزايد الحجم المادى للانتاج بنسبة ٢,٩ ٪ سنويا فى حين نما التوظيف في الصناعة بنسبة ٢,٦ ٪ سنوياً .(٢٨)

وبخلاف الحال فى البلدان المتخلفة ، تشكل هيكل الصناعة الجنوب افريقى بشكل رئيسى من الصناعات الثقيلة ، فحتى الخمسينيات ، كانت الصناعة مقتصرة أساسا على انتاج السلع الاستهلاكية ، وبعد ذلك ، بدأت الصناعات الثقيلة : السيارات ، الكيماويات ، الصناعات الهندسية ، تنشط وكان من نتيجة ذلك أن سبقت التعدين . حتى مثلت الصناعة الثقيلة ٢٨,١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٧٦ ، مقارنة بـ ٨,١ ٪ للتعدين ، ٧,٣ ٪ للزراعة(٢٩) وتطلب ذلك التوسع فى الصناعات الثقيلة تدفقا ثابتاً من السلع الرأسمالية التى تشكل أوسع عناصر استيراد جنوب افريقيا بمعدلات تتراوح بين ٤٠ ٪ ، ٥٠ ٪ من قائمة واردات البلاد السنوية .

ترافق نمو نصيب الصناعة الثقيلة فى الناتج المحلى الاجمالى مع ارتفاع التركيب العضوى لرأس المال فى مجمل القطاعات الاقتصادية لجنوب افريقيا كنتيجة للمضى فى طريق الميكنة ، ولم ينحصر هذا فى الصناعات فحسب بل اشتمل كافة القطاعات الاقتصادية ، فارتفعت نسبة رأس المال الموظفة للعامل بمعدل ٣,٢ ٪ سنوياً للفترة من ١٩٤٦ ــ ١٩٧٠ ، ثم قفزت بحدة أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦ حيث تصاعد مخزون رأس المال الثابت الحقيقى بنسبة ٢٨ ٪ فى حين هبط التوظيف بنسبة ٢ ٪ . الامر نفسه حدث فى الزراعة . اذ شجعت سياسات الضرائب الحكومية على التوسع فى استخدام الالات ومركزة الانتاج وتركز رأس المال ، الامر الذى أدى الى انخفاض تكاليف العمل كجزء من

تكاليف الانتاج الزراعى من ٦٨ ٪ عام ١٩٤٨ الى ٢٩ ٪ عام ١٩٧٣ [٣٠] .

شهدت أعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ تدهوراً فى اقتصاد جنوب افريقيا يرجع الى الركود المستمر ، والى الوضع السياسى المضطرب الذى فجرته المظاهرات الطلابية ضد النظام العنصرى ، واستمر التردى الاقتصادى خلال النصف الاول من الثمانينيات مع موجة الجفاف التى عمت البلاد وانهيار أسعار الذهب العالمية ، الا ان صندوق النقد الدولى سارع لانقاذ جنوب افريقيا حيث اقرضها ١,١ بليون دولار بشروط تسديد ميسرة .[٣١] وتزايدت قروض الاستثمار الامريكية للقطاع الخاص من ١ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤,٣ بليون عام ١٩٨٤ [٣٢] وذلك لتنشيط الانتاج الصناعى العسكرى الذى يعتمد عليه النظام الحاكم مما يشير الى الموقع الهام الذى تحتله جنوب افريقيا على خريطة المصالح الامريكية ، والى اهتمام الغرب بتطوير الاقتصاد الجنوب أفريقى حتى يتمكن من تأدية مهامه فى المنطقة بنجاح .

جنوب افريقيا وسياسة توسيع المحيط :
من البانتوستانات إلى السيطرة على الاقليم

اعتمدت كل القطاعات الاقتصادية الهامة فى جنوب افريقيا على العمالة السوداء منذ ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية التى بدأ معها ظهور الشكل الحديث للتمييز العنصرى . اذ يتطلب استخراج الماس والذهب امدادا كافيا من العمل الرخيص تم الحصول عليه بتفكيك الزراعة الافريقية ودفع الالاف من الافارقة للعمل فى استخراج المعادن الثمينة وأيضا فى الزراعة الرأسمالية المخصصة للتصدير فى الكاب وناتال منذ القرن التاسع عشر ، ومثلت البانتوستانات منذ اعلانها على يد مهندس الأبارتهيد رئيس وزراء جنوب افريقيا H.F.Verword مصدرا أساسيا لليد العاملة السوداء ، فتلك المعازل التى لاتزيد مساحتها على ١٣ ٪ من مساحة جنوب افريقيا ومعظمها من أردأ الاراضى غير الصالحة للزراعة ، لابد وأن تصبح عاملا طاردا للسكان الامر الذى يتيح للرأسمالية البيضاء فى جنوب افريقيا استخدام السكان السود بأجور زهيدة للغاية .. ويعتمد بعض هذه البانتوستانات كليا على بيع قوة عمل الرجال الى جنوب افريقيا ، ولايبقى سوى النساء من أجل ممارسة الزراعة المعيشية ، كما تعتمد تلك المستوطنات اعتمادا شبه كامل على المنتجات الجنوب افريقية فى سد احتياجاتها الاساسية حتى أن حكومة ترانسكاى ذاتها أشارت الى أنه « من الصعب الحديث عن اقتصاد حقيقى فى ترانسكاى وانما يمكننا تسميتها مخزنا للعمالة » وتجبر الحكومة على استيراد مايقرب من ثلثى احتياجاتها. الغذائية من جنوب افريقيا وتصدير أكثر من ٦٠ ٪ من قوة عمل الرجال للمناطق البيضاء[٣٣] . تتكرر نفس الحالة فى البانتوستانات الاخرى وتلعب تلك البانتوستانات الدور الاساسى فى اعادة انتاج رأس المال فى جنوب افريقيا بتقديمها العمل الاسود الرخيص للقطاعات الاقتصادية : المصانع

والمناجم والمزارع التى يملكها البيض . لكن اذا كانت جنوب افريقيا قد خلقت فى سياق تطورها ذلك الوسط المحيطى الضيق فإن نموها الاقتصادى قد دفعها الى السيطرة بشكل متزايد على مجموعة البلدان المحيطة بها حيث امتد نفوذها الاقتصادى ليشمل كل الدول الواقعة داخل منطقة افريقيا الجنوبية . واتخذت تلك الهيمنة شكل الاتفاقيات التى عقدها النظام العنصرى مع الدول المجاورة وكان أهم نموذجين لاشكال السيطرة الاقتصادية اتفاقيتى الاتحاد الجمركى لجنوب افريقيا (SACU) التى ضمت بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند (BLS) وجنوب افريقيا ، وان كانت بتسوانا قد انسحبت عام ١٩٧٥ لاقامة بنكها المركزى الخاص ، وكذلك اتفاقية منطقة الراند النقدية (RMA) التى أعطت نظام بريتوريا حق تقرير سياسة سعر تحويل العملة ، بينما لاتمتلك البلدان الاعضاء وهى نفسها البلدان المكونة للاتحاد الجمركى سوى كلمة ضعيفة فى هذا الشأن وعليه فإن تلك البلدان عاجزة بالضرورة عن التأثير فى موازين مدفوعاتها من خلال سياسة تحويل الانفاق .[٣٤] وتتسع هيمنة جنوب افريقيا لتغطى مساحة أوسع من جنوب القارة عبر شركاتها الضخمة التى تهيمن على النشاطات الاقتصادية فى العديد من بلدان الجنوب الأفريقى مثل شركة جنوب افريقيا لخدمات النقل (SATS) وتعتمد عليها زامبيا وزيمبابوى ومالاوى وزائير فى نقل ٤٥ ٪ من وارداتها وصادراتها ، ووكالة امداد الكهرباء (ESCOM) وتزود المدن التالية باحتياجاتها من الطاقة : ليسوتو ١٠٠ ٪ ، سوازيلاند ٧٩ ٪ ، بتسوانا ٥٢ ٪ ، زيمبابوى ٢ ٪ ، مابوتو فى موزمبيق ٦٠ ٪ .[٣٥]

لكن ، وبرغم أشكال السيطرة التى يمارسها الاقتصاد الجنوب افريقى على اقتصاديات البلدان المجاورة ، فإن النظام العنصرى هناك يواجه عدداً من الازمات تدفعه الى تعديل ممارساته وتكييف مخططاته مع التحولات التى تمت فى موازين القوى الداخلية والعالمية ، فأمام أزمة اقتصادية حادة ميزت فترة الثمانينيات بمجملها ، ومع اتساع نضالات الوطنيين السود فى الداخل . توصل النظام العنصرى الى ضرورة اجراء بعض التعديلات الشكلية لاخفاء السياسة العدوانية ولم يكن غريبا أن تبدأ جنوب افريقيا سياساتها التوسعية الجديدة تحت دعاوى السلام مثلما فعلت اسرائيل . وتحت شعار « الارتباط البناء » أقامت الولايات المتحدة وجنوب افريقيا خططهما لفرض « السلام والاستقرار »[٣٦] الذى يضمن للنظام العنصرى سيطرته على كامل المنطقة ويفتح أمامه الطريق للتحول الى امبريالية اقليمية صغرى فى الجنوب الافريقى تشبه الدور الذى تتهيأ اسرائيل للعبه فى الشرق الاوسط فاذا كانت اسرائيل تعلن دائما عن رغبتها فى اقامة مشروع لتنمية الشرق الاوسط يشبه مشروع مارشال الامريكى فان جنوب افريقيا تعلن بالمثل استعدادها لتنمية دول الجنوب الافريقى بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية التى قدمت عبر سفيرها كروكر مذكرة تعيد ترتيب الاولويات الامريكية فى المنطقة فى عناصر ثلاثة : أحدها استعمال دور جنوب افريقيا فى المنطقة كأساس للتنمية الاقتصادية الاقليمية .

أخيراً

ان آفاق التنمية التى يطرحها النظامان العنصريان ، بالتنسيق مع الامبريالية الامريكية ، لاتخدم الا فى تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل وجنوب افريقيا ، أما وجهها الاخر ، فهو مزيد من تخلف البلدان العربية والافريقية . انها اذا شئنا الدقة ، نوعا من التنمية الرثة لتلك البلدان واحتجاز تطورها . لكن ، اذا كانت الورقة تبحث فى سيرورة النظامين الى امبرياليات فرعية مهيمنة ، فان المخطط الذى يقدمه الباحث ، خاصة فى جانبه المستقبلى ، لايعتبر حتميا ، فالتاريخ لايمضى على نحو خطى صاعد ، بل هو محصلة لاتجاهات وارادات متعاكسة ، تحكمه محصلات الصراع وتوازنات القوى المتصارعة . لذلك فإن ايقاف نمو القوى العنصرية الاستعمارية الجديدة ، انما هو مرهون بشكل أساسى بتصدى الشعوب العربية والافريقية لها ، وافشالها المخططات الاستعمارية ، المكشوفة منها والمتوارية . والخطوة الاولى فى اعتقادنا هى فهم تلك المخططات بشكل علمى ، وهذا ماحاولناه .

الهوامش والمراجع

---

(١) فى مراحل نمو وأزمة النظام الرأسمالى العالمى ، أنظر : سمير أمين ، أزمة الامبريالية أزمة بنيوية ، ترجمة صلاح داغر ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٢ .

(٢) Bob Rowthorn, "Imperialism in The Seventies — Unity Or Rivalry? ", New Left Teview, no. 69, September — October 1971, PP. 31 — 51.

(٣) « كتاب أزرق للسلام » صوت اسرائيل ، نيويورك ١٩٥٧ صـ ٧٦ ، وردت فى : انطوان منصور ، « الرساميل الاجنبية والمناطق المحتلة : عاملان حيويان فى الاقتصاد الاسرائيلى » ، **شؤون فلسطين** ، ع ٤١/٤٢ ، كانون الثانى/شباط ١٩٧٥ ، (ص ص ٣١٣ ـ ٣٢٢) ، صـ ٣١٧ .

(٤) يديعوت احرونوت ١٩٧٨/٩/١٩ .

(٥) « القومية والاممية فى الشرق الأوسط » ، من مقتطفات أبا ايبان .

(٦) د . فؤاد مرسى ، الاقتصاد الاسرائيلى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣ ، صـ ٢٣ .

(٧) Don Peretz, Iarael And The Plestine Arabs

أورده : جوده عبد الخالق ، من يساعد اسرائيل ، المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، صـ ٢١ .

(٨) د . فؤاد مرسى ، مصدر سابق ، صـ ٦١ .

(٩) حسين أبو النمل ، الصناعة الاسرائيلية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، صـ ١٨ .

(١٠) جوده عبدالخالق ، مصدر سابق ، صـ ٩٠ .

(١١) حسين أبو النمل ، مصدر سائق صـ ٤٣ ـ ٤٧ .

(١٢) فؤاد مرسى ، مصدر سابق ، صـ ٣٧ .

(١٣) عال همشمار ، ١٩٨١/١١/٥ ، وردت فى : العلم والتكنولوجيا فى اسرائيل ٨٠ ـ ١٩٨١ ، اعداد سمير جبور ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، صـ ١١٥ .

(١٤) ظهرت دراسات للاقتصاد الاسرائيلى تصنفه باعتباره اقتصاد امبرياليا ، وهى الدراسات الاولى التى تحمل تلك الرؤية وان كانت لم تشر بوضوح الى الاسس التى بنت عليها هذا الرأى ، ومن تلك الدراسات :

ـ بيير جاليه ، الامبريالية عام ١٩٧٠ ، دار الحقيقة ، بيروت .

ـ شيلاريان فى مقالتى : « بناء امبريالية جديدة ، اسرائيل والضفة الغربية » و« السياسة الاقتصادية الاسرائيلية فى المناطق المحتلة : أسس الامبريالية الجديدة » فى مجلة : شؤون فلسطينية عددي ٢٨ ، ٣٧ على التوالى .

ـ لارى لوك ، « الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلى » شؤون فلسطينية عدد ٢٠ وتبنى أيضا نفس التصور حسين أبو النمل ، وبعد ان كان قد أدانها فى كتابه بحوث فى الاقتصاد الاسرائيلى ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٥ ، عاد وتبناها فى كتابه الهام « الصناعة الاسرائيلية » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

(١٥) حسين ابو النمل ، مصدر سابق ، صـ ٦٦ .

(١٦) العلم والتكنولوجيا فى اسرائيل ٨٠ ـ ١٩٨١ ، صـ ١١٥ .

(١٧) « يسرائيل شناتون همشلاه ، ٥٧٤٠ » (الكتاب السنوى للحكومة الاسرائيلية ، ١٩٨٠/١٩٧٩) ، القدس : مركز الاعلام ، ١٩٨٠ ، ص٢٩٣ ورد فى : العلم والتكنولوجيا فى اسرئيل صـ ٤٧ .

(١٨) حسين أبو النمل ، الصناعة الاسرائيلية ، صـ ١٨٧ .

(١٩) وحدة تنسيق النشاط فى المناطق المدارة ، وزارة الدفاع الاسرائيلية ، « التطور والوضع الاقتصادى فى يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء ، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ » تشرين الاول ، ١٩٧٠ .

(٢٠) مصطفى جفال ، الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، صـ ١٤ .

(٢١) Meron Benvensiti. "1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social And Polical Development In The West Bank, The Jerusalem Post, Israel, 1986, P11.

(٢٢) محمد أبو شمعة ، « أوضاع الطبقة العاملة والحركة النقابية العمالية فى فلسطين فى الضفة الغربية وقطاع غزة » ، النهج ، ع (١٤) ، ١٩٨٧ ، صـ ٩٩ .

(٢٣) Meron Benvensiti, P6 .

(٢٤) النشرة الاقتصادية الفصلية ، جامعة الدول العربية (الادارة العامة للشئون الاقتصادية العدد الاول ، مارس ١٩٧٨ ، ص١٠٤ – ١٠٦ .

(٢٥) حلمى شعراوى ، اتفاقيات السلام وتطور النضال الوطنى فى الجنوب الافريقى ، **افريقيا** العدد الاول ، اكتوبر ، ١٩٨٦ ، (ص ص ١٦٧ – ٢٠٤) صـ ١٧١ .

(٢٦) Hobart Houghton, The South African Wconomy, Oxford. Iniversity Press, 1976, P.42 .

(٢٧) Morley Nkosi, "The South African Wconomy, Structural Changes And Implicatione For The Futuer", **The African Journal Of Political Wconomy**, Nol, (PP75—94), P.86 .

(٢٨) Africa South Of The Sahara, London, 1986 .

(٢٩) Nedbank Group Wconomic Unit, An Wconomic Apprdisal, Johanesbeerg, The Nedbank Group, 1977, P.5 .

(٣٠) Alex Callinucos, Southern Africa After Zimbabwe, Pluto Press, London, 1981, P82 — 83 .

(٣١) Morely Nkosi, OP. Cit.p.90 .

(٣٢) حلمى شعراوى ، مصدر سابق ، صـ ١٧٣ .

(٣٣) Alex Callinicos, Op. Cit. P.84 .

(٣٤) Bethuel Satai, "Integration And Policy Consttaints Industry And Trade In Botswana, Lesotho And Swazildnd", Afican Journal Of Political Wconomy, Vol.2.No 1,1988, (PP 101 — 131) P110 .

(٣٥) Morley Nkosi, Op.Cit..P.92 — 93

(٣٦) حول سياسة « الارتباط البناء » والخطط الامريكية فى الجنوب الافريقى راجع : حلمى شعراوى : اتفاقيات السلام وتطور النضال الوطنى فى الجنوب الافريقى ، **افريقيا** العدد الاول ، اكتوبر ١٩٨٦ .

نقاشات المحور الثانى

أثارت الأوراق التى ألقيت فى هذا المحور كثيرا من الجدل حول الطبيعة الاقتصادية – الاجتماعية للنظامين العنصريين . وبالتالى حول تقدير الصعوبات التى يضعها النظامان فى مسيرة التنمية العربية والافريقية . فيرى **يوسف الحسن** « ان دور النظامين العنصريين – النظام الصهيونى الاسرائيلى والنظام الفاشى فى جنوب افريقيا – هو التحكم فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية للدول المجاورة . وهناك العديد من الشواهد على ذلك من تدمير جنوب افريقيا للمؤسسات فى البدان الافريقية المجاورة لها . وكذلك هناك شواهد كثيرة تبرهن على الدور الاسرائيلى فى تعويق استثمار البلدان العربية لثرواتها ومواردها خاصة فى العقدين الأخيرين ، وفى الحيلولة دون توفر مقدرات علمية فى الوطن العربى . ويكفى ان هذين النظامين هما أكثر نظم العالم بوليسية ، اذ تنفق جنوب افريقيا اكثر من سبعة بلايين دولار على مجالى القمع والتسليح . أما فى اسرائيل فقد بلغ مجموع الانفاق العسكرى فى السنوات الاخيرة أكثر من ٢٥٪ من موازنتها العامة » . لكن القضية الرئيسية فى رأى **الحسن** تكمن فى تحديد الفارق أو العلامات المميزة بين الكيان الاسرائيلى وبين النظام العنصرى فى جنوب افريقيا « فالقضية الرئيسية ليست قضية سياسات تنتهك حقوق الانسان . فاذا عملت قوى الامبريالية الجديدة على تغيير هذين النظامين من الداخل وحسنت هذه السياسات انتهى النضال ضدهما . ان المسألة أبعد من ذلك . فالكيان الاسرائيلى يتميز بعدد من العلامات التى تفصله عن غيره من الجيوب الاستيطانية وبالذات عن جنوب افريقيا . ومن أبرز هذه العلامات :

أولا : اعتماده على فكرة العودة وهى فكرة فريدة بين التصورات الامبريالية ، مفادها حق البلد المعنى فى نشر الحضارة فى الأقطار الأخرى ، وعلى أساس هذه الفكرة يتم تصنيف الكائنات البشرية فى تلك الأقطار الى بشر متقدمين وغير متقدمين . قابلين للتطور أو غير قابلين .. الخ .

ثانيا : يتميز الكيان الاستيطانى الاسرائيلى ببحثه عن ايجاد صيغة مشروعة لاخراج السكان الاصليين ، وهو فى ذلك يختلف عن الجيوب الاستيطانية الاخرى التى تعتمد اعتمادا كبيرا على الأيدى العاملة لهذه الجيوب » . وحول تلك النقطة الأخيرة اختلف **يوسف الحسن** مع الورقة التى ألقاها **عصام فوزى** فيما يتعلق باستغلال الكيان الصهيونى للعمالة الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، اذ يرى

الحسن ان « الأمر ليس على الصورة المطروحة فى جنوب افريقيا ، ففى أثناء بحثها عن الهوية اليهودية ، تعمل اسرائيل على ابادة الجنس البشرى هناك ، وكما جاء فى آخر اجتماع للجنة حقوق الانسان فى جنيف ، دأبت اسرائيل على الغاء حقوق الانسان نهائيا ، وعارضت بالقوة والقمع حق الضحايا فى مقاومة اجراءات القمع ، لذلك لم تشكل العمالة أثرا يذكر فى الاقتصاد الاسرائيلى » .

كذلك اعترض **الحسن** على توصيف الورقة لاسرائيل بأنها « دولة رأسمالية » فذلك ، حسب رأيه ، « قد تجاوزته الكثير من النظريات . فهذا الكيان يعتمد اعتمادا كاملا على الرافعة الامريكية عسكريا واقتصاديا ، وأكبر مثال على ذلك اتفاقية التجارة الحرة التى وقعتها أمريكا لأول مرة مع اسرائيل عام ١٩٨٥ . وترق تلك الاتفاقية باسرائيل الى مرتبة الشريك الاستراتيجى الكامل . وهو ما لم تفعله الولايات المتحدة مع أية دولة حليفة فى أمريكا الوسطى أو كندا . ولا حتى مع حلفائها الغربيين » .

وفيما يتعلق بموضوع التنمية فى الدول المجاورة للنظامين العنصريين . ميز **الحسن** أيضا بين مواقف النظامين العنصريين « فالدول المجاورة لجنوب افريقيا تعتمد اعتمادا اقتصاديا عليها ، وهذا عكس الحال فى الوطن العربى ، حتى أن هناك محاولات كثيرة من الغرب لطرح مشروعات تستهدف دمج النظام الاسرائيلى داخل الشرق الاوسط . فى حين بذلت العديد من الدول المجاورة لجنوب افريقيا جهودها – كما تمثل فى اعلان لوساكا – لتشكيل السوق السوداء المشتركة بهدف تقليل أو انهاء اعتمادها على جنوب افريقيا . وهذه مسألة لابد من أخذها فى الاعتبار عند مناقشة الاختلاف بين الكيانين وأيضا كيفية التعامل معهما » .

أما **د . محمد السيد سعيد** فقد اهتم بنقد مفهوم « الامبريالية الفرعية » الذى ورد فى ورقتى **حلمى شعراوى وعصام فوزى** . وفى رأيه « أن هناك درجة كبيرة من الخلط النظرى فى توصيف المجتمعات العنصرية فى جنوب افريقيا واسرائيل بأنها دول امبريالية فرعية . فالمقصود أساسا بهذه المقولة هو تمكين مراكز رأسمالية متقدمة من السيطرة الاقتصادية على الشعوب المجاورة بما ينطوى على الاعتقاد **أولا** ، بأن هذه التكوينات العنصرية هى تكوينات رأسمالية بالمعنى الصحيح للكلمة . **ثانيا** أنها تقوم على درجة محددة من البلترة للشعوب المجاورة . **ثالثا** انها تستطيع التحكم الاقتصادى فى المناطق المحيطية ، **ورابعا** انها فى اطار واقعها العنصرى والاستيطانى تستطيع أن تقوم بهذا الاستغلال على نحو منهجى . وهذه المقولات الأربع خاطئة على الأقل جزئيا . ففى واقع الأمر . هناك صراع وتناقض داخلى فى هذه التكوينات بين الطابع الاستيطانى من ناحية ، والدور الوظيفى الذى قد يؤهلها الى ان تصبح امبريالية فرعية من ناحية ثانية . فطالما أن هذا الدور الاستيطانى الاحلالى لايزال قائما ، يصعب تصور أن تقبل المنطقة بدور اقتصادى لهذه التكوينات يمكنها من السيطرة المنهجية على الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة ، على العكس ، فاسرائيل لا تستطيع السيطرة اقتصاديا ، كما ان هناك بدائل ، فباقتراض ان المنطقة تابعة فعليا تبعية شبه كاملة للسوق الرأسمالى العالمى . فان هذه التبعية

لا تمر بالمركز الاقليمي الاسرائيلي . ويفترض فى حالة الامبريالية الفرعية انها تستطيع على نحو ما ان تحقق التهميش الاقتصادى للدول المجاورة . وهذه الافتراضات جميعا لا تحدث . وفى حالة الجنوب الافريقى . نرى أمرا معاكسا . وهو أن وجود النضال ضد العنصرية فى جنوب افريقيا قد خلق دافعا باتجاه تشكيل وحدات اقتصادية تستهدف التحرر الاقتصادى النسبى من جنوب افريقيا » . ويرى د . **سعيد** ان « جانب العنف هو الجانب الأساسى المرتبط بالسيطرة والصراع على الأرض . وأن تلك السيطرة ترتبط بالقمع والعنف أكثر من ارتباطها بالاستغلال الاقتصادى الذى يوظف بشكل يلائم استمرار السيطرة » .

وحول نفس القضية كان تعقيب **خالد الحسن** الذى رأى « ان الوجود الاسرائيلى هو وجود مصطنع من ألفه الى يائه . والاحصاءات التى ذكرها **عصام فوزى** . وان كانت أرقاما صحيحة ، إلا أن التطلع الى القاعدة الأساسية لبنية الاقتصاد الاسرائيلى تعطينا نتائج عكسية تماما : ان معدل دخل الفرد فى اسرائيل هو الى ٢٥٠٠ دولار ، بينما تفقد العملة الاسرائيلية كل سنة ٩٤٪ من قيمتها بالنسبة للدولار ، ١٠٤٪ من قيمتها بالنسبة للاسترلينى ، أى أن الخزانة الاسرائيلية تكون خالية مع نهاية كل سنة مالية . كذلك وصلت الديون الاسرائيلية ٣٤ مليار دولار ، وهى أعلى ديون فى العالم بالنسبة لعدد السكان ، كما وصل التضخم الى ٤٥٪ وهى نسبة لم تصل اليها أى بلد فى العالم ، ومع هذا نجد الكيان مستمرا .

ان الاقتصاد الاسرائيلى يعيش بالسالب وليس بالتوازن أو الموجب ؛ فالاحصاءات الاسرائيلية تقول بأن ٥٠٪ من الميزانية العادية يسددها الدخل الذاتى ، والـ ٥٠٪ الأخرى تأتى من أمريكا ، أما الميزانية غير العادية . وهى ميزانية الجيش . فتأتى كلها من أمريكا » .

أما من حيث تأثير تلك الأوضاع على الواقع العربى ، وعلى قضية التسليح والتنمية . يرى **خالد الحسن** أن المشكلة « ليست فيما يصرف على التسلح فى العالم العربى بالنسبة للتنمية . وانما هى مشكلة النفسية الدفاعية العربية التى تجعل التسليح قوة دفاعية بانتظار العدوان الاسرائيلى ، فيتحول كل ما يصرف على الجهد العسكرى الى نزيف اقتصادى يؤدى الى نزيف اجتماعى ثم سياسى . فتقع الانقلابات ويحدث نزيف قيادى . ويستمر التخلف فى الواقع العربى خاصة فى الشرق . وهذا هو الهدف الحقيقى وراء وجود اسرائيل » .

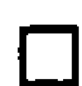
وعن أثر النظامين العنصريين على التنمية فى افريقيا والوطن العربى . قدم **حبيب صادق** عينة عيانية ملموسة استقاها من الأوضاع فى جنوب لبنان « فالجنوب اللبنانى لايزال محتلا من قبل العدو الاسرائيلى ، ولقد اعلن القادة الاسرائيليون أهدافهم من الغزو الاسرائيلى للبنان ، محددين تلك الأهداف فى ثلاثة رئيسية : **الأول** هو القضاء على البنية التحتية للاقتصاد اللبنانى برمته . ومن هنا تم ضرب وهدم جميع المؤسسات الانتاجية فى الأراضى اللبنانية التى احتلت عام ١٩٨٢ ، بل وتمت

سرقة بعض المعامل ، واشترك الأسطول السادس الأمريكي فى ذلك ، أى أن « النيوجرس » بمدافعها الثقيلة قد شاركت الغزاة الاسرائيليين فى تهديم المصانع المحيطة بالمدينة الصناعية فى بيروت . أما فى الجنوب فكان الأمر أشد قسوة حيث قامت اسرائيل بتشريد القوى المنتجة وقتل قسم كبير منها ، وقضم الأراضى الجنوبية اللبنانية ، وضم جزء كبير منها الى الكيان الصهيونى ، ومصادرة المياه الغنية بها أراضى الجنوب . خاصة تحويل نهر « الوزانى » ومحاولة تحويل نهر « الليطانى ، علاوة على هدم البناء الصناعى فى جنوب لبنان ، وفى مواجهة ذلك . كان الهدف الرئيسى للمقاومة اللبنانية أن تعمل على اخراج لبنان من سياسة التبعية للسوق الرأسمالى العالمى وطرحت فى ذلك شعار (الأرض لمن يحررها) » .

وفى رده على ما أثير من تعليقات أشار **حلمى شعراوى** الى ضرورة مواصلة البحث فى خصائص النظامين العنصرى والصهيونى ، وصلتها بالتكوين الفكرى أو التنمية الثقافية على المستوى العربى والافريقى . وأيضا ضرورة التعرف على أثر الصهيونية والعنصرية على الفكريات السائدة فى المنطقتين . واعترض **شعراوى** على التبسيط الشديد الذى تناول به بعض المعلقين طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى للنظام الصهيونى فى اسرائيل ، حيث رأى أن هذا المنهج التبسيطى لايمكننا من فهم الكيفية التى تطور بها النظام العنصرى خاصة من الناحية الايديولوجية . ومن هنا طالب بضرورة بلورة ايديولوجية وطنية حيث سيكون على الايديولوجية العربية والافريقية فى المرحلة المقبلة ان تختار بين التسليم بوجود اسرائيل فى المنطقة كدولة شرق أوسطية ، والقبول بنظام جنوب افريقيا أو خلق ايديولوجية وتنمية ثقافية مغايرة تعتمد على المشاركة الشعبية وتنمية الوعى ببديل قومى وطنى حقيقى فى مواجهة الوعى الزائف الذى يسود حاليا ويتيح الفرصة للنظامين بالبقاء رغم عدوانيتهما .

ومن ناحية أخرى اهتم **عصام فوزى** بالرد على المعقبين الذين رأوا عدم صلاحية مفهوم الامبريالية الفرعية أو الاقليمية فى تحليل طبيعة النظام الصهيونى والعنصرى . ويرى **فوزى** انهم اعتمدوا بشكل أساسى على تصور مفاده ان النظام الاسرائيلى نظام مخلق ومصطنع ومن السهل اسقاطه ، وهذا التصور ليس جديدا ، فلقد ساد لفترة طويلة منذ اعلان دولة اسرائيل . وينبنى هذا التصور على اعتقاد فى غياب أى نظام اقتصادى اسرائيلى ، وان اسرائيل تعيش على الدعم الوافد من الامبريالية الغربية . وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية . وبرغم قدم هذا التصور الا ان القوى الوطنية التى تبنته لم تفلح الى الآن فى انهاء حالة الاحتلال والتخلص من هذا الوجود الاسرائيلى الهش – حسب تصورهم – وفى مواجهة ذلك الفهم نادى **فوزى** بضرورة حساب عنصر الزمن فى السياسة . اذ ان اسرائيل الآن ليست هى اسرائيل ١٩٤٨ . ولن تكون هى نفسها اسرائيل بعد خمسين عاما ، وبالتالى علينا ان نتعامل معها بأساليب مختلفة فى المراحل المختلفة . وأكد **عصام فوزى**

أن تحليله لطبيعة المجتمع الصهيونى لا يصب فى طاحونة التفاوض أو التسليم بل يطرح ضرورة وقف تطور هذا الكيان الصهيونى باستخدام سياسات وطنية عربية اكثر تشددا .



المحور الثالث

حقوق الانسان والشعوب فى ظل النظامين العنصري والصهيونى

أبعاد « الاصلاحات » فى نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا

دكتور / ابراهيم أحمد نصر الدين
أستاذ مساعد معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

مقدمة :

تشهد جنوب افريقيا منذ عقد مضى ، وبالاخص منذ انتفاضة سويتو ١٩٧٧/٧٦ تحولات نوعية فى تركيب وعلاقات القوى بين مختلف الجماعات المشكلة للمجتمع ، وبين مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة فيه ، وقد أثرت هذه التحولات على مجرى عملية الصراع الداخلية ، حيث تصاعدت حدة المقاومة فى الداخل للنظام العنصرى ، واتخذت اشكالا تنظيمية وحركية عديدة وجديدة ، وفى المقابل تصاعد ارهاب النظام العنصرى واتخذ أشكالا جديدة أكثر عنفا ، لم يقف مداها عند حدود الداخل وانما تعدته لتصل الى الدول الافريقية المجاورة حيث توجد قواعد المناضلين اعضاء المؤتمر الوطنى الافريقى ، وفى غمار هذه التحولات وتحت ضغوطها راح النظام العنصرى يسعى فى نفس الوقت الى اجراء بعض الاصلاحات الدستورية والقانونية فى نظام الفصل العنصرى ، بغية تحقيق الاستقرار الداخلى من جهة كشرط ضرورى لاستمرار تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل ، وكمتطلب أساسى لاضفاء مسحة من الشرعية على النظام ــ وضمانا لاستمرار انفراد الجماعة البيضاء بالسلطة فى البلاد من جهة أخرى .

وقد اختلفت آراء المحللين فى تفسير اسباب هذه الاصلاحات ، ومدى جديتها فى انهاء نظام الفصل العنصرى كلية فى اطار من عملية تحول سلمى ، مابين فريق يؤكد على سلامة القصد وحسن النوايا من جانب النظام العنصرى ، ويركز على تعقيدات المشكلة وأبعادها التى تواجه النظام وتفرض

عليه الحذر والتدرج فى عملية التغيير حتى تصل الى منتهاها .. وفريق آخر يرى أن هناك ظروفا موضوعية ، وتحولات نوعية قد أجبرت النظام على سلوك هذا المسلك ، دونما وجود هدف استراتيجى يكمن خلف عملية الاصلاحات اللهم الا السعى لتأكيد سيادة الجماعة البيضاء ، وتأمين استمرارها فى السلطة ، بطرق ملتوية على نحو يؤدى الى نوع من الاستقرار ، ولو المؤقت ، فى الداخل ، كى يتمكن النظام من التقاط أنفاسه ومواجهة الازمات الهيكلية داخله ، وحصوله على قدر من الشرعية الدولية تجعله اكثر قدرة على المواجهة .

وهذه الدراسة هى مجرد محاولة لتفسير أسباب الاصلاحات التى راح النظام العنصرى فى جنوب افريقيا يسعى لتحقيقها فى هذا التوقيت بالذات ، وتحليل لطبيعتها ومداها وحدودها ، ومواقف مختلف القوى الاجتماعية ، والتنظيمات السياسية فيها وذلك بغية التعرف على احتمالاتها المستقبلية .

« المبحث الأول »
« الاصلاحات : الأسباب ، والمسار »

« الأسباب »

يمكن ايجاز أهم الاسباب الذى دفعت بحكومة الحزب الوطنى الى الاسراع بإجراء اصلاحات فى نظام الفصل العنصرى فيما يلى :

أولا : أسباب سياسية :

ذلك أن استقلال المستعمرات البرتغالية ، وبالذات موزمبيق وانجولا – فى عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ على التوالى – قد ألقى بعدة تأثيرات سلبية وضغوط على النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، فمن جهة اندلعت انتفاضة سويتو ١٩٧٧/٧٦ فى الداخل مطالبة بحكم الاغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، ومهددة الاستقرار الشكلى الذى حرص نظام الفصل العنصرى على تحقيقه فى الداخل لضمان تدفق الاستثمارات الاجنبية وقد جاءت هذه الانتفاضة العارمة بعد فترة ركود طويلة بدأت منذ حظر نشاط المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الوحدة الافريقية عام ١٩٦٠ ، ومن جهة ثانية فان استقلال كل من موزمبيق وانجولا كان له تأثير على توسيع نطاق المواجهة مع نظام الفصل العنصرى على المستوى الاقليمى .. ذلك أن المؤتمر الوطنى الافريقى – حركة التحرير الرئيسية لجنوب افريقيا – قد تمكن من الحصول على قواعد له داخل اراضى موزمبيق على الحدود مع جنوب افريقيا على نحو سهل عليه مهمة تصعيد عملياته النضالية داخل اراضى جنوب افريقيا ، وهى

فرصة لهم تكن بتحقق له مع وجود الاستعمار البرتغالى فى موزمبيق .. وقد فرض ذلك على النظام العنصرى ضرورة المواجهة على جبهتين .. احداهما فى الداخل ضد الانتفاضة الوطنية ، والاخرى فى

الخارج مع الدول المجاورة مع ما يعنيه ذلك من أعباء عسكرية ومالية اضافية ، ومع ما يعنيه ذلك أيضا وفى نفس الوقت من تدمير كافة الجهود التى سعى النظام العنصرى الى تحقيقها افريقيا فى اطار ما أسماه سياسة الانفتاح على الخارج ، والتى كانت قد قوبلت من بعض الدول الافريقية ذات التوجهات المحافظة بالدعوة للحوار مع النظام العنصرى باعتبار ذلك أنسب وسيلة لحصول الغالبية الافريقية على حقوقها .

ومن جهة ثالثة ، فان استقلال المستعمرات البرتغالية ، فضلا عن استقلال زيمبابوى عام ١٩٨٠ ، قد أفقد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا كافة المزاعم التى حاول ترويجها حول الاستقرار الداخلى ، وحول الانعكاسات السلبية التى يمكن أن تنجم عن حكم الاغلبية الافريقية من اضطهاد للجماعة البيضاء ، وبات النظام العنصرى عاجزاً عن الحصول على أى قدر ولو محدود من الشرعية فى الداخل والخارج ، خاصة وأنه اصبح النظام العنصرى الاستيطانى الوحيد الموجود فى افريقيا ، وقد ترتب على ذلك تصاعد حملة الادانة الدولية لسياسات النظام العنصرى وممارساته ، فضلا عن هروب الاستثمارات الاجنبية من جنوب افريقيا او تراخى معدلات نموها خشية حدوث تغيير راديكالى فى جنوب افريقيا مع تزايد حالة عدم الاستقرار فى الداخل .

وهكذا بات النظام العنصرى يواجه ازمتين على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق باحتمالات بقائه واستمراره وهما : ازمة عدم الاستقرار ، وازمة الشرعية ، فضلا عن انعكاساتهما المتمثلة فى الازمة الاقتصادية ، وكان عليه أن يبحث عن مخرج .

وقد ازدادت أزمة النظام . تعقيدا مع رفض معظم زعماء البانتوستانات قبول الاستقلال ، ذلك أن النظام العنصرى قد خطط لاقامة عشرة بانتوستانات فى جنوب افريقيا يحشر الافريقيون فيها حشراً ــ حوالى ٧٠ ٪ من اجمالى سكان البلاد فى ١٣ ٪ من مساحة البلاد ــ ويحصلون على جنسيتها ، وتحصل على استقلالها ، وذلك بهدف التخلص مما أسماه بالخطر الاسود ، وتحويل معظم أراضى جنوب افريقيا (٨٧ ٪ من المساحة) الى دولة جنوب أفريقيا البيضاء ، عن قناعة بأن مثل هذا الحل لو أمكن تطبيقه فانه سيفرض على المجتمع الدولى واقعا يتعين عليه الاعتراف به ، وبالتالى يمكن لدولة جنوب افريقيا البيضاء أن تكسب مشروعيتها الدولية وتضمن بقاءها واستمرارها ، لكنه مع مطلع الثمانينيات وحتى عام ١٩٨٨ فإن اربعة بانتوستانات فقط هى التى قبلت الاستقلال وحصلت عليه (سرانسكاى ــ سيسكاى ــ بوفوتاتسوانا ــ فندا »[1] ، فى حين رفضت بقية البانتوستانات الاستقلال ، كما رفض المجتمع الدولى الاعتراف بتلك التى قبلت الاستقلال . هذا رغم أن بعضها قد مضى على استقلاله المزعوم أكثر من عشر سنوات (ترانسكاى) ، وهكذا فان

محاولات النظام لاضفاء مشروعية على سياساته وممارساته قد فشلت داخليا وخارجيا ، كما أن محاولاته لتمزيق أوصال الجماعة الافريقية داخل عشرة بانتوستانات منفصلة من جهة ، واحداث الوقيعة بين هؤلاء ، وبين الافريقيين الذين يقطنون الحضر خارج البانتوستانات من جهة ثانية ، فضلا عن محاولاته لاحداث تناقض بين نضال كافة المضطهدين فى جنوب افريقيا من أفريقيين وملونين وهنود من جهة ثالثة كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل الذريع على النحو الذى توضحه نشأة التحالف الاسود لجنوب افريقيا عام ١٩٧٩ والذى شارك فيه تنظيمان من البانتوستانات (تنظيم انكاثا لكوازولو) وتنظيمات للملونين والهنود (حزب العمل الملون ، حزب الاصلاح الهندى)[٢] .

ولعل ذلك يقودنا الى السبب الثالث من بين الاسباب السياسية ـ بالاضافة التى تأثيرات استقلال المستعمرات البرتغالية ، ورفض الاستقلال من جانب معظم البانتوستانات ـ والمتمثل فى تآكل الهياكل السياسية المنفصلة لكل من الجماعتين الملونة والهندية فى جنوب افريقيا ، ذلك أن حكومة النظام العنصرى فى سعيها لفض علاقة التضامن بين المضطهدين من سود ، وملونين ، وهنود ، قد عملت على ايجاد منافذ للتعبير السياسى لكل من الجماعتين الملونة والهندية ، فى اطار سياسة أسمتها « التنمية المتوازية » ـ خلافا لسياسة « التنمية المنفصلة » التى اعتمدتها بالنسبة للافريقيين والمتمثلة فى اقامة البانتوستانات ـ وقد رفضت الحكومة منذ البداية اقامة أوطان محلية لكل من الملونين والهنود على اعتبار ان أيا من الجماعتين لايتمركز فى منطقة محددة من أراضى جنوب افريقيا ، وآثرت عليه فكرة إقامة شكل من أشكال الحكم الذاتى لكل من الجماعتين ، تمتد سلطاته الى أعضاء كل جماعة على حدة أينما كانوا دون أن تمتد هذه السلطة على قطعة من الارض (وهو نفس مفهوم مناحم بيجين عن الحكم الذاتى للفلسطينيين على الشعب وليس على الارض » وفى اطار هذه السياسة انشىء المجلس الهندى عام ١٩٦٤ ، ومجلس تمثيل الاشخاص الملونين يوم ١٩٦٩ ، وتمتع كل منهما ببعض الاختصاصات التشريعية على جماعته[٣] ، لكن كلا المجلسين لم يحقق اى نجاح خاصة وقد نظر اليهما من قبل كل من الجماعة الهندية والملونة باعتبارهما شكلا آخر من مؤسسات الابارتهيد ، وقد انهار مجلس الملونين عام ١٩٨٠ عندما قام حزب العمل ـ الذى كان يتمتع بغالبية المقاعد المنتخبة فى المجلس ـ بانهاء تعاونه مع الحكومة ، وهو الامر الذى ترتب عليه حل المجلس ، وتبع ذلك ايضا حل المجلس الهندى وهكذا تعين على النظام العنصرى أن يبحث عن مخرج ، فمن جهة هو ليس على استعداد لان يعيد للملونين حقوقهم السابقة وخاصة حق التصويت العام الذى كانوا يتمتعون به تاريخيا فى الكيب ، كما انه ليس على استعداد لان يمنح الهنود حقا لم يتمتعوا به فى السابق ، ومن جهة ثانية فان النظام قد أثبت عجزه عن تسيير المجالس التى أنشأها فى ظل سياسة « التنمية المتوازية » ، وقد دفع ذلك بالنظام الى البحث عن بديل يقوم على مبدأ « الفصل من خلال الارتباط .Separqtion—Within—Association مستهدفا من وراء ذلك احتواء مشاعر

وتوجهات الملونين والهنود المعادية للنظام ، ذلك أنه عقب انتفاضة سويتو ١٩٧٧/٧٦ فان اعدادا متزايدة من شباب الهنود والملونين ـ وبخاصة طلاب الجامعات والمدارس العليا ـ قد راحوا يصنفون أنفسهم مع السود كضحايا لاضطهاد مشترك(٤) .

ثانياً : أسباب أمنية :

وقد أكد على هذه الاسباب رئيس الوزراء بوتا ـ قبل أن يصبح رئيسا للدولة فى ظل التعديلات الدستورية الاخيرة ـ حين قال : « اذا كان الجنود الملونون يحاربون جنبا الى جنب مع الجنود البيض » فكيف يمكن تجاهل منحهم الحقوق السياسية الكاملة ؟؟ « وفى خطاب له امام اجتماع للحزب الوطنى الحاكم فى سبتمبر ١٩٨٣ قال بوتا : (٥) .

« اننا فى الحزب الوطنى نقول : هل من الافضل أن ندفع بالملونين للمشاركة فى جيش أعداء البلاد ؟ أم أن نحاول تنظيمهم ، وبذلك يسود السلام خلف جنود جيش وبوليس جنوب افريقيا ، ونتفرغ لعدونا على الجبهة ؟ » .

وأشار الى أن معظم العاملين فى مصانع الاسلحة من العمال الملونين ، وقال متسائلا :

« اذا ما اتسع نطاق الحرب ، فهل تعتقدون أن البيض وحدهم قادرون على الدفاع عن كامل البلاد برا ، وبحرا ، وجو ؟؟ إن من يقول ذلك يتجاهل الواقع ، ولهذا السبب فانه يوجد اليوم آلاف من رجال البوليس والجيش الملونين الموالين الذين يحاربون ضد الشيوعية من أجل جنوب افريقيا » .

وهكذا فان هناك علاقة بين التغيرات الدستورية والاعتبارات الامنية لايمكن اغفالها ، وعلى أية حال فان أحدا من مسئولى الحزب الوطنى الحاكم لم يتحدث عن منح الحقوق السياسية للملونين والهنود بالتساوى مع البيض ، خشية أن يؤدى ذلك لو تم الى تضاؤل حجم التأييد السياسى للحزب الوطنى بين صفوف الجماعة البيضاء .

ثالثاً : أسباب اقتصادية :

ليس هنا مجال للدخول فى الجدل الدائر منذ الستينات حول مدى قدرة النمو الاقتصادى الرأسمالى فى جنوب افريقيا على تقويض نظام الابارتهيد ذلك أنه فى اطار الازمة الاقتصادية الراهنة فى جنوب افريقيا ، فان السؤال المحورى أصبح ينصب على : مدى كفاءة الاقتصاد الرأسمالى فى جنوب افريقيا فى تحقيق اى نمو اقتصادى « حقيقى » ؟

فمنذ بدايات أزمة الانكماش الاقتصادى فى جنوب افريقيا فى الستينيات ، فإن اقتصاد جنوب

افريقيا راح يواجه بمشكلات اقتصادية هيكلية ومزمنة ألقت باعبائها على كاهل الطبقة العاملة الافريقية ، وقد تمثلت أهم هذه المشكلات فى : ارتفاع معدلات البطالة ، وانفجار معدلات التضخم ، وتراخى معدلات الاستثمار الخاص والحكومى ، واستمرار الاعتماد على الخارج استيرادا وتصديرا مع صغر حجم السوق المحلى نتيجة لاقتصاديات العمالة الرخيصة التى ترتب عليها انخفاض المقدرة الشرائية للقطاع الغالب من السكان الافريقيين .

اذ على الرغم من فترات الانتعاش القصيرة المؤقتة التى شهدها اقتصاد جنوب افريقيا (٧٢ ـ ١٩٧٥ ، ٧٩ ـ ١٩٨١ ، ٨٣ ـ ١٩٨٤) فإن معدلات البطالة الافريقية قد أخذت فى التزايد حيث وصلت الى نحو ربع القوة العاملة الافريقية ، ولم يكن مرجع ذلك عجز آليات السوق عن خلق وظائف جديدة للعمال الجدد ، بقدر ما كان يرجع الى انكماش الانتاج فى معظم الصناعات الكبرى الذى وصل الى حد اغلاق العديد من المصانع وفقدان عدد كبير من العمال لاعمالهم ، بل انه مع الانكماش الاقتصادى الحالى فان مشكلة البطالة أخذت فى الظهور بين العمال البيض لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية (٦) .

ورغم أن نظام الفصل العنصرى قد أعلن « الحرب على التضخم » ، وجعلها فى مقدمة أولوياته منذ السبعينيات ، الا أن المعدل الرسمى للزيادة فى أسعار المستهلكين لم ينخفض عن ١٠ ٪ سنويا منذ ذلك الحين ليعاود الارتفاع مرة أخرى فى الثمانينيات حتى وصل الى نحو ١٦ ٪ سنويا مقوضا كل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الصدد ، وبالطبع فان المعدل « الرسمى » للتضخم يتجاهل الاثار الملقاة على كاهل العمال السود ومستوى معيشتهم من جراء التضخم ، حيث ارتفعت الاسعار بالنسبة لهم مابين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪فوق المعدل الرسمى . كذلك فان مستوى معيشة اثرياء البيض قد تأثر هو الاخر أيضا ، وظهر ذلك فى ارتفاع معدلات سحب المدخرات ، وتزايد معدلات الاقتراض (٧) .

وقد شهدت اقتصاديات جنوب افريقيا منذ السبعينيات تراخيا فى معدلات الاستثمار الخاص فى المشروعات الانتاجية ، وتدنيا فى معدلات الاستثمار الحكومى فى الصناعات التحويلية تحت تأثير هذه الازمة .

وهكذا فان المشكلات الموروثة فى اقتصاد جنوب افريقيا انما تعود الى النظام الرأسمالى ، فعلى الرغم من النمو الصناعى النسبى ـ القائم على العمالة الرخيصة ، وعوائد تصدير الذهب ، والرسوم على الواردات ، واستثمارات الحكومة ... الخ ـ فان جنوب افريقيا مازالت قوة رأسمالية متخلفة نسبيا ، يرتبط مصيرها بالاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وبأزمته الراهنة ، فما زالت الشركات متعددة الجنسية تسيطر على اقتصاد جنوب افريقيا ، وهذه تفضل الانتاج الكبير الذى يخرج سلعا رخيصة للسوق العالمى وليس للسوق المحلى ، لكن قوة العمالة الرخيصة التى ارتكنت عليها هذه الاحتكارات

فى الماضى لتحقيق أكبر قدر من أرباحها قد أصبحت قوة معاكسة لهذا النمو الرأسمالى بعد تنامى وعيها وتضامنها العمالى ، ومطالبتها بحقوق فى اجور عادلة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه رأسمالية جنوب افريقيا عاجزة عن تحقيق نمو رأسمالى مستقل نظرا لصغر حجم السوق المحلى ، بسبب اقتصاديات العمالة الرخيصة ، وهو ما حرمها من أية قدرة على المنافسة العالمية ، ذلك أن فترة السبعينيات والثمانينيات تشير الى أن صادرات الصناعة التحويلية من جنوب افريقيا لم ترتفع بمعدلات معقولة ، كما أن حجم السوق المحلى لم يتسع بالدرجة الكافية التى يمكن أن تستوعب الانتاج الكبير وقد ادى ذلك الى تقليل الفرص أمام الرأسمالية المحلية فى تحقيق أرباح من جراء الاستثمار فى مشروعات انتاجية (٨) .

وهكذا فان الازمة الاقتصادية لجنوب افريقيا هى ازمة مزمنة وذات بعدين ، فمن جهة فان تصنيع جنوب افريقيا قد خلق طبقة عاملة سوداء كبيرة ، غير موالية ، وغير « منضبطة » ، لايوجد لها مثيل فى القارة الافريقية ، وذات ثقل كبير فى المجتمع ، ومن جهة أخرى فان خصوصية جنوب افريقيا ـ اذا قورنت بأية دولة رأسمالية اخرى ـ تكمن فى الطبيعة « الجامدة » لسياسة وآليات الحكم ، التى لاترتكن فحسب الى آلة تكنولوجية متقدمة للارهاب ، ولكنها تستمد مقومات بقائها واستمرارها من الجماعة البيضاء المتميزة سياسيا واقتصاديا (٩) .

وبالتالى فان الطبقة العاملة السوداء تصبح مدفوعة دفعا ازاء الاعباء الملقاه على عاتقها من جراء أزمات النمو الاقتصادى الرأسمالى الى السعى لتقويض نظام الابارتهيد والرأسمالية معا ، ومن هنا يمكن فهم بعض الاسباب التى دفعت نظام الفصل العنصرى الى تقديم بعض التنازلات للحركة العمالية الافريقية ، وسعيه الدءوب لتشكيل طبقة بورجوازية سوداء أملا فى ايجاد قاعدة سوداء مؤيدة للرأسمالية وللابارتهيد بالتبعية وبطريق غير مباشر ، وهو مايظهر فى « الاصلاحات » الاخيرة التى سنتناولها بالتفصيل فيما بعد .

رابعاً : أسباب اجتماعية :

وهذه الاسباب ترتبط بسابقتها أشد الارتباط ، ذلك ان كبار الرأسماليين المتحدثين بالانجليزية راحت تراودهم المخاوف القديمة من امكانية قيام الافريكانرز بتصفية مصالحهم تماما ـ وهى تهديدات اشتدت حدتها فى فترة مابين الحربين ـ فى حالة زوال « الخطر الاسود » ونجاح سياسة البانتوستانات وحصولها على الاعتراف الدولى ، فنجاح مخطط اقامة دولة جنوب افريقيا « البيضاء » المستقرة من شأنه ان يضع الجماعة المتحدثة بالانجليزية وجها لوجه أمام جماعة الافريكانرز بما قد يعنيه ذلك من تهديد بتصفية مصالح الجماعة الاولى كلية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مجتمع جنوب افريقيا قد شهد منذ السبعينيات تغيرا فى تركيب القوى الاجتماعية وتفاعلاتها فقد ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الافريكانرز وتشابكت مصالحها مع مصالح كبار الرأسماليين المتحدثين بالانجليزية ، ورغم أن هؤلاء قد تمكنوا من اقامة قاعدة تكنولوجية حديثة لصناعاتهم الا أن هذه

القاعدة باتت تتطلب وجود عمالة على درجة عالية من المهارة تعجز الجماعة البيضاء عن توفيرهما ، ويستحيل الوفاء بها من بين العمال السود نظرا لوجود نظام « حجز الوظائف » الذى يخصص العمالة الماهرة للبيض ، ونظرا لضعف المستوى التعليمى والفنى للافريقيين ، بسبب نظام الفصل فى التعليم . وقد لجأ هؤلاء الى استيراد العمالة الماهرة من الخارج بتكاليف مرتفعة لكن هذه العمالة بدأت هى الاخرى تعزف عن العمل فى جنوب افريقيا نظرا لحالة عدم الاستقرار الداخلى ، وبالتالى اصبح لدى كبار الرأسماليين فى جنوب افريقيا مصلحة ملحة فى تخفيف بعض قيود الابارتهيد المتعلقة بالعمالة السوداء حتى تتوفر لهم الايدى العاملة الماهرة ، كما اصبح لديهم مصلحة فى رفع القيود العنصرية المتعلقة بحركة الايدى العاملة وتركها لاليات السوق سعيا لتحسين اوضاع العمال السود ورفع اجورهم نسبيا على نحو يؤدى الى اتساع نطاق حجم السوق المحلى امام صناعاتهم من جانب ، والحيلولة دون تنامى الاتجاهات الاشتراكية بين العمال السود من جانب اخر حتى لايتهدد النظام الرأسمالى برمته(١٠) .

وقد أدى ذلك الى تناقض بين مصالح كبار الرسماليين ومصالح صغار الرأسماليين ، فأما الاخيرون قد رأوا ان مثل هذه الاصلاحات لو تمت فانها ستقلل من أرباحهم التى يتحصلون عليها من استغلال العمالة الافريقية الرخيصة .

ومن جهة ثالثة ـ فقد التقت مصالح كبار الرأسماليين بعامة مع رؤية بعض قيادات الحزب الوطنى الحاكم ، ذلك أن الجماعة الاخيرة قد ادركت أن بامكانها الاعتماد على كبار الرأسماليين لمواجهة الازمة الاقتصادية التى يواجهها النظام ، فى نفس الوقت الذى رأت فيه الجماعة الاولى أن بامكانها دفع النظام لاجراء بعض اصلاحات تخدم مصالحها من جانب ، وتؤمن الحفاظ عليها فى مواجهة عدم الاستقرار الداخلى من جانب اخر ، وقد ادى ذلك من جهة رابعة ـ الى حدوث انشقاق داخل جماعة الافريكانرز لم يتوقف عند حد الانشقاق داخل الحزب الوطنى بين جناح المتنورين وجناح المحافظين ، وخروج الجناح الاخير على الحزب الوطنى ليشكل الحزب المحافظ ـ وانما امتد الانشقاق الى جماعة الافريكانرز ذاتها واصبح الحزب الوطنى لاول مرة فى تاريخه يستند فى وجوده فى السلطة على تأييد أعداد متزايدة من المتحدثين بالانجليزية ، بعد أن كان حزبا افريكانريا خالصا ـ هذا بالاضافة الى كبار الرأسماليين الافريكانرز ، ورجال الخدمة المدنية الافريكانرز فى الوقت الذى استطاع فيه الحزب المحافظ أن يستحوذ على التأييد بين صفوف المزارعين الافريكانرز وأعضاء الطبقة الوسطى الافريكانرية(١١) .

وازاء هذه الاوضاع ومع خوف قيادات الحزب الوطنى الحاكم من احتمالات فقدهم للسلطة لصالح الحزب المحافظ ، فان حالة من التردد قد سيطرت على عملية « الاصلاحات » خشية ماقد تسفر عنه من نتائج تعرض سيطرة البيض على السلطة للخطر من جانب ، وهو ما أدى الى اعتماد الحزب الحاكم على الجيش والقمع للتحكم فى عملية الاصلاح وفرضها من أعلى من جانب اخر .

وهكذا نشأ هذا التحالف الثلاثى (كبار الرأسماليين ـ الحزب الوطنى ـ الجيش) وهو كما يبدو تحالف مؤقت تتناقض مصالح اطرافه وأهدافهم .. وهو الامر الذى يضفى على عملية « الاصلاحات » قدرا كبيرا من التردد ويحيطها بقدر أكبر من الغموض .

« المســـار »

فى إطار الاسباب السابقة ، ومع توقيتات حدوثها أخذت حكومة النظام العنصرى تسعى للبحث عن مخرج للازمة الهيكلية للمجتمع ، ولكن بشكل يؤمن استمرار سيطرة البيض على السلطة السياسية ، والثروة الاقتصادية فى البلاد .

ففى اكتوبر عام ١٩٧٧ صدر عن الحزب الوطنى الحاكم وثيقة رسمية تحمل اسم « التعايش المستقبلى بين البيض والملونين والهنود » ، لكن هذه الوثيقة قد جاءت نتاجا لمناقشات ومداولات لجنة وزارية خاصة كان قد تم تعيينها فى أغسطس ١٩٧٦ لدراسة المقترحات الواردة فى تقرير لجنة ثيرون وهو التقرير الذى أكد أن نظام وستمنستر البرلمانى ليس بالضرورة النموذج الملائم للتعددية الثقافية فى جنوب افريقيا ، وطالب بالتمثيل (السياسى) المباشر للجماعة الملونة على كافة مستويات الحكم ، كما اوصى بالدمج السياسى لقطاعات من السكان الملونين والهنود(١٢) .

وتحت رئاسة رئيس الوزراء بوتا ، فان اللجنة الوزارية الخاصة قامت بتقصى المعلومات من مختلف المصادر التى شملت أعضاء الوزارة ، وأعضاء مجلس الجمعية ، وأعضاء مجلس الشيوخ ، وعددا من الشخصيات الاكاديمية البارزة فى حقل العلوم السياسية ، والقانون الدستورى ، والتاريخ ، وقد أشارت اللجنة ـ على نحو مايظهر فى وثيقة الحزب الوطنى الصادرة فى اكتوبر ١٩٧٧ ـ الى ضرورة صياغة خطة دستورية عادلة ، وسهلة الفهم ، وقابلة للتطبيق التدريجى ، على أن تحترم هذه الخطة مبدأ حق تقرير المصير لكافة جماعات السكان من جانب ، وتؤمن سيطرة البيض على شئونهم من جانب آخر . ويمكن ايجاز أهم هذه المقترحات الدستورية فيما يلى(١٣) :

(١) انشاء نظام للحكم المحلى يستند على طبقة الملاك المتنامية التى يمكن أن تعطى للملونين والهنود دورا حقيقيا فى ادارة شئونهم المحلية ، وانشاء مجالس منتخبة فى مدن الملونين ، والهنود ترتبط بغيرها المتماثلة معها فى النوع .

(٢) انشاء ثلاثة مجالس برلمانية منفصلة (للبيض ، الملونين ، الهنود) تشكل معاً فى النهاية برلمان جنوب افريقيا ، وترتبط ببعضها من خلال رئيس الدولة ، الذى يعينه مجتمع انتخابى يمثل فيه البيض ، والملونون ، والهنود ، كما يتم تعيين لجنة إستشارية مشتركة تتولى الفصل فى المسائل الخلافية

بين المجالس الثلاثة ، على أن يتم الغاء مجلس الشيوخ .

(٣) انشاء مجلس رئاسي ــ كمؤسسة غير برلمانية ــ تكون مهمته ابداء المشورة حول المسائل « الوطنية » ، لمجلس الوزراء .

وفى عام ١٩٧٩ قام برلمان جنوب افريقيا بتشكيل لجنة مختارة لبحث شكل التغيير الدستورى الذى يمكن للجماعات الاخرى ــ غير الجماعة البيضاء ــ أن تشارك فيه بفعالية ، وخلال نفس العام أصبحت هذه اللجنة تحت رئاسة وزير الداخلية وأوكل اليها مهمة التوصل الى اطار دستورى اكثر فعالية ، وقد قدمت هذه اللجنة ــ التى عرفت باسم لجنة شليبوخ Schiebusch ــ تقريرها المبدئى الى البرلمان فى مايو ١٩٨٠ . ويمكن اجمالى أهم المقترحات الواردة فى تقرير اللجنة فيما يلى(١٤) :

(١) أكد التقرير على وجهة النظر التى عبرت عنها لجنة ثيرون من أن نظام وستمنستر فى الحكم غير صالح لمقتضيات التغيير الدستورى فى البلاد .

(٢) انتهى التقرير الى أن مبدأ « صوت واحد للرجل الواحد » لايصلح أساسا للتعايش بين كافة عناصر السكان غير المنسجمة فى جنوب افريقيا .

(٣) اكد التقرير على الحاجة الى التشاور مع (وبين) كافة جماعات السكان فى صياغة الهيكل الدستورى المستقبلى ، وتأمين أعلى قدر من القبول له .

(٤) أوصى التقرير بالغاء مجلس الشيوخ ، وبانتخاب نائب لرئيس الدولة ، وتوسيع عضوية مجلس الجمعية بتعيين عدد من الاعضاء فيه .

(٥) أوصى التقرير بانشاء المجلس الرئاسى ، وان اقترح زيادة عدد أعضائه الى ستين عضوا بدلا من خمسين عضوا (وثيقة الحزب الوطنى ١٩٧٧) ، كما أوصى بتقسيم المجلس الى أربع لجان متخصصة ، يمكن لها أن تتشاور مع أى شخص أو أى جهاز حول أى موضوع ، ولها أن تشكل هى الاخرى لجانا استشارية مشتركة من أعضاء أى مجلس يمكن أن ينشئه رئيس الدولة بما فى ذلك « مجلس المواطنين السود لجنوب افريقيا » .

وهكذا فإن توصيات لجنة شليبوخ قد تضمنت احتمال انشاء مجلس للسود ، وان كانت لم تحدد حجمه ، ولا كيفية تشكيله ، ولا وظائفه .

وقد صيغت توصيات لجنة شليبوخ فى شكل مشروع قانون عرض على برلمان جنوب افريقيا فى الفترة من ٢٩ مايو ــ ١٢ يونيو ١٩٨٠ ، وانتهى الامر بموافقة البرلمان عليه حيث صدر تحت اسم التعديل الخامس لدستور جنوب افريقيا الصادر عن يونيو ١٩٨٠(١٥) ، والذى يهمنا هنا هو أن

هذا القانون قد تجاهل كلية مسألة انشاء مجلس تشريعى منفصل للسود ، فى نفس الوقت الذى ركز فيه بالدرجة الاولى على انشاء المجلس الرئاسى . وقد تم بالفعل انشاء المجلس الرئاسى عام ١٩٨١ ، حيث عهد للجنة الدستورية فيه بمهمة وضع اطار متكامل للمقترحات الدستورية الجديدة ، وقد قدمت اللجنة تقريرين فى هذا الصدد الى رئيس الوزراء الذى عرضهما بالتالى على مؤتمر الحزب الوطنى فى منتصف عام ١٩٨٢ ثم قدمتهما الحكومة كمشروع قانون وافق عليه البرلمان فى بداية عام ١٩٨٣ ، حيث عرض القانون بعد ذلك على الناخبين البيض فى استفتاء أجرى بينهم فى ٢ نوفمبر ١٩٨٣ ، وحاز على موافقتهم .

ويهمنا هنا أن نسجل الملاحظات التالية :

(١) أن كل الخطوات السابقة التى استهدفت احداث « اصلاح » فى الهياكل السياسية لنظام الفصل العنصرى قد تواكبت مع تصاعد ازمة هذا النظام منذ منتصف السبعينيات .. وبالتالى فانها جاءت نتاجا لازمة ، ودون أن يحكمها أية رغبة حقيقية فى احداث تغييرات جذرية فى النظام .

(٢) أن الجماعة البيضاء وحدها هى التى قررت شكل هذه الاصلاحات ، وهى التى صدقت عليها فى استفتاء ، فقد تم تشكيل لجان وزارية ، وبرلمانية لوضع الخطوط العريضة لهذه الاصلاحات ، كل أعضائها البيض ، ونوقشت مقترحات هذه اللجان داخل الحزب الوطنى الحاكم ، ثم قامت اللجنة الدستورية للمجلس الرئاسى بصياغتها فى اطار دستورى متكامل ، وهى لجنة معظم أعضائها من البيض ، لتعرض بعد ذلك على برلمان جنوب افريقيا ــ وكل أعضائه من البيض ــ للموافقة عليها ، وعلى الجماعة البيضاء للتصديق عليها فى استفتاء ، وهكذا فان كل الجماعات الاخرى التى يمكن أن تتأثر بالسلب أو بالايجاب من جراء هذه الاصلاحات (الجماعة الافريقية ــ الملونة ــ الهندية) لم يتم استشارتها ، أو أخذ رأيها فيما يتعلق بتحديد مصيرها ، وهو الامر الذى يؤكد استمرار المفهوم العنصرى المتعلق « بوصاية » الجماعة البيضاء على غيرها من الجماعات الاخرى .

(٣) ونتيجة لما تقدم فقد كان من الطبيعى أن تستهدف « الاصلاحات » تأكيد استمرار السلطة السياسية والثروة الاقتصادية فى يد الجماعة البيضاء .

(٤) وقد استهدفت « الاصلاحات » استقطاب الجماعتين الملونة والهندية الى جانب الجماعة البيضاء ببعض تنازلات شكلية لاتمس محاور نظام الفصل العنصرى بغية توسيع قاعدة التأييد للنظام من جانب ، وفض علاقة التضامن بين كافة المضطهدين فى جنوب افريقيا من جانب آخر ، ولذلك لم يكن غريبا أن تستبعد الجماعة الافريقية كلية من هذه الاصلاحات تحت دعاوى أن تطور السود يسلك طريقا مختلفا « التنمية المنفصلة » فى اطار البانتوستانات .

وستزداد هذه الملاحظات وضوحا عند تحليلنا لابعاد « الاصلاحات » فى المبحث التالى .

« المبحث الثانى »
« أبعاد الاصلاحات وأهدافها »

أخذت « الاصلاحات » التى قام بها نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا بعدين :

اولهما : تمثل فى التغييرات الدستورية .

وثانيهما : تمثل فى بعض التعديلات القانونية وبعض التعديلات فى السياسات نتيجة للتغييرات الدستورية ، أو دفعت اليها حكومة النظام العنصرى تحت ضغط تطورات الاحداث وردود الافعال الناجمة عن التغييرات الدستورية .

« التغييرات الدستورية فى جنوب افريقيا »

يمكن ايجاز أهم السمات الرئيسية لنظام الحكم فى جنوب افريقيا وفقا للدستور الجديد الصادر فى عام ١٩٨٣ على النحو التالى :

أولًا : ان المبدأ الاساسى فى الدستور يقوم على الفصل بين مايعد مسائل « عامة » ، وما يعد مسائل « خاصة » ، وتتعلق المسائل « العامة » بالتشريع الذى يمكن أن يؤثر على كافة جماعات السكان (بما فيهم السود) ، فى حين تتعلق المسائل « الخاصة » بكافة الشئون التى تؤثر على جماعة واحدة من الجماعات الثلاث المشاركة فى نظام الحكم الجديد (الجماعة البيضاء ـ الجماعة الملونة ـ الجماعة الهندية) ، وقد عرف الدستور الشئون « الخاصة » بأنها كافة الشئون التى تؤثر فى جماعة سكانيه بعينها من حيث هويتها ، وأسلوبها فى الحياة ، وثقافتها ، وتقاليدها ، وعاداتها ، وما عدا ذلك فيعد مسائل « عامة » ، كما حدد الدستور ١٤ مسألة تدخل فى اطار الشئون الخاصة منها(١٦) : الشئون الاجتماعية ، التعليم على كافة المستويات ، الصحة ، تنمية الجماعة (بما فيها الاسكان) ، الحكم المحلى (فى اطار المناطق التى تسكنها الجماعة المعنية) والزراعة بما فى ذلك تقديم المساعدات والقروض المالية للمزارعين .

ولعل نظرة متأنية لما سبق تكشف بوضوح أن قائمة الشئون الخاصة تنطوى على تعزيز لعملية الفصل بين الجماعات الثلاث ، وبالتبعية استمرار لسياسة الابارتهيد وبعضا من المؤسسات التعبيرية الكبرى لهذا النظام العنصرى مثل : قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ ، وقانون مناطق الجماعة ، وسياسة الفصل التعليمى ، والفصل فى اسلوب حياة الجماعات ، وكلها أمور ظلت ثابتة ، كما أن

الحزب الوطنى الحاكم أكد التزامه باستمرارها ، واعتبرها أمورا لايمكن التفاوض بشأنها .

ثانياً : تشكيل البرلمان : لقد تم الغاء مجلس الشيوخ الذى كان موجودا فى ظل الدستور السابق واصبح البرلمان يتكون من ثلاثة مجالس هى[١٧] :

١ ــ مجلس الجمعية : وهو خاص بالجماعة البيضاء وعدد اعضائه ١٧٨ عضوا .

٢ ــ مجلس الممثلين : وهو خاص بالجماعة الملونة وعدد اعضائه ٨٥ عضواً .

٣ ــ مجلس المندوبين : وهو خاص بالجماعة الهندية وعدد اعضائه ٤٥ عضواً .

وينص الدستور على أن يكون أعضاء كل مجلس من نفس الجماعة العنصرية التى يمثلها المجلس ، وعلى أن يتم انتخاب أعضاء كل مجلس مباشرة من بين صفوف الجماعة العنصرية التى يمثلها المجلس ، كما أعطى الدستور لرئيس الدولة الحق فى تعيين عدد محدود من الاعضاء فى كل مجلس ، وأعطى للاعضاء المنتخبين فى كل مجلس حق انتخاب عدد آخر محدود وضمه للمجلس .

ومن الواضح أن تشكيل البرلمان على النحو السابق يكشف عن عدة أمور ، **أولها** : اختلاف مسميات المجالس التشريعية الثلاثة ، وفى ذلك تأكيد لاستمرار الطبيعة العنصرية القائم على الفصل ، والتمييز بين مختلف الجماعات ، **وثانيها** : اختلاف عدد أعضاء كل مجلس عن الاخر ، وهو عدد مبنى على صيغة ٤ ــ ٢ ــ ١ استنادا الى نسبة عدد سكان كل جماعة (البيضاء ــ الملونة ــ الهندية على التوالى) وبدون شك فان هذه الصيغة تفترض ثبات معدل النمو السكانى لدى كل جماعة عند وضع الدستور ، وهو مالا يمكن تصوره ، والسؤال هو : ماذا لو زاد معدل النمو السكانى بين الجماعة الملونة ؟ هل يمكن زيادة اعضاء مجلس الممثلين بنفس المعدل ؟ من الواضح أن حل هذه المسألة لن يكون الا من خلال قانون يصدر فى « مسألة عامة » يتعين صدوره من جانب المجالس التشريعية الثلاثة ، وهو أمر يصعب تحقيقه فى اطار صيغة ٤ ــ ٢ ــ ١ ، **وثالثها** : وهى مبنية على ماتقدم أن الصيغة السابقة تستهدف بالاساس ابقاء السلطة الفعلية داخل النظام تحت السيطرة الكاملة للجماعة البيضاء طالما أن لها الاغلبية العظمى فى البرلمان .

ثالثاً : العملية التشريعية[١٨] :

ان المبدأ الاساسى الذى يحكم عملية التشريع يتمثل فى أن مشروع القانون المتعلق بمسألة « عامة » يتعين مناقشته فى كل مجلس من المجالس التشريعية الثلاثة على حدة ، وأن توافق هذه المجالس عليه حتى يصبح قانونا ، فاذا ماحدث خلاف بين المجالس الثلاثة حول مشروع قانون وعجز البرلمان عن التوصل الى اتفاق ، فان مشروع القانون يحال الى لجنة مشتركة (تشكل وفقاً لصيغة ٤ ــ ٢ ــ ١) من المجالس الثلاثة لمناقشته وجعله مقبولا لكافة الاطراف ، فان توصلت اللجنة الى

حل الخلاف اعيد المشروع الى البرلمان ثانية بمجالسه الثلاثة للموافقة عليه ، واذا لم تتوصل ، اللجنة الى اتفاق ، فان رئيس الدولة يقوم باحالة المشروع الى المجلس الرئاسى لوضع الصيغة النهائية له ، ثم يقوم الاخير بعرضه على رئيس الدولة مباشرة للتصديق عليه دونما حاجة لموافقة البرلمان . ومشروع القانون الذى يمر بهذه الطريقة من المجلس الرئاسى له قوة القانون كما لو كان صادرا عن البرلمان .

رابعاً : المجلس الرئاسى :

ويتكون من ٦٠ عضواً يتم اختيارهم على النحو التالى :

(١) ٣٥ عضواً منتخبا وفقا لصيغة ٤ ـ ٢ ـ ١ حيث يقوم المجلس الابيض بانتخاب ٢٠ عضواً ، والمجلس الملون بانتخاب ١٠ أعضاء ، والمجلس الهندى بانتخاب ٥ أعضاء بغالبية الاصوات ، ومن بين صفوف كل مجلس .

(٢) ١٥ عضواً يقوم رئيس الدولة بتعيينهم فى المجلس .

(٣) ١٠ أعضاء تنتخبهم أحزاب المعارضة فى المجالس التشريعية الثلاثة .

ولعل تشكيل المجلس على هذا النحو فضلا عن اختصاصاته ، يؤكد هيمنة الجماعة البيضاء ـ وبالاحرى الحزب الحاكم ـ على عمل المجلس ، نظرا لما تفرزه صيغة ٤ ـ ٢ ـ ١ من جهة ، ونظرا لان رئيس الدولة ـ وهو الذى يتم تسميته من جانب الحزب الحاكم صاحب الاغلبية فى مجلس الجمعية ـ سيسعى لمحاباة حزبه اثناء تعيين حصته فى المجلس (١٥ عضواً) من جهة أخرى ، هذا فضلا عن أن المجلس الرئاسى ـ من طبيعته الاستشارية ـ لديه دور حيوى فى العملية التشريعية ـ كما أسلفنا ـ ومن شأن ذلك أن يثير مسألة : أين تكمن السلطة الدستورية فى النظام ؟

خامساً : السلطة التنفيذية[١٩] :

ويمارسها رئيس الدولة ، ومجالس الوزارات الثلاثة التى يقوم بتعيينها ، فبالاضافة الى الحكومة « الوطنية » المنبثقة عن مجلس الجمعية (الابيض) والتى تمثل المصالح « الوطنية » ، والمصالح « الخاصة » للجماعة البيضاء فى نفس الوقت والتى قد تضم فى صفوفها وزراء من الجماعتين الملونة والهندية (يوجد حاليا وزير ملون ، وآخر هندى فى الحكومة الوطنية بدون وزارة) فان رئيس الدولة يقوم بتعيين مجلس وزارى للجماعة الملونة ، وآخر للجماعة الهندية ، وان كان فى تعييناته هذه يكون ملتزما الى حد ما بالترشيحات المقدمة اليه من زعيم الحزب صاحب الاغلبية فى كلا المجلسين ، الذى يصبح فى نفس الوقت رئيساً لوزارة جماعته . ولايشترط أن يكون عضو الوزارة عضوا فى اى مجلس من المجالس الثلاثة ، وان كان يفضل أن يكون ذلك ، وبالطبع فان كل مجلس من مجالس

الوزارات الثلاث تنحصر اختصاصاته فى ادارة الشئون « الخاصة » لجماعته ، ماعدا مجلس الوزارة الابيض .

وينتخب رئيس الدولة لمدة خمس سنوات من جانب مجمع انتخابى يضم مندوبين يختارون من المجالس التشريعية الثلاثة . ووفقا لصيغة ٤ ـ ٢ ـ ١ فان هذا المجمع الانتخابى يتكون من ٥٠ مندوبا عن البيض ، ٢٥ مندوبا عن الملونين و١٣ مندوبا عن الهنود ، يقومون بانتخاب رئيس الدولة بالاغلبية المطلقة . عقب تسميته من جانب الحزب الحاكم صاحب الاغلبية فى مجلس الجمعية (الابيض) ، وبدون شك فان رئيس الدولة على هذا النحو هو مركز الثقل فى هذا النظام ، فهو يجمع بين سلطات رئيس الوزراء وسلطات رئيس الدولة ، ثم أضيف اليه سلطات أخرى نبعت من طبيعة هذا النظام الثلاثى ، ولعل عرضا موجزا لاهم هذه السلطات يوضح هذه الحقيقة :

(١) فللرئيس سلطات تعيينية كبيرة ، فهو يعين ، ويعزل الوزراء ، وهو يعين عددا محدودا فى كل مجلس تشريعى (٤ ـ ٢ ـ ٢ عضوا فى المجلس الابيض والملون ، والهندى على التوالى) وهو يعين ١٥ عضوا فى المجلس الرئاسى ، ويعين رؤساء مجالس الوزارات الثلاث .

(٢) كذلك فان له سلطات تشريعية كبيرة ـ فله حق تقرير ما اذا كانت مسألة ماتدخل فى اطار الشئون العامة أو فى اطار الشئون « الخاصة » وهو ما يعنى بالتبعية سلطته فى منع مجلس تشريعى معين من تعديل تشريع يتعلق بمسائل « خاصة » ، وعلى سبيل المثال فانه يمكن أن يمنع مجلس الملونين من تعديل قانون تعليم الملونين على نحو يسمح للاطفال البيض والسود بالالتحاق بمدارس الملونين بحجة أن ذلك التعديل يمس مسائل « عامة » . وهكذا فان رئيس الدولة سيظل حارسا لسياسة الابارتهيد ، يضاف الى ذلك سلطات الرئيس التشريعية فى حالة وجود خلاف بين المجالس التشريعية الثلاثة على النحو الذى سبق ذكره ، وفضلا عما تقدم فان لرئيس الدولة سلطة دعوة البرلمان للانعقاد ، وفض جلساته ، وله سلطة دعوة أى مجلس تشريعى للاجتماع ، كما له حق القاء خطابات أمام هذه المجالس . .

سادساً : وقد أعاد الدستور تأكيد مبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين (الافريكانية والانجليزية) وان اشار الى احتمال الاعتراف ببعض اللغات الافريقية كلغات رسمية فى البانتوستانات ، وأكد الدستور على أنه لايمكن الغاء أو تعديل هذا المبدأ بموافقة أغلبية ثلثى كل مجلس من المجالس التشريعية الثلاثة .

سابعاً : ولعله يتضح مما تقدم أن الدستور الجديد قد استبدل نظام الحكم البرلمانى السابق ، بنظام حكم أقرب الى النظام الرئاسى ، ثم ان الدستور بالهياكل التى أقامها مازال يحافظ على الشكل الموحد للدولة ، ولكن يبدو أن واضعى الدستور الجديد قد وضعوا نصب أعينهم أن تكون الصيغة

التى انتهوا اليها مقدمة للوصول الى اقامة شكل كونفدرالى ، أو فيدرالى لدولة جنوب افريقيا يضم فى اطاره البانتوستانات المستقلة ، وهى مسألة سنناقشها عند تحليلنا لبعض التعديلات القانونية التى واكبت عملية اصدار الدستور وتلته ، وكذا عملية التغيير فى السياسات [٢٠] .

« التعديلات القانونية والتعديلات فى السياسات »

اذا كانت التغييرات الدستورية قد استهدفت احتواء الملونين والهنود فى هياكل ومؤسسات فى نظام السيادة البيضاء ، واستبعدت الافريقيين كلية من هذه الهياكل تحت دعاوى أن تطور الافريقيين يسلك مسلكا مختلفا داخل البانتوستانات فى اطار سياسة التنمية المنفصلة ، اذا كان ذلك كذلك فانه لم يكن بمقدور نظام الفصل العنصرى ان يتجاهل كلية مطالب الافريقيين ، الذين راحوا يشكلون ضغوطا مكثفة على النظام بوسائل عدة ، مما اضطر النظام الى القيام ببعض اصلاحات أخرى شكلية استهدفت احتواء هذه المطالب من جهة ، وتكريس السيادة البيضاء من جهة أخرى .

ويمكن اجمال أهم مجالات « الاصلاح » هذه فيما يلى :

أولًا : فى المجال الادارى والسياسى :

(١) فى المجال الادارى : فى عام ١٩٧٧ أصدرت الحكومة قانون مجالس الجماعة وبموجبه اعطت الافريقيين فى الحضر حق انتخاب مجالس محلية خاصة بهم لادارة شئونهم المحلية ، لكن هذه المجالس سرعان ماتعرضت للاخفاق نتيجة مقاومة الأفريقيين لها ، ورفضهم التعاون معها ، بل والاصطدام بأعضائها ففى أول انتخابات اجريت لهذه المجالس عام ١٩٧٩ جرت مقاطعة شبه كاملة لهذه المجالس . فمن بين ٣٠ دائرة فى سويتو على سبيل المثال ــ لم تشترك الا دائرتين فى هذه الانتخابات ، كما لم يذهب الى صناديق الانتخاب بعامة سوى ٥ ٪ من الناخبين الافريقيين المسجلين [٢١] ، كذلك فان انتخابات هذه المجالس فى عام ١٩٨٣ قد منيت بالفشل حتى لم يشارك فيها سوى ١٠ ٪ من الناخبين [٢٢] ، مما اضطر الحكومة الى الغاء هذه المجالس ، واصدار قانون جديد فى عام ١٩٨٣ يغير من أوضاعها علها تصبح مقبولة ، فصدر قانون السلطات المحلية السوداء الذى يقضى بانشاء سلطات محلية فى المراكز الحضرية الافريقية الكبرى (مثل سويتو) ، على أن يكون لهذه السلطات قدر من الاستقلال المالى والسياسى لادارة المدن الافريقية ، وقد انصرفت نية واضعى القانون الى امكانية استخدام هذه السلطات فى المستقبل ــ فى حالة نجاحها ــ لربط افريقيى الحضر بسلطة كونفدرالية (تنشأ فى المستقبل) على المستوى المركزى ، بحيث تصبح المدن الافريقية دول/مدينة مستقلة تمثل هى ، والبانتوستانات على المستوى الكونفدرالى المركزى [٢٣] . وعلى أية

حال فان هذه السلطات عندما دخلت حيز التنفيذ العملى لم تربط بشكل من أشكال التمثيل السياسى على المستوى المركزى ، وقد ادى اصرار الحكومة على ضرورة قيام هذه السلطات بتمويل نفسها ذاتيا ، الى اتجاه هذه السلطات الى فرض ضرائب ورسوم محلية ، والى رفع ايجارات المساكن العامة ، وتكاليف الخدمات التى وصلت احيانا الى نسبة ١٠٠ ٪ وقد أدت هذه الاجراءات الى اندلاع المقاومة واعمال العنف فى المدن الافريقية ضد هذه السلطات ، وضد المسئولين فيها ، ولم يكد يحل عام ١٩٨٦ حتى انهارت هذه السلطات تماما ، والتى تمثل احد أهدافها فى تمزيق الجماعة الافريقية بين افريقيين يسكنون فى الحضر وآخرين يعيشون فى البانتوستانات [٢٤] .

(٢) **فى المجال السياسى** : فى جلسة افتتاح البرلمان الجديد فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٤ أعلن رئيس الدولة ــ بوتا أن :

« الدستور لايعبر بدرجة كافية عن التنوع الذى يميز سكان جنوب افريقيا .. ذلك أن المشاركة السياسية الديمقراطية يجب أن تمتد لتشمل جماعتنا السوداء » [٢٥] .

ثم عاد واعلن مرة أخرى امام البرلمان فى يناير ١٩٨٥ بأن الحكومة مصممة على المضى فى برنامجها الاصلاحى الذى بدأ مع الدستور الجديد ، والتغييرات فى قوانين العمل ، والنقابات العمالية ، وأكد احتمالات حصول السود فى الحضر على حق المواطنة ، وملكية الارض ، وزاد على ذلك « احتمالات احداث تغيير دستورى لتحقيق حلول سلمية ديمقراطية » بما فى ذلك ايجاد اطار يسمح بمشاركة السود فى الحكومة [٢٦] ، لكنه أكد أن هذه الاصلاحات المرتقبة لاتنطوى بحال على « منح السود الحقوق السياسية » .

وفى عام ١٩٨٥ تم الغاء قانون حظر التداخل السياسى الصادر فى الستينيات والذى كان يحظر قيام أحزاب سياسية تضم فى عضويتها أعضاء من جماعات عرقية مختلفة [٢٧] ، وبالتالى أصبح بامكان أى حزب فى الداخل أن يفتح باب عضويته لابناء جنوب افريقيا على اختلاف جماعاتهم ، غير أنه تجب ملاحظة أن هذا الالغاء لم يترتب عليه أية نتيجة ايجابية ، كما انه ليست له اية قيمة فى التطبيق العملى طالما ان التمثيل فى الهياكل السياسية للبيض والملونين والهنود مازال قائما على أساس عنصرى ، وهو مايفرض وجود أحزاب حضرية عرقية تتنافس على مقاعد السلطة التشريعية القائمة على أساس ثلاثى عنصرى .

وازاء شيوع حالة عدم الاستقرار ، وتصاعد أعمال المقاومة الوطنية الافريقية لمخططات نظام الفصل العنصرى فان الرئيس بوتا أعلن فى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ حالة الطوارىء فى البلاد ــ وهى المرة الثانية حيث كانت قد أعلنت حالة الطوارىء فى البلاد اثر مذبحة شاريفيل عام ١٩٦٠ ــ مؤكدا أن عملية الاصلاح ستتوقف حتى يعود الهدوء الى جنوب افريقيا ، لكنه سرعان مااضطر الى التراجع عن موقفه فى خطاب له امام مؤتمر الحزب الوطنى لناتال المنعقد بديربان فى ١٥ أغسطس ١٩٨٥

حيث وعد بالتفاوض مع القيادات السوداء « المنتخبة » وكان يعنى بها قيادات البانتوستانات ، ومدراء السلطات المحلية السوداء[٢٨] . ورغم ذلك فإن وعده لم يدخل حيز التنفيذ من جهة ، فضلا عن أن هذه القيادات قد رفضت التفاوض الا بشروط حددتها تتناقض مع الدستور الجديد من جهة أخرى .

وفى تصريح له فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٥ صرح وزير الدولة ـ جيريت فيلجون ـ بأن السود الذين فقدوا جنسية جنوب افريقيا عندما استقلت أوطانهم المحلية سيعطون الفرصة للاختيار بين استرجاع جنسية جنوب افريقيا ، او الاحتفاظ بجنسية أوطانهم المحلية ، أما مواطنو البانتوستانات التى ستستقل فى المستقبل فانهم سيعطون فرصة الاحتفاظ بالجنسية المزدوجة[٢٩] .

وهكذا فان كل مايتعلق بالحقوق السياسية للافريقيين ، لم يزل مجرد وعود وحتى هذه الوعود فانها تتجه ـ وباصرار ـ الى السعى لتمزيق الجماعة الأفريقية .

ثانياً : فى المجال الاقتصادى والعمالى :

(١) **فى المجال الاقتصادى :** أعلنت حكومة بوتا فى عام ١٩٧٨ عن نيتها فى منح امتياز ملكية المساكن لمدة ٩٩ عاما للافريقيين المقيمين بالحضر ، لكنه تجب ملاحظة أن تنفيذ هذا المخطط فى عام ١٩٧٩ قد اقتصر على حى ديوبى فى سويتو حيث تعيش الطبقة الوسطى السوداء ، كما أن الافريقيين لم يتقدموا للحصول على القروض المقدمة لهم من جانب مؤسسة الحضر التى تمولها البنوك الامريكية ـ لشراء وبناء المساكن ـ لتشككهم فى نواياها[٣٠] . وعلى أية حال فاذا كان هذا الامتياز قد اعترف به رسميا فى عام ١٩٨٥ ، بالاضافة الى السماح للافريقيين بممارسة التجارة فى المراكز الحضرية بالمدن البيضاء فى نفس العام ، وان كان لم يسمح لهم بالعيش فيها فان هذه « التنازلات » انما تشكل جزءا من سعى نظام الفصل العنصرى لانماء طبقة بورجوازية افريقية منفصلة ، ذلك أن انخفاض مستوى معيشة معظم الافريقيين يحول بينهم وبين شراء أو بناء مساكن فى المدن الحضرية السوداء ، كما يقف عقبة امام ممارسة معظمهم للنشاط التجارى فى المدن البيضاء . وهو مايعنى بالتبعية أن الاغنياء منهم فقط هم المستفيدون من هذه التنازلات[٣١] .

واذا كانت الحكومة قد اعترفت فى عام ١٩٨٥ بحق نوعية محددة من الافريقيين فى العيش فى المناطق الريفية البيضاء خارج البانتوستانات ، وخارج المناطق الحضرية المحددة لاقامة الافريقيين ، فان هذا الاعتراف جاء استجابة لمتطلبات اقتصادية فرضتها حاجة المزارعين الافريكانر للعمالة الافريقية الرخيصة[٣٢] .

(٢) **فى المجال النقابى والعمالى :** لقد وجه نظام الفصل العنصرى جهدا مكثفا فى هذا المجال ، والذى يتعلق بوضع الطبقة العاملة الافريقية بهدف تمزيق صفوفها ، واحتواء نشاطاتها الوطنية

لا أدل على ذلك من قيامه بتشكيل لجنتين فى أواخر السبعينيات لتقصى الاوضاع فى هذا المجال هما لجنة Riekert ولجنة Wiehahn وأصدرت كل منهما تقريرا عن نشاطها فى عام ١٩٧٩ (٣٣) .

وقد جاء تقرير اللجنة الاولى الذى يحمل اسم « تقرير لجنة تقصى الحقائق حول التشريعات المتعلقة بالاستفادة من القوة العاملة » ليشكل محاولة لتمزيق صفوف الطبقة العاملة الافريقية الى قسمين ، عمال افريقيون مستقرون فى الحضر « مؤهلون » وآخرون مهاجرون من الاوطان المحلية (البانتوستانات) الى المدن الافريقية للعمل بها وهم غير « مؤهلين » ، فقد أوصى التقرير بفتح سوق العمالة الحرة ـ بعيدا عن سيطرة مكتب العمل ـ أمام الفئة الاولى ، وحث أرباب الاعمال على تشغيلهم ،وتفضيلهم على العمال المهاجرين ، وزيادة أجورهم الى المستوى الذى يكفى لتغطية نفقات اقامتهم فى الحضر ، اما فيما يتعلق بالفئة الثانية فقد اوصى التقرير بضرورة ربطهم بالبانتوستانات ، وبجنسياتها ، وجعل اقامتهم فى الحضر مؤقته . وليس يخفى أن الهدف من وراء ذلك هو تمزيق أوصال الطبقة العاملة الافريقية ، واضعاف قدرتها على المواجهة عن طريق خلق طبقة عمال افريقية حضرية متميزة يكون لديها مصلحة فى استمرار الوضع الراهن (٣٤) .

ثم جاء تقرير اللجنة الثانية الذى يحمل اسم « تقرير لجنة تقصى الحقائق حول تشريع العمل » ليضع مخططا متكاملا للسيطرة على القوة العاملة الافريقية بصورة أكثر فعالية ، فهو يشير الى تقسيم البلاد الى عدة مناطق اقليمية يكون لكل واحدة منها سوق عمالة خاصة بها ، ويسمح بانتقال العمالة داخلها ، كما يوصى باعتراف الدولة بالنقابات العمالية الافريقية وتعديل قانون المساومة الصناعية على النحو الذى يسمح بتسجيل هذه النقابات شريطة الا تضم هذه النقابات فى صفوفها العمال المهاجرين ، وتقتصر عضويتها على عمال الحضر الافريقيين (٣٥) .

وقد استجابت الحكومة للتوصيات الواردة فى التقريرين فأنشأت اللجنة الوطنية للقوى العاملة ، وأعادت تشكيل لجان الفصل فى المنازعات الصناعية ، وأوصت النقابات العمالية الافريقية بعدم تشجيع العمال المهاجرين على الانضمام فى صفوفها بيد أن النقابات العمالية الافريقية رفضت وقاومت بشدة هذا الشرط الذى يقوم على التمييز بين العمال الافريقيين ، واذا كانت الحكومة قد تراجعت عن هذا الشرط الا ان التشريع الذى صدر بذلك تجاهل كلية الاشارة الى وضع العمال المهاجرين ، وهو الامر الذى يسمح للحكومة فى المستقبل بامكانية استبعاد العمال المهاجرين من عضوية النقابات العمالية الافريقية (٣٦) .

وليس من شك فى الهدف من هذه السياسة هو اكثر تعقيدا ، وابعد مدى من سياسة « فرق تسد » ـ حيث تمزق الطبقة العاملة الافريقية الى عمال حضر وعمال مهاجرين من جهة ، كما تمزق على أساس اقليمى من جهة أخرى ـ فهى تستهدف فوق ذلك خلق وعى افريقى حضرى غير متأثر بالاوضاع القائمة ويسعى الى تحقيق تقدمه السياسى من خلال قنوات محافظة مثل سلطات الحضر ،

والنقابات العمالية المحافظة .

واذا كانت الحكومة قد اعلنت الغاء المعاملة التفضيلية للعمال الملونين فى الكيب على حساب العمال الافريقيين عام ١٩٨٥ فانه يبدو انها قد أرادت اختبار رد فعل العمال الملونين تجاه هذا الالغاء ، وخلق تناقض بينهم وبين العمال الافريقيين .

ثالثاً : فى المجال الاجتماعى :

كان أول الموضوعات التى تعرضت للهجوم التشريعى من جانب الهياكل السياسية الجديدة هو القسم رقم ١٦ من قانون حماية الاداب والذى يحظر العلاقات الجنسية المختلطة بين أبناء الجماعات المختلفة[٣٧] ، وقد أمكن الغاء هذا القسم ، فضلا عن تعديل قانون الزواج المختلط فى عام ١٩٨٥ ليسمح بالزواج بين أبناء الجماعات المختلفة[٣٨] ، يبد أن هذا الالغاء وذلك التعديل ليس لهما اى قيمة ، ومرجع ذلك استمرار وجود قانون تسجيل السكان (والذى يصنف الافراد حسب لونهم وملامحهم الفيزيقية ... الخ) واستمرار وجود قانون مناطق الجماعة (والذى يحدد مناطق اقامة محددة لكل جماعة عرقية) وهو مايعنى بالتبعية أن الاطفال ـ نتاج هذا الزواج المختلط ، سيتم تصنيفهم عرقيا ، وتحديد مناطق اقامتهم اقليميا !![٣٩] .

وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية للمجلس الرئاسى قد قضت عامين (٨٥ ـ ١٩٨٧) فى تعديل قانون مناطق الجماعة ، وأوصت من بين توصياتها « بالاختيار المحلى » بمعنى اعطاء المحليات سلطة اتخاذ قرارا من جانبها بالدمج بين الجماعات المختلفة فى الاحياء السكنية ، الا أن غاالبية أعضاء المجلس ممثلة الحزب الوطنى الحاكم ـ قد أعادت تقرير اللجنة الدستورية اليها ثانية لمزيد من الدراسة ويبدو أنه لايوجد امل فى المستقبل المنظور فى امكانية تعديل القانون[٤٠] .

بعد هذا العرض الموجز لاهم التعديلات التى قامت بها حكومة الحزب الوطنى فى السياسات والقوانين ، فقد يكون من المفيد أن نورد الملاحظات التالية :

(١) لقد انصرفت معظم هذه السياسات والقوانين الى تمزيق أوصال الجماعة الافريقية بين سكان افريقيين يقطنون المدن السوداء ، وسكان افريقيين يسكنون البانتوستانات فضلا عن قيام نظام الفصل العنصرى قبل ذلك بتمزيق للجماعة الافريقية الى عشرة بانتوستانات على أساس قبلى ، بحيث تمنح كل مجموعة تعيش داخل البانتوستان الواحد جنسيته هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان نظام الفصل العنصرى عمل على تمزيق صفوف الطبقة العاملة الافريقية باعتبارها القوة المؤهلة والقادرة على تأمين مسيرة النضال ضد النظام ـ بطرق شتى تراوحت مابين تقسيمهم الى عمال حضر وعمال مهاجرين ، ثم السعى لتقسيمهم على أساس اقليمى بغية خلق بروليتاريات اقليمية

تتناقض مصالحها وتتعارض اتجاهاتها .

(٢) ان جانبا كبيرا مما وصف بأنه سياسات « اصلاحية » من قبل نظام الفصل العنصرى ظل مجرد « وعود » حتى مطلع عام ١٩٨٨ ، فقد وعدت حكومة الحزب الوطنى باعادة منح جنسية جنوب افريقيا لمن يريدها من أبناء البانتوستانات « المستقلة » وبالجنسية المزدوجة لمن يعيشون فى البانتوستانات التى لم تستقل بعد ، لكن هذه الوعود لم تتحقق ، واذا كانت الحكومة قد أعطت للافريقيين فى الحضر حق امتياز ملكية المساكن لمدة ٩٩ عاماً ، لكن هذا الحق فضلا عن كونه مقيدا ، لم يكن بالامكان الاستفادة منه من جانب غالبية الافريقيين فى الحضر نظرا لتدنى مستوى معيشتهم ، وفيما يتعلق بالحقوق السياسية للافريقيين فإن الحكومة مازالت تصر على أن يكون منح هذه الحقوق على أساس جماعى لافردى ، رافضة مبدأ « صوت واحد للشخص الواحد » مثلما فعلت مع الجماعتين الملونة والهندية ، أكثر من ذلك فهى مازالت ترفض اعتبار الافريقيين جماعة واحدة يتعين معاملتهم سياسيا كما عاملت الجماعتين الملونة والهندية ، وترى أنهم منقسمون الى جماعات عدة فى البانتوستانات وفى المدن السوداء ، وبالتالى فانها راحت تسعى لاقامة هياكل سياسية منفصلة لكل جماعة على حدة داخل البانتوستانات ، وداخل المدن السوداء . وحتى وعود الحكومة « بالتفاوض » مع الافريقيين ، انصرفت الى بعض « قيادات » محافظة فى البانتوستانات ، والمجالس الحضرية للسود ، وعبرت عن رفض كامل لتوفير أية شروط موضوعية لهذه المفاوضات ، كما أفصحت فى الوقت نفسه عن رفض تام للتفاوض مع المؤتمر الوطنى الافريقى حركة التحرير الرئيسية فى جنوب افريقيا .

(٣) وكما أسلفنا ، فان التعديلات التى تمت فى بعض القوانين ، وبالذات قانون حظر التداخل السياسى ، وقانون الزواج المختلط ، انما هى تعديلات شكلية لاتمس جوهر نظام الفصل العنصرى ، طالما أن عملية التمثيل السياسى مازالت قائمة على أساس عنصرى ـ جماعى لافردى ـ وطالما ظل قانون مناطق الجماعة ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون التعليم المنفصل قائما ، وهى قوانين تشكل ركائز نظام الفصل العنصرى .

(٤) وعلى أية حال فانه يتعين علينا الا ننظر الى هذه « الاصلاحات » من منظور جزئى ، ذلك أنه رغم تنوعها ، وتنوع مجالاتها ، فهى فى النهاية تشكل أجزاء من مخطط متكامل كان يستهدف تحويل دولة جنوب افريقيا من دولة موحدة الى دولة كونفدرالية ، فلما وضحت صعوبات تحقيق هذا الخيار ، فإن المخطط اتجه للوصول الى الاخذ بالشكل الفيدرالى للدولة .

فقد ظهرت الصيغة الكونفدرالية للدولة منذ منتصف السبعينيات تحت اسم Constellation Of Southern African واستمر السعى لتحقيقها يأخذ مجراه فى شكل تعزيز البانتوستانات ودفعها الى الاستقلال من جهة ، ثم فى شكل اصدار قانون السلطات المحلية السوداء عام ١٩٨٣ والذى كان

يستهدف خلق « دول/مدينة » فى المدن الافريقية من جهة أخرى ، على أمل أن تدخل هذه الوحدات مع دولة جنوب افريقيا البيضاء فى رابطة كونفدرالية فى المستقبل ، لكن هذا الخيار قد تعرض للاخفاق . فقد رفضت معظم البانتوستانات الاستقلال مفضلة الاخذ بالخيار الفيدرالى فى نفس الوقت الذى انهارت فيه السلطات المحلية السوداء بفعل مقاومة الافريقيين لها على نحو ما اسلفنا(٤١) .

وازاء ذلك اتجه نظام الفصل العنصرى الى الاقتراب حثيثا من الخيار الفيدرالى فتبنى سياسة « التحضر المحكوم » كبديل لنظام تصاريح المرور (والذى كان يقيد حركة انتقال العمالة الافريقية من الريف الى الحضر) ، وفى اطار هذه السياسة سعى النظام الى تقسيم البلاد الى تسعة اقاليم اقتصادية ، يسمح بانتقال العمالة الافريقية داخل كل اقليم على حدة ، فى محاولته لخلق بروليتاريات سوداء اقليمية متعارضة ، كما سعى الى نقل مراكز التوطن الصناعى الى جوار المدن السوداء بدلاً من الصناعات الحدودية التى تمركزت فى السابق على حدود البانتوستانات وتوج ذلك باصدار قانون مجالس الخدمة الاقليمية عام ١٩٨٥ كى تتولى هذه المجالس اختصاصات تنموية داخل الاقاليم التسعة ، بما فى ذلك حقها فى فرض ضرائب ورسوم داخل الاقاليم لتنمية المناطق الحضرية الهامشية السوداء ، وهكذا فان النظام العنصرى قد اتجه ليسلك مسلك اصلاح هيكلى من أسفل ، فبالاضافة الى مستوى الحكم المركزى ، فان النظام راح يسعى لالغاء مجالس المقاطعات ، ليحل محلها مجالس تنفيذية تعددية (أى تسمح بضم أعضاء من مختلف الجماعات فيها) لتشكل المستوى الثانى للحكم ، ثم أقام مجالس الخدمة المدنية لتتولى ادارة الاقاليم الاقتصادية ولتكون المستوى الثالث للحكم ، فى تحرك واضح للاخذ بالخيار الفيدرالى بعيدا عن واقع البانتوستانات(٤٢) .

« المبحث الثالث »
« الديناميات السياسية »

ونعنى بذلك دراسة النشاط السياسى لمختلف التنظيمات والقوى الاجتماعية والسياسية فى جنوب افريقيا ، وبخاصة موافقها المعلنة والفعلية تجاه عملية « الاصلاح » وتفاعل هذه المواقف مع بعضها ، وما أسفر عنه ذلك التفاعل .

« السياسة البيضاء »

شهد العقد الاخير تآكلا فى الهيكل البسيط للسياسة البيضاء ، والذى تم بناؤه فى السنوات

التى أعقبت تولى الحزب الوطنى للسلطة عام ١٩٤٨ ، فقد كان الحزب الوطنى هو الحزب الحاكم الذى يرتكن على غالبية عريضة من الافريكانرز ، فى حين كان الحزب المتحد يمثل صفوف المعارضة ، ورغم أن قيادة الحزب ظلت دوما فى يد زعيم أفريكانرى . الا أنه كان يحصل على معظم التأييد له من جانب المتحدثين بالانجليزية ، بيد أن هذا الحزب وبعد فترة طويلة من الصراع للوصول الى السلطة ومن الصراع من أجل البقاء ، تلاشت آماله ، وتدهورت شعبيته ، وانتهى به الامر

الى الانتهاء التدريجى ، فقد قام عدد من المحافظين المتشددين من بين صفوفه بالخروج عليه وتشكيل الحزب الجمهورى الجديد ، فى حين قام عدد آخر من المحافظين أيضا بتحويل ولائهم الى الحزب الوطنى الحاكم ، فى الوقت الذى قام فيه الاعضاء الليبراليون فى الحزب بالانضمام الى الحزب الفيدرالى التقدمى ، وهذا الحزب الاخير يشبه الحزب المتحد من حيث زعامته الافريكانزية ، ومن حيث كون معظم التأييد له يأتى من جانب المتحدثين بالانجليزية ، وقد حصل هذا الحزب على ٢٠ ٪ من اصوات الناخبين فى آخر انتخابات اجريت قبل التعديلات الدستورية ، وبالتالى اصبح يشكل حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان (٤٣) .

وفى الوقت الذى كانت المعارضة تعانى فيه من انقساماتها ، وتسعى لاعادة تنظيم صفوفها ، فان الحزب الوطنى الحاكم كان هو الاخر يعانى من صعوبات داخلية ، وتمثلت اول بادرة خطيرة فى هذا الصدد فى انشقاق مجموعة من الجناح اليمينى المتشدد عام ١٩٦٩ على الحزب وقيامها بتشكيل الحزب الوطنى المعاد تأسيسه . واذا كانت حكومة الحزب الوطنى قد نجحت فى احتواء هذا التهديد البرلمانى المحتمل ــ حيث لم يتمكن هذا الحزب منذ نشأته من الحصول على مقعد واحد فى البرلمان ــ الا ان الصراعات داخل الحزب الوطنى قد اشتد اوارها على نحو ما وضح طوال عقد السبعينيات من انقسام حاد داخل الحزب بين جناح المعتدلين Verligte وجناح المحافظين المتشددين Verkrampte الى استقالة جون فورستر رئيس الوزراء عقب فضيحة مولدرجيت ، الى الصراع على الزعامة الذى انتهى بتولى بيتر بوتا لرئاسة الوزراء ، وانتهاء بالانقسام داخل صفوف الحزب ، وبين أجنحته فى المقاطعات حول السياسات ، والشخصيات الرئيسية للحزب . وقد أسفر ذلك فى النهاية عن حدوث أخطر انقسام داخل الحزب تمثل فى خروج ١٧ عضوا من أعضاء الحزب فى البرلمان عليه وقيامهم بتشكيل الحزب المحافظ عام ١٩٨٢ ، ولم تقف حدود الانقسام عند هذا الحد ، بل انها امتدت الى صفوف جماعة الافريكانرز ذاتها ، والى كافة تنظيماتها الطلابية ، والاجتماعية ، والدينية ، والاقتصادية (٤٤) .

وفى اطار هذا المناخ المسيطر على السياسة البيضاء من انقسامات ، واعادة تشكيل وترتيب للاوضاع الحزبية ، وقواعد التأييد والمنافسة ، قامت حكومة الحزب الوطنى بمبادراتها « الاصلاحية » ، والتى ادت الى اشتداد الصراع الحزبى بين الاحزاب البيضاء . ويمكننا أن نجمل

مواقف هذه الاحزاب فيما يتعلق « بالاصلاحات » على النحو التالى :

أولًا : مواقف الأحزاب البيضاء من تشكيل المجلس الرئاسى :

وضحت مواقف مختلف الاحزاب البرلمانية البيضاء من تشكيل المجلس الرئاسى اثناء مناقشة مشروع التعديل الخامس للدستور (الفترة من ٢٩ مايو ـ ١٢ يونيو ١٩٨٠) الخاص بانشاء المجلس ، ويمكن ايجاز أهم هذه المواقف فيما يلى(٤٥) :

(١) **الحزب الوطنى الحاكم** : ومن الطبيعى أن يكون مؤيدا لانشاء المجلس ، فهو الذى تبنى فكرته ودفع بها الى البرلمان ، واثناء المناقشة البرلمانية لمشروع القانون الخاص بانشاء المجلس ، فان الحزب اكد على النقاط الاتية :

أ ـ أن انشاء المجلس سيشكل أداة ضرورية لدفع عملية التطور الدستورى نحو ايجاد اطار عادل لمجتمع متعدد الاجناس .

ب ـ ان مبدأ القيام بمشاورات ومداولات بين كل جماعات السكان قد تم تحقيقه فيما يتعلق بخطوات انشاء المجلس ، واذا كان السود قد تم استبعادهم من عملية المشاورات ، ومن عضوية المجلس ، فان ذلك يرجع الى ضرورة التشاور مع « مختلف قطاعات » السكان السود من جهة والى طبيعة هيكل مجتمع جنوب افريقيا الذى يفرض ضرورة الاخذ بعين الاعتبار كافة الحقائق الثقافية والتاريخية والجغرافية قبل اى تعديل دستورى من جهة أخرى .

جـ ـ ان الهدف من جعل المجلس ذى طبيعة استشارية تحكمه الرغبة فى الحفاظ عليه كجهاز استشارى بعيدا عن التورط فى الامور السياسية التى يمكن أن تعقد من مسيرة التطور الدستورى .

(٢) **الحزب الفيدرالى التقدمى** : وهو حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان وقد عارض انشاء المجلس الرئاسى للاسباب الاتية :

أ ـ أن المجلس ليس له صفة تمثيلية ، فهو معين ، ومن ثم أكثر ديمومه مما تتصوره وتفضله المعارضة .

ب ـ أن استبعاد الافريقيين من المشاركة فى المجلس يتجاهل مبدأ المشاورات والمداولات الذى اقرته لجنة شليبوخ كجوهر لعملية التطور الدستورى المستقبلى .

جـ ـ ان الاختصاصات الاستشارية للمجلس محدودة ، وبالتالى لن يكون قادرا على الاسهام بفعالية فى عملية التغيير الدستورى .

(٣) **الحزب الجمهورى الجديد** : وتتلخص وجهة نظره فيما يلى :

أ ــ أبدى الحزب تحفظات على عضوية المجلس ، وطالب بضرورة ضم السود الى المجلس جنبا الى جنب مع اعضاء الجماعات الاخرى .

ب ــ انتهى الحزب الى أن انشاء المجلس لايعد تغييرا راديكاليا ، ورغم ذلك فقد قبله باعتباره يشكل خطوة فى الاتجاه الصحيح تنتهى بمشاورات ومداولات بين كافة جماعات الشعب فى اطار مؤتمر مائدة مستديرة .

ثانياً : مواقف الاحزاب البيضاء من مشروع الدستور الجديد :

لقد تبلورت مواقف هذه الاحزاب أثناء القراءة الثانية لمشروع الدستور فى البرلمان على النحو التالى :

(١) **الحزب الوطنى الحاكم** : يمكن ايجاز أهم مقولاته لتأييد المشروع من بيان عرضه وزير التنمية الدستورية والتخطيط أمام البرلمان ، كان أهم ماجاء فيه :[٤٦] .

أ ــ أن الدستور يستند على « نموذج الوحدة من خلال التنوع » بما يعنيه ذلك من الاقرار بالتعددية الوطنية فى البلاد ، وزعم الوزير أن جنوب افريقيا تتكون من أمم متنوعة ، الاكهوزا ، والزولو ، والبيض ، والملونين .. الخ ، مضيفا انه فى ظل هذه الظروف فان نموذج وستمنستر البرلمانى اصبح غير ملائم لانه يؤدى الى سيطرة جماعة واحدة على بقية الجماعات الاخرى ، فى حين أن مشروع الدستور الجديد يقدم اطارا للمشاركة فى السلطة لكافة الجماعات ؛ فى الوقت الذى يسمح فيه لكل جماعة بادارة شئونها الخاصة .

ب ــ وقد أنكر الوزير فى بيانه أن السود قد استبعدوا من التطور الدستورى مشيرا الى أن « التطور الدستورى للسود قد حقق طفرة فى مجال بناء الهياكل المختلفة والمنفصلة للامم السوداء » وبالتالى فان الحكومة ليست على استعداد لحمل الامم السوداء على السير فى نفس الطريق .

جـ ــ وفيما يتعلق بالسلطات الكبيرة لرئيس الدولة ، أكد الوزير أن الرئيس فى ظل النظام الجديد يتمتع بسلطات أقوى من سلطات رئيس الوزراء فى النظام السابق ، وان كان لايتمتع بسلطات مطلقة على نحو مايزعم البعض ، ذلك انه فى علاقته بالشئون الخاصة لكل جماعة يمكنه أن يستشير المجلس الرئاسى ، وهو فى علاقته بمعظم الشئون العامة سيتشاور مع الحكومة ، ثم ان مدته فى السلطة محددة ــ خمس سنوات ــ ويمكن أن يفقد منصبه بالتصويت بسحب الثقة منه ، وبذلك فان الرئيس ليس شخصا سلطويا ، ذلك انه يتعين عليه البحث عن الاجماع ، وحل الخلافات وتسويتها .

(٢) **الحزب الفيدرالى التقدمى** : ويمكن ايجاز اهم الانتقادات التى قدمها الحزب لمشروع الدستور من بيان القاه زعيم الحزب ـ السابق ـ فان زايل سلابرت أمام البرلمان فى ١٦ مايو ١٩٨٣ على النحو التالى :(٤٧) .

أ ـ أن الحكومة قد فشلت فى التشاور مع كافة قطاعات السكان ، قبل أن تضع مقترحاتها الدستورية ، وهو أمر يبرهن على عجزها فى ادارة الازمة ويجعل مقترحاتها قاصرة عن مواجهة الوضع فى جنوب افريقيا .

ب ـ ان الدستور الجديد لم تتم صياغته ليكون خطوة أولى على طريق وضع كل شعوب جنوب افريقيا فى اطار نظام حكم واحد ، ذلك أنه يستهدف بالاساس استبعاد الافريقيين الذين يشكلون ٧٠ ٪ من السكان ، هذا فى حين أن التطور الدستورى للبيض لايمكن فصله عن مثيله بالنسبة للافريقيين .

ج ـ أن الدستور الجديد لم يوزع السلطة ، ولكنه مرة أخرى ركزها بصورة أشد فى غالبية برلمانية لحزب أبيض واحد ، وهذا الاخير لن يسيطر فقط على مجلس الجمعية (الابيض) ، ولكنه يختار رئيس الدولة الذى يتعين عليه بالتالى ان يتحيز لحزبه ، وبذا فان السيطرة السياسية لحزب واحد ستزدهر وتتعمق فى حين أن الهدف كان يجب أن يكون تخطى الحواجز العنصرية ، وتقديم ادوار ايجابية لمختلف الاحزاب السياسية ، وهو مالم يفعله الدستور حين ركز السلطة بشكل سيقود البلاد الى « حكم دكتاتورى » أبيض .

(٣) **الحزب المحافظ** : وقد انتقد مشروع الدستور وأداءه لاسباب مختلفة يمكن استخلاصها من بيان رئيس الحزب ـ د/ترورنشت ـ أمام البرلمان على النحو التالى(٤٨) :

أ ـ أن الدستور يشكل « خيانة للقومية » وبالاخص خيانة للقومية الافريكانرية حين يسعى الى تحقيق المشاركة فى السلطة لكل الجماعات وقد أوضح د/ترورنشت أن البيض ليسوا على استعداد لان يفقدوا سلطتهم السياسية فى ظل هذه المشاركة ، وعلى حد قوله فانه ما ان يشارك احد مع آخر فى السلطة ، فان احدهما لابد أن يفقدها ، وعلى اية حال فلماذا يسمح للملونين والهنود بالمشاركة فى السلطة ، وينكر هذا الحق على سود الحضر ؟؟ ، وقد أكد د/ترورنشت أن التسامح ليس هو ماتطلبه الحكومة من البيض ، وانما التخلى عن دولتهم المستقلة وقوميتهم ، لقد اصبح يقال للافريكانرز اليوم. « انهم يجب أن يخجلوا من كونهم بيضا .. فان تكون أبيض فذلك اصبح يعنى انك ظالم بالنسبة لغير البيض » .

ب ـ ولم ينكر بيان رئيس الحزب حقوق السود ، والملونين ، والهنود فى تقرير المصير ، ولكنه رأى أن ذلك يجب ان يتحقق بطريقة منفصلة لكل جماعة .

جـ ـ كما أشار البيان الى ان الدستور يقدم نموذجا للاندماج السياسى « فالأعراق المختلفة والجماعات العرقية بقيمها المتصارعة ، وماتحمله من عوامل صراعية عديدة ستدمج فى برلمان واحد » ، وهنا يكمن الصراع على السلطة لان الناس الذين ادخلوا فى عملية الحكم (يقصد الملونين والهنود) قد « قالوا فى الماضى ان التصنيف العرقى ، ومناطق الجماعات المنفصلة ، ومناطق الاقامة المنفصلة ، والتمثيل المنفصل أمور يجب أن تلغى » .

وتجدر الاشارة الى أن الحزب الجمهورى الجديد قد انضم فى النهاية مع الحزب الوطنى فى تأييده لمشروع الدستور الجديد .

ثالثاً : مواقف الأحزاب البيضاء أثناء حملة الاستفتاء على الدستور بين الجماعة البيضاء :

لم تكن حكومة الحزب الوطنى مجبرة دستوريا على عرض الدستور على الناخبين البيض فى استفتاء ، فقد وافق عليه البرلمان بأغلبية كبيرة ، وكان يتعين البدء فى تنفيذه ، لكنها رغبة منها فى تحقيق التماسك داخل الحزب من خلال اقناع اعضائه بأن الحكومة لاتتصرف دون تأييد كامل من الجماعة البيضاء ، قررت فى ٢٤ أغسطس ١٩٨٣ عقد استفتاء على الدستور بين الناخبين البيض فى ٢ نوفمبر ١٩٨٣ [٤٩] ، وبعد حملة استغرقت نحو ثلاثة أشهر فان الحزب الوطنى ـ وحليفه الحزب الجمهورى الجديد ـ تمكن من تحقيق نصر كبير فى الاستفتاء . فقد شارك فى الاستفتاء ٧٦ ٪ من الناخبين البيض البالغ عددهم ٢,٧ مليون نسمة ، ووافق على الدستور ٦٦ ٪ من المشاركين فى الاستفتاء مقابل ٣٣ ٪ عارضوا الدستور ، ١ ٪ كانت أصواتهم باطلة .

ويمكن اجمال العوامل التى ادت الى هذا الانتصار الكبير لحكومة الحزب الوطنى ـ رغم الحملة الضارية من احزاب المعارضة البيضاء ـ الى مايلى :

(١) سيطرة الحكومة على أجهزة الاعلام ، وبخاصة الاذاعة ، واستخدامها بكثافة لتقويض حجج المعارضين ، وكسب المزيد من التأييد[٥١] .

(٢) تجاهل الحكومة للدوائر الانتخابية البرلمانية ، وقيامها بتقسيم البلاد الى ١٥ منطقة انتخابية سمح فيها للناخبين بالادلاء بأصواتهم فى أى مركز انتخابى متواجد فى أماكن عملهم باستخدام بطاقة الهوية ، وبذ فان الاجراءات المضادة فى الانتخابات لم يعمل بها ، ورغم ان ذلك قد يرجع الى اعتبارات ادارية ، الا انه من المعتقد أن الحكومة قد لجأت الى هذه الوسيلة لتقويض حجم التأييد الذى يتمتع به الجناح اليمينى المتطرف ـ المتمثل فى الحزب المحافظ ، والحزب الوطنى المعاد تأسيسه ـ فى بعض مناطق البلاد ، وقد تحقق للحكومة ما أرادت ففى منطقة بطرسبرج فى شمال

الترنسفال ــ حيث توجد أكبر منطقة محافظة فى البلاد ــ لم يزد عدد المعارضين للدستور على عدد المؤيدين له الا بـ ٣٤٠٠ صوت فقط[٥٢] .

(٣) كذلك فان الحكومة قد لجأت الى شراء اصوات رجال الخدمة المدنية ، ومعظمهم من الافريكانرز ، حين قررت رفع مرتباتهم أثناء حملة الاستفتاء بنسبة ٣٠ ٪ بهدف ازالة الاثار المترتبة فى نفوسهم من جراء انخفاض المستوى الحقيقى لدخولهم الناجم عن التضخم[٥٣] .

(٤) ولعل هذا العامل هو اكثرها اهمية وهو يتمثل فى قيام عدد كبير من الناخبين المتحدثين بالانجليزية بتأييد الدستور ، مخالفين بذلك سلوكهم التصويتى التقليدى لصالح أحزاب المعارضة ، وبالذات الحزب الفيدرالى التقدمى . ففى المناطق الحضرية الرئيسية التى توجد بها أغلبية متحدثة بالانجليزية مثل : مدينة الكيب ، وديربان وبيستر مارتيزبورج ، وجوهانسبرج فان المصوتين بـ « نعم » فاقوا المصوتين بـ « لا » بنسبة ٢ ــ ١ واحيانا ٣ ــ ١ . ويمكن أن نرجع أسباب هذا التحول فى سلوك الناخبين المتحدثين بالانجليزية الى مايلى[٥٤] :

(أ) أن غالبية المتحدثين بالانجليزية ، وان تحفظوا على الدستور لاسباب عدة ، الا أنهم انتهوا الى أنه يشكل خطوة فى الاتجاه الصحيح يمكن أن تؤدى فى النهاية الى ضم السود فى اطار هذا التطور الدستورى .

(ب) ان غالبية منهم رأت ان معارضة الدستور ، واسقاطه سيترتب عليها أفول نجم المعتدلين فى الحزب الوطنى ، وتقوية شوكة أحزاب اليمين المتطرفة ، وبذا يضيع اى أمل فى الاصلاح .

(جـ) ان كبار رجال الاعمال المتحدثين بالانجليزية قد رأوا أن معارضة الدستور ، واسقاطه سيترتب عليها اثار اقتصادية خطيرة وسط الوضع الاقتصادى المتردى فى البلاد حيث ستشيع حالة عدم الاستقرار ، وتتحطم ثقة الاستثمار الاجنبى فى جنوب افريقيا ؛ فضلا عن أن هذا الوضع سيفقد الدول الغربية ــ وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا ــ تعاطفها مع بيض جنوب افريقيا بسبب عدم قدرتهم على التغيير .

ولم تتجاهل الحكومة أثناء حملة الاستفتاء أصوات هؤلاء ، فقد نظمت العديد من اللقاءات فى مناطقهم بالتعاون مع الحزب الجمهورى الجديد[٥٥] ، وذهب الحزب الوطنى الى ابعد من ذلك حين قام بتغيير شروط العضوية فيه لتصبح الالتزام بدستور الحزب ، بدل أن كانت تنص فى السابق على اعلان الولاء المطلق للحزب الوطنى كجهة سياسية وطنية للافريكانرية وللامة البيضاء فى جنوب افريقيا[٥٦] .

(٥) وفى نفس الوقت فان الحزب الوطنى قد تمكن من تأمين قاعدة تأييده ، بين الطبقات

الجديدة فى صفوف الافريكانرز ، وبصفة خاصة بين صفوف كبار رجال الاعمال ، والطبقة الوسطى الافريكانرية ، وان لم يعد يعتمد على التأييد التقليدى لشعب الافريكانرز (٥٧) .

فماذا عن موقف احزاب المعارضة البيضاء أثناء حملة الاستفتاء ؟

ان هذه الاحزاب فى جملتها لم تركز فى حملتها ضد الدستور على النصوص الدستورية فى ذاتها ، فقد كان من الصعوبة بمكان على معظم الناخبين العاديين فهم محتويات الدستور ، ولذا فقد وجهت حملتها على الاتجاه الذى يستهدفه التغيير الدستورى .

ـ فالاحزاب اليمينية ـ الحزب المحافظ والحزب الوطنى المعاد تأسيسه ـ قد أكدت على أن الاعتراف بالجماعات غير البيضاء على قدم المساواه ، ووضعهم فى أعلى المستويات الحكومية يعتبر بمثابة حافة الهاوية التى من شأنها أن تؤدى فى النهاية الى الاعتراف للسود بنفس الحقوق (٥٨) . ثم ان الدستور الجديد سيحطم الهيكل العنصرى الذى بناه مجتمع جنوب افريقيا ، ويهدد الأوضاع المسيحية حين سمح للهنود المسلمين بالاشتراك فى حكومة مختلطة مع البيض ، وهو فوق ذلك يضع البلاد امام احتمالات حكم الغالبية السوداء (٥٩) .

ـ أما الحزب الفيدرالى التقدمى ـ فقد رأى أن الدستور ليس مقبولا برمته ، لانه سيزيد من حدة التوتر العنصرى باستبعاده الافريقيين الذين يشكلون غالبية السكان وبجعله الملونين والهنود يحتلون وضع التابع ، ثم انه يكرس الابارتهيد فى اطار مؤسسى ، ويحمل فى ثناياه بذور حكم تسلطى ، وعبثا حاول الحزب أن يؤكد على أن رفض الدستور سيعد انتصارا لوجهات النظر التقدمية على حساب وجهات النظر العنصرية (٦٠) .

ولقد عبرت حملة الاستفتاء على الدستور ، وما أسفرت عنه عن عدة تحولات فى السياسة البيضاء ، ظهرت فى اعادة التحالفات ، وتبدل فى قواعد التأييد الحزبى يمكن اجمالها فيما يلى :

(١) اتجاه الحزب الوطنى للتحول ليصبح حزبا وسطا بدل أن كان حزبا أفريكانريا خالصا ، وهو بذلك يسحب البساط من تحت اقدام الحزب الفيدرالى التقدمى ، ذلك أن الحزب الوطنى بما حصل عليه من تأييد متزايد بين صفوف الجماعة المتحدثة بالانجليزية ، وبما أحدثه من تعديل فى شروط العضوية فيه بات يشكل تهديدا خطيرا للحزب الفيدرالى التقدمى ولعل ذلك هو ما دفع الحزب الاخير الى الزعم بأنه حكومة الحزب الوطنى تسرق أفكاره (٦١) ، ويبدو أن حكومة الحزب الوطنى قد مارست ضغوطا على زعيم الحزب الفيدرالى التقدمى فردريك فان زايل وعلى ألكسى بورينى (مستشار العمل السابق لشركة انجلو أميريكان ، ومن قيادات الحزب) لتقديم استقالتهما من الحزب ومن الحياة البرلمانية ، فقد استقال كليهما عام ١٩٨٦ ، اثر صراع بين الحكومة وبين شركة أنجلو/أميريكان (وهى السند الرئيسى للحزب) وبخاصة منذ قيام كبار رجال الاعمال بأجراء

محادثات مع ممثلى المؤتمر الوطنى الافريقى فى زامبيا فى سبتمبر ١٩٨٥ ، فقد هددت الحكومة بتصفية القاعدة الوطنية للشركة معلنة تشككها فى نواياها واتجاهاتها فيما يتعلق برؤيتها لشكل التغيير فى جنوب افريقيا ، ويبدو ان الشركة قد آثرت فى ظل هذا التهديد التضحية بشخصيتين كبيرتين فى الحزب الذى تؤيده ، ارضاء للحكومة (٦٢) .

(٢) واذا كانت حكومة الحزب الوطنى قد أمكنها – الى حد ما – مواجهة الحزب الفيدرالى التقدمى ، الا أنه قد بات من الواضح أن التهديد الرئيسى للحزب الوطنى يأتى من اليمين حيث شكل الحزب المحافظ تحالف عمل مع الحزب الوطنى المعاد تأسيسه ، واستطاع الحزب المحافظ أن يبنى قاعدة تأييده فى المناطق الريفية مثل شمالى ترانسفال ، وراح يمدها الى مقاطعة اورانج الحرة – الموطن التقليدى لقوة الحزب الوطنى – بل والى مقاطعة الكيب ، وفضلا عن ذلك فان الحزب تمكن من جذب عدد من أصوات المتحدثين بالانجليزية فى الانتخابات الفرعية البرلمانية من بين اولئك المحافظين الذين يرون أن تقويض قاعدة الفصل العنصرى من شأنه أن يؤدى الى انهيار النظام الاجتماعى مع ما يعنيه من تهديد البيض .. وهكذا فاذا كان الحزب المحافظ قد بدأ يحتل مكان الحزب الوطنى فى أقصى اليمين فانه يبدو انه بتصاعد قوته (١٧ مقعدا فى البرلمان) قد يحتل وضع الحزب الفيدرالى التقدمى كزعيم للمعارضة البرلمانية فى اية انتخابات قادمة (٦٣) .

« السياسة الملونة والهندية »

رأينا فيما تقدم كيف انهارت المؤسسات التمثيلية المنفصلة لكل من الجماعتين الملونة والهندية (المجلس الهندى – مجلس تمثيل الملونين) التى اقامتها حكومة جنوب افريقيا فى اطار سياسة « التنمية المتوازية » . وأن هذا الانهيار قد تم من خلال المشاركة فى هذه المؤسسات وتقويضها من الداخل ، وازاء هذا الوضع فان نظام الفصل العنصرى قد اتجه للبحث عن مسالك جديدة لمشاركة محدودة شكلية لكلتا الجماعتين فى السلطة سعيا منه لتوسيع قاعدة التأييد له من جانب ، وفك عرى التضامن النضالى بين هاتين الجماعتين والجماعة الافريقية من جانب آخر ، ومن هنا كانت السياسة « الاصلاحية » للنظام التى وجهت جانبا كبيرا من اهتمامها لهاتين الجماعتين .
وسنتناول بالتحليل مواقف كلتا الجماعتين من هذه الأصلاحات على مرحلتين :

الاولى : موقفهما من المقترحات الدستورية قبل أن تصبح دستورا .

الثانية : موقفهما من انتخابات الهياكل التمثيلية لكل منهما فى البرلمان الجديد .

أولًا : موقف الجماعتين من المقترحات الدستورية :

(١) موقف الجماعة الملونة :

ما ان عرضت المقترحات الدستورية فى البداية عام ١٩٧٧ حتى لاقت استحسانا من قبل الجماعة الملونة ، لكن هذا الاستحسان سرعان ماتحول الى رفض بعد ما اتضح أن النظام القائم على البرلمانات الثلاثة من شأنه تعزيز مفهوم التنمية المنفصلة الذى لم توافق عليه الجماعة الملونة ، وبعد ما اتضح كذلك ان النظام المقترح يتجاهل الجماعة الافريقية تماما ، ونتيجة لذلك فان مجلس تمثيل الملونين قرر فى عام ١٩٧٨ صياغة مقترحات دستورية بديلة وشكل لهذا الغرض لجنة برئاسة رئيس المجلس دى بريز انتهت الى ضرورة قيام التمثيل البرلمانى على اساس مشاركة غير عنصرية ، وقد تبنى المجلس هذا القرار فى جلسة خاصة له فى ابريل ١٩٧٩ كأساس للمفاوضات حول التطور الدستورى ، لكن هذه المقترحات قد أهملت تماما من جانب نظام الفصل العنصرى ، الذى مضى فى مخططه الدستورى على نحو ما ارتاه ، غير آبه بمواقف وآراء الجماعات الاخرى[٦٤] .

وازاء هذا الوضع فان الرأى العام الملون قد انقسم الى فريقين ، احدهما يؤيد المشاركة فى الترتيبات الدستورية الجديدة ، وثانيهما يرفض هذه المشاركة كلية ؛ وراح كل فريق منهما يعزز مواقفه بحجج متنوعة رغبة منه فى كسب أكبر قدر الى جانبه .

فالفريق الاول ـ وهو ما يمكن تسميته بفريق « الاصلاح من الداخل » قد تصدر قيادته حزب العمل (الملون) الذى أعلن منذ يناير ١٩٨٣ قبوله للمشاركة رغم عدم موافقته على الدستور ، وبرر هذا الفريق موقفه بما يلى[٦٥] :

(أ) أن قرار المشاركة لايعنى بحال تأييدا مطلقا للنظام الجديد ، ذلك أن الدستور الجديد لا يعد حلا مناسبا أو نهائيا للمشكلة الدستورية لجنوب افريقيا ، ومن ثم فان مشاركتهم فيه هى استمرار لحملتهم السابقة من اجل التغيير من الداخل ، خاصة وأنه سيصبح لهم صوت فى صنع سياسة جنوب افريقيا يمكنهم من دفع الحكومة نحو مزيد من التغييرات الجوهرية لصالح الملونين ، والسود على السواء .

(ب) أن بامكانهم استغلال المؤسسات الجديدة للقضاء التدريجى على الابارتهيد خاصة وأن حاجة النظام الملحة الى المشروعية سيعطيهم قوة تساومية اضافية لتحقيق أهدافهم .

الفريق الثانى ـ وقد تصدر زعامته عناصر الملونين فى الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وعصبة العمل للكيب (ملونين) ، وقد رفض هذا الفريق المشاركة كلية فى النظام الجديد للاسباب الاتية :

(أ) أن النظام الجديد مازال يحمل فى ثناياه بذور الابارتهيد ، بل انه يسعى الى تعزيز سياسة

الابارتهيد ، وبالتالى يستحيل استخدامه بهدف القضاء على هذه السياسة .

(ب) ان الهدف من الاصلاحات هو ضم الملونين والهنود كشركاء تابعين فى تحالف مع البيض لمواجهة ضغوط السود المتعلقة بالمشاركة ، ومن ثم فان دور جماعات الاقلية لن يخدم الا بقدر كونه منطقة « عازلة » بين البيض والسود .

(جـ) أن الهياكل الثلاثية للبرلمان غير ديمقراطية ، وتعكس استمرار سياسة الابارتهيد ، ذلك أن الفصل الجغرافى مازال قائما مع استمرار قانون مناطق الجماعة ، وقانون تسجيل السكان ، ثم ان سيطرة البيض قد تعززت بموجب صيغة ٤ ــ ٢ ــ ١ القائمة على أساس عنصرى ، كما أن سلطات رئيس الدولة هى سلطات دكتاتورية ، ورغم اقرار الحكم الذاتى لكل جماعة الا أن هذه عملية شكلية مادامت الجماعة البيضاء تسيطر على الهياكل المركزية للحكم ومن ثم على سلطة اصدار كافة القرارات .

(د) ان الملمح الرئيسى للنظام الجديد يتمثل فى كونه محاولة لاضفاء الشرعية على سياسات الدولة من خلال السماح للملونين والهنود بالمشاركة دون تهديد السيادة البيضاء ، اكثر من ذلك فان وظيفته الاولى تتمثل فى خلق « ... الظروف المادية لهيمنة الرأسمالية ، التى تتخطى حواجز السيطرة العنصرية » ، اذ طالما أن الملونين والهنود لايشكلون جزءا رئيسيا « من النظام التقليدى لقوة العمل ، وبالتالى لم يخضعوا لنظام القيود على حركتهم ، ولا لنظام تصاريح المرور » فان بالامكان دمجهم فى البرلمان دون تهديد قدرة الدولة على تنظيم والسيطرة على القوة الافريقية العاملة السوداء .

(٢) موقف الجماعة الهندية :

فى بداية عرض المقترحات الدستورية فان حزب الاصلاح (الهندى) عضو التحالف الاسود لجنوب افريقيا (يتكون من حزب العمل الملون ، وانكاثا ، بالاضافة الى حزب الاصلاح) قد التزم بقرار التحالف الصادر فى يونيو ١٩٨٠ والذى يؤكد على ضرورة مقاطعة المجلس الرئاسى ما لم يسمح للسود بالمشاركة فيه وقد ظل حزب الاصلاح ملتزما بهذه السياسة رغم خروج حزب العمل (الملون) عليها[٦٦] .

ومع اصرار النظام العنصرى بالسير قدما فى مخططاته « الاصلاحية » فإن الرأى العام الهندى قد انقسم هو الاخر الى فريقين ، احدهما يقبل المشاركة فى الهياكل الدستورية الجديدة ، والاخر برفضها كلية ويدينها .

وقد ركز الفريق الاول ــ بزعامة حزب الشعب الوطنى ، وحزب التضامن ــ على عدة مبررات لتأييد موقفه بالمشاركة نوجزها فيما يلى[٦٧] :

(أ) أن هذه هي اول فرصة تتاح للهنود فى جنوب افريقيا لانتخاب ممثلين عنهم فى البرلمان ، فقد حرموا من حقوقهم السياسية فى ناتال عام ١٨٩٦ ، ولم يحصلوا على اية حقوق سياسية من الحكومة البريطانية عندما تشكل اتحاد جنوب افريقيا .

(ب) ان الدستور يعطى للاغلبية الهندية تمثيلا واضحا فى الحكومة على كافة المستويات وبالتالى فقد اصبح للجماعة الهندية رأى فى عملية صنع السياسة ، هذا فضلا عن ان تولى مجلس المندوبين ادارة « الشئون الخاصة » بالجماعة سيعود بفوائد اجتماعية واقتصادية مباشرة على الجماعة .

(جـ) ان وجود الهنود والملونين فى البرلمان يشكل تحولا هاما عن سياسة الابارتهيد واذا لم يكن الامر كذلك ؟ فلماذا حدث انقسام داخل صفوف الحزب الوطنى ؟ ثم ان تعاون التقدميين البيض مع الهنود والملونين فى البرلمان يمكن أن يدفع بالضغوط الهادفة الى تعديل قوانين الابارتهيد وادخال الافريقيين فى البرلمان .

(د) أن الدستور الجديد هو اجراء مؤقت ، ذلك أن الاحزاب التى قبلته قد اعتبرته خطوة واحدة فعالة على طريق تحقيق الاصلاح المنشود ، وبالتالى فان الجهود المشتركة للهنود والملونين والبيض لاعداد دستور جديد ستكون أكثر نجاحا داخل البرلمان .

وقد ركز الفريق الثاني ـ بزعامة المؤتمر الهندى لناتال ، والمؤتمر الهندى لترانسفال ـ على عدة مبررات لتأييد موقفه فى رفض المشاركة وادانة النظام الجديد يمكن اجمالها فيما يلى(٦٨) :

(أ) ان الدستور الجديد لم يتضمن اعلانا للحقوق ، ولا أية نصوص تتعلق بالحريات الفردية كما أنه لم يشر الا اشارات محدودة لدور السلطة القضائية .

(ب) أن الدستور قد استبعد الافريقيين الذين يشكلون ٧٠ ٪ من عدد السكان من اطاره .

(جـ) انه من الضرورى الغاء قوانين وممارسات الابارتهيد ، وبخاصة اثنين منها وهما : قانون مناطق الجماعة ، وقانون تسجيل السكان باعتبارهما حجر الزاوية فى الحيلولة بين الملونين والهنود وبين تمتعهم بالحقوق السياسية .

(د) ان قيام مجالس تشريعية ثلاثة على أساس عنصرى ، انما يتمشى مع فلسفة « التنمية المنفصلة » ، ثم ان ابتداع صيغة ٤ ـ ٢ ـ ١ فى تشكيل كافة أجهزة الحكم انما يكرس استمرار السيادة البيضاء .

ورغم الدعوة المتكررة من جانب قيادات الرأى العام لكل من الجماعتين الملونة والهندية بضرورة اجراء استفتاء على الدستور ـ مثلما حدث مع البيض ـ بين صفوف الجماعتين ، الا ان

نظام الفصل العنصرى القى بهذه المطالب جانبا ، وقرر اجراء انتخابات فى صفوف كل من الجماعتين لانتخاب مجلس الممثلين (الملون) ومجلس المندوبين (الهندى) فى أغسطس ١٩٨٤ ، خشية أن يجيىء التصويت على الدستور سلبيا على نحو يهدم شرعيته .

ولذلك فانه يجب النظر الى الانتخابات باعتبارها استفتاء على الدستور من جانب ، واختبارا مبدئيا لمدى شرعية النظام الجديد بين صفوف الملونين والهنود من جانب آخر .

ثانياً : موقف الناخبين الملونين والهنود من الهياكل التمثيلية الجديدة :

(١) موقف الناخبين الملونين :

تتمثل أهم الملامح المميزة لانتخاب مجلس الممثلين فيما يلى :[٦٩] .

أ ـ على حين بلغ اجمالى الناخبين الملونين نحو مليون ونصف المليون ناخب ، فان ٩٠٠ الف ناخب فقط سجلوا أنفسهم فى جداول الانتخابات ، ولم يشارك فى الانتخابات من بين هؤلاء الا ٣٠,٥ ٪ اى حوالى ٣٠٠ الف ناخب ، فاذا حسبت نسبة هؤلاء الى اجمالى عدد الناخبين ، فا ، نسبة مشاركة الملونين بعامة فى الانتخابات ستنخفض الى ٢٠ ٪ أو اقل .

ب ـ وقد تفاوتت نسبة المشاركة من منطقة الى اخرى فهى لم تزد على ٤ ٪ فى دائرة تافلبرج وسط مدينة الكيب ، فى حين وصلت الى ٦٠ ٪ شمالى الترانسفال ، ولم تتعد نسبة المشاركة فى شبه جزيرة الكيب ـ حيث يعيش نحو ٤٠ ٪ من السكان الملونين ونحو ٣٥,٥ ٪ من اجمالى الناخبين الملونين ـ ١١ ٪ ، ولاشك أن ذلك يعبر عن انخفاض نسبة التأييد للدستور الجديد فى هذه المنطقة الحيوية .

(جـ) ـ هزيمة زعيمى الحزبين المشاركين فى الانتخابات من جهة ، وتمكن أربعة مرشحين مستقلين من الفوز بمقاعد فى مجلس الممثلين من جهة اخرى ، وهذه الظاهرة المتمثلة فى انتخاب مستقلين فى البرلمان ـ ظاهرة جديدة لم تشهدها جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٣ .

(د) ـ فوز حزب العمل بـ ٧٦ مقعدا من اجمالى مقاعد مجلس الممثلين البالغ عددها ٨٠ مقعدا بينما احتل المستقلون المقاعد الاربعة المتبقية .

ورغم هذه النتيجة التى تعبر عن رفض غالبية الجماعة الملونة للدستور الجديد ، ولهياكله التمثيلية ، فان الحكومة قررت السير قدما فى تطبيق النظام الجديد ، كما أن زعيم حزب العمل ألان هندركسى قد اعتبر أن حزبه قد حصل على الاغلبية ، وأن مستوى المشاركة قد خوله انتدابا بالمشاركة فى المؤسسات الدستورية الجديدة .

(٢) موقف الناخبين الهنود :

تتمثل أهم الملامح المميزة لانتخاب مجلس المندوبين فيما يلى[٧٠] :

أ ــ انخفاض نسبة الناخبين الهنود المشاركين في الانتخابات فلم تتعد هذه النسبة ٢١ ٪ من اجمالى عدد الناخبين ، وهو مايعنى بالتبعية ان نحو ٨٠ ٪ من الجماعة الهندية تعارض الدستور .

ب ــ ان حزب الشعب الوطنى الذى حصل على أغلبية نسبية من مقاعد المجلس (١٨ مقعدا من بين ٤٠ مقعدا) لم يحصل هو وأربعة أعضاء مستقلين متحالفين معه الا على ٤٢ الف صوت من بين اجمالى عدد أصوات الناخبين الهنود المشاركين البالغ عددها ٨٣,٦١٣ الف صوت ، فى حين توزعت بقية المقاعد الى ١٧ مقعدا لحزب التضامن ، ومقعد واحد لحزب الاستقلال التقدمى .

وليس من شك فى أن انخفاض نسبة المشاركة بين صفوف الملونين والهنود ، انما يرجع بالدرجة الاولى الى جهود تنظيمات المعارضة سواء من جانب الجبهة الديمقراطية المتحدة ، أو من جانب الاطار الوطنى وسواء من جانب المؤتمرات الهندية ، هذا فضلا عن ضغوط المعارضة السوداء التى اعتبرت أن المشاركة فى الانتخابات ، وما يسفر عنها من مؤسسات إنما يعد عملا عدائيا للافريقيين . يمكن أن تترتب عليه نتائج وخيمة ، على أنه رغم انخفاض نسبة المشاركة بين الملونين والهنود فى الانتخابات والتى تعد رفضا من جانب اغلبيتهم للدستور الجديد ، فان الحكومة مضت فى السير قدما فى مخططها ، وقامت بافتتاح اعمال البرلمان الثلاثى فى سبتمبر ١٩٨٤ ضاربة عرض الحائط بنتائج الانتخابات ، وبادئه بذلك مرحلة جديدة من مراحل التطور الدستورى الشكلى .

« السياسة السوداء »

ان التجدد والانبعاث يشكل أحد ملامح السياسة السوداء ، كما أن استمرار الانقسام داخلها يشكل الملمح الاخر[٧١] ، فمع بدء مسيرة « الاصلاحات » الدستورية ، بدأت تظهر على السطح أدوار لزعماء قبليين مثل جاتشا بوتهليزى رئيس وزراء كوازولو ، وزعيم منظمة انكاثا فضلا عن بعض زعماء البانتوستانات الاخرين ، كما أن تنظيمات سياسية أخرى فى الداخل قد غيرت من مسلكها الايديولوجى ، وبخاصة منظمة شعب ازانيا (أوابو) ــ أحد تنظيمات حركة الوعى الاسود ، فبدلا من التركيز على اللون راحت تؤكد على العامل الطبقى فى الصراع ، كذلك فان حملة الاستفتاء على الدستور بين البيض قد أدت ــ بطريق غير مباشر ــ الى انبعاث النشاط السياسى « العلنى » للسود ، والذى أخذ اشكالا تنظيمية تمثلت فى ظهور الجبهة الديمقراطية الوطنية والاطار الوطنى ، وكذلك فان الاعتراف الرسمى بالمنظمات العمالية السوداء ، قد أبرز الدور الذى

يمكن أن تمارسه ــ ومارسته ــ هذه المنظمات ، وقبل كل ماتقدم فان « الاصلاحات الدستورية » . قد أوضحت مدى التأييد الشعبى الذى يتمتع به المؤتمر الوطنى الافريقى ــ حركة التحرير الرئيسية لجنوب افريقيا ــ داخل البلاد من جهة ، كما اسفرت عن تحول فى استراتيجية المؤتمر فيما يتعلق بالتحرير .

على أنه رغم ماسبق من تحولات ، الا انها فى ذاتها تحمل فى ثناياها استمرار بذور الانقسام داخل مختلف فصائل حركة التحرير لجنوب افريقيا .

ويمكن أن نوجز هذه التحولات على النحو التالى :

أولاً : التنظيمات القبلية :

(١) انكاثا :

ولقد انشئت هذه المنظمة (منظمة للتحرير الثقافى الوطنى) عام ١٩٧٥ على يد الزعيم جاتشا بوتهليزى رئيس وزراء بانتوستان كوازولو ، كتنظيم وطنى يعارض الابارتهيد بعامة ، واستقلال البانتوستانات بصفة خاصة ، وينص دستور المنظمة على أن أهم اهدافها يتمثل فى تعزيز وحدة السود ، والتنمية الذاتية ، والتعاون ، والقضاء على التمييز العنصرى ، وتحقيق المساواه فى مجتمع غير عنصرى ، وتعتنق المنظمة النموذج الديمقراطى الغربى القائم على المشروع الخاص غير الاستغلالى (٧٢) .

وتزعم قيادة المنظمة أن عدد اعضائها يصل الى ١,٣ مليون عضو معظمهم من اقليم كوازولو بناتال ، على أنه رغم أن المنظمة قد قامت بالاساس على اكتاف الزولو ، الا انها راحت تؤكد على طابعها غير العرقى ، وغير العنصرى ، وبخاصة منذ الغاء قانون حظر التداخل السياسى حيث قامت المنظمة بفتح باب عضويتها ، لكل أبناء جنوب افريقيا ، ورغم اصرار قادة إنكاثا على أنهم يشاركون المؤتمر الوطنى الافريقى نفس الأهداف وبخاصة القضاء على الابارتهيد ، الا انهم يرفضون الاعتراف بالمؤتمر كممثل سياسى وحيد للشعب الافريقى من جهة ، كما يعارضون استراتيجية المؤتمر الهادفة الى الامساك بالسلطة السياسية من خلال العنف من جهة ثانية ، ثم انهم يرفضون تأييد رؤية المؤتمر الوطنى الافريقى حول « الثورة الاشتراكية المستقبلية التى يتم من خلالها تحويل البلاد الى دولة الحزب الواحد الماركسى » على حد زعمهم ــ من جهة ثالثة (٧٣) .

ويمكن ايجاز أهم مواقف انكاثا فيما يتعلق بالدستور الجديد ، ورؤيتها لمستقبل جنوب أفريقيا فيما يلى (٧٤) .

(أ) رفض تعريف الدستور للشئون الخاصة والشئون العامة باعتباره قائما على أساس عنصرى ، وبخاصة عندما يعطى للبيض الكلمة النهائية فى الشئون العامة .

(ب) رفض المقولة التى أوردها الدستور من أن دولة جنوب افريقيا هى دولة الاقليات باعتبار أن ذلك يتجاهل مبدأ حكم الاغلبية السوداء .

(جـ) رفض مقولة المساواة السياسية التى تحدث عنها زعماء الحزب الوطنى طالما أنها لم تقترن بتشكيل برلمان واحد ، ويمنح حق التصويت العام ؛ وطالما ظل قانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الجماعة قائمين .

(د) ورغم ان انكاثا كانت التنظيم الاسود الوحيد الذى عرض آراءه امام لجنة شيلبوخ الا انها اكدت على أنه لن تكون هناك وسيلة مقبولة لتقرير المستقبل الدستورى لجنوب افريقيا سوى عقد مؤتمر وطنى يشارك فيه ممثلون عن كافة الجماعات والقوى السياسية فى البلاد (٧٥) .

(هـ) ويبدو أن انكاثا ، ورغم معارضتها لاستقلال البانتوستانات ، تفضل الاخد بالشكل الفيدرالى للدولة ، ويتضح ذلك من تشكيل لجنة بوتهليزى عام ١٩٨٠ والتى دعا إلى تشكيلها الزعيم جاتشا بوتهليزى لبحث امكانية وضع ترتيبات دستورية بين كوازولو ومقاطعة ناتال ، وقد اقترحت هذه اللجنة انشاء كوا/ناتال (دمج مقاطعة ناتال مع الوطن المحلى لكوازولو) ، كما صادق على هذه المقترحات مؤتمر ناتال/كوازولو الذى عقد بديربان فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦. وحضره ممثلون عن البيض والهنود ، والزولو ، وليس من شك فى ان عدم معارضة الحكومة لهذا القصور وسماحها للاحزاب البيضاء بالمشاركة فى المؤتمر المذكور يعطى انطباعا بأن الحكومة تؤيده ضمنا ، خاصة وان بوتهليزى قد راح يتحدث عن « اقتسام السلطة » وليس عن حكم الاغلبية (٧٦).

زعماء البانتوستانات :

لقد جاءت اغرب معارضة للدستور من جانب زعماء البانتوستانات ، التى تصورت جنوب افريقيا انهم باتوا قوة تابعة قنعت بما حصلت عليه ، ولعل هذا الامر يكشف بوضوح أنه رغم حجم وعمق الخلافات داخل الجماعة الافريقية ، وتنوع التيارات السياسية فيها بين محافظين وليبراليين وراديكاليين ، الا أن الرفض للدستور الجديد كان عاما رغم تفاوت أسباب هذا الرفض .

فلقد أصدر ستة زعماء من بين عشرة زعماء للبانتوستانات (من بينهم بوتهليزى الرافض لاستقلال كوازولو ، وقيصر ماتنزيما رئيس الترانسكاى أول بانتوستان حصل على الاستقلال) بيانا مشتركا فى اكتوبر ١٩٨٣ (٧٧) ـ اثناء حملة الاستفتاء على الدستور بين البيض ـ لم يعارضوا فيه الدستور الجديد فحسب ، ولكنهم عارضوا ايضا سياسة البانتوستانات ، ودعوا الى عقد مؤتمر وطنى لوضع دستور للبلاد يكون مقبولا لكل سكان جنوب افريقيا ، وقد اكد البيان ان الدستور الجديد يعزز من السيادة البيضاء ، باستبعاده الاغلبية الافريقية ، وبتقسيمه البلاد الى معسكرات عنصرية

متعادية ، لن تقود فقط الا الى العنف ، واضاف البيان ان الدستور يقوم على « فرضية زائفة تتمثل فى أن نظام الاوطان المحلية يمكن أن يتحقق فى التطبيق » وقد ألزم الزعماء الموقعون على البيان انفسهم بالعمل على اعادة دمج أقاليمهم فى « جنوب افريقيا الكبرى » ومعاداة العنصرية ، وتحقيق الديمقراطية ، والتوزيع العادل للارض والثروة .

وقد وصف الزعيم قيصر ماتنزيما المقترحات الدستورية بانها اهانة للسود ، وأعرب عن امله فى اعادة توحيد السود من خلال برلمان « فيدرالى » اسود ، يضم السود الذين يعيشون فى كل جنوب افريقيا .

ورغم دعوة هؤلاء الزعماء ، وبخاصة بوتهليزى وماتنزيما ، الى اقامة اتحاد فيدرالى لجنوب افريقيا يضم الاوطان المحلية ، ومجالس الحضر ، وتنظيمات رجال الاعمال فى اطار مجتمع ديمقراطى غير عنصرى ، الا انهم مازالوا عاجزين عن وضع برنامج يوضح كيفية اعادة توزيع الثروة وهى المسألة الاكثر الحاحا بالنسبة للغالبية المضطهدة فى جنوب افريقيا[٧٨] .

ثانياً : حركة الوعى الاسود :

ترجع نشأة الحركة الى آراء روبرت مانجليزو سوبو كوى مؤسس مؤتمر الوحدة الافريقية ـ والذى حظر نشاطه عام ١٩٦٠ فى اعقاب مذبحة شاريفيل وانتقل بنشاطه الى المنفى ـ وقد جدد ستيف بيكو مبادىء الحركة فى اواخر الستينات ، ثم أوجد لها إطارا مؤسسيا فى شكل مؤتمر الشعب الاسود ، لكن المؤتمر قد حل وحظر نشاطه عام ١٩٧٧ ، لتعود الحركة مرة اخرى فى شكل منظمة شعب ازانيا عام ١٩٧٨ ، وتحمل رؤى جديدة متطورة فى ظل التوجيه الفكرى للدكتور نيفيللى الكساند الذى يؤيد التفسير الماركسى للمجتمع ، وان كان يعادى الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا . ورغم عدم وجود علاقة مؤسسية بين مؤتمر الوحدة الافريقية فى المنفى ، وبين حركة الوعى الاسود ـ وبالاخص منظمة شعب ازانيا (أوابو) الا انها هناك ارتباطا ايديوجيا وتاريخيا يربطهما معا بعيداً عن تلك الاطر المؤسسية ، ويظهر ذلك جليا فى الاطار الوطنى The National Forum وهو تحالف تنظيمات نشأ كرد فعل معارض « للاصلاحات » الدستورية . وتعد ازابو التنظيم الرئيسى الاكثر فعالية فى حركة الوعى الاسود وفى تحالف الاطار الوطنى[٧٩] .

وتختلف حركة الوعى الاسود فى الثمانينات اختلافا هاما عن الحركة فى بداية نشأتها فى اواخر الستينيات ، فقد راحت تؤكد على « الطبقة » ـ وليس اللون ـ كعامل اساسى فى النضال الاسود ، وتنظر الى الطبقة العاملة السوداء باعتبارها « القوى المحركة لصراعنا من اجل حق تقرير المصير فى ازانيا المتحدة » ، وهكذا فان مركزية الطبقة فى حركة الوعى الاسود تعد امرا جديدا ، خاصة وانها

كانت تركز فى السابق على اللون ، وتدعو الى التضامن الاسود والكرامة السوداء .

كذلك فان التزام الحركة بالاشتراكية قد بات اكثر وضوحا ، ففى السابق كانت الحركة تؤكد على « الجماعية السوداء » وهو التزام بالاشتراكية الافريقية حتى جاء مانفستو أزابو ليقرر أنه فى جمهورية ازانيا الاشتراكية فان « مصالح العمال ستكون لها الغلبة من خلال سيطرة العمال على كافة وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل » وأن « ... الارض وكل الممتلكات الموجودة بالدولة ستكون كلها خاضعة للملكية وسيطرة الشعب الاسود »(٨٠) .

ويرجع البعض هذا التحول فى منظور حركة الوعى الاسود الى تأثير المنظمات التروتسكية على الحركة ، وبالذات عصبة العمل للكيب ، وهى عضو مع ازابو فى الاطار الوطنى ، وعلى نحو مايشير الرئيس السابق لازابو ــ كوبر ــ فان الاطار الوطنى ليس احد تنظيمات حركة الوعى الاسود ولكنه تحالف تنظيمات اشتراكية تتراوح مابين حركة عمالية متطرفة على اليسار ــ عصبة العمل للكيب ، الى حركة وحدة شباب أزانيا الافريكانست على اليمين ، الى ازابو التى تقع فى الوسط ، فالاطار الوطنى على حد قول كوبر هو « تجمع لكل التنظيمات ذات التوجه الاشتراكى ، دون وحدة تنظيمية »(٨١) .

ولعل ذلك يقودنا الى تحليل نشاط ازابو وتوجهاتها فى مواجهة الدستور الجديد داخل نشاطات وتوجهات الاطار الوطنى .

ثالثاً : التنظيمات الداخلية ذات التوجه الوطنى :

هنا سنقتصر على دراسة دور تحالفين نشآ كرد فعل مباشر « للاصلاحات » الدستورية الجديدة ، وهما : الاطار الوطنى ، والجبهة الديمقراطية المتحدة .

(١) الاطار الوطنى :

كما ذكرنا آنفا فان هذا التحالف قد نشأ متأثرا بالتوجهات الجديدة لحركة الوعى الاسود ــ التى تجد جذورها فى أفكار مؤتمر الوحدة الافريقية من جهة ، ومتأثرا بتوجهات اشتراكية تروتسكية من جهة أخرى ، ولذلك فان ممارساته واتجاهاته قد جاءت متأثرة بالاتجاهين معا . فالاطار ــ شأنه شأن التنظيمات المتحالفة فيه ــ مازال يرفض عضوية التنظيمات البيضاء ــ وأن سمح للتنظيمات الهندية والملونة بعضويته ــ واذا كان لايستبعد البيض كقوة فى الصراع الا أنه يذهب الى انهم عاجزون عن أقلمة انفسهم مع المصالح الطبقية للجماهير السوداء المضطهدة ، وبالتالى فانه يتعين عليهم ابتداء أن يناضلوا داخل جماعتهم البيضاء. (لاحظ أن هذا موقف مؤتمر الوحدة الافريقية) ، ورغم أن التوجه الايديولوجى للاطار هو توجه ثورى وماركسى الا أنه يعارض استخدام العنف

كأداة للنضال[٨٢] ، ويبدو أنه قد تحول عن هذا الموقف على نحو ما يشير بيان الاطار الصادر عن اجتماعه فى مايو ١٩٨٦ والذى يقرر أن « الكفاح المسلح يعد مقوما اساسيا » فى مسألة التحرير ، ويشجع فى نفس الوقت رحيل الاستثمار الاجنبى من جنوب افريقيا على أساس « أن الاستثمار فى جنوب افريقيا يعزز من اضطهاد واستقلال العمال »[٨٣] ، وعلى ضوء ماتقدم فانه يصبح من المنطقى أن يعارض الاطار ميثاق الحرية ، وأن تتناقض سياساته بالتبعية مع كل من المؤتمر الوطنى الافريقى والجبهة الديمقراطية المتحدة اللذين يتمسكان بالميثاق كبرنامج لهما[٨٤] . وهو أمر أدى الى صدامات بين تنظيمات الاطار وتنظيمات الجبهة الديمقراطية المتحدة فى الداخل حول وسائل مقاومة الدستور الجديد واسقاطه .

(٢) الجبهة الديمقراطية المتحدة :

جاءت نشأة الجبهة فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٣ مواكبة لحملة الاستفتاء على الدستور بين الناخبين البيض ، وذلك فى اجتماع جماهيرى حضره نحو ١٢ الف شخص كان قد رتب له فى سرية منذ نحو عام ونصف ، وعلى حد قول بيان الجبهة الصادر فى يونيو ١٩٨٥ فان نشأة الجبهة جاء « نتيجة مبادرات الدولة لتوسيع قاعدة سلطاتها من جهة ، وتصاعد المقاومة للابارتهيد على كافة مستويات جماعتنا من جهة أخرى » ، وفى خلال عام من نشأتها اكدت الجبهة أن عدد التنظيمات المنتسبة لها قد وصل الى ٦٠٠ تنظيم . وهو ما يؤكد شعبيتها ، خاصة وان العضوية فيها مفتوحة لتنظيمات مختلف الجماعات[٨٥] .

وهناك مؤشرات على وجود صلة بين الجبهة والمؤتمر الوطنى الافريقى منها :

(أ) أن الرئيس الوطنى للجبهة هو آرشى جوميدى ذو الماضى الطويل فى المؤتمر الوطنى الافريقى ، وأن نائبة الرئيس هى البرتينا سيسولو زوجة المناضل والترسيسولو أحد زعامات المؤتمر الوطنى والذى يقضى عقوبة السجن المؤبد مع الزعيم نلسون مانديلا ، وأن الرئيس المحلى للجبهة هو كرونك ندلوفو الذى انتخب فى هذا المنصب خلال أسابيع من الافراج عنه بعد قضائه عشرين عاما فى سجن جزيرة روبين بتهمة انتمائه الى رمح الامة الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى ، بالاضافة الى سكرتير الاعلام للجبهة باتريك ليكوتا الذى قضى ستة أعوام سجينا فى جزيرة روبين[٨٦] .

(ب) قناعة الجبهة بميثاق الحرية ، وبخاصة مايتعلق بمبدأ التعدد القومى الذى ينادى به المؤتمر الوطنى الافريقى ، وفتح باب العضوية فيها لتنظيمات مختلف الجماعات فى البلاد .

(جـ) ضغوطها المكثفة على الحكومة التى أخذت شكل تظاهرات ، ومسيرات واضرابات للافراج عن الزعيم نلسون مانديلا .

ورغم ذلك فان الجبهة حاولت انكار صلتها بالمؤتمر الوطنى الافريقى ، ويبدو أن ذلك فرضته اعتبارات امنية خاصة مع وصف الحكومة للجبهة بأنها جبهة للمؤتمر الوطنى الافريقى ، فقد أصر أحد اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة على أن « الجبهة ليست هى المؤتمر الوطنى الافريقى ، ذلك انها تنظيم بذاته ، يعمل فى اطار من المشروعية والعلنية ، ويستند على تأييد الجماهير » ، ثم ان ميثاق الحرية الذى تلتزم به الجبهة كبرنامج لها ليس برنامجا خاصا بتنظيم معين ، وفى نفس الوقت فقد صرح السكرتير العام للجبهة بقوله(٨٨) : اننا نعلن أنه لاتوجد لنا علاقة بالمؤتمر الوطنى الافريقى ، ونحن لانخدع احدا ، فنحن نعمل بطريقة مشروعة ، والمؤتمر محظور نشاطه ، ثم ان الوسائل التى نستخدمها فى معارضة الدولة تختلف عن وسائل المؤتمر جوهريا ، فالمؤتمر يستخدم العنف ، ونحن ملتزمون بعدم العنف » .

وعلى أية حال فان التحدى الذى مثلته الجبهة لسياسات الحكومة كان مختلفا فى النوع والدرجة عما قام به المؤتمر الوطنى الافريقى ، ومؤتمر الوحدة الافريقية فى الخمسينيات واوائل الستينات لعدة أسباب منها(٨٩) .

(أ) ان الجبهة أشبه باتحاد كونفدرالى يضم نحو ٦٠٠ منظمة تركز اهتماماتها على الشكاوى المحلية مثل : نقص الامكانيات التعليمية ، وعدم توافر الخدمات الاجتماعية الملائمة فى مدن السود ، وعلى التعبير عن رفض السكان لسلوك البيروقراطية المحلية البيضاء .

(ب) ان الجبهة نجحت فى تعبئة عدد كبير من السود من خلال الربط بين المطالب المحلية وبين المطالب السياسية العريضة لها فى المشاركة الكاملة فى كافة اجهزة الحكم المركزية .

(جـ) كما أن الجبهة تركت تأثيرات فى المناطق الريفية السوداء بالقرى النائية من خلال التظاهرات التى قامت بها اثناء تشييع جنازات ضحايا الانتفاضة السوداء ، وشارك فيها أعداد كبيرة .

(د) كذلك استخدمت الجبهة بفعالية سلاح مقاطعة شراء السلع كأسلوب للضغط على رجال الاعمال المحليين ، وبالتبعية للضغط على اجهزة الحكم المحلى والمركزى لاحداث اصلاحات جوهرية . وأسلوب من هذا النوع يصعب على البوليس مواجهته .

(هـ) ثم ان اعلان حالة الطوارىء فى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ لم يؤد الى حظر نشاطها كما لم يتم اعتقال عدد من قيادتها النشطة نظرا لحضورهم الواضح جماهيريا ، ومعرفة العالم الخارجى بهم .

وقد مكنت هذه العوامل السابقة ، وغيرها ، الجبهة من أن ترفض كافة الإجراءات الاصلاحية التى اعلنتها حكومة النظام العنصرى مؤكدة أنه :

« ليس هناك أقل من منح السلطة السياسية الكاملة للاغلبية المحرومة من حقوقها السياسية ، وانهاء حكم الاقلية البيضاء ، واى شيء غير ذلك لن يكون له قيمة لدى شعبنا ، ان بيتر بوتا وحكومته مازالوا يعتقدون أن أى شيء يتم عمله يجب أن يتحقق بطريقة لاتؤثر على سلطة الاقلية البيضاء وامتيازها ، ان منح المواطنة ، وتغيير قوانين المرور بالنسبة للشعب الذى اضطر للعيش فيما يسمى الأوطان المحلية هو مسألة كبرى ، ان غالبية المضطهدين فى جنوب افريقيا قد توقفوا عن المطالبة بضمهم فى النظام الحالى وبدلا من ذلك فان الامر المهم الان هو تغيير هذا النظام »(٩٠) .

وفيما يتعلق بأسلوب التغيير ، فان الجبهة شنت حملات مكثفة للمطالبة بعقد « مؤتمر وطنى لكل أبناء جنوب افريقيا ، فى اطار مناخ خال من الشكوك العنصرية والمخاوف والتعرض للايذاء ، على نحو يمكن شعب بلادنا ــ من خلال زعمائه ــ من وضع دستور قائم على رغبة الشعب ، ويكون مقبولا للجميع »(٩١) .

وقد كان لحملات الجبهة دور فاعل فى انخفاض نسبة المشاركين فى انتخابات الهياكل السياسية للنظام الجديد بين صفوف كل من الملونين والهنود .

رابعاً : المؤتمر الوطنى الافريقى :

ليس هنا مجال الحديث عن نشأة المؤتمر وتطور سياساته وبرامجه واستراتيجياته ، فما يهمنا هو تحليل سياسات واستراتيجيات ومواقف المؤتمر خلال الفترة محل الدراسة . والتى شهدت اجراءات « اصلاحية » فى نظام الفصل العنصرى . ويمكن ايجاز ذلك على النحو التالى :

(١) **مسألة العضوية فى المؤتمر :** ظلت العضوية فى المؤتمر مقصورة من الناحية الفعلية على الافريقيين لفترة طويلة ، وان كان ذلك لم يحل دون تعاون المؤتمر مع الملونين والهنود والبيض من خلال تنظيماتهم التى تتفق أهدافها مع اهدافه دون أن يفتح باب العضوية الفردية أمامهم(٩٢) . واستمر هذا الوضع حتى انعقاد مؤتمر مورو جورو بتنزانيا عام ١٩٦٩ . حيث تقرر فتح باب العضوية الفعلية فى المؤتمر الوطنى امام غير الافريقيين ، لكن هذا الحق قد اقتصر على عضوية البعثة الخارجية للمؤتمر دون أن يمتد الى عضوية التنظيم السرى فى الداخل ، أو الى اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر . فالعضوية فى كليهما ظلت حكرا على الافريقيين ، لكن ما ان بدأ تطبيق « الاصلاحات » الدستورية من جانب نظام الفصل العنصرى ، ووضح أن من أهم اهدافها فض علاقة التعاون النضالى بين كافة الجماعات المضطهدة بخلق تناقضات شكلية بين مصالحها ، حتى قرر المؤتمر الاستشارى الوطنى للمؤتمر الوطنى الافريقى (المنعقد فى زامبيا فى الفترة من ١٣ ــ ١٦ يونيو ١٩٨٥) فتح بباب العضوية الفردية فيه لابناء مختلف الجماعات فى جنوب افريقيا ، وعلى كافة المستويات التنظيمية لاجهزة المؤتمر سواء فى الداخل أو الخارج ، كما قرر زيادة اعضاء اللجنة التنفيذية

الوطنية للمؤتمر من ٢٢ عضوا الى ثلاثين عضوا وانتخاب خمسة أعضاء من غير السود ليكونوا اعضاء فى اللجنة وهم : جوسلوفو زعيم الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا (ابيض) ، وجيمس ستيوارت « أبيض » وماك ماهاراج (هندى) ، وعزيز باهاد (هندى) ، وريجى سبتمبر الزعيم السابق لمؤتمر الشعب الملون (ملون)[٩٣] . وقد مثل هذا القرار ردا عمليا على مخططات الحكومة التى استهدفت تمزيق أوصال الجماعات المضطهدة .

(٢) **استراتيجية المؤتمر** : لقد جاء استقلال موزمبيق عام ١٩٧٥ ليشكل منعطفا هاما فى استراتيجية المؤتمر المتعلقة بالتحرير ، ذلك أنه ولاول مرة منذ انشاء المؤتمر عام ١٩١٢ تتاح له فرصة اقامة قواعد خلفية لقواته فى احدى الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، استطاع منها أن يدشن حرب العصابات داخل جنوب افريقيا ، ومع وضوح أبعاد المخططات « الدستورية » لحكومة جنوب افريقيا ، فان المؤتمر أدان الدستور الجديد باعتباره عارا ، وصعد من حرب العصابات بتوجيه ضربات تخريبية الى الرموز الاساسية للابارتهيد مثل مراكز البوليس ، ومحطات الطاقة والاتصالات ، وأعلن التزامه بتوجيه ضربات الى القوة العسكرية والصناعية لجنوب افريقيا فقام بتفجير مشروع ساسول لتحويل الفحم الى بترول ، ودمر قاعدة عسكرية ، وقيادة القوات الجوية فى بريتوريا ، كما قام بعدة اعمال تخريبية واكبت الاستفتاء على الدستور بين الناخبين البيض[٩٤] .

لكن عقد اتفاق نكوماتى فى مارس ١٩٨٤ بين حكومة موزمبيق ، وبين نظام الفصل العنصرى ، قد أدى من بين ما أدى الى تضييق الخناق على رجال حرب العصابات التابعين للمؤتمر فى الوصول الى اهدافهم داخل جنوب افريقيا ، ودفع المؤتمر الى اعادة النظر فى استراتيجيته القائمة على اشعال الكفاح المسلح من خارج البلاد والتحول الى الاعتماد على حرب العصابات من الداخل ، وقد ارتفعت معنويات المؤتمر بعد الفشل الذريع الذى منيت به الحكومة فى انتخابات المجالس التشريعية للملونين والهنود فى سبتمبر ١٩٨٤ حيث تأكد رفض الغالبية منهم المشاركة فى هذه المؤسسات . وبدا واضحا أن هناك تكتيكات جديدة قد أخذت تتنامى داخل الاستراتيجية العامة للمؤتمر . وقد ركزت هذه الاستراتيجية على أربعة أهداف[٩٥] :

(أ) تأكيد الدور الطليعى للجناح السرى للمؤتمر .

(ب) العمل السياسى الجماهير الموحد للشعب .

(جـ) العمل العسكرى الذى يقوده رمح الامة ـ الجناح العسكرى للمؤتمر .

(د) الحملة الدولية لعزل نظام الابارتهيد ، وكسب التأييد العالمى المعنوى والسياسى والمادى الى جانب النضال .

وعقب اندلاع الانتفاضة الشعبية العارمة فى المناطق السوداء ، وجه المؤتمر فى عام ١٩٨٥

« نداء جديدا للامة » مثل تحولا فى استراتيجيته ، فقد اعلن أن انهيار السلطة قد فتح آفاقا جديدة ، ودعا الى ثورة شعبية على النمط الايرانى تتواكب مع الحرب الشعبية طويلة الاجل التى خطط لها المؤتمر من قبل(٩٦) .

وقد استجابت الجماهير فى الداخل على الفور لتوجيهات المؤتمر التى كانت تستهدف تقويض اركان السلطة فى البلاد ، وبدأت فى القاء قنابل البترول على مراكز البوليس والهجوم على كافة رموز الابارتهيد ، كما سعت الى نشر انتفاضتها فى مختلف أرجاء البلاد .

(٣) **أسلوب التسوية** : منذ عام ١٩٨٥ ـ وبخاصة عقب لقاء وفد من كبار رجال الاعمال فى جنوب افريقيا مع قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى فى زامبيا ـ فان فكرة عقد مفاوضات بين الحكومة وبين المؤتمر قد ظهرت على السطح ، لكن هذه الفكرة قد توارت منذ عام ١٩٨٧ ازاء رفض الحكومة قبول الشروط التى وضعها المؤتمر للبدء فى المفاوضات وأهمها : الافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين ، ووقف كافة الاحكام والمحاكمات السياسية ، وانهاء حالة الطوارىء ، وسحب قوات البوليس من المدن السوداء ، والاعتراف بالمؤتمر كحزب سياسى مشروع(٩٧) . وفى المقابل وضعت الحكومة شروطا لبدء المفاوضات رفضها المؤتمر الوطنى أهمها : التخلى عن العنف ، وأن يقوم المؤتمر بقطع علاقاته مع الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا ، ومع الاتحاد السوفييتى(٩٨) .

وازاء ذلك فان المؤتمر الوطنى استبعد احتمال التفاوض مع الحكومة فى الوقت الحاضر ، وقد اوضح أوليفر تامبو رئيس المؤتمر ذلك فى بيان له عن العلاقة بين استراتيجية العنف الثورى وبين سياسة المؤتمر فى التفاوض مع أعدائه ، كما تحدث عن فكرة المائدة المستديرة التى أشار اليها ميثاق الحرية قائلا(٩٩) .

« اننا نرى أن المحادثات تشكل المرحلة النهائية فى نضالنا ، ويمكن ان تجرى هذه المحادثات عندما يكون هناك اتفاق عام على انهاء الابارتهيد » وبناء على ماتقدم فان المؤتمر الوطنى رفض اقتراحا قدم اليه فى أغسطس ١٩٨٥ من جانب الزعيم جاتشا بوتهليزى . وفان زابل سلابرت زعيم الحزب الفيدرالى التقدمى بتشكيل « تحالف المؤتمر » لمناقشة دستور جديد للبلاد واتهم كلا الرجلين بأنهما يقبضان مرتباتهما من مؤسسات الأبارتهيد ، كما اتهم زعيم كوازولو بقتل معارضيه ، واستبعد المؤتمر فكرة عقد « مؤتمر وطنى » باعتبارها وسيلة « لوقف النضال ، وخلق ظروف تمكن بوتا ، وبوتهليزى ، وسلابرت ـ بدعم من ادارة ريجان ـ من فرض الحل « الاصلاحى » على شعبنا ، دون تأثير على نظام الابارتهيد » .

اما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد أضاف البيان انها لن تكون الا « لنقل السلطة الى الاغلبية

الديمقراطية ، ان مسألة جنوب افريقيا المتحدة ، الديمقراطية غير العنصرية مسألة لايمكن التفاوض بشأنها .

وقد انتهى البيان الى اشارة لمقولة نلسون مانديلا « ان هناك طريقا واحدا للتقدم ، يجب أن نسلكه وسنسلكه ... مطرقة العمل المسلح ، وسندان النضال الجماهيرى ، وليس هناك طريق وسط » ، ورغم ذلك فان تامبو أشار الى أنه « فى مرحلة ما ستصبح المفاوضات عاملا لكننا لانراها سياسة حالة » .

(٤) **الشكل المستقبلى للدولة**[١٠٠] : لكن المؤتمر الوطنى الافريقى مازال يتمسك برؤيته ، وسياسته المتعلقة بالشكل المستقبلى للدولة ، ويرفض الخيار الفيدرالى أو الكونفدرالى ، وقد أكد جوفان بيكى (مدير الاعلام للمؤتمر) ذلك فى حديث له امام لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطانى فى منتصف عام ١٩٨٦ حين قال ان المؤتمر « يؤيد انشاء دولة جنوب افريقيا الديمقراطية المتحدة ، غير العنصرية ، وأنه يؤيد تقنين اعلان للحقوق فى الدستور الجديد لجنوب افريقيا وهو تقنين لحقوق الافراد ، وليس لحقوق الجماعات وذلك حتى لاتعرف الجماعات بنفس الطريقة التى يعرفها هيكل الابارتهيد اليوم » .

وقد أكد مبيكى فى اكتوبر ١٩٨٥ أن المؤتمر لايؤيد دستورا فيدراليا بقوله[١٠١] : « اننا لانريد ادخال الوحدات الدستورية التى خلقها نظام الابارتهيد فى اطار فيدرالى ، فنحن لسنا بحاجة الى هيكل فيدرالى يعترف بوجود البانتوستانات ... اننا ننادى بجنوب افريقيا الديمقراطية المتحدة غير العنصرية » .

« خاتمـــة »

لعلنا بعد هذا التحليل لطبيعة « الاصلاحات » التى قام بها نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، نستطيع أن نتوصل الى بعض الاستنتاجات الاساسية التى يتحدد على ضوئها مستقبل النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، فى اطار علاقة الصراع الحالية بين مختلف الفاعلين داخل هذا النظام .

ولعل أهم استنتاج يمكن أن نخلص اليه يتمثل فى أن « الاصلاحات » المزعومة قد كشفت عن تحول نوعى فى طبيعة الصراع المتفاقم فى جنوب افريقيا فبعد أن كانت عوامل الصراع تنصب على مطالب ومصالح الجماعات العرقية ، وبعد ان كانت تنصرف الى التركيز على العامل اللونى كمحرك للصراع ، وجدنا أن المحتوى الطبقى للصراع قد بات أكثر وضوحا ، كما أن الاتجاهات السياسية قد تبلورت معبرة عن مصالح طبقية بين اتجاهات محافظة ، وليبرالية ، وراديكالية ، فالحزب المحافظ (الابيض) الذى يستند على قاعدة من المزارعين الافريكانرز بالاساس راح يؤكد على

ضرورة استمرار سياسات ومؤسسات الابارتهيد ، فى نفس الوقت الذى رأت فيه قله من زعامات البانتوستانات أن تحقيق مصالحها الضيقة يتطلب استمرار مثل هذه السياسات ووصولها الى مداها بتشكيل دول مستقلة تستند الى أساس قبلى . وفى نفس الوقت فان الدفعة التى اعطيت لرجال الاعمال الافريكانرز منذ تولى الحزب الوطنى السلطة عام ١٩٤٨ قد ربطت مصالحهم بمصالح رجال الاعمال المتحدثين بالانجليزية وهؤلاء وأولئك وجدوا أن مصالحهم تقتضى تخفيف بعض قيود الابارتهيد خاصة ماتعلق منها بالحراك الجغرافى ، والوظيفى للعمالة السوداء ، على نحو يؤدى الى تعزيز وجود رأسمالية مستقلة غير تابعة يكون لها القدرة على المنافسة الدولية ، ورغم تحالفهم مع الحكومة فى مسيرة « الاصلاحات » الا أن ما تم تحقيقه لم يكن ليرضيهم ، أو يحقق مصالحهم وهو الامر الذى أدى الى شكوك متبادلة بينهم وبين الحكومة فهم بحاجة الى حماية الدولة لهم من جهة ، ثم ان الحكومة بحاجة اليهم هى الاخرى لجذب الاستثمارات الاجنبية ـ أو على الاقل حفزها على البقاء لدعم الاقتصاد المتردى للبلاد ، لكنها ليست على استعداد للوصول معهم الى المدى الذى يريدونه فى مسيرة الاصلاح مخافة تقويض أركان الابارتهيد كلية ، ومخافة فقدها لقاعدة تأييدها لدى الجماعة البيضاء لصالح الحزب المحافظ .

وفى مقابل المحافظين والليبراليين ، نجد أن الغالبية السوداء ـ وبخاصة الطبقة العاملة ـ قد أدركت مدى الارتباط الوثيق بين نظام الابارتهيد والنظام الرأسمالى التابع لجنوب افريقيا ، فتنامى وعيها النضالى وتزايد عددها تحت ضغوط نظام القمع العنصرى ، وتدنى مستوى معيشتها مع كل تدهور فى الأوضاع الاقتصادية فى البلاد ، وقد دفعها ذلك ـ فى الغالب الاعم ـ الى السعى لاسقاط نظام الابارتهيد والنظام الرأسمالى معا ، وراحت تبشر بنظام اشتراكى جديد تتحقق فى اطاره عدالة توزيع السلطة السياسية والثروة الاقتصادية ، ولم تقف هذه التحولات عند حدود تنظيمات سياسية أو عمالية معينة كما لاحظنا بالنسبة للمؤتمر الوطنى الافريقى ، فضلا عن العديد من الاتحادات العمالية ، ولكنها تعدتها الى حركة الوعى الاسود ، التى أخذت تركز على العامل الطبقى بدلا عن العامل اللونى فى الصراع ، فضلا عن الاطار الوطنى الذى يتم بين أجنحته كافة التنظيمات ذات التوجه الاشتراكى التروتسكى .

وهكذا فان نظام الفصل العنصرى قد أوقع نفسه فى مأزق ببدء مسيرة الاصلاحات « المزعومة » فلا هو قادر على ايقافها ، كما وأنه ليس لديه القدرة على السير فيها الى نهايتها التى يمكن أن تعصف بنظام الابارتهيد والنظام الرأسمالى معا ، وأصبحت علاقاته متوترة مع معظم حلفائه (رجال الاعمال الافريكانرز والمتحدثين بالانجليزية ، وجماعة الافريكانرز) هذا فضلا عن الضغوط المتزايدة التى اصبح معرضا لها فى الداخل من قبل الاغلبية المضطهدة المسحوقة ، ومن الخارج من جراء تصاعد حملة الادانة والمقاطعة الدولية له ، ولم يعد أمامه من خيار الا تزايد اعتماده على الجيش وكافة مؤسسات القمع لتنفيذ مايريد ، لكنه ـ وفى اطار تحليلنا السابق ـ لايعرف مايريد تحديدا

اللهم إلا تعزيز السيادة البيضاء ، وتدعيم سيطرتها على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية .

ان مشكلة جنوب افريقيا فى الوقت الحاضر تتمثل فى أن الماضى يموت ، ولكن المستقبل مازال عاجزا عن الخروج الى عالم الوجود . ذلك أن التنظيمات والحركات التى تمثل مصالح الغالبية المضطهدة مازالت منقسمة فيما بينها ، فضلا عن أنها لاتمتلك القوة اللازمة لاسقاط النظام الحاكم ، وفى نفس الوقت فان نظام الفصل العنصرى لم يعد لديه القدرة الايديولوجية ولا السياسية لتأكيد سيطرته بالاقناع فراح يلجأ الى الاكراه المتزايد .

وهكذا ، وعلى حد قول ميليباند « فعندما ... تكون هيمنة الطبقة المسيطرة معرضة لتهديد خطير ، فان فرض سيادة الدولة يصبح امرا جوهريا ، خاصة فى ظل ظروف الصراع الطبقى الحاد ، وعدم الاستقرار السياسى ، وهو ما يؤدى الى « البونابرتية » وأشكال تسلطية تتجاهل المحددات الدستورية(١٠٢) .

وذلك هو واقع الحال الان فى جنوب افريقيا .

قائمة المراجع

١ ـ لمزيد من التفصيلات حول سياسة البانتوستانات أنظر :

ابراهيم أحمد نصر الدين : حركة التحرر الافريقى فى مواجهة النظام السياسى لجنوب افريقيا ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية . جامعة القاهرة ١٩٨٠ ص ص .

٢ ـ م . س . ص ص .

٣ ـ م . س . ص ص .

٤ ـ — David Welsh, Constitutional Changes In South Africa, In African Affairs, Vol. 83, No. 331, April 1984 Pp 148 — 149.

٥ ـ — Ibid., Pp. 149 — 150.

٦ ـ — Martin Legassick, "South Africa In Crisis: What Route To "Democracy" In African Affairs, Vol. 84, No. 337, Oct. 1985, P.590.

٧ ـ — Idem.

٨ — — Ibid, Pp, 591 — 592.

٩ — —Kogila Moodley, "The Legitmation Crisis Of The South African States", In The Journal Of Modern African Studies, Vol. 24, No.2,1986,P.198.

١٠ — — Steve Kibble Ray Bush, "Reform Of Apartheid And Continued Destabilisation In Southern Africa" In J.M.A.S., Vol. 24, No. 1986, Pp.221 — 222.

١١ ــ سنعود الى ذلك تفصيلا عند تحليلنا لنتائج حملة الاستفتاء على الدستور بين البيض
١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، معظم المعلومات التى استعان بها الباحث فى مسار عملية التطور الدستورى ــ وخاصة ماتعلق منها بتقارير مختلف اللجان التى شكلت لهذا الغرض مستقاه من :

— Dr. H.S Schoeman, "The Presidentis Council" In Afaica Insight, The South Africa Journal Of African Affairs, (Pretoria, The Africa Institute Of S.A.), Vol. 10,No.3 K4, 1980, Pp.116 — 118.

١٦ ــ لمزيد من التفصيلات حول الموضوعات التى تدخل فى اطار الشئون الخاصة لكل جماعة انظر :

— Colin Legum (ed.) Africa Contemporary Record 1984, — 1985, Pp. b. 729 — 30.

١٧ — — Iames Barber, "White South Africa — Into The Polirical Unknown" In The World Tofay, (London: Chatham House) Vol. 39, No. 12, Dec. 1983, P.441.

وانظر أيضاً :

— James Barber, "South Africa: A Society At War With Itseif" In The World Today, Vol. 41, No. 7, Jaly 1985, P.130.

١٨ — — David Welsh, Op. Cit., Pp 151 — 152.

١٩ — — Ibid., 153 — 153.

٢٠ ــ لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر :

— Mark Swilling, "Living In The Interregnum: Crisis, Reform And The Socialist Alternative In South Africa" In Third World Quarterly, Vol. 9,No.2 APril 1987, Pp. 416 — 431.

٢١ — Paul Rich, "Insurgency. Terrorism And The Apartheid System South Africa" In Political Studies, (U.K: But — Ter Worths), Vol. xxx II, No. 1, 1984, P. 81.

٢٢ — Jamer Barber, South Africa ... O.P.It., P.129.

٢٣ — Mark Swilling, Op. Cit., Pp. 415 — 416

٢٤ — Steve Kibble Ray Bush, Op. Cit., P.221.

٢٥ — I.E. Spence, "South Africa : Between Reform And Retrenchment" In The World Torld Today, Nov. 1984, P.475.

٢٦ . — James Barber, South Africa ... Up. Cit., P.132

٢٧ — Kogila Moodley, Op. Cit., P.189.

٢٨ — J.e. Spence, "South Africa's Moment Of Truth," In The World Today, Vol. 41,No. 10 Oct. 1985, P.175.

٢٩ — Kogila Moodley, Op. Cit., P.129.

٣٠ — Paul Rich, Op. Cit., P.81.

٣١ — Steve Kibble Ray Bush, Op. Cit., P.221

وانظر أيضاً

— Kogila Moodley, Op. Cit., P.189.

٣٢ — Idem

٣٣ ـ ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ـ أنظر فى هذا المجال

— Idem.

— Steve Kibble Ray Bush, Op. Cit., Pp. 223 — 224.
— Paul Rich, Op.Cit., Pp.82 — 82.

— J.e. Spence, South Africa: ... Op. Cit., P,473 ٣٧ ـ

— James Barber, South Africa: ... Op. Cit., P130. ٣٨ ـ

— Kogila Moodley, Op. Cit., P.189. ٣٩ ـ

— Roger Omond, "S Outh Africa's Post — Apartheid Constitution" ٤٠ ـ
In Third World Quarterly, Vol. 9, No.2 April 19867,
Pp. 623 — 633

٤١ ، ٤٢ ـ انظر لمزيد من التفصيل كلا من :
— Mark Swilling, Op. Cit., Pp. 415 — 433
— Doug Hindson, Aiternative Urbanisation Strategies In South
Africa : A Critical Evaluation, In Third
World Quarterly, Vol. 9,No.2, April 1987,
Pp. 588 — 592.

— James Barber, White South Africa ... Op. Cit, Pp.493 — 494 ٤٣ ـ

— Dr. H.S. Schoeman, Op. Cit., P.118. ٤٥ ـ

— James Barber, White Soite South Africa ... Op. Cit., ٤٦ ـ
. Pp. 492 — 493

٤٧ ـ لمزيد من التفصيل حول وجهة نظر الحزب الفيدرالى التقدمى أنظر :
— N ewell M. Stultz, "Interpreting Constitutional Change In South Africa"
In The J.m.a.s., Vol 22, No.3, 1984, Pp. 360 — 372.

— Jamer Barber, White South Africa .. Op. Cit., Pp. 492 — 493. ٤٨ ـ

— Ibid., Pp. 493 — 494 ٤٩ ـ

— David Welsh, Op. Cit., P.156. ٥٠ ـ

— James Barber, White South Africa ... Op. Cit., P.495 ٥١ ـ

٥٢ - — David Welsh, Op. Cit., P.156.

٥٣ - — Kogila Moodley, Op. Cit., P.201.

٥٤ - — David Welsh, Op.Cit., Pp.157,158.

٥٥ - — James Barber, White South Africa ... Op. Cit.,

٥٦ - — James Barber, South Africa ... Op. Cit., P.131.

٥٧ - — I Dem.

٥٨ - — David Welsh, Op. Cit., P.156

٥٩ - — James Barber, Whirte South Africa .. Op. Cit., P.495.

٦٠ - — David Welsh, Op. Cit., P.157

٦١ - — Jamer Barber, Suth Africa ... Op. Cit., P.131.

٦٢ - — Steve Kibble Ray Bush, Op. Cit., P.225.

٦٣ - — James Barber, South Africa ... Op. Cit., P.131.

٦٤ - — Dr. H.S. Schoeman, Op. Cit., P.117.

٦٥ ـ انظر كلا من :

— David Welsh, Op. Cit., P.160

— Chirs Heymans, The New Constition — A View On "Coloured" Pers Pectives "In Africa Knsight, Vol. 15, No. 1, 1985, Pp. 35 — 37.

٦٦ - — Dr. H.S.S Choeman, Op. Cit., P.119.

٦٧ - — Prof. K.P. Magyar Prof. B.R Anchod, "south Africa's New Constitution: The Indian Perspectives", In Africa Insight, Vol.15,No., 1985, P.32.

٦٨ - — Ibid., Pp. 31 — 31 . 32

٦٩ـ — Chris Heymans, Op. Cit., P.38.

وانظر أيضاً

— J.e. Spence, South Africa: ... Op. Cit., P.472

٧٠ـ — Prof. K,p. Magyar, Op. Cit., Pp. 32 — 33.

٧١ـ — James Barber, South Africa ... Op. Cit. P.135

٧٢ـ — Johann Langer, "Inkatha", In Africa Insight, Vol.17, No.1, 1977, P.35.

٧٣ـ — Ibid., Pp. 36 — 37.

٧٤ـ — Ibid., P.38.

٧٥ـ — Dr. H.S. Schoeman, Op. Cit., P.119.

٧٦ ـ انظر كلا من :

— Mark Swilling, Op. Cit., P.415 — 433.
— Roger Omond, Op. Cit., Pp. 633 — 634.

٧٧ـ — James Barber, White South Africa ... Op. Cit., P.499.

٧٨ـ — Thomas G.Karis, "Revolution In The Making: Black Politics In South Africa", In Foreign Affairs, (U.S.A.: Councilon Foreign Relations, Imc.), Vol. 62, No. 2, Winter 1983 — 84, P. 392.

٧٩ـ — Colin Legum (ed.) Op. Cit., P.B 756 — 757

٨٠ـ — Patrick Laurence, "Black Consciousness", In Africa Insight Vol. 17, No.1,1987, Pp. 40 — 41.

٨١ـ — Idem.

٨٢ـ — Colin Legum (ed,), Op. Cit., P.B 757

٨٣ـ — Patrick Laurence, Op. Cit., P.42.

— Thomas G.Karis, Op. Cit., Pp.292 — 294 ٨٤ـ

— Colin Legum (ed.) Op. Cit., Pp.B ٨٥ـ

— Ibid., P.B 753. ٨٦ـ

— James Barber, South Africa ... Op. Cit., P.130 ٨٧ـ

— David Welsh, Op. Cit., P.160. ٨٨ـ

— J.E. Spence, South Africa's ... Op. Cit., P.175. ٨٩ـ

— Colin Legum (ed.) Op. Xit., P.B753. ٩٠ـ

— Ibid., Pp.B — 753 ٩١ـ

— The ANC Of South Africa, "Excerpts From Policy And Programme ٩٢ـ
(Dar Es Salaam: ANC External Mission), Dar 1962, Pp. 21 — 22.

— The Indian Ocean Newsletter, (Paris: Jndian Ocean Information ٩٣ـ
Documentation Bank), Weekly Newsletter, No. 188, June 29, 1985, P.1.

— J.E. Spence, South Africa .. Op. Cit., Pp. 476 — 477 ٩٤ـ

— Colin Leyum (ed,), Op. Cit., Pp.B 742 — 743 ٩٥ـ

— James Barberm, South Africa .. Op. Cit., P.129. ٩٦ـ

— Roger Omond, Op. Cit., Pp. 622 — 623 ٩٧ـ

— Colin Legum (ed.), Pp. B 739 — 740 ٩٨ـ

— Ibid., P.B ٩٩ـ

— Roger Omond, Op. Cit., Pp, 632 — 633. ١٠٠، ١٠١ـ

— Mark Swilling, Op. Cit, P.421. ١٠٢ـ

حقوق الانسان والشعب فى ظل وجود النظام العنصرى فى فلسطين المحتلة

الاستاذ / حبيب صادق
رئيس المجلس الثقافي للجنوب اللبناني

يجيء انعقاد هذه الندوة ، ندوة « العنصرية والصهيونية » ، فى الوقت المناسب تماما . ذلك لان القوى الصهيونية والعنصرية ، مسلحة بالدعم الاميركى اللا محدود تخوض ، هذه الايام ، احدى اشرس معاركها العدوانية واكثرها بشاعة واشدها انتهاكا لحقوق الانسان والشعوب والشرائع والقوانين الدولية .

فعلى ارض فلسطين المحتلة تجرى ، منذ اكثر من ثلاثة أشهر ، فصول معركة ضارية طرفاها شعب ، برمته ، ينهمر فى انتفاضة عارمة ، على اساس واضح من الحق والعدل والمشروعية الدولية ، شاهرا صدره عاريا وساعدين لايمسكان بغير حجارة الارض يحاولان ، بها ، دفع الظلام الوحشى عن اديمها المبارك ، هذا طرف اما الطرف الاخر فتمثل بقوى هذا الظلام الوحشى وهى منفلتة من عقالها تعيث قتلا وذبحا فى رقاب الاطفال والنساء والعجزة ، على مرأى العالم وسمعه ، فى محاولة همجية ، تحظى بعطف الحليف الاميركى ومساعدته ، من أجل القضاء على المشروع التحريرى الوطنى الفلسطينى قضاء يعصم الاحتلال الجائر ويؤمن للصهيونية وللامبريالية شروط استمرار التحكم ليس بمصير الشعب الفلسطينى فحسب بل بمصير الامة العربية جميعا .

وفى جنوب افريقيا يتخذ النظام العنصرى التوأم اجراء يعتبره المراقبون اعلانا لحرب عدوانية جديدة ضد جماهير الشعب وهيئاته فى هذا البلد الافريقى . فقد فرض رئيس هذا النظام بيتر بوتا ، أواخر الشهر المنصرم ، حظرا شاملا على نشاطات ١٧ منظمة مناهضة للتمييز العنصرى وعلى نشاطات مؤتمر النقابات وهو اكبر اتحاد لنقابات العمال الافريقيين فى البلاد . لقد صدر هذا الحظر العنصرى بمقتضى حالة الطوارىء التى أعلنها بوتا فى شهر حزيران من عام ١٩٨٦ لقمع الثورة التى هبت حينذاك ، لمناهضة التمييز العنصرى فى مستوطنات الافريقيين[1] اصحاب الحق الشرعي فى كامل الارض وفى كامل السيادة .

فى ضوء ذلك نرى ان الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب قد احسنت صنعا فى تنظيم هذه الندوة فى هذا الظرف بالذات ، ونحن إذ نعرب عن بالغ تقديرنا لهذا الدور القومى والأممى الذى

تقوم به الامانة العامة بالتنسيق مع هيئات متخصصة نعتبر ان انعقاد ندوة « العنصرية والصهيونية » هذه ، بحد ذاته ، موقف تضامنى ، ذو دلالة ، مع الشعبين الثائرين فى فلسطين المحتلة وفى جنوب افريقيا ، فى مواجهة نظامى التمييز العنصرى والقهر الطبقى والاحتلال الاجنبى ، المحتضنين بحرارة ، من قبل الامبريالية العالمية . كما نعتبره موقفا تضامنيا مع المقاومة الوطنية اللبنانية فى كفاحها البطولى لطرد بقايا الاحتلال الاسرائيلى عن أرض لبنان .

وبعد فإننا سنحاول ، فى نطاق اسهامنا فى اعمال هذه الندوة ، ان نتناول ، بما يشبه المقارنة ، موضوع المحور الرابع من محاورها الخمسة واقفين كلامنا ، فى هذا الموضوع ، على أحد جانبيه أى على حقوق الانسان والشعب فى ظل النظام العنصرى فى فلسطين المحتلة واستطرادا فى جنوب لبنان المحتل على اننا سنعمد الى المقارنة ، بين هذا النظام العنصرى وقرينه القائم فى جنوب افريقيا كلما دعت الحاجة ، فهما ، من حيث الولادة والبنية والدور ، توأما شر متحدران من أم واحدة ومتمتعان بدوام رعايتها وإيثارها .

عنصرية النظامين : اشارات

لقد بات القول بعنصرية النظامين القائمين ، بالعدوان والقهر ، فى كل من فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا ، من المسلمات التى لا خلاف حولها أو جدال فيها على نطاق العالم ، بأسره خلا الاوساط الامبريالية والرجعية . ولعل القرار الذى اتخذته الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، فى دورتها الثلاثين ، ليعرب ، بشأن الصهيونية ، عن رأى المجتمع الدولى ، بجلاء ودقة ؛ فى كون الصهيونية شكلا من أشكال العرقية والتمييز العرقى . وعلى هذا الاساس انْبَنَتْ مواقف الاغلبية العظمى من المنظمات والمؤسسات الدولية حيال الصهينية على الرغم من الجهود المضنية التى بذلتها الولايات المتحدة الاميركية والتهديدات التى اطلقتها للحيلولة دون الوصول الى هذه المواقف الواضحة والجريئة .

اما بشأن نظام الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا فحسبنا ، للتدليل على عنصريته ، ان نشير الى الادانة شبه الشاملة التى يرفعها المجتمع الدولى فى وجه هذا النظام . وقد جاء القرار رقم ٧٧ الذى اتخذه مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية فى كمبالا العام ١٩٧٥ ، أدقّ وأكملَ فى تصوير طبيعة النظامين معا إذ جاء فيه : أن للنظام العرقى فى فلسطين المحتلة وللنظامين العرقيين فى زيمبابوى وافريقيا الجنوبية أصلًا امبرياليا واحداً وهى تشكل كلًا واحداً وتملك بنية عرقية متماثلة وترتبط عضوياً فيما بينها بسياساتها الهادفة الى قمع كرامة الشخص البشرى وحرمته :

واذا كان صحيحا ، وهو صحيح ، القول بأن التمييز العنصرى فى فلسطين المحتلة وفى جنوب

افريقيا لايعدو كونه تجليا واقعيا لطبيعة العلاقة العنصرية بالنظام الامبريالى العالمى ، نظام الاضطهاد الاجتماعى والقومى والعرقى الذى تقوده الولايات المتحدة فإنه صحيح أيضا القول ، انطلاقا من هذه العلاقة ، بأن العنصرية ، فى النظامين المذكورين معا ، ليست ظاهرة طارئة ومؤقتة بل هى سمة البنية الاجتماعية والاقتصادية وسمة الحقل الايديولوجى لهذين النظامين . من هنا يرتبط النضال فى مواجهة عنصرية هذين النظامين وفى مواجهة جميع أشكال العرقية والتمييز العرقى ارتباطا وثيقا بالنضال ضد الامبريالية المسئولة ، على نحو رئيسى ، عن خلق الوان التمييز والاضطهاد والارهاب فى جمع زوايا كوكبنا الارضى فى هذا العصر (٢) وفى فلسطين المحتلة وفى جنوب افريقيا على وجه الخصوص .

ولئن كنا ، فى هذه المقارنة ، سنكتفى بالوقوف على صور من انتهاك النظام الصهيونى العنصرى لحقوق الانسان العربى فى فلسطين المحتلة وفى جنوب لبنان المحتل فاننا لنؤكد هنا مرة ثانية قيام تلك العلاقة العضوية بين الكيان الصهيونى وجنوب افريقيا مشيرين الى التماثل بينهما فى الممارسة العنصرية وفى الانتهاك الوحشى لحقوق الانسان والخرق المتمادى للقرارات الدولية والشرائع المدنية ، وفى الاستخفاف الفظ بكل المواثيق والاعراف الدولية مشيرين ايضا ، الى التماثل بينهما فى العلاقة مع القوى الامبريالية والاوساط الرجعية والى التطابق فى الموقف العدائى تجاه حركات التحرر الوطنى والتغيير الثورى وتجاه الانظمة الاشتراكية فى جميع انحاء العالم .

لذلك يحظى الصهاينة العنصريون ، فى اسرائيل وفى جنوب افريقيا ، بكل اشكال الدعم واسباب التفوق العسكرى من قبل الدوائر الامبريالية ، خصوصا الامريكية ، وذلك ليس من أجل حماية كيانهما الاستيطانيين فحسب بل من أجل الانقضاض ، بالعدوان المستمر ، على الدول المجاورة انهاكا لحركات التحرر الوطنى فيها واجهازا عليها واشغالا لهذه الدول بمواصلة القتال عن التفرغ الى تحقيق طموحات شعوبها الى الحرية والديمقراطية والى التقدم الاجتماعى واعادة بناء وحداتها القومية . وغنى عن البيان القول بتحول كل من هذين النظامين العنصريين الى قوة فرعية للامبريالية تمارس العدوان على الصعيد الاقليمى فى سياق العدوان الامبريالى على مستوى العالم بأسره . (٣) .

حقوق الانسان والصهيونية
فلسطين المحتلة

المقومات : ليس فى همنا ، هنا ، ان نذهب ، فى محاولتنا الوقوف على حقوق الانسان فى ظل النظام العنصرى فى فلسطين المحتلة ، الى كتاب التاريخ الكبير فنقلب صفحاته بحثا عن الولادات الاولى لحقوق الانسان فى العالم ومتابعة خط تطورها عبر المراحل المختلفة وخلال التشكيلات الاجتماعية المعروفة وما طرأ عليها من تغيير وتبدل فى المعانى والمدلولات وما لحق بها من اتساع وشمول فى مبانيها ومطارح ظلالها .

وليس فى همنا ، ايضا ، ان نذهب الى كتاب الشرائع نستخرج منه التعاريف والحدود فى مجرى تقدمها وتعقدها مع مجرى تقدم الحياة البشرية وتعقدها وهى الأصل والبنية الاساس .

ان كبير همنا فى هذه المقارنة ، ان نحاول قراءة الواقعات المادية الملموسة فى ضوء الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، كمرجع أساسى ، وفى ضوء بعض القرارات الدولية ذات الصلة الوثيقة بموضوع حديثنا اى بحقوق الانسان العربى فى ظل النظام العنصرى فى فلسطين المحتلة وفى جنوب لبنان .

كان حسبنا ، فى هذا الصدد ، ان نلتقط بعض المشاهد مما تتسابق اجهزة الاعلام المتنوعة ، هذه الايام ، على تقديمها للناس جميعا فى محاولة منها لتصوير حقيقة ما يجرى على ارض فلسطين المحتلة من اعمال القمع والارهاب والقتل التى تمارسها ، على نحو مسعور ، سلطات النظام العنصرى الصهيونى فى حق الشعب الفلسطينى الثائر طلبا لحريته التى طال ليل مصادرتها واستعادة لارضه التى ثقل عليها قيد الاحتلال واشتدت عليها جريمة الاغتصاب .

نقول كان حسبنا ، اليوم ان نلتقط تلك المشاهد ونعيد عرضها كدليل حى ، هو الابلغ تعبيرا والاقوى حجة ، على الدرك السحيق الذى انحدر اليه الكيان الصهيونى فى انتهاكه المشين لجميع حقوق الانسان ، فى الحياة والحرية والكرامة ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على تراب وطنه .

لكن لابد مما ليس منه بد فالاصول المتبعة فى المعالجة الموضوعية تقتضينا البدء من البداية وتجنب القفز فوق المراحل والقواعد .

من المفارقات التى تدعو الى السخرية حقا تلك المفارقة التى تمثلت فى ظهور الشيء الجميل ونقيضه ، البالغ البشاعة ، فى غضون عام واحد . وبتعبير اوضح فان هذه المقارنة جاءت من صدور اعلانين متناقضين فى العام ١٩٤٨ : الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة تأكيداً على أن اساس الحرية والعدل والسلام فى العالم هو الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جمع أعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة[٤] ، هذا اولًا وثانياً اعلان قيام دولة اسرائيل ، على الجزء الاكبر من الوطن الفلسطينى تحقيقاً لمشروع الحركة الصهيونية وفى المخطط المحكم الذى اعدته القوى الامبريالية ووفرت لتنفيذه مختلف الوسائل والامكانات ليأتى الكيان العنصرى الاستيطانى على مستوى الغاية التى انشيء من أجلها الا وهى ان يكون ، هذا الكيان ، الثكنة العسكرية المتقدمة للامبريالية العالمية وان يكون هراوتها الغليظة المنتصبة ، ابدا فى وجه حركة التحرر الوطنى العربية ويكون ، ايضاً ، جهازها الموظف ، دائماً ، للتخريب والتجسس ضد قوى التحرر والثورة والاشتراكية فى العالم قاطبة .

ومما يضيف بعداً آخر الى هذه المفارقة كون الكيان الصهيونى ، ذاته ، قد نشأ استنادا على قرار صدر عن الهيئة الدولية ، نفسها ، صاحبة الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الامر الذى كان من شأنه ان يوجب الطاعة على هذا الكيان لهيئة الامم المتحدة ويلزمه باحترام قراراتها اكثر من أية دولة عضو من اعضائها . ولكن الواقع العملى كان خلاف ذلك تماما فإسرائيل ، منذ قيامها الى من يومنا هذا ، وهى تقف موقف العداء لهذه الهيئة الدولية ولمنظماتها جميعا ، وانطلاقا من هذا الموقف العدائى لاتستقبل القرارات الدولية الا بالرفض او بعدم الاكتراث . وقد يكون من المفيد ان نبدأ هنا ، من القرار الاول لنتأكد من ثبات سياسة اسرائيل العدائية من الامم المتحدة ومؤسساتها . فهذا القرار الدولى الصادر فى ١٩٤٧/١١/٢٩ لم ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين اثنتين ، واحدة عربية فلسطينية والأخرى يهودية ، فحسب بل نص ، ايضا على طابع الدولة اليهودية المقبلة فأرادها ان تكون ديمقراطية ويكون لها دستور ديمقراطى وتضمن للسكان العرب حقوقا متساوية غير خاضعة لاى تمييز .(٥) .

هذا ما نص عليه قرار التقسيم ، وبرغم الجور الذى ارتكز عليه بحق العرب الفلسطينيين ، فقد استقبله الصهاينة بـ « اعلان الاستقلال » الذى جاء فيه ، بوضوح ، ان دولة اسرائيل قد قامت وقبل كل شيء « على اساس الحقوق **الطبيعية والتاريخية** للشعب اليهودى « و » انها ستكون مفتوحة لهجرة اليهود القادمين من جميع بلاد العالم التى كانوا مبعثرين فيها » وسرعان ما دُعى اليهود فى العالم جميعا « الى المعركة المشتركة الكبرى لتحقيق حلم الاجيال السالفة الا وهو اعادة بناء اسرائيل » .(٦) .

واضح تماما ان هذه المطالب لاتتعارض مع القرار الدولى ، نصا وروحا ، فقط بل تتعارض مع جميع القوانين الدولية والقواعد الحقوقية فى عصرنا .

انطلاقا من هنا تشكلت سياسة ثابتة لاسرائيل فى رفض القرارات الدولية او فى الاستخفاف بها وتنفيذ ما يخالفها صراحة ، وعلى ذلك قامت سياسة اسرائيل الثابتة فى انتهاك حقوق الانسان للسكان العرب الفلسطينيين ، المواطنين الاصليين ، واصحاب الارض الشرعيين المتمتعين ، وحدهم ، بالحق التاريخى الواقعى فى كامل فلسطين .

واللافت ، فى هذا الصدد ، ان حكام اسرائيل لم يضعوا دستورا لدولتهم ، على غرار ما يجرى فى جميع الدول دون استثناء ، ولئن دل هذا الامر على شيء فإنما يدل على طبيعة الكيان الصهيونى الاجتياحية الاستيطانية بقدر مايدل أيضاً ، على استهتار هذا الكيان بهذا القرار الدولى على نحو فاجر . وتبعا لذلك لم يضعوا القوانين الضامنة لحقوق المواطنين وحرياتهم وهم اذا ما اضطروا الى وضع هذا القانون او ذاك فمن أجل تغطية ممارساتهم العدوانية سواء فى التوسع الاستيطانى او فى التمييز العنصرى او فى انتهاك حقوق الانسان العربى ، وقد يكون من المفيد ان نشير هنا الى بعض هذه القوانين ، على

سبيل المثال ليس غير . فقانون الغائبين (١٩٥٠) وضعت بموجبه املاك العرب الفلسطينيين تحت الحراسة وخول الحارس بيع هذه الاملاك الى سلطة الاصلاح بالثمن المحدد رسميا ، وقانون الجنسية (١٩٥١) اعتبر بموجبه يهود فلسطين جميعا مواطنين اسرائيليين اما العرب فلا ، مع تخويل وزير الداخلية سلطة اعطاء الجنسية لمن يطلبها من العرب او منعها عنه . وقانون استملاك الأراضى (١٩٥٢) يخول للسلطات حق استملاك الاراضى العربية تحت ستار الحاجة اليها لاغراض التعمير والانماء او لاغراض امنية ؟؟ وقانون القدس (١٩٦٧) الذى صدر فى اعقاب حرب حزيران (يونيو) العدوانية فقد اعتبرت القدس الموحَّدة ، بموجبه ، عاصمة للكيان الصهيونى . اما قانون اذار (مارس) الصادر عام ١٩٧٠ فقد حدّد الانتماء الى الجنسية اليهودية على اسس دينية وعرقية تقوم على علاقة الدم من الام وحدها ليس غير . لقد شكّل هذا القانون المظلة القانونية لتغطية التمييز العنصرى الذى تمارسه اسرائيل ضد الشعب الفلسطينى بشكليه معا : العرقى والدينى .

ان الاشارة الى قانون اذار (مارس) هذا لاتعنى ، فى المطلق ، ان الممارسة العنصرية فى فلسطين المحتلة قد بدأت من تاريخ صدوره ، بل تعنى ، فقط ، ان النص القانونى ، جاء ، وان كان متأخراً ، الا لتغطية تلك الممارسة التى رافقت قيام اسرائيل التى اتخذت ، منذ مولدها اللاشرعى ، سمات ايديولوجية ونظام حكم عنصريين فاشيين[٧] . انطلاقا من ذلك كان من الحتمى أن يأتى العنف توأما للعنصرية فى بنية هذا النظام . ويسعنا القول ، هنا ، ان العنف ، كما العنصرية ، قد سبق فى ظهوره الكيان الاستيطانى فى فلسطين فهو ، مع العنصرية ، قد ظهرا ، قولا وممارسة ، بظهور الحركة الصهيونية ، فى اوروبا ، ابان تحول الرأسمالية الى اعلى مراحلها ، الى الامبريالية ، ناقلة فى بنيتها خصائص الاستعمار ، التى ولدت فى زحمة ، ومن هذه الخصائص العنف والاستعلاء العرقى ... وللتدليل على صحة ذلك حسبنا ان نتمثل بقول هرتزل ارسله فى كتابه « الدولة اليهودية » . قال وعينه الى فلسطين : « لنفترض ، مثلا ، اننا نريد ان نطهرّ بلدا من الوحوش الضارية ، طبعا لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى فى اثر الدببة ... بل سننظم حملة صيد جماعية ضخمة ومجهَّزة ونطرد الحيوانات ونرميها بقنابل شديدة الانفجار » .

أرأيت كيف يتسابق العنف والعنصرية ، على نحو مسعور ، فى قول المؤسس الاول للحركة الصهيونية الحديثة ؟؟ .. فعرب فلسطين « وحوش ضارية » ولابد من اقتناصهم ، بصورة جماعية ، لتصبح « الارض بلاشعب » وتسقط فى ملكية « شعب بلا ارض » ..

ومن أجل وضع هذا القول موضع التنفيذ فلا مناص إذن « من اللجوء الى العنف والارهاب والاستعداد للتعاون مع الشر كقوة لها فوائدها فى تحقيق الوطن القومى لليهود » على حد تعبير حايم وايزمن فى مذكراته « التجربة والخطأ » .. اما ماتعنيه كلمة « اليهودى » او الصهيونى ، بالنسبة اليه ، فـ « التقدم وقلب النظام القائم فى فلسطين اما كلمة عربى .. فتعنى « الركود واللا اخلاقية

والحكومة المتعفنة والمجتمع الفاسد » .[٨]

تأسيسا على ذلك فان الوضع فى فلسطين ، عهد ذاك كما صرح بذلك بن غُوريون « لايمكن ان يسوّى الا بالقوة العسكرية « و » ان اسرائيل لايمكن ان تعيش الا بقوة السلاح »[٩] .

بهذه القوة ، المستندة على الدعم الامبريالى من جهة وعلى التواطؤ الرجعى العربى من جهة ثانية ، تمكنت العصابات الصهيونية من الاستيلاء على الجانب الاعظم من فلسطين وتشريد ابنائها بأغلبهم فى العام ١٩٤٨ وتمكنت ، بالتالى ، من اقامة كيانها الاستيطانى العنصرى الذى تابع ، بدوره ، عمليات العنف والارهاب مجتاحا المحيط تباعا حتى تم له الاستيلاء على كامل التراب الفلسطينى مضافا اليه اجزاء واسعة من الاراضى العربية المجاورة ...

على هذا الاساس من العنف العدوانى ، المدعوم امبرياليا ، اميركيا بخاصة ، قامت اسرائيل واتسعت رقعة احتلالها فى العقدين الاخيرين والى هذه الحقيقة الموضوعية اشار ، منذ البدايات ، الوسيط الدولى كونت برنادوت حيث كتب فى تقريره الى هيئة الامم المتحدة « ان الدولة اليهودية لم تولد فى السلام كما كان مأمولا فى قرار ٤٧/١١/٢٩ بل ولدت بالعنف واراقة الدماء »[١٠] .

واقعـــات

فلسطين المحتلة :

أشرنا ، فيما سلف من قول ، الى مايفيد بأن قيام اسرائيل ، على النحو الذى تم فيه ، يعتبر ، بحد ذاته ، انتهاكا صارخا لحقوق الانسان جميعا ولحق الشعب الفلسطينى فى الحياة والحرية وفى تقرير المصير ، كما يعتبر ، فى الوقت نفسه ، خرقا فظا لابسط مبادىء الحق والقانون واستهتارا وقحا بالقرارات الدولية .

ولعل العالم لم يشهد ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، ضرباً من الممارسات العملية أشد تحديا للقوانين العامة واكثر استخفافا بالمواثيق الدولية والشرائع الانسانية من ممارسات اسرائيل طوال سنوات وجودها الاغتصابى على ارض فلسطين .

ولعل العالم لم يشهد ، ايضا ، الوانا من العدوان والعسف والجور أشد قساوة واكثر بشاعة من تلك التى لحقت ، ولاتزال ، بالشعب الفلسطينى . فهو قد جُرّد من وطنه وشرد من أرضه ، بأغلبيته ، ولوحق بالعدوان فى مطارح لجوئه ، اما من بقى من ابنائه فى أرضهم فقد مورست عليهم جميع اشكال الظلم والانتهاك سواء على صعيد الفرد او الجماعة .

وبالرغم من صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن أعلى هيئة دولية وبالرغم من صدور

مئات القرارات والبيانات الدولية التى تدعو اسرائيل الى احترام هذا الاعلان العالمى والتقيد بنصه فان اسرائيل تزداد امعانا فى مخالفته ، نصا وروحا ، وفى تحديها لهيئة الامم المتحدة نفسها بالاستهانة بقراراتها المماثلة جميعا .

فى ضوء هذا الواقع الملموس نرى انه من المتعذر علينا ان نستوفى ، بمداخلة محدودة ، حق الالمام الشامل بمختلف وجوه انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان فى فلسطين المحتلة ، لذلك نرانا مسوقين الى اختيار عينات منها ، لا اكثر ، نستشهد بها على صحّة ماذهبنا اليه من قول .

نحاول ، ما وسعنا ، عرض هذه العينات المختارة عن ممارسات جرمية ارتكبها الصهاينة بحق الشعب الفلسطينى فى عموم وطنه سواء المحتل منه عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ فى اعقاب عدوان الخامس من حزيران (يونيو) .

الحق فى الحياة والحرية :

فلئن كانت المادة الثالثة من « الاعلان » تنص على ان « لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه » فان حياة الفرد الفلسطينى وحريته بل ان حياة الجماعة الفلسطينية وحريتها ماكانتا ، فى ظل الكيان الصهيونى ، الا هدفا للاغتيال والمصادرة . فمنذ مذبحة « دير ياسين » الجماعية عشية قيام هذا الكيان ، الى مواجهة الانتفاضة الراهنة بالقمع والقتل ، مرورا بعشرات المذابح الجماعية والاغتيالات الفردية ، ما كان لدى سلطات اسرائيل ادنى مراعاة لهذا الحق فى الحياة والحرية للشعب الفلسطينى ولافراده سواء بسواء . بل ان الممارسة العملية لهذه السلطات كانت تؤكد ، يوميا ، التزامها بنصيحة هرتزل فى ضرورة القيام بصيد جماعى لطرد الوحوش ، اى الفلسطينيين ، من وطنهم ليقع فى ملكية اليهود وحدهم دون شركاء ..

والقتل ، الفردى او الجماعى ، سُنَّة توراتية عند الصهاينة العنصريين وقد اشار اليها مناحيم بيغن فى كتابه « الثورة » بالقول الصريح « كن أخى والا سأقتلك » فلا حق فى الحياة لغير اخيه الصهيونى ومن هذا الموقع اعتبر اساليب العنف الدموى التى استخدمها مع زملائه ، قبل ١٩٤٨ ، الطريق الوحيد لتأمين الاهداف اليهودية فى فلسطين قائلا : « ان هذه الاساليب الارهابية اشبعت رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام[١١] .

وعلى هذه السنّة التوراتية سار الابناء ، ولعل مذبحة كفر قاسم الجماعية (١٩٥٦/١٠/٢٨) تعطى صورة نموذجية عن التزام الصهاينة الصارم بهذه السنّة ، فقد سئل ضابط القتلة « مالنيسكى » بعد صدور العفو عنهم جميعا :

ـ هل أنت نادم على ما فعلت ؟

اجاب فوراً : بالعكس ، لان الموت لاى عربى فى اسرائيل معناه الحياة لاى اسرائيلى . اما رفيقه الملازم « غيريال دهان » فقد اجاب على النحو التالى :

ـ كم عربيا اصطدت فى كفر قاسم ؟

ـ ١٣ فقط ...

ـ وماذا كان شعورك ؟

ـ كنت متعطشا للدم العربى وقد شربت منه حتى سكرت ...[١٢]

... صحيح ان الانسان اذ يطرق سمعه هذا الكلام الهمجى يميل ، بنبله الانسانى ، الى عدم التصديق لفظاعة ما يسمع ، ولكن حين يعلم ان اصحاب هذا الكلام انفسهم قد « حصدوا » بأيديهم ٥٧ من هذه القرية الفلسطينية وجرحوا اكثر من ٢٥ آخرين ، فى دقائق معدودات ، يتأكد لديه ان مايسمعه صحيح كل الصحة وان قتل العربى ، لكونه عربيا ، ليس أمرا مشروعا ، فقط ، فى السلوك الصهيونى ، بل هو أمر مطلوب تحقيقا لاهداف الصهيونية فى فلسطين وفى ما أبعد من فلسطين .

هذا قليل من كثير عن حق الفلسطينى فى الحياة اما عن حقه فى الحرية فالامر سواء ولسوف نأتى ، فى الاسطر التالية ، على نماذج من انتهاك هذا الحق ايضا فى ظل الاحتلال الاسرائيلى .

الحق فى المساواة والكرامة الانسانية :

ففى حين تؤكد المادتان الاولى والثانية من « الاعلان » على المساواة التامة بين جميع الناس وعلى حق كل انسان فى التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أى تمييز بسبب **العنصر** أو **اللون** أو **اللغة** أو **الدين** ... الخ .

نشاهد على ارض الواقع ، فى فلسطين المحتلة ، ما يتعارض تمام التعارض مع هذه المبادىء الاساسية . فلا مساواة ، هناك ، بين الناس ، والتمييز ، بسبب العرق والدين واللغة معا ، يحرم الانسان العربى من حق التمتع بحرياته وحقوقه جميعا . فقد انتهج الصهاينة فى حق العرب ، منذ البداية ، سياسة تمييز عنصرى ، اعطوها صفة القانون . وبرغم ان العلم الحديث للانسان دحض تخرصات العنصريين عن « سمو » و« انحطاط » هذه السلالة او تلك مؤيدا كل التأييد فكرة وحدة الجنس البشرى وتساوى الامكانيات الجسدية والعقلية عند جميع البشر بمعزل عن لون البشرة أو العرق أو الدين ،[١٣] فان العنصرية وتفوق اليهود على العرب هما الميزتان الدائمتان للكيان الصهيونى . فالعنصرية ، بالنسبة الى حكام هذا الكيان ، هى الايديولوجية السائدة والسلاح

السياسى للتوسع والنهب والاضطهاد . وحيث ان روح الاستعلاء ترافق ، حتما ، التمييز العنصرى ، لذلك اعتبر الصهاينة الشعب العربى أدنى منزلة من اليهود وأقل كفاءة منهم فهم « شعب الله المختار » .

تماما كما اعتبر النازيون العرق الارى هو العرق المتفوق على غيره بصورة دائمة . فى حين « ان الابحاث العلمية المعاصرة لاتنفى الخصائص القومية لليهود فحسب بل تنفى ايضا الخصائص العرقية(١٤)« فهم لايشكلون امة ، فى الاساس لـ « أن السمات المميزة لليهود لاتملك اى شيء يحمل سمة « أمة » كما يقول لينين لذلك اعتبر « الفكرة الصهيونية كاذبة ورجعية فى جوهرها »(١٥) .

اذن فحيث يسود التمييز العنصرى لاتقوم المساواة بين الناس ويحرم الانسان من حق التمتع بكافة الحريات والحقوق . والمثال الصارخ ، فى هذا العالم ، يتمثل باسرائيل وجنوب افريقيا « فليست » فى هاتين الدولتين مساواة قانونية لجميع السكان كما ان المشاركة السياسية والحريات السياسية مقيدة للشعبين الفلسطينى والافريقى فضلا عن ان اعتبارات الكفاءة والمؤهلات ليست كافية وحدها للتخصص المهنى اضافة الى انعدام تكافؤ الفرص بين اليهود وغير اليهود فى اسرائيل وبين البيض وغير البيض فى جنوب افريقيا »(١٦) .

والاخطر من ذلك ان الامر لايتوقف عند انعدام المساواة بل يتجاوزه الى الغاء وجود « الاخر » وتفسير هذا الواقع فى الكيانين العنصريين « ان جماعات المستوطنين اليهود والبيض قد تحركت من بلادها الاصلية تحت شعار ، أرض بلا شعب » ثم عندما « اكتشفت » وجود السكان العرب فى فلسطين والافريقيين فى جنوب افريقيا وانهم يمثلون اغلبية فى بلادهم تبنت هذه الجماعات الرغبة فى زوال هؤلاء السكان من الوجود »(١٧) وفى مجرى وضع هذه الرغبة موضع التنفيذ العملى قام الصهاينة بمروحة واسعة من أشكال القمع والارهاب ، خلال العقود الاربعة الاخيرة ، بهدف تفريغ كامل فلسطين من العرب اصحابها الشرعيين . فمن القتل الفردى الى القتل الجماعى ومن تهديم منزل وتشريد أهله الى تدمير قرى بكاملها وتشريد اهليها جميعا ، ومن انتزاع قطعة أرض محدودة الى انتزاع ، مساحات شاسعة . ومن تخريب مؤسسة اقتصادية ضيقة الى تخريب الحياة الاقتصادية بمختلف قطاعاتها .. تلك هى الثوابت فى سياسة اسرائيل ، المطبقة بدقة ، فى فلسطين المحتلة بعهديها الاثنين ، ماقبل عام ١٩٦٧ ومابعده .. وكان من نتيجة تطبيق هذه السياسة ، بإرهاب منظم ، ان تبعثرت جموع الشعب الفلسطينى فى المقابر او فى المنافى او فى السجون والمعتقلات اما من بقى منهم فى منزله فبقاء الاسير او المُلاحق الخطى والانفاس ... رغم ذلك فلم يستكن الشعب الفلسطينى ولم يلن ، ففى خارج الوطن فجّر ثورته وانشأ منظمته ممثلا شرعيا له ووحيدا ، وفى داخل الوطن المحتل نابع نضاله ، بمختلف اشكال النضال المتاحة ، الى ان نهض

بانتفاضته الراهنة متحديا ، بسواعده والحجارة ، آلة القمع الاسرائيلية المتمتعة بدعم الحليف الاميركى الثابت والمستفيدة من الصمت العربى الرجعى .

ان ضراوة المحتلين الاسرائيليين وارهابهم الشامل وانتهاكهمُ الصارخ والمتمادى لجميع حقوق الانسان والشعوب بقدر ما ينكشف من خلالها وجه الصهيونية العرق الفاشى ينكشف ايضا وجه علاقتها العضوية بالاوساط الاحتكارية فى الولايات المتحدة الاميركية وفى سائر البلدان الامبريالية .

حل التملك :

فى حين تنص المادة السابعة عشرة من « الاعلان » على حق كل شخص فى التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره وتشدد على عدم جواز تجريد احد من ملكه تعسفاً تعمل السلطات الاسرائيلية ، بصورة منظّمة ومتمادية ، على كل ما يتعارض مع هذه المادة ، نصا وروحا . بل ان قيام اسرائيل يشكّل ، بحد ذاته ، انتهاكا فظا لهذا الحق سواء على مستوى الفرد أو الجماعة فى فلسطين . فهى قامت ، اول ما قامت ، على ملكية الغير ، اى على ارض الشعب الفلسطينى ، وتنفيذا لمخططها التوسعى الاستيطانى وراحت تمارس سياسة التعسف والارهاب فى تجريد من بقى من الفلسطينيين فى وطنهم من ملكهم الخاص سواء فى الارض او فى البناء . والسيطرة على الارض سمة رئيسية فى بنية الاستيطان الاستعمارى المتمثل بالكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة والكيان العنصرى فى جنوب افريقيا . ومن شأن هذا النمط من الاستيطان ان يفجر صراعا دمويا مع السكان الاصليين بهدف اقتلاعهم جميعا واذا ما تعذر الوصول الى هذا الهدف كاملا يقوم تعايش مؤقت على أساس انفصالى ريثما تتهيأ الظروف ، الموضوعية والذاتية ، للانتقال الى مرحلة الاستئصال الشامل . والمثل على ذلك ، فى عالمنا المعاصر ، الولايات المتحدة الاميركية واستراليا اللتان نشأتا ، اساسا ، عن طريق الاستيطان الاستعمارى . و« يلاحظ فيما يتصل بظروف وعوامل نشأة الاستعمار الاستيطانى ان هذه الظاهرة لم تبرز فى أية حالة بمعزل عن الاستعمار التقليدى بل كان هناك ارتباط عضوى بين الظاهرتين ودرجة عالية من التكامل بينهما »[١٨] وهنا يصح القول ، استطرادا ، ان الاستعمار الاستيطانى ليس غير فرع للمؤسسة الامبريالية من اجل السيطرة على العالم ونهب ثرواته والتحكم بمصائر شعوبه .

تأسيا بهذا الدور قام الكيان الصهيونى فى قلب الوطن العربى وبهدف الوصول بهذا الدور الى المستوى المطلوب من النجاح عملت قوى الاستعمار جميعا على توفير مختلف شروط القوة والتفوق لهذا الكيان . من هنا لم يمض عقدان على قيامه حتى تمت له السيطرة ليس على كامل فلسطين فحسب بل سيطر ، ايضا ، على مساحات شاسعة من الاراضى العربية المجاورة فى كل من مصر وسورية ولبنان لكن ما يهمنا ، هنا ، الاشارة الى البدايات التى تمثلت بالاستيلاء المنظم على ملكيات عرب

فلسطين ، رغم معارضتهم الشديدة وتصديهم الشجاع لآلة القمع الاسرائيلية . ولعل هذا الاستيلاء كان من اكثر القضايا ايلاما فى تاريخ العرب الفلسطينيين . فلقد كانت من نتائجه الاولى تهديم عشرات القرى وترحيل عشرات الالاف من السكان العرب وتحويلهم الى لاجئين يقيمون بجوار قراهم فى اكواخ حقيرة من القصدير او الخيش او الطين ويحظر عليهم الدخول الى اراضيهم الا اذا كانوا عمالا اجراء يشتغلون عند « اصحابها » الجدد .. على ان مصادرة الاراضى التى لم تنج منها قرية عربية واحدة قد سببت ضررا كبيرا للزراعة العربية وخلقت بين المزارعين العرب جيلا من العاطلين عن العمل ...[١٩] .

تلك هى عينة ، لا اكثر ، عن مدى « احترام » الكيان الصهيونى لحق الشخص الفلسطينى فى التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره وحقه فى عدم جواز تجريده من ملكه تعسفا كما جاء فى نص المادة السالفة الذكر من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وقد أبدت « اللجنة الخاصة لهيئة الامم المتحدة ، فى تقريرها المؤرخ فى اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، رأيها ، بوضوح ، حيال مصادرة الاراضى العربية وبناء مستوطنات اسرائيلية عليها قائلة : « ان جذور القضية الاساسية التى تمس حقوق الانسان لسكان الاراضى المحتلة تقوم فى السياسة التى تنتهجها حكومة اسرائيل وترمى الى تحقيق عملية الحاق هذه الاراضى . وهذه العملية ، كما ثبت ، هى نتيجة جملة من الاجراءات المباشرة وغير المباشرة او الممارسات ، وكان اخطر الاجراءات المباشرة تأسيس مستوطنات اسرائيلية ، وفقا لخطط حكومية مصادق عليها سلفا ، واسكان المواطنين الاسرائيليين فى هذه المستوطنات » .

اذن فمصادرة الاراضى العربية تجيء فى سياق تطبيق سياسة التوسع والالحاق والاستيطان الموضوعة سلفا من قبل سلطات الكيان الصهيونى فى اطار المخطط الاسرائيلى التوسعى الاصلى .

حقوق مختلفة :

اذا ما قرأنا ، بعد تتمةماينص عليه ذلك « الاعلان » فى ضوء الممارسات الصهيونية فى فلسطين المحتلة لبرزت ، امامنا ، لوحة كاملة من الانتهاكات المنظمة لحقوق الانسان جميعا . فالناس ، فى ظل الكيان الصهيونى ، ليسوا سواسية امام القانون وليس للفرد الفلسطينى حرية التنقل واختيار محل اقامته او المغادرة الى الخارج . وليس له الحق فى حرية الرأى والتعبير او العمل ، دون اى تمييز فى الاجر . اما عدم جواز القبض عليه او حجزه او نفيه فخرافة لاتجد فى الواقع الاسرائيلى الا ما يناقضها على الدوام . وخرافة ، ايضا ، فى هذا الواقع ، تلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى لاغنى عنها لكرامة الانسان وللنمو الحر لشخصيته » .[٢٠]

ولعل من ابرز مظاهر الانتهاك الاسرائيلي لحقوق الانسان المتجلية فيها سمات التمييز العنصري والعنف الفاشي ، حظر التنقل وتغيير أماكن الاقامة الا بإذن من الحاكم العسكري المسؤول عن نظام منع التجول المعمول به منذ عام ١٩٤٩ . يضاف الى ذلك مظاهر الانتهاك والتمييز فى نطاق العمل والعمال وفى الحقلين الاجتماعي والتربوى .فعلاوة على الحسار فرص العمل امام الايدى العاملة العربية فالاجر ليس متساويا بين العامل العربي والعامل اليهودى مع تساويهما فى جنس العمل وفى مدته وكذلك الحال مع الموظف العربي . الامر الذى يؤدى الى استفحال البطالة بين العرب من غير ان يتلقى العامل العربي العاطل اى عون اجتماعى اسوة بقرينه من اليهود . زد على ذلك ان كثيرا من العمال والموظفين العرب يُطردون من مؤسسات القطاعين العام والخاص بحجة المحافظة على أمن الدولة .[٢١] اما فى ميدان التعليم فالعرب ملزمون باحتمال الامرين المرّين معا : الحرمان والتمييز . فهناك ضمور بارز فى عدد المدارس المهنية خصوصا ، فى المناطق العربية إضافة الى فرض تدريس اللغة العبرية وتاريخ اليهود وثقافتهم وتاليا تاريخ العرب وثقافتهم انما على نحو مشوّه ومزوّر يقصد ، من ورائه ، الى زلزلة الجذور القومية وتفتيت الذاكرة واقتلاع الهوية فى اوساط الاجيال العربية ليسهل صيدها ، بالتالى ، او تدجينها فيما يتوافق مع اهداف المشروع الصهيوني الامبريالي .

جنوب لبنان :

من الثوابت فى سياسة اسرائيل الاجتياح والتوسع . وهى تستقوى بدعم الدول الامبريالية ، خصوصا الولايات المتحدة الاميركية ، لتنفيذ هذه السياسة على حساب العرب جميعا . انما الاكثر استهدافا للعدوان ، من الاقطار المحيطة ، هى تلك الاقطار المحيطة بفلسطين . الامر الذى يجعل من لبنان هدفا ثابتا لهذا العدوان ولاسيما جناحه الجنوبي . فجنوب لبنان ، على وجه الخصوص يقع فى خارطة المطامع الصهيونية العاجلة بالنظر لموقعه الاستراتيجى ، بالنسبة للكيان الصهيوني ، وبالنظر لوفرة مصادر المياه فيه واتساع الارض وجودة تربتها . من هنا كان الجنوب اللبناني عرضة لاعتداءات هذا الكيان ، منذ قيامه ، ولم يزل كذلك الى يوم الناس هذا . ففى عام ١٩٤٨ وقع اول اجتياح صهيوني على الجنوب كانت فاتحته ارتكاب مذبحة جماعية فى قرية « حولا » ، شبيهة بمذبحة « دير ياسين » ، وذهب ضحيتها اكثر من سبعين شهيدا .. وفى غضون الاعوام التالية كان العدوان لايتوقف تماما الا ان حجمه أخذ يتضاعف وعنفه اخذ يتصاعد ، ابتداء من مطالع السبعينات ، الى ان غدا حرب ابادة حقيقية تمثلت ، بخاصة ، فى اجتياحين مدمرين : اجتياح اذار (مارس) ١٩٧٨ واجتياح حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .

اجتياح ١٩٧٨

لقد حصدت قوات الغزو الاسرائيلية ، فى هذا الاجتياح ، اكثر من الف شهيد واوقعت اكثر

من ثلاثة الاف جريح ومعاق فى صفوف اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين فى الجنوب ، كما هجرت ثلث السكان ، اضافة الى مهجرى المخيمات ، فى مجرى عمليات تدمير شملت اقتلاع ١٣ بلدة وتخريب اكثر من سبعة الاف مبنى سواء للسكن أو لشؤون التعليم والصحة العامة ، والعبادة أو للشؤون الاجتماعية . هذا بالاضافة الى تخريب الحياة الاقتصادية فى قطاعاتها جميعا .[٢٢] ونتيجة لهذا الاجتياح وبسببه قام مايُعرف بالشريط الحدودى الذى نصبّت عليه اسرائيل ضابطا لبنانيا عميلا ودفعته الى اتخاذ اول خطوة تجزئية باعلانه استغلال هذا الشريط تحت اسم « دولة لبنان الحر » ... وكان هدف المحتل الاسرائيلى ، من وراء هذه الخطوة ، الامساك بالوضع اللبنانى والتهديد .

اجتياح ١٩٨٢

كان الاوسع نطاقا والاكثر اضرارا ، وكان يرمى الى ثلاثة أهداف معا ، كما جرى الاعلان عنها ، صراحة ، على ألسنة القادة الاسرائيليين السياسيين والعسكريين ، وهذه الاهداف هى : القضاء على الثورة الفلسطينية وتدمير اسس منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان . هذا اولا وثانيا اخراج القوات السورية من لبنان . اما ثالثا ، واخيرا ، فالقضاء على الحركة الوطنية اللبنانية وسوق الحكم اللبنانى الى عقد صلح منفرد مع الكيان الصهيونى فيأخذ بذلك المقعد رقم ٢ فى قطار التسوية الاميركية ـ الصهيونية لقضية الشرق الاوسط التى تمثل القضية الفلسطينية محورها الأساسى وعنوانها الابرز .

ليس لدينا ، متسع فى المجال لنقف عند كل هدف من هذه الاهداف الثلاثة ونرى اليها فى حركة تحققها وفى حركة تطورها وما طرأ عليها من تغيرات مع العلم ان هذا الامر بات معروفا لدى الخاصة والعامة وليس هناك من داع ، بعد ، لمزيد من التكرار . مايهمنا ، فى هذا الصدد ، الوقوف على نتائج هذا الاجتياح القائمة فى جنوب لبنان ، فى المرحلة الراهنة ، وذات الصلة بموضوع بحثنا على وجه التحديد .

يتجلى انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان فى جنوب لبنان ، اوضح ما يتجلى فى الممارسات التالى بيانها :

١ ـ استمرار الاحتلال لجزء واسع من الجنوب الامر الذى يجعل من السكان مجموعة من الاسرى كبيرة فى معتقل واسع . فالمحتل الاسرائيلى يمارس ، هناك مختلف اشكال القمع والارهاب ، على نحو همجى ، من غير ادنى اكتراث باتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين فى الاراضى المحتلة .

٢ ـ التهديد اليومى لحياة الانسان بالموت سواء غيلةً أو من جراء القصف الذى لاينقطع ، فى ليل او نهار ، على انحاء الجنوب جميعا أو بسبب التعذيب فى معتقل الخيام » .

٣ ــ حرمان الانسان اللبنانى فى الجزء المحتل ، وفى جواره ايضا ، من حق التمتع بجملة من تلك الحريات التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان مثل حرية الرأى والتعبير وحرية التنقل والمغادرة وحرية العمل والنشاط الثقافى اضافة الى حق التملك .

٤ ــ تجريد السكان من املاكهم تعسفا واقامة تحصينات عسكرية فى هذه الاملاك المغتصبة او الحاقها بالكيان الصهيونى كما تم فعلا فى منطقة جبل الشيخ وفى المناطق الحدودية كلها دون استثناء ، وهذا مايعرف ، فى لبنان ، بمخطط القضم الاسرائيلى للاراضى اللبنانبة اضافة الى الاستيلاء على مصادر المياه القائمة فى الجنوب والعمل على تحويلها كما تمَّ فعلا لنهر الوزَّانى وكما يجرى ، بسرِّية كاملة ، بالنسبة لمياه نهر الليطانى ، وثمة اجتماع فى الرأى العام الوطنى فى لبنان حول هذا الامر واعتباره أخطر مايتهدد لبنان من جراء الاحتلال الاسرائيلى فى كثير من جنوبه .

٥ ــ اقامة المعتقلات على الاسس نفسها التى أقيمت عليها المعتقلات النازية ذات الشهرة العالمية البالغة السوء . اكبر هذه المعتقلات كان معتقل « انصار » الذى صُفِّى خلال عمليات تحرير الجنوب وكان يضم الاف المعتقلين من ابناء الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، ان المحتل الاسرائيلى اقام معتقلا آخر فى بلدة « الخيام » القريبة من الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية فى الجزء المحتل من الجنوب . ان هذا المعتقل اسوأ من سابقه بسبب احاطته بسور من السرية لايُخرق . حتى ان بعثة الصليب الاحمر الدولى قد عجزت عن الاقتراب من هذا المعتقل لتقف على حقيقة مايجرى داخل اسواره . وهذا هو السيد فيليب غروس ، رئيس هذه البعثة فى لبنان ، يقول ، فى مؤتمر صحفى عقده فى مقر الصليب الاحمر الدولى فى بيروت بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢ : « ان الصليب الاحمر الدولى لم ينجح ، حتى الان فى دخول معتقل « الخيام » على الرغم من وجود اتصالات مكثفة وعالية المستوى بهذا الخصوص . ان ذلك يشكل خرقا متماديا لاتفاقية جنيف الرابعة »[٢٣] وهذا ما حدا بالرابطة اللبنانية للحقوقيين الديمقراطيين الى اصدار بيان فى ١٩٨٧/١١/٢٨ توجهت به الى جميع الهيئات الدولية المعنية « للعمل من اجل وضع حد فورى لما يمثله وجود معتقل الخيام ، ومنع ممثلى الصليب الاحمر الدولى من دخوله ومن ممارسة التعذيب الوحشى فيه بحق المعتقلين مما اودى بحياة عدد منهم وآخرهم الشهيد حسين على محمود ، ولما يمثله كل ذلك من انتهاك فظ للقانون الدولى ولحقوق الانسان »[٢٤] ونختتم القول ، هنا ، بالاشارة الى واقعة ذات دلالة تتمثل فى أن عدد المعتقلين فى « الخيام » من ابناء قرية جنوبية واحدة هى « حولا » بلغ ٨٦ معتقلا منهم ١٧ امرأة وفتاه .[٢٥]

تلك عينات قليلة عن ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلى التى ينتهك بها حقوق الانسان ، فى الجزء المحتل من جنوب لبنان ، نكتفى باستعراضها ، هنا ، للتدليل على صحة القول بأن الكيان الصهيونى العنصرى قائم ، فى الاساس على سياسة خرق المبادىء والقوانين الدولية وانتهاك حقوق الانسان سواء فى فلسطين او فى لبنان او فى الجولان .

ملاحظات ختامية :

ان رصدا موضوعيا لممارسات الكيان الصهيونى ، طوال سنوات وجوده ، فى فلسطين المحتلة وفى جنوب لبنان ، من شأنه ان يضعنا امام لوحة شاملة تبرز فيها ، بوضوح تجليات التمييز العنصرى والمواقف المعادية لحقوق الانسان والاستهتار المتمادى بمبادىء الحق والعدالة وبالقوانين والشرائع الدولية .

وان دل هذا الامر على شيء فإنما يدل على طبيعة هذا الكيان الاستيطانية العنصرية وعلى ارتباطه العنصرى بالنظام الامبريالى العالمى سواء فى نشأته او فى استمراره او فى دوره الاقليمى ، وهو ، يشكل توأما للكيان العنصرى فى جنوب افريقيا ، فهما ، فى الاساس ، قاما على أصل امبريالى واحد واختصًا ببنية عرقية متماثلة ويقومان ، معا ، بدور امبريالى ، على صعيد اقليمى ، فى سياق مشروع الامبريالية للسيطرة على العالم بخيراته المادية وبمصائر شعوبه .

فى ضوء ذلك نرى اليوم ان انتهاك حقوق الانسان سواء فى فلسطين المحتلة او فى الجولان او فى جنوب لبنان ، يقوم على اساس تلك السياسة التى تنتهجها سلطات اسرائيل وترمى الى تحقيق التوسع بالالحاق والاستيطان على حساب العرب ، بشرا وأرضا ، وترمى ، أيضا ، الى مواجهة حركة التحرر الوطنى العربية وفى طليعتها راهنا ، الثورة الفلسطينية ، من داخل الارض المحتلة وخارجها ، والمقاومة الوطنية اللبنانية ، وذلك بهدف القضاء عليها او اضعافها وجعلها عاجزة ، تمام العجز ، عن تحقيق مهماتها المرحلية فى التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى وفى بناء وحدتها القومية .

ان السلطات الاسرائيلية ، فى مجرى تنفيذ هذه السياسة العدوانية ، تشمل بانتهاكها لحقوق الانسان ، فى الاراضى العربية المحتلة ، جميع هذه الحقوق سواء تلك التى يسميها مجلس الامن .. « حقوق الانسان الجوهرية والتى لايمكن ابطالها »(٢٦) او تلك الحقوق التى تنطلق من الدفاع المخوّل من قبل القانون الدولى فى الاحوال الاستثنائية مثل الاحتلال والاسر . يضاف الى ذلك فإن هذه السلطات ، وهى سلطات محتلة ، تقوم « باستغلال ونهب موارد الاراضى المحتلة ، ونهب التراث الاثرى او الثقافى فى الاراضى المحتلة »(٢٧) علاوة على تأسيس مستوطنات اسرائيلية وفقا لخطط حكومية مصادق عليها سلفا . وترى هذه السلطات مشروعية فى هذه الاجراءات جميعا انطلاقا من « مذهب الوطن » الذى نادت به حكومة اسرائيل وايدته المعارضة البرلمانية . « وبموجب هذا المذهب تشكل الاراضى المحتلة بنتيجة العمليات الحربية فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ جزءا من الحدود الطبيعية لدولة اسرائيل .. وان السكان المدنيين ــ الفلسطينيين ــ القاطنين فى هذه الاراضى لم يسمح لهم بالبقاء فى هذه الاراضى الا من باب الشفقة والرحمة » .(٢٨)

ليس ادل على هذا القول من طبيعة الكيان الصهيونى العنصرية ، الالحاقية والاستيطانية .

ولايمكن لهذا الكيان ان يطبق سياسته العدوانية المتعجرفة هذه ، سياسة التوسع والتشدد العرقي والعنف الفاشي الا في اطار الاضطهاد الامبريالي وبدعم لامحدود من القوى الامبريالية . من هنا يصح القول « ان الصهيونية هي واحدة من الادوات الفكرية والسياسية العديدة التي تستعملها الامبريالية، المعاصرة ، ولكن هذه الاداة هي من أخطر الادوات و« لهذا تتكل الامبريالية ، اليوم ، اكثر من اي وقت مضى ، على الصهيونية بوصفها اداة لسياستها العدوانية في الشرق الاوسط »(٢٩) .

حيال هذا الواقع المادي الصارخ بعدوانيته وصلفه ، المتمثل بالكيان الصهيوني ، لاتكفي ادانته بالعنصرية والفاشية والرغبة في العدوان والتوسع ولا بارتباطه العضوي بالدول الامبريالية ، خصوصا بالولايات المتحدة الاميركية ، بل المطلوب القيام بممارسة عملية مضادة تتمثل بشكل جديد متقدم من النضال وفق نهج ثوري لايسمح بالمساومة أو المهادنة او الاسترخاء ويؤكد على أهمية الارتباط الوثيق بالنضال الاممي ضد الامبريالية المسؤولة ، الاولى والاخيرة ، عن خلق اشكال التمييز والاضطهاد والارهاب في جميع انحاء العالم والمسؤولة الاولى والاخيرة ، ايضا عن قيام الكيانين العنصريين الاستيطانيين في فلسطين المحتلة وفي جنوب افريقيا . واننا لنجد ، اليوم ، في انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي المقاومة الوطنية اللبنانية ما يعزز لدينا الامل بأن هذا الشكل الجديد المطلوب من اشكال النضال بدأت ارهاصاته بالظهور سواء في حجارة الثوار في فلسطين المحتلة او في بنادق الثوار في جنوب لبنان المحتل .

يبقى المطلوب ، بحكم الضرورة التاريخية ، نهوض جماهيري واسع ، بقيادة وطنية طبقية جديدة ، تحتضن هاتين الظاهرتين الثوريتين وتخرج بالوطن العربي من حالة العجز والعقم والمذلة الى مشارف مرحلة ثورية جديدة تتوافر فيها الشروط الذاتية لتحقيق المشروع العربي التاريخي في التحرر والتقدم والديمقراطية وفي بناء الوحدة القومية .

ـ مراجـــع ـ

١ ـ الصحف اللبنانية اليومية الصادرة في ١٩٨٨/٢/٢٥ .

٢ ـ انظر .. الصهيونية : الحقيقة والاختلافات . مجموعة مقالات لباحثين سوفيتيين ـ دار التقدم موسكو ٩٨٠ .

٣ ـ انظر .. النظام العنصري في جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة مجموعة ابحاث ـ مركز اتحاد المحامين العرب بدون تاريخ وبدون مكان صدور .

٤ ـ راجع « ديباجة » الاعلان العالمى لحقوق الانسان ١٩٤٩ .

٥ ـ الامم المتحدة ـ الوثائق الرسمية للدورة الثانية للجمعية العمومية ـ قرارات ـ ٩/١٦ ـ ١٩٤٧/١١/٢٩ .

٦ ـ انظر .. الصهيونية ايديولوجية الامبريالية مجموعة ابحاث سوفياتية ـ دار الفارابى ـ بيروت ١٩٧٣ .

٧ ـ الصهيونية ايديولوجية الامبريالية .. مرجع سابق .

٨ ـ مذكرات الشرق الاوسط « الكولونيل الانكليزى اليهودى ماينرتزاهاجن الذى كان مسؤولا عن الشؤون السياسية فى فلسطين فى بداية عهد الانتداب » .

٩ ـ معين احمد محمود « الصهيونية والنازية » ـ المكتب التجارى ـ بيروت ١٩٧١ .

١٠ ـ ملفات الامم المتحدة/٦٤٨ الجزء الثانى الفقرة ـ ٥ ـ

١١ ـ ١٢ ـ الصهيونية والنازية « مرجع سابق » .

١٣ ـ الصهيونية ايديولوجية الامبريالية « مرجع سابق » .

١٤ ـ لينين ـ المجموعات الكاملة ـ مجلد ٨ ـ ص٧٣ .

١٥ ـ المرجع السابق ص١٠٥ .

١٦ ـ الدكتور مجدى حماد « النظام السياسى الاستيطانى » دار الوحدة ـ بيروت ١٩٨١ ص١٠٨ .

١٧ ـ المرجع السابق ص١٠٥ .

١٨ ـ المرجع السابق ص٤٤ .

١٩ ـ انظر « العرب فى اسرائيل » صبرى جريس ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ـ بيروت ١٩٦٧ .

٢٠ ـ انظر « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » لاسيما اعداد ٧ و ٩ و ١٣ و ١٩ و ٢٠ .

٢١ ـ د . يعقوب خورى « حقوق الانسان فى فلسطين المحتلة » منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث بيروت ١٩٦٨ .

٢٢ ـ انظر « جنوب لبنان ـ خط المواجهة الاول » منشورات المجلس الثقافى للبنان الجنوبى ـ بيروت ١٩٨٠ .

٢٣ ـ الصحف اللبنانية اليومية الصادرة فى ١٩٨٧/١١/١٣ .

٢٤ ـ الصحف اللبنانية اليومية الصادرة فى ١٩٨٧/١١/٢٩ .

٢٥ ـ لائحة اسمية بجميع معتقلي « الخيام » مرفقة بهذه المداخلة .

٢٦ ـ قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ الصادر في ١٩٦٧/٦/١٤ .

٢٧ ـ تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في تصرفات اسرائيل حيال سكان الاراضي المحتلة التي تمس حقوق الانسان تاريخ ١٩٧٦/٩/١٧ .

٢٨ ـ المرجع السابق .

٢٩ ـ الصهيونية « الحقيقة والاختلافات » مرجع سابق .

المارسات العنصرية الصهيونية
ضد العرب فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

دكتور / أحمد سعيد نوفل
استاذ جامعي ـ فلسطين

تمهيد :

بعد ثمانية وسبعون عاما على انعقاد المؤتمر الصهيونى الاول فى بازل (١٨٩٧) ، الذى خطط وعمل على قيام « اسرائيل » فوق أرض فلسطين العربية ، اعترف العالم من على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الثلاثين (١٩٧٥) على ان « الصهيونية هى شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى » . واكتشف الرأى العام العالمى ان النظام الصهيونى فى فلسطين المحتلة هو نظام عنصرى شبيه بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

ومع ان الفلسفة الصهيونية قائمة فى الاساس على فكر عنصرى معاد لما هو غير « يهودى » الا ان الممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد العرب فى فلسطين المحتلة أكدت على عنصرية الصهيونية نظريا وعمليا . وسنحاول فى هذه الدراسة البحث فى الممارسات التى تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين الذين صمدوا فى وطنهم منذ عام ١٩٤٨ ، ورفضوا ترك أرضهم على الرغم من الظروف الصعبة والقاسية التى يعيشون فيها . كما سنبحث فى بداية البحث فى البعد العنصرى فى الايديولوجية الصهيونية من الناحية النظرية .

العنصرية فى الفكر الصهيونى

ولدت الايديولوجية الصهيونية التى ساعدت على قيام اسرائيل ، كرد فعل (اجتماعى ـ سياسى ـ دينى) عند اليهود فى منتصف القرن التاسع عشر ، وظهور التمييز العنصرى ضدهم فى اوروبا . فى الوقت نفسه الذى ظهرت يه الفلسفة العنصرية عند العرق « الآرى » ضد شعوب اوروبا الاخرى الذى ارتبط بتسلطه على الامم الاخرى بمن فيهم اليهود . كما تأثر زعماء الحركة

الصهيونية فى منتصف القرن التاسع عشر بمدرسة الاصلاح الكولونيالى فى (اوروبا) التى كانت تدعو الى تهجير الاوربيين البيض الى افريقيا وآسيا . وأيد الزعيم الصهيونى ماكس نوردو تلك المدرسة وطالب بنقل العاطلين عن العمل الى المستعمرات للعمل فى الزراعة من اجل التخلص من مشكلة البطالة ، بدلا من اصحابها الاصليين الذين اسماهم « العناصر الاحط » . ودعت الوكالة اليهودية فيما بعد الى اتباع نفس الاسلوب الاستعمارى الاوروبى فى فلسطين من اجل ان يحل « العنصر المتقدم حضاريا فى السيادة على العنصر الاقل تقدما » .[1] وأوحت الصهيونية للاوروبيين بأنها قادرة على تمدين السكان الاصليين فى فلسطين من خلال ارسال المستوطنين الاوربيين اليها . وبأن الانسان اليهودى الاوروبى هو أفضل وأكثر قدرة على العمل من الانسان الفلسطينى الذى صورته على انه « متخلف » . ومن جهة ثانية فقد اعتبرت الحركة الصهيونية بأن اليهود متفوقون على الامم الاخرى ، استناد لما جاء فى الكتب المقدسة عندهم على اعتبار انهم اى اليهود « شعب الله المختار » و« انا الرب المكم الذى ميزكم عن الشعوب » . ويقول ليوينسكر أحد مؤسسى الحركة الصهيونية بأن « الشخص الذى لايقول أن الشعب اليهودى هو شعب الله المختار لابد ان يكون أعمى » .[2] ويبدو أن هناك إحساسا داخليا عند اليهود الصهاينة بأنهم متفوقون على الاخرين ، وينظرون للشعوب الاخرى نظرة احتقار وتمييز ، مستغلين بذلك ما جاء فى كتبهم المقدسة من اقاويل وقصص مثل « يامعشر اليهود انكم انتم البشر اما الشعوب الاخرى فليسوا من البشر فى شىء اذ ان نفوسهم آتية من روح نجسة أما نفوس اليهود فمصدرها روح الله المقدسة ، الشعب اليهودى جدير بحياة الخلود أما الشعوب الاخرى فانهم اشبه شىء بالحمير » . كما جاء فى التلمود « نحن شعب الله فى الارض سخر لنا الحيوان الانسانى ، هو سخرهم لنا لانه يعلم اننا نحتاج الى نوعين من الحيوان نوع أعجم كالدواب والانعام والطير ونوع كسائر الامم من اهل الشرق والغرب ان اليهود من عنصر الله كالولد من عنصر ابيه « وايضا » لاتقرض أخاك بربا واقرض اجنبى بربا ولكن لاخيك لاتقرض بربا لكى يباركك الرب الهك »[3] .

من هذه الخلفيه العنصريه بنت الحركة الصهيونية ايديولوجيتها واستغلت كما قلنا ظهور حركات عنصرية اوروبية كالنازية ، من أجل ان تثبت مفاهيمها فى اوساط اليهود فى اوروبا الى جانب الاتفاق الكامل بين الافكار الكولونيالية الاوروبية والفلسفة الصهيونية الاستيطانية العنصرية . وعند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ أراد زعماء الحركة الصهيونية ان تكون دولتهم « يهوديه » مائة بالمائة على اساس « عرق » من دون الاكتراث بالشعب الفلسطينى صاحب الوطن الحقيقى الذى اقام الصهاينة دولتهم عليه . ومارسوا أعمالا ارهابية « مجزرة دير ياسين » من اجل بث الخوف فى نفوس العرب الفلسطينيين لكى يتركوا وطنهم تنفيذا للفلسفة الصهيونية العنصرية وزعمائها امثال جابوتنسكى الذى قال « سنطرد العرب من فلسطين ونرميهم فى الصحراء لكى نقيم الدولة اليهودية » . وبعد قيام اسرائيل استمر التمييز العنصرى الصهيونى ضد العرب فى فلسطين ، متبعين

بذلك تعاليم السياسة العنصرية التى جاءت فى الفكر الصهيونى على الاجناس الاخرى غير اليهودية .

الفلسطينيون من الأغلبية الى الأقلية

كانت فلسطين جزءا من البلاد العربية التى خضعت فى معظمها للامبراطورية العثمانية حتى عام ١٩١٨ ، عندما فرض الانتداب البريطانى عليها من اجل تنفيذ المؤامرة الصهيونية ـ الاستعمارية لخلق « وطن قومى » لليهود فيها حسب ما جاء فى وعد بلفور . وبلغ عدد سكان فلسطين عندما خضعت البلاد للانتداب البريطانى سبعمائة الف نسمة منهم ٦٤٤ الف عربى بنسبة ٩٢ ٪ و٥٦ الف يهودى بنسبة ٨ ٪ . وبتشجيع ومساعدة من « حكومة جلالتها » فتحت ابواب فلسطين أمام هجرة اليهود القادمين اليها من انحاء العالم ، ضد ارادة الشعب الفلسطينى ومقاومته . ومع ذلك وعندما انسحب الجنود البريطانيون من ميناء حيفا تمهيدا لقيام اسرائيل عام ١٩٤٨ لم تكن نسبة اليهود فى فلسطين أكثر من ٣٧,٤ ٪ (سبعمائة الف شخص) مقابل مليون و١٣٨ الف عربى بنسبة ٦٠ ٪ . و٣٢ ألف من عناصر مختلفة .

وبعد قيام اسرائيل لم يتبق فى فلسطين من العرب سوى ١٧٠ الف موطن أى حوالى ١٣,٨ ٪ من عدد سكان الدولة اليهودية ، وهم الذين يشملهم البحث .[٤] وأصبح عددهم عام ١٩٨٦ ، ٧٧١ الف فلسطينى يمثلون ١٧,٦ ٪ من سكان الكيان الصهيونى البالغ ٤,٣٣٣,٠٠٠ .

التطور الديمغرافى للعرب فى اسرائيل

السنه	العدد (بالالاف)	النسبه
١٩٥٠	١٦٧	١٢ ٪
١٩٥٥	١٩٩	١١ ٪
١٩٦٠	٢٣٩	١١ ٪
١٩٦٥	٢٩٩	١٢ ٪
١٩٧٠	٤٤٠	١٥ ٪
١٩٧٥	٥٣٤	١٥ ٪
١٩٨٠	٦٣٩	١٦ ٪
١٩٨٦	٧٧١	١٧,٦ ٪

وتبلغ نسبة عدد الفلسطينيين فى اسرائيل الان ما يعادل ١٢ ٪ من مجموع عدد الفلسطينيين فى جميع انحاء العالم البالغ حوالى خمسة ملايين نسمة . وتعتبر نسبة المواليد عند العرب أعلى منها عند اليهود ، فلقد بلغت عام ١٩٦٨ ، ـ ٤٥,١ فى الألف بينما عند اليهود ٢٢,٨ فى الالف ، ومتوسط عدد افراد العائلة العربية ٦,٣ وعند اليهود ٣ . وعلى سبيل المثال فقد ولد عام ١٩٨٦ فى اسرائيل ٦٧ الف طفل منهم ٤٥ الف يهودى بنسبة ٦٧ ٪ و٣٢ الف عربى بنسبة ٣٣ ٪ . كما ان المجتمع العربى يستطيع ان يضاعف نفسه كل ١٧ سنة بينما المجتمع اليهودى فانه يحتاج الى ٤٤ سنة ، (٦) ولهذا فان اسرائيل تحاول ان تعوض عن نفسها من قلة المواليد لديها عن طريق تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين المحتلة ، لكى تحافظ على التوازن بينها وبين العرب ، كما انها تقوم بتقديم اعانات للعائلات اليهودية التى تنجب اكثر من ثلاثة اطفال من اجل تشجيعها على زيادة عدد اليهود ، وفى المقابل فان جولدا مائير رئيسة وزراء الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، تعترف بأنها تستيقظ صباح كل يوم فى كابوس لتسأل مستشاريها بقلق عن عدد الاطفال العرب الذين ولدوا فى الليلة الماضية . وانتقد عيزر وايزمن تصريح جولدا مائير وقال ان « هذا التصريح لرئيسة الوزراء الذى تتمنى فيه عدم وجود عرب فى دولة اسرائيل هو تصريح عنصرى ، ولو كنت مواطنا عربيا اسرائيليا فاننى اشعر بالاهانة » .[٧] ، كما ان نسبة الوفيات عند الاطفال العرب أكثر منها عند اليهود ، وذلك يعود بسبب الظروف الصحية القاسية التى تعيش فيها الاقلية العربية داخل وطنها .

نسبة الوفيات عند الأطفال العرب واليهود

السنه	الاطفال العرب	الاطفال اليهود
١٩٦٠	٪ ٤٨	٪ ٢٧,٢
١٩٦٥	٪ ٤٣,٤	٪ ٢٢,٧
١٩٧٠	٪ ٣٩,١	٪ ١٨,٩
١٩٧٤	٪ ٣٧	٪ ١٩,٢

ومن جهة ثانية يلاحظ ان الفلسطينيين فى اسرائيل يعتبرون من اكثر المجتمعات الشابة فى العالم ، حيث ان حوالى ٧٦ ٪ منهم دون سن الثلاثين .

ويعيش العرب فى اسرائيل موزعين على المناطق التالية :

٦٠ ٪ فى منطقة الجليل (خاصة فى مدينة الناصره حيث ان العرب يشكلون ٦٣ ٪ من السكان) .

٢٧ ٪ فى منطقة المدن المختلفة (حيفا ويافا واللد وعكا والرمله والقدس) .

٧ ٪ فى منطقة النقب بالقرب من بئر السبع .

٦ ٪ أقلية فى بقية المناطق (٩) .

ويعيش ٦٧,٥ ٪ منهم فى الريف على الرغم من مصادرة اراضى الفلاحين من قبل السلطات الاسرائيلية . الا انهم مازالوا مرتبطين بالارض ويعمل البعض منهم فى المزارع الاسرائيلية كعمال زراعيين ، مع العلم بأن العرب كانوا يملكون من الاراضى عند قيام اسرائيل ٠٢٠ و ٣٢٣ و ٢٦ دونم* واليهود ٦٥٠ الف دونم اى حوالى ٥,٦ ٪ فقط من مجموع مساحة الاراضى بالرغم من محاولات الحركة الصهيونية المستميتة لشراء الاراضى من العرب فى فلسطين . ولكن بعد حرب ١٩٤٨ ومجزرة دير ياسين التى قامت بها عصابات « الارغون » بزعامة بيجين لارهاب المواطنين على ترك قراهم ومدنهم ، وتدمير ٢٥٠ قرية عربية ، صادرت السلطات الاسرائيلية الاراضى العربية كما قامت بالاستيلاء على املاك الدولة من الاراضى ، وسنت قوانين لمصادرة الاراضى العربية منها قانون انظمة الطوارىء ومناطق الامن العام فى ١٩٤٩ ، حيث تمت مصادرة اراضى مئات القرى منها قريتى برعم وأقرت فى الجليل وطرد ٥٠٠ عائلة عربية عن القريتين ولم يتم اعادتهم على الرغم من قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية ، وكذلك قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ . والذى يعطى لسلطات الاحتلال الحق بمصادرة جميع الاراضى العربية التى نزح عنها سكانها أو طردوا منها الى خارج الحدود او الى مناطق قريبة منها .

والقانون الثالث لمصادرة الاراضى هو قانون الاستيلاء والسيطرة على الاراضى لعام ١٩٥٣ م الذى اعطى الحق لاسرائيل فى مصادرة الاراضى العربية التى كانت معده لاهداف حيويه مثل الاستيطان اليهودى او لخدمة الجيش الاسرائيلى .(١٠)

وأصبح الفلسطينيون الذين كانوا يمثلون اغلبية السكان فى وطنهم ويملكون أكثر من ٩٤ ٪ من الاراضى قبل قيام اسرائيل ، أقلية فى وطنهم غرباء فيها يحرم عليهم الاتصال مع اخوانهم خارج الحدود ، يحملون الجنسية الاسرائيلية ولكنهم يحافظون على هويتهم الفلسطينية وتطلعاتهم وانتماءاتهم القومية والوطنية .

ورفضت السلطات الاسرائيلية اعتبارهم أقلية قومية بل اطلقت عليهم تسميات عنصرية مثل

« الطوائف غير اليهودية » أو « العرب والدروز » أو « الاقليات الدينية » ، وخضع العرب للحكم العسكرى الاسرائيلى حتى عام ١٩٦٦ ، لايسمح لهم بالتنقل من قراهم او القرى او المدن المجاورة الا بتصريح من السلطات العسكرية الاسرائيلية . كما فرضت القوانين العنصرية على جميع اوجه حياتهم الاقتصادية والتعليمية والسياسية . وسنبحث فى تلك الممارسات العنصرية بشىء من التفصيل فى الصفحات القادمة .

الأوضاع الاقتصادية للعرب والممارسات العنصرية

يعتبر المجتمع الفلسطينى فى معظمه مجتمعا ريفيا يعتمد على الزراعة ، لهذا فلقد دمرت سياسة مصادرة الاراضى من الفلاحين ووضع العراقيل لزيادة دخلهم ، الاقتصاد العربى فى اسرائيل ، وتحول المزارعون نتيجة مصادرة الاراضى التى كانوا يملكونها الى العمل كعمال زراعيين فى المزارع الاسرائيلية ، او فى القطاعات الاخرى كالبناء والصناعة والمواصلات فى اسرائيل ، حيث ارتفعت نسبة العمال العرب فى هذه القطاعات من ٣ ٪ عام ١٩٥٥ الى ٤٨ ٪ عام ١٩٨٣ .[١١] ويعود السبب الاخر لهذا التحول بسبب انخفاض الانتاج الزراعى العربى لتخلف قطاع الزراعة العربية الذى تحاربه السلطات الاسرائيلية حيث تمنعهم من استعمال الرى فى الزراعة واستعمال المعدات الحديثة .

ويظهر الجدول التالى نسبة توزيع المياه على اليهود والعرب وكيف ان السلطات تعمل على ممارسة سياسة عنصرية فى توزيع مياه الرى على المزارعين .

توزيع المياه للرى بملايين الكوبيك متر على اليهود والعرب

السنه	اليهود	العرب
١٩٦٢	٪ ٩٩,١	٪ ٠,٩
٦٤ – ١٩٦٥	٪ ٩٩	٪ ١
٦٦ – ١٩٦٧	٪ ٩٨,٩	٪ ١,١
٦٧ – ١٩٦٨	٪ ٩٨,٧	١٪ ,٣
٦٨ – ١٩٦٩	٪ ٩٨,٧	٪ ١,٣
٦٩ – ١٩٧٠	٪ ٩٨,٦	٪ ١,٤

(١٢)

يلاحظ ان نسبة حصول العرب على مياه الزراعة هى اقل بكثير من نسبة العرب مع اليهود فى اسرائيل .

وخلال زيارته لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ، وصف جان بول سارتر الوضع الاقتصادى للعرب بقوله « ان وضع العرب فى اسرائيل سيء جدا وخلال زيارتى للبلاد لم اقابل اى عربى يشعر بالسعادة لوضعه ، وان مصادرة الاراضى من العرب حولهم الى عمال ، والان توجد ازمة بطالة عندهم ، ولقد شاهدت قرية نصف سكانها من العاطلين عن العمل »(١٣) ويعمل العمال العرب فى ظروف صعبة جدا اذ لايسمح لهم بالسكن فى المدن اليهودية بالقرب من عملهم ولهذا فهم يعودون مساء كل يوم الى قراهم البعيدة عن مكان عملهم ، كما أن الاجور غير متساوية بين العمال العرب واليهود على الرغم من عضوية الجميع فى الهستدروت (الاتحاد العمالى الاسرائيلى العام) . ويخضع العامل العربى الى ابتزاز المستخدم اليهودى يعطيه اجرا أقل بكثير من العامل اليهودى . ويجبر العامل العربى على الموافقة حتى لايطرد من عمله . ولهذا فان العامل العربى الذى يعمل فى نفس المهنة ويقوم بنفس العمل وحاصل على نفس المؤهلات العلمية الحاصل عليها العامل اليهودى يكون راتبه اقل بكثير من راتب العامل اليهودى . كما ان السلطات الاسرائيلية ترفض أن يعمل العرب فى الوظائف الحكومية ، وكشف الكتاب السنوى الاسرائيلى عام ١٩٧١ عن أن عدد العرب المستخدمين كموظفين فى المؤسسات والدوائر الحكومية بلغ سبعة أشخاص فقط من أصل ١٦٢٢ .

ويتوزع العرب على القطاعات التالية (عام ١٩٦٧) .

عمال زراعة ٣٥,٦ ٪ (ارتفع عام ١٩٨٣ الى ٤٨ ٪) .

البناء ٢٠,٦ ٪ .

الصناعة ١٦ ٪ .

الخدمات العامة ١٣ ٪ .

التجارة والبنوك والتأمين ٧,٩ ٪ .

مجالات مختلفة ٦,٧ ٪ (١٤) .

والمهنة الرئيسية الاخرى التى يسمح للعرب بممارستها هى مهنة التدريس فى المدارس العربية . ويرفض زعماء اسرائيل تشغيل العرب فى الكمبيوتر أو فى أعمال حساسة يمكن لليهود ان يقوموا بها وأما الاعمال الاخرى مثل البناء والتنظيفات والبلدية فانهم يقدمونها للعرب من اجل اذلالهم وقهرهم . وبعد ان كانوا اسيادا فى بلادهم أصبحوا يعاملون كالعبيد من قبل ارباب العمل

الصهاينة . والمفهوم الصهيونى فى هذا المجال ينطبق على المفهوم الرأسمالى فى استغلال الطبقة العاملة لمصلحة أرباب العمل . الى جانب ذلك فان السلطات الاسرائيلية تمارس شتى انواع المضايقات ضد العرب لاجبارهم على ترك اعمالهم وبالتالى الرحيل عن وطنهم ، ومثل على ذلك فانها مارست ضغوطات عنصرية على اصحاب المخابز العربية لكى يتركوا عملهم ويعملون اجراء عند اصحاب المخابز اليهودية ومارسوا الاسلوب التالى : حيث ان سعر الرغيف العربى الذى يزن ١٥٠ جراما ٨ ليرات اسرائيلية ، وسعر الرغيف اليهودى الذى يزن ٧٥٠ جراما (خمسة اضعاف وزن الرغيف العربى) مما يدفع السكان الى شراء الرغيف اليهودى المدعم من قبل السلطات وبالتالى يضطر اصحاب المخابز العربية الى اغلاق مخابزهم .... وهذا ينطلق على مجالات اخرى من اجل هدم الاقتصاد العربى(١٥) مثل دعوة حاخام تل أبيب عبادية جوزيف اليهود الى عدم شراء الفواكه من العرب وانتقد من يفعل ذلك . مما دفع بصحيفة التايمس البريطانية الى القول بأن هذا الامر فيه « رائحة المانيا قبل الحرب العالمية » .(١٦) .

قطاع التعليم العربى والممارسات العنصرية

من الصعب علينا ان نبحث فى تفاصيل الممارسات العنصرية الاسرائيلية فى قطاع التعليم ضد العرب لانها عديدة ولكن وبشكل عام فان السلطات الاسرائيلية ليس من مصلحتها وجود شعب عربى متعلم بل هى تفضل كما قال احد الزعماء الصهاينة ان « يبقوا حطابين » متخلفين ليسهل عليها تنفيذ سياستها العنصرية ضدهم من دون مقاومة . ولهذا فان المراقب للسياسة الاسرائيلية التعليمية فى المدارس العربية يلاحظ بوضوح ان هناك سياسة منظمة من اجل بقاء العرب « جهلة » تستطيع الاستفادة منهم فى الاعمال التى يرفض ان يقوم بها اليهود وكذلك إبقاؤهم طبقة خادمة ، على اعتبار ان اليهود هم القادة .

واذا استعملنا لغة الارقام لوجدنا ان نسبة الطلاب العرب فى اسرائيل لا يتجاوزون ٦ ٪ ، وهذه النسبة لاتتناسب مع نسبتهم من السكان .

وفى عام ١٩٨٣ على سبيل المثال كان هناك حوالى ٢٥٠٠ طالب فقط ، وبالمقارنة مع نسبة السكان كان من المفروض ان يكون عددهم سبعة الاف طالب عربى . ونسبة التعليم الجامعى عند العرب هى اقل من ٤٠٠ طالب لكل مائة الف بينما هى اربعة الاف لكل مائة الف فلسطينى خارج فلسطين ، وهذا يتناقض مع الدعاية الاسرائيلية التى تقول بأن وضع الفلسطينيين فى اسرائيل افضل من وضعهم بالخارج .(١٧) ، ومع ان التعليم الزامى فى المدارس اليهودية الا ان نصف العرب الذين بلغت اعمارهم ١٤ سنة عام ١٩٦١ لم يدخلوا المدارس بتاتا ، وحوالى ٩ ٪ تلقوا نوعا من التعليم فوق الابتدائى . ووصلت فى عام ١٩٦٨ نسبة الذين لم يدخلوا المدارس طيلة حياتهم الى ٤٣ ٪ من

العرب مقابل ١٠,٤ ٪ من اليهود وحصل ١٢,٨ من العرب و٥٠ ٪ من اليهود على نوع من التعليم فوق الابتدائى .[١٨] وتعود نسبة التعليم المتدنية فى الاوساط العربية الى عدم وجود مدارس فى القرى ، وفى حال وجودها لاتستطيع استيعاب جميع التلاميذ العرب . كما ان المدارس العربية قديمة جدا وفى الشتاء تنزل المياه على رؤوس التلاميذ وترفض السلطات الاسرائيلية بناء مدارس جديدة أو ترميم الصفوف القديمة ، كما ان الظروف الاقتصادية للعرب لاتسمح لهم ببناء أو ترميم المدارس ، ولهذا نجد ان مستوى التعليم فى الاوساط العربية قد انخفض بشكل ملحوظ بتخطيط من قبل السلطات الاسرائيلية . حتى ان مستوى التعليم العربى فى عهد الانتداب البريطانى كان افضل مما هو عليه الان .[١٩]

وبالنسبة لمناهج التعليم فان السلطات الاسرائيلية تفرض على العرب مناهج تعليمية معينة تشيد فيها بالانسان اليهودى وتقلل من قيمة العربى ، وتركز على بطولات اليهود ومعاركهم عبر التاريخ وعلى الصفات المجيدة وعظمة اليهود . وفى المقابل تظهر سلبيات العرب والمسلمين ، بل انها حذفت من مناهج التعليم جميع اسماء القادة العرب عبر التاريخ واهتمت باظهار الخلافات والفتن فى تاريخ العرب والمسلمين ، وبأن العرب متخلفون لايستطيعون ان يتقدموا كالشعوب الاخرى . وحتى فتوحات العرب وانتصاراتهم ترجعه الى ضعف الشعوب الاخرى وليس الى قوة وبطولة العرب . وتظهر كتب التاريخ الحديث ان دول العالم التى تؤيد العرب الان هى من الدول المتخلفة فى آسيا وافريقيا وليس من الدول المتقدمة فى اوروبا .

وتريد اسرائيل ان تعطى للطلاب العرب انطباعا بأن امتهم لاتستطيع ان تقاوم اليهود . كما تظهر كذلك أحقية اليهود فى فلسطين ، وعلى ان العرب لا حق لهم فيها ، وتفرض على الطلبة أن يتأثروا بالثقافة اليهودية ، بل انها حذفت إسم فلسطين من جميع مناهج التعليم وحلت « أرض اسرائيل » بدلا منها . وتقول مناهج التعليم على ان الفلسطينيين ليسوا من العرب بل يونانيون قدموا من جزيرة كريت . ويصف شاب عربى المعاناه التى يعانى منها ويقول « اننى انتسب الى عائلة عربية ، انتسب الى هذه الارض منذ الازل ، لكننى تعلمت فى المدرسة ان هذه الارض كانت دائما ملكا لليهود ، وتعلمت فى المدرسة كذلك (التداناخاه) اى تاريخ الشعب اليهودى وشهدائه فى المنفى . وفى الوقت نفسه كان يقال لنا ان اللاجئين الفلسطينيين العرب اخوتنا وأعمامنا يجب ان يبقوا حيث هم ، ويقولون لنا اننا مواطنون اسرائيليون كاملون ، ولكننا نعامل كمواطنين من الدرجة الثانية بل كأغراب وحتى كأعداء » .[٢٠]

وبالنسبة للتعليم الجامعى فان العقبات التى تضعها اسرائيل امام الطلبة العرب تمنعهم من دخول الجامعات الاسرائيلية ، فمثلا فان الدراسة تكون باللغة العبرية التى لايجيدها الطالب العربى اجادة تامة . كما ان تكاليف الدراسة الجامعية المرتفعة تقف عائقا امام الطلبة العرب فى دخول الجامعات

لعدم قدرتهم على تحمل مصاريف الدراسة . ومن جهة ثانية فان الطلبة لايستطيعون ان يجدوا أماكن ليسكنوا فيها قريبة من المجتمعات او المدن الرئيسية الموجود فيها تلك الجامعات ، وذلك بسبب معارضة اصحاب السكن او الجيران من اسكان الطلبة العرب معهم . مما يجعلهم يعودون الى قراهم البعيدة عن الجامعات كل يوم . وفى بعض الحالات يفرض الحاكم العسكرى على الطلبة العرب عدم التنقل من قراهم الا باذن منه وهذا يحرمهم من متابعة دراستهم ولايستطيعون أن يتقدموا للامتحانات لعدم السماح لهم بمغادرة منازلهم وقراهم . وتشجع السلطات الاسرائيلية الطلبة العرب بأن يغادروا ليدرسوا فى الجامعات خارج فلسطين حتى تمنعهم من العودة لاسباب امنية عندما ينهون دراستهم فى الخارج . لانها كما قلنا تريد أن يبقى المواطنون العرب أميين وجهلة .

الحقوق السياسية للعرب والممارسات العنصرية

كان من المفروض ان يتمتع العرب فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، بنفس الحقوق التى يتمتع بها اليهود على اعتبار انهم يحملون نفس الجنسية ، لو لم تكن هناك ممارسات عنصرية ضدهم . ولايكفى انهم فقدوا وطنهم عام ١٩٤٨ وأصبحوا يعيشون كمواطنين من الدرجة الثالثة ، الا ان أنهم شعروا بعد قيام اسرائيل بأنهم لايتمتعون بالحقوق السياسية التى يتمتع بها اليهود ، وانهم يعيشون فى ظل احتلال دائم وليس فى وطنهم كسائر المواطنين ، على اعتبار ان اسرائيل هى دولة ذات طابع يهودى صهيونى ، لاوجود لانتماءاتهم الوطنية ولا مكان لهم فيها .

ومنذ الايام الاولى لقيام اسرائيل فرضت الحكومة الاسرائيلية الحكم العسكرى على المناطق التى يعيش فيها العرب (الجليل والمثلث والنقب) ، حيث اصبحت تلك المناطق خاضعة لقوانين الطوارىء التى كانت مفروضة على فلسطين من قبل سلطات الانتداب البريطانى . وكان زعماء الحركة الصهيونية يوجهون انتقادات حادة للسلطات البريطانية بسبب تلك القوانين ويطالبون بالغائها .

ومن أشهر من انتقدوها من الاسرائيليين د . دونكليلوم الذى اصبح بعد قيام اسرائيل قاضيا فى محكمة العدل العليا الاسرائيلية ينفذ سياسة الحكم العسكرى ضد العرب ، فقد قال فى مؤتمر أقيم عام ١٩٤٦ من أجل الغاء قوانين الطوارىء بأن تلك القوانين « تلغى حقوق الفرد وتمنح الادارة سلطة لا حدود لها .... وهذه القوانين تنطوى اساسا على تجريد كل مستوطن من الحقوق الاساسية » . كما انتقدها فى المؤتمر نفسه يعقوب شمشون شابير الذى اصبح وزيرا للعدل فى اسرائيل وقال ان « النظام الذى اقيم بعد نشر قوانين الدفاع فى فلسطين ، لا مثيل له فى اى بلد متحضر . حتى فى المانيا النازية لم تكن قوانين كهذه . وهناك صورة حكم واحدة فقط تشبه ظروف الحكم

السائدة عندنا الان وهى حالة بلاد محتلة ، وان قوانين الدفاع التى سنتها حكومة فلسطين الانتدابيه هى هدم لاسس القضاء فى البلاد » .[٢١] والغريب أن السلطات الاسرائيلية قامت بتطبيق نفس القوانين على العرب فيما بعد .

وتتكون قوانين الطوارىء (الدفاع) من ١٧٠ قانونا أهمها المادة ١٢٥ التى تجيز للحاكم العسكرى ان يعلن مناطق معينة مغلقة يمنع الدخول والخروج منها الا بتصريح رسمى من الحاكم العسكرى .

والمادة ١٥٩ تعطى الحاكم العسكرى الحق باعتقال أى شخص ، والمادة ١١٠ تطلب من المواطنين العرب أن يكونوا تحت رقابة الشرطة خلال اية فترة يحددها الحاكم العسكرى ، ويطلب منهم البقاء فى منطقة سكن تحدد لهم ولايسمح لهم بتغيير سكناهم الا بتصريح من الشرطة ولايغادرون المدينة او القرية التى يعيشون فيها الا بتصريح من الشرطة . * ويطلبون من الشخص المطبق بحقه المادة ١١٠ بأن يعلم فى كل وقت مفتش البوليس عن تحركاته داخل القرية والمدينة ويأتى الى مخفر الشرطة عدة مرات فى اليوم ليثبت وجوده . كما يمنع عليه مغادرة منزله بعد الغروب بساعة حتى صباح اليوم التالى وتأتى الشرطة لزيارته فى اى وقت تشاء ، كما يحق لكل شرطى أو جندى اعتقال الشخص الصادرة فى حقه المادة ١١٠ . واعطت المادة ١١١ الحق للحاكم العسكرى بأن يصدر أمره باعتقال أى شخص ويضعه فى اى معتقل دون محاكمه ودون توجيه اى تهمة اليه ولفترة غير محدده . والمادة ١١٢ منحت الحاكم العسكرى سلطة اصدار أمر بطرد اى انسان خارج اسرائيل او نفيه او منعه من العودة الى الوطن . وهدم أو مصادرة أملاك اى شخص مشبوه ، كما يحق للحاكم العسكرى أن يفرض حالة منع التجول على اى نقطة يديرها . ويقول حبيب قهوجى الذى طردته السلطات الاسرائيلية خارج فلسطين بسبب تأسيسه مع زملائه حركة الارض « فى الحقيقة لقد اكتشف عام ١٩٥٦ بأن كل اسرائيل كانت منطقة عسكرية ، الا ان المناطق المأهولة بسكان يهود أو اليهودية الصرفة كانت مستثناه من تطبيق الاحكام العسكرية عليها » .[٢٢] .

وكانت اسرائيل تعلل اسباب ممارستها للحكم العسكرى على العرب بالناحية الامنية ، ولكن فى الحقيقة فقد استغلت اسرائيل تلك القوانين لكى تطرد وتعتقل الاف العرب وتصادر أرضهم وترهبهم .

ولقد عاش العرب فى ظل هذه القوانين ١٨ عاما . وفى عام ١٩٦٦ أعلنت الحكومة الاسرائيلية التوقف عن العمل بها ، الا انه على الرغم من ذلك فان السلطات العسكرية مازالت تمنع تحرك وانتقال الاشخاص الذين لهم نشاطات سياسية الا بتصريح رسمى من الحاكم العسكرى . مثل الذين سبق وكانوا اعضاء فى حركة الارض والشيوعيين العرب (حزب راكاح) والشعراء والكتاب والمثقفين والعناصر الوطنية التى تشكل القيادة السياسية والفكرية للجماهير العربية فى اسرائيل .

ولهذا فان العرب لايتمتعون بحقوقهم السياسية فى ظل وجود الحكم العسكرى والقوانين العنصرية التى تمارس ضدهم ، ولاتسمح لهم السلطات الاسرائيلية بأن ينظموا انفسهم فى أحزاب سياسية أو جمعيات وطنية . ومع انه يحق لهم المشاركة فى الانتخابات الا انه لم يسمح لهم باقامة احزاب عربية تدافع عن الحقوق السياسية والوطنية للعرب فى اسرائيل ، وبما ان معظم الاحزاب الاسرائيلية تتبنى الايديولوجية الصهيونية ، فانه من الصعب على العرب أن يدخلوا فى تلك الاحزاب ، خاصة انها هى نفسها التى تمارس التمييز العنصرى ضدهم من خلال وجودها فى السلطة كالمعراخ والليكود . وباستثناء الحزب الشيوعى الجديد (راكاح) وبشكل قليل حزب المابام (اشتراكى يسارى) فان العرب لاتوجد لهم تجمعات أو أحزاب سياسية مع العلم بأنه كانت هناك احزاب سياسية عند الفلسطينيين قبل قيام اسرائيل . ويعترف آمنون لين رئيس دائرة الشؤون العربية فى المعراخ بأن « هناك خطر كبير ينتج عن حقيقة وجود حزب غير متحد مع اى من الاحزاب اليهودية . ان التجربة فى الشرق الاوسط تظهر ان العناصر المتطرفة غالبا ماتكون لها اليد العليا داخل الاحزاب القومية ... ان الحزب القومى الذى لايكون مواليا للدولة قابل لانزال كارثة بالسكان العرب فى اسرائيل » .[٢٣] وتخشى السلطات الاسرائيلية قيام اى نوع من التنظيم فى صفوف العرب ، حتى انها خلال تطبيق سياسة الحكم العسكرى كانت ترفض اقامة مجالس بلدية فى المدن والقرى العربية . وعندما سمحت فيما بعد . باقامتها لم تقدم الى المجالس أى دعم مادى ، خاصة للمجالس البلدية التى ينتخب فيها اعضاء معارضون لسلطات الاحتلال .

وفى السنوات الاولى لقيام اسرائيل كان العرب يعتبرون انفسهم « عربا اسرائيليين » وبعد قيام الثورة الفلسطينية وتصاعد اعمال المقاومة ، اطلقوا على انفسم كلمة « عربى » وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأوا بتسمية انفسهم (عربى فلسطينى) .

وفرضت السلطات الاسرائيلية سياسة « فرق تسد » حيث أعطت للدروز (يشكلون ١٠ ٪ من عدد العرب) بعض الحقوق والامتيازات الخاصة وسمح لهم بدخول الجيش الاسرائيلى ، على اعتبار انهم يشكلون طائفة غير عربية الا ان الشباب الدرزى أخذ يقاوم تلك السياسة ، ويهتم بابراز هويته الوطنية العربية .

وعلى الرغم من السياسة الاسرائيلية الرافضة لوجود تنظيمات وأحزاب سياسية فى صفوف الاقلية العربية ، الا ان العرب قاموا ببعض المحاولات من اجل خلق تنظيمات تطالب بالغاء سياسة التمييز العنصرى وتدافع عن حقوقهم مثل لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية التى تأسست عام ١٩٧٠ ، وطالبت بتحقيق المساواه التامة للعرب مع اليهود والاعتراف بهم كأقلية قومية والغاء اوامر مصادرة الاراضى او تقديم الدعم لشؤون وتطوير القرى .

كما تأسست فى عام ١٩٧٧ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواه من الحزب الشيوعى

(راكاح) ومنظمة « الفهود السود » التى تضم بعض اليهود الشرقيين ، ورؤساء سلطات محلية عربية ولجنة المبادرة الدرزية ، وجاء فى برنامج الجبهة انها تعمل من « أجل المساواة فى الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية فى اسرائيل » وفازت الجبهة بخمسة مقاعد (من ١٢٠) فى انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧ وأربعة مقاعد فى انتخابات ٨١و ١٩٨٤ ، ويوجد يهود غير صهاينة داخل الجبهة الديمقراطية يعملون مع العرب ضد التمييز العنصرى .(٢٤)

ومن أهم التنظيمات السياسية التى ناضلت فى صفوف العرب فى اسرائيل حركة « الارض » التى أسسها المحامى صبرى جريس (مدير مركز الابحاث الفلسطينى حاليا ، والذى لاحقته السلطات الاسرائيلية بعد ان طردته الى بيروت وقامت بزرع متفجرات فى مركز الابحاث راح ضحيتها زوجته واولاده) .

وحبيب قهوجى الذى طرد أيضا ، وصالح برانسى ومنصور كردوش . وكان هؤلاء يؤمنون بأن « الارض » هى المعركة الاساسية بين الحركة الصهيونية والعرب ، ولهذا اطلقوا على انفسهم « مجموعة الارض » . وتأثر اعضاء الحركة بالفكر القومى العربى الناصرى وبالزعيم جمال عبد الناصر خاصة بعد العدوان الثلاثى على مصر وتأميم قناة السويس . وأصدروا فى عام ١٩٥٨ بيانا شرحوا فيه أهدافهم جاء فيه « نعلن اننا جزء من الشعب الفلسطينى الذى هو جزء من الامة العربية واننا نناضل من اجل المساواة التامة بين جميع المواطنين فى البلاد ومن اجل الغاء جميع القوانين العنصرية والاضطهادية كالاحكام العسكرية ومصادرة الاراضى العربية ، وارجاع اللاجئين خاصة من كان منهم خارج البلاد أو داخلها الى قراهم واعادة ممتلكاتهم المصادرة اليهم » .

وطالبوا فى البيان من زعماء اسرائيل بتحقيق مايلى :

(١) ان ينتهجوا سياسة حياد ايجابى وتعايش سلمى فى المنطقة وفى العالم .

(٢) ان يقطعوا مابينهم وبين الفكر الصهيونى والحركة الصهيونية العالمية قطعا تاما .

(٣) ان يعترفوا بأن حركة القومية العربية هى حركة التحرر العربى وان قوتها هى القوة المقررة فى المنطقة اولا واخيرا .

(٤) ان يعترفوا بحق تقرير المصير للشعب العربى الفلسطينى ويعملوا على ارجاعه لوطنه بالسماح بالعودة لمن تركوا هذه البلاد بالقوة عام ١٩٤٨ »(٢٤)

وعندما حاولت هذه المجموعة الوطنية اصدار صحيفة اسبوعية تنطق باسم حركتهم ، رفضت السلطات الاسرائيلية ذلك وصادرت اعداد الصحيفة من المطبعة وقال رئيس المحكمة اثناء مناقشة القضية « ان الصلاحيات التى تمنحها المادة ٩٤ من انظمة الطوارىء لحاكم اللواء هى اكثر من

مطلق . والمحكمة لاتستطيع بسبب هذه المادة التدخل حتى لو تصرف حاكم اللواء بدافع التفرقة العنصرية »(٢٥) كما لم توافق السلطات الاسرائيلية على السماح بقيام حركة الارض رسميا خوفا من ان تتحول الى حزب سياسى جماهيرى فى الاوساط العربية التى كانت تنظر لعبد الناصر بأنه الزعيم العربى القادر على انهاء الاحتلال المفروض عليهم ، وثارت حملة صحفية ورسمية ضد جماعة الارض ، وكتبت احدى الصحف تقول « انه من الصعب ان يرد على الخاطر ان افراد جماعة الارض قد تخيلوا ان فى مقدورهم تأسيس حزب يقوم على برنامج سياسى ناصرى يعمل بحرية فى سبيل الدعاية لهذا البرنامج » .(٢٦)

وانهت الحكومة الاسرائيلية حركة الارض عام ١٩٦٥ ، بحجة انها « عنصرية » لانها كانت تعمل فى صفوف الجماهير العربية من منطلقات قومية تقدمية . كما قامت بسجن وطرد معظم القائمين عليها خارج فلسطين . ومنعت اعضاءها من ممارسة اى نشاط سياسى بعد ان فرضت عليهم الاقامة الاجبارية .

ومن التنظيمات السياسية الاخرى التى تعمل فى صفوف العرب « ابناء البلد » التى تأسست فى اوائل السبعينات كقوائم انتخابية فى عدة مناطق وهى تؤمن بأن « الجماهير الفلسطينية فى اسرائيل تمثل جزءا من الشعب الفلسطينى ونضالها يمثل جزءا من مجمل النضال الفلسطينى »(٢٧) والقائمة التقدمية للسلام التى خاضت الانتخابات فى الكنيست الاسرائيلى عام ١٩٨٤ وفازت بثلاثة مقاعد .

وان عدم السماح للعرب فى اسرائيل بتنظيم انفسهم سياسيا واستمرار ممارسة التمييز العنصرى ضدهم ، على اساس أنهم من غير اليهود ينطبق مع الفكر الصهيونى العنصرى الذى تريد السلطات الاسرائيلية تطبيقه ، خاصة ان الفلسفة الصهيونية لم تؤمن بالديمقراطية وان حاول الزعماء الاسرائيليون التغنى بديمقراطيتهم .

وكان تيودور هرتزل الذى يعتبر فيلسوف الحركة الصهيونية قد اعلن عن احتقاره للديمقراطية فى يومياته وقال ان « الديمقراطية » هراء سياسى لايصدر الا من جمهور الرعاع فى صورة ثورة . » . كما هاجمها بعنف وقال ان « الاضواء التى تقدمها الديمقراطية كاذبة وخيالية ، كثيرا مايختبىء وراء شعاعها أمور لاتلبث ان تؤدى الى فضائح ، وان من سيئات الديمقراطية كثرة الالحاح على الاعلان ، وهذا النوع من الاعلان يفقد الاحترام الذى هو ضرورى للحكومة » . وأعلن ، هرتزل صراحه « أنا ضد الديمقراطية ، ان امم الوقت الحاضر لا تلائمها الديمقراطية فى الحكم وأنا أعتقد انها ستزداد عدم ملاءمة لها يوما بعد يوم » . وعارض الزعيم الصهيونى الاشتراكية كمعارضته للديمقراطية .(٢٨) كما طالب حاييم وايزمن أول رئيس دولة لاسرائيل بحجب الديمقراطية عن العرب لاعتقاده بأنها ستصبح مهزلة اذا سمح للعرب بممارسة الديمقراطية كاليهود .(٢٩)

ولانعتقد بأن هناك أى نظام قائم على ممارسة العنصرية والتمييز العنصرى هو نظام ديمقراطى

حقيقى ، ولهذا فان الديمقراطية والصهيونية خطان متوازيان لايلتقيان ابدا مهما حاولت اسرائيل وحلفاؤها إظهارها بأنها البلد الديمقراطى الوحيد فى المنطقة . وها هو سفاح مجازر صبرا وشاتيلا أرييل شارون يربط بين ديمقراطية اسرائيل وديمقراطية الولايات المتحدة ، وفى مقال له نشره فى صحيفة الوول ستريت جورنال الامريكية ، طالب بالدعم الامريكى للمحافظة على ديمقراطية اسرائيل لانها « كانت وستظل ديمقراطية وعلى الولايات المتحدة ان تواصل دعم دولة اسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الرائدة الوحيدة فى الشرق الاوسط » .(٣٠)

ويبدو ان الديمقراطية التى تريدها اسرائيل هى ديمقراطية يهودية فقط أى للاغلبية ، وليس للعرب الذين يمثلون الاقلية الان . ومع كل هذه الممارسات العنصرية ضد العرب ، وحرمانهم من حقوقهم السياسية الا ان الوعى السياسى يزداد يوما بعد يوم عندهم . ولم تنجح السلطات الاسرائيلية فى منع العرب من اعلان معارضتهم لسياسة مصادرة الاراضى العربية التى تنتهجها اسرائيل ، وخرجت الجماهير العربية فى مظاهرات صاخبة فى « يوم الأرض » الموافق ٣٠ مارس ١٩٧٦ ، وقاموا باضراب شامل فى المناطق العربية . خاصة فى قرية سخنين وعرابه ودير حنا فى الجليل ، واستشهد فى ذلك اليوم سته وجرح عشرات من المتظاهرين العرب برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية . منذ ذلك الحين والجماهير العربية تحتفل سنويا فى هذه المناسبة الوطنية ، وانتقد الصحفى اليهودى ايلى تايور فى صحيفة هعولام هزيه (هذا العالم) موقف حكومته من العرب لاشتراكهم فى « يوم الارض » وقال « لم يحدث ابدا تفاهم بين العرب واليهود ، ان الأعوام الماضية هى اعوام من السلب وسرقة الاملاك العربية المتروكة وأعمال مصادرة واضطهاد قومى وتخلف اجتماعى واقتصادى ، وهذه الاعوام هى بمثابة أرض خصبة تكفى للثورة وليس هناك حاجة الى التحريض من اجل ذلك لا من موسكو ولا من منظمة التحرير . »(٣١) .

كما يشارك العرب فى جميع المناسبات القومية والعربية التى تحدث ، وخلال مجازر صبرا وشاتيلا وحصار بيروت عام ١٩٨٢ من قبل الجيش الاسرائيلى ، سارت الجماهير العربية بمظاهرات احتجاج واستنكار للممارسات الاسرائيلية ضد اللبنانيين والفلسطينيين فى لبنان . كما قاموا بجمع التبرعات لمساعدة سكان المخيمات الفلسطينية فى لبنان خلال حرب المخيمات . وأخيرا عبروا عن تضامنهم مع الانتفاضة البطولية التى يقوم بها الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فالى جانب المظاهرات قاموا بالهجوم على بعض مراكز الشرطة فى مدينة الناصره وأرسلوا مساعدات الى اخوانهم فى الضفة الغربية والقطاع . كما اصدروا بيانا اعلنوا فيه بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . وان السلام لايتحقق الا بتحقيق الحقوق العادلة المشروعة للشعب الفلسطينى بما فيها « حقه فى اقامة دولته المستقلة على تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية » ووقع البيان ٣١ منظمة وهيئة عربية .(٣٢)

ولهذا فان الانتماء الوطنى والوعى السياسى قد زاد فى السنوات القليلة الماضية عند الفلسطينيين المقيمين فى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . ولم تنفع سياسة التمييز العنصرى فى دمجهم كمواطنين من الدرجة الثالثة فى المجتمع الاسرائيلى . بل حافظوا على هويتهم الوطنية وانتماءاتهم القومية .

التمييز العنصرى الصهيونى بين الفكر والممارسة

عشية قيام اسرائيل أصدر بن جوريون وأعضاء « مجلس الكنيست » الاسرائيلى بيانا أعلنوا فيه قيام « دولة اسرائيل » فى مساء يوم الجمعة الموافق ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وجاء فى هذا البيان بأن اسرائيل « سوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة فى الدين أو العنصر أو الجنس ، وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة »[٣٣] .

بعد اربعة ايام من صدور هذا البيان بدأت السلطات الاسرائيلية فى فرض الحكم العسكرى وقوانين الطوارىء على العرب فقط على اساس عنصرى ودينى ، وبشكل يتناقض كلية مع ماجاء فى البيان السابق . وبدأت الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ سياستها العنصرية ضد العرب ، والتعبئة السياسية لليهود على أساس عنصرى معادٍ للعرب ، مما خلق جيلا يهوديا يعتبر نفسه افضل من العرب وينظر اليهم نظرة احتقار وعداوة . وفى استفتاء لاحدى المدارس الابتدائية اليهودية لـ ٥٥ تلميذا ، قال ٥٤ منهم بأن العربى عدو يجب ان يقتل ، ولهذا فان جيل الشباب الذى ولد فى فلسطين المحتلة من اليهود تأثروا بالثقافة الصهيونية العنصرية . فعندما يتعلمون فى المدارس والكمبيوتر والجامعات على انهم « شعب الله المختار » وان العرب موجودون معهم من اجل خدمتهم فانهم يتصرفون تصرفات عنصرية . وفى الاستفتاء الذى اجرته صحيفة التايمس اللندنية لمجموعة من الاسرائيليين حول رأيهم فى العرب ، اظهرت الاجابات الطبيعة العنصرية للصهاينة ، حيث كانت الاجابات :

	نعم	لا
العرب أكسل من الاسرائيليين	٥٣ ٪	٣٦ ٪
العرب اقل ذكاء من الاسرائيليين	٧٤ ٪	١٩ ٪
أكثر العرب يحملون حقدا أعمى ضد الاسرائيليين	٦٨ ٪	٢٦ ٪
العرب أكثر قسوة من الاسرائيليين	٧٥ ٪	١٧ ٪
العرب اقل شجاعة من الاسرائيليين	٨٠ ٪	١٢ ٪
العرب اقل إنتماء من الاسرائيليين	٦٦ ٪	٢٠ ٪
العرب احط من الاسرائيليين	٦٧ ٪	٢٣ ٪ « ٣٤ »

واذا اراد الاسرائيليون اهانة شخص وتوجيه الشتيمة اليه ، فيقولون عنه بأنه عربى « أو » يتصرف كعربى . واذا عمل شخص عملا ولم يتقنه فيقولون بأن « العربى » هو الذى عمله اى انه من صنع « العرب » . وهذه الاهانات التى يسمعها العرب كل يوم من قبل الاسرائيليين لاتأتى فقط من قبل الصهاينة العاديين بل حتى من قبل المسؤولين الصهاينة . وروى النائب البريطانى مكسويل هيلسوب كيف ان رئيس لجنة الشؤون الخارجية للكنيست الاسرائيلى د . هالوهين ، شتم العرب بقسوة فى مجلس العموم البريطانى وقال عنهم « انهم ليسوا بمخلوقات بشرية انهم عرب » .[٣٥] ومن قبله أرسل جابوتنسكى الذى يعتبر الاب الروحى لمناحيم بيجين وشامير ، خلال وجوده فى سجن عكا فى فلسطين برقية الى المندوب السامى البريطانى يقول فيها « لاتقع فى هذا الخطأ الافضل ان

تتركنى هنا فى سجن عكا من ان تضعنى على نفس المستوى مع واحد أسود Blackie ويعنى بذلك الفلسطينى .[٣٦] ويعترف احد قادة الكيبوتز فى حزب المابام اليسارى الاسرائيلى بأن « العرب لن يكونوا مواطنين مثلى فكل اراضينا كانت اراضى العرب الذين يقيمون الان وراء الحدود ولانستطيع ان نغيرهم . ان لنا اعداء ولابد لنا من مواجهة المشكلة . ان الاردنيين والمصريين اعداء مؤقتون فحسب ، أما العرب فأعداء العمر كله » .[٣٧] ولهذا فان سياسة الحكومة الإسرائيلية تستند فى عملها على افتراض ان العرب (طابور خامس) لايمكن الوثوق بهم . وانه ليس من المتوقع ان يكونوا مخلصين لاسرائيل . ونتيجة لهذه السياسة فان السلطات الامنية تعمل بكثرة فى الاوساط العربية ، لمعرفة اتجاهاتهم السياسية وتحركاتهم . لاتخاذ العقوبات ضدهم ، ومن جهة ثانية فان السلطات الاسرائيلية تحاول استغلال العرب من اجل دعايتها فى الخارج ، حيث تصدر كتيبات سنوية دعائية . تضع فيها صورة العربى وهو يشارك فى الانتخابات أو وهو يركب تراكتورا فى الحقل وتقول انها تساهم فى تحضير وتثقيف العرب . فى الوقت الذى تمارس فيه التمييز العنصرى وتقيد الحرية الشخصية للافراد وحرية التنقل ، وحرية العمل حيث يمنع الحاكم العسكرى الشخص من السفر الى مقر عمله ، أو تطلب المخابرات من جهة العمل طرد شخص معين من عمله من اجل المصلحة العامة .

وفى عام ١٩٥٢ صدر قانون الجنسية وعدل عام ١٩٦٨ ، والذى حرم الاف العرب من الجنسية الاسرائيلية مع العلم بأنهم مواطنون يعيشون فى فلسطين المحتلة . فى الوقت الذى يسمح فيه لليهودى القادم اليها من الخارج بأن يأخذ الجنسية الاسرائيلية على الفور .

فى هذا الجو العنصرى الذى تمارسه السلطة اضبح من الطبيعى على اليهود **أن لايتأثروا بسياسة حكومتهم العنصرية ، ويمارسونها أيضا .** *

الخلاصة

بعد حوالى شهرين ، يكون قد مضى على بقاء العرب الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلى

أربعون عاما ، حاولت السلطات الاسرائيلية اخضاعهم بشتى الطرق العنصرية من أجل أن تسلخهم عن مصيرهم المشترك مع الفلسطينيين فى الخارج وترغمهم على ترك وطنهم . ولكن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومشاركة العرب فى اسرائيل فيها ودعمها أثبت فشل الحكومة الاسرائيلية فى اخضاع الجماهير العربية التى تحمل الجنسية الاسرائيلية تحت سيطرتها . وفى نفس الوقت فضحت الممارسات العنصرية التى تمارسها اسرائيل ضد العرب ، الحركة الصهيونية ، مما جعل المجتمع الدولى يعتبرها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، ويربط بين العنصرية فى جنوب افريقيا والعنصرية فى فلسطين المحتلة والتعاون بين نظام بريتوريا وتل أبيب ضد شعبى البلدين ، وضد الدول الافريقية والعربية المعادية للامبريالية العالمية فى افريقيا والشرق الاوسط . ولقد اعترف د . فروود رئيس حكومة جنوب افريقيا السابق بأن اليهود قد انتزعوا (فلسطين) من العرب الذين عاشوا فيها ألف سنة ، وعلى هذا الاساس أننى اتفق معهم . ان اسرائيل هى كجنوب افريقيا الجنوبية دولة تقوم على التمييز العنصرى » .(٣٨) وفى الوقت الذى تعترف حكومة بريتوريا بأنها تمارس التمييز العنصرى ضد الشعب الافريقى ، فان السلطات الاسرائيلية تعمل على اخفاء ممارساتها العنصرية ضد العرب عن العالم . وهى تحاول الان جاهدة الغاء قرار المنظمة الدولية ، بالتنسيق مع حليفتها الولايات المتحدة الامريكية التى تبارك الممارسات العنصرية فى جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة . ونعود الى ما قاله وايزمن عند قيام اسرائيل بأن العالم « سوف يصدر حكمه على الدولة اليهودية فى ضوء ماتفعله بعرب فلسطين وما تقترفه بحقهم من ظلم وعدوان واغتصاب »(٣٩) . ويبدو ان العالم قد أصدر حكمه فعلا على اسرائيل عام ١٩٧٥ بسبب ما اقترفته بحق العرب من ظلم وعدوان واغتصاب ، وأعلن بأن الصهيونية « هى شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى » .

والسؤال الذى يفرض نفسه علينا فى ختام هذه الدراسة هو ، هل من الممكن ان يتحقق سلام حقيقى بين اسرائيل والفلسطينين والعرب ، مع وجود الصهاينة العنصريين فى فلسطين المحتلة الذين ينظرون للعرب هذه النظرة العنصرية المعادية .

ونفضل ترك السؤال من دون جواب ....

المراجع والهوامش

* تأثر الصهاينة بأجواء العنصرية فى المانيا قبل مجيء هتلر الى السلطة ، وأثر النازيون الذين كان شعارهم ترتشكه (اليهود مصيبتنا) على زعماء الحركة الصهيونية وزعماء اسرائيل فيما بعد ، الذين يمارسون نفس السياسة والاسلوب العنصرى الارهابى ضد العرب فى فلسطين .

* الدونم يعادل ألف متر مربع .

* على اعتبار ان اليهود الاشكنازيم يعتبرون من الدرجة الاولى واليهود السفارديم من الدرجة الثانية والاقلية العربية من الدرجة الثالثة .

* من الامثلة على نظام التصاريح : ان ابن احد المواطنين مات بين ذراعى ابيه وهو واقف فى الدور امام مقر الحاكم العسكرى ينتظر الحصول على تصريح ليسافر الى الطبيب .

ـ حفيدة مواطن ماتت لان الحاكم العسكرى رفض اعطاء جدها التصريح وهى طفلة يتيمه للسفر من اجل المعالجة .

ـ رفض الحاكم العسكرى اعطاء تصريح سفر الى شخص لمعالجة ابنه من دون سبب .

ـ ثلاثون عاملا عربيا سافروا من الناصره الى حيفا بطريق شفا عمر فاعتقلوا وقدموا الى المحاكمة وحكم عليهم بغرامات بتهم مخالفة شروط التصريح التى تفرض عليهم السفر فى طريق المجيدل ـ حيفا فقط .

ـ مواطن سافر لاحضار طبيب لزوجته المريضة ، ونسى التصريح لاضطرابه فى البيت وفى الطريق اعتقل وقدم الى المحكمة العسكرية على الرغم من انه كان لديه تصريح نسيه فى منزله .

ـ حكمت محكمة عسكرية على شاب فى الخامسة عشرة من عمره بالسجن لمدة شهرين بتهمة الخروج من منطقة مقفلة دون تصريح وبسبب صغر سنه فقد قررت المحكمة ان يذهب ابوه البالغ من العمر ٦٥ عاما الى السجن بدلا عنه .

ـ وحدد أمر عسكرى على عربى فى الجليل يقضى بأن يجلس كل يوم من طلوع الشمس الى غروبها لمدة ستة أشهر تحت شجرة معينة خارج قريته .

ـ ومن الامثلة على اوامر اثبات الوجود ـ أن الحاكم العسكرى طلب من ثمانية اشخاص ان يثبتوا وجودهم يوميا فى مركز البوليس الذى يبعد مسافة سبع ساعات مشيا على الاقدام وأن يبقوا فى بيوتهم اثناء الليل ومن هؤلاء اربعة شيوخ تبلغ أعمارهم حوالى سبعين عاما وعندما قال احدهم انه لايستطيع لكبر سنه وضعف نظره ان يسير يوميا

سبع ساعات ، حكم عليه بالسجن ثلاثة اشهر . والثلاثة الاخرون كانوا فى احد الايام فى طريقهم الى مركز البوليس وطلب منهم الجيش الاسرائيلى العودة الى منازلهم لانهم يقومون بمناورة فى المنطقة ، ونتيجة ذلك حكم عليهم بالسجن ثلاثة اشهر لانهم تخلفوا عن الحضور الى المخفر يوما واحدا

ـ طلب من شاب بأن يثبت وجوده فى مركز بوليس شفا عمر مرتين فى اليوم فى الساعة السادسة صباحا وفى الساعة السادسة مساء لمدة ستة أشهر وكان هذا المواطن من قرية طمره التى تبعد حوالى عشرة كيلو مترات من مركز بوليس شفا عمر ولاتوجد مواصلات (سيارات) بين القريتين ، فكان يتوجب عليه ان يذهب سيرا على الاقدام فى الصباح الباكر ليثبت وجوده ثم يرجع الى القرية ، ويذهب قبيل المساء ليثبت وجوده مرة اخرى فى السادسة مساء ويعود الى قريته فى الليل مشيا على الاقدام . وطلب أن يسمح له بالمبيت فى شفا عمر نظرا لما يتعرض له من اخطار السير فى الليل فى الجبال ، والطريق الوعرة بين القريتين ولكن طلبه رفض وطلب منه عدم مغادرة منزله فى ساعات الليل . وكان هذا المواطن المعيل الوحيد لاخوته الخمسة الصغار .

ـ الشاعر سميح القاسم طلب منه عدم مغادرة مدينة حيفا وفرضت عليه الاقامة الجبرية ، مع العلم بأنه من قرية رامه التى تبعد ٣٧ كيلو مترا عن حيفا ، وعليه ان يثبت وجوده كل يوم فى مركز الشرطة ، واذا اراد زيارة قريته عليه ان يحصل على تصريح مسبق من الشرطة . وفى احدى المرات كانت والدته مريضه وطلب تصريحا لزيارتها ، ولم يحصل عليه الا بعد اسبوعين ولمدة ساعتان فقط ، أى انه عليه ان يغادر حيفا ويصل الى قريته ويزور والدته ويعود مرة ثانية الى حيفا خلال ساعتين وهذا يعنى انه لن يستطيع البقاء بالقرب من والدته سوى ربع او نصف ساعة فقط .

ـ مريض حصل على تصريح لمراجعة طبيب الاسنان فى نتانيا ثمانى مرات وفى المرة الرابعة سحب التصريح منه لانه بعد زيارته للطبيب غير الطريق التى يسلكها من محطة السيارات الى عيادة الطبيب .

ـ وتعتبر مجزرة كفر قاسم ابشع نتائج الحكم العسكرى ، عندما فرضت قوات حرس الحدود الاسرائيلية منع التجول على القرية ، وكان عشرات العمال والفلاحين لحظة منع التجول خارج القرية وعندما عادوا قامت القوات الاسرائيلية باطلاق الرصاص عليهم وقتلت ٤٧ مواطنا عربيا وجرحت العشرات ، ومن القتلى اطفال وتسع نساء وامرأة عجوز تبلغ من العمر ٦٦ سنة .

حبيب قهوجى ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٨ ـ ١٦٢ .

• من هذه الممارسات والمواقف التى تنم عن عنصرية واضحة ضد العرب :

ـ سأل طفل يهودى أمه وهو يشير الى رجل عربى ، ماهذا ؟ فقالت انه عربى فقال « أحقا هو عربى ياأماه . ولكنه يبدو كالادميين » .

ـ امرأة يهودية فى باص مزدحم لاتجد مقعدا لها فيقف رجل عربى ويقدم لها مقعده من دون ان تعرف المرأة انه عربى فتشكره وتقول له مشيرة الى الركاب « ان كل هؤلاء عرب ولهذا لم ينهض أحد لكى اجلس » .

ـ فتاه تصرخ فى وجه سائق تاكسى يهودى وتقول له « لماذا تتصرف بهذه القذارة كما لو كنت عربيا . » .

ـ طفل يصوب بندقيته الى شخص وتنهره أمه قائلة « قلت لك الف مرة انك ينبغى ان لاتصوب البندقية الا على العرب وحدهم » .

ـ امرأة رفضت ان تجلس فى سيارة وبالقرب منها رجل عربى ، ودفعت للسائق اجره مضاعفة لينزل العربى من السيارة .

ـ امرأة تقول لابنها الذى يرفض ان ينام مبكرا « ان لم تذهب للنوم جاء العربى وخطفك » .

جميع الامثلة من كتاب فوزى الاسمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٤ ـ ٣٣٠ .

ومن اسوأ الحالات العنصرية قصة فتاه يهودية شرقية تدعى رايارحمى ، اجبرت على الزواج من يهودى يبلغ من العمر ٥٠ سنة ، وكان عمرها ١٣ سنة فى عام ١٩٤٦ عند زواجها . وبعد عام واحد على الزواج تعرفت على شاب عربى يدعى مصطفى رحمى ، وتزوجته وهاجرت معه بعد عام ١٩٤٨ الى مخيم للاجئين الفلسطينيين بالقرب من رام الله . حيث عاشت مع زوجها واولادها وسط الفلسطينيين من دون اية مشاكل حتى عام ١٩٦٧ ، عندما احتلت اسرائيل رام الله . وفى عام ١٩٧٢ عرف الحاخام اليهودى حانانيا ديرى بأنها يهودية متزوجة من عربى قبل ٢٥ سنة ، فطلب منها ترك زوجها وبمساعدة قوات الاحتلال أخذت بالقوة من منزلها امام زوجها واولادها الى منزل اخوها فى حيفا . وطلب من زوجها الطلاق فرفض وهدده الحاكم العسكرى عدة مرات وكان يرفض باستمرار . كما مارست السلطات الاسرائيلية ضغطا على أولادها سهام (٢٦ سنة) وجمال (١٢ سنة) . حيث قيل لابنتها بأنه حسب القانون اليهودى فهى تعتبر يهودية لان امها يهوديه . الا انها رفضت وقالت الفتاه نحن عرب وسنبقى عربا ، أما جمال فقد قال لهم « لقد سرقتم ارضنا والان تحاولون سرقة والدتنا » وفى هذه الاثناء بقيت الام مسجونة فى منزل شقيقها لمدة عامين ، منعت خلالها الاتصال مع زوجها وأولادها . الا انها عادت اليهم بعد ان طردها أخوها من منزله . وكما يقول د . اسرائيل شاهاك » هذه حالة من ٨٠ حالة سمع عنها تظهر عنصرية اسرائيل ضد من هو غير يهودى .

من مرجع اسرائيل شاهاك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(١) خالد القشطينى ـ الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية ـ بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ـ ص٢٥ .

(٢) د . صالح عبدالله سرية ـ تعليم العرب فى اسرائيل ـ بيروت مركز الابحاث الفلسطينى ، ١٩٧٣ ـ ص٣٥ .

(٣) المرجع السابق ص٣٦ .

(٤) حبيب قهوجى ـ العرب فى ظل الاحتلال الاسرائيلى منذ ١٩٤٨ ـ بيروت مركز الابحاث الفلسطينى ، ١٩٧٢ ـ ص ٩ ـ ١٠ .

(٥) Abraham Cohen, Israeli Arabs Econmic Aspect,
Translated From Hebreu, Kibbutz Ein Hachoresh, Haifa
The Institute For Arabic Studies, P.2.

(٦) Israel Shahak, Le Racisme De l'etat D'israel, Paris, Guy Authier, 1975, P172—173.

(٧) د . بكر ابو كشك ود . سامى جرايسى (الاراضى فى الوسط العربى) الناصرة ـ المجلس الشعبى

للانعاش الاجتماعي ، ١٩٧٦ ـ ص١٤ .

(٨) Ian Lustick—Arabs In Jewish State—Austin And London University Of Texas Press,1980—P159.

(٩) حبيب قهوجي ـ مرجع سبق ذكره .

(١٠) نادر نصر الله (الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل) شفا عمرو فلسطين ، ١٩٨١ ـ ص٣٩ .

(١١) Mafmoud Agbareia, La Politioue Ureaine Israeliene Et Le Secteur Palesrinien, Memoire De Diolome D'etude Apprcfondies (D.E.A.) Universite De Paris, Sorbonne Paris Iv, Juin 1986—P10.

(١٢) Eliat. T.zureik, The Palestinans In Isrel London Routledge Kegan Paul, 1979 P140.

(١٣) جريدة الاتحاد ـ فلسطين المحتلة ١٩٦٧/٣/٣١ .

(١٤) د . شريف كناعنة ـ التغيير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل مركز الوثائق والابحاث ـ جامعة بيرزيت فلسطين ١٩٨٤ ص٨٧ .

(١٥) نادر نصر الله ـ مرجع سبق ذكره ص٢٠ .

(١٦) خالد القشطيني ـ مرجع سبق ذكره ص٩٧ .

(١٧) د . سامي مرعي (التعليم العالي) محاضرة القيت في مؤتمر التعليم العربي الثاني ، شفا عمرو ـ فلسطين ١٩٨٤ ص٦٦ .

(١٨) د . شريف كناعنة ـ مرجع سبق ذكره ص٨٥ .

(١٩) صبري جريس ـ العرب في اسرائيل ـ الجزء الثاني ـ بيروت ـ مركز الابحاث الفلسطيني ١٩٦٨ ص١١٥ وللمزيد من المعلومات عن التعليم عند العرب انظر كتاب د . صالح عبدالله سريه ـ مرجع سبق ذكره ص٥١ ـ ٢٣٩ .

(٢٠) د . ابراهيم العابد ـ العنف والسلام ـ بيروت ـ مركز الابحاث الفلسطيني رقم ١٠ ـ ١٩٦٧ ص٤٥ ود . سريه ـ مرجع سبق ذكره ص٤٥ ـ ٤٧ .

(٢١) حبيب قهوجي ـ مرجع سبق ذكره ص١٣٤ .

(٢٢) المرجع السابق ص ١٣٦ ـ ١٣٩ .

(٢٣) د . شريف كناعنه ـ مرجع سبق ذكره ص٩٠ .

(٢٤) حبيب قهوجي ـ مرجع سبق ذكره ص٤٤٧ .

(٢٥) المرجع السابق ص٤٥١ .

(٢٦) الجرمع السابق ص٤٦٠ .

(٣٧) محمود ميعارى (تطور الهوية السياسية للفلسطينيين فى اسرائيل) مجلة العلوم الاجتماعية ــ جامعة الكويت المجلد الرابع عشر ــ العدد الاول ــ ربيع ١٩٨٦ ــ ص٢٢٧ .

(٢٨) يوميات هرتزل ــ بيروت ــ مركز الابحاث الفلسطينى ١٩٧٨ ص٤٨٧ ــ ٤٨٨ .

(٢٩) خالد القشطينى ــ مرجع سبق ذكره ص٢٦ .

(٣٠) مترجم عن جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٨/٢/١٧ .

(٣١) نادر نصر الله ــ مرجع سبق ذكره ص٤٦ .

(٣٢) جريدة الوطن الكويتية ــ ١٩٨٨/٢/٢٧ .

(٣٣) ملف وثائق فلسطين ــ الجزء الاول ــ القاهرة ــ وزارة الارشاد القومى الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٦٩ ــ ص٩٣٢ .

(٣٤) خالد القشطينى ــ مرجع سبق ذكره ص١٠٢ عن جريدة التايمس اللندنية تاريخ ١٩٧١/٤/١٢ .

(٣٥) المرجع السابق ، ص١٠٤ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص٩٤ .

(٣٧) فوزى الاسمر ،عربى فى اسرائيل ، القاهرة ــ دار المعارف ، ١٩٧٦ ، ص١٨٩ .

(٣٨) خالد القشطينى ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٠ .

(٣٩) د . أسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربى ، بيروت ، مركز الابحاث ، دراسات فلسطينية ، ١٩٦٨ ، ص١٩١ .



حقوق الانسان والشعوب فى ظل النظامين العنصريين وأثر الاستعمار الاستيطانى الصهيونى والعنصرى عليها

تيد بيكاني
عضو المؤتمر الوطني الافريقي - جنوب افريقيا

ان استمرار نظام الابارتهيد الاجرامى فى الوجود هو انتهاك فظ للقوانين والاعراف الدولية فالابارتهيد كنظام عنصرى يمثل جريمة فى حق الانسانية وانتهاكا لحقوق الانسان والشعوب وآمالها فى السلام والامن العالمى ، كما يمثل انتهاكا للعلاقات الدولية كما عبر عنها ميثاق الامم المتحدة .

نفس الشىء يمكن قوله عن الصهيونية . حيث اعتبرها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، شكلا من اشكال التمييز العنصرى . من هنا يمكن رصد قدر كبير من التشابه بين النظامين العنصريين :

ـ يقوم كلا النظامين باعتقال الوطنيين فى فلسطين وجنوب افريقيا ، ويكاد يكون ثلاثة ارباع الافارقة من الرجال فى جنوب افريقيا قد تعرضوا للسجن على يد النظام العنصرى . واكثر من نصف الفلسطينيين ذاق الاعتقال على يد السلطات الاسرائيلية .

ـ يقيد النظامان حركة المواطنين الافارقة والفلسطينيين فليس من حق المواطنين السود فى جنوب افريقيا الانتقال من مستوطناتهم دون اذن مسبق ويحظر عليهم المبيت فى المناطق التى يعملون بها خارج المستوطنات . نفس الشىء تطبقه الادارة الاسرائيلية على المواطنين الفلسطينيين فى المناطق المحتلة .

ـ يحظر النظامان العنصريان عمل المنظمات المناهضة للتمييز العنصرى مثل المؤتمر الوطنى الافريقى ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بل ويتعاون النظامان فى محاربة وقمع تلك المنظمات كما يتبادلان الخبرة حول اساليب اجهاض فعاليتها .

لقد قام تعاون واسع بين النظام العنصرى فى جنوب افريقيا والنظام الصهيونى . فبعد الايام الستة فى يونيو ١٩٦٧ بين اسرائيل وجيرانها العرب سافرت مجموعات دراسية عديدة من جنوب

افريقيا الى اسرائيل للتدريب على الاستراتيجية والتكتيكات العسكرية ، وفى المقابل ارسلت اسرائيل الى جنوب افريقيا بغرض جمع الخبرة فى مجال المؤسسات العسكرية العنصرية . علاوة على ذلك فان اسرائيل تدرب العناصر السوداء فى البانتوستانات الذين سيصبحون ملحقين بقوات الدفاع الجنوب افريقى (Sadf)د .

لكن الخطر الاكبر هو الذى يتمثل فى تعاون النظامين فى مجال تطوير الاسلحة النووية . فلقد تم توقيع عقود المشروعات المشتركة بين النظامين مبكرا منذ الخمسينات .. ومنذ اوائل السبعينات عمل الفزيائيون الاسرائيليون بشكل مشترك مع نظرائهم من جنوب افريقيا فى مدينة « كيب تاون » .

حقوق الانسان والشعوب فى ظل الابارتهيد والنظام الصهيونى :

يستند كلا النظامين العنصريين على اسطورة عنصرية تتشكل وفقا لها الصهيونية والابارتهيد لذا فان كلا المجتمعين يفتقد للانسجام الداخلى حيث تتحدد العلاقات فى المجتمع بوضوح كعلاقة قهر بين القاهرين والمقهورين .

ولاجل تحقيق حقوق الانسان والشعوب للشعب المقهور فى جنوب افريقيا وفلسطين من الضرورى ضمان حقوقها غير القابلة للتصرف فى حق تقرير المصير وتواصلا مع تلك الحقوق غير القابلة للتصرف اشارت الجمعية العامة للامم المتحدة ، فى عدد من القرارات ان الشعب الفلسطينى مؤهل لـ « حقوق متساوية وحق تقرير المصير « حسب ميثاق الأمم المتحدة ، كما اكدت على شرعية النضال الشعبى الفلسطينى من احل حق تقرير المصير .

ان النضال من اجل حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى مازال مستمرا تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية . ان عناد الحكومة الاسرائيلية قد اقنع الشعب الفلسطينى ان الكفاح المسلح هو البديل الوحيد الذى يضمن حقوق الانسان والشعوب .

لقد اصبح انتهاك حقوق الانسان على نطاق واسع سمة للاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الاشهر الاخيرة ، حيث يتم استخدام الاسلحة المميتة فى قمع المظاهرات التى تعارض الادارة الاسرائيلية ، كما يتم اعتقال او ترحيل قادة المجتمع الفلسطينى وتصدر احكام قاسية بشأنهم تتضمن السجن مدى الحياة على الفلسطينيين حتى على شبان صغار .

ان حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير لاينفصل عن حقه فى الحرية والاستقلال فمن خلال ذلك الحق يمكن للشعب أن يعبر عن ارادته وعن حقوقه الاخرى من مثل حق الانسان والشعوب . ان شعب جنوب افريقيا مثله فى ذلك مثل الشعب الفلسطينى لم يمارس حقه فى تقرير

المصير ولم يحصل على حريته واستقلاله . ان الكفاح الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا تحت راية المؤتمر الوطنى الافريقى هو نضال من اجل التحرر الوطنى . انه نضال من اجل ارساء حقوق الانسان الجنوب افريقى من كل الاجناس .

يهدد نظام الابارتهيد حقوق الانسان والشعب فى جنوب افريقيا ، حيث نرى وضعا شديد التدهور فتستخدم الحكومة حالة الطوارىء كآخر اداه فى يدها لصيانة نظام الابارتهيد . تعتقل الشعب الاسود وتمارس اعنف القمع ضد معارضيها مستخدمة فى ذلك كافة اسلحة القمع حتى ضد الاطفال ، حتى انها تستخدم الغاز المسيل للدموع ضد المعتقلين داخل السجون كما تزداد عملية اغتيال النظام لمعارضيه سواء داخل البلاد او خارجها . لكن مصدر قلقنا الاكبر هو اتساع عدد الاطفال فى سجون النظام العنصرى ومراكز الاعتقال تحت سن التاسعة . ان هناك حاليا عددا كبيرا من السود فى عداد الاموات محكوم عليهم بسبب معارضتهم لنظام الابارتهيد .

لقد تم حديثا تمرير مشروع قانون العمل فى البرلمان العنصرى . ان تعديل مشروع قانون العمل ، يستهدف منه حظر على الاضرابات المتعاطفة وايضا المنازعات الصناعية المرتبطة بمقاطعات المستهلكين . انها تنشد ايضا الغاء قاعدة الاكثرية فى المساومات الجماعية ولكى تجعل النقابات وموظفيها مسئولة قانونيا بشأن الاضرار التى تنبع عن احداث الاضرابات غير الشرعية .

ان الاجراء الاخير فى انتهاك النظام لحقوق الشعب هو قرار الحظر المفروض على ١٧ منظمة ديمقراطية تضم الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات جنوب افريقيا .

لذا تتضمن قوى المعارضة ضد حالة الطوارىء باعتبارها اداة للمحافظة على امن نظام الابارتهيد يستهدف منها تحطيم ارادة الشعب فى النضال من اجل الحصول على حريته وحقوقه .



نقاشات المحور الثالث

قدم **فاروق أبو عيسى** مداخلته تعليقا ونقدا لما أوردته بعض الأوراق من أن نضال حركات التحرر فى الجنوب الأفريقى وفى فلسطين هو نضال سياسى وليس نضالا من أجل حقوق الانسان . ويرى **أبو عيسى** ان هذه المقولة غير صحيحة لانها اذا كانت مقولة صحيحة تصبح حركة النضال من أجل حقوق الانسان مجرد حركة انسانية كما تريد لها أوروبا وأمريكا أن تكون ، هكذا بدأت حركة حقوق الانسان وهكذا تعمل الآن أمريكا ودول غرب أوروبا لتبقى الحركة فى اطارها الضيق كحركة انسانية ، فى حين ان المضامين والمفاهيم الجديدة لحركة حقوق الانسان قد تطورت وهذا ما يظهر فى الاتفاقات الدولية والقرارات الصادرة من الجمعية العامة وبيانات واعلانات مؤسسات الأمم المتحدة ، هذه الحركة فى تقديرى اصبحت سياسية وتلاءمت مع حركة التحرر الوطنى العالمية ، وبالتالى حركتى التحرر الوطنى فى كل من فلسطين والجنوب الافريقى . ان حركة حقوق الانسان فى تطورها الجديد تلبى كافة احتياجات شعارات واستراتيجية حركة التحرر الوطنى من أجل الاستقلال الوطنى وما بعد الاستقلال الوطنى من أجل اقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ، ويتم فيه القضاء على السيطرة الاجنبية ، ويعاد فيه توزيع الدخل لصالح القوى العاملة والمنتجة وينتفى استغلال الطبقات المالكة الكبيرة للعاملين . كل ذلك وارد وواضح فى مجمل الاتفاقات والقرارات التى صدرت من الأمم المتحدة فى هذا الميدان . ففى البداية اقتصر الحديث فى الاعلان العالمى عن حقوق الأفراد : الحق فى الحياة ، الحق فى التعبير ، الحق فى التظاهر ، ولكن وفقا للتطور الذى حدث بعد عام ١٩٦٠ ، واستقلال عدد كبير من الدول الافريقية ودول العالم الثالث وانضمامها كأعضاء فى الامم المتحدة . اختلت توازنات القوى داخل الامم المتحدة التى تصنع القانون الدولى المعاصر والتى تساعد حركة حقوق الانسان لتصل الى مضامينها ومفاهيمها المعاصرة . لقد بدأت المسألة بحقوق انسان وافراد وفق المفهوم الليبرالى ، ولكنها فى تطورها أدخلت حقوق الشعوب كاضافة الى حقوق الانسان ويأتى فى قلب ذلك ، فيما يتعلق بالشعب الفلسطينى ، الحق فى تقرير المصير . الحق فى العودة ، الحق فى اقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وفى اطار هذا اقرار الحق فى تحقيق الاستقلال من خلال النضال المسلح . ليس هذا فحسب ، بل ذهبت حركة حقوق الانسان الى ما هو أبعد من ذلك ، ذهبت الى اقرار حق الشعوب فى التنمية ، حق الشعوب فى عدم

تلوث البيئة ، حق الشعوب فى نظام اقتصادى جديد مغاير للنظام الاقتصادى الحالى الذى تهيمن فيه بقبضتها الاحتكارية على مقدرات الدول النامية ، لقد أصبح هذا النظام عاجزا وغير عادل ولابد من تغييره . وهذا حق من حقوق الانسان ، حق المرأة باعتبارها ممثلا لـ ٥٠٪ من المجتمع . حقوق الطفل . حقوق الأسرة ، علاوة على حق الانسان فى عالم بلا سلاح وبلا حرب ، حقه فى السلام ، كذلك ما أضافته الوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية من اقرار لحقوق العاملين والنقابيين ومن حقوق نقابية فى انشاء تنظيمات نقابية مستقلة ... الخ .

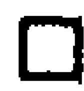
إن حركة حقوق الانسان تقف الآن الى حد كبير مع حركة التحرر فى العالم ، وهذ سر الانقلاب الذى يتم من قبل امريكا وحلفائها ودول غرب اوربا على نظام الامم المتحدة . فكل من يعامل مجريات الامور فى الامم المتحدة يلاحظ ان الذين يقفون ضد صدور قرارات جديدة بشأن حقوق الانسان هم أمريكا وحلفاؤها ، وليس هذا فحسب ، بل يقفون ضد قرارات الجمعية العامة : يستعملون الفيتو للاعتراض على كل القرارات . حتى القرارات الأخيرة فى مجلس الأمن ، تلك التى نراها – المحامون العرب – وضعت أساسا جديدا للشرعية الدولية للقضية الفلسطينية بحديثها لأول مرة

عن أن الأراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس هى أراض فلسطينية ، وأن صاحبها الأصلى هو الفلسطينى . وأن الاسرائيلى الموجود عليها هو محتل وعليه أن يلتزم بتنفيذ الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف . ان هذا فهم جديد يبلور التطور الذى يحدث فى حركة حقوق الانسان ان أمريكا وحلفاءها ، الذين كانوا يظهرون سابقا بمظهر المبشر بحقوق الانسان ، هم الآن الذين يعرقلون حقوق الانسان فيحاولون فى الأمم المتحدة وخاصة أمام المنظمات الدولية غير الحكومية ، وهى المطبخ الذى يفرز كافة هذه الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان . يحاولون عرقلة الاتفاقيات ، ليس هذا فحسب بل أن أمريكا وحلفاءها يستخدمون قدراتهم المالية ، فهم يساهمون فى ميزانية الأمم المتحدة بـ ٢٠٪ . للتهديد . فالولايات المتحدة تربط بين التصويت معها فى الغاء القرار ٣٣٧٩ ، والتصويت مع أى قرار تتقدم به . وبين الاستمرار فى تقديم المعونات لحكومات الدول مهددة بقطع المعونة عن الدول التى تصوت ضدها . تكرر هذا فى المعركة التى خاضتها أمريكا والدول الحليفة لها ضد « مختار أمبو » فى اليونسكو ، والمعارك التى تتكرر يوميا عند إختيار الشخصيات القيادية للوكالات المتخصصة فى الامم المتحدة . هذا أيضا ما حدث فى قضية مسئول الأمم المتحدة الهولندى الليبرالى الذى أصرت أمريكا على طرده لأنه حول مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة الى مؤسسة تساعد حركات التحرر بترسيخ قضايا حقوق الشعوب .

أتى تعقيب **د . ابراهيم نصر الدين** استكمالا لمداخلة **فاروق أبو عيسى** اذ رأى أن مهمة الباحثين فى هذه الندوة لاتقتصر على الرصد ، والتحليل فحسب . وانما ايضا محاولة بلورة مواقف فكرية وعملية تعبر عن رؤية المشاركين فى الندوة كمثقفين وباحثين واكاديميين وقانونيين فى الوضع

الراهن للاراضى العربية والافريقية الخاضعة للممارسات العنصرية والصهيونية ، وبالتالى أيد د . ابراهيم ما قاله الاستاذ فاروق أبو عيسى حول ضرورة المشاركة الايجابية فى حركة حقوق الانسان الدولية . اذ يمكن من خلالها تقديم صورة شاملة وواضحة للرأى العام العالمى حول الانتهاكات والممارسات العنصرية والصهيونية . ورأى ان هناك قصورا عربيا تجاه التوقيع والتصديق على اتفاقيات حقوق الانسان ، وهذا ما يتضح من خلال متابعة قضية حقوق الانسان فى السنوات الأخيرة . فهناك عشرون اتفاقية وقعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة بحقوق الانسان ، وهناك كما أشار أ . فاروق ستون اتفاقية لمنظمة العمل الدولية وحدها وهى اتفاقيات تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال أيا كان موقعهم من النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يعيشون فى ظله . لكن اذا ما تابعنا الجداول التى تنشرها الجمعية العامة كل عام لحركة التوقيع والتصديق على اتفاقيات حقوق الانسان ، سنجد ان اسرائيل توقع او تصدق على نحو ١٦ اتفاقية من ٢٠ اتفاقية وقعتها الجمعية العامة ، بينما ، وهذا شيء مؤسف ، نجد أن أكثر الدول العربية توقيعا أو تصديقا على مثل هذه الاتفاقيات ، هى المغرب ومصر (١٢ ، ١٣) اتفاقية ويقل العدد تدريجيا حتى نصل الى بعض الدول العربية التى لم توقع أو تصدق الا على اتفاقية أو اثنتين أو ثلاث . لذا فإن هناك ضرورة للعمل من أجل بلورة مواقف فكرية وعملية لحث الحكومات والدول العربية والأفريقية على الاسراع بالتوقيع ، حتى لو كان لنا تحفظات على بعض البنود الواردة فى بعض هذه الاتفاقيات بسبب مخالفتها للتشريع الداخلى أو التشريع الاسلامى . فمن حق اى دولة ان توقع مع ابداء تحفظها ، وهذا التحفظ يترجم الى جميع لغات العالم . ان التوقيع على تلك الاتفاقيات يقدم صورة متحضرة عن الدول العربية بمشاركتها للمجتمع الدولى فى مجال حقوق الانسان .

ويرى د . محمد عمر البشير ان هناك عملية مستمرة لاضعاف المنظمات الدولية التى تعمل أو تشارك فى مجال حقوق الانسان . وهذا يبدو واضحا فى عمل اللجنة الدولية لمحاربة التمييز العنصرى ، حيث لم تلتزم معظم الدول الأعضاء فى اللجنة ، وهى من العالم الثالث ، بدفع مساهماتها المالية ، بل وتعطلت اجهزة اللجنة عاما كاملا ، وها هى تدخل عامها الثانى دون اجتماعات ، وهناك — حسب رأى د . البشير — دلائل كثيرة على أن هذا التعطيل متعمد لاعاقة اللجنة فى عملها على كشف عملية التمييز العنصرى داخل اسرائيل وجنوب افريقيا ، وايضا داخل عدد من الدول التى وقعت ميثاق الأمم المتحدة . ويرى د . البشير « انها بحاجة الى دفع اهتمام هذه الدول بحقوق الانسان والا فان المستفيد الأول من الوضع الحالى سيكون اسرائيل وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وباقى القوى الاستعمارية .



المحور الرابع

مفهوم الامن لدى النظامين العنصريين

الصهيونيـــة
خطر على الأمن القومى العربى بكل أبعاده الجغرافية

د. عصام الدين جلال
سكرتير البجواش المصرى

تميز الفكر الصهيونى منذ منشئه منذ أكثر من مائة عام بخصائص استثنائية ليس لها سوابق تاريخية من حيث عكسه لخصوصية واقع استثنائى انفرد بالخصوصيات التالية :

١ - انطلاقه من ايديولوجية قبلية عنصرية دينية مغلقة تستمد جذورها من واقع المجتمع البشرى منذ ألفى عام ولا يمت الى الواقع الحالى بصلة .

٢ - انطلاقه من تجارب تاريخية فى مجتمعات أوربية متطورة لا يمكن فرض تغييرات جذرية عليها مما طرح فكرة الهروب بالحلول الجذرية الى مجتمعات أقل مقاومة مثل أوغندا أو كينيا أو الشرق الأوسط بصرف النظر عن غربتها عن أصل المشاكل وجدوى الحلول .

٣ - فكرة الهروب طرحت منحى متميزا من الاستعانة بالقوى الفعالة المشتركة فى مسئولية خلق المشاكل أصلاً لفرض الحلول على الأطراف الضعيفة الغريبة عنها ابتداءً من الخلافة العثمانية الى الامبراطورية البريطانية ثم الفرنسية ثم الامريكية وضرورة اقامة مصالح مشتركة وخدمة أغراض متشابكة معها ومن ثم أصبح التحالف مع قوى الكبت والتسلط لازمة من لوازم العمل والسياسة الصهيونية حتى امتد الى قوى القهر والتخلف داخل الدول النامية نفسها .

٤ - افتقر الفكر الصهيونى بحكم جذوره القبلية والتاريخية والدينية للديناميكية التاريخية فلم يستوعب فى ١٨٨٠ واقع المتغيرات التاريخية فى أرض وشعوب الاستيطان ومن ثم أصبح أساسا من أسس الاستراتيجية الصهيونية العمل على ابقاء الأرض وسكانها فى موقع التخلف والضعف المحقق للأغراض .

٥ - بحكم ازدواج هدف الاستيطان والانفراد بالأرض أصبحت الركيزة العسكرية

العدوانية أداة أساسية من أدوات العمل الصهيونى ابتداءً بالارهاب العسكرى قبل الحرب العالمية الثانية وانتهاءً بالأسلحة الذرية والتحالف الاستراتيجي الاسرائيلى الأمريكى وفرض نزع السلاح على الأرض العربية وتدمير الامكانيات الدفاعية وحجز سلاح المقاومة واحتكار تغطية كافة الأبعاد الجغرافية للقومية المعتدى عليها بالإرهاب والردع العسكرى السافر ليس كرد على المقاومة ولكن لضرورة أساسية أصيلة لتحقيق الحلم الصهيونى واعتبار العمل السياسى مجرد أداة من أدوات تحقيق التسلط العسكرى واهدار مفهوم حق تقرير المصير أو الأمن للخصوم باعتباره معول هدم للكيان الصهيونى واستبعاد فكرة المشاركة أو التعايش المتكافىء كنقيض جذرى للمنطلق الصهيونى ومن ثم يفرض على القومية المغتصب حقها التعامل مع خطرين أساسيين وثابتين هما :

أ - نقض الفكر والعمل الصهيونى والغائه لأساس من أسس حماية أو تنمية لضرورات القومية العربية ألا وهو ضرورة الأمن القومى .

ب - التعامل مع المستهدف الصهيونى ليس كمستهدف استيطانى يهدف الى المقاسمة فيما لا حق لهم فيه ولكن كاستراتيجية للازاحة وتأمين انعدام القدرة على المقاومة أو العودة .

ومن اطار هذه الأسس يجب علينا التعامل مع التطورات الجارية والاحتمالات المستقبلية فى مرحلة حرجة لاشك أنها ستؤثر على واقع القومية العربية ومستقبلها .

* * *

ليس غريباً على المؤمنين بأصالة الشعوب وسلامة ادراكها لمصالحها ومسئولياتها الأساسية ، أن يروها فى كل مرحلة تباغت الأعداء والأصدقاء بانتفاضة تلقائية تتخطى تصور تشكيلاتها السياسية المتاحة وجبروت أعدائها الذين شلت العجرفة موضوعيتهم .

ولكن أخذ الجماهير السبق والمبادرة دائماً يزيد من ضرورة والحاح استكمال طفرتهم الميدانية بطفرة فكرية تهدف إلى اضفاء البعدين الضروريين اللازمين لتجسيم مسطح الحركة التلقائية الى كيان بارز على الصعيد السياسى التاريخى له وزنه واستمراريته . والطفرة الفكرية لا تستحق شرف هذه التسمية مالم تنجح فى تغذية الطفرة الميدانية ، دون محاولة لاستيعابها أو الوصاية عليها ، بمقومات الرؤية وتوضيح المنحى واستخلاص الهدف ثم هى بالاضافة عليها أن تأمن لهذه الرؤية والمنحى والهدف وبالاضافة فهى لا تكفل فاعلية واستمرارية الطفرة الميدانية فقط ولكنها أيضاً وخلال المعركة تدفع الى اعادة ترتيب الصفوف بحيث تلاحق التشكيلات الكفاحية والمؤسسات السياسية ثم تلتحم مع طلائع الطفرة الميدانية .

واستكمالاً لهذا الجهد المرموق أريد أن أنبه لبعض المخاطر التى يجب أن نكون على وعى كامل بها .

وأول هذه المخاطر هو أن تستنزف طاقة الطفرة الميدانية كورقة التين التى تغطى عورة المؤسسات السياسية القومية والدولية أو صك الغفران للمحترفين من اللاهين والمتخاذلين والباحثين عن الأدوار الشكلية والمتحفزين لإلقاء كل الأعباء على أكتاف شباب وأطفال المدارس فى الوطن الفلسطينى السليب واستمرار أدوار التصفيق والهتاف والتآوه دون تبعات .

وثانى هذه المخاطر أن يعلق المثقفون يأسهم وقنوطهم فى رقاب هؤلاء الشباب والأطفال ولا يقدرون ضرورة إلحاح حشد الصفوف وتعبئتها لاقتحام الثغرة التى فجرتها جموع الشباب والأطفال بدمائهم المسالة وعظامهم المحطمة بالعمل والفعل والبذل على كل صعيد ومستوى وتنظيم شعبى ووطنى واقليمى ودولى .

فالطفرة لابد وأن تكون بادرة حث على تضاعف مسئوليات وبذل التحام الجميع وليس مشجباً لتعليق رأسمال المؤسسات العقيمة وقنوط المثقفين العجزة وتخفى الهالعين من تبعات كل مسئولية . فإذا كان فوات فرص العمل فى السابق كارثة فهو اليوم جريمة بكل المعايير الوطنية والقومية .

ولا يدفعنى الى اشهار هذا التحذير مجرد تعاطف وتجاوب مع حقوق وتطلعات شعب مهضوم مكافح أو أخوة عزيزة على القلب والعقل ولكن يدفعنى الى ذلك تصور متكامل لطبيعة المجابهة .

فليس هناك شك أن المجابهة لها جذورها فى اغتصاب أرض الوطن وتغريب أبناء الأرض ووأد كيانهم وتكبيل حريتهم ولكنها فوق كل هذا وبعد كل هذا هى أسر للأمن المصرى والعربى جميعه وتبديد لجهد البناء العربى وتمزيق لاحتمالات وأحلام الوحدة وتقييد لحرية الاختيار ومنع لفرص التقرير الفعلى للمصير عن الشعوب العربية كلها . فاذا كانت الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطينى فى أسر واقع فان الأمن العربى وحرية الاختيار العربى فى أسر واقعى أو مستهدف .

والواقع أن الخصوم لم يخفوا أغراضهم منذ أكثر من قرن عندما هدفوا الى تحالف مع الخلافة العثمانية المستعمرة للوطن العربى لتبادل الخدمات فى تحقيق منافع الاستعباد المشترك للمنطقة ولم يحيدوا عن خطهم بالتحول نحو التآمر مع الاستعمار البريطانى بين الحربين العالميتين كالقوة الأكثر تسلطاً على العالم العربى ثم الاستعمار الفرنسى المتهالك أثناء ثورة الجزائر ثم العملاق الأمريكى الذى استقر اليه التوازن فى المنطقة .

ولابد أن نعترف لهم بتحقيق أكبر قدر متصور من النجاح فى كل تخطيطاتهم فهم لم يقتطعوا من قلب العالم العربى أعز وأثمن المواقع الاستراتيجية فقط ، ولكنهم من خلال الحرب وأحياناً أكثر من خلال (السلام) اشعلوا الفرقة العربية ونزعوا كل ضمانات الأمن واحتلوا كل مواقع التهديد والقهر

وبقوا واستحوذوا على كل أدواته المنطقية والخيالية وحجزوا عن العرب كل ما استطاعوا من قدرة وسلاح وعدة .

ومن ثم لم تعد القضية هى فقط استرجاع جزء من الوطن السليب وتحرير اخوة فى الانسانية والعروبة ، ولكنها بعد كل هذا أصبحت تأمين الأمن العربى من تهديد بشع وقهر مشهر وتحرير الارادة العربية وحرية الاختيار من غائلة قاعدة عدوانية مدججة الى حد ليس له مثيل لا تخدم أغراضها التوسعية والقهرية فقط ، إنما أثبتت منذ بداية فكرتها تجاوبها واستعدادها لخدمة كل قوى القهر والعدوان كأسلوب وأهداف استراتيجية أصيلة هى : التكامل مع القوى الاستعمارية المعاصرة واستغلال دعمها ومواردها فى تحقيق أهدافها ، بل والتعاون مع كافة قوى القهر فى جنوب افريقيا وأمريكا اللاتينية كذلك .

ولهذا لم يكن غريباً أن ابتدأ التخطيط للحصول على أسلحة ذرية منذ مولد اسرائيل فى الأربعينات حين لم تكن الدول الذرية تتعدى ثلاث دول عظمى وليس غريباً فى اطار هذا العدوان ان تسعى اسرائيل حالياً لامتلاك قدرات لا تمتلكها الدول الكبرى مثل التعاون مع جنوب أفريقيا فى بناء أسلحة ذرية تكنيكية وبناء صواريخ قادرة على حمل أسلحة ذرية تغطى العالم العربى كله والتطلع الى بناء طائرات قاذفة ومقاتلة متقدمة مستقلة وصواريخ مضادة للصواريخ فى بحوث مشتركة مع الولايات المتحدة وأجهزة حرب الكترونية متقدمة وصواريخ سابحة والاستخدامات العسكرية لليزر ومشاركة فى أبحاث حرب النجوم مع ما تطرحه من امكانيات رهيبة للرصد والتصويب والتحكم من الفضاء ، ونزع الدفاعات من الأرض العربية .

وليس من المنظور أن تتخلى اسرائيل عن هذا المنحى الصهيونى التاريخى مختارة ولا أن تتخلى عن الاعتماد عليها والتحالف معها القوى العظمى الطامعة فى ثروات الشرق الأوسط .. لأنه بكل المعايير الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاستراتيجية ليس هناك بديل بالنسبة لأهداف الطرفين أقل تكلفة أو أكثر فاعلية إلى أن تثبت المقاومة العربية عكس ذلك . وعلينا أن نتساءل كم كلفت اسرائيل مقارنة بفيتنام مثلا وهل أمكن لأى استثمار عسكرى أمريكى أن يحقق السيادة والتسلط فى أى منطقة فى العالم ومثل كل قوى المعارضة والقسر على اتباع الخط الأمريكى فى السياسة وتجميد لتغير وحرية الحركة بالتكلفة الحالية التى قد تكون حوالى ٥ بلايين دولار سنوياً للدعم الأمريكى لاسرائيل . ومن ناحية أخرى كيف كان للأطماع الصهيونية أن تتحقق دون دعم الامبريالية البريطانية ثم الفرنسية ثم الأمريكية ، بل وكيف يمكن لهذه الأطماع البقاء رغم طبيعة الأشياء دون هذا التعايش الدموى .

فالحقيقة أن اسرائيل أسيرة لحسبة تاريخية خاطئة ومن ثم سيبقى العالم العربى وحلفاء اسرائيل أسرى لهذه الحسبة الخاطئة . فالاستعمار الاستيطانى كقاعدة امبريالية فى قلب العالم العربى المتخلف كان حسبة منطقية فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى إعندما دعا اليه هرتزل ، ولكن هذه

الحسبة لا يمكن أن تتفق مع طبيعة الأشياء فى بداية القرن الواحد والعشرين حينما يتعدى عدد العرب الثلاثمائة مليون ، ويصل خريجى الجامعة سنوياً الى مليون خريج وحين تتفجر قوى اجتماعية وسياسية فى العالم العربى يستحيل معها توافق مصالح الدول العظمى أو حمايتها بقاعدة استيطانية عسكرية فى منطقة ستزداد أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية ، كما ستزداد فاعليتها فى المجالين ولابد إن عاجلاً أو أجلاً أن تتعامل الولايات المتحدة مع المصالح المشتركة ، وتستجيب للمطالب المشروعة للعملاق العربى الموحد الحر .

ولكن التحول كأى تحول تاريخى لن يأتى بسلاسة أو سلام ولكنه لابد وأن يأتى بضغوط ملزمة ومرغمة حتى وإن توفرت له الأسباب والمبررات .

إن بعد الأمن القومى هو أخطر أبعاد مشكلة الشرق الأوسط وأكثرها إلحاحاً وهو بالقطع ليس مسئوليات الأبطال من طلبة وأطفال الوطن الفلسطينى .

إن مشكلتنا ليست المؤتمر الدولى أو المحادثات الثنائية فهذه مشاكل شكلية ، ولكن مشكلتنا أننا لا نملك التفريط فى الأرض ولا الأخوة والأبناء ، كما لا نملك إغفال أمن وحرية الارادة لكل ركن وطرف من أطراف الوطن العربى الأكبر كله .

إن أكبر أخطاء كامب ديفيد لم يكن فقط اضافة مبرر جديد لفرط عقد الوحدة العربية ، ولكنها اضافة لفشلها فى وضع أسس التسوية الشاملة ، فشلت فى إيجاد التوازن بين مطالب استرداد الأرض المصرية مع متطلبات الأمن المصرى .

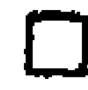
وأخشى ما أخشاه أن تفشل مفاوضات التسوية الشاملة القادمة فى تحقيق هذا التوازن فتسترد رقعة اضافية من الأرض وتهدر مزيدا من مقومات الأمن القومى ، ومن ثم تؤجل التحول التاريخى الذى يدق أبواب الفكر الصهيونى المتخلف وتحالفاته المحتملة مع القوى المتسلطة الدولية .

إن العالم مقبل على تحولات استراتيجية خطيرة واعادة لترتيب الأوراق ليس فقط بين العملاقين ولكن فى أوربا والشرق الأقصى . ومن خلال التحركات الضخمة التى ستتشكل خلال العقدين القادمين ستستقر توازنات جديدة وويل للغائبين عن مائدة اعادة الحسابات التى لن يجلس اليها إلا القادرون على الأخذ والعطاء وليس المستجدى أو المستعطف .

ولقد كان لى شرف حوار مع الأخ ياسر عرفات وأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى أوائل السبعينيات ولعله يتذكر قولى أنى ملتزم بالدفاع عن وطن فلسطينى غير متكافىء أمنياً مع اسرائيل ليس فقط تقديراً لأواصر وثيقة حضارية وتاريخية ولكن لأن فهمى لضرورات الأمن المصرى تقتضى أن يكون خط الدفاع الأول عن مصر هو الحليف الفلسطينى الحر ، ولا أظن وطنياً

سورياً أو سعودياً أو يمنياً أو جزائرياً أو مغربياً يمكن أن يجد صعوبة فى استيعاب حقائق هذا المنطلق .

فليكن الأمن العربى ومن خلاله تحرير الوطن الفلسطينى هدفاً وطنياً ملزماً لكل الوطنيين الشرفاء ولكل أنصار السلام فى العالم أجمع وليكن الأمن القومى الشغل الشاغل لكل مفكر فى متطلبات التسوية الشاملة لكل مسهم فى صياغة الطفرة الفكرية الموازية .



السياسة الأمنية لدى النظامين العنصريين
التطورات العسكرية والتوجهات العدوانية والتوسعية لدى النظامين

طلعت أحمد مسلم
متخصص في الشئون العسكرية - مركز الدراسات
الاستراتيجية بالاهرام - مصر

مقدمـة :

ليس غريبا أن يكون هناك تشابه بين السياسة الأمنية ومفهوم الأمن لدى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، بل كان يمكن أن يكون غريبا لو أن سياستهما ومفهومهما الأمنى كانا شديدى التباين . فوحدة النظام من حيث عنصريته كان لابد وأن تنعكس على هذه السياسة ، وهذا المفهوم . فعنصرية النظام لابد وأن تولد تهديدات ضده من داخله حيث ترفض العناصر غير المميزة هذه التفرقة العنصرية وتعمل على تغييرها . ثم أنها لابد وأن تولد ضده عناصر خارجية اذ لابد وأن يرفضه المحيط الدولى من حوله ويعمل على تغييره وبذا يصبح تهديدا خارجيا له . إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة ألا تكون السياسة الأمنية والمفهوم الأمنى متأثرة بعوامل أخرى غير عنصرية النظام وهى أساسا العوامل الجغرافية والديمغرافية ، بالاضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية . وأخيرا موقف الأطراف الدولية من النظام .

يبرز أول الاختلاف بين اسرائيل وجنوب افريقيا فى البعد الجغرافى إذ تقدر مساحتها بحوالى ١٢٢٣٤٠٩ كم٢ مقارنا بمساحة اسرائيل (دون احتساب الضفة الغربية والقطاع والجولان) ٢١٥٠١ كم٢[(١)] أى أن مساحة جنوب افريقيا حوالى ٦٠ مثلا لمساحة اسرائيل ، كما أن لجنوب افريقيا سواحل طويلة ٢٧٠٠ ميل[(٢)] على كل من المحيطين الهندى والاطلنطى بما لا يسمح بحصارها بحرياً بشكل عملى فى حين أن سواحل اسرائيل مقيدة نسبيا ومحصورة فى البحر المتوسط بالسواحل اللبنانية والسورية من الشمال وبالسواحل المصرية من الجنوب بحيث يمكن حصارها عند توفر قوة مناسبة . أما ساحلها القصير على خليج العقبة فهو محصور بشدة وملاحتها خلال البحر الأحمر لابد وأن تمر بالمياه الاقليمية لدولة عربية على الأقل وتضطر لشق طريقها فى المياه الدولية عبرا وسط معادلها . وتجاور جنوب افريقيا خمس دول من الشرق والشمال والجنوب الغربى بينما تحاصر هى ليسوتو من جميع الجهات .

ويلاحظ ان هناك اتجاهاً واحداً مغلقاً تماماً وهو الشمال بينما تبقى سواحلها مفتوحة من الشرق والجنوب والغرب بعكس اسرائيل التى تحيط بها الدول العربية من الجنوب الغربى والشرق والشمال ولا تبقى لها سواحل مفتوحة إلا فى الغرب على البحر المتوسط ، وشريط ضيق على البحر الأحمر فى الجنوب ، أى أن الاتجاهات المفتوحة لاسرائيل هى الغرب أساساً ، ومنفذ ضيق فى الجنوب .

يختلف الوضع الديمغرافى أيضا فى البلدين حيث يمثل السود ٦٨٪ والملونون ١٠٪ والآسيويون ٣٪ من السكان بينما يمثل البيض ١٨٪ فقط منهم بينما يمثل اليهود نسبة ٨٣٪ من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ويمثل العرب ١٧٪ الباقية والكثافة السكانية داخل جنوب أفريقيا حوالى ٧٠,١ فرد فى الميل المربع بينما هى فى فلسطين المحتلة حوالى ٥٣٩ فرداً فى الميل المربع[٣] مما يتطلب من جنوب افريقيا مزيداً من العنف لقمع الأغلبية حوالى ٨١٪ إلا أن انخفاض الكثافة النسبية للسكان يسهل من عزل الملونين وابعادهم عن البيض فى حين أنه رغم الأغلبية الاسرائيلية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إلا أن ارتفاع الكثافة السكانية لا يسمح بعزل الأقلية العربية بما يصعب من تحقيق الأمن فى داخل الدولة العنصرية الاسرائيلية ويبدو التباين فى حجم السكان حيث يصل فى جنوب افريقيا الى ٣٢,٤ مليون بينما فى اسرائيل ٤,٢ مليون .

كذلك فإن الأوضاع الاقتصادية بين الدولتين مختلفة اذ قدر الناتج المحلى الاجمالى لجنوب افريقيا عام ١٩٨٥ بحوالى ٦٧٧١٠ مليون دولار فى حين كان فى اسرائيل ٢٠٢٧٠ مليون دولار أى أن الناتج المحلى الاجمالى لجنوب افريقيا يعادل أكثر من ثلاثة أمثاله فى اسرائيل . وقدر نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ فى جنوب افريقيا بما يساوى ٢٠١٠ دولارات فى حين كان فى اسرائيل فى نفس السنة ٤٩٩٠ دولارا[٤] بما يعنى أن نصيب الفرد فى اسرائيل أكثر من ضعفه فى جنوب أفريقيا بما يعنى أن قدرة اسرائيل على الاستفادة من التقدم وبالتالى الاستخدام التطبيقى للعلوم فى مجال الأمن .

السياسة الأمنية للدولة العنصرية :

ربما لم تحظ السياسة الأمنية للدول العنصرية بعناية الباحثين العسكريين والسياسيين حيث أن أغلبهم ينتمى الى دول غربية لها تاريخ استعمارى ممتد ويمتد أحيانا حتى الآن وبالتالى فإن فيها شبهة العنصرية ، كما أن الدول النامية المناهضة للعنصرية لم تهتم بدرجة كافية كى تولى هذا الموضوع أهمية خاصة فضلا أنها عادة ما تنشغل بالصراع عن البحث فى أصوله النظرية .

وإذا كانت السمات الأساسية للوضع الأمنى للدولة العنصرية أنها تواجه تهديداً من الداخل والخارج . ففى الداخل تواجه تهديد العناصر المهمشة سواء كانت أغلبية أو أقلية والتى لابد وأن

ترفض النظام العنصرى وتعمل على تغييره . وفى الخارج تواجه تهديداً من المحيط الخارجى الذى يرفض هذه السياسة العنصرية ويعمل على تغييرها . فإن هذا الوضع الأمنى لابد وأن يكون له انطباعه على السياسة الأمنية لها . فهذا الوضع يجعل نظام الدولة يمثل الأقلية بالنسبة للقوى المحيطة به . فحتى إذا استطاع أن يحقق أغلبية عنصرية داخل مساحة معينة من الارض كما هو الحال فى اسرائيل ، أو خارج معازل الملونين فى جنوب أفريقيا ، فإن هذا النظام يصبح أقلية بالنسبة للوسط المحيط به الرافض للنظام العنصرى العامل على تغييره .

ان هذا الوضع لابد وأن ينعكس على السياسة الأمنية . فلا مجال لنظام عنصرى للاعتماد على التفوق العددى فهو لا يستطيع أن يواجه الأعداد المحيطة به ، كما أنه باعتباره عنصريا لابد وأن يكون أقلية إذ أن أى عنصر لابد وأن يكون أقلية بالنسبة لمجموع باقى العناصر . وإذا كان من المستحيل الاعتماد على التفوق العددى فإنه لابد وأن يسعى الى تحقيق التفوق النوعى بالاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة ، وعلى الأسلحة المعقدة التى يصعب توفيرها أو توفير الأسلحة المضادة لها على نطاق واسع لدى كل القوى المحيطة به والمهددة له . ويظهر ذلك بوضوح فى زيادة الاعتماد على القوات المدرعة ، والمدفعية ذاتية الحركة ، والقوات الجوية بما تمثله من قوة نيران عالية ومؤثرة ، والعمل على امتلاك أو الامتلاك الفعلى لقوة صاروخية وقوة نووية وكذا استخدام القوات البحرية .

ولتسهيل تحقيق الأمن فإن هذا يتطلب عملا داخل الجبهات المعادية له . فهو لابد وأن يعمل على ألا يواجه الأخطار المحدقة به مرة واحدة ، بل يواجهها منفردة وعلى التوالى لذا ، فانه لابد وأن يقاوم تشكيل أى جبهة من أعدائه سواء فى الداخل أو فى الخارج . ففى الداخل يعمل على تفرقة العناصر الأخرى باثارة النعرات الطائفية والأثنية الدينية واللونية والمذهبية والقبائلية والعشائرية ، وأن يعمل على زيادة التناقضات بين مصالح هذه الجماعات المناهضة للتفرقة العنصرية بحيث لا تتفق كلها ضده . وفى الخارج فانه لابد وأن يقاوم أى تجاه للاتحاد أو الوحدة بين الدول المحيطة به ، أو انشاء أى تنظيم من شأنه أن يوحد مواقفها حياله ، وأن يشغل كلا منها بمشاكل داخلية تغرق فيها اهتماماتها وبالتالى لا تتفرغ لأى عمل موحد مع جاراتها ، وفى حالة قيام هذه الوحدة أو الاتحاد أو التنظيم فإنه لابد وأن يعمل على إحباطه وفشله والوصول فى النهاية الى حله . وإذا اضطر الى الدخول فى صراع مسلح ضد أكثر من طرف من هذه الأطراف فى وقت واحد فانه يتبع استراتيجية العمل على خطوط داخلية بحيث يركز جهوده ضد خصم واحد هو أكثر هذه الخصوم استعدادا فى ذلك الوقت ، ثم يسرع بنقل جهوده الى مواجهة الخصم الآخر قبل أن يكون قد أتم استعداده . ولا يستبعد ذلك إمكان اتباع استراتيجية العمل على خطوط خارجية فى حالة احاطته بأحد التهديدات مثل الحالة فى ليسوتو فى جنوب افريقيا ، أو بالنسبة للتهديدات الداخلية سواء فى اسرائيل أو جنوب افريقيا بمهاجمتها من جميع الاتجاهات وفى وقت واحد .

تشغل الدول المحيطة مباشرة بالنظام العنصرى حيزاً كبيراً وأهمية خاصة فى السياسة الأمنية للدولة العنصرية ولذا ، فإنه يسعى لتأمينها بالنسبة له إما باستمالة أحد النظم أو أكثر ، أو بتشجيع جماعات معارضة أو مناهضة للنظام فيها ، أو باقامة مناطق حاجزة اما باستخدام العملاء ، أو بترتيب مناطق منزوعة السلاح ، أو بعقد معاهدات أمنية يفرض فيها شروطه على دولة أو أكثر من هذه الدول ، وتكون أكبر هذه الدول حجما وقوة ذات أسبقية خاصة فى مثل هذه المعاهدات أو الاتفاقات إذ تفقد باقى الدول الصغيرة قدرتها على العمل منفردة .

لا خيار أمام الكيان العنصرى غير الاعتماد على القوة العسكرية فى تحقيق أمنه . إذ أنه لا يحتمل الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والمعنوية فقط ولا يعنى ذلك تجاهل هذه الوسائل تماما ، إلا أن القوة العسكرية لابد وأن تصبح صمام الأمان لبقاء الدولة العنصرية فى حالة فشل هذه الوسائل . فحجم التناقض العنصرى مع عناصر التهديدات أكبر من أن تتغلب عليه هذه القوى وحدها .

ولا تتحمل الدولة العنصرية أى احتمال لهزيمة واحدة فى حين يمكن لأعدائها أن يتحملوها أكثر من مرة ، إذ أن هزيمة الدولة العنصرية لا تكون مجرد هزيمة ، بل هى فى الحقيقة قضاء تام على النظام العنصرى وإلى الأبد . لذا ، فان الدولة العنصرية تسعى الى تحقيق الأمن المطلق وعلى حساب الدول المحيطة بها . لذا ، فانها تعمل أولا على حرمانها من امكانيات التطور بحيث لا تستطيع أن تسد الفجوة الحضارية بينها وبين النظام العنصرى ، وهى ثانيا تسعى الى الحصول على امكانيات الدمار الشامل بحيث تردع أى محاولة للقضاء عليها ، وهى ثالثا تستند الى نوع من التأييد من القوى الكبرى والعظمى بحيث يمكنها الاستناد عليها فى حالة فشل جميع الوسائل السابقة وهى غالبا ما تنزع الى المبادأة بالهجوم بدلاً من انتظار صد الهجوم المعادى خوفاً من الهزيمة .

يختلف مفهوم الأمن بالنسبة للدولة العنصرية عنه فى أى دولة أخرى ، فلا يكفى الدولة العنصرية انهاء حالة الحرب بينها وبين الدول المجاورة ، أو الاعتراف بنظامها ، إذ أن هذا يمكن أن يعنى عزلتها عن المحيط الذى تعيش فيه . مما يعنى تضاؤل قوتها تدريجيا والقضاء على النظام العنصرى ، ولذا ، فان أمن الدولة العنصرية لا يكون إلا باقامة علاقات طبيعية أو شبه طبيعية ، كاملة أو شبه كاملة بينها وبين الدول المجاورة لها . ولما كانت إقامة هذه العلاقات لا يمكن أن تتم طوعا ، فإن على النظام العنصرى أن يفرض على الدول المجاورة إقامة هذه العلاقات باستخدام القوة ، وبحرمانها من فرص الاعتماد على نفسها سواء منفردة أو مجتمعة باستخدام جميع الوسائل الممكنة بما فيها القوة العسكرية المباشرة منها وغير المباشرة .

يسعى النظام العنصرى إلى التوسع بصور مختلفة . وتنبع حاجته الى التوسع من حقيقة أنه مرفوض من الوسط المحيط به بما يعنى أن تذوى قوته تدريجيا . لذا ، فان استمرار بقائه مرهون

باتساع مجاله ونفوذه . إلا أن التوسع يختلف باختلاف امكانيات تطور النظام العنصرى نفسه ، فاذا كان النظام العنصرى قابلا للنمو عن طريق امكانية استجلاب أفراد من نفس العنصر من الخارج ، أو عن طريق التكاثر البشرى الطبيعى بين أفراده بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الكتل الديمغراطية المحيطة به ، أو عن الطريقين معا فإنه يسعى فى هذه الحالة الى التوسع الفيزيقى عن طريق ضم أراضى جديدة له تصبح مصدرا جديدا للانتاج ، وتصبح الكتل الديمغرافية المحيطة بها أسواقا جديدة للاستهلاك . أما إذا وصل النظام العنصرى الى حالة من الثبات أو الانحدار السكانى فانه يسعى الى توسيع منطقة النفوذ عن طريق فرض هذا النفوذ بالقوة ، وبحيث يمكن أن يصبح السكان المحيطون به قوة للعمل من حيث تحقيق أغراضه فى الانتاج وأسواق للاستهلاك دون حاجة الى التوسع عن طريق الاحتلال .

نظراً لطبيعة أن النظام العنصرى مرفوض من المجتمع الدولى فان هذا النظام يجد نفسه معزولا داخل هذا المجتمع بدرجة أو أخرى ، وتتضاءل أمامه فرص التعاون وخاصة التعاون الأمنى ، لذا ، فان النظام العنصرى يجد فرصته للتعاون مع النظم العنصرية الأخرى لذا ، فإن التعاون بين النظم العنصرية هو أحد السمات البارزة للسياسات الأمنية للنظم العنصرية .

مقارنة السياسة الأمنية لكل من النظامين العنصريين فى اسرائيل وجنوب افريقيا :

لقد سبق توضيح بعض العوامل المؤثرة على السياسة الأمنية للنظامين العنصريين وخاصة ما يختص بالأبعاد الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية . إلا أن هناك عاملاً هاماً له تأثيره لم يسبق التطرق إليه وهو البيئة الدولية وتأثرها بالنظام العنصرى وتأثيرها عليه .

ويبدو أن الاختلاف الرئيسى فى البيئة الدولية المحيطة هو مدى التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى والحضارى لكل نظام منهما . فالدول العربية المحيطة باسرائيل تعتبر أكثر تقدماً بكثير من تلك المجاورة لجنوب افريقيا . واذا كانت مصر تعتبر أقل الدول العربية المواجهة لاسرائيل من حيث نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فانها أكثرها تطوراً سياسياً واجتماعياً وحضارياً . وهى رغم ذلك تسبق كلاً من موزمبيق ومالاوى وليسوتو وانجولا(٥) من الدول المجاورة لاسرائيل اقتصادياً . لذا ، فإن ما نجحت فيه جنوب افريقيا فشلت فيه أحياناً اسرائيل نتيجة لهذا التطور ، كما أن نشأة جامعة الدول العربية كانت سابقة لنشأة اسرائيل فى حين كانت جنوب افريقيا سابقة لاستقلال الدول المحيطة بها أو مؤتمر التنسيق التنموى فى الجنوب الافريقى .

من جانب آخر فإن قرب اسرائيل من أوروبا ودول أخرى يعوضها نسبيا عن التعاون الاقتصادى مع الدول العربية مما يخفف نوعا من أزمتها بعكس جنوب افريقيا التى تفصلها عن باقى دول العالم مسافات شاسعة تحتم عليها ضرورة الاعتماد على علاقات اقتصادية مع الدول المجاورة ، وأن تسعى الى استمرار تبعية هذه الدول لها اقتصادياً . ولا يعنى ذلك عدم حاجة اسرائيل الى أسواق

الدول العربية أو محاولة التسلل اليها خفية ، أو اختراقها علناً ، ولكن حاجتها الى ذلك تبقى أقل من حاجة افريقيا الى الاحتفاظ بأسواقها فى الجنوب الافريقى .

يبقى أن موقف البيئة الدولية الأوسع نطاقاً مختلف بالنسبة للكيان الصهيونى العنصرى فى اسرائيل عنه فى جنوب افريقيا . فالوجه العنصرى القبيح لاسرائيل لم ينكشف تماما أمام كثير من الدول ، وبذا ، فإن لاسرائيل قبولاً دولياً أكثر منه جنوب افريقيا ، والدول التى لها علاقات طبيعية مع اسرائيل أكثر كثيراً من الدول التى لها علاقات طبيعية مع جنوب افريقيا(٦) وهذا يمكن اسرائيل من بناء علاقات أمنية ودفاعية على مستويات مختلفة مع كثير من الدول ، فى حين لا تتوفر هذه الفرصة أمام جنوب افريقيا . ويبدو هذا الاختلاف أكثر وضوحاً من علاقة اسرائيل الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية والتى تعتبر من أوثق العلاقات ، بل تعتبر علاقات خاصة جدا فى حين تتراجع هذه العلاقات مع جنوب افريقيا تماما .

إن مراجعة السياسة الأمنية للدولتين العنصريتين ومقارنتها بتلك السمات النظرية التى سبق أن ذكرناها لابد وأن توضح لنا مدى التطابق والاختلاف ، وتدفع الى البحث عن أسباب الاختلاف .

فبمراجعة الحجم العددى للقوات المسلحة للنظامين العنصريين نجد أن القوات المسلحة لجنوب افريقيا يصل عدد أفرادها الى أقل من سدس القوة البشرية للقوة المسلحة فى اسرائيل وانها تمثل حوالى ٣ فى الألف من تعداد السكان فى حين يصل تعداد القوات المسلحة الاسرائيلية بعد التعبئة الى ١٤ فى المائة من عدد السكان ، ويصل تعداد القوات المسلحة العاملة قبل التعبئة الى حوالى ٤ فى المائة من عدد السكان أى أن النسبة فى اسرائيل حوالى عشرة أمثالها فى جنوب افريقيا(٧) ويمكن تفسير ذلك باختلاف نسبة الاسرائيليين الى مجموع السكان فى الأرض المحتلة عن نسبة البيض الى مجموع السكان فى جنوب افريقيا حيث يقل عدد البيض فى جنوب افريقيا عن عدد السكان الاسرائيليين فى اسرائيل ، كما أن حجم الجيوش المحيطة باسرائيل سواءً من حيث الأفراد أو المعدات أكثر بكثير من تلك الموجودة حول جنوب افريقيا .

يلاحظ أيضا اعتماد كل من الدولتين فى جيشها على القوات المدرعة والميكانيكية وافتقارها الى المشاه المترجلة نظراً لضعف القوة البشرية وعدم تحمل الخسائر البشرية حتى ولو خالفت متطلبات الصراع المسلح . كذلك فان كلا النظامين يمتلك قوة جوية كبيرة نسبيا بالنسبة لقواته المسلحة إذ تمتلك جنوب افريقيا ٣٣٦ طائرة قتال واسرائيل ٦٧٦ طائرة(٨) وهى قوة كبيرة بالنسبة للمعدلات السائدة اذا وضعنا فى الاعتبار حجم القوة البشرية للقوات المسلحة للنظامين ، وتمتلك جنوب افريقيا ١٤ طائرة عمودية مسلحة مقابل ٦٧ لاسرائيل(٩) . ويفسر التباين بين كلا النظامين اختلاف قوة الجيوش التى يحتمل أن تدير معها صراعاً مسلحاً . وتتساوى القوات البحرية لجنوب افريقيا واسرائيل فى عدد أفرادها بينما يزيد عدد الغواصات وسفن السطح وزوارق الصواريخ فى اسرائيل

كثيراً عنه فى جنوب افريقيا نظراً لضعف القوة البحرية لدى عناصر التهديد الافريقية .

تعتمد كلتا الدولتين العنصريتين على عناصر مسلحة لحماية الأمن ويبدو حجم شرطة جنوب افريقيا ضخما بالنسبة لتعداد القوات المسلحة إذ يزيد عن نصفها ويرجع ذلك الى زيادة حجم التهديد الداخلى نتيجة للتفوق البشرى الضخم للعناصر الملونة ويقترب حجم قوات الأمن واحتياطيها من حجم الجيش العامل . بينما تعتمد اسرائيل على الجيش لتحقيق الأمن الداخلى ، ونذكر هنا أن وزير دفاع اسرائيل قد صرح بعد الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة أن تكوين قوات مكافحة التمرد باهظ التكاليف .

يشترك النظامان العنصريان فى توفر معلومات عن امتلاكهما لأسلحة نووية دون الاعلان الصريح عن ذلك ، وأن هناك تعاونا فيما بينهما فى هذا المجال ، ومن المرجح أن اسرائيل قد قامت باجراء تجربة نووية بالتعاون مع جنوب افريقيا فى السبعينات(١٠) إلا أنه من الواضح تقدم اسرائيل عن جنوب افريقيا فى هذا المجال ويرجع ذلك الى قوة موقف الدول العربية النسبى عن موقف دول المواجهة الافريقية . من جانب آخر تنفرد اسرائيل عن جنوب افريقيا باشتراك فى برنامج أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية (حرب النجوم) بسبب حاجة اسرائيل الى امتلاك نظام مضاد للصواريخ التى تمتلكها بعض الدول العربية ولا تتوفر لدى الدول الافريقية .

يسعى النظامان العنصريان الى زعزعة الاستقرار وتفريق القوى المضادة لهما وتبدو جنوب أفريقيا أكثر نجاحا فى ذلك . إلا أن اسرائيل قد حاولت زعزعة الاستقرار فى مصر مراراً وخاصة فى عصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، كما تسعى الى اثارة الفرقة بين القوى الفلسطينية سواء بين القوى الداخلية والتى فى الخارج ، أو فيما بين القوى الداخلية نفسها . وقد نجحت بدرجة ما فى إثارة الفرقة بين القوى اللبنانية واستطاعت استمالة القوى التى كونت جيش جنوب لبنان العميل ، والقوات اللبنانية المارونية ، وتسعى الى التفرقة بين السنة والشيعة والدروز لاستمرار الحرب الأهلية فى لبنان . كذلك فانها تسعى دائما الى الدس والتفرقة بين الفلسطينيين والحكم فى الأردن ولاشك أنها تستفيد من الخلاف بين القيادة الفلسطينية والقيادة السورية ، وبين القيادة السورية ورئيس الجمهورية اللبنانى . أما أكبر نجاح قد حققته فى هذا المجال فهو توقيع معاهدة السلام بينها وبين مصر لتخرج مصر من دائرة الصراع المسلح معها وبذا تعجز باقى القوة عن ادارة صراع مسلح معها . ولاشك أن لاسرائيل دوراً فى فشل الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ ، ولتفكك الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا ، وفى استمرار الفرقة بين هذه الدول بالذات . ولا يعنى ذلك إلقاء اللوم كله عليها ، ولكن لا يمكن أن ننسى دور الولايات المتحدة ربيبة اسرائيل فى ذلك وعلاقتها بالرئيس السابق أنور السادات من جهة أخرى عمدت اسرائيل خلال صراعاتها المسلحة مع الدول العربية المحيطة أن تركز جهودها فى اتجاه واحد ، ثم تنقل قواتها من اتجاه آخر ، أو أن تواجه دولة عربية واحدة وقد نفذت الأسلوب الأول بتركيز الجهود فى اتجاه واحد ثم الانتقال الى آخر عام ١٩٤٨ ثم عام ١٩٦٧

حيث وجهت جهودها أولا نحو الأردن ، ثم مصر ، ثم سوريا ، وفى عام ١٩٧٣ حيث وجهت جهودها أولا نحو سوريا ثم نقلت جهودها نحو مصر ، أما فى عام ١٩٥٦ فقد واجهت مصر منفردة متعاونة مع كل من بريطانيا وفرنسا ، وفى عام ١٩٨٢ حيث واجهت لبنان منفردة بعد أن حيدت مصر بمعاهدة السلام ، وسوريا والأردن لعدم استعدادهما لادارة صراع مسلح فى ذلك الوقت ، بل أنها واجهت المقاومة الفلسطينية وحدها وبدون تعاون حقيقى مع الجيش اللبنانى أو أى قوة أخرى .

تتبع جنوب أفريقيا سياسة زعزعة الاستقرار بنجاح أكبر حيث تغرق الدول المحيطة بها فى مشاكل داخلية تمنعها من التعاون فيما بينها ويظهر ذلك بشكل أوضح فى كل من موزمبيق وانجولا حيث تعاون كلا من حركتى رينامو وبونيتا ماديا وعسكريا ، بالأسلحة والقوات حيث قامت حركة الرينامو بعزل مساحات كبيرة من البلاد واصابة التجارة بالشلل مما اضطر أكثر من مليون شخص لمواجهة خطر المجاعة ومغادرة البلاد ، كما تركز حركة اليونيتا جهودها على الطرق للتأثير على نقل احتياجات السكان وإثارة المشاكل الداخلية مما يصعب على حكومة انجولا توجيه جهودها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا(١١) .

استطاعت جنوب افريقيا ان تزعزع الاستقرار فى زيمبابوى بالعمل على الفرقة بين حزبى زابو وزانو وتشجيع المنشقين على حزب زابو على النشاط فى ماتابيلاند(١٢) كما استخدمت نفس السياسة فى ليسوتو من خلال فرض حصار عليها لمدة عشرة أيام فى يناير ١٩٨٦(١٣) . كما استطاعت أن تعمل على افشال مجلس التنسيق التنموى لجنوب افريقيا اذ عمقت الاختلافات بين دول المجلس(١٤) كما استطاعت أن توقع اتفاقيات مع بعض دول المواجهة مع سوازيلاند فى عام ١٩٨٢ حيث أعلن عنها عام ١٩٨٤ ، ثم التعاون الكامل مع ليسوتو بعد الانقلاب ، واتفاق ناكوماتى مع موزمبيق فى عام ١٩٨٤ بينما تحتفظ بعلاقات دبلوماسية كاملة مع مالاوى وتغريها بالمساعدات ، وبعلاقات اقتصادية مع زيمبابوى مع تبادى البعثات التجارية ، واقامة تعاون بين المخابرات فى جنوب افريقيا وزيمبابوى حتى ١٩ مايو ١٩٨٦ حيث أوقفت(١٥) ونظرا لضعف مواجهة الدول الافريقية لجنوب افريقيا فانها عادة ما تركز أعمالها ضد دولة واحدة حيث توجه حالياً جهودها ضد انجولا التى تعتبر الدولة الوحيدة فى المنطقة التى فى حالة أشبه بحالة الحرب معها على مدى عشر سنوات تخللتها غارات من جنوب افريقيا واحتلال جزء من أراضى انجولا(١٦) وهكذا نرى جنوب افريقيا تتبع استراتيجية العمل على خطوط داخلية مع انجولا وموزمبيق وزيمبابوى وبتسوانا بينما تتبع استراتيجية العمل على خطوط خارجية ضد ليسوتو .

تتعلق الاجراءات السابقة أيضاً باستراتيجية مواجهة الدول المحيطة إلا أن اسرائيل تتميز بانشاء مناطق منزوعة السلاح سواء بمعاهدات أمنية أو بقرارات مجلس الأمن ففى مصر أنشئت مناطق منزوعة السلاح ومناطق قوات مخفضة وقوات محدودة وفقا لمعاهدة السلام ، وهناك منطقة منزوعة

السلاح وفقا لاتفاقية فض الاشتباك بين سوريا واسرائيل . بينما تحتفظ بحزام أمنى تحت اشراف جيش جنوب لبنان العميل فى جنوب لبنان ، بينما هناك ترتيبات أمنية محدودة مع الأردن تتعلق بانتقال الأفراد من وإلى الأردن . فى المقابل تكتفى جنوب افريقيا بتوقيع الاتفاقات السابقة مع الدول المجاورة ، وتشجيع حركات التمرد فى زيمبابوى وموزمبيق وانجولا .

تعتمد كلتا الدولتين على القوة العسكرية لتحقيق أمنها ويظهر ذلك بشكل أوضح فى حرية حركة قواتها الجوية فى المناطق المحيطة بها . ونرى أن اسرائيل قد اهتمت من خلال معاهدة السلام بعدم توفر وسائل دفاع جوى مصرى رئيسية فى سيناء ، ومعارضتها لامتلاك الأردن لأى وسائل دفاع جوى بما فيها الطائرات فعاله ، وتهدد ضد أى نشر للصواريخ السورية فى سهل البقاع بحيث تبقى وسائل الدفاع الجوى الوحيدة المواجهة لها هى وسائل الدفاع الجوى السورية . بل أن الأمر يتعدى ذلك الى عمل اسرائيل من خلال نفوذها فى الولايات المتحدة على عدم تزويد مصر والسعودية والكويت بوسائل دفاع جوى متقدمة على أساس أنها يحتمل أن تستخدم ضد اسرائيل . وتمارس القوات الجوية الاسرائيلية عملها بحرية فى مواجهة كل من مصر والأردن ولبنان وبشكل مقيد ضد سوريا . كما تقوم بغارات برية على جنوب لبنان سواء داخل الحزام الأمنى أو خارجه ، وتنتهك القوات البحرية الاسرائيلية المياه الاقليمية اللبنانية وتقوم بأعمال التفتيش بل والابرار البحرى على السواحل اللبنانية ضد أعمال المقاومة اللبنانية والفلسطينية .

لا تختلف جنوب افريقيا كثيرا عن اسرائيل فى هذا المجال ، إلا أن ضعف وسائل الدفاع البرى والجوى لدى الدول المجاورة يسهل من مهمتها كثيراً وهكذا تمارس قوات جنوب افريقيا أعمالها العدوانية براً وجواً بحرية ضد هذه الدول وخاصة انجولا وزامبيا .

ليس هناك مجال للشك فى اعتماد النظامين العنصريين على الدول العظمى فى سياستهما الأمنية مهما حاولا تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى ، وموقف الولايات المتحدة الامريكية من اسرائيل عام ١٩٧٣ الذى وصل الى حد احتمال المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيتى ، ثم المساندة الأمريكية لاسرائيل فى لبنان عام ١٩٨٢ ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل كلها أدلة قاطعة على اعتماد الأمن الاسرائيلى على الولايات المتحدة الامريكية . أما بالنسبة لجنوب افريقيا فان دعم الولايات المتحدة الامريكية لحركة يونيتا المتمردة فى انجولا ، والموقف البريطانى المساند لها ضد توقيع عقوبات اقتصادية غنى عن البيان .

وسعى النظامين العنصريين لحرمان الدول المجاورة من تطوير أمنهما يتمثل أساساً فى تدمير المفاعل النووى العراقى أوزاريك بواسطة القوات الجوية الاسرائيلية ، والضغوط الأمريكية لمنع مصر من إقامة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة ، والتهديد الاسرائيلى بمنع أى دولة قريبة من تطوير امكانيات نووية(١٧) ، والقصف الاسرائيلى لمحولات الطاقة فى مصر ومصنع المواد الكيماوية دليل على ذلك .

من الجانب الآخر فان تركيز جنوب افريقيا على ضرب الأهداف الاقتصادية لموزمبيق ، والتدمير المنتظم للاقتصاد الموزمبيقي ، واستخدام ما سمى (بسلاح النقل) لاغلاق الطرق البديلة بموزمبيق وتصعيد الهجمات على خط سكة حديد بيرا وخط الأنابيب(١٨) يوضح مدى اهتمام جنوب افريقيا بحرمان الدول المجاورة من تطوير اقتصادها وتنمية مجتمعاتها .

توضح معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والاتفاقات التى توصلت اليها جنوب افريقيا مع بعض الدول المجاورة والتى سبق ذكرها مفهوم الأمن لدى النظامين العنصريين إذ إشتملت معاهدة السلام المذكورة على تطبيع العلاقات بين الدولتين ، وهكذا كانت اتفاقية الناقورة التى ألغيت ، كما أن ذلك يتضح فى كتابات بن جوريون الأولى عن مفهوم الأمن الاسرائيلى . أما جنوب افريقيا فان استمرار دعمها للعناصر المتمردة وتخريب طرق التجارة الدولية لأجل الحفاظ على فاعلية سلاح النقل ضد الدول المجاورة توضح أن الأمر لا يتعلق فقط بانهاء حالة الحرب بل بالوصول الى علاقات تجارية مع البلاد المجاورة . ويصل الأمر الى التفكير فى حصار الدول المجاورة باستمرار اغلاق المنافذ لأطول فترة ممكنة مما يهيىء الظروف لشن انقلاب عسكرى أو سياسى يطيح بالحكومة وإقامة حكومة صديقة موالية لجنوب افريقيا على غرار حكومة الج (ال ليخانيا فى ليسوتو إلا أن مثل هذا الاحتمال غير وارد بالنسبة لاسرائيل نظرا لاختلاف الطبيعة الجغرافية والتطور الحضارى للدول العربية ، وامتداد شواطىء لمسافات تجعل من الصعب تحقيق هذا الحصار ، بالاضافة الى عمق العلاقات بين الدول العربية حتى وان اختلفت فيما بينها .

عمدت اسرائيل الى التوسع الفيزيقى منذ انشائها حتى عام ١٩٨٢ على الأقل ، إلا أن انسحابها من سيناء عام ١٩٨٢ ومن لبنان عام ١٩٨٥ يمثل تحولاً ناتجاً عن توقف نموها السكانى نتيجة لانخفاض معدلات الهجرة اليها وزيادة معدلات الهجرة المضادة ، وانخفاض معدلات التكاثر السكانى نسبة الى معدلات تكاثر العرب المقيمين داخل الأراضى المحتلة ولكن هذا لا يعنى توقف اسرائيل عن سياسة التوسع ولكنه تحول من التوسع الفيزيقى الى توسيع مجال النفوذ والعمل ويتمثل ذلك أولا فيما سبق الحديث عنه عن المناطق المنزوعة السلاح ، وإبقاء دفاعات الدول المجاورة ضعيفة فى مواجهة القوات الاسرائيلية ، بالاضافة الى الممارسة الفعلية عن طريق الغارات البرية فى جنوب لبنان ، والغارة الجوية على المفاعل النووى العراقى ، والهجوم الجوى على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وتدمير (سفينة العودة) الفلسطينية فى قبرص فى ١٥ فبراير ١٩٨٨ . إلا أن هذا التوسع يمكن أن يكون مقدمة لتوسع فيزيقى آخر نتيجة لتغير معدلات الهجرة أو معدلات التكاثر السكانى فى المستقبل . أما جنوب افريقيا فان اتجاهاتها للتوسع تتمثل فى الاصرار على عدم منح شعب ناميبيا استقلاله ، وفى الاحتفاظ بحرية حركة قواتها ضد الدول المجاورة ، وفى اقامة حكومات موالية لها داخل هذه الدول .

يعتبر التعاون بين النظامين العنصريين فى اسرائيل وجنوب افريقيا مثالاً واضحا للتعاون بين النظم العنصرية ، وقد كان التعاون السابق بين حكومة جنوب افريقيا والنظام العنصرى السابق لايان سميث فى روديسيا الشمالية (زيمبابوى الآن) مثالاً آخر لذلك . ويشتمل التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا على مجالات شتى أهمها المشاركة فى وضع الاستراتيجية القومية الشاملة حيث قد استوحيت الاستراتيجية القومية لجنوب افريقيا من استراتيجية اسرائيل فى الشرق الأوسط ، كما يشتمل التعاون على مجال تبادل معلومات المخابرات بين البلدين وعلى تزويد اسرائيل لجنوب افريقيا بالأسلحة ، والتعاون فى مجال تدريب القوات المسلحة وأخيراً ، وليس آخراً ، فى مجال انتاج وتجربة الأسلحة النووية وهناك قرائن كثيرة على أن اسرائيل تحصل على الوقود النووى من جنوب افريقيا .



المراجع والهوامش

(١) الأطلس العربى ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية – الاصدار الرابع – الطبقة الأولى – القاهرة ١٩٨٥ ص ٨٢ .

(٢) The World Almanac and Book of Facts 1986, Newspaper Enterprise Association Inc. New York, 1985, p 600.

(٣) Ibid. pp 571,600.

(٤) تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ . البنك الدولى للانشاء والتعمير – مؤسسة الاهرام – القاهرة – الطبعة الاولى ١٩٨٧ من ص ٢٢١ ، ٢٢٥ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) The World Almanac... Opcit pp 571,600.

(٧) The Military Balance 1987-1988 iiss, London, 1987, pp 107-102, 136-138

(٨) Ibid.

(٩) Ibid.

(١٠) أمين هويدى . الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى . مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ ص ١٢٤ .

(١١) Survival, September-October 1987, IISS, London pp 387-402.

(١٢) Strategic survey 1986-1987, IISS, London 1986, p 193.

(١٣) Survival, Sebtember-October 1987, op. c. t.

(١٤) Ibid.

(١٥) Ibid.

(١٦) Ibid, Stratagie Survey 1986-1987, op. c. t, p 188.

(١٧) أمين هويدى . مرجع سابق . ص ١٠٧ .

(١٨) Survival, Sebtember-October 1987, op. c. t.

استراتيجية الأمن المطلق
اسرائيل وجنوب أفريقيا فى مواجهة العالم

دكتور / مجدي حماد
باحث - مصر

مقدمـــة :

تذهب دراسات الأمن القومى إلى أن مفهوم الأمن بطبيعته « مفهوم نسبى » . وأساس ذلك أن قياس مدى تعرض احدى الدول وتقدير حجم التهديد الموجه لها ، انما يتم تحديدها « بالنسبة » الى عوامل متغيرة ترتبط فى معظمها بالبيئة المحيطة ، وبما يحدث خارج حدود السيادة القومية من تطورات ، يصعب بالتالى ضبطها أو التحكم فى حركتها . ولذلك فليست هناك مرحلة أو درجة معينة يتم الوصول اليها مرة واحدة والى الأبد ، تحقق الأمن القومى لدولة ما ، وانما يعتبر السعى من أجل الأمن بالضرورة عملية دائمة ومتغيرة ، لأن التهديد بطبيعته دائم ومتغير .

كذلك تتفق دراسات الأمن القومى على أن أى قوة متفوقة على الحدود ، بالمعنى الشامل لمفهوم القوة ، تشكل « تهديدا محتملا » للأمن القومى ، بغض النظر عن اعتبارات الصداقة أو العداوة . وبطبيعة الحال ، كلما تزايدت فجوة القوة بين طرفين ، اتسعت فجوة الأمن بينهما .. فاذا كانت القوة مطلقة ، كان التهديد مطلقا .

ومن هذا المنطلق ، يلاحظ أن السعى لتحقيق « القوة المطلقة » – لا « القوة النسبية » – يشكل الجوهر الحقيقى لاستراتيجية « الأمن القومى » فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا . ولقد انعكس هذا التوجه الأساسى على ادراك كل من الدولتين لمفهوم الأمن وعلى متغيراته ، كما انعكس على سياسات الأمن واستراتيجياته فى الدولتين . وقد تبلور كل ذلك فى أنماط من السياسات قوامها العنصرية والعنف فى الداخل تجاه الشعوب صاحبة الحق الأصلى فى أوطانها – من ناحية ، والعدوانية والتوسع والارهاب تجاه الشعوب والدول العربية والافريقية المجاورة التى ترتبط بتلك الشعوب المضطهدة بروابط عديدة ومتنوعة – من ناحية أخرى .

ويمكن القول أن « استراتيجية الأمن المطلق » التى تعمد الى تبنيها كل من اسرائيل وجنوب

افريقيا ، انما ترد الى طبيعة النشأة الاستعمارية الاستيطانية لكل من الدولتين ، والى استمرار التناقضات الأساسية التى فرضتها تلك النشأة حتى الآن بل والى تزايد تلك التناقضات مع مرور الوقت ، وتصاعد حدة الصراعات الناجمة عنها بالتالى .

ومن هنا أهمية استشكاف العلاقات الارتباطية الضرورية بين « الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية » لكل من هاتين الدولتين – من ناحية ، والسلوك السياسى لهما سواء على مستوى السياسة الخارجية أو على مستوى العلاقات الدولية أو على مستوى الأمن القومى بالتحديد – من ناحية أخرى . فلا شك أن استخلاص هذه العلاقات يضع ايدينا على جوانب الخصوصية التى تميز حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا ، فى مجال استراتيجية الأمن القومى ، وخاصة من أربع نواح :

أولاها – محددات هذه الاستراتيجية التى تجد لها أساسا متميزا لا نظير له فى دول العالم الأخرى وهو الأساس الاستعمارى الاستيطانى .

وثانيتها – مفهوم الأمن القومى ، حيث « الوجود » ذاته محل منازعة جذرية من قبل الطرف الآخر فى الصراع .

وثالثتها – متغيرات الأمن القومى ، حيث تتفاعل المحددات مع الادراك لتخلق مجموعة من الأهداف العدوانية بالضرورة .

ورابعتها – اتجاهات المستقبل بالنسبة لوجود اسرائيل وجنوب افريقيا على ضوء طبيعة كيانيهما والصراع المرتبط بذلك اقليميا وعالميا .

أولا – محددات « الأمن القومى »

يمكن القول ، بداية ، أن الصفة الأساسية للكيان الاجتماعى السائد فى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا – والتى يمكن اعتبارها مفتاحا لفهم العديد من أوضاعه الاجتماعية وتفاعلاته السياسية – تتمثل فى أنه « تكوين استعمارى استيطانى » نشأ فى اطار المفاهيم الاستعمارية الغربية ذات المضمون العنصرى . وفى ضوء هذه الصفة ، يمكن تلخيص مضمون العملية الاستيطانية كما تعبر عنها خبرات اسرائيل وجنوب افريقيا ، فى القول بأن كلا منهما لا تعدو أن تكون مجموعة من القبائل والأقليات المهاجرة استطاعت فى مرحلة تاريخية معينة أن تزرع وجودها فى أرض لا تربطها بها أية صلات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية . ومن خلال عمليات متتابعة لاعادة توزيع المتغيرات المرتبطة بالاطار المحلى الاقليمى ، تمكنت تلك القوى المهاجرة أن تؤسس دولة « مستقلة » ، بمساعدة العالم الغربى ، وأن تنقل تلك الدولة من موقف المجتمع الدخيل الى المجتمع المسيطر ، بحيث تستطيع لا فقط أن تخلق الاضطراب فى المنطقة التى زرعت فيها كل منهما ، بل وأن تصير أداة لحماية

الأهداف التى تسعى الى تحقيقها القوى العالمية الغربية فى تلك المنطقة .

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول أن كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا – من حيث نشأتها التاريخية وتطوراتها المتلاحقة – تتضمن فى الحقيقية ظواهر ثلاثا ، لكل منها متغيراتها واستقلاليتها ، وان كانت هذه الظواهر الثلاث متداخلة فيما بينها ، بل تعتبر كل منها مساندة للظواهر الأخرى . ومع ذلك يقتضى الأمر التمييز بينها من أجل فهم أفضل ليس فقط للحركة الدولية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، وانما من أجل فهم أفضل أيضا لأبعاد الحركة المستقبلية ، سواء على مستوى حركة التحرر الوطنى أو على مستوى الحركة الاستعمارية العالمية . وتتلخص هذه الظواهر الثلاث فيما يلى :

١ – **ظاهرة الاستعمار الاستيطانى** ، ويقصد بذلك كما تقدم ، انتقال مجموعة من البشر الى أرض جديدة عليهم ، ومحاولة الانتماء الى تلك الأرض ، ليس من خلال التعايش مع المجتمع الوطنى الأصلى صاحب تلك الأرض ، وانما عن طريق استئصال كل ما كان ينتمى الى تلك الأرض بشريا وحضاريا قبل عملية الاستيطان ، بهدف انشاء « دولة نقية ومستقلة » للمستوطنين .

٢ – **ظاهرة التوسع الاقليمى** ، وهى تعيد الى الأذهان مقولة « المجال الحيوى » التى تبنتها « النازية » بمعنى مد النفوذ الاستعمارى واحتواء المجتمعات المجاورة لذلك الكيان الجديد ليس عن طريق الاستئصال أساسا ، ولكن من خلال السيطرة وبناء ما يمكن تسميته « الدولة الاقليمية العظمى » . وعلى خلاف الظاهرة الأولى ، يمثل عنصر « احتلال الأرض » بهدف بناء المستوطنات عليها ، مكانا أقل أهمية ، وان كان يجرى استخدامه كوسيلة للاكراه والقمع على المستوى الاقليمى أو للمساومة فى محاولات فرض التسوية . ولذلك تنبع هذه الظاهرة الثانية أساسا من الغزو الاقتصادى الذى يجعل من القوة العسكرية والتفوق التكنولوجى الدعائم الخلفية المساندة لعملية السيطرة السياسية .

٣ – **ظاهرة الوسيط الاستعمارى** ، وهى تعتبر أحد نماذج وأدوات الاستعمار الجديد ، بمعنى أن يصير الكيان الاستيطانى بمثابة أداة للنفوذ الأجنبى الذى يسعى للسيطرة على المنطقة العربية وعلى افريقيا ، عن طريق الوسيط الاقليمى تأكيدا للمصالح المتبادلة والرابطة العضوية بينهما . وهكذا تتلخص هذه الظاهرة فى استخدام كل من اسرائيل وجنوب افريقيا من قبل العالم الغربى للقيام بدور « رجل البوليس » لتأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية كل فى المنطقة المحيطة بها(1) .

وفى ضوء كل ما تقدم يتضح أن الطبيعة الاستيطانية ، بظواهرها الثلاث المتشابكة ، تضع كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا فى حالة « تناقض أساسى » مع الشعب الفلسطينى فى اسرائيل والشعب الافريقى فى جنوب افريقيا . وهذا التناقض هو الذى يحكم مجمل الديناميات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماعة الاستيطانية فى الدولتين ، بحيث ينبغى النظر الى التناقضات والمشكلات الأخرى فى ضوء هذا التناقض الأساسى . فهذا التناقض يرتب مثلا عددا من النتائج مثل : سيادة فكرة « انعدام البديل » فى محيط الجماعة الاستيطانية ، وان كانت هذه الفكرة توضع فى غير اطارها التاريخى ، حيث ترى كل من الدولتين انها تعيش فى حالة صراع من اجل البقاء – من ناحية أولى وتدعيم الصفة العسكرية والمحتوى العسكرى لهما ، حتى لتسمى كل منهما بالدولة المعسكر أو القلعة المسلحة – من ناحية ثانية ، وخلق مناخ نفسى يتميز بالاحساس بالحصار وتركيز فكرة الخوف من « خطر الابادة » الذى يمثله العدو الخارجى – من ناحية ثالثة ، فضلا عن مشاعر الاستعلاء والعنصرية والميول العدوانية الأصيلة والمكتسبة فى محيط الجماعة الاستيطانية – من ناحية رابعة .

وفضلا عما تقدم يلاحظ أن « نظام أولويات » السياسة الخارجية والعلاقات الدولية فى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، يستمد مبرراته الأساسية من حقيقة الرفض الذى تمثله الدول العربية والدول الافريقية فى كل حالة ، كما أن جزءا كبيرا من موارد الدولتين يتجه لمواجهة هذا الوضع . وتتضح أهمية ذلك اذا وضع فى الاعتبار تأثيرات البيئة الاقليمية ، وان « الطرف الآخر » فى الصراع يشمل عديدا من الشعوب والدول العربية والافريقية ، مع الاختلاف فى أنماط التفاعل ودرجات المشاركة فى داخل كل من المجموعتين العربية والافريقية ، فضلا عن الاختلاف فيما بين هاتين المجموعتين وبعضهما البعض من حيث طبيعة الروابط ودرجة التطور ، ومستوى الصراع . ويوضح ذلك مظهران[٢] : **أولهما** – ان الرفض العربى قد عبر عن نفسه بحروب نظامية خاضتها دول عربية ضد اسرائيل ، فى حين لم يعبر الرفض الافريقى عن نفسه بحروب نظامية حتى المرحلة الحالية ، **وثانيهما** – ان الرفض العربى كان ولا يزال أوضح من الرفض الافريقى فبالاضافة الى انه يصعب فى هذه المرحلة المبكرة تقويم مفعول المعاهدة المصرية – الاسرائيلية يلاحظ أن الدول العربية الأخرى ما تزال مجمعة على رفض اسرائيل ورفض اقامة أية علاقات معها ، بينما هناك خمس عشرة دولة افريقية تقيم علاقات اقتصادية وثيقة مع جنوب افريقيا .

ومن المهم هنا الاشارة الى أن ما يميز كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا ليس حالة رفض البيئة الاقليمية فقط ، وانما ربط هذا الرفض بالطبيعة الاستيطانية للدولتين وما تمخضت عنه هذه الطبيعة على المستوى الاقليمى ، وتتضح العلاقة بين هاتين الظاهرتين فى ضوء عدد من مظاهر الادراك والسلوك المرتبطة بالجماعة الاستيطانية[٣] : **أولها** – ما تتضمنه عنصرية الكيانات الاستيطانية من امتهان ، ليس فقط لكرامة السكان الأصليين ، بل للمنطقة الجغرافية – الثقافية التى تم فيها زرع هذه الكيانات . **وثانيها** – ان ثمة شعورا فى المنطقة بانعدام الأمن فيها ، نتيجة لقدرات الدول الاستيطانية العسكرية والاقتصادية ، فضلا عن انها فى حالة تحالف فعلى مع القوى العالمية المعادية لامال ومصالح شعوب المنطقة . **وثالثها** – ان طبيعة الجماعات الاستيطانية ومزاجها النفسى تجعلها فى الأطوار

الأولى من النمو أكثر قدرة على الحركة العنيفة والمغامرة وأكثر تقبلا لأسلوب العنف ، وهو ما توضحه عمليات العدوان والتوسع الاقليمي التي قامت بها كل من اسرائيل وجنوب افريقيا . **ورابعها** – ان المزاج النفسي للجماعة الاستيطانية يتسم أيضا بالانفصام والتأرجح ، فهي – **من ناحية** – تشعر بعدم الأمان وتنمي الشعور بالخطر والاحساس به بين أبنائها ، وهي تعبر عن ذلك – **من ناحية أخرى** – بأهداف توسعية وروح عدوانية . وتبرز هذه الازدواجية في الرغبة التي قد تكون مخلصة لدى عدد من المستوطنين البسطاء لتحقيق « السلام » ، ناسين أن وجودهم في حد ذاته وطبيعة الكيان الذي ينتمون اليه هو المصدر التاريخي لحالة الصراع وغياب السلام ، كما تبرز في محاولة الصفوة الحاكمة – وهي تدرك أن القوة هي السند الأساسي للدولة الاستيطانية – دفع هؤلاء المستوطنين الى مزيد من العدوان ضد السكان الأصليين .

ان تلك « **المحددات** » ، السابق الاشارة اليها ، والتي تمثل « **المتغير الأصيل** » في استراتيجية الأمن القومي للدولتين ، فرضت عددا من النتائج :

أولها – ان التناقض الاساسي في اسرائيل وجنوب افريقيا ، يكون بين الكيان الاستيطاني وأصحاب الأرض الأصليين . وبالتالي ينبغي النظر الى حل التناقضات والمشكلات الأخرى في اطار هذا التناقض الأساسي . وبطبيعة الحال ينبغي أن يوضع في الاعتبار تأثير البيئة الاقليمية ، حيث يمكن القول أن استراتيجية الأمن في الدولتين تستمد مقوماتها من حقيقة الرفض العربي الافريقي ، كما أن جزءا كبيرا من مواردهما يتجه لمواجهة هذا الوضع . ويرتبط بتلك النتيجة ان التناقض الداخلي هو المحور الأساسي لاحتمالات استمرار الصراع أو التوصل إلى أية تسوية .

وثانيا – ان العدوان الاقليمي اداة الدول الاستيطانية للتوسع ولفرض التسوية عن طريق التضحية بحقوق الشعوب صاحبة الحق الأصيل في الأرض المستعمرة . ويترتب على ذلك أن النضال من أجل التحرير في المنطقتين يتطلب موقفا نقديا صارما . حقا لا ينبغي التقليل من أهمية دور القوى الوطنية في قيادة « الكفاح البطولي » ضد العنصرية والاستعمار ، ولكن لسوء الحظ فان « البطولة » وحدها لا تكفي . وهكذا يصل الأمر الى حد رفض « الايديولوجية » التي سادت حتى الآن كدليل للمواجهة وطرح الصراع من منظور القوى صاحبة المصلحة ، ليس فقط في التحرر الوطني وانما ايضا في التقدم الاجتماعي .

وثالثها – اتجاه الكيانات الاستيطانية الى الارتباط « بدولة أم » ، نتيجة لحالة العزلة والمقاطعة ، فضلا عن الانفصال الحضاري والتاريخي والتكنولوجي والديني على المستويين المحلي والاقليمي . مع ملاحظة ان هذه الرابطة ليست مجرد رابطة عرقية ، بل انها قد لا تكون كذلك بالمرة ، وانما هي تجد اساسها في الاعتبارات السياسية والمصالح القومية ، ومن هنا ينبغي تفسيرها ، من حيث النشأة ، في اطار مرحلة التوجه الاستعماري – من ناحية ، كما يمكن تحليلها ، من جهة

الاستمرار ، فى اطار التحولات الجارية فى الدول الرأسمالية الغربية – من ناحية أخرى .

ثانيا : مفهوم « الأمن القومى »

يلاحظ أن جميع دول العالم ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى ، تعتبر « معرضة » من ناحية الأمن . وتختلف درجة تعرض الدولة من هذه الناحية وفقا لاعتبارات عديدة ، الا أن « وجودها » فى حد ذاته ليس محلا للمنازعة . أما فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا فان الأمر يختلف ، فمن الملاحظ أن الأمن « القومى » لكل منهما ينطلق من فرضية لا تعرفها مجموعة الدول العادية ، وهى ضرورة وأولوية التأكيد على « ضمان الوجود » فى حد ذاته كمطلب حيوى أولى . ويرجع ذلك الى أن الحقيقة الرئيسية التى تواجه الجماعة الاستيطانية فى كل من الدولتين ، بعد مرور سبعة عقود على وجود جنوب افريقيا وما يقارب الأربعة عقود على وجود اسرائيل ، هى أن دولتهم لم تستطع أن تحل مشكلتها الداخلية أو أن تكسب اعتراف جيرانها أو قبولهم لها ، بل استمرت كل منهما فى فرض نفسها على المنطقة التى زرعت فيها باستخدام القوة أو بالتهديد باستخدامها أساسا . فكانت النتيجة ان ازدادت العداوة التى ولدها تأسيس الدولة الاستيطانية شدة على مر السنين ، ووجدت تعبيرا لها فى اصرار حركات التحرر الوطنى فضلا عن الدول العربية والافريقية ، على درجات متفاوتة ، على القضاء على كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ككيان سياسى استيطانى (٤) .

واذا كانت حالة الصراع الاسرائيلى – الفلسطينى قد ارتفعت الى مستوى الصراع الاسرائيلى – العربى الذى عبر عن نفسه مرات متكررة فى شكل الحرب النظامية ، مما يرد الى طبيعة الارتباطات والمصالح القومية بين الشعوب العربية فى مجموعها – من ناحية ، والى استقلال « دول المواجهة » العربية قبل قيام اسرائيل – من ناحية أخرى ، فانه يمكن الاستعانة بهذه الخبرة لتصور ما يمكن أن تتطور اليه الأوضاع فى افريقيا الجنوبية مع نمو الوعى الافريقى واستقلال انجولا وموزمبيق وزمبابوى ومن بعدها ناميبيا ورد فعل جنوب افريقيا فى مواجهة هذه التطورات الاقليمية .

فعلى سبيل المثال مما يقوى من خطورة التهديد الذى يتعرض له « الوجود » والبقاء ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، ان بعض قادة اسرائيل يدعون بأنهم يرون ان من الممكن ان تتحول « الابادة السياسية » الى « ابادة جماعية » . لقد عبر عن هذا المعنى « بن جوريون » بقوله : « يجب ألا ننسى ، ولو للحظة واحدة ، ان مشكلة أمن اسرائيل تختلف اختلافا تاما عن مشكلة أى بلد آخر . فانها ليست مشكلة حدود أو سيادة ، بل مشكلة بقاء مادى ، بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة . ثم انها مسألة بقاء ، لا للشعب اليهودى فى اسرائيل وحده ، بل للشعب اليهودى فى جميع انحاء العالم »(٥) .

ولقد عمد « هاركابى » ، الرئيس السابق للمخابرات الاسرائيلية ، الى تفسير هذا الاتجاه بقوله : « ان ادانة اسرائيل كدولة أوجدت ميلا الى ادانة شعبها والى ادانة اليهود عامة ... ان حاجة العرب الى اقامة الدليل على سوء اسرائيل دفعتهم الى البحث عن عوامل عميقة فى اليهود كشعب ، وفى تاريخهم وديانتهم ... ان النزعة الى الاستدلال بسوء الدولة على سوء شعبها أمر عظيم الأهمية ، ذلك بأنها قد تزيد على الدافع الى تحطيم الدولة دافعا الى ابادة مواطنيها ، أو بكلمة أخرى اضافة الابادة الجماعية الى ما دعوته الابادة السياسية »(٦) .

ويمكن القول أن هذا الاطار الادراكى لعناصر أساسية من النخبة الاسرائيلية مضافا اليه خبرات الصراع العربى – الاسرائيلى ، قد أديا الى بلورة ثلاث نتائج منطقية من وجهة النظر الاسرائيلية(٧) : **أولاها** – ان طبيعة الخطر وانعدام التوازن البشرى بين الطرفين (كما فى حالة جنوب افريقيا) ، فضلا عن انعدام التوازن فى مساحة الأرض ، يجعلان الحل الوحيد السليم للمدى الطويل أن تتوصل اسرائيل فى آخر الأمر الى تسوية سلمية مع جيرانها . **وثانيتها** – ان التسوية تنطوى على تنازلات متبادلة عادة ، الا أن اسرائيل نظرا لطبيعة الخطر العربى تدعى انها لا تستطيع ان تجازف الا بعرض أقل التنازلات . وعلى حد تعبير « هاركابى » : ان اسرائيل نظرا الى طبيعة وضعها ، تفضل الوحود فى خطر على أن تقدم تنازلات تعرضها لخطر القضاء على وجودها(٨) . **وثالثتها** – ان الدول العربية لن توافق على تسوية نهائية للصراع ما دامت تعتقد أنها قادرة ، الآن أو فى المستقبل ، على القضاء على اسرائيل ، ولذلك فان مهمة اسرائيل ازالة ذلك الاعتقاد : « فاذا اقتنع الحكام العرب بأنهم لا يستطيعون تصفية اسرائيل ، سواء بالاجراءات العسكرية أو بمحاصرتها وعزلها ، ادركوا ضرورة السلام والتعاون مع اسرائيل وقيمتها »(٩) . هكذا يرى « بن جوريون » ، ولقد أبرز وزير الخارجية الاسرائيلى « ايبان » الفكرة ذاتها عام ١٩٦٥ بقوله : « ان لسياستنا فى التطويق والردع هدفين .. فهى بالمعنى الدقيق للأمن تهدف الى حماية أرضنا وأرواحنا . وهى من ناحيتها السياسية تهدف الى ادخال تيارات فكرية جديدة فى العقل العربى .. نريد أن نخلق الشك .. وبالتالى الاستسلام واليأس .. من الحلم بازالة اسرائيل من خريطة العالم »(١٠) .

ويشير كل ذلك الى ان قدرا كبيرا من الاهتمام ، فى اطار تحليل الصراع المرتبط بكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، ينبغى ان يتركز على « جهاز القوة » فى الدولتين ، خاصة على صعيد العمل العسكرى . والسبب البديهى لذلك ان القوة عنصر رئيسى من عناصر « المشروع الاستيطانى » إذ ليس يمكن لأسطورة أن تعيش ضد الطبيعة والتاريخ بغير سند من القوة تفرض وتعزز حتى وان تدنت الى مستوى العنف والارهاب . ومن هنا فان الجيش فى الدولتين – من حيث المهام الموكولة اليه – يصبح ظاهرة غريبة فى نوعها ، فهو جيش لا يدافع عن الحدود المرسومة لدولة معينة فحسب ولكنه ، الى جانب ذلك ، يحارب من أجل تصورات عقائدية مازالت تتشكل ، ومازالت حدودها قابلة للاتساع . واذا كانت هناك « جيوش عقائدية » أخرى فى العالم فى غير اسرائيل

وجنوب افريقيا ، فان هناك فارقا أساسيا وخطيرا بين الحالتين : ففى غير اسرائيل وجنوب افريقيا تتمثل « العقيدة » فى نظام اجتماعى تحميه القوات المسلحة داخل حدود الدولة ، ولكن حالة اسرائيل وجنوب افريقيا تختلف ، فالحلم العقائدى ليس نظاما ، وانما هو « أرض » حيث يكمن التناقض الأساسى وتتجسد أصول المشكلة .

وفى ضوء ما تقدم يتميز مفهوم الأمن « القومى » فى اسرائيل وجنوب افريقيا بخاصتين آخريين : تتصل **أولاهما** بالشعب ، بينما تنصرف **ثانيتهما** الى الأرض .

فمن ناحية الشعب ، يرتبط مفهوم الأمن في الدولتين ارتباطا وثيقا بالمحافظة على « الشخصية النقية للدولة ، ومعيار النقاء فى اسرائيل يتمثل فى أن يكون المرء « يهوديا » ، أما فى جنوب افريقيا فيتمثل ذلك فى أن ينتمى المرء الى « البيض » وهكذا تتضح العلاقة بين الأيديولوجية العنصرية فى الدولتين ، وادراك الصفوة السائدة فيهما لمفهوم الأمن . فطالما تنقسم الانسانية انقساما أساسيا على أسس عنصرية ، فان التنمية المنفصلة والكيانات السياسية المنعزلة تصبح منطقية فى نهاية الأمر بل مرغوبا فيها ، هكذا يذهب المستوطنون . وفى واقع الأمر فان المعيار الحقيقى للنقاء من وجهة النظر العنصرية انما يتمثل فى الاحتكار المطلق لموارد الثروة والسلطة فى أيدى العناصر « اليهودية » و « البيضاء » فى الدولتين . ويمتد ذلك بطبيعة الحال الى المحافظة على الطابع الغربى للدولتين ، باعتبارهما امتدادا للحضارة الغربية . ولذلك فعلى الرغم من حقيقة الانتماء الاقليمى ونزعات الاستقلال القومية الكامنة فى « القومية الاسرائيلية » و « القومية الافريكانية » ، يبقى هناك احساس عميق بالمشاركة فى الحضارة الغربية . ويبدو ان انقطاعهما الجغرافى عن عالم شمال الاطلنطى قد دعم لديهما الاحساس بالعزلة فى المحيط الذى زرعتا فيه[11] .

ومن ناحية الأرض ، يتميز الوجود الاستيطانى بأنه وجود ديناميكى متمدد تحت ضغط المتغيرات المحلية والاقليمية ، يهدف فى الحالتين الى تأمين مجال حيوى لمصالحه ولحركته . ويبرز فى مقدمة هذه المتغيرات حقيقة مزدوجة ينصرف **شطرها الأول** الى أن كلا من الدولتين تعتبر « بلا حدود ديموجرافية » حيث كلتاهما لا تزال مفتوحة للهجرة كضرورة أمن قبل أن تكون ضرورة ايديولوجية . فاذا أضيف لذلك فيما يتصل باسرائيل فكرة الولاء المزدوج حيث يفرض على اليهودى أينما كان التزام الولاء السياسى لاسرائيل دون الحاجة الى وجوده الفعلى بها ، لوضح كيف تصبح « الحدود الديموجرافية » لاسرائيل أكثر غموضا[12] . ويلاحظ بالنسبة لخطورة هذا الشطر الأول أن الهجرة تدفع الى التوسع ، وان التوسع يفتح الباب أمام المزيد منه ، وان التوسعية تتناسل ذاتيا[13] . أما **شطرها الثانى** فيتمثل فى أن كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا تعتبر « دولة بلا حدود سياسية نهائية ومعلنة »[14] ، وهو ما يتيح لهما المزيد من التوسع كلما لاحت الفرصة . ففى الأولى يرفع شعار « اسرائيل الكبرى » وفى الثانية أيضا يرفع شعار « جنوب افريقيا الكبرى » . ولذلك فان

بقاء الدولة بلا حدود أمر يمكنها من التوسع المرحلى عن طريق الغزو العسكرى لمد الحدود تدريجيا الى مناطق جديدة من الأرض التى تدخل ضمن تصور الصفوة الحاكمة لحدود المجال الحيوى للدولة .

فمنذ البداية لم تعرف اسرائيل معنى الحدود الدولية المعترف بها ، ولا هى أعلنت رؤيتها لمثل هذه الحدود . فقد كانت هناك حدود قرارا التقسيم الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ثم اعتبرت خطوط الهدنة التى أعقبت وقف اطلاق النار عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ بمثابة حدود فعلية لاسرائيل حتى مدت احتلالها لكل فلسطين ولأراضى ثلاث دول عربية فى عدوان يونيو عام ١٩٦٧ . ويلاحظ ان حجم اسرائيل النهائى وشكلها مازالا محلا لجدال حاد داخل اسرائيل ، حيث يوجد فى ناحية جناح « اسرائيل الكبرى » الذى يطالب بدولة تمتد من النيل الى الفرات ، وفى الناحية الأخرى يوجد من ينادى بالمساومة على حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ فى مقابل سلام دائم مع الدول العربية . وبينما تعتبر الدول العربية أن عمليات واتجاهات الضم السائدة فى اسرائيل كما تعبر عنها حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، فضلا عن بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة بعد حرب عام ١٩٦٧ هى تصوير لطبيعة اسرائيل العدوانية وميولها التوسعية ، فان اسرائيل من جانبها تعتبر كل ذلك بمثابة تدابير ضرورية للأمن(١٥) .

وبينما تتمتع جنوب افريقيا بحدود دولية معترف بها على أوسع نطاق ، الا أن الصفوة الحاكمة بها لا تزال تعلن أن حدودها النهائية لم يتم تعيينها بعد وانها لا تزال فى طور التشكيل(١٦) . فعلى سبيل المثال انطوت القوانين السائدة فى جنوب افريقيا ، طوال الشطر الأكبر من هذا القرن ، على مفاهيم غامضة بخصوص ما يمكن اعتباره بمثابة مجال نفوذ الدولة . فقد صدر تشريع فى جنوب افريقيا عام ١٩١٢ يحظر ارسال أى جندى للقتال خارج جنوب افريقيا بدون موافقته الكتابية . ومع ذلك فان الجندى يمكن الزامه بالخدمة « فى أى مكان من جنوب افريقيا سواء داخل أو خارج الاتحاد »(١٧) . ومعنى ذلك أن هناك تباينا قانونيا بين الحدود الدولية والنطاق الخارجى للدفاع بالنسبة لجنوب افريقيا . ولقد قدم رئيس الوزراء الأسبق « سبطس » تفسيرا استعماريا لذلك بقوله : ان سياسة الحكومة ، فيما لو نشأت حاجة سواء للدفاع عن الاتحاد أو لمساعدة الأقاليم البريطانية حتى خط الاستواء ، تتمثل فى المساعدة ومد نطاق العمليات حتى كينيا وتنجانيقا ... لأننا إذا انتظرنا حتى يصل العدو الى نهر الزمبيزى أو الى سالسبورى ، فاننى اعتقد أن هذه الدولة ستفنى »(١٩) .

ان شرط الخدمة العسكرية فى جنوب افريقيا « داخل أو خارج » الحدود قد جرى التأكيد عليه فى عام ١٩٥٧ . وأخيرا فى عام ١٩٦٧ حيث كانت نصوص « قانون الدفاع » أكثر وضوحا وأوسع نطاقا فى نفس الوقت ، حيث أصبح النص « فى أى مكان »(١٩) .

ومن ناحية أخرى فان عدم الوضوح فيما يتصل بحدود جنوب افريقيا يرتبط أيضا بمفهوم « البانتوستانات » الذى لا توجد له أية سوابق تاريخية . ان حكومة جنوب افريقيا تشرع فى الواقع

فى تجزئة اقليمها لكى تهيىء مواطن ، وفى نهاية الأمر « دويلات مستقلة » لمختلف « الأمم الأفريقية » فى جنوب افريقيا . غير أن حركة التحرر الوطنى الافريقية فى جنوب افريقيا قد ادانت هذه السياسة واعتبرتها ستارا لاستمرار السيطرة البيضاء على مقدرات البلاد ، وهو ما يلقى بدوره مزيدا من الغموض حول المستقبل النهائى لحدود الدولة[٢٠] .

وفضلا عن كل ما تقدم ، يلاحظ أن طبيعة التركيب الاجتماعى للدولتين ، وما يزخر به من تناقضات قائمة أو كامنة ، قد أضافت بدورها مزيدا من الخصوصية لمفهوم « الأمن القومى » فى دولتين استيطانيتين مثل اسرائيل وجنوب افريقيا . فمن المتفق عليه عامة ان درجة معينة من التوتر والصراع بين المجتمع ومن هم خارجه تعتبر أمرا لازما لحفظ تماسكه وتضامنه . ولذلك تلجأ الدول العادية من وقت لآخر الى تحويل انظار أبنائها الى « **الخطر الخارجى** » – الحقيقى أو الوهمى لتحقيق هذه الغاية وخاصة اذا كانت تعانى من مشكلة عدم التكامل القومى . أما فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا فان هذه القاعدة وجدت لها تطبيقا خاصا ومتميزا ، وبالذات فى المراحل الأولى لقيامهما ، وان كانت اسرائيل أكثر تعبيرا عن هذه الخصوصية عن جنوب افريقيا ، وان كانت التغيرات فى البيئة الاقليمية المحيطة بها قد تعيد الأمر الى صورته الأولى . فاذا كانت الدول العادية « تعيش فى خطر » من وقت لآخر ، فان الدولة الاستيطانية « تعيش فى خطر دائم » بمعنى الحفاظ على مستوى عال من التوتر ، لكنه قابل للاحتمال ، داخل المجتمع على حدود الدولة . ان فكرة الخطر الخارجى الدائم

« الذى يهدد الوجود بالفناء » ، يعنى ضرورة خلق وتهيئة ظروف الدفاع الملائمة عن هذا الوجود ولن يتأتى ذلك فى عرف دولة المستوطنين الا بفرض هذا الوجود فرضا عن طريق سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة . ولقد ساعد طرح قضية « الأمن » بالصورة السابقة على تحقيق عدة متطلبات هامة : **أولها** – ضمان حد أدنى من التماسك الاجتماعى والسياسى بين الفئات الاجتماعية المختلفة التى تتكون منها الجماعة الاستيطانية فى الدولتين . فالتناقضات المختلفة داخل هذه الجماعة لن تطفو على السطح ولن تتفاقم حدتها بل سوف تظل كامنة طالما ساد الشعور العام بأن « الأمن القومى » فى خطر داهم ودائم[٢١] . **وثانيها** أن الدولة قد اعتمدت فى تحقيقها لأهدافها العامة ، والاقتصادية بصفة خاصة ، مقدرتها على الحشد السريع للموارد الخارجية والداخلية ، وبصفة خاصة فى أوقات الحروب والأزمات ، وهو ما يتفق مع خاصية « اقتصاد الحرب » السائد فى الدولتين – وهنا يلاحظ أن الشعور الوطنى والدوافع التى تحرك الأفراد فى الداخل من أهم العوامل التى تساعد على عملية تعبئة الموارد وراء الأهداف « القومية » التى تتبناها الدولتان سواء فى السلم أو فى الحرب[٢٢] . **وثالثها** – انه اذا كانت مجموعة التناقضات القائمة والكامنة فى محيط المستوطنين ترتبط عادة بانتشار الشعور بالاحباط وتولد ونمو طاقة عدوانية لديهم مستعدة دائما للانفجار ، فان فكرة « الخطر الخارجى الدائم » تساعد على تصريف هذه الديناميات السلبية وتوجيهها إما ناحية السكان الأصليين أو ناحية الدول المجاورة .

ثالثا : متغيرات « الأمن القومى »

لقد انعكست عناصر الادراك السابقة على تحديد متغيرات الأمن القومى فى اسرائيل وجنوب افريقيا ، وهو ما يعنى ان قضية « الأمن القومى » فى الدولتين لا تكتسب خصوصيتها فقط من ناحية الادراك والمفهوم ، وانما يضاف الى ذلك ناحية المتغيرات التى يتركب منها الأمن القومى وتتشكل على أساسها استراتيجية تحقيقه . ويمكن القول أن « مركب » الأمن « القومى » فى اسرائيل وجنوب افريقيا ينطلق من فرضية شاذة بالنسبة لدول العالم ، وتتلخص فى التمييز السائد لدى الجماعة الاستيطانية فيهما بين « الأرض » و « الدولة » ، حيث تتمثل « الغاية القومية » العليا لكل منهما ليس فقط فى « تأمين البقاء » وانما أيضا فى « استمرار التوسع » نحو المجال الحيوى ، أى نحو « أرض اسرائيل الكبرى » و « أرض جنوب افريقيا الكبرى » . واذا كانت هذه الغاية بالنسبة لاسرائيل تستند الى اعتبارات تاريخية – دينية ، فانها بالنسبة لجنوب افريقيا تستند الى اعتبارات استعمارية محضة . وفى ضوء هذه الملاحظات ، يمكن القول أن « مركب الأمن القومى » فى اسرائيل وجنوب افريقيا ينطوى على مجموعة من المتغيرات المتشابهة وأن تنوعت المفاهيم والمكونات : **وأولها** – ضرورة التأكيد على استمرار الهجرة . **وثانيها** – ضرورة التفوق العسكرى الكمى والنوعى ، **وثالثها** – ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى ، **ورابعها** – ضرورة التوسع الاقليمى . وفيما يلى تحليل لهذه المتغيرات .

١ – استمرار الهجرة :

توضح خبرات الاستيطان المختلفة ان العامل الحاسم ، أو ضمان البقاء والتوسع هو المهاجرون ، وبالتالى الجنود المقاتلون . ولذلك تركز كل من اسرائيل وجنوب افريقيا على أهمية استمرار تدفق المهاجرين اليها ، وفقا للمنظور العنصرى ، حيث يسمح بهجرة « اليهود » فقط الى اسرائيل ، كما يسمح بهجرة « البيض » فقط الى جنوب افريقيا[٢٣] . ويمكن القول بأنه ليست هناك دولة معاصرة – بخلاف اسرائيل وجنوب افريقيا – تعتبر هجرة عنصر معين اليها احد ، بل فى مقدمة ، غاياتها الاستراتيجية فالهجرة هى الركن الأول من أركان الأمن القومى فى اسرائيل وجنوب افريقيا ، لدورها الحاسم فى بناء وازدهار المجتمع ، وما يتفرع عنها من تحقيق المزيد من القدرة العسكرية والتوسع فى الاستعمار الاستيطانى ، مما يسد نقصا ملموسا فى مطالب الأمن القومى ولذلك فان ما يجرى فى ناميبيا الخاضعة لاحتلال جنوب افريقيا باسم نظام الوصاية ، وما يجرى فى بعض الأراضى العربية المحتلة بعد حرب عام ١٩٦٧ ، ليس الا امتدادا طبيعيا لمفهوم تحقيق الأمن القومى عن طريق « الاستعمار الاستيطانى » للتخوم المجاورة للحدود .

ولاشك ان مسألة استمرار الهجرة تكتسب أهمية خاصة فى ضوء تغير العلاقة بين المتغير

التكنولوجى والمتغير الديموجرافى . ففى الماضى ساد الاعتقاد بأن الفجوة التكنولوجية بين بريطانيا والصين – مثلا – تعوض بريطانيا عما بينها وبين الصين من فجوة ديموجرافية ضخمة . ولكن هذا الاعتقاد قد تزعزع فى ظل التطورات الحديثة حيث أصبحت امكانيات التقدم التكنولوجى متاحة لغالبية الدول ، وبات من الواضح ان التخلف ليس قدرا لا يمكن توقيه ، وانما عرض يمكن تلافيه ، ومن ثم فقد أصبح للكم الديموجرافى أهميته الفعلية أو المحتملة[٢٤] . وبحكم التفاوت الديموجرافى الهائل بين اسرائيل والدول العربية وبين البيض والافريقيين فى جنوب افريقيا ، فان كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا تعتبر تنمية مواردها البشرية إحدى غاياتها الاستراتيجية .

ففى اسرائيل يعتبر تجميع يهود العالم أحد العناصر الأساسية فى « الحلم الصهيونى » ولذلك يعطى قانون العودة الاسرائيلى الحق لأى يهودى فى العالم للهجرة الى اسرائيل . ومعنى ذلك أن اليهودى الذى « يعود » الى اسرائيل من « بروكلين » على سبيل المثال ، بعد ألفى عام من « النفى » يكتسب على الفور الجنسية الاسرائيلية ، بينما الفلسطينى الذى ولد فوق الأرض الفلسطينية وعاش فوقها أجداده ، لعدة قرون خلت ، لا يحق له أن « يعود » الى وطنه . ولا يرد ذلك بطبيعة الحال الى مقدرة اسرائيل على الاستيعاب ، وانما لأنه ليس هناك مكان للشعب الفلسطينى فى اطار « الحلم الصهيونى » .

أما فى جنوب أفريقيا ، فان سياسات الحكومات المتتابعة فيها تنطوى باستمرار على تشجيع قوى لهجرة العناصر البيضاء اليها . وتقدر الاحصاءات ان هناك حوالى ثلاثة آلاف مهاجر كل شهر دخلوا جنوب افريقيا فى السنوات الأخيرة[٢٥] . ويلاحظ أن الشطر الأعظم من المهاجرين يأتى من المملكة المتحدة ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا ، النمسا ، سويسرا ، البرتغال ، اليونان ، ايطاليا[٢٦] . واذا وضع فى الاعتبار ان السكان البيض لا يتجاوز عددهم خمس اجمالى السكان ، فقد كان من الطبيعى أن تعتبر حكومات جنوب افريقيا ان هجرة العناصر البيضاء اليها تعتبر احدى الغايات الاستراتيجية . ومع ذلك يلاحظ انه بينماتضمن البرنامج الانتخابى لرئيس الوزراء السابق « فورستر » فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٧٠ ، المطالبة بزيادة هجرة العناصر الأوروبية البيضاء الى جنوب افريقيا لأسباب اقتصادية ، فان أنصار « الحرب الوطنى المتطهر » الذين طردوا من بين صفوف الحزب الوطنى فى نفس العام ، يرون تحديد هذه الهجرة وبخاصة بالنسبة للكاثوليك واليهود الذين يقولون عنهم « انهم أناس جلودهم بيضاء وقلوبهم سوداء »[٢٧] .

ومن المهم هنا ملاحظة دور العوامل الاستعمارية – البراجماتية فى توجيه سياسات الهجرة فى الدولتين . ففى اسرائيل لم تعد الهجرة هدفا فى حد ذاتها ، أى لم تعد تجسيدا لمبادىء الحلم الصهيونى ، ولكنها أصبحت وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية خاصة ، وليس أدل على ذلك من اتجاه الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٥٢ الى وضع قيود على سياسة الهجرة عندما واجهت

سيلا من اليهود أقل نفعا . وبذلك لم يعد لليهودى مطلق الحرية فى « العودة » الى اسرائيل « بحكم يهوديته » بعد أن انتهجت الحكومة الاسرائيلية سياسة « اختيار المهاجرين » لتوائم بين سياساتها ، ونوعية المهاجرين اللازمين لتنفيذ تلك السياسات(٢٨) . أما فى جنوب افريقيا فربما يكون من أوضح المؤشرات على نفس الاتجاه مسألة تصنيف « الطائفة اليهودية » هناك على أنها من « الشعوب البيضاء » . فعلى الرغم من تراثه الذى ينطوى على عداء شديد للسامية ، قام الحزب الوطنى عام ١٩٤٨ بتعديل موقفه من « تصنيف » اليهود تعديلا جذريا . ولا يرد ذلك الى ادراك الحاجة الى تضامن البيض من أجل الحفاظ على نظام الأقلية العنصرية فحسب ، وانما يضاف الى ذلك أيضا الثراء الضخم الذى تتمتع به الطائفة اليهودية ، مما يعنى أن قيام اليهود الاثرياء ، بسحب أموالهم كرد فعل لأى سياسة معادية سينزل بالبلاد كارثة اقتصادية(٢٩) .

وفضلا عما تقدم ، يلاحظ أن الهجرة البشرية ، خاصة عندما تقترن بهجرة رأس المال والمعارف الفنية والتكنولوجية ، تعتبر بمثابة القوة الدافعة والطاقة المحركة للمتغيرات الثلاثة التالية : التفوق العسكرى ، الاستقلال الاقتصادى ، التوسع الاقليمى .

٢ – التفوق العسكرى :

لقد أكد رئيس الوزراء الأسبق « فورستر » على أن الأهداف السياسية والثقافية « للقومية الافريكانية » تتماثل تماما مع « نضال اليهود من أجل البقاء » ، حيث أعلن أن على كل من جنوب افريقيا واسرائيل أن « تتعامل مع الارهابيين خارج الحدود » وأن « تقاتل أعداء مصممين على تدميرها » . ويلاحظ أن المتحدثين الرسميين فى البلدين يضربون على وتر واحد دائما يتمثل فى موضوع « البقاء » ويؤكدون على ضرورة اتخاذ اجراءات « دفاعية » بينما يتجاهلون فى الوقت نفسه الظروف التى كانت سببا فى الصراع الذى يعتبرونه تهديدا لوجودهم . ولذلك تؤمن كل من الدولتين بأن « مسألة البقاء » مرهونة بقدرتها على تسديد ضربات انتقامية سريعة بحرا أو جوا أو برا ، وعلى اتخاذ ما تعتبره ملائما من اجراءات وقائية . فعندما هدد رئيس الوزراء الأسبق « فورستر » بتوجيه ضربات « انتقامية » وقائية الى زامبيا وتنزانيا « نوه باسرائيل باعتبارها مثالا للتكتيكات التى قد تستخدمها جنوب افريقيا ضد جيرانها »(٣٠) ومعنى ذلك أن عنصر التفوق العسكرى يعتبر هو الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها كل من الدولتين ، فى ادراك الصفوة الحاكمة فيهما ، أن تضمن حدا أدنى من الضمان .

وفى واقع الأمر توضح خبرات الصراع فى الحالتين فضلا عن محصلة التوازنات المحلية والاقليمية والعالمية ، أنه ليس هناك حل وسط يمكن أن يكون مقبولا طواعية من الطرفين فى كل صراع ، وكافيا فى الوقت ذاته للاستجابة للحد الأدنى من المطالب والحقوق العربية والافريقية .

والنتيجة التى يؤدى اليها ذلك هى أن الجمود سيكون نصيب أى سعى لتسوية يقبلها الطرفان مادامت الأهداف الجوهرية لكل منهما باقية بلا تغيير ، وفى واقع الأمر فان هذه الخاصية تعتبر من طبيعة هذه الأهداف . وما دام مثل ذلك التغيير غير محتمل ، فالمخرج الوحيد من هذا المأزق هو قيام أحد الطرفين بفرض تسوية بالقوة ، وذلك البديل يتوقف على تحقيق تفوق حاسم من الناحيتين الاستراتيجية والعسكرية . وربما كان التوصل اليه ممكنا بطريقتين : اما تحقيق نصر عسكرى ساحق – وبينما استنفدت الحروب المتكررة بين اسرائيل والدول العربية تلك الامكانية ، فان جنوب افريقيا لم تصل اليها على المستوى الاقليمى بعد ، الا أن مشكلتها الأساسية فى التوازن الديموجرافى المفقود داخلها ، أو بتحقيق تفوق ساحق كما ونوعا فى القوة العسكرية من جانب واحد بحيث يعجز الجانب الآخر عن تحديها .

وفى ضوء هذا البديل الأخير يلاحظ أن مفهوم التفوق العسكرى فى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا يفترض اطارا حركيا يتكون من عدد من المقومات ، يمكن الاشارة الى أبرزها فيما يلى :

١ – خلق جيش عصرى متقدم ويأخذ فى تسليحه بأحدث أساليب التقدم الفنى والتكنولوجى ، وتفصله عن جيوش البلدان المحيطة فى كل حالة فجوة تكنولوجية وتنظيمية وحتى كمية واسعة . وبالتالى يكون قادرا على فرض الدولة الاستيطانية فضلا عن تحقيق أحلامها فى المستقبل . وتصبح القوة هنا هدفا أساسيا ، فضلا عن كونها وسيلة رئيسية للقمع وللردع المادى والمعنوى [٣١] .

٢ – تبنى مفهوم خاص لنظرية « توازن القوى » من قبل اسرائيل وجنوب افريقيا فيما يتصل بسباق التسلح بين أطراف الصراع فى الحالتين . وينتهى هذا المفهوم فى حقيقة الأمر الى سياسة تدعو الى « اختلال القوى » بتوفير كافة أسباب التفوق النوعى والكمى لاسرائيل وجنوب افريقيا على الطرف الآخر فى الصراع . ولاشك ان ذلك « الاختلال بين القوى » يعتبر أداة هامة ضمن « استراتيجية فرض السلام » ، بل مع سعى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا الدائب لاستمرار حالة « اختلال ميزان القوى » فان كلا منهما تبذل أيضا جهودا ضخمة لوضع « أعباء استراتيجية » متزايدة على كاهل الطرف العربى والطرف الافريقى بخلق « اختلال استراتيجى عام » فى كل منطقة ، عن طريق الارتباطات السياسية والعسكرية مع « المعسكر الغربى – الأم » . وفضلا عن ذلك فقد لجأت كل منهما الى عقد مجموعة من الارتباطات غير المعلنة مع بعض الدول الغربية لتوفر لها ثقلا سياسيا واستراتيجيا فى المنطقة التى زرعت فيها .

٣ – تحقيق الاكتفاء الذاتى العسكرى للاقلال من الاعتماد على المساعدات الخارجية ، ولمقابلة أى احتمالات معاكسة فى السياسة الدولية قد تعطل تزويد الدولة بالأسلحة الأساسية أو المساندة السياسية والاقتصادية والاعلامية اللازمة ولن يتأتى ذلك الا عن طريق تنمية وتطوير الصناعة الحربية

القادرة على توفير الاحتياجات الضرورية للقوات المسلحة ، مع التركيز على أحداث الصناعات المتقدمة . مع ملاحظة أن القدرة على انتاج الأسلحة والمعدات الحديثة محليا واحاطتها بقدر أفضل من السرية ، تمكن من تحقيق المفاجأة الاستراتيجية عند استخدامها ، الأمر الذى لا يتوافر بنفس الدرجة اذا ما تم استيرادها من الخارج (٣٢) . ومن هنا يتضح مغزى قول « برلموتر » . لقد كان العلم فى اسرائيل دائما مرتبطا بالأمن (٣٣) .

ومعنى ما تقدم ان فكرة « التفوق العسكرى » تجد انعكاسا لها فى سياستين متكاملتين ، **أولاهما** – سادت فى البداية فى سياسة « توازن القوى » بالمفهوم السابق الاشارة اليه ، **وثانيتهما** – أصبحت لها الغلبة فى النهاية وهى سياسة « الاعتماد على القوة العسكرية الذاتية » ليس فقط كوسيلة للردع وانما أيضا كوسيلة للحسم .

٤ – ان سياسة الاعتماد على القوة العسكرية الذاتية قد انتهت بكل من اسرائيل وجنوب افريقيا الى الاتجاه قدما ناحية تطوير القدرات النووية المتاحة لديهما من أجل الأغراض العسكرية . وليس الهدف هنا مناقشة امتلاك كل من الدولتين بالفعل للأسلحة النووية من عدمه ، ولكن الاشارة الى « اتجاه عام » داخلهما ناحية امتلاك هذا السلاح ، وهناك عدد من المؤشرات التى ينبغى وضعها فى الاعتبار عند مناقشة القدرات النووية العسكرية للدولتين : **أولها** – توافر المتطلبات التكنولوجية والمادية والعلمية اللازمة لانتاج السلاح النووى (وهنا تنبغى الاشارة الى أهمية التعاون بين الدولتين) . **وثانيها** – ان مشكلة التمويل ، رغم امكانية التغلب عليها وخاصة عن طريق التعاون بين الدولتين ، ليست واردة لأن « قضية الأمن » تعلو دائما على الاعتبارات الاقتصادية . **وثالثها** – ان كل من الدولتين قد رفضت الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . **ورابعها** – البيانات السياسية الرسمية وغير الرسمية ، فضلا عن البيانات العلمية التى تصدر من قيادات الدولتين عن القدرات النووية لهما وعلاقتها بالأمن (٣٤) .

ان الخيار النووى فى اسرائيل وجنوب افريقيا قد يعتبر فى ادراك الصفوة السائدة فيهما ، مفتاحا لتفوق اقليمى لا يمكن تحديه ، وربما للأمن النهائى بالشروط الاستيطانية . ومن المهم هنا الاشارة الى خبرة الصراع العربى – الاسرائيلى ، من زاويتى السلاح التقليدى والخيار النووى ، فالرادع الاسرائيلى التقليدى لم يمنع الدول العربية المجاورة لها من اتخاذ خطوات محددة طالما أوضحت اسرائيل انها ستعتبرها سببا لاعلان الحرب وذلك قبل حرب يونيو عام ١٩٦٧ . ولاشك ان حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ قد أكدت مدى عجز الرادع التقليدى . ولقد ترتب على ذلك ، فى التصور الاسرائيلى ، أنه كلما أصبح الرادع التقليدى الاسرائيلى أقل فاعلية وأقل استحواذا للثقة ، قد يبدو الرادع النووى ، كاستراتيجية ، أكثر ملائمة وكافيا لتجميد الوضع الراهن بالشروط المطلوبة (٣٠) .

ومعنى ذلك أن الأسلحة النووية فى الدولتين ، علاوة على قيمتها كضمان لدولة المستوطنين

بالشروط التى يريدون ، تعتبر أداة فعالة فى تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لكل منهما فيما يتصل بتسوية التناقض الأساسى المرتبط بوجودهما . واذا كان التعايش السلمى – على المستوى العالمى – هو البديل الوحيد المعقول فى الوضع النووى ، فان التخطيط السائد فى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، كما يمكن تصوره ، ينتظر من نفس العوامل التى أثرت فى المواجهة بين المعسكر الرأسمالى والمعسكر الاشتراكى أن تؤثر فى « علاقات الصراع » داخل كل من الدولتين ومن حولهما فتبدأ عملية التكامل الاقليمى التى تستطيع أن تضمن للدولتين الأمن والرفاهية أمدا طويلا اذ ستتحصل عملا فى امتداد السيطرة العنصرية من الداخل الى الخارج أى الى « الأسواق الطبيعية » المجاورة .

وفضلا عن ذلك فان جنوب أفريقيا تمتلك ميزة اضافية عبر عنها د . « البرتس » نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية فى جنوب افريقيا بقوله : ان البرنامج النووى فى جنوب افريقيا أكثر تقدما عن البرنامج النووى الهندى . ان المغزى الحقيقى للتقدم النووى فى جنوب افريقيا ، يكمن فى ان « الجمهورية » ، بحكم امتلاكها لما يعادل ربع احتياطات اليورانيوم فى « العالم الحر » ، تعتبر فى مركز تفاوضى معادل للمركز التفاوضى لأية دولة عربية منتجة للبترول ، فى ظل أزمة الطاقة العالمية[٣٦] . وهكذا يمكن القول ان « تأثير اليورانيوم » الذى تمتلكه جنوب افريقيا يقترب فى مفهومه من تأثير « اللوبى الصهيونى » الذى يناصر اسرائيل داخل الولايات المتحدة .

٥ – ان فكرة التفوق العسكرى فى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا تمتد لتعنى حق كل منهما فى منع أى قوة سياسية تنتمى الى المنطقة التى زرعت فيها من أن تملك قوة عسكرية تسمح بتهديدها أو بامكانية التهديد بتنفيذ هدف « الابادة السياسية » الذى تعلن عنه الدول المجاورة . ويعنى ذلك فى التطبيق النظر الى أى ظرف من شأنه أن يخلق « حالة تهديد بخنق » اسرائيل أو جنوب افريقيا اقتصاديا أو عسكريا ، فى مفهوم الصفوة الحاكمة فى كل منهما ، على أنه يتضمن اعلانا لحالة الحرب . بل ويمتد ذلك التصور حتى الى مجرد قيام « نظام حكم وطنية أو تقدمية » على الحدود ومن هنا نشأت فكرة « الحرب الوقائية » – على المستوى الشامل ، وفكرة « الغارات الانتقامية » – على المستوى المحدود ، فى التقاليد العسكرية لكل من الدولتين .

فلقد سبقت الاشارة الى ادراك الجنرال « سمطس » رئيس الوزراء الأسبق الى أن نطاق عمليات جنوب افريقيا ينبغى أن يمتد الى كينيا وتنزانيا ، لأن الانتظار حتى يصل « العدو » الى نهر الزامبيزى سيعنى « فناء الدولة » . وتطبيقا لهذا الادراك يأتى تدعيم حكومات . جنوب افريقيا لنظام الحكم العنصرى فى « روديسيا » منذ انفصالها عن بريطانيا عام ١٩٦٥ ، حتى فرضت متغيرات محلية اقليمية وعالمية عديدة تصفية هذا النظام عام ١٩٨٠ . كذلك يأتى فى اطار هذا الادراك ايضا التدخل السافر لجنوب افريقيا بقواتها المسلحة النظامية فى غمار الحرب الأهلية فى انجولا للحيلولة

دون انتصار « الحركة الشعبية لتحرير انجولا » ذات التوجه الماركسى .

أما بالنسبة لاسرائيل فلا شك أن حكوماتها المتتابعة قد برعت فى تكييف مفهوم « الحرب الوقائية » لكى تتلاءم مع أهدافها الاستراتيجية . ويمكن القول أن العدوان الذى شنته فى يونيو عام ١٩٦٧ يعتبر من أوضح الأمثلة على ذلك .

ويرتبط بما تقدم اتجاه كل من اسرائيل وجنوب افريقيا الى عدم الاعتماد على أى مواثيق أو منظمات دولية فى حماية أو تحقيق أمنها « القومى » . ان مثل هذه السياسة ، أى الاعتماد على الضمانات الدولية ، تشكل فى عرف الدولتين مخاطرة لا موضع لها . ولذلك ففى أى لحظة تشعر بالتهديد فليس أمامها سوى أن تحمل سلاحها ساعية الى الوقاية الفعالة ، أما بالنسبة للحماية الدولية فهى تأتى فى مرحلة ثانية لتؤكد الحقيقة المكتسبة بقوة الواقعة .

٣ - الاستقلال الاقتصادى :

تبلورت أهداف اسرائيل وجنوب افريقيا منذ قيامهما فى خلق قوة اقتصادية وعسكرية قادرة على فرض وجود كل منهما - عن طريق سياسة فرض قبول الأمر الواقع وتحقيق أحلام التوسع - عن طريق سياسة فرض الوقائع الجديدة . ولقد اقتضى ذلك بناء اقتصاد « قومى » عصرى يتمتع بدرجة عالية من التنوع والتقدم الفنى التكنولوجى وقادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة لساكنه من المستوطنين ، كما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية - أى بحد أدنى من الاكتفاء الذاتى - تمكنه من مواجهة الضغوط الخارجية المختلفة ، كشرط أساسى للحفاظ على الأمن « القومى » الا أن ذلك فى ذاته لا يكفى بل لابد من تحقيق هذا البناء فى أسرع وقت ممكن ، وهو ما يتطلب مضاعفة الطاقة الانتاجية وتنويعها . أضف الى ذلك شرطا هاما يتمثل فى عدم مساس تحقيق الشروط السابقة بضمان رفع مستوى المعيشة والرفاهية فى محيط الجماعة الاستيطانية ، حتى لا يمس بناء الجيش والطاقة الانتاجية هدف تحقيق التماسك والترابط الاجتماعى[٣٧] .

ففى مواجهة العقوبات الاقتصادية الاقليمية التى تطبق بالفعل ضد كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، فضلا عن الاحتمالات المرتبطة بامكانية فرض عقوبات ضدهما من قبل الأمم المتحدة ، عمدت كل من الدولتين الى تبنى هدف الاستقلال الاقتصادى والاكتفاء الذاتى . فاسرائيل ، نظرا لأنها تفتقر الى كل من الثروات المعدنية أو الموارد البترولية ، تسعى الى تطوير مجموعة كبيرة من الموردين لكى يكون لديها البديل باستمرار . فاذا كانت وارداتها البترولية قد تأثرت بشدة نتيجة لاقتران الثورة الاسلامية فى ايران باعادة حقول البترول فى سيناء الى مصر ، فقد كانت لديها مصادر بديلة جاهزة فى كل من المكسيك ، وفنزويلا واكوادور للامداد بالبترول ، كذلك فان مصادر

الفحم المتاحة أمامها تشتمل على الولايات المتحدة واستراليا ، اسكوتلندا والمانيا الغربية ، وجنوب افريقيا [٣٨] .

ونظرا لأن خطر العقوبات الاقتصادية العالمية يحيق بالفعل بجنوب افريقيا فقد تحركت حكوماتها المتتابعة صوب تكوين احتياطيات ضخمة من المواد الخام الاستراتيجية ومن قطع الغيار المستوردة . ان تلك التدابير ، بالاضافة الى توافر الموارد البترولية وغالبية المعادن الأساسية اللازمة للصناعة ، سوف تسمح لجنوب افريقيا فى رأى وزير الشئون الاقتصادية بها ، بمقاومة أية مقاطعة اقتصادية لسنوات عديدة [٣٩] .

ولقد ترتب على ما تقدم أن أصبح فى مقدمة متغيرات « الأمن القومى » فى الدولتين مبدأ « اقتصاد الحرب » ، الذى يعنى ربط كافة أنشطة الدولة الاقتصادية بمطالب الصراع المسلح فى مسرح الحرب ، واحتياجات الشعب فى قلب الدولة وأعماقها . فاسرائيل منذ قيامها تخضع لمفاهيم « اقتصاد الحرب » ، حيث تعمد الى توجيه كل طاقات اقتصادها نحو تطوير آلة الحرب وتوفير مطالبها ، وتكريس جميع قدراته لتحقيق الأهداف العسكرية المرسومة لمراحل التوسع المتتالية [٤٠] . لقد عبر عن ذلك رئيس الوزراء الأسبق « بن جوريون » عام ١٩٦٢ بقوله « ان الأمن والطمأنينة تعنى فى جوهرها النمو الاقتصادى الذاتى ، فلن نستطيع تثبيت أركان دولتنا فى حدود ما يلزمنا من قوة اذا ما استمر استجداؤنا للمعونة من الخارج . ان الاعتماد الكلى على مساعدة الآخرين لا يقتصر خطره على الاقتصاد الوطنى فحسب بل يعتبر بمثابة مخاطرة عسكرية سياسية .. اننا لن نتمكن من التمتع بحرية الحركة طالما لم نحقق اقتصاد الحرب » [٤١] .

أما بالنسبة لجنوب افريقيا فقد أخذت فى اضفاء « صبغة حربية » على اقتصادها منذ مطلع الستينات على أقل تقدير ، مع بروز المتغيرات الجديدة فى النظام الدولى – وخاصة بروز العالم الاشتراكى ، وفى البيئة الاقليمية – وخاصة بروز العالم الثالث وبروز الدول الافريقية الثورية ، وخاصة بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية . ولاشك أن سقوط الحزام الافريقى العازل من حول جنوب افريقيا ، بعد استقلال كل من موزمبيق وانجولا وزمبابوى ، بل وتحول هذا الحزام العازل الى « حزام مواجهة » ، سوف يؤدى الى تدعيم نظم « اقتصاد الحرب » فى جنوب افريقيا بدورها .

ومع ذلك تنبغى الاشارة الى احدى الظواهر الهامة المميزة لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، كدول استيطانية ، والتى تتمثل فى « تزامن » انفصال كل منهما عن « الدولة الأم » على شكل دولة « مستقلة » مع استمرار التبعية لها ، مع ملاحظة أن درجة التبعية واستمراريتها وشكلها ، كل ذلك يتحدد وفقا لظروف تاريخية وسياسية معقدة . وليس أدل على هذه الظاهرة من كميات رأس المال الغربى التى تدفقت على كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، مما يجعل لمفهوم « الاستقلال الاقتصادى »

معنى خاصا لدى كل منهما عما هو سائد لدى العالم الثالث ، فبينما ينصرف فى هذه الأخيرة الى «تفكيك الروابط الاقتصادية» مع الغرب يتحصل فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا فى تدعيم هذه الروابط . فمن الملاحظ انه بينما تتزايد قدرة كل منهما على توليد كميات أكبر من رأس المال المحلى ، إلا أن رأس المال الأجنبى قد تحمل العبء الأكبر فى بناء الشطر الأعظم من القاعدة الأساسية للصناعات الرئيسية فيهما . وعلى سبيل المثال ، فان « النظام الوطنى الاسرائيلى لنقل المياه » الذى يعتبر بمثابة الشريان الرئيسى لامداد المشروعات الصناعية والزراعية بالمياه تم تمويله أساسا عن طريق بيع السندات الاسرائيلية فى الولايات المتحدة وكندا(٤٢) . ويقدر ما قدمته الولايات المتحدة لاسرائيل بحوالى ٨٠٪ من اجمالى (١٣,٥) بليون دولار تدفقت الى اسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٢ (٤٣) واذا كان ما تقدمه الولايات المتحدة قد حافظ على هذه النسبة من حيث الحجم ، الا انه قد تجاوز بمفرده خلال الفترة التالية أى من عام ١٩٨٠ هذا الرقم الاجمالى . أما بالنسبة لجنوب افريقيا فقد قدر اجمالى الاستثمار الأجنبى فى مشروعاتها بحوالى (٢٠) بليون دولار مع بريطانيا . وحدها . وحوالى نصف هذا الرقم مع الولايات المتحدة (١٩٧٧) . ولاشك أن وجود ما يزيد على الألف من الشركات الأجنبية الرئيسية يهيىء لجنوب افريقيا حلفاء تجاريين اقرباء فى دوائر الأعمال الغربية(٤٤) .

واذا كانت التبعية تلعب دورا هاما بالتالى فى تلبية الاحتياجات الاقتصادية التى يفترضها مفهوم « الأمن القومى » فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا ، فان دور هذه التبعية يكتسب أهمية أضخم بالنظر الى المتغيرات الأخرى التى يفترضها مفهوم « الأمن القومى » فى الدولتين مضافا الى ذلك الاتحاد السوفييتى بالنسبة لاسرائيل . وفوق ذلك فان العالم الغربى يمثل المصدر الوحيد لصفقات السلاح الضخمة التى تتدفق على الدولتين فضلا عن الخبرات العامة والتكنولوجية والتراخيص وحقوق الانتاج المرتبطة بمبدأ الاكتفاء الذاتى العسكرى فى الدولتين . كذلك فان التأييد السياسى الغربى لسياسات وتوجهات الدولتين يعتبر مطلبا هاما فى ظروف العالم المعاصر .

٤ - التوسع الاقليمى :

من الملاحظ أن الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، جعلت من كل منهما جسما غير مرغوب فيه فى المنطقة التى زرع فيها من العالم ، حتى لقد أصبحت كل منهما بمثابة جزيرة وسط بحر كبير يرفض وجودها ويرفض التعامل معها ويسعى لازالتها ككيان سياسى بالنظر الى أن كلا منهما قد قامت على الاغتصاب وتعيش باستمرار على السياسة العنصرية فى الداخل وعلى السياسة العدوانية التوسعية فى الاطار الاقليمى . وفى ضوء هذه الملاحظة ، يمكن القول أن الخروج من هذه « العزلة » السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تعيش فيها كل من اسرائيل

وجنوب افريقيا ، يشكل فى النهاية ، الغاية الرئيسية لنشاطات كل منهما ، وعلى رأسها السياسة الخارجية .

فاذا كان « وجود » دولة المستوطنين فى كل من الوطن العربى « اسرائيل » وافريقيا الجنوبية « جنوب افريقيا » ، وما يزال ، محل منازعة جذرية من الشعوب صاحبة الحق الأصلى فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا ، فضلا عن الشعوب والدول العربية والافريقية وخاصة « دول المواجهة » فى الحالتين ، فمعنى ذلك أنه لا تزال هناك استمرارية للتشكيك فى مقومات « شرعية » هذه الدول الاستيطانية ، وهو ما يحول دون تحولها الى نمط « الدول العادية » مثلما حدث بالنسبة للولايات المتحدة أو لاستراليا على سبيل المثال . ويترتب على ذلك أن السعى لتأمين العناصر الدولية اللازمة لتأكيد « وجود » كل من اسرائيل وجنوب افريقيا كدولة ذات سيادة على الأرض التى اغتصبتها ، وبمعنى آخر اكتساب عناصر ومقومات الشرعية ، وخاصة الشرعية السياسية التى تتجاوز مجرد الاعتراف القانونى ، يصبح فى مقدمة أهداف السياسة الخارجية التى تتطلع الى تحقيقها دولة المستوطنين ، بل يمكن القول انه يمثل جوهر « استراتيجية السلام الاسرائيلى » فى الحالة الأولى ، و « استراتيجية السلام الافريكانى » فى الحالة الثانية(٤٥) .

ويقصد باكتساب عناصر ومقومات الشرعية ، فى هذا السياق ، تقبل دولة المستوطنين على أنها تنتمى الى المنطقة التى زرعت فيها ، ولها بهذا المعنى أن تقول كلمتها بخصوص مشكلات هذه المنطقة ، وأن تخلق مع دولها شبكة كاملة من « العلاقات الطبيعية » فى جميع المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بقصد استغلال ثروات المنطقة ، بحيث تنتمى دولة المستوطنين الى تلك المنطقة ، لا فقط عضويا بل وكذلك حركيا ، مع ملاحظة أن هذا الانتماء العضوى والحركى لا يشكل قيدا على الانتماء الثقافى والحضارى « للغرب » بل ان هذا الانتماء الأخير هو الذى يفسر حقوق الشرعية وقبل ذلك حقوق السيادة والسيطرة العنصرية على المستويين الداخلى والاقليمى معا ، حيث انه ينبع فى الواقع من صلب نظرية « المجال الحيوى » فى اقصى صور تطبيقها عنفا وجبروتا . ونظرا لان اسرائيل أو جنوب افريقيا ، مهما كانت خيالات أو ادعاءات النخبة الحاكمة فى كل منهما ، ليست المانيا ولا اليابان ، فقد كان من الطبيعى ان تسعى كل منهما الى تأمين « رادع دولى » تواجه به المنطقة التى زرعت فيها كل منهما ، وخاصة فى المراحل الأولى لقيامها ، وحتى يصبح فى مقدورهما فرض وجودهما كرادع اقليمى ذاتى . وفيما يلى استعراض لهذين الشكلين من أشكال « الروادع » الاستعمارية وكل يفرض « شرعية » معينة .

وينبغى من هذه الناحية التمييز بين مصدرين من مصادر الشرعية ، يختلفان من حيث المستوى ، وبالتالى من حيث منهاج التعامل من قبل الدولتين : أولهما - الشرعية الدولية ، وثانيهما - الشرعية الاقليمية .

(أ) الرادع الدولى :

ويقصد بذلك تأمين وضمان الوجود بالنسبة لدولة المستوطنين بالمعنى السابق الاشارة اليه . إذ من الطبيعى أن يكون على رأس أهداف السياسة الخارجية لدولة من هذا النوع أن تعمل على ايجاد المناخ الدولى الذى يقبل بوجود الكيان السياسى والاجتماعى الغريب فى المنطقة التى زرع فيها ، والذى يضمن استمرار هذا الوجود ودعمه عبر مختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة .

ويمكن القول أن هذا الشكل من أشكال الروادع قد تحقق عملا ، بالاعتراف الدولى العام ، سواء من قبل الدول الكبرى أو العظمى فضلا عن المنظمة الدولية العالمية القائمة ، بنشأة جنوب افريقيا حال اعلان قيامها على شكل « اتحاد » فى عام ١٩١٠ – ويبرز هنا دور انجلترا بصفة خاصة ، ثم دور عصبة الأمم ، ثم بنشأة اسرائيل حال اعلان قيامها عام ١٩٤٨ – ويبرز هنا دور الدولتين الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، كما يبرز دور الأمم المتحدة .

ويضاف الى ذلك ما ترتب على هذا القبول الدولى العام من ضمان تدفق صفقات التسليح ومختلف وسائل التدعيم اللازمة لمتطلبات « أمن » الدولة الاستيطانية فضلا عن ضمان التأييد السياسى لحركة وتوجهات هذه الدول فى الوطن العربى وفى افريقيا الجنوبية . ولذلك تشكل علاقات كل من اسرائيل وجنوب افريقيا مع الدول الغربية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حجر الرحى فى العلاقات الخارجية لكل منهما ، اذ أن هذه الدول هى المصدر الرئيسى للمساعدات الاقتصادية والعسكرية ، فضلا عن انها تقرر الى حد ما مصير الدبلوماسية العالمية .

ويمكن القول أن القضية فى جوهرها ليست مجرد الاعتراف الدولى بالوجود بقدر ما هى عقدة نقص تحيط بكل من اسرائيل وجنوب افريقيا وشعور لديهما بالغربة والعزلة بشكل عام – ان اسرائيل وجنوب افريقيا هما الدولتان الوحيدتان فى العالم اللتان تعانيان من هذه المشكلة ، ذلك ان قبول كل منهما بالمنظمات الدولية لم يكن حلا . فالصين الشعبية ظلت لفترة طويلة خارج الأمم المتحدة ، وكان عدد الدول التى تعترف بها يقل عن عدد الدول التى اعترفت باسرائيل مثلا . ومع ذلك ، وبالرغم من أن الصين الشعبية تسعى دوما للحصول على مزيد من الاعتراف ، كما انها حرصت على عضوية الأمم المتحدة ، الا انها لا تحس بالغربة ولا تحاول أن تفسر معنى وجودها كدولة كما تفعل كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، لأن الصين تقوم على أرض هى أرضها وتحكم شعبا عاش على هذه الأرض عبر الأجيال الغابرة والحضارة [٤٦] . ومن هنا أهمية التفرقة السابق الاشارة اليها بين مفهوم الاعتراف ومفهوم الشرعية [٤٧] .

ان واضعى السياسة الخارجية فى اسرائيل وجنوب افريقيا يفترضون انه بعد أن أصبحت كل منهما « حقيقة واقعة » على فلسطين وجنوب افريقيا بالتوالى ، فان جل مهمتهم يجب أن تكون

مواجهة كل من يتطلع الى تحدى هذه الحقيقة من السكان الأصليين أو الدول المجاورة « بحقيقة واقعة » أخرى على الصعيد العالمى . وعندها لن يكون « الرادع الاستيطانى » هو الرادع الوحيد ، اذ سيضاف اليه الرادع الدولى ومن هنا الأهمية الضخمة والفائقة التى تعلقها كل من اسرائيل وجنوب افريقيا على كل من الأداة الدبلوماسية والأداة الاعلامية باعتبارهما من أبرز الأدوات المميزة لمنهاج تعامل كل من الدولتين مع العالم الخارجى . واذا كانت هناك أعمال كثيرة منشورة عن دور الدبلوماسية الاسرائيلية والاعلام الاسرائيلى والصهيونى فى الخارج وبصفة خاصة فى العالم الغربى [٤٨] ، فانه تكفى الاشارة بخصوص جنوب افريقيا الى الفضيحة التى أحاطت بوزير الاعلام الخارجى بما فى ذلك رشوة عدد من القيادات فى بعض الدول من أجل اسباغ نوع من « الشرعية » على توجهات جنوب افريقيا وسياساتها الداخلية والخارجية [٤٩] .

ومعنى ذلك أن شبح الولادة غير الطبيعية يلاحق كلا من الدولتين ، ومن هنا يمكن فهم سعى كل منهما لاقناع العالم بأنها « أصبحت » جزءا من المنطقة التى زرعت فيها ، ليس جغرافيا ، بحكم الأرض التى تحتلها ، بل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا . ومع ذلك فمن الملاحظ ان العزلة الدولية التى تحيط بكل منهما ، وهى حقيقة واقعة ، تحولت الى شبح يطارد الدبلوماسيين التابعين لكل منهما فى الخارج ، وتدفعهم الى طرق كل الأبواب التى قد تسهم فى اخراج دولتهم من تحت وطأة الغربة والعزلة التى تعيشها .

وعلى سبيل المثال فان اسرائيل تعيش فى آسيا ، ومع ذلك فهى لا تستطيع حضور أى اجتماع آسيوى أو افريقى أو آسيوى – افريقى ، كما انها لا تستطيع ان تسهم فى أى اجتماع رسمى أو شعبى لدول العالم الثالث . ولقد كانت المحاولات الاسرائيلية لاقامة علاقات اقتصادية مع دول آسيا وافريقيا وتقديم المساعدات الفنية لتلك الدول تهدف بالدرجة الأولى الى كسر الحصار المفروض حول اسرائيل [٥٠] . ومع ذلك فقد فشلت هذه المحاولات وأصيبت اسرائيل بخيبة امل فى آسيا منذ البداية وخاصة عندما منعت من الاشتراك فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ [٥١] ، ثم من بعده فى افريقيا عندما توالى قطع العلاقات الدبلوماسية معها منذ عام ١٩٧٢ وخاصة بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

كذلك فان جنوب افريقيا وهى تقع فى افريقيا لا تنتمى الى هذه القارة بأى معنى من المعانى فيما عدا الواقع الجغرافى ، وتعتبر حلقة العزلة الدولية من حولها أكثر احكاما بالمقارنة مع حالة اسرائيل ، حيث يمكن للفرق الرياضية للأخيرة على سبيل المثال أن تشارك فى الدورات الأولمبية ، بينما تتعرض أية دولة تستقبل الفرق الرياضية لجنوب افريقيا الى احتمال المقاطعة الافريقية فى المجال الرياضى .

ومع ذلك تنبغى الاشارة الى ان الاعتراف الدولى بمختلف مستوياته لم يكن يمثل مشكلة

بالنسبة لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، وخاصة بالنسبة للأخيرة فكلتاهما تمثل امتدادا للمجتمعات البيضاء وللحضارة الغربية ، وليست هناك حاجة لاعادة الاشارة الى أن العالم قد تمثل طويلا فى « الغرب » كذلك فقد أعلن الانفصال الرسمى لجنوب افريقيا بالذات قبل استقلال الدول المحيطة بها والتى تتأثر من وجودها وطبيعتها العدوانية ، بزمن طويل . بل أن بعض الدول الافريقية والآسيوية قد حصلت على استقلالها وأعلن عن قيامها كدول جديدة ودخلت فى عضوية الأمم المتحدة بمساهمة واعتراف كل من اسرائيل وجنوب افريقيا . أما بالنسبة لروديسيا فقد أعلن انفصالها فى سياق مختلف . ومن هنا تصدق ملاحظة د . جبور بخصوص المثل الراهنة للعالم حيث يرى أن هذه المثل فى سبيلها الى مزيد من التبلور نتيجة لعدة أسباب فى مقدمتها بروز دور الدول الآسيوية – الافريقية . وبالتالى يتضح ان العالمية الدولية تناصب النظم الاستيطانية العداء بذريعة أو بأخرى . ولذلك يرى أن من الواضح أن قرار تقسيم فلسطين ما كان له أن يقر لو كان قد تأخر عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عام ١٩٥٥ ، أو ربما الى ما قبل ذلك العام . كذلك ليس ثمة من شك فى أن مستوطنى جنوب روديسيا ما كان ليعترض عليهم المجتمع الدولى لو انهم أقاموا دولتهم قبل الحرب العالمية الثانية أو حتى فى عام تقسيم فلسطين . ولعل أوضح مثال مستمر يشرح تأثير تطور العالمية الدولية على النظرة للدول الاستيطانية هو الموقف الدولى من جنوب افريقيا . فبعد أن كانت تلك الدولة عضوا مؤسسا فى عصبة الامم ووثقت بها العصبة وأوكلت اليها الاشراف على ناميبيا ، والتى لعبت دورا دوليا بارزا عموما فى السياسة الدولية فى الحربين ، هى نفسها الدولة المرشحة لأن تكون أول دولة تطرد من الأمم المتحدة(٥٢) .

وليس أدل على الدوز الغربى فى هذا المجال من قول « كوبر » ان انسحاب الدولة الأم و « استقلال » المستعمرة تحت سيطرة البيض قد يؤدى الى تزايد احتمالات الحرب الأهلية وبالتالى اتساع مدى التعرض للحرب الباردة ، ثم استدراكه بالقول بأن هذا التعرض الواسع للحرب الباردة ربما يمثل مبالغة لأن الدول التى تدخل فى نطاق نفوذها تلك « المجتمعات الاستيطانية البيضاء » سوف تدعى على الفور حقها الأصلى فى التدخل ، بنفس الطريقة التى كانت تتدخل بها الدول الاستعمارية(٥٣) .

وينبغى هنا تفسير مفهوم « التدخل » بالمعنى الواسع للكلمة ، ليشمل التدعيم الاقتصادى والعسكرى للصمود فى مواجهة أية محاولة لتغيير « الوضع القائم » ، كما يمتد ليشمل المساندة السياسية والدبلوماسية . ففى عام ١٩٧٥ كان الفيتو الثلاثى – الامريكى البريطانى الفرنسى – هو الذى أنقذ جنوب افريقيا من الطرد من الأمم المتحدة . ورغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت فى نفس العام قرارها القاضى بأن « الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى » الا أن الولايات المتحدة وعددا قليلا من حلفائها قد استنكروا هذا القرار ووصفوه بأنه « فاحش » و « عنصرى » و « غير اخلاقى » . ومع ذلك يلاحظ أن هذا الاجراء من جانب الأمم المتحدة يعد

مقياسا اضافيا لعزلة اسرائيل وجنوب افريقيا المتزايدة[٥٤] . وكنتيجة مباشرة لهذا الدور الذى لعبته الأمم المتحدة فى التنديد باسرائيل وبجنوب افريقيا الى حد التهديد بالطرد ، فقد بات من الواضح أن المنظمة قد صادرت على أى دور يمكن أن تلعبه فى التوصل الى تسوية للصراعات فى المنطقة العربية أو فى افريقيا الجنوبية . وعلى العكس من ذلك أصبح من المحتمل أن تلعب دبلوماسية القوى الكبرى دورا أساسيا فى المحاولات الهادفة الى التوصل الى تسوية لهذه الصراعات[٥٥] .

ومع كل ما تقدم تنبغى الاشارة الى ان هذه التطورات الدولية المعاكسة بالنسبة لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، تتركز فقط على « سياسات وتوجهات » الدولتين ولا تمتد الى التشكيك فى مقومات « الشرعية الدولية » لهما . فبالنسبة لجنوب افريقيا تثور بصفة أساسية مشكلتا العنصرية وناميبيا ، أما بالنسبة لاسرائيل فتتركز المشكلات فى استمرار احتلال الأراضى العربية المحتلة بعد حرب عام ١٩٦٧ ، وقد بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تكتسب مؤخرا أبعادا سياسية ، وخاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وفى اقامة دولته المستقلة .

واذا كانت هناك بعض الاختلافات فيما بين اسرائيل وجنوب افريقيا فى هذا المجال ، فهى ترد الى عدد من الاعتبارات ، ومن أبرزها على سبيل المثال :

١ – أن صورة الشعب الفلسطينى فى الغرب هى « صورة الارهابيين » بينما اكتسب الشعب الافريقى فى جنوب افريقيا صورة « المناضلين من أجل الحرية » . ولهذا الاعتبار فان لاسرائيل نطاقا أوسع لحرية الحركة فى مجال الأمن الداخلى . وليس أدل على ذلك من الموقف الغربى من حادث اسقاط الطائرة المدنية الليبية فوق سيناء عام ١٩٧٣ بواسطة المقاتلات الاسرائيلية ، حيث اعتبرته الصحافة الغربية « احدى المآسى التى لا يمكن تلافيها بالنسبة لأمة عليها أن تعيش ليل نهار على حذر من الارهاب » ! أما جنوب افريقيا فهى تواجه بعاصفة احتجاج دولية حادة فى مواجهة سياساتها تجاه الشعب الافريقى[٥٦] . ويمكن المقارنة على سبيل المثال بين رد الفعل على المستوى الدولى لحادثة شاريفيل عام ١٩٦٠ وحادثة سويتو عام ١٩٧٦ من قبل جنوب افريقيا والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على القوى العربية وعلى الحدود اللبنانية .

٢ – ان اسرائيل ينظر اليها فى الغرب على انها « **ضحية** » بينما ينظر لجنوب افريقيا على أنها « **عبء** » ويعتبر ذلك التباين الى حد بعيد نتاجا لعنصر التوقيت . فقد ولدت اسرائيل على المسرح الدولى « كدولة صغيرة عليها » أن تناضل من أجل البقاء منذ اليوم الأول لقيامها » وفقا للتصور الغربى والصهيونى . ولقد جرت تغذية هذه الصورة فى الغرب على الرغم من الانتصارات العسكرية التى حققتها اسرائيل فى الحرب المتوالية منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ . أما جنوب افريقيا فقد كان لديها الوقت الكافى للنمو والنضج فى البيئة الدولية المستقرة التى ميزت المرحلة الاستعمارية فى افريقيا . ومعنى ذلك أن جنوب افريقيا ستتصدى للمواجهة القادمة مع الدول المجاورة وهى دولة

راسخة البنيان وفى أقصى حالات قوتها[٥٧] .

٣ – ان هناك مجموعة من الدول الافريقية تقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع جنوب افريقيا بعد تبنيها لسياسة الانفتاح على افريقيا منذ عام ١٩٧٠[٥٨] . ومن هنا فقد قام « المجلس اليهودى الامريكى » فى عام ١٩٦٧ بنشر دراسة توضح وجود علاقات تجارية بين تسع عشرة دولة افريقية وجنوب افريقيا . وكان الهدف من هذه الدراسة هو « كشف المعيار المزدوج » الذى يطبقه على اسرائيل من يوجهون اليها النقد بسبب قيامها بالتجارة مع جنوب افريقيا . ولقد اهتمت هذه الدراسة اهتماما بالغا بالعلاقات الاقتصادية بين كل من موزمبيق وانجولا وزامبيا وليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند (بما فى ذلك الاتحاد الجمركى الذى يضم الدول الثلاث الاخيرة) وبين جنوب افريقيا ، باعتبار ذلك تبريرا آخر لتصرف اسرائيل .

الا ان شبكة العلاقات المتبادلة فى افريقيا الجنوبية ، كما يكشف أى تحليل موضوعى ، هى فى حد ذاتها مثال صارخ للغاية للتراث الاستغلالى للامبريالية والاستعمار ولا سيما ما يتعلق بموزمبيق . كما أن الجهد الذى تبذله هذه الدول لتحويل هذه العلاقة ، وفى الواقع العمل على ازالتها ، هو جوهر عهد الاستقلال ذاته[٥٩] .

٤ – ان الحركة الصهيونية تميزت ومنذ وقت مبكر بالحرص على التمتع بالدعم السياسى المستمر من الدول الأوروبية ، أو بتعبير أدق من الدول الكبرى عموما . وبينما لم تبدأ جماعات المستوطنين البيض فى افريقيا محاولة كسب الليبراليين مثلا – أو على الأقل تحييدهم – فى الغرب الا فى وقت متأخر نسبيا من القرن العشرين ، يلاحظ أن الحركة الصهيونية سعت منذ البداية نحو نيل التأييد من كافة المواقع والمواقف على تعدد ألوان الطيف السياسى فى الغرب[٦٠] .

ثانيا : الرادع الاقليمى :

ويقصد بذلك الاعتراف القانونى والفعلى بوجود وأمن الدولة الاستيطانية فى المنطقتين ، من قبل « دول المواجهة » بصفة خاصة ، وفقا لمفهوم « الأمر الواقع » وسعيا وراء اقامة علاقات طبيعية كاملة مع أطراف الصراع السابقين أو المحتملين ، كشرط أساسى لوقف عمليات العدوان والتوسع الاقليمى تجاه هذه الاطراف .

لقد خلص « تايلور » فيما يتصل باسرائيل الى أنه اذا كانت الصهيونية قد استخدمت فى رؤيتها عن « العودة » اسطورة بالية لاستقطاب أكبر عدد من اليهود صوب مشروع مستقبلى ، فان برنامجها يظل معلقا بين الحلم والواقع ، ذلك انه لا يمكن تحقيق المثل الأعلى لدولة « يهودية » دائمة فى المنطقة العربية دون اقامة علاقات طبيعية ودية مع الدول المحيطة بها مباشرة على أقل تقدير[٦١] .

ونفس التصور يمكن اطلاقه بخصوص جنوب افريقيا . ولاشك أن تصفية « الاستعمار الاستيطانى » واقامة حكم الأغلبية الافريقية فى زيمبابوى يعتبر من أقوى المؤشرات تدليلا على صحة هذا التصور .

ومن هنا فان « دعوى الشرعية » من قبل اسرائيل أو جنوب افريقيا تقوم على فرضية محورية أساسها عدم قابلية الكيان للالغاء . ومعنى ذلك أن « السلام » الذى تنشده كل منهما ينطلق من موقعها الحالى ومن مركز قوتها الراهن ، وليس من طرح القضية فى اطارها التاريخى ، وبالتالى فان النتيجة الحاصلة مسبقا هى ترسيخ الكيان وتوطيد دعائمه .

واذا كانت كل من اسرائيل وجنوب افريقيا قد نجحت فى التمتع بالشرعية على المستوى الدولى استنادا الى ما اعتبرته « حقوقا تاريخية ومعنوية » -- أولا ، ثم استنادا الى « حقوق قانونية » . بقيام الدولة وقبولها عضوا فى المنظمات الدولية ، وبالتالى أصبحت حقيقة قانونية ، الا ان المفارقة هنا تبدو من أنه فى الوقت الذى تشدد فيه كل من اسرائيل وجنوب افريقيا على الشرعية القانونية التى أضفتها عليهما المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، فانها لا تعول على ذلك فى جهودها لتأسيس شرعيتها على المستوى الاقليمى . وفى واقع الأمر فان عنصر « الشرعية الاقليمية » انما يتفاعل مع عنصر « التفوق العسكرى » ليتكون من كليهما مفهوم « السلام » كما تصوغه نظرية « الأمن القومى » فى اسرائيل وجنوب افريقيا . فكل من الدولتين تقدم عنصر الشرعية الاقليمية ، بالمعنى السابق الاشارة اليه ، باعتباره البديل لعنصر التفوق العسكرى بمعنى أنه طالما لم تتحقق الشرعية الاقليمية كاملة غير منقوصة فلا بديل لها سوى عنصر التفوق العسكرى .

وبالتالى ، اذا كانت **الأدوات الدبلوماسية والاعلامية** تحتل مكانا اساسيا فى منهاج البحث عن الشرعية الدولية ، فان **الأدوات العسكرية** هى التى لها الأولوية فى منهاج البحث عن الشرعية الاقليمية . ومن هنا أهمية تحديد العلاقة بين التفوق العسكرى والشرعية الاقليمية ، وبالتالى فهم العلاقة الضرورية بين مفهوم « التوسع الاقليمى » والسعى من أجل « الشرعية الاقليمية » . لقد سبقت الاشارة الى ان مفهوم « الأمن » ينصرف فى الحالتين الى تأمين بقاء كل من اسرائيل وجنوب افريقيا فى الحدود التى توجد فيها ، وتأمين سعيها للوصول الى « الدول الكبرى » . ومعنى ذلك ان « الأمن » و « التوسع » يمثلان فى الواقع الغاية العليا المنشودة لكل من الدولتين . ويمكن القول فى هذا السياق ان « القوة » و « الغزو » هما المرادفان الطبيعيان لتلك الغاية فى العقيدة الحربية للدولتين .

فلاشك أن سبيل كل من اسرائيل وجنوب افريقيا الى فرض كيانهما الشاذ تاريخيا والقائم على الاغتصاب هو « القوة » ومن هنا فقد أصبح تحقيق الغاية الصهيونية فى اسرائيل والغاية الافريكانية فى جنوب افريقيا مشروطا بوجود « القوة » .

ولكن يلاحظ فى ضوء توازنات القوى المحلية والاطار الاقليمى للصراع فى الحالتين ، ان القوة

لن توفر « الأمن » لاسرائيل وجنوب افريقيا الا بتهديد الدول المجاورة بالغزو العسكرى وشن الحرب ضدها . فقد اعتبر رئيس الوزراء الاسرائيلى « بيجين » ان ذلك هو قدر اسرائيل ، ولخص الأمر كله فى قوله : « أنا أحارب .. اذن أنا موجود »(٦٢) . كذلك فقد أعلن رئيس وزراء جنوب افريقيا الأسبق « فورستر » عام ١٩٧٠ ان بلاده قررت تقوية جيشها دون أن تنتظر حتى تستكمل دول منظمة الوحدة الافريقية بناء قواتها العسكرية(٦٣) . ولذلك فعندما حانت ساعة الاختبار لجأت جنوب افريقيا بحرية الى استخدام هذه القوات ضد انجولا فضلا عن دورها فى مساندة حكم الاقلية البيضاء فى « روديسيا » طوال مرحلة ما قبل الاستقلال .

ويمثل الغزو العسكرى فى هذه الحالات « ضرورة ردع » لتأكيد البقاء ، بمعنى اجبار دول المنطقة على الاعتراف باسرائيل أو بجنوب افريقيا ، أو اجبارها على الرضوخ للأمر الواقع دون اعتراف ، أو ارغامها هى على مقاومة العمل الفدائى الفلسطينى والافريقى الذى ينطلق فى الحالتين من قواعد خارجية على الحدود أى من داخل الدول المجاورة . كذلك يمثل الغزو العسكرى « ضرورة توسع » لنمو هذا الوجود وازدهاره ، وهو أيضا ، « ضرورة سيطرة » ، لما سوف يترتب عليه من نتائج وعواقب ، تسمح بالتغلغل الاقتصادى ، أو التسلط السياسى ، لخلق « المجال الحيوى » للنشاط الاستيطانى فى الوطن العربى أو فى افريقيا الجنوبية .

ان استقراء الخبرة التاريخية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا فى هذا السياق يعتبر امرا هاما للغاية . فعلى سبيل المثال ، عندما أنشىء « اتحاد جنوب افريقيا » عام ١٩١٠ كان فى الواقع « اتحادا مؤقتا » من حيث نطاقه الجغرافى ، حيث تضمن ملحق قانون الاتحاد ثلاثة أقاليم أخرى كان من المفترض أن تنضم الى الاتحاد – وهى الآن : ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند . ولقد عبر رئيس وزراء الاتحاد « الجنرال بوتا » عن اعتقاده بأن الاتحاد لن يكتمل بغير انضمام « روديسيا » فضلا عن انضمام تلك الاقاليم الثلاثة اليه . ولذلك فقد كانت هناك اشارات رسمية دائمة عن عدم تعيين حدود جنوب افريقيا بشكل نهائى طالما « توجد خارجها أقاليم يعتبر دمجها فى الاتحاد تعبيرا عن منطق الحقائق » . كذلك فقد كانت الحكومة البريطانية بدورها تتطلع الى تحقيق حلم قديم ينصرف الى قيام « دولة بيضاء كبرى » موالية لها تمتد فى كل المنطقة الواقعة بين الكاب ونهر الزمبيزى وربما الى ما وراء ذلك(٦٤) . ان تاريخ جنوب افريقيا منذ قيامها هو تاريخ الفشل فى تحقيق هذا الحلم . ولقد خصص الاستاذ « حايم » دراسته لتفسير فشل جنوب افريقيا فى استكمال اقليمها وتوسيع رقعتها المؤقتة طبقا لقانون الاتحاد ، وفى تحويل التوقعات الواسعة الانتشار وتطلعات التوسع الى حقيقة قائمة ، أى الى اعلاء « جنوب افريقيا الكبرى »(٦٥) .

ان تعبير الفشل هنا هام للغاية كما يشير الأستاذ « هيام » نفسه . ذلك ان عدم نجاح جنوب افريقيا فى التوسع الاقليمى لا ينبغى أن يحجب عملية مد شبكة معقدة من النفوذ غير الرسمى عبر

نفس المنطقة من خلال الروابط التجارية والدبلوماسية[٦٦] .

كذلك فان تاريخ اسرائيل منذ قيامها هو أيضا تاريخ السعى نحو « اسرائيل الكبرى » . غير أن النزعة التى نتجت عن ذلك نحو انتهاج سياسة توسعية سعيا وراء المجال الحيوى قد وجدت لها مبررا عقائديا فى فكرة « الرباط التاريخى » بين الشعب اليهودى وبين « أرض اسرائيل » التى تقع فى صميم الفكرة الصهيونية . لقد عبر رئيس الوزراء الاسرائيلى الأسبق « بن جوريون » عن ذلك بقوله أن : « كل دولة تتألف من أرض وسكان . ولا تشذ اسرائيل عن ذلك ، ولكنها دولة لا تضم كل أرضها وسكانها . لابد لنا من أن نقول الآن انها تأسست فى قسم من أرض اسرائيل التاريخية فقط . حتى أولئك الذين يشكون فى امكان استعادة الحدود التاريخية كما حددت وبلورت وأعطيت شكلها منذ بدء الزمن ، لا يكادون ينكرون أن حدود الدولة الجديدة شاذة »[٦٧] .

لقد كتب « بن جوريون » هذه الكلمات فى أوائل عام ١٩٥٣ ، وكانت تعبيرا عن عدم رضاه عن مساحة اسرائيل كما بقيت حتى عام ١٩٦٧ . لذلك كان ينتظر من الحكومة الاسرائيلية ألا تبذل أى جهد فى سبيل تحقيق التسوية ما دامت الأرض التى تحت سيطرتها غير كافية . وهنا يتضح دور القوة والغزو ، كما أيدتها حملة سيناء عام ١٩٥٦ ومن بعدها التطورات التى تتالت حتى عدوان ١٩٦٧ . وبينما كانت اسرائيل تسعى منذ عام ١٩٤٨ لتحقيق تحسن تدريجى فى وضعها الاستراتيجى وتوسيع رقعة أرضها بأقصى اقتصاد فى القوة ، فقد يدل تحقيق هذه الأهداف ، نتيجة لعدوان يونيو عام ١٩٦٧ ، على أنه أصبحت لاسرائيل مصلحة ثابتة فى التوصل الى أو فرض تسوية تبقى فى أحسن الحالات على الوضع الحالى أو تحتفظ على الأقل بشىء من المزايا الاستراتيجية التى اكتسبت فى عام ١٩٦٧ ، وخاصة بعد النتائج التى فرضتها حرب اكتوبر ، عسكريا واقتصاديا ، على مسار الصراع . وهكذا تتضح العلاقة بين الردع و« الاقناع » فى المدى القصير ، وفرض « السلام الاسرائيلى » فى المدى الطويل[٦٨] .

وفى ضوء هذا الانجاز الاسرائيلى ، أشار الأستاذ « سبنس » فى تقويمه للسياسة الخارجية لجنوب افريقيا بعد اختيار رئيس الوزراء الجديد « بوتا » عام ١٩٧٨ ، الى انه اذا ما اختارت جنوب افريقيا ، كما يبدو من المحتمل الآن ، بديل الدولة المعسكر ، فان أية آمال للاصلاح الداخلى سوف تتراجع بأكثر من ذى قبل »[٦٩] . ففى ظروف العزلة المتزايدة سوف يبدو اختيار الدولة المعسكر ، اختيارا جذابا بما يتضمنه من الناحية السلبية فيما يتصل بأية احتمالات للتغير الداخلى من النوع الاصلاحى بل ومن الممكن أن يصل الأمر الى حد تصور ان تضعف القيود الواردة على التصريح العلنى بامتلاك الأسلحة النووية ، طالما تبحث الصفوة الحاكمة فى بريتوريا عن أية وسائل متاحة لديها لتقوية صورتها كحصن منيع . وهنا ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن رئيس الوزراء الجديد بعد كل شىء ، قد أمضى اثنى عشر عاما كوزير للدفاع ، ولذلك فقد لا يثير الدهشة على الاطلاق

أن يعمد الى هذا التصريح العلنى بدلا من الفوائد غير الملموسة وغير المؤكدة التى قد تعود من اتباع دبلوماسية أكثر مرونة فى الخارج واستراتيجية أكثر ميلا الى الاصلاح فى الداخل[٧٠] .

رابعا – اتجاهات المستقبل : الأمن المطلق يفرض الهيمنة :

ان التحليل المتقدم لمفاهيم ومقومات الأمن ، فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا ، يفضى الى القول بوجود درجة عالية من التناقض فى صلب هذه المفاهيم والمقومات . ونقطة البداية فى توضيح هذا الاستنتاج تتمثل فى تحديد أهم الحاجات الحيوية لأى دولة فى ظروف العالم المعاصرة . ان أهم الحاجات الحيوية لأى دولة تتلخص فى حاجتين أساسيتين : **أولاهما** – أن تضمن دوام الوجود ، **وثانيتهما** – أن تعيش وتنمو فى سلام ، أى فى أوضاع خالية من أى خطر كبير على كيانها . ويلاحظ أن هاتين الحاجتين متلازمتان بالضرورة ، لأن دوام وجود الدولة ، فى النهاية يتعلق مباشرة بنموها المستمر . ويقاس دوام وجود الدولة ، عادة ، بالمقاييس الجيوبوليتيكية أو العرقية أو حتى اللغوية . أما فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا ، فان هذا المقياس هو « بقاء شخصيتها النقية » – اليهودية والبيضاء على التوالى . وهذه النظرة العنصرية تقضى على امكانية التكامل الاقليمى واسع النطاق ، فاذا أضيف لذلك خبرات الصراع بين دولتى المستوطنين – من ناحية ، والشعبان الفلسطينى والافريقى فضلا عن الدول المجاورة فى كل حالة – من ناحية أخرى ، لكان أمام التطور أحد اتجاهين : إما نزع الطابع الاستيطانى ، العنصرى والعدوانى ، عن دولتى المستوطنين والسيطرة عليهما ، أو ترك الباب مفتوحا لسيطرة دولة المستوطنين ، فى كل حالة ، على المنطقة التى زرعت فيها لهذا الغرض . وفى نفس الوقت لابد من سد الحاجة الثانية : أى السلام والتقبل الاقليمى كضرورة أساسية للرخاء الاقتصادى والأمن طويل الأمد . على أنه كى يحقق السلام والتقبل أغراضهما ، يجب أن يصحبها تأسيس علاقات طبيعية مع الدول المجاورة تتخذ صورة تعاون اقليمى واسع النطاق ، ولا تكفى لذلك حالة توقف الحرب وحدها أو توقف احتمالاتها[٧١] . وهنا يتضح التناقض الذى يصعب حله ، طالما استمرت الدول الاستيطانية على حالها تعبيرا عن العنصرية والعدوانية . واذ تدرك كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ذلك المأزق التاريخى ، فان كلا منهما تسعى نحو الهيمنة على البيئة المجاورة لها بحيث تصبح محورا يدور حوله النظام الاقليمى الذى زرعت فيه .

ان تحليل السلوك الدولى بصفة عامة يكشف عن وجود عناصر تتضمن المبادرة من جانب ، ورد الفعل من جانب آخر . ومن العوامل التى لها تأثيرها على ذلك مكانة الدولة فى التدرج الهرمى للقوى الدولية ، فضلا عن موقعها الجيوبوليتيكى ومكانتها فى النظام الدولى الذى تنتمى اليه[٧٢] .

ومن تتبع سلوك اسرائيل ، كما تكشف دراسة « بريتشر » على سبيل المثال ، يتضح أن القرارات الاستراتيجية بوجه خاص تتضمن قدرا كبيرا من المبادرة[٧٣] ، وليس من الصعب تفسير

ذلك فى ضوء هدف السعى نحو السيطرة . فرغم ان اسرائيل لا تزيد عن قوة متوسطة بمعايير القوى الدولية ، فان موقعها الجيوبوليتيكى فى منطقة تشتد عليها المنافسة أتاح لها التمتع بامكانيات ملموسة للمناورة ، ولعل أبرز الدلائل على ذلك تتمثل فى قدرتها على احباط غالبية المحاولات التى بذلتها الدول العربية لفرض عقوبات عليها . وفضلا عن ذلك فان اسرائيل تحتل مكانة عالية فى النظام الدولى للمنطقة العربية بحكم انتصاراتها العسكرية وانجازاتها التكنولوجية . وكان نتيجة ذلك تمتعها بحرية واسعة فى التصرف وهو ما يستدل عليه من لجوئها لسياسة الانتقام رغم استنكار الكثير من دول العالم لذلك [٧٤] .

ان الهدف المباشر من امتلاك زمام المبادأة فى حالتى اسرائيل وجنوب افريقيا يتمثل باستمرار فى السعى نحو السيطرة على النظام الاقليمى فى كل حالة . واذا كانت المقاطعة العربية لاسرائيل طوال مرحلة ما قبل مبادرة الرئيس السادات عام ١٩٧٧ ، قد وقفت حائلا دون تمكينها من اختراق الدول العربية ، الا أن مجموعة الظروف الاقليمية والعالمية المرتبطة بجنوب افريقيا لم تشهد مثل هذه الظاهرة . لقد عمد عدد من الباحثين مؤخرا الى التركيز على دراسة منطقة افريقيا الجنوبية كنظام اقليمى متكامل [٧٥] . ومن هذه الزاوية خلص « بوثولم » الى أن تحليل التفاعلات فى هذه المنطقة ، سواء من منظور الأنشطة الاقتصادية أو تيارات المعاملات المختلفة ، أو من منظور التعاون العسكرى ، فضلا عن منظور العلاقات الدولية – قد انتهى بعديد من الباحثين الى التأكيد على التفاعلات الاقليمية لوحدات هذه المنطقة ، فضلا عن التأكيد على وضعيتها المتميزة كنظام اقليمى فى نطاق العلاقات الدولية . وأضاف الى ذلك ان الكثيرين من هؤلاء الباحثين قد ركزوا بصفة عامة على الدور المحورى الذى تلعبه جنوب افريقيا فى هذا النظام الاقليمى المتميز [٧٦] . ولتوضيح درجة التغلغل التى تحققت لجنوب افريقيا فى وحدات النظام الاقليمى لمنطقة افريقيا الجنوبية ، بما يضع فى أيديها مفاتيح السيطرة على هذا النظام عمد نفس الباحث الى تحليل متغيرات ستة لتوضيح اتجاهات وأنماط التفاعل فى داخل النظام :– **أولها** – المتغيرات الديموجرافية (ظاهرتا اللاجئين والعمل المهاجر) ، **وثانيها** – المتغيرات الاقتصادية (استثمارات جنوب افريقيا والشركات متعددة الجنسية فى وحدات النظام الاقليمى) ، **وثالثها** – المتغيرات الاتصالية (البنية الأساسية للنظام الاقليمى وشبكات الاتصال بين وحداته بما فى ذلك شبكات الكهرباء) ، **ورابعها** – المتغيرات العسكرية وشبه العسكرية (ظاهرة التفوق العسكرى الساحق لجنوب افريقيا السابق الاشارة اليها) ، **وخامسها** – المتغيرات الدبلوماسية والحكومية (بمعنى العلاقات الفعلية أو الرسمية القائمة بين جنوب افريقيا وعدد من الدول الافريقية) . **وسادسها** – المتغيرات الأيديولوجية والفلسفية (حيث تتصارع فى المنطقة عقائد متباينة وحيث تحاول جنوب افريقيا ترويج فكرتها عن الانتقال الى نمط « التعايش » بدلا من نمطى الصراع أو التعاون) [٧٧] . ويمكن القول أن هذه الصورة من التفاعلات

المعقدة تجعل لجنوب افريقيا بالفعل دورا مسيطرا على المنطقة كلها ، وان كانت هذه الحقيقة عرضة للتغير فى ضوء التطورات الحديثة فيها بعد استقلال انجولا وموزمبيق وزيمبابوى .

واذا كانت الظروف الاقليمية لم تساعد اسرائيل بعد على تحقيق مثل هذه الدرجة الفعلية من التغلغل والسيطرة على النظام الاقليمى ، الا أن تأثيرها على تركيب وهوية النظام يسير فى نفس الاتجاه . فمن الملاحظ أن النظام الاقليمى العربى بدأ يدخل مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع اسرائيل ، ولا جدال انه يدخل المرحلة الجديدة ، كما دخل مراحل سابقة ، غير مستعد لها وغير مؤهل لنتائجها . لقد تسببت المراحل الأولى فى تشتيت الطاقة ، واستنزاف الامكانيات العربية ، ولكنها شحذت معنويات النظام وشكلت حافزا لنموه وتطوره السياسى والأيديولوجى . وتأتى المرحلة الحالية فى شكل مواجهة أخيرة لأنها تفرض على النظام العربى تسوية « غير عربية » . وتستند الى شروط تنتقص من شرعية النظام العربى واستمراره (٧٨) .

الشرط الأول : ان تتم مفاوضات التسوية على دفعات وبشكل ثنائى بين اسرائيل وجاراتها العربية ، وأن تنتهى باتفاقيات ثنائية يتضمن كل منها بنودا تؤكد تحصين العلاقة السلمية الجديدة .

الشرط الثانى : ان توجد الضمانات الكافية لانتهاء وضع اسرائيل كطرف هامشى خارج النظام العربى ، فاسرائيل لن تتعامل مرة أخرى مع أى « نظام » فى المنطقة الا اذا كانت عضوا أصيلا فى تفاعلاته ، وفى هذه الحالة لن يكون نظاما عربيا . واذا تعذر فى الأجل القصير تنفيذ ذلك فانها تضمن عن طريق اتفاقياتها الثنائية صنع « نظم » لتفاعلات ثنائية أو ثلاثية تكون هى أحد أطرافها ، وتكون لتفاعلات هذه النظم الجزئية أسبقية من الناحية العملية على تفاعلات أطرافها العربية مع الأطراف العربية الأخرى غير المتفاعلة مع اسرائيل .

الشرط الثالث : أن تتم مباحثات التسويات الثنائية وتعقد الاتفاقيات الناتجة عنها فى ظل التفوق الاسرائيلى ، كأمر واقع متمثل فى وضع الاحتلال العسكرى والقوة التفاوضية بحيث تأتى الاتفاقيات والالتزامات انعكاسا لهذه الأوضاع .

الشرط الرابع : أن يجرى تعديل فى الفكر العربى والعقل الجماعى العربى عن طريق الانفتاح الثنائى فى الدول العربية على التفسير الصهيونى للتاريخ العربى ، وتشجيع الدراسات والبحوث فى مجالات نشأة الشعوب العربية ، واعادة صياغة التصورات العربية المرتبطة بالصهيونية كعقيدة وكحركة سياسية واعادة صياغة النظرة العربية الى اسرائيل .

هذه الشروط – سواء منها ما أمكن استنتاجه من ممارسات التسوية التى بدأت منذ نهاية حرب ١٩٦٧ ، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ ، أو من نصوص فى أول اتفاقية تعقد مع طرف عربى – تمثل فى حقيقة الأمر بدايات صدع خطير فى خريطة التفاعلات العربية . اذ انها تجعل من اسرائيل –

بموافقة دولة عربية – طرفا مباشرا فى هذه التفاعلات ، وفى هذه الحالة يكون النظام العربى – كنظام اقليمى – قد فقد ركيزته الأساسية ، وهى الركيزة القومية التى تمنحه الصفة العربية .

ولذلك فقد سبقت الاشارة الى ان استراتيجية « السلام الاسرائيلى » تستهدف التأكيد على أن اسرائيل هى « قوة عظمى » فى المنطقة العربية . ونفس هذا الهدف تجسده استراتيجية « السلام الافريكانى » بالنسبة لجنوبى افريقيا . ومن الجدير بالنظر أن كلا من الدولتين الاستيطانيتين قد طرح تعبيرا مشابها فى اطار تصوره للعلاقات « الطبيعية » مع دول المنطقة ، حيث طرحت اسرائيل اقامة « كومنولث الشرق الأوسط » على غرار علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول أمريكا اللاتينية بينما طرحت جنوب افريقيا إقامة « كومنولث جنوبى افريقيا » من نفس المنطلق ولقد سبقت الاشارة الى أن « المجال الحيوى » الاسرائيلى يختلف من حيث الشكل عن « المجال الحيوى » لجنوب افريقيا ، فالأول يقوم على فرضية التوسع ، بينما الثانى يدور فى فلك عملية « التنمية المنفصلة » . ولكن يبقى الجوهر واحدا فى النهاية : ان الدولة الاقليمية العظمى اسرائيل وجنوب افريقيا – تمثل محورا تدور فى فلكه مجموعة من الدول التابعة باسم السلام ! .

وهنا يمكن التمييز بين الاعتبارات الخاصة بكل تجربة استيطانية على حدة وتحديد المفاهيم التى تطرحها لتحقيق هذه الفكرة . ولكن يمكن القول انها تنبع فى الأساس من الظروف الداخلية والطبيعية الاستيطانية ، خاصة ازدهار الطبقة البرجوازية بشكل متصاعد وارتفاع درجة التصنيع الذى يستند الى التكنولوجيا الحديثة ويعطى انتاجا ضخما ويثير مشكلة السوق . على أن يضاف الى ذلك مجموعة الظروف الخارجية المتمثلة فى العلاقات الوثيقة فى الميادين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تربط ما بين اسرائيل وجنوب افريقيا – فى جانب ، والدول الرأسمالية الغربية « الأم » لهذه الدول فضلا عن الشركات الاحتكارية والمتعددة الجنسية – فى الجانب الآخر .

ومعنى ما تقدم أن « الأمن » بمتغيراته السابق الاشارة اليها مقدمات ضرورية لا غنى عن تحقيقها أولا وبعد ذلك يتبلور الهدف الاستراتيجى طويل المدى ليس فقط للسياسة الخارجية لدول المستوطنين وانما فى الأساس لوجود هذه الدول – من حيث النشأة التاريخية والوظيفة السياسية ، والدور المنتظر . وهو ما يمكن تلخيصه فى مطلب الهيمنة على المنطقة التى جرى اخضاعها لصالح الوجود الاستيطانى الذى تمثله كل من اسرائيل وجنوب افريقيا .

وفضلا عما تقدم ، فان كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا يعتبر نفسه مركزا أماميا من مراكز الغرب ، وانه يقوم بدوره فى حماية الحضارة الغربية وفى الحيلولة دون تحول المنطقة التى توجد فيها ، الى حالة من « الفوضى المعادية للغرب » أو دون تسرب « الشيوعية » بمعنى قيام « دولة اقليمية عظمى » ، مثلما تقوم كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، تشرف على تطور المنطقة التى تسيطر عليها ، وتضمن الا تجاوز فى نموها وتوجهاتها حدا يعرض المصالح الغربية فيها لخطر حقيقى أو لتهديد جدى .

خاتمـــة :

وهكذا فان ظواهر الدول الاستيطانية الثلاث كما تمثلها اسرائيل وجنوب افريقيا – وهى ظاهرة الاستعمار الاستيطانى ، وظاهرة التوسع الاقليمى – وظاهرة الوسيط الاستعمارى – تلتقى مع توجهات « الدول الغربية العظمى » لبناء النظام الدولى الجديد للتبعية الذى ينبنى على مجموعة من النظم الدولية الفرعية محورها « دولة اقليمية عظمى » ، مثلما تقوم اسرائيل فى المنطقة العربية وجنوب افريقيا فى منطقة الجنوب الافريقى .

فهذه الدول الاستيطانية هى القاعدة الثابتة غير القابلة للغرق التى يمكن استخدامها عند الحاجة باعتبارها تنتمى للعالم الغربى – بالمعنى الحرفى للكلمة ، وآخر الأمثلة على ذلك دور جنوب افريقيا ضد حركة التحرر الوطنى فى انجولا .

كذلك فان هذه الدول تلعب دورا هاما بعدوانها المتكرر على دول المواجهة من أجل تحويل الأنظار عن طبيعتها الأولى باعتبارها استعمارا استيطانيا وفرض تسوية استعمارية جديدة على المنطقة .

وهى تحقق أهداف نظام السيطرة والاستغلال العالمى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وهكذا تجىء التسويات الغربية فى هذه المرحلة لتوضح أن الصراع ضد النظم الاستيطانية فى صورته التى عاشتها المنطقتان ، أى صورة الصراع المسلح ، وبقاء هذه النظم على ما هى عليه – كيان استيطانى عدوانى – أصبح عبئا يعرض مصالح نظام السيطرة والاستغلال العالمى فى المنطقتين لخطر جسيم . ولم يعد هو الأكثر ملاءمة لتحقيق مصالحه فى ظل المناخ الدولى الجديد .

ومن هنا بدأت تبدو فى نظر الدوائر الاستعمارية العالمية حاجة لأن تتقمص اسرائيل وجنوب افريقيا دور « بيت الخبرة » فى المنطقة التى تنتمى كل منهما اليها . بدلا من أن تواصل فقط دورها السابق – أى دور « رجل البوليس » – لحسابها . « بيت الخبرة » الذى عليه أن « يشرف » على تطور المنطقة ليضمن ألا يتجاوز الحد الذى يعرض المخطط الاستعمارى لخطر جدى . وبهذا المعنى تكون التسوية وظيفة تنهض فيها كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بدور بارز لحساب الاستعمار الجديد ، بدلا من ممارستها لدورها البارز لحساب الاستعمار القديم .

ويتبقى ان استراتيجية الأمن المطلق التى تتبناها كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، بأبعادها الداخلية والخارجية وشبكة العلاقات الدولية التى تفرضها بالضرورة – تشكل تهديدا مطلقا للأمن العربى والافريقى ، وبالتالى لقضيتى الأمن والسلام على المستوى الدولى بأسره ، بحيث تجعل اسرائيل

وجنوب افريقيا تقفان – حتى وان اقتضت الضرورة وحدهما – فى مواجهة العالم .. فهل نقدر طبيعة هذا التحدى ؟!

وهل نكون على مستوى التحدى ؟! تلك هى المسألة !

الهوامش :

(١) انظر فى هذا المعنى :

د . حامد ربيع ، **النموذج الاسرائيلى للممارسة السياسية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥) ص ١٥٠ – ١٥٥ .

(٢) د . جورج جبور ، **الاستعمار الاستيطانى** (دمشق : منشورات مكتب الدعاية والنشر والاعلام فى القيادة القومية ، ١٩٧٥) ص ٦٥ – ٦٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦١ – ٦٥ وأيضا :

د . على الدين هلال ، **مقدمة لدراسة النظام السياسى الاسرائيلى** ، محاضرات القيت على طلبة السنة الرابعة – قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ، ص ٧ ، ص ٩ .

(٤) سواء أكان الهدف واقعيا أولا ، وسواء توفرت للحكومات المعنية الفرصة لمحاولة تحقيقه أولا ، وكلتا الحالتين عرضة للمناقشة ، فأمر خارج الموضوع . والواقع ان مهمة اسرائيل وجنوب افريقيا فى مجال الامن تتلخص فى العمل على أن يظل هذا الهدف غير ممكن عمليا . انظر فى هذا المعنى :

فؤاد جابر ، **الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل** – ترجمة زهى جار الله (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١) ص ١٢٤ ، وأيضا :

د . جورج جبور ، **الاستعمار الاستيطانى** ، مصدر سابق ، ص ٧٢ – ٧٨ .

(٥) D. Ben Gurion, "Israel's Security and Her International Relations", in Israel Government Year Book: 1959- 1960, Introduction (Jerusalem: Government Printer, 1960), P. 22.

(٦) Y. Harkabi, "The Arab-Israeli Confrontation: An Israeli View". Paper Presented at the 7th Annaual Conference of The Institute for Strategic Studies, London, 3 Oct. 1925, P. 5 and P. 7.

(٧) فؤاد جابر ، مصدر سابق ، ص ١٢٥ – ١٢٧ .

(٨) Y. Harkabi, op. cit., P. 17.

(٩) D. Ben Gurion, op. cit., P. 86.

(١٠) A. Eban, Interview. Jewish Observer and Middle East Review (London) 2 July 56.

(١١) A. Elmessiri, "Zionist Apologetics and the White Man's Burden", in: R. Stevens and A. Elmessiri, Israel and South Africa: The Progression of a Relationship-Reviesed Edition (New Jersey: North American, 1977), P. 24.

(١٢) العسكرية الصهيونية – المجلد الثانى (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٤) ص ٣٧ .

(١٣) انظر فى هذا الخصوص : يوهان جالتونج ، « ازمة الشرق الاوسط ونظرية الصراع » – ترجمة أحمد يوسف أحمد ، السياسة الدولية ، العدد ٣٠ (أكتوبر ١٩٧٢) ص ٣٢ – ٤١ .

(١٤) D. Adn L. Farley, "Israel and South Africa: Parallels and Linkages" A paper presented to the Annual Meeting of the Middle East Association, New York, November 9-12, 1977, P. 13.

(١٥) Ibid., PP. 14-15.

(١٦) Ibid., P. 15.

(١٧) نقلا عن : K. Grundy: "The Assignment of South African Armed Froces Abroad, 1912-1976" A Paper Presented to the Annual Meeting of the International Studies Association, St. Louis, Mo., Marck 1977. P. 3.

(١٨) نقلا عن : Ibid. P. 16.

(١٩) نقلا عن : Ibidem.

(٢٠) D. and L. Farley, op. cit. P. 16.

(٢١) د . عمرو محيى الدين . « سياسة الاستزراع الاقتصادى فى اسرائيل » ، فى : د . عمرو محيى الدين ، د . محمد احمد حقى ، فؤاد حمدى بسيسو ، **الاقتصاد الاسرائيلى** (بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد ، ١٩٧٣) ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢٢) انظر فى هذا المعنى فيما يخص اسرائيل :
عبد الرحمن حسن صبرى ، **اثر الانفاق العسكرى فى اسرائيل على مسار النمو الاقتصادى فى الفترة من سنة ١٩٥٠ – ١٩٧٠** رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة – جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠) ص ١٠ – ١١ ..

(٢٣) D. and L. Farley, op. cit., P. 34.

(٢٤) روى مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية فى العالم - ترجمة د . حسن صعب (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٦٦) ص ٤٣ .

(٢٥) انظر : This is South Africa (Pretoria: the Department of Information, 1978) P. 58.

(٢٦) D. and L. Farley, op. cit. P. 35.

(٢٧) نعيم قداح ، التمييز العنصرى وحركة التحرر فى افريقيا الجنوبية (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥) ص ١٠٨ - ١١٠ .

(٢٨) العسكرية الصهيونية - المجلد الأول (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٢) ١٩٠ - ١٩١ .

(٢٩) R. Stevens, "Zionism, South Africa and Apartheid: The Paradoxical Triangle", in R. Stevens and A. Elmessiri, op. cit., P. 59.

(٣٠) هذه الاقتباسات نقلا عن :
A. Elmessrir, "Israel and South Afruca: A Link Matures" in: Ibid. PP. 74-75.

(٣١) انظر فيما يتصل بجنوب افريقيا . Southern Africa-The Escalation of a Conflict: A Politico-Miliatry Study (Stokholm: SIPRI, 1976) PP. 113-136.

وانظر فيما يتصل باسرائيل :
العسكرية الصهيونية - المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ - ٢٤٣ .

(٣٢) انظر فيما يتصل بجنوب افريقيا : Ibid., PP. 136-147

وانظر فيما يتصل باسرائيل :
العسكرية الصهيونية - المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص ٩٧ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣٣) A. Perlmutter, Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion (London: Frank Cass and G. Ltd., 1969), P. 96.

(٣٤) انظر فيما يتصل بالسلاح النووى فى جنوب افريقيا .
Southern Africa. Op. Cit., PP. 147-150.

وانظر فيما يتصل بالسلاح النووى فى اسرائيل : فؤاد جابر ، مصدر سابق . اماكن متفرقة .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٣٦) Rand Daily Mail, South Africa, 4 July 1974
نقلا عن : Southern Africa., Op, Cit., P. 148

(٣٧) انظر فى العلاقة بين الامن القومى والاستقلال الاقتصادى :
د . عمرو محيى الدين ، **مصدر سابق** ، ص ١٥ - ١٦ ، ص ٦١ - ٦٩ .

(٣٨) D. and L. Farley, op, cit., P. 27

(٣٩) Ibid., P. 28

(٤٠) انظر فى هذا المعنى : I. Owiss, The Isreali Economy, A war Economy ?
(Washington, D. C. Feorge Town University Press, 1974), Passim.

(٤١) نقلا عن : **العسكرية الصهيونية** - المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

(٤٢) D. and L. Farley, op. cit., P. 25.

(٤٣) I. Owiss, op. cit., P. 17.

(٤٤) J. Suckling, "The Nature and Role of Foreign Invertment in South Africa", in: J. Suckling, R. Weiss, and D. Innes, Foreign Investment in South Africa-The Economic Factor (Uppsala: Uppsala Offset Center AB, 1975), PP. 11- 48.

(٤٥) يوضح ذلك أهمية عنصر (الاعتراف الدولى) وانه يكتسب خصوصية معينة فى حالة الدول الاستيطانية ، حتى ليمكن القول بانه يعتبر فى هذه الحالة من (طبيعة انشائية) . وليس ادل على ذلك من ان حجب الاعتراف الدولى عن (روديسيا) لم يؤد الى (نشأتها) كدولة (معترف) بها ، رغم وجودها على شاكلة الدول منذ انفصالها عن بريطانيا حتى استقلالها عام ١٩٨٠ .

(٤٦) انظر فى هذا المعنى :
ابراهيم العابد ، **سياسة اسرائيل الخارجية - اهدافها ووسائلها وأدواتها** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ، ١٩٦٨) ص ١١ - ١٢ .

(٤٧) انظر د . حامد ربيع ، **النموذج الاسرائيلى للممارسة السياسية** ، مصدر سابق .

(٤٨) انظر على سبيل المثال د . حامد ربيع ، **فلسفة الدعاية الاسرائيلية** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ، ١٩٧٠) .

(٤٩) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع : J. Lawrence, Race, Propaganda and South Africa The Manipulation of Western Opinion and Policies by the Forces of White Supremacy (London: Victor Gollanca Ltd., 1979), Passim.

(٥٠) انظر بهذا الخصوص :
محمد على العوينى ، **سياسة اسرائيل الخارجية فى افريقيا** (القاهرة : المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٢) .

(٥١) انظر بهذا الخصوص :
اسعد عبد الرحمن ، **التسلل الاسرائيلي في آسيا** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ، ١٩٦٦) .

(٥٢) د . جورج جبور ، **الاستعمار الاستيطاني** ، مصدر سابق ، ص ٧١ – ٧٢ .

(٥٣) L. Kuper, Op. cit., P. 148.

(٥٤) R. Stevens and A. Elmessiri, op. cit., PP. 12-13.

(٥٥) D. and L. Farley, op. cit., P. 28

(٥٦) Ibid., P. 32

(٥٧) Ibid., P. 33

(٥٨) انظر بخصوص تفصيلات هذه العلاقات :
R. Weiss, "South Africa and its Hinterland: The Role of Africa in South Africa's Economic and Political Strategy", in J. Suckling et. al., op. cit., PP. 92-108.

(٥٩) R. Stevens and A. Elmessiri, Op. Cit., P. 11

(٦٠) انظر في هذا المعنى : ارسكين تشيلدرز ، « الرغبة الخرساء من مواطنين الى لاجئين » ، في : د . ابراهيم ابو لغد ، محرر ، **تهويد فلسطين** – ترجمة : د . أسعد مرزوق (بيروت : مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٢) .

(٦١) آلان تايلور ، (الرؤية والقصد في الفكر الصهيوني) ، في : د . ابراهيم ابو لغد ، محرر ، المصدر السابق ، ص ٢٣ – ٤٠ .

(٦٢) انظر بهذا الخصوص :
مناحم بيجين ، التمرد – تقديم اللواء حسن البدري (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

(٦٣) نقلا عن : نعيم قداح **مصدر سابق** ، ص ٩٨ .

(٦٤) R. Hyam, The Failure of South African Expansion 1908-1948 (New York: African Publishing Conrporation, 1972), PP. 1-22.

(٦٥) Ibid., P. 2.

(٦٦) Ibid., P. 3.

(٦٧) Ben Gurion, "Israel Among the Nations", In: Israel Covernment Year Book 1952- Introduction (Jerusalem: Convernment Printer, 1953), P. 15.

(٦٨) فؤاد جابر ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٤ .

(٦٩) J. Spence, "South Africa Foreign Policy: Changing Perspectives", The Warld Today, Vol. 34 No. 11 (Nov. 1978), P. 417.

(٧٠) Ibid., P. 425

(٧١) انظر فى هذا المعنى : فؤاد جابر ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٧٢) M. Brecher, The Foreign Policy System of Israel-Setting, Images, Process (London: Oxforu University Press, 1972), P. 15.

(٧٣) Ibid., P. 553

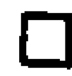
(٧٤) Ibid., P. 17

(٧٥) انظر فى هذا المعنى : Ch. Potholm and R. Dale, eds. Southern Africa in Perspective: Essays in Regional Politics (New York: Free Press, 1972).

(٧٦) Ch. Potholm, "The Effects on South Africa of Changes in Contignous Territories", in: L. Thompson and J. Butler, eds., Change in Contemporary South Africa (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1975) P. 329.

(٧٧) Ibid., PP. 329-348

(٧٨) جميل مطر ود . على الدين هلال ، النظام الاقليمى العربى – دراسة فى العلاقات السياسية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ص ١٥٣ - ١٥٤ .



البعد العسكرى فى العلاقات
بين جنوب افريقيا واسرائيل

دكتور / مصطفى كامل السيد
استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة - مصر

برغم انحسار الإمبريالية عن معظم مناطق العالم ، إلا أن شعبى جنوب افريقيا وفلسطين مازالا يقعان تحت سيطرة أسوأ أنواع الاستعمار ويعانيان من كافة الممارسات العنصرية والاضطهاد على يد كل من النظام العنصرى فى جنوب افريقيا والصهيونى فى اسرائيل . وقد قامت بين هذين النظامين علاقات تعاون اقتصادية وعسكرية وثيقة ليس فقط من أجل احكام السيطرة على الشعبين الافريقى والفلسطينى ، ولكن أيضا لمنع وإثناء الدول الافريقية والعربية عن تقديم يد المساعدة لهذين الشعبين فى نضالهما من أجل التحرير .

وسوف يتعرض هذا البحث بإيجاز للعلاقات العسكرية بين جنوب افريقيا واسرائيل وأثر ذلك على تهديد الأمن القومى للشعوب الافريقية والعربية بصفة عامة .

تعود العلاقات بين النظام العنصرى فى جنوب افريقيا والحركة الصهيونية إلى أوائل هذا القرن قبل قيام دولة اسرائيل . فقد كانت هناك صداقة وثيقة تربط بين حاييم وايزمان - الذى اصبح فيما بعد أول رئيس للدولة اسرائيل - وجان سمتس رئيس وزراء جنوب افريقيا ، حيث كان النظام العنصرى آنذاك يؤيد فى كافة المحافل الدولية قيام الدولة الصهيونية فوق أرض فلسطين . وفور اعلان قيام الكيان الصهيونى ، اعترفت به حكومة جنوب افريقيا التى قامت أيضا باستبعاد اليهود من دائرة ممارساتها العنصرية . ومنذ ذلك الحين ، قدمت جنوب افريقيا لاسرائيل مساعدات عسكرية عديدة فى حروبها المتكررة ضد العرب - فى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، و١٩٧٣ ـــ ولم تقتصر فقط على الامداد بالسلاح ولكن أيضا على ارسال المتطوعين للمحاربة فى صفوف الجيش الاسرائيلى .

ورغم هذا التعاون الوثيق بين الحكومتين ، إلا أنه حتى عام ١٩٧٣ كان ذلك يتم فى شبه سرية وبدون ضجة إعلامية ، خاصة من جانب اسرائيل التى لم تكن تريد ان تضع علاقاتها مع الدول الافريقية فى مأزق بسبب علاقاتها بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا . لكن منذ عام ١٩٧٣ ،

حدثت عدة متغيرات على الساحة الدولية حدت بالنظامين لتكثيف صور التعاون بينهما وجعلها أكثر علانية . فمن ناحية ، قطعت معظم الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب رفضها الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة التى يقع جزء منها فى افريقيا . بالاضافة الى ذلك ، فقد أصدرت الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٥ إعلانا يصف اسرائيل كشكل من اشكال العنصرية . أما عن جنوب افريقيا ، فقد كانت تحتاج لمصادر للسلاح بعد أن أوقفت كل من بريطانيا وفرنسا مبيعات السلاح لها فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

وعلى هذا ، ففى عام ١٩٧٦ قام رئيس وزراء جنوب افريقيا فورستر بزيارة رسمية لاسرائيل - وسط ضجة اعلامية كبيرة - وقع خلالها على عدة اتفاقيات للتعاون الثنائى بين النظامين خاصة فى المجال العسكرى . ومنذ ذلك الحين ، شهدت الساحة الدولية تعاونا وثيقا بين كل من اسرائيل وحكومة جنوب افريقيا العنصرية فى مجالات تطوير الاسلحة النووية ، وبيع وانتاج السلاح ، الى جانب التدريب العسكرى .

فبفضل اتفاقيات ١٩٧٦ ، شهد مجال التعاون النووى بين هذين النظامين إزدهاراً كبيراً خاصة وان كليهما رفض التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية . فاسرائيل - التى كانت تمتلك هذا النوع من الاسلحة منذ الستينات - كان ينقصها المكان لإجراء تجاربها النووية ، بينما كانت حكومة جنوب افريقيا متعثرة فى هذا المجال أيضا بسبب عدم امكانها الحصول على اليورانيوم المشع من أى مصدر . ومن ثم ، منذ عام ١٩٧٦ استطاعت كل من الحكومتين إجراء تجارب نووية فى صحراء كلهارى بجنوب افريقيا ، بينما تقوم حكومة جنوب افريقيا بإمداد اسرائيل بخام اليورانيوم فى مقابل حصولها على اليورانيوم المشع والخبرة الفنية اللازمة لاجراء البحوث النووية . ونتيجة لهذا التعاون المشترك ، قامت حكومة جنوب افريقيا العنصرية فى عام ١٩٨٥ بالاعلان عن قدرتها على انتاج قنبلتين نوويتين سنوياً .

وفى الوقت نفسه ، تقوم اسرائيل ببيع انواع عديدة من الاسلحة لحكومة جنوب افريقيا الأمر الذى استطاعت بفضله كسر الحصار العسكرى المفروض عليها منذ عام ١٩٧٧ . وقد شملت مبيعات السلاح الاسرائيلية فى عام ١٩٨٦ معدات بما يوازى ٣٠٠ مليون دولار كان منها أنواع مختلفة من القاذفات الى جانب مدافع الهاوتزر ومحطات الرادار . وجدير بالذكر أن هذه المعدات ليست من النوع الذى يستخدم فى حماية الأمن الداخلى ولا لصد عدوان خارجى من قبل الدول الافريقية المحيطة - وهو احتمال بعيد - ولكن الغرض منها هو تدعيم قدرة النظام العنصرى على نقل قواته وشن هجمات عدوانية على دول المواجهة الافريقية ، خاصة انجولا وموزمبيق .

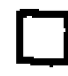
بالاضافة الى ذلك ، اقامت الحكومتان نظاماً للتعاون العسكرى بينهما فى مجال الانتاج قامت بمقتضاه حكومة جنوب افريقيا بتمويل مشروعات التسلح الاسرائيلية وشراء حق انتاج عدة أنواع

من الاسلحة بتراخيص اسرائيلية ، كما اقيمت مشروعات مشتركة بينهما لصناعة الاسلحة والمعدات أمكن بفضلها تطوير هذه المنتجات بصورة كبيرة ، مثل الطائرة المقاتلة لجنوب افريقيا « شيتاه » التى تعتبر خليطاً بين الميراج الفرنسية والكفير الاسرائيلية التى كانت الولايات المتحدة تمول انتاجها . كما أمكن لجنوب افريقيا – عن طريق تدخل اسرائيل – الحصول على تكنولوجيا تصنيع مدافع الهاوتزر ١٥٥ التى تعد من أحدث القاذفات والتى يمكن ان تحمل رؤوساً نووية .

وأخيراً ، مازالت اسرائيل تزود نظام جنوب افريقيا العنصرى بالخبرة الفنية اللازمة التى تساعده على احكام قبضته على المناطق ذات الاغلبية السوداء واقليم ناميبيا الى جانب شن الهجمات على الدول الافريقية المجاورة . ونتيجة لهذا التعاون ، استطاعت حكومة جنوب افريقيا انتاج المعدات الالكترونية الخاصة بدوريات الحراسة والتى قام بتدريب القوات العنصرية عليها ضباط اسرائيليون . كما ساعد خبراء الأمن الاسرائيليين نظام جنوب افريقيا فى اقامة نقاط حراسة متطورة على الحدود ، وتكلف شراء المعدات الاسرائيلية الملايين من الدولارات . بالاضافة إلى ذلك ، لعبت اسرائيل دورا

نشطا اثناء هجوم نظام جنوب افريقيا على انجولا وموزمبيق . فمثلا فى عام ١٩٨١ ، امضى وزير الدفاع الاسرائيلى اريل شارون عشرة أيام مع قوات جنوب افريقيا فى ناميبيا على حدود انجولا التى تعرضت لهجوم جنوب افريقيا . وفى نفس الوقت ، فإن تجربة اسرائيل فى السيطرة على الأراضى العربية المحتلة وحراسة حدودها مع الاردن وسوريا ولبنان تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام العنصرى لفعل نفس الشىء مع شعب جنوب افريقيا والدول الافريقية المجاورة .

من هنا يتضح لنا أن العلاقات بين الحكومة الاسرائيلية وحكومة جنوب افريقيا – خاصة فى مجال التعاون العسكرى – تلعب دوراً هاماً فى محاولة فرض وجودهما بالقوة ومقاومة حركات التحرر الشعبية فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا ، الى جانب تحقيق التفوق العسكرى على الدول المجاورة . فلم يعد أمام الشعوب العربية والافريقية إذن إلا أن تتعاون معاً فى جهود مشتركة للقضاء على آخر معاقل الاستعمار فى عالمنا المعاصر .



اسرائيل وجنوب افريقيا
تصور خاطىء للأمن

بونا مالوال
وزير الثقافة والاعلام السابق ـ السودان

بالرغم من التفاوت الجغرافى بين دوليتهما ، إلا أن حكومتا اسرائيل وجنوب افريقيا تتشابهان فى وجوه عدة . فهماإدولتان بنيتا على فكرة العنصرية ونقاء الجنس واستخدمتا كافة أساليب القهر والارهاب لحكم الشعوب التى تقع تحت سيطرتهما . هذا اللجوء الى القوة أعطى كلاً من النظامين إحساسا خاطئا بالأمن والقدرة على البقاء وسحق المعارضة الوطنية ، مما دفعهما الى اتباع سياسة قصيرة المدى تهدف إلى تأمين وجودهما عن طريق العدوان والتوسع فى أراضى الغير . وهذا ليس بغريب على نظامين يعتبران من أكثر انظمة العالم قهرا فى عصرنا الحديث .

فقد قامت اسرائيل فوق جزء من فلسطين مؤيدة بقرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . ومنذ قيامها ، رفضت الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة وطنه ، مما وضع الدول العربية فى موقف المواجهة مع الكيان الصهيونى . ولكن اسرائيل استطاعت فى عدة حروب مع العرب ان تدعم وجودها وتستولى على مزيد من الأراضى العربية .

ومع ما قد يبدو من عدم اكتراث قادة اسرائيل بتحقيق السلام مع العرب وتفضيلهم فرض شروطهم بالقوة ، إلا ان المراقبين الأجانب يرون ان هذا الحال لا يمكن أن يستمر الى الابد . فميزانية الدفاع الاسرائيلى تلتهم الآن معظم الدخل القومى ، واعتماد الاقتصاد الاسرائيلى على المعونة الامريكية فى تزايد مستمر حتى أنه مهدد بالانهيار فى حالة غياب هذا الدعم .

ومع ذلك ، فاسرائيل لا تبدو على استعداد للتوصل الى سلام عادل فى المنطقة ، لأن تحقيق هذا السلام سوف يدفعها الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الى جانب الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، فى حين أن اسرائيل تعتمد على سياسة التوسع الجغرافى لجذب يهود العالم اليها وتحاول بشتى الطرق اجبار الفلسطينيين على ترك أرضهم اما عن طريق مصادرة هذه الأراضى بدون وجه حق أو اللجوء الى كافة انواع الارهاب

ضد المواطنين . وهذا ما دفع الشعب الفلسطيني الى انتفاضته الاخيرة التى فشلت اسرائيل فى اخمادها برغم استخدامها كافة انواع العنف والارهاب ضد افراد الشعب الفلسطينى .

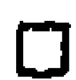
اما عن جنوب افريقيا ، فمنذ مجيء الحزب الوطنى - الذى يتكون معظمه من الافريكان - الى الحكم فى أواخر الاربعينات ، فقد ظلت تحكمها أقلية بيضاء على أساس الفصل العنصرى فى كافة أوجه الحياة بين البيض ، السود ، الملونين والهنود . وفى أوائل السبعينات ، حاول النظام العنصرى تقسيم جنوب افريقيا إلى دويلات صغيرة واقترح منح « الاستقلال » للمناطق التى يقطنها السود . ولم تكن هذه المحاولة سوى تأكيد لسياسة حكومة بريتوريا العنصرية لأن كل دويلة من هذه الدويلات المستقلة سوف يقطنها جنس معين وبالتالى يكون هناك فصل تام بين مختلف الاجناس . كما ان هذه الدويلات تفتقر الى المقومات الاقتصادية التى تهيىء لها الاستقلال الفعلى مما سيجعلها فى اعتماد تام على حكومة جنوب افريقيا .

وفى نفس الوقت ، بينما تحاول حكومة بريتوريا فرض سياسة الدويلات على شعب جنوب افريقيا ، سعيا للظهور بمظهر الدولة الديمقراطية عن طريق إقامة نظام برلمانى ثلاثى يتكون من ثلاثة مجالس نيابية منفصلة للبيض والملونين والهنود بينما لا يحق للسود ان يكون لهم أى نوع من أنواع التمثيل النيابى . ولكن بالرغم من هذه « الديمقراطية » الصورية ، إلا أن مقاليد الحكم مازالت فى يد الاقلية البيضاء .

وقد اخذت المعارضة لحكومة جنوب افريقيا اشكالا كثيرة ، اشهرها منظمة المؤتمر الوطنى الموجودة فى المنفى والجبهة الديمقراطية المتحدة التى تعمل من داخل البلاد . ولكن التنافس والتناحر بين عناصر المقاومة المختلفة حال دون وجود جبهة موحدة لمناهضة الحكم العنصرى . وعلى صعيد آخر ، فان سياسة الحظر الاقتصادى التى حاولت دول العالم فرضها على حكومة جنوب افريقيا لاجبارها على التخلى عن سياستها العنصرية والاستجابة للمطالب الوطنية قد اثبتت عدم فاعليتها أيضا بسبب رفض كل من الولايات المتحدة وبريطانيا - اكبر قوى استثمارية فى جنوب افريقيا - الانضمام لهذا الحظر بحجة أنه قد يضر أكثر مما يفيد .

وعلى الرغم من ان حل مشكلة جنوب افريقيا يعتبر اقل تعقيدا من المشكلة الفلسطينية - فلا يوجد شعب اقتلع من أرضه وسلب منه وطنه ، ولكن فقط يجب على حكومة بريتوريا الانسحاب من ناميبيا وتطبيق المساواة بين مختلف الاجناس فى جنوب افريقيا - الا ان حكومة بريتوريا لجأت الى نفس السياسة التى تتبعها اسرائيل لتحافظ على سيطرتها على جنوب افريقيا . فهى تتبع سياسة الارهاب والعنف بالداخل الى جانب العدوان الخارجى على اراضى الدول الافريقية المحيطة .

ومع تطور سياسة العنف والقهر من قبل النظامين العنصرى والصهيونى ، اصبح واضحا ان هذين النظامين لن يخضعا لاية محاولة سلمية للاعتراف بالحقوق المسلوبة واعادتها . لابد من اللجوء الى القوة لاجبارهما على الرضوخ لارادة شعبى جنوب افريقيا وفلسطين واحترام مبادىء القانون الدولى والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان . ولكن لن يكون عنصر المقاومة المسلحة كافيا بدون تضافر الجهود الدولية - وخاصة من قبل الدول الكبرى – لعزل هذين النظامين سياسياً واقتصادياً حتى تثمر سياسة المقاومة وتحول دون اللجوء الى مزيد من العنف .



نقاشات المحور الرابع

استرعت قضية الأمن العربى الافريقى المشترك فى مواجهة النظامين العنصريين اهتمام المتحاورين . ودار معظم النقاش حول كيفيات المواجهة . فاستعاد د . **محمد عمر بشير** ما طرحته بعض المنظمات غير الحكومية وبعض الدول الافريقية من أفكار فى المؤتمر العالمى لتأييد شعوب جنوب افريقيا فى باريس . ومنها فكرة انشاء لواء دولى International Brigode على غرار ما حدث فى الحرب الاسبانية ويتكون من متطوعين افريقيين وغير افريقيين لمساندة شعوب جنوب افريقيا . وطرح بشير تساؤلا حول امكانية تنفيذ تلك الفكرة على اللواء **طلعت مسلم** باعتباره رجلا عسكريا . ومن ناحية أخرى وجه د . بشير سؤالا الى **خالد الحسن** حول ما يثار بشأن العمل المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الوطنى الافريقى فى مجالات التدريب العسكرى والتسليح . واذا ما كان هذا التعاون قد تطور فى السنوات الأخيرة أم لا ؟ . كما طرح د . **بشير** سؤالا على د . **مجدى حماد** بشأن مما تحدث عنه فى ورقته من وجود دول افريقية تتعاون مع نظام جنوب افريقيا . فطلب توضيحا اكبر لحالات التعاون تلك .

وفى رده على سؤال د . بشير ، قال اللواء **طلعت مسلم** : « لا أحبذ فكرة انشاء لواء دولى على غرار ما حدث فى الحرب الأهلية الأسبانية . والسبب عندى هو أن أصحاب القضية أقدر على الدفاع عنها ، خاصة وأن دول المواجهة بجنوب افريقيا لديها امكانيات كبيرة ، فلقد بلغ تعداد شعوب هذه الدول نحو ٤٥ مليون و ١٢٠ ألف نسمة ، أما جنوب افريقيا فيبلغ تعدادها ٣٣ مليون و ٦٤٠ ألف نسمة . أقل من خمسهم من البيض . عدد أفراد القوات المسلحة لدول المواجهة ١٦٥,٥٠٠ جندى ، أما القوات المسلحة لجنوب افريقيا فتعدادها ٧٧,٠٠٠ جندى . وبالنسبة لطيران القتال . فان لدى دول المواجهة ٢٧٤ طائرة ولدى جنوب افريقيا ٣٦٦ طائرة ، اذن . وكما اتصور ، لازالت لدى هذه الدول من القدرات المختزنة والتى قد تحتاج الى دعم سواء من ناحية الأسلحة أو المعدات أو التدريب ما يجعلها بامكانياتها قادرة على مواجهة تهديد جنوب افريقيا لها . بالطبع أنا لست ضد التعاون الدولى ، لكننى أعرف حجم المشاكل التى يمكن أن تنجم عن انتقال

جندى من بلد الى أخرى تختلف عن الأولى من ناحية المناخ وطبيعة الأرض والتقاليد ... ويمكن لهذه الاختلافات أن تؤدى الى مشاكل أكثر مما تعطى من فوائد ، المسألة الأخرى هى : ممن ستتكون قيادة هذا اللواء ؟ هل ستكون قيادة دولية أم ستتبع المؤتمر الوطنى الافريقى ، وهل يعنى ذلك ان أفراد تلك القوات سينفذون بالفعل أوامر المؤتمر الوطنى الافريقى ، وما هى سلطاته عليهم ؟ فى مقابل كل ذلك أرى أن علينا تقوية قدرات شعوب المواجهة . واتمنى بالطبع ان يقوم تعاون بين هذه الدول حيث يمكن أن تتحقق نتائج ايجابية كثيرة تفوق ما يحققه انشاء مثل هذا اللواء » .

أما عن امكانيات العمل المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الوطنى الافريقى ، يرى اللواء طلعت مسلم انه لا يوجد مثل هذا التعاون . كما أن امكانياته ليست كبيرة . وهذا لا يعنى اغفاله . اذ ان أى تعاون منظم بينهما يمكن أن يحقق نتائج ايجابية ولو محدودة ، ويجب أن تكون أولى مجالات التعاون هى تبادل المعلومات حول العلاقات بين النظامين العنصريين . فمجرد تبادل المعلومات يمكن أن يسهل حسب مناطق القصور والفائض بالنسبة للنظامين . أما مجالات التدريب العسكرى المشترك بين منظمة التحرير والمؤتمر الوطنى ، فيرى مسلم أنها ستكون من الصعوبة بمكان نتيجة لاختلاف مسرح العمليات وطول المسافة بين الجانبين بما لا يسمح – بتدريب مشترك فعال .

اهتم د . ابراهيم نصر الدين فى الرد على ما ذكره د . مصطفى كامل فى ورقته بشأن تعرض اليهود فى جنوب افريقيا لعمليات التمييز العنصرى . ويرى د . نصر الدين على العكس من ذلك . انه يجب النظر الى وضع اليهود فى جنوب افريقيا فى اطار نسيج الجماعة البيضاء ، وهذا يعنى ان الضغوط التى مارستها ضدهم حكومة الحزب المتحد حتى عام ١٩٤٨ لم تكن تحمل فى طياتها عوامل عنصرية ، وانما كانت ترجع الى عوامل اقتصادية فى المحل الأول ، اذ ان نسبة غالبية من رجال الأعمال المتحدثين بالانجليزية فى جنوب افريقيا هم من اليهود . ومع تصاعد النازية فى الثلاثينيات كانت الجماعة البيضاء منقسمة بين المتحدثين بالانجليزية والافريكانز الذين رغم تعدد أصولهم العرقية الا ان العنصر الالمانى كانت له الغلبة بينهم ، وهو العنصر الذى رفع شعار تأييد النازية . وفى المقابل كان اليهود هم العنصر المعادى للنازية داخل الجماعة المتحدثة بالانجليزية ومن هنا نجد ان دعايات الافريكانز فى ذلك الوقت تركزت فى الهجوم على اليهود حيث اعتبرت ان اليهود والجماعة المتحدثة بالانجليزية سرطان فى جسد الأمة ، ويتعين مصادرة ممتلكاتهم لأنهم جزء من النظام الاستعمارى الاستغلالى فى جنوب افريقيا .

وأثار د . ابراهيم نصر الدين قضية ثانية خاصة بموجة التفاؤل التى عمت بعض الأوساط الوطنية اثناء المحادثات التى جرت عام ١٩٧٥ بين الحزب الفيدرالى التقدمى – حزب المعارضة البيضاء فى جنوب افريقيا – وبين قيادات المؤتمر الوطنى الافريقى . وأكد د . نصر الدين على الطبيعة العنصرية للحزب الفيدرالى التقدمى « فقياداته يهودية ، وكذلك مصادر تمويله . بل أن ذلك

الحزب يمثل الذراع السياسية لشركة « انجلو أميريكان » متعددة الجنسيات ، ورئيسها هو المليونير اليهودى المقيم فى جنوب افريقيا « سير ايرنس أوبنهاينر » ولا يعود الدور المعارض الذى يلعبه هذا الحزب الى طبيعته الليبرالية . وانما يعود الى المصالح الاقتصادية للجماعة المتحدثة بالانجليزية . اذ لو نجحت خطة البانتوستانات ، واعترف المجتمع الدولى بها ، ستجد الجماعة المتحدثة بالانجليزية نفسها وجها لوجه أما جماعة الأفريكانرز فى دولة بيضاء ، الأمر الذى يعنى مصادرة ممتلكاتها ، وحتى طردها . ومن هنا تبدى الجماعة المتحدثة بالانجليزية تعاطفا مع الافريقيين انطلاقا من مصالحها الذاتية »

وافق د . مصطفى كامل السيد على ملاحظة د . ابراهيم نصر الدين . اذ رأى « ان الظاهرة الاستعمارية فى حد ذاتها هى ظاهرة عنصرية . ولا يمكن أن يكون هناك استعمار الا اذا كان مصحوبا بنوع من التبرير يظهره بمظهر عقلانى . ان جنوب افريقيا واسرائيل قد تميزتا بتأكيدهما على تفوق جنس أو جماعة معنية . لكن هناك تناقضا تقع فيه تجارب الاستعمار الاستيطانى وهو ان المنطلق العنصرى يذهب فى مداه الى حدود بعيدة ، بمعنى أنه داخل الجماعة اليهودية يوجد نوع من التناقض العنصرى داخل اسرائيل بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين . وأيضا داخل اليهود الشرقيين توجد فوارق بين من قدموا من شمال افريقيا وأولئك القادمين من الحبشة ومن الهند . اذن فالمنطلق العنصرى ليس موحدا للجماعة التى تعتقد فى تفوقها لكنه أساس للتفرقة الداخلية . وينطبق نفس الأمر على المجتمع الأبيض فى جنوب افريقيا . فنتيجة للوضع التاريخى لليهود ف اوروبا ، كانت هناك صور من التمييز والتحيز تمارس ضدهم . ولقد عبر الحزب الوطنى عن هذه النظرة المعادية لليهود . فالحزب الوطنى كان يتبنى الأيديولوجية النازية فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية . حتى أن معظم قياداته تعرضت للسجن بسبب ميولها النازية ، لكن نظرا لأوجه الشبه الكبيرة بين الكيان العنصرى فى جنوب افريقيا والكيان العنصرى فى اسرائيل ، اختفت الفوارق بعد قيام دولة اسرائيل وظهرت ألوان من التعاون » .

واستكمالا لنفس الفكرة يرى كمال الجزولى « أنه ليس هناك تناقض بين وضع اليهود داخل النظام العنصرى لجنوب افريقيا كمجموعة مضطهدة وبين العلاقات القوية التى تربط اسرائيل بجنوب افريقيا . ويمكن التحقق من ذلك اذا ما فهمنا المشروع الصهيونى نفسه ، فهذا المشروع الصهيونى يقوم أساسا على فكرة بناء الأمة اليهودية العالمية . اذن كان لابد لهذا المشروع أن يعانى الاضطهاد منذ العصور القديمة وحتى تاريخنا المعاصر . ولعلنا نذكر كلمة « هرتزل » عن أن الساسة الصهاينة لن يكونوا بحاجة الى بذل مجهود كبير فى غرس فكرة الأمة اليهودية بين اليهود ، اذ أن اعداء السامية انفسهم سيقومون بهذا العمل وبشكل افضل ، وهناك شواهد اخرى على التعاون بين القيادات الصهيونية وقيادات الرايخ فى نفس الوقت الذى كان اليهود فيه يتعرضون للحرق فى أفران الغاز فى ألمانيا النازية » .

تناول خالد الحسن قضية السامية معتبرا « أن وصف ما كان يجرى لليهود فى أوروبا باللاسامية هو وصف خاطىء ، فليس كل يهودى سامى ، اليهودى السامى هو فقط اليهودى العربى . ان اللاسامية هى تلك التى مورست ضد الشعب الفلسطينى وليس ضد يهود أوروبا الذين ينتمون الى الجنس الآرى . ان اى قراءة سريعة لتاريخ اوائل القرن الحالى ، تكشف ان كل اعداء اليهودية كانوا يؤيدون الصهيونية ، بما فى ذلك هتلر الذى صادر اموال اليهود فى أرمينيا ودفعها للحركة الصهيونية على شكل بضائع .

بالنسبة لموضوع تمييز الدروز عن العرب ، فلم تكن اسرائيل هى اول من فعل ذلك . وانما بريطانيا عام ١٨٣٧ فى تنافسها مع فرنسا التى استقطبت الموارنة فى لبنان ، وانتهت تلك العملية بمذبحة ١٨٦٠ . أما داخل الكيان الصهيونى فان هناك تمييزا واضحا للدروز عن العرب ، ولكن فى المرحلة الاخيرة بدأت هذه الخطة تنعكس على الجيش الاسرائيلى فى اتجاه مناقض لما كان مرجو منها لأن الدرزى هو عربى فى النهاية » .

أما حول التساؤل : هل يمكن أن تؤدى الانتفاضة الى حل حاسم ؟ فكان رده « فأنا اتفق مع كل ما ذكره د . عصام فى اننا لا نتوخى حلا حاسما شاملا من الانتفاضة ، فذلك لن يتم بفعل حركة التحرر الوطنى الفلسطينى ولا بفعل منظمة التحرير ، وذلك بسبب الخاصية الدولية للقضية الفلسطينية لأن اسرائيل هى مشروع استعمارى ، وبالتالى لا يمكن ان يكون الحل الا دوليا . ومنظمة التحرير والشعب الفلسطينى لا يمتلكان وسائل ادارة الصراع فى الساحة الدولية ، العرب فقط هم الذين يمتلكون تلك الوسائل ، فهم يملكون المال والارض والمواد الخام والاسواق .. الخ ونحن لا نملك شيئا من هذا ؛ وهذا سر مأساتنا . فلو صاحب هذه الانتفاضة موقف عربى ايجابى سلمى وليس عسكريا لكان بامكانها أن تؤدى الى نتائج ايجابية كثيرة ومع الاسف لم يوجد مثل هذا الموقف .

اخيرا فان الانتفاضة ليست طفرة . الطفيرة حدثت بتفاعل الاحداث . لقد كنا نفكر فى شىء كهذا ، ولكن لم نتخيل ما حدث . لان ما حدث كان ابداعا شعبيا وليس قياديا ، وان كان التدريب عليه يجرى منذ خمس أو ست سنوات بالحجارة بدلا من السلاح . كنا نتمنى ان يحدث هذا فى يناير العام القادم بعد أن تنتهى موجة الانتخابات الامريكية والاسرائيلية والفرنسية ، لكن الظروف فرضت ان تظهر الانتفاضة فى هذا الوقت ، وبالتالى فنحن من الآن وحتى نوفمبر نواجه خطرا كبيرا على الانتفاضة . واذا تمكنت الانتفاضة ان تستمر حتى نوفمبر ، اعتقد ان الانتفاضة ستكون قد انتقلت الى الشارع العربى وستتحرك الانظمة العربية من باب الحفاظ على الذات ، ولعلها تعطى شيئا .

وحول موقع اليهود فى جنوب افريقيا كانت مداخلة ادريس الذى رأى ان اليهود فى جنوب

افريقيا ينتمون الى الأقلية البيضاء ويتمتعون بحقوق سياسية لا تتمتع بها الأغلبية السوداء وهم على قلة عددهم لهم دور كبير فى الاقتصاد ، وفى نفس الوقت ، يؤيدون السياسات الصهيونية العنصرية لاسرائيل . ان بريطانيا هى التى اوجدت اسرائيل لتجهض الحركة القومية العربية وتكون حامية الغرب فى المنطقة ، كما أنها ايضا هى التى ساعدت على قيام النظام العنصرى قبل ٧ سنوات من وعد بلفور عند ظهور قرار عام ١٩١٠ فى جنوب افريقيا والذى قصر كل الحقوق على البيض . فكلا النظامين يعمل لخدمة الامبريالية ، واليهود فى كلا البلدين يؤيدون الصهيونية والعنصرية باستثناء افراد ينتمون الى منظمات تقدمية مثل الحزب الشيوعى . هؤلاء الأفراد . وان كان تأثيرهم على عملية اتخاذ القرار من خلال التصويت فى الانتخابات ضعيفا ، الا انه يمكن ان يكون لهم تأثير غير مباشر عن طريق العمل وسط القوى الاقتصادية .

أثار د . عبد المحسن حمودة فى تعقيبه اشكاليات عديدة تتعلق بفعالية المنظمات المناهضة للصهيونية والعنصرية . حيث قال : « ان أحد المخاطر التى تتعرض لها الانتفاضة الفلسطينية هو استنزاف طاقة الطفرة الوجدانية ، والخطر الثانى : هو ألا يقدر المثقفون ضرورة حشد الصفوف وتعبئتها لسد الثغرة وألا يعلقوا يأسهم فى رقاب الشباب والاطفال . وأنا اتفق مع د . عصام جلال فى أن الطفرة الوجدانية يجب ان تلتقى معها طفرة فكرية خاصة بالنسبة للمواطنين المصريين لأن واجبهم وحقهم أن يدركوا اننا (كمصريين) لا نؤيد الانتفاضة فحسب بل يجب أن نعرف انها قامت لتحقق – فيما تحقق – الدفاع لا عن أمن العرب فقط بل عن الأمن المصرى بشكل خاص . أما الطفرة الفكرية فلقد تعرض لها أيضا الاستاذ فاروق أبو عيسى فى نهاية الجلسة الأولى عندما أصل لضرورة قيام تطبيق عملى يفرضّ تلاقى النضال من أجل التحرر ضد العنصرية فى جنوب افريقيا والصهيونية فى فلسطين . كما تناول الاستاذ فاروق ضرورة تكوين هذا الجسد العربى الافريقى المعادى للعنصرية . وليس من شك اننا على اختلافنا لا نخفى صعوبات النضال . فاذا ما قامت هذه اللجنة – كما اعتيد فى منطقتنا بوجه خاص – على أن تكون رسمية أو شبه رسمية فانى لا أتوقع لها أكثر مما حدث فى السنوات الثمانى الماضية ولذلك فان مصر ، وهى تقع بين الطرفين : الجنوب الافريقى وفلسطين يقع عليها عبء كبير يحتم عليها أن تهتم بهذه التجربة ، وتعلمون حضراتكم بما قام به جيل الشباب فى مصر حين شكل لجنة لمناهضة الصهيونية وتعلمون كيف قامت بشكل تلقائى وكيف استمرت وكانت التلقائية احد الاسباب وراء استمرار تلك اللجنة وقدرتها على مقاومة محاولات اسرائيل احتلال معرض الكتاب لعرض ثقافتها المدمرة فى مصر . فى الوقت ذاته اكتفت الاحزاب والجمعيات الاخرى كنقابة الصحفيين والمحامين بالانسحاب من هذا المعرض وأقامت معرضا آخر لكتبها ومؤسساتها وبذلك نقلت ميدان المعركة بجوار الميدان ذاته ، كذلك قامت تلك اللجنة التلقائية بنشاطات أخرى مثل حرق العلم الاسرائيلى فى أحد ميادين القاهرة ومحاصرة المعبد اليهودى ورفض اشتراك اسرائيل فى المعرض الصناعى .

من أجل هذا فاننى أرى أنه حتى تستمر المقاومة وتتسع ، ولكى تتأسس حركة مناهضة للصهيونية والعنصرية ، فيجب أن نبتعد بقدر الامكان عن الوجه الرسمى وشبه الرسمى ، لأنكم تعلمون أن الوضع المسمى « ديموقراطى » لا يتعدى أكثر من ٥٪ من مساحة الرأى العام المصرى .

ولقد دارت مداخلة فاروق أبو عيسى حول دور اتحاد المحامين العرب كمنظمة غير حكومية فى مناهضة الصهيونية والعنصرية . ولقد أوضح أبو عيسى هذا الدور بقوله « بداية . فان اتحاد المحامين العرب هو منظمة دولية غير حكومية تعمل على الساحة العربية كأحد أذرع النضال العربى والأفريقى ، وهو منظمة مستقلة أثبت نشاطها عبر أربعين عاما من عمرها أن لها استقلاليتها فى مواجهة أى حاكم عربى مهما كان ، وهى لا تختص بالعمل فى قطر عربى بعينه ، أى ونحن فى رحاب شعب مصر ، لا نضع أنفسنا بديلا عن الحركة الشعبية المصرية ، فالحركة الشعبية المصرية هى المسئول الاول عن تولى مهام النضال فى مصر على كافة الاصعدة والجوانب ، ونحن . ومن هذا المنطلق ، حول وجودنا فى مصر لتنفيذ مهامنا القومية ، نتعامل مع كل المواطنين المنتظمين فى منظمات غير حكومية أو حزب أو ما شابه ذلك ، والحديث الذى ورد عن نقابة المحامين المصريين ونقابة الصحفيين المصريين حديث لا أقبله ، لأن التاريخ قد أثبت أن نقابة المحامين المصريين وقفت وتقف فى قلب النضال المصرى من أجل شعب مصر بدوره الطليعى وسط حركة النضال العربى ، وبالمثل كانت وستبقى نقابة الصحفيين المصريين وغيرها من التنظيمات المصرية غير الحكومية . ان هذا هو الافراز الطبيعى لحركة النضال المصرية .

اننا فى العمل الذى بدأناه ، وهو تشكيل اللجنة العربية لمناهضة العنصرية ، قد دعونا الى اربع ندوات حتى الآن فى مقر اتحاد المحامين العرب . دعونا النقابات الحكومية وغير الحكومية التى تعودت ان تتعاون معنا ، وكان الحضور كثيفا وأكثر مما توقعنا وخرجت عن هذه الاجتماعات اللجنة التى كان اسهامها فى هذه الندوة باكورة عملها الشعبى من أجل مناهضة العنصرية والصهيونية ، فهى لجنة تحضيرية قابلة للتوسع والنمو ، لذلك وزعنا أوراق طلب العضوية على كل من يرغب فى أن ينضم من الشخصيات والمنظمات العامة المؤثرة .

هذا هو العمل الشعبى الذى نقوم به . وأنا لا أرى انه يمكن ان تقوم حركة شعبية على الأفراد ، بالطبع كل حركة قوامها الفرد ، لكن الفرد فى تنظيم نقابى أو حزبى أو ثقافى أو أدبى فى حد ذاته لا يصنع التاريخ ، ان ما يصنع التاريخ هو الشعوب المنظمة فى تنظيمات وأوعية وآليات ، لذلك يجب أن نتعاون مع هذه التنظيمات رغم ما هى فيه من ضعف ، فهى المسئولة عن تطوير قدراتها وليست تلك مسئوليتنا ، وان كنا نعرف انه من خلال ميكانيزمات الحركة معنا ومع غيرنا سيستقيم عودها ويقوى ، ولكن فى النهاية ان الذى يصنع التاريخ ليس هو الفرد . وانما الجماعات المنظمة فى تنظيمات غير حكومية تعرف واجبها بمسئولية كاملة .

كذلك علق د . **عصام جلال** على حديث د . عبد المحسن حموده بقوله : « ليس بالضرورة ، عندما نتحدث عن اختلال التوازن بين الطرفين المتحاربين ، ان نتصور ان الطرف الاقل قوة هو الاقل فعالية ، هذا غير صحيح . اننا حين نتحدث عن الصهيونية ونتحدث عن طبيعة المجابهة القائمة فى هذا الجزء من العالم ونبحث ونحلل الأحداث ، فاننا نستطيع استقراء انسب الحلول للحركة فى المستقبل ، وبالتالى فان التصور الرائج حول أن حركة شعبية فى الأرض المحتلة تحت ظروف قاسية وفى مواجهة عدو مدجج بالسلاح وتحالف دولى رهيب ، وفى ظل طبيعة خاصة للمشروع الصهيونى يمكن أن تؤدى الى حل حاسم لما يسمى بالتسوية الشاملة ، وفى رأيى أن هذا تصور يجب رفضه ، ويجب أن نعلم أن طبيعة المجابهة لابد أن تكون مناسبة لطبيعة الطرفين وللتوازن القائم بينهما .

لاشك أن الطفرة تمثل مدخلا جديدا ومؤثرا ، له فعاليته وسيكون له انعكاسه ، لكن القضية الاساسية ان الطفرة لازالت تمثل تحرك جزء يسير من قوى التطبيع العربية ، والقوة العربية ليست كما يبدو قوة سالبة معدومة الارادة والفعالية اطلاقا . القوة والارادة والفعالية متوفرة على المستوى العربى وان تكن غير مستخدمة . الطفرة لها دورها التاريخ اذ مثلت نقطة انطلاق للقوة العربية ، وأنا أرى أن اغفال هذه الفرصة يعتبر جريمة ، وان المسئولية هى مسئولية كل العرب ، رسميين وغير رسميين ، واذا لم نستطع تفهم طبيعة التطور فى الصراع وطبيعة القوى الجديدة والفرص المتاحة ونرتفع الى مستوى المسئولية كى نتعامل مع الظروف المتغيرة ، اذا لم نستطع ذلك فلن تكون هناك حلول أو انجازات ذات قيمة » .



المحور الخامس

اشكال مواجهة النظامين العنصرى والصهيونى

التعاون العربى الافريقى فى مواجهة العنصرية والصهيونية

محجوب محمد صالح
رئيس تحرير جريدة الايام السودانية

المواجهة مع نظام القهر العنصرى فى جنوب افريقيا والنظام الصهيونى فى أرض فلسطين تعكس سمات متشابهة لأن طبيعة النظامين واحدة وممارساتهما متطابقة فالفلسفة التى تقوم عليها فكرة (الابارتهيد) وفكرة (الصهيونية) هى وجود العنصر الأسمى والشعب المختار وكلا النظامين يبرر وجوده بنظرية عرقية وينطوى على نوايا عدوانية ويعيش على ممارسة القهر وكلاهما يشكل استعماراً استيطانياً يحاول أن يبنى كيانه فوق أرض سليبة فيعيش كجسم غريب فى المنطقة ويعتبر نفسه قلعة متقدمة للاستعمار العالمى وحارساً لمصالحه وحليفاً استراتيجياً له .

ومن هنا يجىء التعاون الوثيق بين دولتى الكيان العنصرى والتنسيق والتكامل بينهما بدءا بتبادل المعلومات الامنية وانتهاء بالتعاون فى تصنيع وامتلاك الاسلحة النووية وما المعلومات التى اذيعت مؤخراً عن التعاون القائم بينهما – فى اتصال مع النرويج وفرنسا – لاجراء تجارب نووية فى المنطقة القطبية[1] الا حلقة جديدة فى سلسلة اتصلت عبر الاعوام الماضية ، وقد وجدت هذه الانظمة الحماية ايضاً من النظام الاستعمارى العالمى وكلاهما تعتبر نفسها حامية لمصالحه فى المنطقة وقد بلغ هذا التعاون قمته بالحلف الاستراتيجى الامريكى الاسرائيلى وبالموقف المعارض لفرض المقاطعة على جنوب افريقيا الذى تبنته بريطانيا وشاركتها فيه بعض الدول ودوائر المال الغربية .

هذه هى ملامح المعسكر الذى تكون دعماً للوجود العنصرى/العرقى فى كلا الكيانين وهو يفرض بالضرورة قيام جبهة اكبر واعرض للقضاء عليهما ولدعم المواجهة وتصعيدها . وفى داخل هذه الجبهة لابد أن تختلف الادوار حسب اختلاف المواقع الاقليمية والعالمية كما تختلف أساليب المواجهة ، وقد حان الوقت لاعادة النظر فى هذه العلاقات بغرض ازالة المعوقات والقضاء على السلبيات وتنشيط حركة الدعم القوى التحرر داخل الكيانين وتجاوز الشكل العفوى الراهن الى شكل أكثر فعالية ، يتولى مهام محددة على كافة المستويات .

العمل فى الداخل :

قيادة المواجهة الفاعلة هى قدر اولئك الذين يعيشون فى الداخل وقد حملوا العبء منذ فجر المقاومة ، ففى الجنوب الافريقى ومنذ أكثر من ربع قرن ظل المدنيون العزل يقودون المقاومة الشرسة في جنوب افريقيا حين هزت ضمير العالم احداث شاريفيل فى مطلع الستينات فكانت مذبحة على شاكلة مذابح العدو الصهيونى العديدة فى الأرض المحتلة . وما الانتفاضة التى تشهدها فلسطين اليوم لأ قمة جديدة من قمم المواجهة فى الداخل تثبت أن احتلال الارض هنا أو هناك لن يدوم .

المقاومة فى الداخل - اذن - هى الاساس ، وقد اشار الى ذلك اوليفر تامبو وهو يتحدث باسم المؤتمر الافريقى الوطنى حين قال أنه مهما كانت قوة الضغوط الخارجية فهى لن تحسم الصراع اذا كانت المواجهة فى الداخل ضعيفة وأن التضامن العالمى لن يحقق أى نتائج اذا لم يكن العمل فى الداخل قوياً ومركزاً وأنه متى ما اشتدت المواجهة فى الداخل فيجب أن يتحول التضامن الخارجى من مرحلة (الدعم) الى مرحلة (المشاركة) فى النضال [٢] وقد حان الأوان لانتقال التضامن العالمى من مرحلة الدعم الادبى إلى مرحلة المشاركة الفاعلة التى تحتاج الى تنظيم وقنوات وعمل وفق اهداف محددة .

والاستعمار الاستيطانى بطبيعته يتبنى استراتيجية ذات ثلاثة أهداف محددة :—

* احتلال الارض .
* هزيمة أصحابها والقضاء على هويتهم .
* حسم الموقف لصالحه بفرض الامر الواقع .

واذا كان كلا النظامين قد نجح لظروف وعوامل عديدة فى تحقيق الهدف الاول وهو احتلال الارض فانهما لم يحققا أياً من الهدفين الاخرين والمواجهة المستعرة فى جنوب افريقيا والارض المحتلة تثبت ألاّ أمل لهما فى هزيمة قوى التحرير ولذلك فان استراتيجية المواجهة ينبغى أن تكون هى التحرك من هذا الموقف نحو الهدف النهائى وهو هزيمة العدو فوق الارض الذى احتلها وبذلك يصبح (تحرير الارض) وتقرير مصير الشعوب هو الهدف الرئيسى للمواجهة ، فتجند كل الطاقات لهذه الغاية وعلى الرغم من القوة العسكرية والاساليب القمعية التى يستعملها النظامان العنصريان فقد نجحت المقاومة الشعبية فى كلا البلدين فى تحريك المواجهة فى موجات متتالية من الانتفاضة الجماهيرية أخذت أشكالاً عديدة ولجأت لسلاح المظاهرات العنيفة والاصطدام مع قوات الامن والاضرابات والمقاطعة الداخلية والعصيان المدنى - وسجلت فى كل هذه التجارب نجاحات جعلت من قوى المقاومة فى حقيقة الامر سلطة قائمة فى المنطقة تملك القدرة على تحرك الجماهير وتستقطب عطاءها ، وتبلور دور

الدعم الخارجي فى حماية ظهرها وتوفير احتياجاتها وبلورة الرأى العام الضاغط لمصلحتها .

وقد لجأ النظامان الى أسوأ وأبشع وسائل القمع فاستعملوا الاسلحة الحديثة فى مواجهة المواطنين العزل واضطرت جنوب افريقيا أن تفرض حالة الطوارىء منذ عام ونصف عندما بلغ التحدى ذروته ومازالت الاضرابات والتظاهرات تنفجر رغم كل قوانين القهر والكبت التى تلجأ اليها ، وبالمقابل أعلنت اسرائيل فى مواجهة الانتفاضة الشعبية العارمة التى تعيشها الاراضى المحتلة هذه الايام اللجوء الى سياسة (القبضة الحديدية) ، والى العنف وقوانين الطوارىء وحظر التجول وابعاد القادة من بلادهم والتهجير والسجن والتشريد والتجويع بل والقتل المباشر ودفن المواطنين أحياء ولكن الانتفاضة التى أكدت القيادة الاسرائيلية قدرتها على اجهاضها مازالت تحقق كل يوم نصراً جديداً .

وقد نجح المواطنون فى الداخل فى ابتداع الوسائل التنظيمية لحركتهم الشاملة فى اطار التنظيم الكبير – المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر عموم افريقيا ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا فى الجنوب الافريقى ومنظمة التحرير الفلسطينية – وفى ابتداع وسائل العمل الداخلى وتكييفها فى اطار الظروف الداخلية وأفرزت الانتفاضة هنا وهناك قيادات داخلية واقعية ورشيدة تعيش فى ملامسة يومية للاحداث وتتحمل العبء فى بسالة وعلى القوى المساندة لها فى الخارج أن تكيف تحركاتها وفق هذه المستجدات . والحركة الداخلية قادرة ، لو توفر لها الدعم ، على تطوير المواجهة والتقدم بها نحو فرض شرعية واقعية تستطيع أن تدير الصراع ادارة ذكية وصلبة ومن هنا يجىء دور (الخارج) فى دعم الداخل وتتحدد مهامه ، وهو واجب يحتاج لقدر كبير من الوعى والصلابة حتى لا تتسرب الافكار التى تهدف للانحراف بالحركة نحو الحلول الجزئية أو الاستسلامية أو اجهاضها بالمساومات غير المبدئية وهو خطر يواجه كلتا الحركتين اليوم من قوى عديدة تمشى فى صفوف حركة التحرير وهى فى حقيقة الامر تسعى لحماية مصالحها وأوضاعها إفراغ المواجهة من محتواها الحقيقى .

وفى هذا الصدد فان الضغوط التى يتعرض لها المؤتمر الافريقى للدخول فى مفاوضات دون شروط مسبقة تشبه الى حد كبير المشروعات الامريكية التى تدعو للحكم الذاتى او الادارة الذاتية عن طريق المفاوضات المباشرة ومحاولات عزل منظمة التحرير الفلسطينية ومثلما كان رد منظمة التحرير الفلسطينية المدعوم من قوى الداخل والخارج هو رفض المشروعات المشبوهة كان رد المؤتمر الافريقى قاطعاً بعدم الدخول فى أية مفاوضات قبل اطلاق سراح السجناء السياسيين والاعتراف بالمؤتمر ممثلاً شرعياً لاهل جنوب افريقيا ورفع حالة الطوارىء واذا تحقق كل ذلك فان المؤتمر لا يمانع فى مفاوضات شريطة ان يكون هدفها الوحيد هو تحقيق حكم الاغلبية وهو نفس مطلب تقرير المصير بالنسبة للحركة الفلسطينية .

وقد لجأ النظامان لوضع استراتيجيات محددة عبر العقود الثلاثة الماضية للتعامل مع المواجهة الداخلية والخارجية ، وهي استراتيجيات متشابهة فى معالمها الاساسية وهى تركز على :-

الأمن الداخلى :

حماية بنظام بوليس قمعى ، وبمحاولة عزل المواطنين فى أرضهم إما بخلق دويلات البانتو فى جنوب افريقيا أو خلق مستوطنات اليهود فى قلب المناطق العربية وتشريد سكانها وحصرهم فى أجزاء معينة ، وفى تشديد الرقابة والاجهزة السرية وتسليح اليهود والأفريكانز وقيام مليشيات داخلية .

حراسة الحدود :-

احكام العزل بقفل الحدود مع دول الجوار وانشاء المستعمرات العسكرية فيها ، بل وبناء حواجز وموانع مثل السور المرتفع الذى اقامته جنوب افريقيا على حدودها مع موزمبيق لارتفاع ثمانية اقدام ومدت فيه اسلاكاً تحمل تياراً كهربائياً قوته ثلاثة ألف فولت .

جمع المعلومات :

تسليط أجهزة المخابرات لتتبع نشاط حركات التحرير ليس فى الداخل فحسب بل الاتصالات الخارجية مع الداخل ومحاولة خلق الانقسامات فى الحركة وشن الحرب النفسية وحملات الاغتيالات والارهاب لكوادر حركات التحرير

الحرب الاعلامية :

محاولات تصوير الحركات التحريرية (بالارهاب) لكسب الرأى العام العالمى ، وتصوير الأنظمة العنصرية بأنها الأضعف وسط بحر من الاعداء وان الحضارة مستهدفة فى الهجوم عليها .

ولذلك فان أى دعم للداخل يجب أن يسعى للحفاظ على وحدة الحركة وعلى افساد المخططات الاعلامية والنفسية التى يمارسها العدو وعلى اختراق تحصيناته بمختلف الوسائل حتى يصل العون والمدد للحركات فى الداخل والتحرك العالمى الواعى لخلق رأى عام يدعم انتفاضات الداخل ويكشف ممارسات العدو ضد حقوق الانسان والمواثيق والاعراف الدولية ولجوئه للعنف والقمع الشرس للنساء والاطفال والمواطنين العزل ، وقد كشفت انتفاضة الشعب الفلسطينى عن بشاعة

ووحشية القمع الاسرائيلى مثلما تمثل فى أحداث شاريفيل قبل ما يقارب الثلاثين عاما ومثلما تكرر فى مواجهات سويتو وغيرها من معارك الشعب الافريقى .

دولة المواجهة :

لقد اقتضت ظروف المواجهة فى كلا الحالين أن تتحمل دول الجوار مسئوليتها فى ايواء المحاربين واللاجئين من القهر فى أرضهم واذا كانت الدول العربية قد خاضت حروباً متصلة مع العدو الصيهونى على مدى أربعين عاماً فان دول الجوار الافريقية كانت خلال هذه الفترة تخوض معاركها التحريرية ضد أنظمة مشابهة للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا وتحملت منذ أن حققت استقلالها مسئولية دعم المناضلين فى جنوب افريقيا مما ألقى عليها تبعات ومسئوليات محددة بعضها يفوق طاقاتها وقدراتها وقد أدى ذلك بالمقابل الى تبنى العدو فى الحالين لاستراتيجيات متشابهة تقوم على :-

١ - المحافظة على ميزان القوى العسكرية :

وذلك بتوظيف علاقاتها الاستعمارية وتحالفاتها وامكاناتها الحضارية والمالية فى الاحتفاظ بقوات عسكرية أكثر كفاءة وبتسليح أكثر تقدماً وانشاء تحالفات مع القوى الاستعمارية تدعمها دعماً غير محدود .

٢ - الحد من القوة العسكرية لدول الجوار :

وذلك بالعدوان على الأهداف العسكرية وبتبنى سياسة الدفاع الهجومى ومحاولة القضاء على طاقات دول الجوار كلما اكتمل بناؤها وخير مثال لذلك الهجوم على المفاعل الذرى العراق بالنسبة لاسرائيل والهجمات بدعوى وجود كوبى فى انجولا بالنسبة لجنوب افريقيا والقيام على فترات زمنية متقاربة فى كلا الحالين بعمليات عسكرية محدودة .

٣ - التدخل العسكرى الواسع :

وقد حاولته اسرائيل فى لبنان كما حاولته جنوب افريقيا فى كل من موزمبيق وانجولا اضافة لما يسمونه بالعمليات العسكرية المحدودة .

٤ - الحصار الاقتصادى :

وقد حاولته جنوب افريقيا بدرجة أوسع فى محاولة لخنق اقتصاديات دول الجوار الافريقى نتيجة للظروف الجغرافية لتلك الدول ولبناء الهياكل الاساسية على العهد الاستعمارى التى جعلت الطريق الى البحر لبعضها مفتوحاً عبر جنوب افريقيا .

ان وجود حركات التحرير فى دول الجوار يضع تبعات على تلك الدول ويقتضى وضع خطط متكاملة ودائمة لدعم دول المواجهة اقتصاديا وعسكريا حتى تقف فى وجه العدوان ، على أن الأمر يقتضى أيضا - الأ يتحول وجود حركات التحرير على أرض دولة من دول الجوار الى وسيلة لممارسة الضغط على الحركة من هذه الدولة أو تلك وقد ظهرت هذه امام المحاولات فى الوطن العربى ومنظمة التحرير الفلسطينية تعمل على تجاوزها باصرارها الاصرار كله على (استقلال القرار الفلسطينى) ولم تواجهه الحركة فى جنوب افريقيا بصورة واضحة بعد غير ان فى الجو ما يشير الى انها قد تمر بهذه التجربة قريبا ازاء ضغوط دولية واقتصادية تمارس على دول الجوار مما يقتضى التحسب للامر بوجود تفاهم مشترك يسانده رأى عام قوى يضمن (استقلالية الحركة) رغم وجودها فى أرض غير أرضها .

ويحتاج الأمر أيضا لعلاج مشاكل دول الجوار التى تنتج من وضعها فى خط النار نتيجة لتحملها هذه المسئولية وذلك ليس بدعمها ماديا وعسكريا ودبلوماسيا وسياسيا فحسب بل فى التنسيق الدبلوماسى معها فى اطار دول المجموعة الافريقية والعربية ودول عدم الانحياز بغية الوصول لموقف موحد .

الدعم العالمى :

إن مقاومة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا والنظام الصهيونى فى فلسطين هى مقاومة لأوضاع استعمارية تقودها حركات تحريرية ولابد بهذا المفهوم أن تجد الدعم من كل القوى المساندة للتحرير المعادية للاستعمار ، وهذه الجبهة العريضة الواسعة يواجه التنسيق بينها ضعفاً والحركة وسطها تشتتاً فى غياب استراتيجية متكاملة تعنى بالنشاط الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى والاعلامى والعسكرى وتوحد بين الجهات المختلفة التى تدعم العمل سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو اقليمية أو هيئات تطوعية أو منظمات غير حكومية أو افراداً .

لقد أثار الرأى العام العالمى القمع الوحشى الذى مارسه ومازال يمارسه الكيان العنصرى والكيان الصهيونى ضد المواطنين العزل والهجمات التى تشن عبر الحدود على دول الجوار والغزو المسلح والعمليات الارهابية التى تتولاها قوات وأجهزة مخابرات النظامين بدءاً بالهجوم الغادر على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس أو تفجير باخرة العودة أو الهجوم الغادر على زامبيا وأنجولا وموزمبيق غير أن ردود الفعل تظل وقتية تنقصها المتابعة وعابرة لا تؤدى الى عمل يكتسب صفة الدوام ولأبد من التفكير فى الخروج الى أشكال تنظيمية أكثر فعالية وحركة لاستغلال هذا الرصيد من المساندة وذلك حتى يتحقق :

١ - مواصلة الضغط الدولى فى مجلس الأمن والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لادانة الممارسات القمعية وتنفيذ القرارات السابقة وتحقيق تقرير المصير للشعبين وتوفير الحماية وفق الاعراف والمواثيق الدولية للمواطنين .

٢ - توفير الدعم المادى والمعنوى لحركات التحرير ومساندتها فى المحافل الدولية وكشف ممارسة النظامين الفاشيين .

٣ - توفير الدعم المادى والعسكرى لدول المواجهة لتمكينها من الوقوف امام العدوان العسكرى والارهابى للنظامين والانتصار فى الحرب الاقتصادية التى تشن ضدها .

٤ - العمل لعزل النظامين الفاشيين والسعى لإحكام المقاطعة ضدهما وأن يتحقق التزام عربى وافريقى صارم فى هذا الصدد فقد كشفت الممارسات خلال الاعوام السابقة عن ضعف الالتزام بقرارات المقاطعة كما كشفت عن تسلل اسرائيلى متزايد لافريقيا وتسرب بمسالك مختلفة للبترول العربى لجنوب افريقيا .

٥ - خلق أجهزة جديدة ومقتدرة لتنسيق العمل فى المنظمات غير الحكومية خاصة منظمات الحقوقيين وهيئات الدفاع عن حقوق الانسان ، لكشف الممارسات اللاانسانية التى يقوم بها النظامان العنصريان وادانتها واستنفار رأى عام عالمى فاعل ضدها .

٦ - التحرك الملتزم من داخل المنظمات الاقليمية وحركة عدم الانحياز لتحديد مواقف صارمة لدول العالم الثالث ازاء هذه التجاوزات ولدعم نضال حركات التحرير وللضغط على المجتمع الدولى لممارسة مسئولياته ولاجهاض محاولات الأنظمة والدول التى تسيطر عليها قوى تسعى للانحراف بهذا النضال الى مسارب التسويات العقيمة .

ولكى تتحقق هذه الاهداف لابد أن ندرك استراتيجية العدو وقدراته ومخططاته ونتعمق فى دراسة تحركاته وادراك أبعادها فالنظامان يتحركان من أرضية مشتركة ويعتمدان على العنف فى الداخل كما أثبتنا فى الفقرات السابقة ، وليس من قبيل المصادفة أن يتزامن العنف والوحشية التى يواجه بها النظام الصهيونى انتفاضة الشعب الفلسطينى مع الغارات المكثفة التى شنها النظام العنصرى آخر فبراير على الاراضى الانجولية والهجوم البرى والتغلغل ٣٠٠ كيلو متر داخل اقليم لوبانجو الواقع جنوب انجولا والذى اشترك فيه عشرة آلاف من جنود النظام العنصرى استهدف المواقع الاستراتيجية والاقتصادية الحيوية وواكبه قصف مدفعى بعيد المدى على قرى الاقليم بصورة مكثفة ووحشية أدت لمقتل المئات من المدنيين العزل والنساء والاطفال[٣] .

وفى الوقت الذى كانت هذه القوات تُمارس هذا العمل الوحشى اندلعت المظاهرات صاخبة فى مختلف أنحاء جنوب افريقيا رغم حالة الطوارىء المعلنة احتجاجاً على قرارات حظر ١٧ منظمة وطنية من بينها الجبهة الوطنية الديمقراطية كبرى المنظمات العلنية المناهضة للفصل العنصرى ومجلس نقابات العمال وهو أكبر تجمع عمالى للسود فى جنوب افريقيا .

وبجانب ادراكنا لابعاد مخططات العدو فى الداخل ونحن نخاطب الرأى العام العالمى ونستنفر قوى التحرر فى كل مكان يجب أيضا ان نعى جيدا قدرة العدو على التحرك فى الخارج وتحالفاته الخارجية حتى يأتى تحركنا المضاد واعياً وبنفس الحجم والقدر وحتى نستنفر طاقات كل القوى التى تدعم حركة التحرر اقليميا وعالميا .

ان العدو يستفيد من تحالفات استراتيجية دولية معلنة ويستفيد أيضاً من قوى كثيرة تربطه بها مصالح ، واذا كانت اسرائيل تطرح نفسها كقلعة متقدمة للاستعمار فان جنوب افريقيا تستغل فوق ذلك مصالح اقتصادية عميقة تربطها بالشركات متعددة الجنسيات التى تنهب افريقيا وتستأثر بخبراتها وبالتالى فان هذه المؤسسات والمصالح الاقتصادية تدعم الانظمة الفاشية العدوانية وتكون الجبهة المتحالفة مع المساندة للانظمة العنصرية ولابد من التصدى لهذا الحلف وكشف مخططاته .

ويستغل كلا النظامين أيضا مواقع فى أجهزة الاعلام العالمى فيوجه الضغوط لتغيير صورته وتزييف الحقائق ومحاربة الجهود المبذولة لتعريته وعلى هذه الجبهة لابد من تحرك واع ومدروس يستهدف فضح جرائمه وتعرية ممارساته الاجنبية .

وفى هذا الاطار يلعب (اللّوبى) اليهودى فى كل بلد دوراً رئيسياً فى قيادة الاوركسترا التضليلية ويجب أن نتذكر أن الانتشار اليهودى فى انحاء كثيرة فى العالم يشكل نقطة ارتكاز لكلا النظامين فتعداد اليهود فى العالم يزيد على ١٤ مليونا منهم مليونان ونصف فقط يعيشون فى اسرائيل وتلعب البقية الباقية دورها فى الخارج واذا نظرنا الى خريطة توزيع اليهود فى العالم لوجدنا أن تعدادهم فى الولايات المتحدة يبلغ ضعف تعدادهم فى اسرائيل وان لهم وجوداً فاعلاً فى أوربا (٥٦٠ ألفاً فى فرنسا وأربعمائة ألف فى بريطانيا) وفى امريكا الجنوبية (٢١٠ آلاف فى الارجنتين و ١٨٠ ألفاً فى البرازيل) .

ولابد أن نثبت أيضا أن لهم وجودا فاعلا جدا فى جنوب افريقيا ونسبة تعدادهم بالنسبة للسكان البيض جد عاليه اذ يبلغ عددهم ١٢٠ ألفاً(٤) .

اذن لابد لأى خطة لتنسيق المواجهة لكلا النظامين أن تأخذ قدراتهما الذاتية وقوة تحالفاتهما فى الاعتبار حتى يتحقق التفوق عليها بادراك تام لأبعادها .

واذا كان النظامان قد نسقا تحركهما معا لابد أن نسأل أنفسنا هل حققنا نحن أى قدر من نسيق وهل أنشأنا التحالف العربى الافريقى فى مواجهة هذا الحلف غير المقدس ؟

العلاقات العربية الافريقية :

ظلت العلاقات – العلاقة العربية الافريقية حتى مطلع الستينات تتم بين الدول العربية لافريقية على المستوى الثنائى وأغلبها كان يتم بين الافارقة والدول العربية الافريقية وقد لعبت ثورة سر دورا بارزا فى مساندة المد التحررى كما فعلت الجزائر أيضا .

غير ان افريقيا لم تعرف منظمة قارية الا عام ١٩٦٣ حينما نشأت منظمة الوحدة الافريقية ، كانت الدول الافريقية غير العربية حتى ذلك الوقت تنقسم الى ناطقة بالانجليزية وناطقة بالفرنسية كانت تنقسم بين معسكر راديكالى ومعسكر محافظ ممثلا فى مجموعة كاسبلانكا ومجموعة مونروفيا ذلك جاء تكوين منظمة الوحدة الافريقية انجازا متقدما فى طريق وحدة القارة ولكن ذلك الانجاز لم ير بالطبع فى توجهات وطبيعة الدول الاعضاء فظلت المحافظة محافظة والراديكالية راديكالية وانتقل سراع الى داخل المنظمة .

غير أن مجرد قيام منظمة فتح المجال لتعاون عربى افريقى على اساس (مؤسسى) بين منظمة حدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وان شكل عام ١٩٦٣ ، لهذا السبب نقطة تحول فان حربى م ١٩٦٧ و١٩٧٣ كانا معلمين بارزين على طريق التعاون العربى الافريقى . لقد كان الوعى فريقى بالقضية الفلسطينية مطلع الستينات ضعيفا وكانت المساندة لها غير واضحة وانعكس ذلك الاجتماع الاول للمنظمة حين لم تجد فكرة ادراج القضية فى اجندة المنظمة تجاوبا ايجابيا نتيجة ضغوط التى مارستها اسرائيل على العديد من الدول فحذفت منها وعالج جمال عبد الناصر الامر كمة حين قبل الحذف معلنا أن افريقيا ستكتشف عبر تجربتها الدور الاسرائيلى المعادى للتحرر فى ارة وفى فلسطين (٥) ولذلك فان قضية الشرق الاوسط لم تدرج فى أجندة مؤتمر القمة الافريقى الأ مؤتمر كنشاسا فى سبتمبر عام ١٩٦٧ – أى بعد حرب يونيو . حتى قيام الحرب لم تكن قضية رق الاوسط (هما افريقيا) بالنسبة للعديد من الدول الافريقية ، لقد اتضح ذلك فى القرار الذى ته دول عدم الانحياز فى الامم المتحدة فى يونيو عام ١٩٦٧ اذ وقفت معه ١٤ دولة افريقية فى حين ازت سبع عشرة دولة افريقية الى جانب اسرائيل مؤيدة دول امريكيا اللاتينية .

غير أن (احتلال الارض) فى حرب يونيو غير المواقف الافريقية وأصبح نقطة تحول فى لاقة العربية الافريقية على طريق مساندة الحق العربى وتصاعد الموقف فى القمة الافريقية التى قدت فى الجزائر عام ١٩٦٨ حين وافقت ٣٦ دولة افريقية على قرار يدعو اسرائيل للانسحاب من راضى العربية .

وبالمقابل فان الاهتمام العربى الجماعى بافريقيا كان ضعيفا والقرارات القليلة الصادرة من الجامعة العربية بدءاً من عام ١٩٥٢ كانت محدودة الأثر ضعيفة التنفيذ ومتباعدة بل أن لبنان مثلاً ظل يحتفظ بتمثيل قنصلى مع جنوب افريقيا حتى عام ١٩٧٥ وعلى الرغم من قرار مجلس الجامعة العربية فى اشتورا عام ١٩٦٠ بتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع الدول الافريقية فان ما تحقق فى هذه الميادين كان محدودا جدا .

ومن الجانب الآخر فان اسرائيل حرصت منذ اواخر الخمسينات فى بناء وتعميق صلاتها الافريقية وزادت من علاقاتها التجارية والثقافية والاجتماعية حتى أنه بمنتصف الستينات كان قد زارها عشرات المسئولين من بينهم رؤساء دول افريقية وبلغ عدد الخبراء الذين ارسلتهم اسرائيل الى افريقيا فى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٦ حوالى الالفين وخمسمائة خبير وانشأت فى تل ابيب فى اكتوبر عام ١٩٦٠ معهدا للدراسات الافريقية والآسيوية لاستقبال وتديب الطلاب من آسيا وافريقيا ومعهدا آخر للتدريب فى حقل الخدمات الاجتماعية فى حيفا فى عام ١٩٦٢ وبدأت خط النجم الاسود الملاحى مع غانا ودخلت فى مشروعات صناعية وتجارية فى نيجيريا وسيراليون ووسعت تجارتها مع غينيا وبلاقاسى وكينيا وساحل العاج ومالى وتنزانيا . وليس من اغراضنا هنا أن نحصر كل النشاط الاسرائيلى ولكن نسوق أمثلة على التحرك الاسرائيلى الذى خطط لمنع قيام حلف عربى افريقى بدعم حركات التحرير ولذلك امتد هذا التعاون بصورة مكثفة لميدان التعاون العسكرى بالتدريب والامداد بالسلاح وأعمال المخابرات وتنظيم كتائب الشباب .

حرب اكتوبر :

وقد حققت حرب اكتوبر طفرة جديدة فى العلاقات فان التعاطف مع الموقف العربى الذى بدأ فى اعقاب حرب يونيو شهد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاقطار الافريقية واسرائيل بعد حرب اكتوبر وبلغ ذروته عندما اتخذ شكلا مؤسسياً .

فقد عقد المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية اجتماعا طارئا قرر فيه تكوين لجنة سباعية لدراسة كيفية تنمية وتدعيم التضامن الافريقى العربى وترجمته الى الواقع واجتمع الملوك والرؤساء العرب فى الجزائر من ٢٦ الى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣ وافردوا جزءا كبيرا من مناقشاتهم لقضية التعاون العربى الافريقى على ضوء التضامن الافريقى مع القضية العربية وقد أكد بيان الجزائر هذه الحقيقة حينما أمن على أن الاجتماع (أخذ بعين الاعتبار تزايد حركة التضامن التى عبرت عنها الاقطار الافريقية الشقيقة لصالح القضية العربية العادلة والكفاح من أجل تحرير الاراضى العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية وهو الكفاح الذى يندرج **ضمن المعركة التى تخوضها قوى التحرر ضد قوى الاستعمار والعنصرية والصهيونية** .

وهذا أول بيان يصدر عن الجامعة العربية يضع قضية المواجهة فى اطارها الصحيح فى المضمون الافريقى ويعتبر القضيتين – مواجهة العنصرية ومواجهة الصهيونية – قضية تحرر وطنى مشترك – يهم الشعوب العربية والافريقية بنفس الدرجة .

ودعا البيان التجسيد التضامن العربى (بشكل ملموس فى كل الميادين) وأكد تأييد البلاد العربية للدول الافريقية (تأييدا كاملا فى الكفاح من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاقتصادى وفى النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصرى)(٦) .

وحمل البيان قرار الدول العربية بقطع (جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا) ونظر الاجتماع فى قضايا الدعم الاقتصادى لافريقيا وتقديم الدعم للدول الافريقية لمواجهة الارتفاع فى اسعار البترول ومساعدتها فى مشاريع التنمية ولكن الأهم من ذلك أن المؤتمر كلف أمينه العام باجراء مشاورات دورية بين المنظمتين .

وفى مؤتمر الرباط (٢٦ الى ٢٩ اكتوبر) ١٩٧٤ قررت القمة العربية السعى لعقد قمة عربية مشتركة افريقية عربية وارسال بعثة لتطوف بالدول الافريقية لدعم التعاون ، وقد وافق المجلس الوزارى الافريقى فى دورته المنعقدة من ١٣ – ٢١ فبراير ١٩٧٥ على فكرة عقد قمة مشتركة وفوض لجنة وزارية بالتعاون مع الامين العام للجامعة العربية للاعداد لاجتماع القمة المشترك .

وليس من أغراض هذا البحث أن يستعرض كل تفاصيل العلاقات خلال هذه الفترة التى عكست ايجابيات وسلبيات ولكننا نركز على تطور مفهوم العمل المؤسسى بين الجانبين لتوحيد الرؤية حول مواجهة النظامين العنصريين وقد توالت التطورات فى هذا الصدد الى أن تم عقد أول مؤتمر قمة عربى افريقى مشترك فى القاهرة من السابع الى التاسع من مارس ١٩٧٧ وقد صدرت عن ذلك المؤتمر ثلاث وثائق هامة حددت اسلوب التعاون فى مواجهة النظامين العنصريين وكان أول تلك الوثائق الاعلان السياسى وفصلت الوثيقة الثانية أسس التعاون الاقتصادى وحددت الوثيقة الثالثة الأجهزة المشتركة التى يناط بها هذا العمل .

وقد اكد الاعلان السياسى الاتفاق الافريقى العربى فى مواجهة النظامين كما أكد (الحاجة الى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة فى كفاحها للتحرر الوطنى ويدينون الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وجميع الاشكال الاخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالاخص مظاهرها كما يتضح فى افريقيا الجنوبية وفلسطين وفى الاراضى العربية والافريقية الاخرى المحتلة)(٧) .

وقد دعا الاعلان لتبادل المعلومات بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية حول تطور النضال فى المنظمة حتى تتمكن الدول الاعضاء من القيام بدور ايجابى وفعال واذان الاعتداءات المتكررة من جنوب افريقيا على دول الجنوب الافريقى والاعمال المشابهة التى تقوم بها اسرائيل فى

مصر والاردن ولبنان وسوريا وطالب الاعلان بزيادة الدعم لتلك الدول .

وحمل الاعلان قرار المؤتمر بمواصلة الجهود فى جميع المنابر الدولية لتحقيق أكثر السبل فعالية لتعميق العزلة السياسية الاقتصادية لاسرائيل وجنوب افريقيا والاستمرار فى سياسة المقاطعة كما حمل ايضا تصميمه التام على دعم الشعوب التى تناضل ضد العنصرية والصهيونية وتعبئة كل الطاقات لتحقيق اهداف هذا الاعلان الذى اعتبر نقطة تحول فى تاريخ العلاقات العربية الافريقية .

هذا وقد قرر المؤتمر انشاء أجهزة مشتركة لتنفيذ هذه الالتزامات تتكون من لجنة دائمة من ٢٤ عضواً مناصفة بين المنظمتين ومجموعات عمل ولجان متخصصة ولجنة للتنسيق ومحكمة عربية افريقية خاصة أو لجنة للتحكيم مشتركة وصندوق خاص لتمويل هذه الاجهزة .

وتعمل هذه الاجهزة تحت السلطة العليا وهى مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان على أن تجتمع القمة المشتركة كل ثلاث سنوات والمجلس الوزاى المشترك كل سنة ونصف .

ويبدو من هذه الوثائق ان عملا متكاملا قد تم فى مجال تنسيق الجهد المشترك لمواجهة النظامين وانشاء الأجهزة الكفيلة بتحقيق التعاون الفعال . غير أن ظروفا كثيرة قد أدت الى ضعف الاداء حتى بلغ درجة التوقف التام .

ورغم ما تعكسه هذه الوثائق من الجدية وما قررته من مبادىء أساسية وانشأته من أجهزة الا أن التنفيذ كان قاصرا عن تحقيق الاهداف . واذا استثنينا العلاقة النضالية التى انشأتها منظمة التحرير الفلسطينية مع منظمات التحرير الافريقية ومع الدول الافريقية المساندة لحركات التحرير فان العمل الجماعى العربى الافريقى لم يستطع أن يقدم جهدا متميزا لتنسيق المواقف ازاء النظامين العنصريين ، بل ان الدعم الاقتصادى لم يأخذ شكلا متكاملا ذا طبيعة دائمة وقد اقتصر أساسا على جهود المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا وبعض الصناديق العربية دون تعمق فى فهم متطلبات العلاقة الديناميكية بين الجانبين ودون التركيز على مشروعات تلعب دورا اساسيا فى معالجة ازمات القارة .

على أن الذى تحقق فى الميدان الاقتصادى رغم ذلك يفوق ما تحقق فى الميدان السياسى ولذلك لم يتواتر العمل فى جبهة المواجهة المشتركة بالخطوات المطلوبة ويعود ذلك الى أسباب عديدة لعل أهمها :

١ - اتفاقيات كامب ديفيد وما أفرزته من سلبيات وأصبحت ذريعة تفتح الباب أمام عودة النفوذ الصهيونى للقارة .

٢ - ارتباط العديد من دول القارة اقتصاديا بالغرب واستجابتها للضغوط الموالية لاسرائيل .

٣ – فشل الدول العربية على اختلاف أنظمتها فى استيعاب طبيعة العلاقة الافريقية العربية وتطوير جوانب القوة فيها .

٤ – فشل الاعلام العربى والعمل السياسى العربى فى خلق اهتمام واسع بقضايا الجنوب الافريقى ووحشية القمع الذى يجرى فيه وخلق حركة عربية ضاغطة لمساندة الموقف الافريقى .

٥ – أخيراً فان الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها افريقيا وما تعرض له الكثير من دولها من جراء الجفاف والتصحر القى بها أكثر فى احضان دول الغرب خاصة الولايات المتحدة ، بل ان بعض النزاعات الاقليمية قادت إلى تدخلات دولية مثلما حدث فى تشاد وزائير .

وازاء ذلك كله لم يكن غريباً أن تجد اسرائيل الجو مهيئا لمحاولة العودة لافريقيا واستعادة علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة وحققت فى هذا المجال نجاحاً محدوداً فى زائير (١٤ مايو ١٩٨٢ م) ، وليبيريا (١٣ اغسطس ٨٣) وساحل العاج (١٨ ديسمبر ١٩٨٥) والكاميرون (اغسطس ١٩٨٦) ثم توغو فى يونيو من هذا العام وقد قاد ذلك الى الجولة الافريقية التى قام بها أسحق شامير فى العام الفائت – وبالمقابل فان الذى يطالع الصحف العربية أو يتابع المواقف السياسية يواجه غياباً لانباء انتفاضات شعب جنوب افريقيا وناميبيا والهجمات المتوالية على دول المواجهة الافريقية التى تحتدم حتى اليوم .

مرحلة جديدة :

اذا كانت حرب ١٩٦٧ قد دفعت التعاون العربى الافريقى خطوة الى الأمام ، واذا كانت حرب ١٩٧٣ قد أفرزت أجهزة مؤسسية حكومية لدعم العمل المشترك فى سبيل المواجهة الشاملة مع الانظمة العنصرية والصهيونية رغم ما شاب التنفيذ من قصور ، فان الظروف الراهنة تهيىء المناخ الملائم لخطوة أكثر تقدماً ، ذلك أن تنامى العمل الشعبى فى الداخل المتمثل فى الانتفاضة الشعبية الشاملة فى الاراضى المحتلة والمواجهة الشعبية بين نظام بريتوريا وكل القوى الوطنية فى الداخل قد خلق ظروفاً مواتية لتحقيق وحدة عضوية بين الحركتين وعلى امتداد المنطقة .

وفى تطور يكشف عن عمق المواجهة فى الجنوب الافريقى أصدر نظام بريتوريا خلال الشهر المنصرم – فبراير – قراراً بحل ١٧ منظمة شعبية افريقية شملت الجبهة المتحدة واتحاد العمال والعديد من المنظمات العاملة ، ولقد وصف القس ديزموندتوتو هذا العمل بأنه بمثابة اعلان للحرب وان كل سبل الحل السلمى قد باتت مغلقة امام الافارقة وانه لم يعد هناك سبيل لتفادى المواجهة العنيفة ، بل

أن الدوائر الغربية المؤيدة لجنوب افريقيا قد استشعرت الخطر الذى ينطوى عليه هذا القرار فأعلن الناطق باسم الخارجية الامريكية أن الحكومة الامريكية صعقت للنبأ بينما أكدت دوائر البيت الابيض أن الولايات المتحدة لا تعتزم اجراء أى تغيير فى سياستها تجاه جنوب افريقيا نتيجة لهذه القرارات .

ان صدور هذه القرارات يعنى أن جنوب افريقيا ، تسعى لاحكام الحصار على الحركة الوطنية وهذا هو الطريق الذى سارت عليه القوى الصهيونية فى الاراضى المحتلة مما أدى الى انفجار الانتفاضة الشعبية الراهنة التى تجاوزت كل تكهنات المراقبين والمحللين ، ومن الواضح أن الموقف فى الجنوب الافريقى يسير نحو نفس النتيجة وأصبح من المتوقع أن ينفجر الموقف هناك فى أى لحظة بعد حالة الحصار الذى يسعى النظام لفرضه ، لذا اصبحت هناك حاجة أكثر من أى وقت مضى لتوثيق الصلة بين الحركتين وتبادل الخبرات وتنسيق العمل ، كما بات من الضرورى أن تتنامى حركة الدعم والمساندة والمساهمة فى عمل فورى متواصل فى كلا البلدين .

ويبدو أنه من الممكن الآن تجاوز أشكال التعاون المؤسسى الحكومى الى التعاون الشعبى عبر المنظمات غير الحكومية لا فى المنطقة العربية والافريقية فحسب بل على امتداد رقعة دول عدم الانحياز ، وذلك لتوفير الدعم لحركة التحرر وحماية ظهرها بكشف وتعرية الممارسات الوحشية للانظمة الصهيونية والعنصرية واستغلال كل المنابر الدولية لفضح مواقفها ولادارة حملة اعلامية مكثفة تواجه التضليل الذى تمارسه الاجهزة المتعاطفة مع تلك القوى .

وثمة ميادين واسعة للحركة فى الجبهة الفكرية والثقافية اضافة للدعم المادى ولابد أن يتواصل النشاط لتقوية أواصر الصلات العربية والافريقية ، وقد حققت منظمة التحرير الفلسطينية نجاحات كبيرة فى توثيق الصلات مع دول عدم الانحياز ومع حركات التحرر غير أن المجال لايزال متسعا أمام الهيئات الشعبية لترتاد آفاق التعاون فى جدية وتخطيط ، وقد شهدت السبعينات لقاءات عديدة للحوار بين مفكرين وهيئات وتنظيمات افريقية وعربية ادارت حوارا خلاقا بين الجانبين يمكن اليوم تطويره ليشمل تنظيمات المهنيين والنقابات والجمعيات والهيئات الاقليمية والدولية فى سبيل خلق جبهة عريضة تثرى فكر المواجهة وتدفع العمل للامام .

ولعل هذا المؤتمر يتبنى المبادرة لخلق تنظيم شعبى عربى افريقى فى سبيل تطوير أسلوب المواجهة الشاملة للانظمة العنصرية والصهيونية ، ويصبح نواة فعالة لحركة أوسع على المستوى العالمى لدعم المواجهة وتطويرها والدفاع عن حقوق الشعبين حتى يتحقق لهما مطلب تقرير المصير والتحرر من قبضة الانظمة العنصرية والصهيونية فتعود الارض لأهلها .

ملحق رقم (١)

خريطة توضح التوزيع الجغرافى لليهود
فى كل أنحاء العالم

اليهود فى العالم
نقلاً عن أخبار اليوم
الدول الاسكندنافية : ١٥ ألفا
تشيكوسلوفاكيا : ١٢ ألفا
بولندا : ١٥ ألفا
المجر : ٧٠ ألفا
بلغاريا : ٣ آلاف
رومانيا : ٢٥ ألفا
اليونان : ٥ آلاف
تركيا : ٢٠ ألفا
سوريا : ٥ آلاف
إيران : ٢٠ ألفا
لبنان : ١٧٠٠
اسرائيل : ٣ ملايين و ٦٠٠ ألف
الاتحاد السوفييتى : ٢ مليون
استراليا : ٧٠ ألفا
نيوزيلاندا الجديدة : ٧ آلاف
جنوب افريقيا : ١٢٠ ألفا
ليبيا : ٤٠ نسمة
تونس : ٨ آلاف
الجزائر : ألف
المغرب : ٣٠ ألفا
أسبانيا والبرتغال : ٦٠ ألفا
ايطاليا : ٤٠ ألفا
سويسرا : ١٧ ألفا
فرنسا : ٥٦٠ ألفا
ايرلندا : ٦ آلاف
بريطانيا العظمى : ٤٠٠ ألف
بلجيكا : ٣٢ ألفا
هولندا : ٢٢ ألفا
المانيا : ٤٠ ألفا
النمسا : ١١ ألفا
كندا : ٣٠٠ ألف
الولايات المتحدة : ٥ ملايين و ٦٠٠ ألف
المكسيك : ٢٨ ألف
البرازيل : ١٨٠ ألف
الأرجنتين : ٣١٠ آلاف



ملحق رقم (٢)

وثائق مؤتمر القمة الافريقى العربى الأول (مارس ١٩٧٧)

الاعـــلان السياسـى

١ – اجتمع المؤتمر الاول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٧ – ٩ مارس – اذار ١٩٧٧ .

٢ – وقد قام رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ، مسترشدين بإيمان شعوبهم بتعزيز التعاون الافريقى العربى القائم على المبادىء والأهداف الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، وبإرادتهم السياسية المشتركة التى أعربوا عنها فى العديد من القرارات الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمر القمة الافريقية والعربية للمنظمتين ، ببحث واقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الذى أعده المؤتمر الوزارى المشترك المنعقد فى داكار من ١٩ الى ٢٢ من ابريل – نيسان عام ١٩٧٦ ، بشأن التعاون فى الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية .

٣ – ويؤكد مؤتمر القمة الافريقى العربى من جديد التزامه بمبادىء عدم الانحياز والتعايش السلمى وباقامة نظام اقتصادى دولى عادل .

٤ – ويؤكد مؤتمر القمة الافريقى العربى التزامه بمبادىء احترام السيادة والوحدة الاقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الاراضى بالقوة ، وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

٥ – ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية من جديد الحاجة الى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة فى كفاحها للتحرر الوطنى . ويدينون الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وجميع الاشكال الاخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالاخص مظاهرها كما تتضح فى افريقيا الجنوبية وفلسطين وفى الاراضى العربية والافريقية الاخرى المحتلة . وفى هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسى (جيبوتى) لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة وممارسة

حقها فى تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والاقليمية لجزر القمر .

٦ – يدعو مؤتمر القمة الافريقى العربى ، منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية الى تبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطوير النضال المشترك لشعوبها من أجل التحرر فى افريقيا والشرق الاوسط كى تتمكن الدول الاعضاء من القيام بدور فعال وايجابى فى هذا الميدان .

٧ – ان رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ليدينون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التى تمارسها الامبريالية من خلال النظامين العنصريين فى جنوب افريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهى انجولا ، بتسوانا ، ليسوتو ، موزمبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسى لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التى تبذلها فى سبيل الانماء الاقتصادى .

وإن مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الافريقى العربى وتهديدا للسلم العالمى . ويدين المؤتمر أيضا الاعمال المشابهة التى تقوم بها اسرائيل ضد مصر والاردن ولبنان وسوريا وشعب فلسطين . كما قرر رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادى الذى تقدمه ، وأى نوع آخر من المساعدات اللازمة لتمكين تلك البلدان من دعم استقلالها والذود عنه .

ويدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديها فى تغيير الظروف السكانية والجغرافية فى الاراضى العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة . ويطالب المؤتمر بأن تكف اسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر ايجاد تسوية فى المنطقة .

٨ – قرر مؤتمر القمة الافريقى العربى مواصلة بذل مزيد من الجهود فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وجميع المنابر الدولية الاخرى للتوصل الى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لاسرائيل وجنوب افريقيا وروديسيا على المستوى الدولى مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعنت سياستها العنصرية والتوسعية والعدوانية . ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستمرار فى فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة ، خاصة الحظر البترولى ، ضد تلك الأنظمة .

٩ – يعرب مؤتمر القمة الافريقى العربى عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل

بشأن التعاون الافريقى العربى سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الافريقية والعربية ودعم استقلالها السياسى وسيادتها ، وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفى كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والأمن العالميين .

١٠ - أعرب مؤتمر القمة الافريقى العربى بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق ازاء مشاكل فلسطين والشرق الاوسط وزمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا . ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هى قضايا افريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التى تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية ، ولدول الخط الامامى التى تجاور مناطق المواجهة لمساعدتها فى النضال الوطنى من أجل التحرر .

١١ - ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة .

١٢ - كما يقرر مؤتمر القمة الافريقى العربى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية المباشرة والمبادلات فى جميع المجالات ، وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الافريقية والعربية .

١٣ - يعرب رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية عن ايمانهم الراسخ بالتعاون الافريقى العربى ، ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الاهداف الواردة فى الاعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى ، وذلك دعما للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وارساء روابط الاخوة الافريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة .

المصادر والمراجع

(١) الاهرام فى ١٣ فبراير ١٩٨٨ ، ذكرت ان اسرائيل تجرى أنشطة نووية عديدة فى القارة القطبية الجنوبية (Antractica) بالتعاون مع فرنسا والنرويج وجنوب افريقيا وأنها تحتفظ بوجود عسكرى فى المنطقة .

(٢) اوليفر تامبو فى مؤتمر اسلو عن الجنوب الافريقى المنعقد بين ٩ - ١٤ ابريل ١٩٧٣ منشورات معهد الدراسات الافريقية

(٣) نقلت التفاصيل كل وكالات الانباء - أنظر الاهرام ٢٧ فبراير

(٤) نقلاً عن مجلة (نوفيل اوبزرفاتور الفرنسية) أنظر الخريطة فى ملحق رقم (١) .

(٥) محمد عمر بشير : العلاقات العربية الافريقية - دراسة تحليلية - معهد الدراسات الافريقية والآسيوية - جامعة الخرطوم ١٩٨٤ .

(٦) البيان الختامى لمؤتمر الجزائر - نوفمبر ١٩٧٣ .

(٧) الاعلان السياسى الصادر عن مؤتمر القاهرة - مارس ١٩٧٧ - نص الميثاق فى الملحق رقم (٢) .



خطوط عامة للعمل فى مواجهة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية

دكتور / محجوب عمر
مستشار مركز التخطيط ـ منظمة التحرير الفلسطينية

أولا : مع تعدد الآراء حول المصادر الاجتماعية والتاريخية لفكرة الصهيونية ، فان من الضرورى توضيح أن تجسيد هذه الفكرة فى الكيان الصهيونى اسرائيل هو تجسيد لعنصرية الدولة .. ان البشرية فى مواجهة اسرائيل – وجنوب افريقيا ايضا – لا تواجه بلدا تحكمه اتجاهات عنصرية كما حدث فى المانيا النازية مثلا ، وانما هما ظاهرتان عنصريتان من جميع النواحى .

وبذلك فان هاتين الظاهرتين لا يمكن قياسهما أو تحليل أوضاعهما بما اتفق عليه علماء السياسة من قوانين ومناهج .. ولا يعنى القضاء على هذه الظواهر العنصرية ابادة أو القضاء على البشر المساهمين فى قيامها ، تماما كما لم يعن القضاء على الجيش النازى ابادة جنوده وان اقتضى الامر محاكمة مجرمى الحرب منه .

ثانيا : ان هناك اهمية ذاتية للعمل ضد العنصرية الصهيونية والتفرقة فى جنوب افريقيا ، ان مجرد رفع الشعار والعمل من أجله يعنى تثقيف الجماهير العربية والافريقية بثقافة لا عنصرية وتحصينها من الوقوع فى هذا المنزلق .. ان خطورة العنصرية انها كرة مرتدة تصيب راميها وتصيب من يحاول ردها ان لم ينتبه الى هذا الخطر .. ومن ناحية واقعية فان استمرار الحرب ضد الاحتلال الاستيطانى الاجلائى فى فلسطين وجنوب افريقيا لابد يحمل خطر توليد اتجاهات عنصرية لدى ضحايا هذين النظامين ومن هنا فان الفائدة الاولى ، بل والهدف الأول فى خطة أى مواجهة ضد الصهيونية والتفرقة هو التحصين الذاتى ضد العنصرية .

ثالثا : ان اكتساب النظامين العنصريين فى فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا مواقع مؤسسية اقليمية ودولية يفرض ان تدور المواجهة على خطين مترابطين .. مواجهة رسمية ومواجهة شعبية .

ولقد أمكن بالفعل فى السنوات الماضية تحقيق انجازات هامة فى هذه المواجهة ، وأمكن الوصول الى اتفاقيات اقليمية رسمية تنظم مواجهة كل من النظامين ، كما أمكن استصدار قرارات دولية لادانتهما وان اختلفت درجات الادانة من الناحية العملية .

رابعا : وفى المواجهة الرسمية لابد من تحقيق حد أدنى من التضامن العربى ومن الوحدة الافريقية وتنشيط حركة دول عدم الانحياز ، وحركة دول المؤتمر الاسلامى . ان مجموع أصوات الدول السابق ذكرها يقترب من المائة ، وهى كما هو واضح متداخلة . فمع تراجع التضامن العربى يتراجع الموقف الافريقى من قضية فلسطين وكذلك موقف دول حركة عدم الانحياز . ومع استمرار الحرب الايرانية العراقية يضعف موقف دول المؤتمر الاسلامى ، وينعكس ذلك كله على درجة التنسيق داخل اطار الأمم المتحدة .

خامسا : هناك العشرات من المنظمات الاقليمية المهنية والثقافية والسياسية التى تلعب دورا فى التأثير على صدور القرارات الرسمية والتى تجمع بين الصفتين المؤسسية والشعبية لذا فمن الضرورى مخاطبتها كل فى مجالها لتأكيد الاستمرار فى ادانة الصهيونية ، والتفرقة العنصرية فى جنوب افريقية ، وعدم التنازل بأى حال عن هذه الادانة خلال التحركات الأخرى .

سادسا : تعتمد المواجهة الشعبية فى الأساس على استمرار وتصاعد نضال شعبى فلسطين ، وجنوب افريقيا ، ومن المهم التنبيه الى أن العدو الاستعمارى والعنصرى يشن فى السنوات الأخيرة حملة عالمية تحت شعار ما يسمى بمكافحة الارهاب فى محاولة لوضع المدافعين عن هذا النضال فى موقف الدفاع بحيث يتردد البعض الآن فى الدفاع عن مجمل العمليات النضالية العسكرية وغير العسكرية فى فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا ، ويتزلق الى اتخاذ مواقف انتقائية يقبل بها بعض العمليات ويرفض الآخر وبذلك يكون قد غيب ضمنا الفرق الأساسى بين القاتل والضحية ، بين المعتدى ، والمعتدى عليه . ان الحملة الامريكية (والاسرائيلية) التى تحمل عنوان « مكافحة الارهاب » لا تهدف فقط الى محاصرة النضال الوطنى ، وانما أيضا الى تغييب الوجه العنصرى للمعتدين .

سابعا : ان تبنى استراتيجية هجومية تعرضية فى الاعلان عن العمليات العسكرية النضالية ، والدفاع عنها دون تردد أو تمييز وارجاع كل حوار الى اصل الصراع بين العنصريين المعتدين من جانب ، وبين الشعوب المناضلة من جانب آخر هو أمر أساسى اذا ما أريد لأى حملة اعلامية ان تنجح فى كسب عقول الرأى العام العالمى واحترامه . كذلك فان المبادرة بالهجوم على العنصرية والعنصريين وجرائمهم يستعيد من جديد الاتجاه الصحيح فى معركة المواجهة .

ثامنا : تختلف مداخل مخاطبة الشعوب فى العالم ، وبينما من المهم مخاطبة الرأى الغربى ، فان

من الأهم مخاطبة الرأى العام العربى والافريقى والأسيوى وفى أمريكا اللاتينية .

ان اغفال لغة الخطاب الدينى الاسلامى فى الهجوم على العنصرية الغربية المتجسدة فى فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا سمح للعنصريين فى الغرب بتنظيم حملات عالمية لتشويه الاسلام واتهامه بالتطرف والارهاب بينما وقائع التاريخ تؤكد أنه ما كان لليهود واليهودية ان يستمرا لولا سماحة الاسلام والمسيحية الشرقية ، كذلك تحرص أجهزة الاعلام الصهيونى على تشويه العقائد والتقاليد الافريقية واتهامها بالبدائية وادعاء التحضر فى المقارنة معها بينما هى حضارات أصيلة والمشكلة ان الكثيرين من أبناء الحضارات الاسلامية والشرقية والافريقية متغربون حتى وهم يحاولون محاربة العنصرية مغفلين الامكانيات الضخمة التى يوفرها الشرح الصحيح لعقائدهم وتراثهم ومفضلين ترديد القيم الغربية الليبرالية .

وفى معركة المواجهة ضد العنصرية الصهيونية ، والتفرقة فى جنوب افريقيا لابد من التمسك بحقائق تراثنا وحضارتنا الانسانية والمبادرة بالهجوم اعتمادا عليها ..

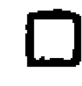
تاسعا : فان كان من الضرورى مخاطبة العالم الاسلامى باللغة التى يفهمها بالاضافة الى تأكيد عروبة المعركة ضد الوجود الصهيونى وافريقية المعركة ضد نظام حكومة بريتوريا فان مخاطبة الرأى العام الغربى يمكنها أن تعتمد بالاضافة الى ذلك على شعارى « انهاء الاستعمار » ، و« الدفاع عن حقوق الانسان » دون اخفاء المقولات الأصلية لأصحاب القضايا .

وفى هذا المجال فان العمل على الساحة الأوروبية على وجه التحديد بشرقها وغربها هو المدخل لمخاطبة الرأى العام الغربى كله . صحيح أن امريكا هى أكثر البلاد الغربية قوة وتأثيرا فى السياسة الغربية وحماية للكيانين العنصريين أيضا فان أوروبا لا تزال هى عقل الغرب والفرص المتاحة فيها لتحقيق انجازات مهمة ضد الصهيونية والعنصرية أكثر وأعمق تأثيرا .

عاشرا : مع أهمية البحوث والدراسات حول العنصرية واشكالها وحول الصهيونية وجذورها فان الميل الى مخاطبة الرأى العام بتفاصيل معقدة بل ومختلف عليها يضعف قوة الخطاب والاقناع . وفى الحرب الدائرة ضد الصهيونية والعنصرية من الضرورى ابراز الوقائع والحجج البسيطة والمباشرة ، والهجوم دائما على مواقع العدو بحيث يلزم مواقع الدفاع ويضطر اما الى تقديم التنازلات الواحدة بعد الآخر مستخدمين وقائع الانتهاكات اليومية وتصريحات الأعداء أنفسهم فى عملية قذف متواصلة ولا ينفى ذلك أهمية كسب المفكرين والقادة البارزين للاشتراك فى مثل هذه الحملات .

وأخيرا بالرغم من اغراء التطور التقنى الكبير فى وسائل الاعلام فان استخدامها لا يجب ان يؤدى الى عدم قيام كل منا بواجبه فى هذه المعركة . ولعل ارسال الرسائل الى رؤساء تحرير الصحف والمسئولين فى الهيئات الدولية ، والرؤساء والملوك هو من الاجراءات الفردية ذات الفائدة الكبيرة فى

حال شيوعها . فليكن واجب كل فرد منا أن يكتب ولو مرة كل أسبوع رسالة الى احدى هذه الجهات يدين فيها الصهيونية والتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، ويطالب فيها بدعم نضال شعبى فلسطين وجنوب افريقيا .



تعبئة الرأى العام العربى ضد نظام جنوب افريقيا

دكتورة / عواطف عبد الرحمن
استاذ بكلية الاعلام - جامعة القاهرة

حتى منتصف السبعينات كان نظام جنوب افريقيا العنصرى يعتمد على وجود « حزام امنى » حوله ممثل فى المستعمرات البرتغالية فى انجولا وموزمبيق ومستعمرة روديسيا إلى جانب ناميبيا . ومع تحرر هذه الدول – فيما عدا ناميبيا – تحولت إلى دول مواجهة ضد النظام العنصرى الذى كان عليه عندئذ أن يلجأ إلى استراتيجيات جديدة لكسب – أو على الأقل – تحييد هذه الدول . وكانت أولى هذه الاستراتيجيات هى محاولة ايجاد حوار مشترك مع بعض القادة الافريقيين من خلال اجتماعات سرية . ومع فشل هذه الاستراتيجية ومحاولات الاحتواء الاخرى ، لم يجد النظام العنصرى مخرجا سوى أن يتمادى فى سياسته العدوانية وممارسة الضغط الاقتصادى على الدول الافريقية المجاورة لخدمة اهدافه فى المنطقة ، حتى أصبح العنف أحد العناصر الأساسية فى السياسة العامة لهذا النظام كرد فعل لحركات التحرر الافريقية . وبرغم محاولات حكومة جنوب افريقيا تبرير هذه السياسة العدوانية بحجة أنها تهدف فقط الى ضرب قواعد منظمتى سوابو والمؤتمر الافريقى ، الا ان الهدف الحقيقى من وراء هذه الهجمات يتجاوز ذلك بكثير . فعن طريق ايجاد حالة من الرعب والقلق وعدم الاستقرار فى المنطقة ، تحاول جنوب افريقيا ان تجبر الحكومات والشعوب الافريقية على عدم تقديم المساندة لحركات التحرر الوطنية فى جنوب افريقيا وناميبيا . وفى نفس الوقت ، عن طريق إعاقة التنمية الاقتصادية والتعاون المتبادل بين هذه الدول ، تحاول جنوب افريقيا ان تزيد من اعتماد دول المنطقة عليها .

وأمام خرق حكومة جنوب افريقيا لكل المواثيق والمبادىء الدولية ، يجب على المجتمع الدولى تكثيف جهوده لمعاونة شعبى جنوب افريقيا وناميبيا للحصول على الاستقلال عن طريق تقديم المساندة لحركات التحرير ، فرض العقوبات والضغط على النظام العنصرى ، واخيرا القيام بتعبئة الرأى العام العالمى ضد العنصرية . ونظرا لأهمية هذه النقطة الأخيرة سنقوم بالتركيز عليها موضحين موقف الصحافة الغربية من نظام جنوب افريقيا العنصرى وأثر ذلك السلبى على صحافة العالم الثالث ، الى جانب الدور الذى يجب ان تلعبه الامم المتحدة – كمنظمة دولية – فى تعبئة الرأى العام العالمى لدعم حركات التحرير فى الجنوب الافريقى .

تتبنى وسائل الاعلام الغربية نفس موقف حكوماتها من النظام العنصرى والنضال الوطنى ضده ، وهو بالطبع موقف متحيز للأقلية البيضاء . فالتغطية الاعلامية للاحداث عادة ما تكون غير كاملة وغير محايدة ، كما انها تعطى انطباعا سلبيا عن المقاومة الوطنية : فالمناضلون « ارهابيون » والعمال الذين يحاربون من أجل حقوقهم « مثيرى الشغب » ، فى حين أن رئيس وزراء النظام العنصرى يمتدح كمصلح . ولا يتوقف دور الاعلام عند هذا الحد ، بل أنه يقدم مساندة فعلية للنظام العنصرى عن طريق نشر الاعلانات لجذب المرتزقة والعمال المهرة البيض ، كما أنه يقوم بحملات دعائية لجمع التبرعات وتنشيط السياحة لجنوب افريقيا .

وفى المقابل ، لا تجد حركات التحرير الوطنية المساندة الكافية من وسائل الاعلام فى دول العالم الثالث . فاذا نظرنا الى دور الاعلام فى هذه الدول ، نجد أنه يتفاوت من بلد لآخر نتيجة لعدة عوامل أهمها حرية الرأى المكفولة فى هذا البلد وعلاقته السياسية والاقتصادية والثقافية بالقوى الاستعمارية . ومع ذلك ، هناك اتجاه عام فى دول العالم الثالث من حيث اعتمادها التام على وسائل الاعلام الغربية فى نقل الاحداث والمعلومات .

وقد قام فريق من الباحثين المصريين بدراسة محتوى بعض الصحف اليومية العربية وموقفها من النضال الوطنى الافريقى ضد الحكم العنصرى فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨١ ، شملت الصحف اليومية فى كل من مصر ، الكويت ، السودان ، والعراق . وتوصل الباحثون الى النتائج التالية :

١ - يتحدد موقف الصحف العربية من القضايا الافريقية بعاملين أساسين هما : موقف الدول الافريقية من المشكلة الفلسطينية ، والتشابه بين نضال الشعب الفلسطينى ضد الصهيونية ونضال شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية . من هنا تتبنى الصحافة العربية موقفاً معادياً للعنصرية ، وهو نفس موقف الدول العربية .

٢ - تؤيد بعض الصحف العربية المواقف الغربية من نضال شعب جنوب افريقيا مثل صحيفة « السياسة » الكويتية التى تتبنى الموقف الامريكى من حل هذه القضية .

وفى إطار آخر ، تأتى الصحف الناطقة باسم حركات التحرير . وجدير بالذكر انه بالرغم من ايمان زعماء حركات التحرير فى افريقيا وآسيا بعدالة قضاياهم ، إلا أنهم دائماً فى حاجة إلى إيجاد وسائل جديدة لشرح قضاياهم للجماهير وكسب الرأى العام العالمى . لهذا ظهر إتجاه جديد فى مجال الإعلام ونقل المعلومات لجأت إليه حركات التحرير فى العالم الثالث . وكان من أهم ما يميز هذا الاتجاه ما يلى :

١ - اعتماد الصحافة القومية على تجارب رائدة أدت الى نشر معلومات جديدة عن الواقع الدولى .

٢ – نظرا لقلة امكانيات ثورات التحرير وخاصة فى مجال الاعلام ، اعتمدت كل حركة على واقعها ومدى تأثيرها هى . ونتيجة لذلك نجد أن معظم العاملين فى مجال نشر المعلومات هم من غير المتخصصين ، كما أن وسائل الاعلام نفسها تعتمد على المعونات الخارجية من الدول الاشتراكية والصديقة . وأخيراً ، نجد أن نقل المعلومات يقوم أساساً على وسيلة الاتصال الشخصى بين العاملين فى الكوادر السياسية .

٣ – وبرغم هذه الصعوبات ، إلا أن بعض حركات التحرير نجحت فى تقديم اضافات جديدة للتجربة الاعلامية فى العالم والتراث الإعلامى بصفة عامة .

وختاماً ، فإن دور وسائل الاعلام لا يتوقف عند مجرد نقل الحدث بعد وقوعه ولكنه هو الذى يحدد موقف الناس من حدث معين . ومع اعترافنا بأن القضاء على النظامين الصهيونى والعنصرى يعتمد أساساً على الكفاح المسلح ، إلا أن هناك عدة خطوات من شأنها عزل النظام العنصرى وتحقيق المشاركة الشعبية فى دعم حركات التحرير . هذه الخطوات يجب أن تتم فى ثلاثة اتجاهات : على المستوى الدولى ، على مستوى دول العالم الثالث ، وعلى مستوى حركات التحرير .

أولا : على المستوى الدولى :

١ – يجب أن تلعب لجنة الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية دوراً اكثر ايجابية فى تعبئة الرأى العام العالمى ضد النظام العنصرى عن طريق إقامة الندوات لدراسة افضل الوسائل لمحاربة العنصرية .

٢ – يجب على هذه اللجنة أن تراجع المعلومات التى تغطى الأحداث التى تقع فى جنوب افريقيا وناميبيا لمنع تشويه الحقائق .

٣ – وأخيرا يجب عليها أن تنظم « اليوم الاعلامى لمناهضة العنصرية » حيث تكرم الصحفيين والاعلاميين الذين يقدمون تقارير متخصصة وأمينة عن الممارسات العنصرية لنظام جنوب افريقيا والمقاومة الوطنية لها .

٤ – كما يجب على اليونسكو أيضا المشاركة فى تعبئة الرأى العام ضد النظام العنصرى وتقديم المساعدة لوسائل اعلام حركات التحرير .

ثانيا : على مستوى دول العالم الثالث :

١ – يجب على حكومات هذه الدول الاشراف على تدفق المعلومات من نظام جنوب افريقيا ومنع توزيع المطبوعات العنصرية التى تصدر عن هذا النظام .

٢ – يجب على وسائل الاعلام فى هذه الدول فضح طبيعة النظام العنصرى بما فيها محاولاته

للتشهير بالمقاومة الوطنية وحركات التحرر الوطنى .

٣ – على وكالة الانباء الافريقية ووكالة انباء عدم الانحياز ان تنشئا قسما خاصا لجمع ونشر المعلومات الخاصة بالكفاح الوطنى فى جنوب افريقيا .

٤ .– يجب على وسائل الاعلام فى العالم الثالث انشاء لجان خاصة بمناهضة العنصرية لمنع نشر الأخبار المضللة عن جنوب افريقيا وناميبيا ودول المواجهة الافريقية .

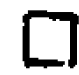
وأخيراً يجب على وسائل اعلام حركات التحرير التركيز على ما يلى :

١ – التنسيق والتعاون الوثيق بينها وبين وسائل اعلام الدول الافريقية والعالم الثالث بصفة عامة .

٢ – التنسيق مع وسائل اعلام الدول الاشتراكية والمنظمات الديمقراطية والاحزاب الغربية المناهضة للعنصرية .

٣ – طلب المعونة لتدريب العاملين بها ونشر المعلومات .

وهنا يجب علينا جميعا أن نسارع فى تقديم المساعدة لها .



اسرائيل وجنوب افريقيا ودور التعاون
العربى الافريقى فى مواجهتهما

دكتور / محمد عمر البشير
مدير معهد الدراسات الافريقية والاسيوية
جامعة الخرطوم

مقدمة :

تمر العلاقات العربية الافريقية فى الوقت الحاضر بمرحلة حرجة وذلك نتيجة للتمزق والانقسام العربى من ناحية والتردى الاقتصادى والانقسامات والحروب المحلية فى افريقيا والصراع الدولى من ناحية اخرى . لقد ساعدت الحالة الراهنة من المعاناة الى سيطرة كاملة للقوى الاجنبية ومن بينها اسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر على الدول العربية .

لابد فى البداية ان نذكر بأن المجموعة العربية الافريقية تتكون من ٦٣ بلدا يقع ٥٠ منها فى افريقيا ومن بين هذه ٦ فى شمال صحراء القارة و ٤٤ فى جنوب القارة ومن ١٣ بلدا تقع فى قارة آسيا ولهذا فان اى تعاون من هذه المجموعة هو فى الاصل تعاون بين قارتين .

لابد ان نذكر ايضا بأن ٣٥٪ من سكان المجموعة هم عرب وافارقة فى وقت واحد وان الذى يجمع بينهم فى الوقت الحاضر هو التحدى الحضارى للخطر الصهيونى وجنوب افريقيا العنصرية .

ولا جدال من ان الحالة الحرجة والازمة التى تمر بها الدول الافريقية مجتمعة ومنفردة تختلف عن كل ما سبقها كما انه لا اختلاف فى ان النزاع الذى يدور بين أى دولتين فى المنطقة العربية والمنطقة الافريقية أو فى داخل أى من دول المنطقة جزء من نزاع شامل يمتد من افغانستان الى جنوب افريقيا .

لقد عجزت الدول العربية عن تحقيق حلم الوحدة والتعاون حتى الآن مثلما عجزت الدول الافريقية عن تحقيق التعاون والتنمية وتحرير الجنوب الافريقى .

ان تناقض المصالح والتناقض بين الانظمة الحاكمة جعل من العمل المشترك وخاصة التعاون العربى الافريقى امرا صعب المنال وكان طبيعيا ان يساعد هذا اسرائيل فى بعث علاقاتها مع الدول

الافريقية من جديد وخلافا لما تقوم به الدول العربية بالنسبة لقضايا التحرر الافريقى المتمثلة فى قضية ناميبيا وجنوب افريقيا فان اسرائيل تتفاعل مع هذه القضايا بدرجة كبيرة من خلال علاقاتها مع جنوب افريقيا التى اصبحت اقوى من أى وقت سابق من أجل تدعيم نظامها العنصرى ونظام والأبارتهيد فى جنوب افريقيا دون اى اعتبار لما تدعو له الاسرة العالمية أو المواثيق الدولية أو المبادىء الانسانية .

٢ - العلاقات العربية الافريقية : وقضايا التعاون العربى الافريقى :

تعنى العلاقات العربية الافريقية فى المقام الأول العلاقات قديما وحديثا بين الدول والشعوب العربية فى آسيا وفى افريقيا من ناحية وبقية الدول والشعوب الافريقية فى القارة الافريقية .

وتشمل هذه العلاقات التى استمرت خلال قرون طويلة التبادل الحضارى والثقافى والدينى والتجارى والحروب والهجرات بالاضافة الى العمل المشترك ضد الحكم الاجنبى وعلى نطاق الامم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز ومن خلال الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية اما الحديث عن التعاون العربى الافريقى فانه يشير الى ما حدث لهذه العلاقات خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ على المستويات الدولية والاقليمية ونقطة البدء فى هذا التعاون بصورة جديدة كان فى رأينا صدور قرار منظمة الوحدة الافريقية فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ يؤكد وحدة أهداف افريقيا والشعوب العربية ويدعو الى مزيد من التعاون بين المنظمتين وانعقاد مؤتمر القمة العربى الافريقى فى ١٩٧٦ .

ولقد ادى التعاون بصورته الجديدة وكما كتب الدكتور عبد الملك عوده (السياسة الدولية يوليو ١٩٧٦ ص . ٦٦) .

« الى تطوير خطوات الحوار العربى الافريقى من سياسات قصيرة الأمد طارئة (بنت الساعة والموقف) الى التفكير فى استراتيجية طويلة الامد » .

وبالرغم من النجاحات التى تحققت والانجازات التى تمت خلال السنوات العشر الماضية الا ان كثيرا من الطموحات لم يتحقق نتيجة لصراعات دولية فى بعض الاحيان وصراعات اقليمية وعربية وافريقية فى كثير من الاحيان .

وبالرغم من ان التقدم الكبير الذى تحقق فى العلاقات العربية الافريقية منذ عام ١٩٧٧ الا انها تمر بازمة حقيقية تشمل المبادىء والاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولم يعد سرا ان هنالك اسئلة تطرح نفسها على الدارسين والباحثين فى هذا المجال :

١ - ما هو مستقبل التعاون العربى الافريقى ؟

٢ – هل يوشك التعاون العربى الافريقى ان ينهار امام العودة الاسرائيلية الى افريقيا ؟

٣ – هل يؤدى التعاون العسكرى المباشر بين جنوب افريقيا واسرائيل وقيام الترسانة العسكرية بالاضافة الى الخيار النووى الى تأمين النظامين العنصريين ؟

سنحاول الاجابة عليها آخذين فى الاعتبار الحقائق التالية والتى كنا قد اشرنا اليها فى دراستنا للعلاقات العربية الافريقية عام ١٩٨٣ والتى نشرت بالانجليزية تحت عنوان TERRAMEDIA .

أولا :

ان العون العربى الافريقى خلال السنوات العشر الماضية وبالرغم من الازمات الاقتصادية العربية وغير العربية قد بلغ ارقاما مهمة . كما ان الجهد المالى العربى لصالح افريقيا فاق بكثير الجهد المالى الذى وفرته الدول الصناعية لدول القارة الافريقية . (شاذلى العيارى الاقتصاد العربى والاقتصاد الافريقى – المصرف العربى للتنمية فى افريقيا – نوفمبر ١٩٨٤ م ص ٦ – ٢٥) .

ثانيا :

ان المجموعة العربية الافريقية فى وضعها الاقتصادى الحالى وهى لاتخرج عن انها كتلة متخلفة اقتصاديا وصناعيا وزراعيا واجتماعيا وتكنولوجيا وتعانى جميعها من الضعف الهيكلى فى الانظمة التنموية ورغم التفاوت بين البلدان العربية والافريقية فى مستوى الموارد المتاحة ومستوى الانتاج وفى مستوى التنمية فانها جميعا نامية وضعيفة وتعانى من قلة الانضباط وسوء التخطيط وفقدان النظرة البعيدة فى وضع الخطط التنموية الواقعية (نفس المصدر) .

ثالثا :

ان افريقيا غير العربية ليست مجموعة دول متجانسة كما ان اسرائيل ليست الدولة الوحيدة التى تتعامل مع افريقيا عامة وجنوب افريقيا خاصة .

رابعا :

لقد احتلت افريقيا بشكل عام وجنوب افريقيا بشكل خاص مكانة هامة منذ قيام الدولة الاسرائيلية فى ترتيب علاقات اسرائيل مع العالم الثالث . ولقد كان بن جوريون فى مقدمة من ادركوا اهمية افريقيا فى محاولات اكتساب اسرائيل الشرعية الدولية خاصة وان عضويتها قد رفضت عام ١٩٥٥ فى مؤتمر باندونج وانه اصبح ينظر اليها خاصة بعد العدوان الثلاثى على مصر بانها واحدة من الدول الاستعمارية ولكن هذه النظرة الرافضة لها لم تمنعها من العمل المستمر لكسب صداقة البلدان الافريقية من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية مع جميع الدول الافريقية باستثناء

الدول الافريقية العربية .

ان الاعلان من جانب اسرائيل عندما قررت الدول الافريقية قطع الصلات معها بسبب قضية الشرق الاوسط بأن هذه الدول قد خانت العهود والمواثيق وانها لن تتعامل معها مستقبلا لم يكن فى الحقيقة غير ستار لما كانت بصدده من تكثيف جهودها لتجاوز ما حدث ولقد نجحت بمساعدة امريكا والدول الغربية ونتيجة لعدم الاكتراث واللامبالاة التى تميزت بها بعض السياسات العربية من اعادة العلاقات مع بعض البلدان الافريقية كما سيأتى فى هذه الدراسة .

٣ - اسرائيل وافريقيا :

ذكرنا فى دراسة سابقة ان تاريخ العلاقات بين اسرائيل وافريقيا يرجع الى ما قبل عهد الاستقلال وفى بحثها عن وطن مناسب لاستيطان اليهود اشارت التنظيمات الصهيونية الى بعض مناطق افريقيا مكانا مماثلا (محمد عمر بشير العلاقات العربية الافريقية ص ٧٩) . ولقد اشرنا بصفة خاصة الى مشروعين لتوطين اليهود فى السودان فى عام ١٩٠٠ وعام ١٩٠٧ وقد تضمن المشروع الاول اقتراحا بتوطين الفلاشا فى السودان لخصوبة ارضه وقلة سكانه فى ذلك الوقت . ومن الجدير بالذكر ان نشير الى مشروع مماثل يقضى بترحيل الفلاشا من اثيوبيا الى الفشقة فى شرق السودان وقد اقترح ايام حكومة عبود .

وذكرنا ايضا فى تلك الدراسة تفاصيل العلاقات الاسرائيلية الافريقية بعد الاستقلال والتعاون الاقتصادى والثقافى والعسكرى خاصة بالنسبة الى اثيوبيا ويوغندا وزائير ونيجيريا وساحل العاج وكينيا . اسرائيل فى المفاهيم الخاطئة السائلة بين العرب وفى لا مبالاة الحكومات العربية نحو افريقيا مدخلا سهلا للتدخل فى الشئون الافريقية وفى مساندة الحركات الانفصالية مثل بيافرا وجنوب السودان .

ونتيجة للنشاط الاسرائيلى الدبلوماسى اصبح لاسرائيل وجود فعال مع أكثر من ثمانين دولة من بين الدول النامية بما فى ذلك افريقيا الامر الذى تمكنت بواسطته من ان تحصل على تأييد واسع لقضاياها فى المحافل الدولية .

وفى عام ١٩٦٧ بدأ التدهور فى علاقات اسرائيل مع الدول الأفريقية ونتيجة لهذا قامت ٩ دول بقطع علاقاتها بسبب مواقف التضامن والتأييد المتبادل بين المجموعتين العربية والأفريقية وفى عام ١٩٧٣ م اى بعد حرب العاشر من رمضان قطعت غالبية الدول الأفريقية علاقاتها مع اسرائيل .

ولكن هذا لم يمنع اسرائيل من تكثيف جهودها وبمساعدة اصدقائها فى تنمية العلاقات من خلال

التبادل التجارى والزيارات المتبادلة والمساعدات العسكرية كل ذلك بهدف تأمين وجودها وتأكيد الهيمنة الاقليمية والى الحصول على الشرعية . ولقد جاء هذا كله تأييدا لما ذكره بن جوريون امام المؤتمر الصهيونى الخامس والعشرين اذ قال « فان المستقبل الاقتصادى لاسرائيل ووضعها الدولى يتوقفان على الروابط التى تعمل على اقامتها مع افريقيا وآسيا » وما ذكره ليفى اشكول بأن مستقبل الأجيال المقبلة فى اسرائيل مرتبط بقدر كبير بنشاطنا فى القارة الأفريقية .

ولقد ازداد النشاط الاسرائيل بصفة خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر فى سبيل استعادة علاقاتها مع بعض الدول الافريقية والتى كان احتلال جزء من اراضى مصر سببا فى قرارها لقطع علاقاتها مع اسرائيل عملت بطريق مباشر وغير مباشر على تحقيق هذا الهدف .

والدول الافريقية التى حظيت باهتمام خاص من اسرائيل منذ البداية ونجحت فى اعادة العلاقات معها تشمل زائير وساحل العاج وليبيريا والكاميرون لقد زار موبوتو اسرائيل أول مرة فى مايو ٨٢ وأعلن موافقته على استئناف العلاقات مع اسرائيل فى مايو ١٩٨٥ جاء على رأس وفد من ٦٩ شخصا وجرى له استقبال حافل اعلن بعده بأن منظمة جديدة لدول أفريقيا السوداء ستنشأ وتعلن بصورة واضحة استئناف العلاقة مع اسرائيل كما فعلت زائير .

وبالرغم من اعلان أحد أعضاء الكنسيت الاسرائيلى بأن موبوتو طاغية ومتوحش وجشع وانه يشبه سوموزا وان التعامل معه امر غير أخلاقى (الملف يناير ٨٧) فان الصحافة الاسرائيلية رحبت بزيارته وقالت انه من اقدم اصدقاء اسرائيل وان نظام حكمه لا يختلف عن باقى الانظمة الدكتاتورية فى افريقيا : ولقد ركزت اسرائيل على زائير نسبة الى انها اضعف حلقات التضامن العربى الافريقى واكثر الأنظمة الافريقية قابلية للانكسار والدولة الثانية التى حظيت باهتمام خاص هى ساحل العاج الذى بدأ الحوار معها بهدف استئناف العلاقات فى نوفمبر ١٩٧٥ . ونتيجة للزيارات التى قام بها مسئولون اسرائيليون بعد ذلك اعلن الرئيس فليكس هوفوا لويتيه فى اكتوبر ١٩٨٥ فى مؤتمر صحفى عن قراره باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل أما ليبيريا والتى كانت قد اعادت علاقاتها من ذلك فانها اكدت بان عودة العلاقات مع اسرائيل قد جاءت نتيجة لاشتداد المعارضة ضد النظام غرب اوربا والازمات الاقتصادية الطاحنة التى تطوف بالبلاد . لقد بررت ليبيريا موقفها بان اسرائيل قد وقعت معاهدة كامب ديفيد وتبادلت التمثيل الدبلوماسى مع اكبر دولة عربية اضافة الى انها قد انسحبت من الأراضى الافريقية المحتلة عندما سلمت سيناء لمصر فى ابريل ١٩٨٢ . ويبدو ان استئناف العلاقات مع زائير وساحل العاج قد شجع رئيس الكاميرون هو ايضا ان يفعل مثل الشىء وقد قام رجال الاعمال الاسرائيليين وعلى رأسهم مثير ميوجاسى وهو من مواليد مصر (وكان له ضلع فى فضيحة عام ١٩٥٦ التى اتهمت فيها المخابرات الاسرائيلية بوضع متفجرات فى اماكن مختلفة فى مصر) دور كبير فى هذا الصدد (الملف يناير ٨٧) لقد ساهمت الروابط الاقتصادية والروابط بين الهستدروت وبين النقابات المهنية ونشاط الشركات الاسرائيلية مساهمة كبيرة فى مجموعة

العلاقات بين اسرائيل وبين كل من زائير وساحل العاج والكاميرون ولم يعد الوجود الاسرائيلي أو الدعوة له أمرا يدعون إليه فى الخفاء .

واذا اخذنا فى اعتبارنا التردى العربى الراهن والتمزق الافريقى والهجمة الاسرائيلية الشرسة والمساعدات والانحياز من جانب امريكا واللهجة لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا فان الحديث عن دول افريقية أخرى مثل الغابون وافريقيا الوسطى فإن اعادة علاقتها مع اسرائيل امر محتمل الوقوع . وان البلدان الغربية تلوح لها باستمرار بان اعادة العلاقات ستمكنها على الحصول على المساعدات التى فشلت فى الحصول عليها من الدول العربية ونسبه لان اسرائيل تعتبر نيجيريا اهم دولة فى افريقيا نتيجة للحجم السكانى والبترول وعلاقتها الخاصة مع السعودية ، فانها ومنذ عام ١٩٤٨ قد سعت لاستقطابها والتعامل معها ، ولقد بذل الاسرائيليون جهودا كبيرة لاستئناف العلاقات معها كما بذل بعض الزعماء النيجيريين خاصة من الجنوب مجهودات كثيرة ايضا فى هذا السبيل رغم العلاقات المقطوعة منذ اكتوبر ١٩٧٣ لم تنجح هذه المجهودات نسبة الى المعارضة الشمالية والاسلامية ومن القوى السياسية النيجيرية المنحازة للتضامن الافريقى - العربى والملتزمة بالعمل ضد الصهيونية والأبارتهيد .

وتجدر الاشارة هنا الى ان اكثر من خمسمائة عائلة اسرائيلية تعيش اليوم فى نيجيريا وهناك مدرستان للجالية اليهودية وان اصواتا كثيرة ترتفع من وقت لآخر تدعو لعودة العلاقات . ولقد تقدم فى عام ١٩٨٢ ، ١٠٦ من النواب البرلمانيين بوثيقة للبرلمان الفيدرالى تدعو لعودة العلاقات (حلمى شعراوى المستقبل العربى اكتوبر ٨٦) وتقول الوثيقة انه من مصلحة نيجيريا ومصلحة افريقيا السوداء ان تعيد علاقاتها الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع اسرائيل . وترتكز فى دعوتها على الآتى :-

أ - نيجيريا من دول عدم الانحياز والدول العربية واسرائيل فى حالة حرب فان قطع العلاقات مع طرف واحد من المتحاربين والتقارب مع آخر ضرب من الانحياز فى نزاع لا يختص بنيجيريا .

ب - مصالح افريقيا السوداء ليست هى نفس مصالح الدول العربية والافريقانية تختلف من العروبة .

جـ - لقد عانى الافريقيون من العبودية وتجارة الرقيق والاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتمييز العنصرى والسيطرة الاقتصادية والتآمر الدولى .

د - ولقد عانت اسرائيل وكانت ضحية بنفس ما عانت منها الدول الافريقية .

هـ – ان احتلال اراضى مصر بواسطة اسرائيل والذى كان سببا فى المقاطعة قد أصبح غير ذى موضوع نتيجة لمعاهدة السلام الاسرائيلية المصرية فى مارس ١٩٧٩ .

وترفض المذكرة المبررات الدينية والعلاقات مع جنوب افريقيا ان تكون سببا للمقاطعة خاصة وان هذا قد منع المسيحيين فى نيجيريا من الحج الى الاماكن المقدسة ودعم وضع جنوب افريقيا وعزز مكانتها كما يقولون وتنقل الوثيقة تصريحات لسنتور وجومو كينياتا مع عدم جدوى قطع العلاقات مع اسرائيل بهدف ايقاف الحرب فى الشرق الاوسط وتخلص المذكرة فى النهاية الى الدعوة الى تطبيع العلاقات مع اسرائيل نسبة لما فى ذلك من فوائد اقتصادية وسياسية تعود فى النهاية الى نيجيريا والى افريقيا . (حلمى شعراوى – المستقبل العربى اكتوبر ٨٦) .

وتأتى أهمية المذكرة من أن ١٠٦ من أعضاء البرلمان قد وقعوا على المذكرة وانها اشتملت على دعوة واضحة لعودة العلاقات مع اسرائيل .

كما تأتى اهميتها من أنها قد وجدت معارضة عدد من أعضاء البرلمان تقدموا ايضا بمذكرة فى يونيو ١٩٨٢ يردون فيها على ما طرحته المذكرة المؤيدة لاسرائيل ويرفضون ما جاء فيها من أسباب لعودة العلاقات مع اسرائيل (حلمى شعراوى – ص ٥١) .

ونسبة الى ان اسرائيل تعتبر نيجيريا اهم دولة فى القارة الافريقية ولها علاقات اقتصادية ويقيم فيها آلاف الاسرائيليين وهنالك مدرستان اسرائيليتان يعملان فى نيجيريا فان الضغوط الاسرائيلية لم تتوقف طيلة السنوات ١٩٨٢ – ١٩٨٥ . وبالرغم من رفض نيجيريا نتيجة للضغوط الداخلية من جانب المسلمين الاستجابة لدعوة عودة العلاقات مع اسرائيل فان اسرائيل لم تتخل عن محاولاتها . وفى مارس ١٩٨٦ وسبتمبر ١٩٨٦ زار مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلى لاجوس حيث اجرى محادثات حول امكانية استئناف العلاقة .

ولقد قام اسرائيليون آخرون بزيارة نيجيريا وازداد حجم التبادل التجارى وزاد عدد الخبراء الاسرائيليين وعدد النيجيريين الذين يزورون اسرائيل منذ ذلك الحين . ولاشك ان المحاولات الاسرائيلية لن تنقطع من اجل تحقيق هدف رئيسى من أهداف السياسة الخارجية لاسرائيل وهو اختراق العلاقات الافريقية العربية من خلال اعادة العلاقات بين اسرائيل واهم الدول الأفريقية .

بالاضافة الى نيجيريا هنالك ايضا غينيا والتى تحاول اسرائيل ايضا اعادة العلاقات معها .

زار عضو الكنيست سكومو هلل غينيا فى عام ١٩٨٤ لهذا الغرض ولكن ونتيجة للضغوط التى قام بها سفراء الدول الاسلامية فى كوناكرى والتهديد بقطع العلاقات العربية لم تنجح المحاولات فى ذلك الحين ولكن المحاولات الاسرائيلية لم تنقطع خاصة وان راديو كوناكرى اعلن فى وقت لاحق بان غينيا دولة ذات سيادة وتتصرف وفق ما تمليه عليها مصلحتها الوطنية وقد فهم من هذا بأن غينيا

ستعيد علاقاتها اذا ما فشلت فى الحصول على ما تريد من البلدان العربية .

وكما هو الحال بالنسبة لغينيا فان الامل مازال عند اسرائيل بانه لن يكون بعيدا اليوم الذى تعيد فيه كينيا العلاقات مع اسرائيل اذا لم تحقق الدول العربية للنظام الكينى طلباته . ان الوجود الفعلى لاسرائيل فى افريقيا لم يعد سرا اذ ان لها ست سفارات فى زائير وليبيريا وساحل العاج والكاميرون ولوسوتو وسوازيلاند وملاوى ومصر ، بالاضافة الى خمسة مكاتب ارتباط دبلوماسية تتبع سفارات اجنبية ترعى المصالح الاسرائيلية .

والعلاقات مع اثيوبيا رغم التغييرات السياسية التى حدثت مازالت قائمة والسبب الرئيسى فى ذلك ان اثيوبيا هى الدولة الوحيدة غير العربية التى تطل على البحر الاحمر - المنفذ الحيوى لاسرائيل الى المحيط الهندى والى افريقيا . وفى عام ١٩٧٧ تم التوقيع على اتفاقية بين اثيوبيا واسرائيل لترحيل الفلاشا . وعلى اثر هذا تم ترحيل مائة وعشرين من الفلاشا بطائرات اسرائيل . ولقد توقف الترحيل بسبب ما اعلنه موشى ديان وزير دفاع اسرائيل فى ذلك الوقت بأن اسرائيل تمد اثيوبيا بالاسلحة . لقد اغضب هذا التصريح اثيوبيا وطلبت الى اسرائيل الخروج من اديس ابابا وتوقفت منذ ذلك الحين الهجرة الشرعية لتحل محلها هجرة غير شرعية نظمت بواسطة الجماعات الصهيونية الافريقية عبر السودان فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م وجميع التفاصيل معلومة فى هذا الشأن لأهل السودان .

٤ - اسرائيل وجنوب افريقيا :

بالرغم من ان العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ترجع الى عام ١٩٤٨ حينما تقلد حزب الافريكان السلطة فان السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٥ شهدت تعاونا متزايدا بين النظامين وصل الى تحالف سياسى واقتصادى يصعب على أى منهما التخلى أو الرجوع عنه . لقد تطورت العلاقات بين النظامين العنصريين ليس فقط من زاوية المصالح المشتركة ولكن من زاوية الوجود والبقاء . كل منهما كما يقول د . ابراهيم جامبورى الاستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة احمد بيللو ووزير خارجية نيجيريا السابق يشكل قوة للمصالح الغربية فى منطقته .. وكل منها يقوم على سياسة التفرقة العنصرية ... وكلتا الدولتين تقومان على التوسع فى مواجهتهما لحركة التحرر داخلهما وتعتمدان على اخضاع الدول المجاورة سياسيا وعسكريا واقتصاديا واسرائيل تقوم بدور الشرطى فى المنطقة العربية مثل قيام جنوب افريقيا بالدور نفسه فى الجنوب الافريقى وكلاهما لصالح الغرب والاثنين معا سياستها واحدة تجاه افريقيا .. والخروج للقارة عند جنوب افريقيا يوازى مصالح اسرائيل فى افريقيا على النحو الذى تعلن به . والاثنان هدفهما اضعاف التضامن العربى الافريقى واضيف الى ذلك هدف تخريب النظم الثورية والمعادية للامبريالية والتى يعتبرها الغرب خطرا على مصالحه (حلمى شعراوى المستقبل العربى ص ٥٨) .

ويقول ابراهيم جمبورى ان الهدف الاستراتيجى من النشاطات المتعددة - اقتصاديا وعسكريا - هو أن يصبح ٣,٥ مليون يهودى و ٤ ملايين أبيض فى جنوب افريقيا قوة قهر للموارد الانسانية والمادية والفكرية فى العالم العربى - الافريقى لصالح الهيمنة الغربية الامبريالية ولتأكيد ان السيطرة فى المجتمعين هى للعنصر الاوربى الاشكانزى فى اسرائيل والانجليزى فى جنوب افريقيا والصلة بين قمة النظامين هى عبر اثرياء الجاليات اليهودية مثل اومدبايمر والشركة الانكلو « امريكية » (حلمى شعراوى ص ٥٩) .

٥ - التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا :

وبالنسبة للتعاون الاقتصادى يجمع الدارسون والباحثون على أنه وصل الى رقم قياسى فى عام ١٩٨٤ مقداره ٢٨٠ مليون دولار تجدر الاشارة فى هذا الصدد ان ارقام التبادل التجارى هذه لا تتضمن ارقام النفط والاسلحة والذهب والماس .

ولقد افادت تقارير الامم المتحدة عن ازدياد عدد الشركات التى تعمل فى نطاق التصدير والاستيراد ومجالات الاستثمار المختلفة وافادت نفس التقارير ان النظامين العنصريين قد توصلا الى اتفاقات جديدة تهدف الى التوسع والى تقديم معاملات القنصلية لاسرائيل تساهم فيها الولايات المتحدة بجانب جنوب افريقيا .

٦ - التعاون العسكرى والنووى :

ان الاستراتيجية العسكرية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا قامت على أساس :

١ - انشاء ترسانة من الاسلحة ونظام تسليح يجمع بين الاسلحة الهجومية والدفاعية .

٢ - التدخل المستمر فى صراعات المنطقة خاصة البلدان المجاورة .

٣ - الاعتماد على طرف ثالث وفى هذه الحالة امريكا للحصول على السلاح والطاقة والغذاء والتمويل .

ولقد اكد رئيس وزراء جنوب افريقيا عام ١٩٧٠ ان بلاده قررت تقوية جيشها دون ان تنتظر ان تستكمل دول منظمة الوحدة الافريقية بناء قوتها العسكرية ونتيجة لما فرضته بعض الدول من حظر على الاسلحة لجنوب افريقيا اتجه كل منها الى تطوير القدرات النووية ليس لضمان البقاء فقط ولكن كوسيلة لتحقيق الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية . ولقد كتب د . البرنس نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية يقول ان البرنامج النووى فى جنوب افريقيا اكثر تقدما عن البرنامج الهندى . وان المغزى الحقيقى للتقدم النووى فى جنوب افريقيا يكمن فى ان الجمهورية بحكم امتلاكها لما يعادل

ربع احتياطيات اليورانيوم فى العالم . تعتبر فى مركز تفاوضى معادل للمركز التفاوضى لاى دولة عربية منتجة للبترول فى حل ازمة الطاقة العالمية (مجدى حماد افريقيا ص ٢٢٦) .

لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان وجود تعاون نووى منذ ١٩٧٧ بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ولقد اكدت تقارير المخابرات الامريكية ان اسرائيل وجنوب افريقيا قد فجرتا فعلا قنبلة نووية فى عام ١٩٧٩ وقد كتب يوئيل ماركوس معلق صحيفة هاآرتس فى عام ١٩٧٣ « ان اسرائيل النووية هى فى الحقيقة ضمانة للمحافظة على المصالح الامريكية فى المنطقة » كتب ايضا ان الجيش الاسرائيلى هو خط الدفاع الأول عن المصالح الامريكية .. اننا ايضا الضمان الوحيد للمحافظة على الانظمة الاسلامية الموالية للغرب (مجدى حماد – افريقيا العدد (١) اكتوبر ٨٦) .

ولقد جاء فى تقرير للامم المتحدة ان اسرائيل قد ارسلت ٣١ شحنة من مكونات الرشاشات وبنادق بطريق الجو الى جنوب افريقيا . وان جنوب افريقيا حصلت على حوالى ٣٥ فى المائة من صادرات الاسلحة الاسرائيلية فى السنوات الاخيرة وتضمنت المبيعات الاسرائيلية الى جنوب افريقيا زوارق مسلحة وقذائف من طراز غابريل . كما افادت تقارير الامم المتحدة ان جنوب افريقيا بمساعدة اسرائيل قد عززت قدرتها البحرية وقامت بتحويل ناقلة نفط تجارية حمولة ١٩٠٠٠ طن الى سفينة تستخدم كقاعدة متقدمة ذات سطح للطيران وحظيرة للطائرات العمودية فضلا عن المواقع المضادة للطائرات واماكن اضافية لايواء حوالى ٥٠٠ فرد .

وافادت تقارير اخرى عن التعاون الوثيق فى مجال تجنيد المهندسين والاخصائيين وتبادل الزيارات فى الميادين العسكرية والنووية فضلا عن مساهمة الجنود فى كل بلد فى المناورات والتدريبات العسكرية واكدت التقارير ان اكثر من ٣٥٠٠ اسرائيلى من جنوب افريقيا تتراوح اعمارهم بين ٢٢ و ٦٠ عاما قد سافروا الى اسرائيل بغرض الخدمة العسكرية . (الامم المتحدة التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الجمعية العمومية – الدورة ٤٠) .

١٤ – A/40/Add/1-2   ١٩٨٥/١٠/١٤

ان الخطر الاكبر فى النظام العنصرى ليس ممارساته وحسب بل انه استطاع ان يطور ويملك الاسلحة النووية بالتعاون مع كل من اسرائيل والمانيا والولايات المتحدة ورفضه التوقيع على معاهدة انتشار الاسلحة النووية ويعنى هذا انه حين يستخدمها سيفعل ذلك ضد الافريقيين .

إن التعاون الذى يزداد عاما بعد عام والعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التى اقامتها اسرائيل مع البانتوستانات المختلفة (تراسكى وسلسكى وفندا وبرفونا) والتحالف الشيطانى بين كل هذه وبين النظامين يمثل تحديا للأمم المتحدة وللتعاون العربى الافريقى ولقد أشارت اللجنة الخاصة لمناهضة التمييز العنصرى فى تقريرها لمجلس الأمن بتاريخ ١٩٨٤/١١/٥ الى خطورة

التعاون بين النظامين وبالصلات الوثيقة مع الولايات المتحدة التى تقدم الحماية للنظامين كما ذكرنا ان التحالف بين النظامين يهدد البلدان الافريقية والعربية .

وهكذا يصبح واضحا ان دور اسرائيل فى افريقيا ودورها فى مواجهة العلاقات العربية الافريقية مرتبط ارتباطا وثيقا بدور جنوب افريقيا .

ايضا مرتبط بدور الولايات المتحدة الامريكية ومن هنا جاء الالتزام من جانب امريكا بالمحافظة على أمن اسرائيل وأمن جنوب افريقيا ويبدو واضحا أيضا ان كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا يعتبر نفسه مركزا هاما من مراكز الغرب وامريكا ويقوم بدور الشرطى والتأديب لكل من يتحدى السياسة الامريكية فى افريقيا أو فى الشرق الاوسط – أو يعمل على عدم قيام اسرائيل الكبرى وجنوب افريقيا .

الخلاصـــة :

لقد حاولنا فى هذه الدراسة ان نجيب على الاسئلة التى طرحت فى البداية وان نوضح بشكل خاص الاهداف الاسرائيلية وما تقوم به لكى تكسب تأييد الدول الافريقية بالمحافل الدولية وتخرج من العزلة التى فرضتها عليها الدول العربية والمقاطعة العربية .

ولا جدال فى انها قد نجحت فى تحقيق هذا الهدف نتيجة لعوامل يعود اغلبها الى التردى فى الموقف العربى وبعضها الى الانظمة الحاكمة فى بعض البلدان الافريقية يبقى بعد ذلك السؤال ما العمل ؟

ان نقطة البداية فى رأيى هى مراجعة ما تم فى مجال العلاقات العربية الافريقية واعادة ترتيب الاولويات خاصة .

وان يكون للعمل المشترك الفعال فى مواجهة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا واسرائيل الاولوية على كل البرامج الاخرى . ولا جدال فى انه بغير تعاون وثيق بين القوى السياسية الفاعلة فى البلاد العربية والافريقية لن يكون من الممكن القضاء على العنصرية والأبارتهيد وهما فى النهاية نظام واحد جزء منه فى فلسطين والجزء الآخر فى جنوب افريقيا . وفى هذا المجال يقترح البعض المساعدة المباشرة بالسلاح والتدريب للقوى السياسة الفاعلة وحجب البترول وتقوية دول المواجهة مع جنوب افريقيا .

لقد ذكرت من قبل ان العائق الرئيسى فى مسيرة التضامن العربى الافريقى الذى يشمل ٦٣ دولة هو عائق نفسى وسياسى فى المقام الاول ومن الواجب طرح افكار واطر جديدة للعلاقات الاقتصادية المبنية على الواقع المعاش ، ولكى نتمكن من تغيير هذا الواقع ينبغى ان يكون هناك مزيد

من تبادل الافكار . لقد ساهم التعاون العربى الافريقى فى زوال الاستعمار وخلق تحالفا فى قضية فلسطين وفى قضية جنوب افريقيا ولكن الأهداف الحقيقة لم تتحقق بعد . والتحدى الرئيسى فى النهاية هو تحد سياسى وثقافى (العلاقات العربية الافريقية - ١٩٨٤) وكما ذكر ويلارد جونسون .

ولا جدال فى رأيى أن السودان يمكنه ان يلعب دورا ايجابيا ورائدا اذا توفرت الارادة والامكانية التى توفر المعلومات والدراسة والرؤية الواضحة التى تجعل من التعاون العربى الافريقى حقيقة وليس مجرد حديث وشعارات كما يحدث اليوم ، ونؤكد ان العلاقات ليست وثيقة تماما وان الحاجة من جانب كل منهما للآخر حاجة موضوعية وبنفس القدر فان التعاون قدر هذه الدول الثلاث والستين ولا اختيار لها فيه . واخيرا وكما قال ويلارد جونسون يمكن للافارقة والعرب ان يغيروا العالم اذا ما اتحدوا ولكن لكى يتحدوا عليهم ان يغيروا اولاً ما بانفسهم . (العلاقات العربية الافريقية الخرطوم ١٩٨٤) .



الإنتفاضة الفلسطينية

الأسباب والمسار والنتائج والآفاق

دكتور / أسعد عبد الرحمن
مدير مؤسسة شومان

اذا كان تواضع جماهير وقيادة الانتفاضة الذين يوقّعون بياناتهم بعبارة « منظمة التحرير الفلسطينية – القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » يصرّون على استخدام كلمة « انتفاضة » ... فان من حقهم علينا أن نتجاوز مسمياتهم ونسميها باسمها الحقيقي : « ثورة » . ولهذا ، فانه حيثما وردت لفظة الوصف الأولى « انتفاضة » انما يقصد منها لفظة الوصف الثانية « ثورة » . فما هي ، بداية ، أسباب الانتفاضة/الثورة ؟

أولا : أسباب الانتفاضة :

يمكن تبويب هذه الأسباب تحت عنوانين عريضين :

أولهما : سعي الشعب العربي الفلسطيني ، ومن ورائه جماهير الأمة العربية ، لاسترداد أرضه وحريته وكرامته من الحركة الصيهونية ووليدها الكيان الصهيوني اللذين استطاعا اغتصاب الأرض والحرية والكرامة الفلسطينية عبر طرائق وأساليب الغزو الاستيطاني الاجلائيّ التوسعي العدواني ... والفاشي/النازي الجديد . اذن ، فان المسألة ليست مسألة يأس بقدر ما هي قضية أمل . واذا كانت الجذور البعيدة لهذه الثورة/الانتفاضة تقع ، اذن ، عند عام الغزو الصهيوني الرسمي (١٩٨٢) ، فان جذورها المتوسطة تقع زمنيا في الفترة ١٩٣٦ – ١٩٦٦ . وفي حين تقع جذورها القريبة في مقاومة ما بعد ١٩٦٧ ، فان جذورها الأقرب تقع ما بعد حرب العام ١٩٧٣ مرورا بانتفاضات مثل تلك التي وقعت على التوالي في الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، وصولا الى انتفاضة « كانون أول المشتعل » التي تحولت الى الثورة الراهنة منذ مطلع هذا العام .

وثانيهما : الاحتلال ونتائجه وممارساته على امتداد أربعين عاما بشكل عام ، وعشرين عاما بشكل خاص .

وتحت هذين العنوانين العريضين يمكن للمرء أن يورد عشرات الأسباب غير المباشرة والمباشرة التفصيلية ، القابلة بدورها لمزيد من التفصيل ، من نوع :

١ - رغبة الشعب العربى الفلسطينى فى تحرير أرضه وفى تقرير مصيره على ترابه الوطنى وانجاز حقوقه غير القابلة للتصرف مع كل ما يستتبع ذلك من مطالب محددة .

٢ - رفض الشعب الفلسطيني الاطار السياسى الذى وضع فيه واستجد عليه وبخاصة مع احتلال ١٩٦٧ على الأقل ، مع رفض أخص لمشاريع الحل الأمريكى/الاسرائيلى المحاول فرضها على المنطقة منذ ١٩٦٧ . وفى هذا السياق ، فان الاشارة هنا هى بالذات لمشاريع الحلول الهابطة منذ كامب ديفيد والتى ما فتئت تجعل الولايات المتحدة تقترب بشكل مترد لكن دءوب من الحل الليكودى وليس حتى من الحل المعراخى أو حتى من الحل الريجنى الموضح فيما سمى بمبادرة ريجان ١٩٨٢ .

٣ - رفض نتائج الاحتلال المتلخصة فى مثلث « القضم ، والضم ، والهضم » ، لأراضى احتلال ١٩٤٨ واحتلال ١٩٦٧ ، وما تحتها وما فوقها من ثروات ، وبما يحاول أن يخلق - تدريجيا - أمرا واقعا لا عودة أو رجعة عنه !!

٤ - رفض ممارسات الاحتلال ذات الطبيعة الفاشية/النازية الجديدة المتزايدة فى عدوانيتها . وهذه الممارسات أصبحت تمس :

أ - الوضع المادى المعيشى (محاصرة اقتصادية - تجارية ومالية وتسويقية وضرائبية ذات نتائج افقارية صاعدة نحو القاع وتمس جوانب التغذية والسكن والصحة وموجهة لمختلف شرائح المجتمع بما فى ذلك التجار وأصحاب المشايع والملاك الزراعيون والمهنيون ، اضافة طبعا الى المزارعين والعمال ، علاوة على الاهمال الاقتصادى والانشائى للمشاريع الفلسطينية) .

ب - الوضع المادى القمعى (قتل ، اعتقال ، تعذيب ، نسف منازل ، ابعاد ... الخ) .

جـ - الوضع المعنوى النفسى (احتقار واذلال وتمييز عرق ودينى واقتصادى وثقافى وأمنى ، عدا عن الاستفزاز لكل المشاعر الاجتماعية العريضة والمشاعر الدينية) .

وغنى عن الذكر أن جميع هذا الممارسات جعلت من المناطق المحتلة « مستعمرة داخلية للمركز الاستعمارى فى تل أبيب أو فى « القدس الموحدة » (بالعبارات الاسرائيلية) وعلى النمط الجنوب أفريقى ... بكل ما ينتج عن هذا الاستعمار من أهوال مادية ومعنوية ونفسية .

وفى معرض تقديم الأمثلة الواقعية الفادحة على البعد الاحتلالى الاستيطانى الاجلائى التوسعى

القمعي الاسرائيلي هذا ، يمكن للمرء ايراد الاحصاءات التالية :

أ - استيلاء اسرائيل على أكثر من (٥٣ ٪) من أرض الضفة الغربية ، زائد ثلث الأراضي في قطاع غزة ... والحبل على الجرار ليس في المنطقتين فحسب ، وانما أيضا في مناطق الجليل والمثلث والساحل والنقب ، علاوة على الهضبة السورية/الجولان .

ب - تفريغ الأرض العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من سكانها حيث نزح منها أكثر من مليون فلسطيني منذ ذلك العام .

جـ - اغراق الأراضي المحتلة بمزيد من المستوطنين : ٦٠ - ٧٠ ألفا في الضفة عدا القدس (التي استوطن فيها عدد أكبر من هذا العدد الأخير وتقدره بعض المصادر بمائة وخمسين ألفا) ، وحوالي ٢٥٠٠ في القطاع ، اضافة الى مستوطنات الجولان ، ناهيك عن استمرار عمليات تهويد فلسطين ١٩٤٨ وبالذات منطقة الجليل .

د - ضرب الزراعة العربية والفلسطينية وتحويل المزارعين الى « بروليتاريا رثة » تعمل في أعمال وضيعة متدنية الأجور .

هـ - ضرب الصناعة الوطنية الفلسطينية بأساليب المنافسة غير العادلة والضرائب الجائرة والقوانين البيروقراطية التمييزية ، وقطع الطريق على تأسيس مشاريع اقتصادية فلسطينية جديدة .

و - استغلال العمال الفلسطينيين والعرب ، ليس على صعيد منحهم سدس الأجور فقط ، ولا على صعيد حرمانهم من المكاسب العمالية فحسب ، وانما أيضا على صعيد حرمانهم من « الأمن الوظيفي » واستمرار عملهم ، والتحكم بتصاريح العمل ورفض اقامة هؤلاء العمال ضمن « الحزام الأخضر » ، أي خطوط احتلال ١٩٤٨ ، مما يستدعي عودتهم في رحلات يومية قد تمتد الى ساعات طويلة منهكة ومضنية يتخللها الكثير من ممارسات التمييز العرقي والديني واللفظي والجسدي .

ز - دفع المجتمع الفلسطيني العربي الى الوصول الى حالة أصبح معها (٣٥٪) من طلبة المدارس يتسربون من الضفة والقطاع ، و(٥٠٪) من جيل (١٣ - ١٧) في أوساط عرب . فلسطين ١٩٤٨ .

ح - كذلك ، وحسب دراسة البروفسور هنري نيوفلد فان (٤٠٪) من عائلات فلسطيني ١٩٤٨ يعيشون تحت خط الفقر غذاء وسكنا ودواء .

ط - كثافة سكانية عالية وأوضاع سكنية بائسة مع كل ما يرافق ذلك من أمراض وضيق جعلت قطاع غزة مثلا يقترب من بعض أسوأ أحياء هونج كونج ، أو بعبارات قديمة للجنرال بيريز

(رئيس لجنة الهدنة الدولية الأسبق) : أصبح القطاع عبارة عن « مخيم اعتقال » ، أو بعبارات الصحافة الاسرائيلية : قطاع غزة هو حى سهويتو الجديد !

ى – طرد السكان ونسف البيوت مما جعل اسحق رابين ، وزير الحربية الاسرائيلى ، يتباهى بأنه طرد (٣) أضعاف ما طرده الليكود وأنه فى عام ١٩٨٧ وحده نسف (٢٠٠) منزل بينما كان معدل النسف عند الليكود فى الفترة (١٩٧٧ – ١٩٨٤) هو (٢٠) منزلاً سنويا !!

ك – وحسب تقارير الهيئة الدولية للصليب الأحمر ، تم اعتقال ما مجموعه نصف مليون فلسطينى لأسباب أمنية ، اضافة الى حقيقة أن عدد المعتقلين فى أى وقت هو تقريبا (٤٥٠٠) معتقلة ومعتقل .

ل – وطبقا لاحصاءات وكالة غوث اللاجئين (الأنروا) عن نازحى ١٩٤٨ فان (٣٧٢) ألف لاجىء يقطنون فى الضفة ، فى حين يقطن (٤٤٢) الف نازح فى القطاع ، علما بأن هؤلاء يعيشون فى ظروف بالغة القسوة منذ (٤٠) سنة وخصوصا منذ ١٩٦٧ .

م – وأخيرا ، فان الأرقام الاقتصادية الاجمالية تتحدث عما يمكن تسميته « فوائد أو مكاسب الاحتلال » اقتصاديا . فطبقا لبعض الدراسات ، فان العجز التجارى السنوى لصالح اسرائيل مع الضفة والقطاع يبلغ حوالى (٤٠٠) مليون دولار . وفى حين أنفقت « اسرائيل » على الخدمات الاجتماعية فى المنطقتين (٢٤٠) مليون دولار فى العام ١٩٨٧ ، فانها حصلت منهما على ضرائب قيمتها (٣٩٨) مليون . وفى السياق ذاته ، تشير دراسات أخرى الى أن المنطقتين هما أما ثانى أو ثالث أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة وأوروبا حيث تمتص المناطق (٧٨٠) مليون دولار من البضائع وتحقق بذلك لاسرائيل فائضا تجاريا قيمته (٤٩١) مليون دولار سنويا .

ثانيا : مسار الانتفاضة :

ويرتبط بمسار الانتفاضة بعض الخصائص والسمات الكاشفة ، وفى هذا السياق ، هناك عدة تسميات أطلقها اسرائيليون على هذه الانتفاضة : فقد قال عنها الكاتب السياسى الصهيونى المعروف يزهار سميلنسكى فى صحيفة دافار الاسرائيلية : « انها نهضة وهبة شعب وليست أعمال شغب » . كما سماها روبل روزنتال ، فى صحيفة علهمشمار الاسرائيلية : بأنها « حرب المناطق المحتلة .. ومن جانبى الخط الأخضر » . أما موشيه كتساب فقال عنها فى صحيفة حداشوت الاسرائيلية : « هى الصرخة المدوية » . كذلك دعاها أورى أفنيرى ، فى مجلة هاعولام هازيه الاسرائيلية بأنها « الحرب السابعة » .. أو « الحرب النظامية المتوسطة » . أما زئيف شيف ، فى أكثر من موضع ، فقد سماها :

« ثورة عارمة » . وأخيرا ، وصفها اسحق رابين . قبل أيام فقط بأنها : « حرب أهلية » .

وعلى صعيد مختلف ، فان أبرز خصائص الانتفاضة ، وفقا للتوصيفات الاسرائيلية والغربية ، تتجلى فى الخصائص التالية :

١ - هى الأطول زمنيا : ليس بوضعها الراهن فحسب ، وانما بآفاقها المستقبلية (آمنون كوهين) لأنها قادرة على تغذية ذاتها ، ولأن روادها هم الجيل الأصغر سنا (كرستيان ساينس مونتير) .

٢ - كما أنها الأوسع جغرافيا ، فقد شملت الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل والساحل والنقب والمثلث والجولان ، وهى حرب الشعب الفلسطينى بأكمله (يديعوت أحرونوت) .

٣ - وهى الأشمل طبقيا وطائفيا وجنسا وعمريا : ضمت فى صفوفها سكان مخيمات ، وعمالا وفلاحين ، وطلبة ، ومهنيين ، وتجارا ، ومسلمين ومسيحيين واناثا وذكورا أطفالا وشبانا وزهرات وصبايا ورجالا ونساء وشيوخا وكهولا (د . ألبرت أغازاريان) .

٤ - وهى الأكثر توحدا وتخطيطا وانضباطا ، حيث قامت صلات متينة بين الفصائل والقوى والتيارات داخل خارج ومنظمة التحرير وعمل الجميع من خلال جبهة وطنية عريضة تلتزم الجماهير بها (فرانس برس ونيوزويك) .

٥ - وهى الأقوى راديكاليا : فقد برز دور قيادات وجماهير جذرية جديدة بدل التقليدية والوسطية المائعة (أورمعير) فى حين كانت بؤر الغليان والاحتجاج هى المخيمات وليس الجامعات هذه المرة (موشيه كتساب) .

٦ - وهى الأشد شجاعة وبأسا : بحيث انخلع الخوف من نفوس الجماهير (سيملنسكى) .

٧ - وهى الأمضى غضبا و « حقدا » : حيث انعدم الأمل لدى الجماهير الفلسطينية من الاستماع اليهم (سيملنسكى) وبالذات فى المخيمات (بيير بلور + كرستيان ساينس مونتير) .

٨ - وأخيرا ، هى الأوضح اندفاعا : فبعد أن تخلصت الجماهير من العجز وتذوقت القوة (سيملنسكى) أدركت مدى قدرتها الجماعية (لوموند) واكتشفت « الاختراع الذى يضمن الامساك باسرائيل من حنجرتها » (بوئيل ماركوس) .

أما المسار الواقعى والخصائص الحركية للانتفاضة فقد تبدى فيما يلى :

١ - شهدت المناطق عدة أحداث ظرفية ايجابية وسلبية قبل ١٩٨٧/١٢/٨ أججت المشاعر

مثل العمليات العسكرية المتنامية وبخاصة فى قطاع غزة ، ودخول تيار « الاسلام السياسى » لدائرة العمل المسلح ، وعملية النسر الطائر ، ومؤتمر قمة عمان ، ومؤتمر الدولتين العظميين وغيرها . اضف الى ذلك ، الغليان الناجم عن تراكمات سنين من الاحتلال والمقاومة . وحول هذه النقطة الأخيرة لعل تقارير الدكتور الصهيونى ميرون بنفنستي واضحة تماما فى هذا النطاق .

٢ - ثم كان انفجار البركان ، وحممه من الحجارة ، مما أوقف تدهور العرب باتجاه العصر الحجرى لتنقلهم فجأة ، ومجددا ، الى نهايات القرن العشرين ! وهنا ، وفى وقت قصير ، وبعبارات أريبه ناؤور فى صحيفة **يديعوت أحرونوت** ، وبعبارات روبرت فوكس فى **الديلى تلغراف** ، انقلبت قصة داوود جولياث . فأصبح الأول فلسطينيا والثانى اسرائيليا .

٣ - ومما أسهم فى تعقيد المواجهة بالنسبة للسياسيين والعسكريين الاسرائيليين الطبيعة المفاجئة أولا ، والطبيعة الخاصة ثانيا لهذه الانتفاضة . فهى على عكس جميع حروب اسرائيل السابقة « حرب من الداخل » وليس من الخارج . كما أنها نقلت الحرب لأول مرة الى « أرض العدو » وخاصة وان الذين يواجهون اسرائيل ليسوا بجيش نظامى أو قوات حرب عصابات وانما هى حرب شبيهة بأعمال العصابات لكن بدون أسلحة نارية ، يشارك فيها الشعب بأسره . أى أنها نوع من « حرب الاستنزاف » الخاصة والمؤثرة ، لأنها حرب مواجهة شخصية تصطدم فيها العين بالعين وليست حرب مدافع ودبابات تطلق النار عن بعد . ومع أن الثوار حرصوا على عدم قتل جندى اسرائيلى واحد ، فان الجيش الاسرائيلى قد هزم . ذلك أنه كلما سقط شهيد ، سجل ، سياسيا واعلاميا ، نصرا للثوار الفلسطينيين وهزيمة لاسرائيل أمام العالم بل وربما أمام عدد متنام من الجمهور الاسرائيلى الذى لوحظ هذه المرة أنه لم يقدم للجيش الاسرائيلى المشاعر والتأييد والدعم التقليدى التى درج على تقديمها فى الحروب السابقة . ومما يزيد من صعوبة هذه الحرب أنها بلا جبهة لأنها حرب مرنة متحركة تنتقل من شارع فى قرية أو مدينة الى شارع آخر ثم الى مخيم بل وعلى جانبى « الخط الأخضر » مما جعل كل أسلحة الجيش المتفوقة عاجزة لأنها لا تلائم هذه الحرب . ثم أن المواجهة الدائرة عبارة عن حرب مكشوفة أمام أجهزة الاعلام ، مثلما هى طويلة الأمد وليست خاطفة كما باقى حروب اسرائيل . وهى أيضا ، لا خط مدنى أو عسكرى واضح فيها ، فالشعب الفلسطينى يتواجه مع عسكر وشرطة وأمن ومستوطنين مدنيين اسرائيليين ويشن حربه حتى على كل ما هو اسرائيلى عابر للمناطق المحتلة . وهى بالتالى حرب لا يمكن الانتصار فيها اسرائيليا وفق ما قالت به المصادر الاسرائيلية ذاتها .

٤ - ثم بدأ دخول الاسرائيليين فى « الحلقة المفرغة » للتاريخ بعد أن فاجأتهم الانتفاضة وسراويلهم هابطة والى درجة أن بنفنستى نفسه قال : « أشعر أننى خبير بالأرصاد الجوية حيث توقعت حدوث العاصفة ، ومع ذلك فاننى وجدت نفسى - كغيرى - بدون مظلة » . هذا علاوة

على تأسيس هيئة استخبار جديدة تابعة لوزارة الحربية الاسرائيلية لتغطية نواقص المرحلة السابقة . وعندما أراد الاسرائيليون وقف الانتفاضة بالقبضة الحديدية ازداد انزراعهم فى وحل المستنقع (حسب كاريكاتير الهيرالد تريبيون الذى أجاب على سؤالين هما : كيف تقمع اسرائيل الوطنية الفلسطينية ؟ ... ثم كيف تعزز اسرائيل الوطنية الفلسطينية ؟ فجاء الجواب واحدا : بالقوة والبطش والضرب !!!) . ومع سقوط كل شهيد جديد ، كان يزداد تأجج الشعلة حتى انتشر الحريق من تحت الأقدام الاسرائيلية . ولقد ترافقت أعمال القتل هذه مع العاهات والجروح الناجمة عن اطلاق النار بالذخيرة الحية والمطاطية ، ثم ممارسات الاعتقالات ، والابعاد ، وحظر التجول ، واعلان مناطق عسكرية ، واقتحام الحوانيت والمحاكمات الصورية ، واغلاق الجامعات ، وقذف قنابل غازات مسيلة للدموع وخانقة . وفى هذه الأثناء ، وصلت أضواء ودخان الحريق الى العالم وداخل كل بيت ، وأصبح الفلسطينى « غير المرئى » فجأة مرئيا فدعم ذلك الانتفاضة أكثر وشد من حماسها وبأسها مما جعل « اسرائيل » المذعورة تهرب باتجاه سياسة تكسير الأطراف وضرب الرؤوس هروبا من قتل أصبح يقتل سمعتها ويأكل من رصيدها . غير أن هذا الهروب الجديد عبأ العالم أكثر ضد « اسرائيل » ، وشد من جديد عزائم المنتفضين/الثائرين ووجه الضربات المادية والمعنوية للجيش والمجتمع الاسرائيليين مولدا أحاسيس مفجوعة وحركات احتجاج نامية ، ولو ببطء وتواضع ، مقارنة بلبنان ولأسباب واضحة ومعروفة جوهرها التمسك التوسعى الشديد من قبل الشارع والسياسيين والعسكريين الاسرائيليين والقطاع) . وبدورها ، عادت الأوضاع المستجدة فأدت الى ازدياد تواجد الجيش وبخاصة من لواء غولانى (من الشباب الفاشيين) وقوى الأمن والشرطة والأمر الذى وسع الصدامات وبخاصة وان « الاستثناءات » الاجرامية فى سلوك الجنود الاسرائيليين أصبحت أو كادت أن تصبح هى القاعدة . ومن جديد ، أدى تفاقم الأوضاع الى توجيه ضربات اضافية للاقتصاد الاسرائيلى ولسمعة الجيش الذى تحول من قوة عسكرية من الطراز الأول الى قوة بوليسية من المستوى الثانى !! (فرانكفورتر الغماينى) . وفى السياق ذاته ، وبعد أن سيطرت الانتفاضة بالاستمالة على التجار ٪ وقفت اسرائيل عاجزة وهى ترى المزيد من الضربات الموجعة

الموجهة الى رأس عدد من المقولات الصهيونية عن « احتلال لبرالى » وأو « احتلال مزدهر » وأو « تعايش العرب واليهود » وأو بقاء « الوضع الراهن » (أى الضم والابتلاع الزاحف) . ثم مع ازدياد اقحام الجيش فى العمل البوليسى القمعى ، جرى اشغاله وقيادته بحرب نظامية متوسطة وشل برنامج التدريبات المنتظمة والدورية فيه (زئيف شيف وأورى أفنيرى) . وهذا ، بدوره ، عاد فعزز ارادة الصمود والقتال لدى الفلسطينيين والعرب الآخرين فى الجولان حيث تمردوا جميعا على علاقة « الفرس والخيال » القائمة بين العرب والاسرائيليين . ثم جاء دور « قطعان » المستوطنين الذين دفعوا بعنفهم الانتفاضة نحو آفاقها الثورية المتوسعة أبدا . وقد أدى كل ذلك الى « تحرير » أراض وبقاع فلسطينية ولو على نحو مؤقت وأصبحت بعض المناطق — بعبارات جعولا كوهن — « بؤرا للاضطرابات » ، ولذلك طالبت باخلائها بالقوة . وفى وصف ما جرى على هذا الصعيد ، قال بسام

الشكعة : « لقد تحررت الأحياء القديمة فى نابلس وأصبح منع التجول فيها يسرى على جنود العدو » ، فى حين قالت شعارات مظاهرة « حركة السلام الآن » فى تل أبيب : « لقد أصبحت » الأرض المحتلة تحتل اسرائيل ... فلنتحرر من الأرض المحتلة » .

ثالثا : النتائج والمكاسب المباشرة :

اذا ما استثنينا ضريبة الحرية التى يدفعها أهل الوطن المحتل على صعيد الشهداء ، والمعوقين والجرحى ، والمبعدين ، والمعتقلين ، والمعذبين وغيرهم ، علاوة على الأضرار والخسائر الاقتصادية ... فان المكاسب المتحققة فعلا هى فى الدوائر التالية :

أ - على الصعيد العربى :

١ - قامت الانتفاضة بتدليك مجمل أطراف الحياة الرسمية والشعبية العربية المصابة بحالة من الشلل المزمن ، الذى كاد يؤدى الى موات الخلايا . كما أنها قد حركت كثيرا من المياه العربية الآسنة اليائسة .

٢ - وجهت ضربة لا سابق لها للطروحات المفرطة فى الاعتدال على الصعيدين الرسمى غالبا والشعبى فى حالات متزايدة نسبيا .

٣ - أدخلت العرب مجددا فى عملية صناعة القرار الخاص بصراع المنطقة بعد أن كاد يصبح حكرا على الاسرائيليين والأمريكيين دون سواهم .

ب - على الصعيد الفلسطينى :

١ - لعبت الانتفاضة دورها فى تسريع وتائر بلورة بناء الوحدة العضوية لمختلف التجمعات فى مناطق التواجد الفلسطينى ، ومن حول نواة صلبة تشكلت وتوحدت أثناء الانتفاضة وداخل أسوار الاحتلال بين فلسطينى الضفة الغربية وفلسطينى قطاع غزة وفلسطينى احتلال ١٩٤٨ .

٢ - أكدت الانتفاضة الوحدة الوطنية الفلسطينية التى تجاوزت كل التقسيمات الاجتماعية العادية والطبيعية بين مسلمين ومسيحيين ، ثم التقسيمات السياسية والأيديولوجية بين التيارات والقوى السياسية المختلفة .

٣ - نجحت الانتفاضة فى توحيد الارادة السياسية الفلسطينية حول منظمة التحرير الفلسطينية . بل انها منحت قوة دفع كبيرة للمنظمة باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

٤ – كانت الانتفاضة نتيجة وسببا لازدياد وعي الشعب الفلسطيني بالمبادرة الى النضال الشامل والطويل الأمد دفاعا عن حقه ، ليس فى الحياة فحسب ، وانما حقه فى الحياة الحرة الكريمة أيضا . ومع نجاحاتها المتراكمة ، تحولت الانتفاضة الى ثورة موحدة ذات برنامج ومطالب مركزية تثق بها الجماهير وتنضبط طواعية لتوجيهاتها .

٥ – استطاعت الانتفاضة تسليط ضوء فاضح على ممارسات قوى « عربية » رسمية و« شعبية » مست الكثير من المصالح والمشاعر العربية والفلسطينية ، ومنحت فرصة لجميع هذه القوى للخروج من تورطها . ومن الأمثلة على ذلك انهاء حصار حركة أمل للمخيمات الفلسطينية فى لبنان ، علاوة على طمس كثير من المشاعر الاقليمية الكيانية والطائفية المذهبية البغيضة المتواكبة مع اعادة الصورة الزاهية التاريخية للشعب الفلسطيني فى الأوساط العربية .

٦ – شكلت الانتفاضة رفضا وتمردا من قبل الجيل الفلسطيني الجديد داخل الوطن المحتل ضد الزعامة التقليدية العشائرية المستندة الى الوجاهات والى العائلية . ومع ذلك ، عندما قام الجيل الجديد بتجاوز هذه الزعامة على نحو وضعها خلف المسرح ، فانه حرص – فى الوقت ذاته – على عدم معاداتها على نحو غير ضرورى ، وفقا لما تقتضيه طبيعة وأصول حركة التحرر الوطني التى يخوض غمارها الشعب العربي الفلسطيني .

٧ – وأخيرا ، وليس آخرا ، أوضحت الانتفاضة بجلاء ولجميع الأطراف أن مستقبل فلسطين هو خيار فلسطيني (وعربي) مثلما هو خيار اقليمي ودولى لكن على أساس احترام ارادة وحقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

جـ – على الصعيد الاسرائيلى :

فمن الناحية السياسية :

١ – أخرجت الانتفاضة القضية من ركام الطمس وظلام التبهيت وأثارت موجة من المشاعر المختلطة بين الحب والكراهية بين الاسرائيليين أنفسهم . بل أنها خلقت مناخا للاستجابة للمطالب الفلسطينية الانسانية أولا ثم الوطنية ثانيا .

٢ – كشفت الانتفاضة الوجه الاسرائيلى البشع ، وقامت بتعرية « حضارية وديمقراطية » اسرائيل ، مثلما وجهت ضربات لمقولات خاطئة عن « الاحتلال الحضارى » و« الاحتلال الازدهارى » و« الاحتلال الليبرالى » ناهيك عن مقولات « اندماج العرب » و« التعايش » .... الخ .

٣ – زادت الانتفاضة من حركة الارتباك على صعيد الشارع الاسرائيلى ودفعت الأمور بنحو

الاستقطاب السياسى على الصعيدين الرسمى والشعبى ، وتواكب ذلك مع أحداث الصدمة المطلوبة داخل الوعى الاسرائيلى تمهيدا لادراك حقائق الأمور كما هى وبعيدا عن عمليات التشويه والتجاهل السابقة .

٤ - عمقت الانتفاضة الانقسامات فى المؤسسة السياسية والعسكرية الحاكمة ، بل وداخل التكتل أو التنظيم الواحد ، بعد أن بلورت تعارضاتهم وتناقضاتهم من جهة . ثم قامت من جهة ثانية ، وفى الوقت ذاته ، بتجسير الهوة بين قيادات ورموز متعارضة سواء داخل قوى التكتل الواحد نفسه أو بين قيادات ورموز سياسية وعسكرية فى التنظيمات المختلفة .

٥ - فضحت الانتفاضة ، أكثر من أى وقت مضى ، علاقة الحلف الأمريكى - الاسرائيلى غير المقدس ، وكشفت عن مدى معاداته للأمة العربية بشكل عام وللفلسطينيين بشكل خاص .

٦ - أحدثت الانتفاضة شرخا ، ولو محدودا ، فى العلاقات بين اسرائيل ويهود العالم بشكل عام ، ومع الجالية اليهودية الأمريكية بشكل خاص .

٧ - زادت الانتفاضة اللحمة بين القوى التقدمية والديمقراطية المعادية للصهيونية و /أو غير الصهيونية مع المطالب الوطنية الفلسطينية . بل أن هذا التأثير المحدد وصل الى بعض الأوساط الصهيونية ذاتها .

ومن الناحية العسكرية والأمنية :

١ - دفعت الانتفاضة اسرائيل للزج باعداد ضخمة من قواتها وآلياتها العسكرية بما عطل البرامج والمهام والخطط التدريبية للجيش الاسرائيلى وأشغلت القيادات الأمنية بكل ما عناه ذلك من تكلفة مادية مباشرة قضت نهائيا على واقع « الاحتلال المربح » ماديا .

٢ - وجهت الانتفاضة مجموعة من الضربات المعنوية ، وزادت « أوجاع الضمير » وبشكل متنام - ولو ببطء - سواء بين أفراد الجيش الاسرائيلى أو على صعيد الشارع الاسرائيلى الواسع .

٣ - زادت التكاليف العسكرية للاحتلال وبشكل لا سابق له .

٤ - أوقفت شبكات العملاء من التعامل مع « اسرائيل » بعد أن قامت الانتفاضة بتحذيرهم و /أو تأديبهم . بل ان ما يزيد عن (٣٠٠) شرطى عربى قدموا استقالاتهم من وظائفهم مع بداية الشهر الرابع للانتفاضة .

من الناحية الاقتصادية :

١ – أسقطت الانتفاضة مقولة الاحتلال غير المكلف وأنهت أسطورة اندماج فلسطينى ١٩٤٨ وبخاصة فى المجتمع الصهيونى .

٢ – أجبرت الانتفاضة البنوك الاسرائيلية على الانسحاب من قطاع غزة وغيره من المناطق .

٣ – كالت الانتفاضة ضربات موجعة للحياة السياحية فى أوج موسمها ، كما وجهت ضربات للموسم الزراعى فى قمة موسمه .

٤ – رغم حالة السعار التى أصابت قطاعات من المستوطنين ، نجحت الانتفاضة فى ايقاف بناء المستوطنات وايقاف بيع الوحدات السكنية بعد أن رفض العديدون الشراء ولو بأسعار قليلة وبتسهيلات كبيرة فى الدفع .

٥ – رفعت الانتفاضة بشكل عام من تكاليف الاحتلال على مختلف الأصعدة الاقتصادية (والسياسية والعسكرية والاعلامية) .

د – على الصعيد الدولى :

١ – أظهرت الانتفاضة اسرائيل بمظهرها الحقيقى الارهابى مع تزايد وضوح صورتها الارهابية .

٢ – نجحت الانتفاضة ، وعلى نحو متزامن ، فى تقليص الصورة « الارهابية » للفلسطينيين والعرب بعد أن كاد « الارهاب » يصبح سمة ثابتة ملتصقة بهم .

٣ – أخرجت الانتفاضة القضية من سراديب القوالب الاعلامية الجاهزة المعادية للشعب الفلسطينى مثلما أخرجت هذا الشعب من زوايا النسيان .

٤ – أثارت الانتفاضة حملة واسعة من التضامن والمساندة الاعلامية والسياسية والمعنوية والمادية لدى العديد من الجمعيات والهيئات الشعبية على امتداد الخريطة الدولية .

٥ – أعادت الانتفاضة طرح القضية الفلسطينية بقوة وزخم سياسيين لا سابق لهما سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو من خلال التجمعات والمنابر الدولية ، مما جعلها تنجح فى استصدار القرارات السياسية اللازمة المتعاطفة مع الحقوق الانسانية والسياسية للشعب العربى الفلسطينى .

رابعا : آفاق الانتفاضة :

وحيث أن طبيعة الموضوع هنا تنبؤية تستهدف استشراف المستقبل فاننا لا نستطيع – من باب التحوط العلمى – الا أن نتعامل مع سيناريوهات محتملة . والسيناريوهات هنا سياسية ونؤكد

على ذلك . أى أنها ليست السيناريو **الايديولوجى** الذى يؤمن به كثيرون والذى هو بمثابة « ديانة سياسية » قوامها أنه لا سيناريو مستقبلى سوى سيناريو الانتصار الحاسم والحتمى للحق العربى الفلسطينى – كما حدث فى العديد من التجارب الانسانية التاريخية وكما حدث فى تاريخنا العربى فى مواجهة غزو الافرنجة لفلسطين . ومع كل التفاؤل الاستراتيجى والاقتناع بضرورة تحقيق هذا السيناريو الأيديولوجى ، (ولو بأشكال مختلفة عنيفة وسلمية معا ، وطبعا بكثير من الجهد والتغير العربى والاقليمى والدولى ، وربما فى المستقبل البعيد غير المنظور) فان التركيز هنا سينصب على **السيناريوهات السياسية** على صعيد المستقبل القريب جدا المرتبط بالمرحلة الراهنة وحتى نهاية العام من جهة ، وعلى صعيد المستقبل القريب والمتوسط المنظور أى بدءا من العام ١٩٨٩ من جهة ثانية :

١ – فعلى صعيد **المستقبل القريب جدا** ، تمتزج مجموعة حقائق ، أولها أن المجتمع الاسرائيلى فى جانب والمجتمع الفلسطينى فى جانب ثان يشهدان حالة استقطاب وتمحور وفرز ، وثانى الحقائق أن رأس رمح المواجهة الدائرة منذ الانتفاضة يتمثل ، كما أنه قد تجسد فى الجيلين الشابين الفلسطينى والاسرائيلى اللذين يحملان ضد بعضهما البعض الكثير من تراكمات الكره وربما الحقد وغسل الدماغ .، وثالث الحقائق أن منسوب الكره والحقد قد ارتفع عاليا ابان الانتفاضة نتيجة العسف الاسرائيلى والممارسات الصهيونية الموغلة فى الفظاظة والفظاعة . ورابع الحقائق حالة واضحة من الشعور الفلسطينى الجديد بالقوة الجماعية المتواكب مع الشعور الاسرائيلى الجديد والمتنامى والمشبع بمشاعر الخوف والخلق والتهديد أمام « داوود الفلسطينى » أو المارد الفلسطينى الذى انتصب أمامهم فجأة . ولذلك ، وفى ضوء هذه الحقائق ، فان من المتوقع ، فى المستقبل القريب جدا ، أن يوغل المجتمع السياسى الاسرائيلى فى التطرف واليمين والعدوانية وذلك تحت تأثير الصدمة أو اللطمة الكبيرة التى يمر بها ، فى حين يمضى المجتمع السياسى الفلسطينى فى توجهاته الجذرية الراديكالية الممتزجة مع التوجهات الديمقراطية والتقدمية الملتزمة بمنظمة التحرير وبرامجها ... والتى جاءت على حساب التوجهات الفلسطينية التقليدية المعتدلة جدا بل وحتى المعتدلة منها أيضا . وهذا هو السيناريو الأقوى ان لم يكن الأوحد .

٢ – أما على **صعيد المستقبل القريب والمتوسط المنظور** ، أى بدءا من نهاية العام ١٩٨٨ ومرورا بالعام ١٩٨٩ ، فاننا نجد أنفسنا أمام أكثر من سيناريو :

أ – فهناك سيناريو حدى الطابع وفى اتجاه **الاعتدال** ويستند الى ما يلى :

١ – أن تسفر الانتخابات الاسرائيلية عن ادارة جديدة معتدلة أو بالأحرى أقل تطرفا ،

٢ – أن تسفر الانتخابات الأمريكية عن ادارة جديدة معتدلة أو بالأحرى أقل تطرفا ،

٣ - أن تستمر الحركة نحو « انفراج دولى » باندفاع لتسوية القضايا الاقليمية المزمنة والساخنة ،

٤ - أن يستمر العجز العربى على ما هو عليه ،

٥ - وأن يغلب على منظمة التحرير تيار التسوية .

عندئذ ، يصبح الاحتمال **الأرجح** هو التوصل الى تسوية أو حل وسط يقع فى مكان ما بين تجمع المعراخ (القاضى بالحل الاقليمى) وبين برنامج الحد الأدنى العربى (لكن ليس هو بالضبط بالتأكيد) .

ب - سيناريو حدى الطابع وفى اتجاه **التشدد** : ويستند الى ما يلى :

١ - أن تسفر الانتخابات الاسرائيلية عن ادارة جديدة متطرفة أو بالأحرى موغلة فى التطرف ،

٢ - أن تسفر الانتخابات الأمريكية عن ادارة جديدة متطرفة أو بالأحرى موغلة فى التطرف ،

٣ - أن تفشل الحركة نحو « الانفراج الدولى » وتزداد سخونة البؤر الاقليمية ،

٤ - أن يستمر العجز العربى على ما هو عليه أو يتغير بعضه جذريا ، لا فرق ،

٥ - وأن يغلب على منظمة التحرير تيار التسوية أو التيار الرافض ، لا فرق .

عندئذ ، يصبح الاحتمال **الأرجح** هو دفن احتمالات التسوية والحلول الوسط ، وعندها تتعرض المنطقة الى مزيد من أعمال العنف وربما الحروب الخاطفة وغير الخاطفة ، وتزداد القبضة الاسرائيلية تمسكا بالصيغة الجنوب افريقية مما يفاقم حالة التوتر والصدام فينتج عنها **أما** حرب استنزاف طويلة الأمد للطرفين أو هزيمة لأحدهما بكل ما سيعنيه ذلك من تحولات **حاسمة** - على صعيد المستقبل المنظور **على الأقل** .

جـ - سيناريو غير حدى وغير حاسم ، « **بين بين** » **الطابع** ، حيث تمتزج العناصر الخمسة أعلاه على نحو متعارض أو متعاكس مما قد يخلق حالة من اللا سلم واللا حرب التى سادت قبل الانتفاضة **أو** أن تؤدى هذه الخلطة الى حالة أكثر عنفا وتوترا وبما يعود فيفتح الاحتمالات الواردة أعلاه على مصراعيها .

غير أن من المؤكد أن احتمال عودة الأوضاع الى سابق عهدها قبل الانتفاضة يبقى الاحتمال

الأضعف وبما لا يقارن . فالانتفاضة/الثورة قد هزت الحد الفاصل بين مرحلتين ورسمت خطا واضحا بين تاريخ ما قبل الانتفاضة ... ومستقبل ما بعد الانتفاضة . وفى هذا السياق ، لابد للمرء من أن يستذكر جميع المكاسب التى حققتها الانتفاضة حتى الآن (وأشير اليها سابقا) . ولعل خلاصة هذه المكاسب تتلخص فى أن الانتفاضة/الثورة قد أعادت قطار القضية الفلسطينية ووضعته بصلابة على خطوط سكة الحديد الموصلة للأهداف الوطنية والعربية . بل أن الانتفاضة/الثورة قد بدأت بتشغيل القطار وجعلته يتحرك باتجاه تلك الأهداف بعد أن كان القطار معطلا وبدأ يعلوه الصدأ مما كاد أن يوقف الحركة الجادة - أية حركة جادة - على طريق التحرير .

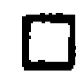
وعليه ، تكون الانتفاضة/الثورة قد حققت وأنجزت معظم أهدافها وأحيانا بفاعلية وكفاءة غير متوقعتين ، قياسا بأهداف الانتفاضة من جهة ، وقياسا بآفاقها المنطقية والطبيعية غير الحالمة من جهة ثانية . وهنا ، **لابد من أن نميز بين آفاق الانتفاضة ... وآفاق القضية** .

وغنى عن الذكر أن الانتفاضة قد نجحت فى تحريك الأمور باتجاه محطة أهداف الانتفاضة . وفى هذا انجاز كبير وعظيم . أما اذا أريد لقطار القضية أن يصل الى محطة أهداف القضية ، فالمسألة اذن ترتد الينا ويقع عبؤها على الحكومات والشعوب العربية ، ولا يستطيع أحد أن يبتز الظروف أكثر مما تعطى ، بمعنى أن يحاول ابتزاز المجازات لا تستطيع الانتفاضة - بحجارتها وزجاجاتها الحارقة وسكاكينها وتضحياتها وشهدائها وأموالها غير الموجودة وآلامها الكثيرة وجوعها الكبير وعطشها الشديد - أن تحققها .

فحذار من الشطط بحيث نحاول اعتصار كفم كامل من العسل ... من وردة !

وحذار من استنبات شارب للطفل ... ودعونا نرعاه كى يكبر .

وحذار من توقع انجاب مولود من طفلة ... ودعونا نبادر لرعايتها لتكبر .



نقاشات المحور الخامس

دارت معظم النقاشات فى هذا المحور حول دور الاعلام فى كشف سياسات التمييز العنصرى . وفى ذلك رأى د . ابراهيم صقر ضرورة عدم اهمال وكالات الانباء الغربية ، حتى برغم تحيزها ، فهناك ظروف تجعلها على قدر من الفائدة . كما ان التنافس بينها يسمح بالاستفادة منها . ان أوروبا الغربية اليوم فى تعاملها مع القضايا التى تمس المنطقة العربية والافريقية ليست هى أوروبا الامس ، وحتى أمريكا ليست هى امريكا الامس ، واشار د . صقر الى انه يقصد تحديدا الشعوب الاوروبية والشعب الامريكى ، وليس الرئاسة ، وهذا له تأثيره على وكالات الأنباء التى لابد وأن تأخذ تلك التغيرات بعين الاعتبار كما أكد على أهمية استمرار التحرك الشعبى وتصعيده فى كل دولة عربية من أجل تعبئة الوعى وتحريك هذه الوسائل الاعلامية . ووافقت د . عواطف عبد الرحمن على ملاحظة د . صقر . وأضافت : « ان تغير مواقف اجهزة الاعلام ووكالات الانباء الغربية يرتبط بتغير الموقف على الساحة النضالية افريقيا وعربيا ، وليس بناء على تغير أمزجة القائمين على تلك الاجهزة » .

أما حماد ابراهيم فقد تبنى موقفا مختلفا ، حيث تناول القضية من زاوية علاقتها بمسألة التبعية باعتبارها أساس ما تفعله وكالات الانباء الغربية حين تركز على كل ما هو قاتم وسيىء ، وتشوه صورة العرب والأفارقة ، وصورة الطرفين لدى بعضهما البعض ، وتتجاهل كل ما هو ايجابى ، ويرى حماد « ان وكالات الأنباء تفعل ذلك ، ونحن لا ننتظر منها غير ذلك ، وان كان من الضرورة الانتباه الى الدور الجديد الداخلى فى تحقيق التبعية . والمقصود ان هناك عوامل مساعدة على المستوى الداخلى تساهم فى خلق مزيد من التبعية ، ويتمثل هذا فى « القابلية للغزو » أو « القابلية للاستعمار » حسب مصطلح « مالك بن نبى » . بمعنى أن هناك قوى اجتماعية معينة تعمل على استمرار الاوضاع بهذا الشكل ، ومن مصلحة تلك القوى أن تتخذ موقفا سلبيا من قضية العنصرية أو غيرها من القضايا المشابهة . لاشك أن هناك دورا خارجيا لوكالات الأنباء الغربية والشركات متعددة

الجنسيات ، ولكن المؤكد أن قرار نشر مفاهيم وأفكار وكالات الانباء هو قرار داخلى يأتى من المؤسسة الاعلامية الموجودة فى العالم العربى وافريقيا ولابد من الانتباه الى القرارات التى تأتى من الداخل وتعكس موقف النخبة الاعلامية العربية والافريقية ، وأيضا لابد من الاشارة الى وجود عدد من الاعلاميين فى العالم العربى وفى افريقيا يتخذون مواقف اعلامية مناقضة للمواقف السائدة والمسيطرة ، أى أنه يجب التمييز بين هذين الاتجاهين فى موقفهما من القضية الفلسطينية وقضية التمييز العنصرى .

أثار د . **محمد اللقانى** قضية أخرى ، هى قضية التوازن العسكرى . أو ما أثير اعلاميا حول امتلاك اسرائيل للقنابل النووية . ويرى د . **اللقانى** « ان امتلاك اسرائيل للقنابل النووية لا يعنى بالضرورة انها قادرة على استخدامها ، فموقع اسرائيل المجاور للبلدان العربية ، وتوزيعات الرياح فى حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، يجعلان من المستحيل أن تقوم اسرائيل بضرب أى بلد عربى فى المنطقة لانها سوف تكون الضحية ، الا اذا تبنت مقولة « على وعلى أعدائى » وهذا مستبعد تماما » . أما عن ضرب اسرائيل للمفاعل النووى العراق ، فيرى د . اللقانى انها قامت بذلك « لأنها كانت تعلم أنه خال من القلب النووى . ولو كان هذا القلب موجود لما جرؤت على ضربه لأن ذلك كان سيعرضها للاصابة بالتلوث الاشعاعى . أما لماذا تمتلك اسرائيل أسلحة نووية ، فهناك سببان وراء ذلك : الأول نابع من زيف نظرية التفوق العرق أو التمييز العنصرى ، وهذه دعاية زائفة لتخويف العرب ، والثانى ، ان اسرائيل توقعت ان يقع العرب فى مصيدة التسلح النووى الذى سيخرب اقتصادهم ويغرقهم أكثر وأكثر فى الديون » . وحسب رأى د . اللقانى فان « قنبلة الديون أشد فتكا من القنبلة النووية » .

عقب **عبد العظيم المغربى** على ورقة **كمال الجزولى** فيما يتعلق بالغزوة الثقافية الامبريالية لبلدان حركة التحرر العالمية وبصفة خاصة حركة التحرر العربية والافريقية . ولخص **المغربى** تعقيبه بقوله « ان من مظاهر هذه الغزوة التى تمارس الآن على المستوى السياسى والاعلامى ، ما يتم من محاولة طمس التمايز والتناقض القائمين بين المعسكرين : المعسكر الاشتراكى وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى باعتباره النصير الأول لحركة التحرر العالمية . والمعسكر الاستعمارى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية باعتباره العدو الاول لحركة التحرر العالمية . وفى هذا الصدد أود أن أذكر بأن الحديث عن محاربة الصهيونية والعنصرية أو محاربة الكيان الصهيونى الاسرائيلى والعنصرية فى جنوب افريقيا منعزلا عن ذات القدر من التوجه الثورى لمحاربة الولايات الامريكية وفضح سياساتها يعتبر حديثا غير منتج للآثار التى نتوخاها حينما نتحدث عن العنصرية والصهيونية لذا يجب ان نقرن ذلك بفضح دور الولايات المتحدة الامريكية .

لقد ادت الهيمنة الكونية التى تمارسها الولايات المتحدة وتفرضها من خلال أساليب

الاستغلال الاقتصادى والغزو الثقافى ، أدت فى النهاية الى وقوع كثير من نظم حركة التحرر العربية والافريقية فى فخ التعبية السياسية . وفى هذا الصدد . واتساقا مع ما طرحته د . عواطف عبد الرحمن . أرى أنه ينبغى قيام تعاون وثيق بين حركة التحرر العربية والافريقية لمواجهة التلاحم العضوى القائم بين النظام العنصرى فى جنوب افريقيا واسرائيل ، واذا كنا فى مصر والعالم العربى قد اعلنا تضامننا مع الافارقة الستة الذين أراد نظام بريتوريا العنصرى اعدامهم وطالبنا بايقاف ذلك ، فاننى ادعو الى تشكيل هيئة للدفاع عن المهتمين فيما يسمى بمنظمة « ثورة مصر » معلنا للأخوة الافارقة ان هؤلاء الذين يحاكمون الآن . وهم قرابة عشرون شخصا ينتمون الى التيار الناصرى قد عبروا عن رفض الشعب العربى فى مصر للوجود الصهيونى والغزو الامبريالى الامريكى وآلوا على أنفسهم ان يتعقبوا الوجود الخاص بالـ C I A . والموساد فى مصر . ان هؤلاء الاخوة حينما فعلوا ذلك لم يوجهوا سلاحهم ضد أى مصرى . وانما كانوا يدعمون النظام ضد الهيمنة الامريكية والاسرائيلية عليه . ضد التجويع الذى يمارس على الشعب المصرى ، وردا على الاهانات التى لحقتنا من جراء خطف الطائرات المصرية ، والعدوان على تونس ، وضرب المفاعل النووى العراقى . ان المتهم الثانى فى القضية هو ابن الزعيم جمال عبد الناصر الذى كان فى ذاته تجسيدا لوحدة وترابط حركة التحرير العربية والافريقية ، واذا كان هناك اكثر من ألف محام مصرى وعربى تقدموا بطلبات للانضمام الى هيئة الدفاع . فاننا نتطلع الى الاخوة الافارقة كى نصنع موقفا افريقيا مناضلا ضد الاستعمار والصهيونية فى هذه القضية .

تحدث د . **تونجور هوراكا** مشيرا الى السياسة العامة التى يتبناها كل من النظامين العنصريين فى العالم وهى سياسة قائمة على الخوف وعلى فكرة « الخطر الاسود » باعتباره الخطر الذى يمثله السكان السود الأصليون ، ونفس الشىء تمارسه اسرائيل . ولكن بالرغم من هذا فان الارادة الحديدية للشعب المضطهد هى الوجه الآخر للعملة ، فلقد اكتشف كل من النظامين انه بالرغم من استخدام كافة وسائل الارهاب الا أن ذلك لم يقهر ارادة الشعوب المحكومة ، بل ألهب على العكس ارادتها للتخلص من النظام العنصرى .

وفى اطار الحديث عن التمييز على أساس دينى تحدث **مودستو** حول الدور الاجتماعى للأديان . حيث رأى أن كل الأديان تناصر حقوق الفقراء والمظلومين وهذا هو الحال فى السودان بالنسبة لتقاليدها الدينية . ولكن فى نفس الوقت فان المجتمع الذى يقوم على أساس دينى فقط لابد وأن يفرق بين ابنائه . ففى السودان سيطبق الاسلام على المناطق الشمالية ، أما الجنوب ستحكمه قوانين اخرى وهذا يتنافى مع مبدأ « القانون يطبق على الجميع » وهذا نوع من التفرقة . نفس الشىء يقال عن المسيحيين فى العصور المظلمة حيث استخدم الدين لأغراض سياسية . وهذه الطريقة تتبناها الأحزاب اليمينية المتطرفة فى المنطقة والتى لها اتصالاتها مع القوى الامبريالية . فبعض هذه الأحزاب فى السودان لها علاقة بجنوب افريقيا ، وطلب **مودستو** من اتحاد المحامين العرب دراسة موضوع استغلال الدين فى الأغراض السياسية .

بيـــان
ندوة العنصرية والصهيونية
١٨ - ٢٠ مارس ١٩٨٨
القاهــرة

فى محاولة لبلورة موقف فكرى وعملى نضالى لمناهضة العنصرية والصهيونية وكل أشكال التمييز العنصرى ، بادر اتحاد المحامين العرب بعقد ندوة العنصرية والصهيونية بالقاهرة فيما بين ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٨٨ وذلك بالمشاركة مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز التخطيط الفلسطينى .

شارك فى الندوة صفوة ممتازة من القانونيين والمثقفين والأكاديميين والكتاب والصحفيين والخبراء من العرب والافارقة ومن ممثلى حركات التحرير العربية والافريقية وممثلى عدد من المنظمات الشعبية العربية والدولية .

انعقدت هذه الندوة متواكبة مع تعاظم الانتفاضة الشعبية فى من فلسطين وجنوب افريقيا ، وفى وقت اتسعت فيه الحملة الامريكية الصهيونية الشرسة لمحاولة وأد القرار التاريخى للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى وهو القرار رقم ٣٣٧٩ والصادر فى نوفمبر ١٩٧٥ ، بل واقدام الادارة الامريكية على تحدى الارادة الدولية وموقفها تجاه حركات التحرر الوطنى وذلك بالاعلان عن اغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

ويأتى انعقاد الندوة أيضا ليواكب احتفال الرأى العام العالمى باليوم الدولى لمناهضة العنصرية واحتفال الشعوب العربية بيوم الكرامة الفلسطينى .

لقد ناقشت الندوة مجموعة من الدراسات والبحوث دارت حول خمسة محاور رئيسية هى :

- طبيعة العنصرية والصهيونية وموقف المجتمع الدولى منهما .
- أثر النظامين العنصرى والصهيونى على التنمية فى افريقيا والوطن العربى .
- حقوق الانسان والشعوب فى ظل النظامين العنصرى والصهيونى .
- مفهوم الامن لدى النظامين العنصرى والصهيونى .
- اشكال مواجهة النظامين العنصرى والصهيونى .

وجرى داخل الندوة حوار فكرى ومنهجى لا يقل فى مادته العلمية وأفكاره عن أصالة الدراسات والبحوث التى قدمت للندوة وتبادل المشاركون الآراء والافكار والخبرات ، كما وقفوا مع تطورات احداث الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والافريقية من ممثلى حركات التحرير القادمين من جبهات الكفاح أو من دول المواجهة وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الوطنى الافريقى ومنظمة شعب غرب افريقيا والمقاومة الوطنية اللبنانية .

وعبر المشاركون فى الندوة عن قناعتهم التامة بأن الصهيونية هى لون من ألوان العنصرية بل هى العنصرية ذاتها ، لانها لا تبرر فقط اضطهاد جماعة أخرى على أساس دينى أو عرقى بل تبرر ابادة الجنس واقتلاع شعب بأسره من أرضه أو قهره على أرضه الوطنية فضلا عن أن جذور الكيان الصهيونى والقوانين الأساسية السائدة فى المجتمع الذى أقامته مثل قانون العودة وقانون العمل العبرى ومعظم القوانين المدنية وغيرها من القوانين التى تقوم على أساس عنصرى .

ومن واقع الدراسة المقارنة لكل من النظامين العنصريين فى فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا أكد المشاركون على أن النضال ضد الابارتهيد وضد الصهيونية هو نضال ضد وجهين لعدو واحد بمعنى أن اسقاط نظام الابارتهيد يمر عبر تحرير فلسطين وفى الوقت نفسه فان تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين يمر أيضا عبر تحرير جنوب افريقيا . واوضحت دراسات الندوة ان النظامين لم يكونا ليستمرا بدون الدعم غير المحدود من جانب الولايات المتحدة ومعنى ذلك ان مواجهة النظامين لا يمكن ان تتم بدون مواجهة السياسات الامبريالية للولايات المتحدة ، والاحتكارات الكبرى فى العالم .

وحول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن دمغ الصهيونية والعنصرية أكد المشاركون ان القرار كان بمثابة اعادة طرح للقضية الفلسطينية من جذورها وأعطى بعدا دوليا لمشروعية النضال العربى الافريقى المشترك ضد كل أشكال العنصرية والصهيونية والتمييز العنصرى .

ويرى المشاركون ان محاولة المخطط الامريكى الصهيونى وأد القرار يشكل سابقة خطيرة وتحديا غير مقبول لارادة المجتمع الدولى وضميره وانتهاكا صارخا لمبادىء وأهداف الامم المتحدة وقواعدها الانسانية ، فضلا عن كونه تجاهلا متعمدا للحقائق العنصرية القائمة فى واقع الوجود الصهيونى وممارساته اليومية .

وفى مواجهة هذا المخطط الامريكى الصهيونى يرى المشاركون ضرورة التحرك السريع ليس للدفاع عن القرار فحسب بل تطويره اجرائيا بتقنينه فى برنامج عمل دولى على غرار برنامج العمل الدولى لمناهضة العنصرية والذى اقرته الامم المتحدة فى بداية الثمانينات . ومن الاجراءات التى طرحها المشاركون فى هذا الصدد :

– العمل على أن يكون القرار ٣٣٧٩ اطارا مرجعيا لكل قرارات الامم المتحدة والمؤتمرات

الدولية المعنية بمناهضة الصهيونية والعنصرية وكل اشكال التمييز العنصرى .

– العمل على توسيع نشاط اللجنة الخاصة بمناهضة العنصرية والتابعة للجمعية العامة للامم المتحدة لتشمل النشاط الخاص بمناهضة الصهيونية ليكون ذلك ترجمة صادقة لقرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصرى والعنصرية .

– العمل على المستوى الشعبى لتنسيق الجهود بين اللجنة العربية لمناهضة العنصرية التابعة لاتحاد المحامين العرب ونظائرها من اللجان الافريقية والدولية المعنية بمناهضة العنصرية وصولا الى تشكيل لجنة عمل مشتركة لمناهضة العنصرية والصهيونية ودعوة الامم المتحدة للمساعدة فى ذلك وتكليف اتحاد المحامين العرب بمتابعة هذه المسألة والعمل على عقد ندوة حقوقية دولية بمشاركة عربية وافريقية لتقديم رموز الصهيونية لمحاكمة دولية .

– التحرك الرسمى العربى على مختلف مستويات الحوار العربى مع شعوب العالم الثالث واوربا لكسب اصوات جديدة تدعم قرار الامم المتحدة التاريخى . وهنا تبدو اهمية الاستفادة من وزن الدول العربية والافريقية والاسلامية وعدم الانحياز فى الضغط الجماعى على المؤسسات الدولية لتجعل قرار العنصرية والصهيونية قرارا فعالا فى عزل النظامين العنصريين .

– العمل على دعم العمل العربى الافريقى الرسمى والمؤسسى والشعبى وتطوير مؤسساته وهيئاته . وتوسيع نطاق جبهة مناهضة العنصرية والصهيونية اقليميا ودوليا والتعاون بشكل خاص افريقيا وعربيا مع القوى السوداء فى امريكا والتوجه الى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لاستمرار دعم حركات التحرير فى فلسطين وجنوب افريقيا .

– حث مراكز البحوث والدراسات العربية والافريقية لكشف الافلاس الايديولوجى للصهيونية فى مواجهة الحملة الصهيونية المضادة لمحاولة تبرئة الصهيونية أمام الرأى العام العالمى .

– التوصية بادخال الدراسات الخاصة بحقوق الانسان ضمن مناهج الدراسة فى الجامعات العربية والافريقية وتشجيع اعداد اطروحات علمية لتأصيل الطابع العنصرى للصهيونية .

تطالب الندوة الدول العربية والافريقية بدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى وشعوب جنوب افريقيا دعما سياسيا واعلاميا وماديا وتوفير احتياجات الجماهير العربية والافريقية المناضلة من الغذاء والدواء لمساعدتهم على مواصلة نضالهم .

كما تناشد الندوة كل القوى الوطنية والديمقراطية فى العالم والمنظمات غير الحكومية للوقوف الى جانب دول المواجهة والقوى الوطنية التى تصمد ببسالة ضد كل اشكال العدوان العنصرى والصهيونى .

ان وفرة قرارات المقاطعة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على المستويات الدولية والشعبية تجعلنا ونحن ندين العنصرية والصهيونية نناشد كافة الدول والهيئات والافراد الالتزام بقواعد المقاطعة لعزل النظامين العنصرى والصهيونى .



المشاركون فى النـدوة

فلسطين

د . أنيس القاسم | د . أسعد عبد الرحمن
أ . خالد الحسن | أ . محمد صبيح
د . أحمد نوفل

السـودان

د . محمد عمر بشير | أ . محجوب محمد صالح
أ . يونا مالوال | أ . جوزيف موريستا
أ . كمال الجزولى | د . تيسير محمد أحمد علي

مصـر

د . محمد السيد سعيد | د . أحمد خليفة
د . ابراهيم نصر الدين | أ . كامل زهيرى
أ . عصام فوزى | د . عصام جلال
لواء طلعت أحمد مسلم | د . مجدى حماد
د . مصطفى كامل السيد | أ . محمد فايق
د . صفى الدين أبو العز | د . عواطف عبد الرحمن
أ . لطفى الخولى | د . خالد محمود الكومى
أ . أحمد الخواجة | أ . أحمد يوسف القرعي

جنوب افريقيا

د . ارشى مافيجى | سيدنى موليجى

تيد بيكاني

ناميبيا

ت .اهوراكا　　　　كاهيما ميولومبو

زيمبابوى

د . ايبوماندازا

زامبيا

د . جلبرت موديندا

لبنان

أ . حبيب صادق

أثيوبيا

د . اسميلاش بايين

السنغال

د . عبد الله باتيلى

بريطانيا

د . روجر تانجرى

الأمم المتحدة (لجنة مناهضة الأبارتهيد)

أ . نصر الدين أحمد محمد

منظمة الوحدة الافريقية (لجنة حقوق الانسان)

اتحاد المحامين العرب

أ . فاروق أبو عيسى　　　　د . نور الدين فرحات

الجمعية الافريقية للعلوم السياسية

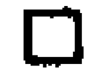
أ . حلمى شعراوى

الجمعية العربية للعلوم السياسية

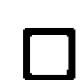
د . حسن نافعة

مركز التخطيط الفلسطينى

د . محجوب عمر



المحتويات



هذا الكتاب

□ يصدر هذا الكتاب الهام فى وقت تكثف فيه كل من الولايات المتحدة الامريكية والكيان الاسرائيلى من جهودهما المحمومة لإلغاء قرار الامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ والذى يقرر « أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى » .

□ ويستمد الكتاب أهميته من كونه حصيلة أعمال الندوة الدولية التى عقدت بالقاهرة أيام ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٨٨ ونظمها اتحاد المحامين العرب بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم الآفريقية ، ومركز التخطيط الفلسطينى ، والجمعية الآفريقية للعلوم السياسية . كما أنه يعكس الجهد العلمى لاربع وأربعين باحثا من أبناء القارة الآفريقية والبلدان العربية وممثلى المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية المعنية بموضوع الندوة .

□ ويتضمن الكتاب ثلاثة وعشرين بحثا متميزا تتناول أربعة محاور هى :

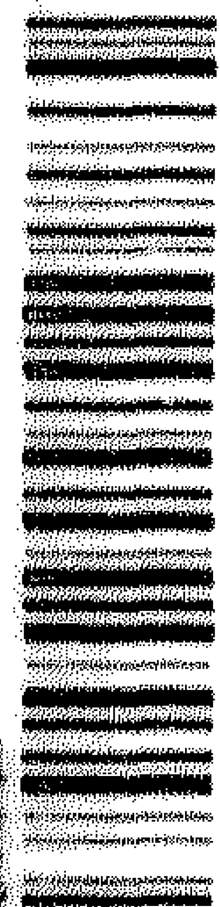
١ ـ اسرائيل وجنوب أفريقيا أمام المجتمع الدولى

٢ ـ أثر النظامين العنصرى والصهيونى على التنمية فى المنطقتين .

٣ ـ النظم العنصرية والصهيونية وحقوق الانسان والشعوب

٤ ـ مفهوم الامن لدى النظامين العنصريين .

٥ ـ اشكال مواجهة النظامين العنصرى والصهيونى .



المراسلات

اتحاد المحامين العرب

١٣ شارع اتحاد المحامين العرب ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

تليفون : ٣٥٥٧١٣٢ ـ ٣٥٥٢٤٨٦ ـ ٣٥٦٣٩٣١

Fax: 3547719 - TELEX 22266 ALU-UN